





1456

1

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. H. H. H.
Yeni	
Eski	1456





الحمد لله الذي شرح صدور رباب الاذهان لا يصفح بها الكلم بديع البيان ونور علمه  
 بتحقيق البيان لتتوهم بها في الحكم بقوى البرهان والطبيب بسم صحت على شام قلوب العالمين  
 نسيم توجده واعذب نسيم صحت على عطاء عقول العالمين نسيم تجده في سجادته  
 حكيم وبرامور عباده على طبع مقتضى الحال وتلك شىء من احصاها الا ببيان التفصيل في الامور  
 والعقود السلك الايمان والايمان على سيرة المستل من سلاله عدنان المبعوث بكتاب  
 انجز بلفظه مصانع خطبة خطان محسنة لا خيار قاطبة ومظهر لكل من اهل الحق ولو لاجل  
 حبب الله ما برزت في الكون سيرة خفت بامكان عليه سلام الله اسبح ورحمت ربح شوق عبدة  
 البيان على الله واصحابه راحة خذفة النعاق والبيان وحما طرق الهداية والبيان الذي رسم  
 به ورحام الدين وشمس عوالم الايمان ما خضعت خدود رباب الخزن والتمتع اعلموا  
 طلائع اليقين سلام عليكم لا تشفى ابا حليل ان قصص حارج كمالات نوع الان على طبق عليه  
 بنا وكل زمان هو التحمل بصفاء العلوم وانواع العرفان والا حاطة بايها من الشك لا تشا  
 فانها اشرفنا بستره في علم الامم وادفع ما يرفع الامم على العلم وان فرع النبوة من بها حتم على  
 النجاة ونظروا على قواعد الفلاح اذ غاية الفوز بالسعادة العظمى التصديق باعجاز كلام الله  
 وغاية الوصول الى الدرك الكبرى الا اذعان بنبوة رسول الله وقد صنف في كتاب قوام الحقائق  
 الارواح والا كاشف المشهور في حق الفلاح فان كتابا عرفت بتمنونه الى السكون واودع  
 في رتبة المعاندون وكيف لا و قد انطوى على رتبة نتائج انظار المتقدين و احتوى على  
 ابحاث انكار الخوف والكوشم لا يمتد قدره بكل مكان والذاسا بذكره الركبان وقد ذكر

قال ومبرك الحال ما صنف الحسن في علم و ما جمعا مثل الطول في ضبط واجازة لو انني قسما  
 سبق صاحب كفى بآية دلت باعجاز واني مذ حشني الشغف بوجوه التي قصي مدراجي في  
 في ارتفاع احوال تحقيقات الا و قد لا و انزل كنت جرك الله في شغف فو انزل  
 كفى الرغب في ان اوفى كيلي من فرائد ما يقا الى استطلاع طبع بديع رموز توفى الغيسل  
 هذا مشوقا الى استكشاف كنهه وادع كنوز شوق العليل الى العافية والشفاء  
 شوقا لاستنبات حقائقه فاذا ديق الجهد متخطيا في درك وقائق كل قدم من جده ممدود  
 ما حول حله من مطربها الى ان قوت من ماريه بقوطها فوقف على عتبة وسيت  
 عرفت ما يتقف الملقى من مكنية وقد كنت قدما علق على بعض اجاث النقاء والعتاة  
 من ذجا ما استقدت من الافاضل والتقضية من كلام لا و انزل اسبح به الخاطر الفاتر  
 نسخ منظر القاهر فافاض منصفه خواتمه الاستغراب كالو ان صدقني عجاب  
 وضعوا ما كتبه على الراس العين وادوا امانة على مرض العين لكن لم اجد نفسي لك حرك  
 شيط بل حوة مستشيط لا تجر في شانه او قصورة بيانه كيف البيان اما ابو غر  
 مقرب حله و قد ربه بل اري عليه طبع ابناء الزمان من الميل الى الله والعبادة وظهور  
 بسني بينهم الف والاذان هذا السمر قد مضى وادع نقص رواقه وادع نظرها وصاحب  
 شيئا فويا لم يبق من وطارة الامم لم يحكم من ام اوفى ولا يري من سكا الا خوب يسلح عني  
 بين الذين عدهم من سادة عرواين وليك الاقوام وفقت الديار وزال عنها احكامها  
 كانهم في حلام وكلما كريت المذقوة مرة اخرى لا شغفالي باهواهم واخوي قوا تر منهم لا يحال  
 السؤال ولم يبق مطلق المذقوة والمذقوشع وجمال فاجبتهم الى سؤالهم وتمايح المطلوب  
 يقتضى الاجام وادعت في تحرير ما سجي وتوقى القلب منع الاقدام ولا منى من لا و كيا  
 من يده ولا من لا صاحب من ينع وبرزت موقعا ما جمعت في الحسن والكمال موجهما قاصدا  
 التوجيه الذي هو سحر الحلال في عالم النفس والقان مستمدا من روحانية الاسلاف الكرام  
 بواهم و ايانا دار السلام مقبلا من انوارهم مستقيما من شمسهم اشعة انوارهم كاشحهم  
 اسجاء ومار فضل عليه لانه من اية ونظمت ان لا يقد هذا عيا بيا الانام كاشحهم في ردة

نفا







هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

وذلك لا يمتنع ان يكون بالاضافة الى ادم وابراهيم واسماعيل عليهم السلام بانيه ان  
كل اداء اي علم والنعمة في الاصل بياض في جهة النفس فوق الدرهم استيعاب لكل واضح  
موقوف والحق على ان يصفى بشبهة كل كلام او اعتقاد طابق الواقع والصدق على ذلك  
ممكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت  
حقه ان نسب اليه بشي بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء بمجمله  
في التحقيق فكان اولى باسم الحق الذي هو معنى الثابت وتاسيس ان يرد بشبهة المحذور  
الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالا اعتبار انك فلان المنظورة ولا في هذا اعتبار  
الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصيل للصدق وهو البناء على الشيء على ما عليه في العبارة  
اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم لكن كمال  
وضوح انما هو بروايات الاكابر والاصحاب اركانهم واجماعهم ثم لا يخفى ما في الكلام  
من الاستفارة المكنية والتجسسية والشرح حيث شبه دين الاسلام بمطية توصل اليها  
المرام واشتبه لانه المشبه به اعني النعمة والمنفعة ما لا يتم مفادها حقيقة اعني التلاوة والآثار  
الاحياء والدين وضع الحق سائج لذوي العقول باختيارهم لمحو والى غير بالذات  
يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه بجاز والى النبي لم يظهر منه والامة لتدبيرهم به وانقيادهم له  
كما ذكره الشرح في شرح تكميل الجامع والاشكال الزوال والاشكال والديني جوهرية  
وصي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالنيل والتمعان الاضائة والنور  
كيفية ظاهرة بتفسير الظاهرة بغيرها والاضياء اقوى منه واتم ولذلك ضيف الى الشمس في قوله  
تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والنور نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوه ذاتي  
والنور ضوه عرضي وقد يقال ينبغي ان يكون اقوى على الاطلاق لقوله تعالى انه نور السموات  
والارض الالهية وانت خير بان هذا بان هذا انما يتم اذا لم يكن من النور في الالهية الكريمة المنيرة  
وقد علمنا من تفسير علم هذا واليقين العلم برب والاشكال ولهذا لا يوصف به الباركا  
تعالى في تفسيره ان اليقين انما هو بغير الشك والشبهة بالاستدلال وقد يبحث في الشكل  
بجمله لزم ونحوه ان اليقين وبما جرد المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه

على انه واجب الزين

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

واضح في الجاهل

ولم يحرر اليقين

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

والتقوة ايضا اللطائف المذكورة في الاولى فائس واستوحج وبعد من الظروف الزا  
المقطوعة عن الاضافة منوها حذف من احوالها وجعل لها مكانا روي لا اختصار مع الزا  
الصوري ولذا ارمى الغا بعدد العامل في الطرف من اما المقدر او الغا على تو  
اما والعامل فيه ما يفهم من السياق من مثل اقول واعلم واحق بمعنى اليقين والاستيعاب  
والاستحقاق والتحلي الترتيب والالتفاف والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات  
والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات وادراك المركبات والبسائط او  
المعطوفات والصدق على الشيء بالاقبال عليه والظان المراد بالتصدي لا حاج  
ما يتبعه اعني تحصيلها والالتفاف بها لا مجرد الاقدام لمقابل الامام فان قلت كيف  
جاز عطف التصدي وهو جرفه المعنى على المعطوف وحده اعني واسبقها على الترتيب وهو  
جرفه على المعطوف عليه اعني احوال الفاضل قلت بل كل من الجزئيات المتعاطفين خبر عن  
منه الذي اخبر عنها ولو سلم فوجه العطف ان مال المعنى وان كان على التوزيع الا ان  
القصد في الظاهر لا يمس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة المجموع قال الشرح  
في شرح الكشاف هو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه وذبح اخوه على ان الضمير ابوه  
مزيد وذبح اخوه لعمرو ولا بد من مثل من اعتبار التقديم واللاحق خبر وردة الشريف بان اذ  
وقبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يربح الا في خبر المعطوف وجه وجعله  
لما كيد لصدق الخبر بالجزء قصور وجزءه يبحث لان ذلك لا اعتبار بالنسبة الى التوزيع  
الذي هو مال المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشرح  
او اعتبار المذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف النفا حقه علم يتعلق بكيفية العمل ويكون  
المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاوله العمل البتة ام لا والاول هو المستوي  
بالصناعة في عرف العامة وقد يقال كل علم مارة الرجل حتى صار كالحرفة كيرقي صناعة  
او صنعت جوهرية كالتكة وهي الحرفة سميت بذلك لما يفرح به الشخص من تكت في الارض  
اذا ضرب فاشترى بها بقتيب وكونه او كسوها بجاله فكرية شبيهة بالنتك او مقارنة  
له غالبا وقد يقال لها اللطيفة اذا كان ما يفرح به النفس بحيث يورث ثوابا له

ك

نعم

فانه الحق المعنى بل بالتقدم واستحقاقه في استجابة التقدير هو التحلي

م

بما في العناقا من الكنت والظلال

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه



لا سيما علم البيان لا يفتقر إلى مثل شئ من زنا لفظا ومعنى اسمها عند جمهور المفسرين  
سوى اوسو والواقع بعد ما اذا كان مفردا اما جردا على انه مضاف اليه وما زائد على  
قولهم انما لا جلين قصيت او بدل من ما وصيكة غير موصوفة اي لا مثل شئ علم  
او مرفوع خبر مبتدأ محذوف وانجمله صلت ان جعلت موصولة صلت ان جعلت موصولة  
او انما اولي من هذا الوجه قوله حذف صدر الجملة الواقعة صلتا وصفه بـ **الركبة**  
على انه قد حذف في اطرافه لكونه مطلقا على ذات من يعقل فيهم ما يورثه وعلى الوجهين  
الذين في شئ اعرب لانه مضاف ومنسوب على تقديره اي او على انه لا يميز ان كان مذكرا  
لان ما يتقدمه التنوين وحسب كانه عن الاضافة والتفتيح بناء على ان لا رجل وقيل على الاستثناء  
في الوجهين لعدم تجوز النسب اذا كان موصوفه من لاندستى وعلى التقادير خبر  
محذوف عن غير الاختصاص اي لا مثل علم البيان موجود في العلوم فان التحكي بمقتضى  
الحق بالتقديم في التحكي حقيقة غير وعنده ما خبر لا ويزنه قطع سبي عن الاضافة منه  
غير موصوفه فيقول وكون خبر لا موصوفه لا يجوز وجوابه ان يقدر ما ذكره موصوفه وانما  
الجواب باحتيال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم من ان ارتفع خبر  
ما كان مرتفعاً بلا انانية فلا يغير فيها من غير كمال لا يخفى وقد حذف منه كلمة كتحققا  
مع الحامدة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله سبحانه الله تعنى تذكراى لا تعنى  
لكن ذكره لبيان شراح تخير الجمع والكبر ان استعمال سيما بلا لا نظيره في كلام العرب  
وقد يحذف الياء مع وجودها وحذفها وقد يقال لاسواء مقام كتيما والواو التي  
تدخل عليها في بعض المواضع كانه قوله ولا سيما هو ما يورثه جليل عراضية ذكره في  
وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدا من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما  
قبلها من اولوية بالحكم المتقدم والافليس منها حقيقة صرح به الرضوي وقد يحد  
ما بعد كتيما وينقل من معناه الاصل الى معنى خصوصها فيكون منصوب المحل علمه  
مفعول مطلق فاذا قلت زيدا شجاعا ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فوكبا  
حال من مفعول الفعل المقدراى واخصه بزيادة الشجاعة خصوصاً راكبا وكذا في

لا سيما علم البيان لا يفتقر إلى مثل شئ من زنا لفظا ومعنى اسمها عند جمهور المفسرين  
سوى اوسو والواقع بعد ما اذا كان مفردا اما جردا على انه مضاف اليه وما زائد على  
قولهم انما لا جلين قصيت او بدل من ما وصيكة غير موصوفة اي لا مثل شئ علم  
او مرفوع خبر مبتدأ محذوف وانجمله صلت ان جعلت موصولة صلت ان جعلت موصولة

فانما اولي من هذا الوجه قوله حذف صدر الجملة الواقعة صلتا وصفه بـ الركبة  
على انه قد حذف في اطرافه لكونه مطلقا على ذات من يعقل فيهم ما يورثه وعلى الوجهين  
الذين في شئ اعرب لانه مضاف ومنسوب على تقديره اي او على انه لا يميز ان كان مذكرا

لكن ذكره لبيان شراح تخير الجمع والكبر ان استعمال سيما بلا لا نظيره في كلام العرب  
وقد يحذف الياء مع وجودها وحذفها وقد يقال لاسواء مقام كتيما والواو التي  
تدخل عليها في بعض المواضع كانه قوله ولا سيما هو ما يورثه جليل عراضية ذكره في  
وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدا من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما

لا سيما علم البيان لا يفتقر إلى مثل شئ من زنا لفظا ومعنى اسمها عند جمهور المفسرين  
سوى اوسو والواقع بعد ما اذا كان مفردا اما جردا على انه مضاف اليه وما زائد على  
قولهم انما لا جلين قصيت او بدل من ما وصيكة غير موصوفة اي لا مثل شئ علم

لا سيما علم البيان لا يفتقر إلى مثل شئ من زنا لفظا ومعنى اسمها عند جمهور المفسرين  
سوى اوسو والواقع بعد ما اذا كان مفردا اما جردا على انه مضاف اليه وما زائد على  
قولهم انما لا جلين قصيت او بدل من ما وصيكة غير موصوفة اي لا مثل شئ علم

لا سيما علم البيان لا يفتقر إلى مثل شئ من زنا لفظا ومعنى اسمها عند جمهور المفسرين  
سوى اوسو والواقع بعد ما اذا كان مفردا اما جردا على انه مضاف اليه وما زائد على  
قولهم انما لا جلين قصيت او بدل من ما وصيكة غير موصوفة اي لا مثل شئ علم

في زيد شجاع لا سيما هو راكب والواو التي بعده التي بعده محال وقيل عاطفة على  
كما في قول لا سيما هو راكب ولا سيما هو راكب وعدم محي الواو قبله كغيره لان محي  
كثير ثم المراد بعلم البيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع وتعلم الواو  
على ما سياتي في ثلث كلمات متوالية المتماثلة تناسب الدلالات حسب مقتضى العقل  
فاذا كشف انه يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على كنه نظم  
المراد ويحتمل ان يكون تحليلا واعنه من عليه بانه لا فرق بين التحليل والتحليل لا  
الا في العبارة كانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركابه  
بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال فالحاصل ان علم البيان المطلع  
احسن لانه موصوفه بذلك كل ما هو كذلك فهو حسن تلك الصفة رائق محب  
صفة لكشف وكونه خبرا بعد خبر على تقدير كون قوله كانه كشافا تفصيلا لما قبله بعيدا  
المعنى اذ لا يظهر كون قولنا كانه رائق على ما قبله وانما ويلق اللفظ من الاول وهو  
فالتصنيف المتقدم او من الايات وهو اللفظ فالتصنيف للتكرار المراد به صرف اللفظ  
اي ما له وجه مقبول من التفسير وهو الكشف قال الراغب الاول لا بد من المعقول  
لا يبرز الا عيان لا بصاروخ الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف بيان  
المراد انما بالنقل عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وهو  
بحسب القواعد العربية وهو انما ويل وقيل بحث لان تعيين احد المحكمات بالادلة العقلية  
خارج عن تعين اذ لا بالنقل لا بحسب القواعد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله  
تعالى ان الله على كل شئ قدير ان المراد على كل شئ مستقيم محكم فلا يدخل تحت المحال قال  
في الكشاف انما ويل ما يتعلق بالادلة وعليه كلام الرازي وانما روي في شرحها  
للكشاف وقيل بحث ايضا لانه يلزم ان يكون التفسير قد يكون انزل اذ الرواية غالباً  
بالاحاد وانما ويل بالعرف الى حكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع  
ويمكن ان يجاب بان ما كان الرواية منه حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تفسيراً  
لانها طريق كشف المعلوم وسببه ان لم يحصل العلم بمدى له وانما اللفظ عن اللفظ ليس

لا سيما علم البيان لا يفتقر إلى مثل شئ من زنا لفظا ومعنى اسمها عند جمهور المفسرين  
سوى اوسو والواقع بعد ما اذا كان مفردا اما جردا على انه مضاف اليه وما زائد على  
قولهم انما لا جلين قصيت او بدل من ما وصيكة غير موصوفة اي لا مثل شئ علم

فانما اولي من هذا الوجه قوله حذف صدر الجملة الواقعة صلتا وصفه بـ الركبة  
على انه قد حذف في اطرافه لكونه مطلقا على ذات من يعقل فيهم ما يورثه وعلى الوجهين  
الذين في شئ اعرب لانه مضاف ومنسوب على تقديره اي او على انه لا يميز ان كان مذكرا

لكن ذكره لبيان شراح تخير الجمع والكبر ان استعمال سيما بلا لا نظيره في كلام العرب  
وقد يحذف الياء مع وجودها وحذفها وقد يقال لاسواء مقام كتيما والواو التي  
تدخل عليها في بعض المواضع كانه قوله ولا سيما هو ما يورثه جليل عراضية ذكره في  
وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدا من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما

لا سيما علم البيان لا يفتقر إلى مثل شئ من زنا لفظا ومعنى اسمها عند جمهور المفسرين  
سوى اوسو والواقع بعد ما اذا كان مفردا اما جردا على انه مضاف اليه وما زائد على  
قولهم انما لا جلين قصيت او بدل من ما وصيكة غير موصوفة اي لا مثل شئ علم



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

ايضا في معالم الايمان  
وانثار العفاهة  
٢

القسم

ایضاً در این کتاب

و مقوله تزيين القوف على قوافي محبلة  
و مقوله  
م

في ضوء المصباح

۱۰۱۰  
سلام و تحية و احترام  
از طرف  
مفتي  
مجلس

موارد سابقه عن التها الاكاد  
الى اسرار التنزيل طرد باب في اكيه  
٢

وصف من غلب عياب حجار كاليب  
وصفا

المؤلف: محمد بن عبد الله

لا بد من  
الاطلاق والتفويض  
وإذا قلنا لا بد من الاطلاق فان لم يكن الاطلاق  
وإذا قلنا لا بد من التفويض فان لم يكن التفويض  
فلا بد من الاطلاق والتفويض  
فلا بد من الاطلاق والتفويض

— 150 —

وہی ہے جس نے ان کو



في موارد

وهي الغلبة والسبق التقدم وما في وصف مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعد  
ما هذه لا يكون خاصا فيقول عجبني ما ينصل ولا نقول عجبني ما يخرج غلط يشهد به  
كتاب الجيد ووصوله بتقدير به ولا تدبر في الاول لان المصدرية حرف عند غير  
الاضغنى واني بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما يجوز صاحب كشاف مصدرية لما في قوله  
تبعه واتبع الذين ظلموا اما ان فوائده فليس على تقدير رجوع الضمير اليه واليه كما زعمه  
مقام واعترض به عليه بل مبنى على انه عائد الى الظلم المفهوم من ظلموا ووجه المصاحبة مثل  
قوله تبع فخرج على قوم في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اما انهم مع ظلمهم الا ان  
في وصف الاشياء والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضائله وان كان مترقياً  
كل وصف الى اخرى وان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في حذف الترانع ايضا  
منه اللطائف البليغة ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف وشم لا يتبع  
مضمون الجملتين اي وتوقع هذا الفتح في ايته احد الجملتين عن مضمون الجملة الاولى  
وهو انما في ما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله ثم انما خلقا اخر ذرية نظر لان  
المعطوف على تحليل ما سبق على هو اللطائف والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه عطف  
الصفة على الصفة والمعطوف عليه مجموع الجمل السوطة تلحق من قوله كاشما وذكرا لا يند  
تنبه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسرار جمع اسرار كالعظماء على الشدة وذلك في حكاية  
معنى المعقول بانيك كسر على فعل كجرحي وقتلي وقد شذقتا واسرار صريح به في  
الفتن والاسرار الاسرار والاسرار لا يند بذكر لانهم كانوا اشد منه بالتدرياق  
سرت الرجل اسرا واسارا فويسر وما سواهما اسري واساري ويقال سرت هذا لك  
اسره اي بقدره ثم استعمل في معنى بكسر لظهور الكسبة والتعليق اعتقاد جازم غير ثابت  
وطرف بفتح الفاء وكسر منه افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كغرق يغرق غرقا  
وحال الاغشى طفوقا وقد جاء وطفق يطفق كجس كذا في شرح الرضي والنفا على  
التاويل عن الاخذ باليد فهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفيه تأكيد لاحتوائهم والوقوف  
الاحكام والتدبير التوفيق للتدبير وهو الاستقامة والقواب من القول العمل ثم الجمل

وان يكن سابقا لكل  
وصفا

في موارد

في موارد

في ايدي جماعة هم اسرار  
التقليد

في ايدي جماعة هم اسرار  
التقليد

في ايدي جماعة هم اسرار  
التقليد

تفصيل الحديث الوقوع في ايدي اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لان موضع التفصيل بعد الاجبا  
كما قيل في قوله تعالى ونادي نوح ربه فقال لا اية لي بحومون اي يدورون وترك العطف لانه  
جاء بعد جبر لطفه وصفة لما سمع او كما قيل في الاستيفاف كانه قيل كيف يتطاولون من غير  
توضيح فاجاب به فان الاستيفاف لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما يستفهم في  
النصل والوصله وبهذا يتبين ان لا يسمعون من قوله تعالى كل شيطان مارد لا يسمعون  
بجوز ان يكون استيفافا جوابا عن سؤال عن حال الشياطين بعد حفظ منهم في طلاق صاحب  
كشاف في القول بعدم صحة الاستيفاف المبني على لا يسمعون ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما  
في بحث النصل والوصل وبهذا يتبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد  
بناء على ان سائر الاسماء لم يحفظ من الشياطين فاجاب عنهم لا يسمعون لم يستفهم في  
والجواب عن كسب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير يابى بالعبارة  
ومما صدق قولهم وقولهم واليصل وقال سمان بمعنى القول وفي الحديث تسمى  
ومعنى قيل وقال وعن الزوائد انما فعلان استعمال الاسماء وتركها على ما كان عليه في  
ومعنى الحديث تسمى قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلام ودورهم حول القيل وقال  
فعلهم الا قول الخلفه من غير اعتناء الى تحقيق المرام والمقام والحال اصطلاحا حاصل هذا القول  
وكسوف معانيها والنزاع بينها والربط على ما في شرح الفتح الشريف وغيره جليل في قوله  
وقية نظر لان المذكور في الصحاح والامام موسى غيرهما كتب الفقه ان الربعة الواحدة في الوقت  
وفي الحديث خلق ربعة الاسلام من عفو واجل ربوا واربا وارباق واما الجبل المذكور  
فهو الربيع على وزن الرقيق ثم ربعة كالجبل الماء او مكنية او تحيلية بان شبه التقليد شخص له  
شبهه بها بتمه يسر اي برعي وتفسيره هو بالاسماء والاطلاق ليس كما ينبغي بل الله  
غيره بالسوم في الصحاح سامت الى شبهة سوم سوما اي رعت وانتمنا انا اي اخرجتها الى ارضي  
ثم قرئ في السوم متقدما لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والربا من جمع روضة وهي موضع  
خيم البقل والعشب واحد وواحد قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وربا من الخقيق  
عجيب الماء وذكر السوم في شرحه او مكنية او تحيلية والاحداق جمع حدقه وهي السواد

اعراض الكشاف

في موارد

في عزيمته صوره حول التقليد

في عزيمته صوره حول التقليد

في عزيمته صوره حول التقليد

في عزيمته صوره حول التقليد

عظم



ليس قيل في اسناد السوم الى الاحراق رزما انهم على تقدير خروجهم عن قيد التعليق مقرون  
 على ظهور الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقائق فما سبب المقصود وهو ما لا بد في الذم  
 ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع وقائع التعقل صاير حسم اعني ان لا يخفى ان ما لا بد  
 عن رتبة التقليد وارتقاء غشاة التعصب احد بل في الاسناد المذكور رزما الى انهم على  
 تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبير والفكر يعجزون الحقائق علم يقين كانهم معا ينو حجابا  
 ولا بعد ان يكون هذا اذ خلق الذم كما ذكره ذلك القائل فاعمل والشان بالمركات الثلث  
 في الذين المعجز المظن وفتح العين الملهمة ثم العشا بالفتح وهو داء في العين يمنع الابصار  
 بالليث ومنه الاشياء الاولى التي رويته ورأيت والتعصب من العصبه بمعنى الحمايه وفتح  
 التعصب كرتبة التقليد في الاضافه والابصار جمع البصره وهي في القلب بمنزلة البصره  
 والاشياء التي بها بالمرايا او ابصارهم حال بينا وبين مدركها كما تخاطل فاقبست لها الغشاوة  
 والا للظلم الا انكشفت الضمير في الاصل فيخفى الرجل نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب  
 كل بضاعتهم بيان ما قبله والبضاعة طائفة من مالك بيعتها للتجارة والنجاة التماهي  
 في الخصومة وقد جاز بالكره في حاجه وجاها والعدا المكابرة في العجاج عانده معانده  
 وعنادا عارضا وجل شي موطنه والضاوة الموضه والاعراف الميسل والمنهج الطريق الواضح  
 والارشاد خلاف الغي وهيئات اي احوال كان حالهم ما ذكره في شتمهم وهو قسم فعمل يجوز  
 في اجرة النجاة والكره والضم كراهة بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعها  
 قوله في هيئات العقيق واصل ويشتغل بالحقيق موصل وما نقل صاحب المحصول  
 عن الشيخ عدم استعماله الا مكررا منعوضا بالنقل عن الموثوق بعينهم ولا غشاة في الواو  
 قد يكبو والصارم قد يسنو قالوا المفتوحة الاخر موزونة وما وجه ذلك ثبت كوزنه  
 ولذلك تعلبها الواو فحاء فيقول وانها مقلوبة عن باء لان اصلها حيهيهية ثم انفتحت  
 كز لزل واما المكسورة في المفتوحة واصلها حيهيهيات فحذف الهمزة والوقوف عليها بالياء  
 كما في سكت والرمزة في الاصل الاشارة بالواجب فلا يخفى حسن وصفه بالدوزن  
 في الاصل مصدر بمعنى الطلب والتصيد يقال شئت شاة اذا قصدت قصد سمي بالامر

في الذين المعجز المظن وفتح العين الملهمة ثم العشا بالفتح وهو داء في العين يمنع الابصار

في الذين المعجز المظن وفتح العين الملهمة ثم العشا بالفتح وهو داء في العين يمنع الابصار

الامر الذي واحد الامور سمية المفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان سمية بالامر  
 كذلك فاذ ما يؤمر به والتعقل التفتت والتمحيص الابصار بنظر خفيف من غير ايمان ولما  
 بها ههنا التفتت التفتت وخفا كما خفا كناية عن خفاء نفسها لاستدراكها ثم انما  
 اوعى الواو في قول والتعقل ليفيد علوم النفي كما ذكر في قوله ولا تطلع منهم شي او كقول  
 بوما فقيت في شيب تضيض في الغنى ولا تنقل من الحيا الى المتعلقه بالغنى الى الاحوال  
 بنفسه وتقدر بجل بان كمال العناية لمصنوعها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاء  
 من الاجالة وهي الارادة والستودعية اذ استخفظة اياها والقدح جمع القدح  
 وهو السهم قبل ان يرأس بركز عليه ففصل واينار صا على التمام مناسب ما سلف منه  
 فضا في النفي لاشارة بان التمام بهذا النفي او محمول على التواضع شبه النظر بالتمام  
 اليه المشبه به او شبهة بذي سهام فاشبهاله ولها الالجاله كناية وتخيلا ورشيحا والخمير هم  
 نقد القلب اذ وصل الى حد الجرم والنجاة لفته فيه وهي في الاصل من صممت شي اعم صما  
 اذ قصدت في الارادة متعلق بها والمدارج جمع الدرجة وهي المذهب المسلك شبه الكمال  
 بالجبل الشامخ ولهذا اورد الاتقاء والوطر التماسا وزعن الحد والسقف من شغل الى امر  
 قلبه اوردده صاحب الديوان في باب فصل بفصل ينتج العين فيها تقيس حذيل على ان  
 الشقف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب على الفعل استكون والفعل بحكم استقر  
 لكن المشهور في العين ثم المراد به ههنا شدة البوص الرطل الانتقال وكذا الرحلة والار  
 وغوارزم في الاصل ملكة موزونة على جحون فيها مدن كثيرة ككاث وخبوق ونحوهما  
 والبرجانية منسوبة الى البرجان بلق فيها يقال لها اذ كنج وهي التي قد اشتهرت الآن بخونم  
 وفي حواسن بلد اسمها ايضا برجان بناء يزيد بن مقلب بن ابي صفوه فاضافة البرجانية  
 او حوزم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والخط المنزل من الخط وهو الاتقاء والرجال جمع  
 الرجل وهي سلك الرجل وما يستخرج من الاثاث ولا يخفى ما في الترحل والرجال من صنوف  
 الاشتقاق والجميع موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والبولي جمع باليقود  
 الذمير والحرارة الحفظ والطوارق البوارق الحادثة في التيسل من طرق فلان اذا جازى

9

في الذين المعجز المظن وفتح العين الملهمة ثم العشا بالفتح وهو داء في العين يمنع الابصار

في الذين المعجز المظن وفتح العين الملهمة ثم العشا بالفتح وهو داء في العين يمنع الابصار



خص الطوارق بانكر لان اكثر النوازل تأتي بحدث باليسل والحرز منها اصعب هذا  
 ليس اليسل اخي لمويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس تشبيه الحدث بمعنى اليسل  
 والنهار كما يتوهم ولذا قيل طوارق الحديثين ثم قد يطلق عليها شئ من معطوف على  
 اي نزلت بهما شئ من يقال شئ زاده اي دفع واجد الاجتماع في الامور فتقول منه  
 جده في الامور جده بغير كسر العين ومنها واجد مثله وساق الجدة كناية عن شئ من شئ  
 وقيل زاد بالجد نفسه على فاعل جمل عدل والى افتناء متعلق بشئ من شئ  
 اي شئ من شئ من ساق الجدة لما افتناء او ملت شئ من ساق الجدة الى افتناء وتعلقه بالجد  
 جازي ايضا بنصها ليس الا فتناء الا ككتاب والذخاير جميع ذخيرة ومعها بغير  
 بوقت الحاجة وادنا فتناء الى العلوم بيانها والافلاز الاقطاع والانساسي جميع  
 العين وهو المثال الذي يرى في سواده واصلا انكس قلبت النون باء خلاف  
 ليس حرق اي بذلت ونسب النصف وجمع شطر وقوله عم في الحائض تعذر شطر  
 على ما على نسبة البعض شطر توسيعا في الكلام كذا في الرموز وفي ارجع اشارة الى  
 ان الرجوع من الطرقي وقصدا عما قبله يكون كالبیان قيسل راو الشيوخ ناصر الدين  
 الزمدي وعلاء الدين السقاة وجماعة الذين اخلصوا في الجوز اجمع والعصب اجمع  
 والمعار المبدان وكانت عادة العرب في شئ من النوازل ان يبرزوا قصبة في اخر  
 المبدان فمن حذو بعد وفور ساقها وكان الفصل والنفل كسجل كناية  
 عن الكمال في فن من الفنون والحدائق جميع حاذق وهو كما هو في صنعة وكثيرا ما نصب  
 على الطريقة وما كان كبد معنى الكثرة والعامل باليد واسم كان ضمير الشأن والجملة خبره او على  
 المصدر اي بجانبه كناية اي بجانبه كناية عن كماله معاملة بمعنى الفصل كسجل كناية  
 على كماله اذا جذب وانترى كان اطلاقا على حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح ببيان  
 بحيث لا يقدر على اسك نفسه وابق على معناه الظاهر اي منازع كان ما ذكره بركة  
 وما عاناه من شدة البرد ان يثبت في الرموز حالي قلبه مرآة اي نازعي من فكره فاعل  
 المدحيين ان اشترج فاعل خالج وقيل منقول وقد يفسر في الجوهري بالمرور والاضطراب في

هذا هو الوجه في قوله طوارق الحديثين  
 واما قوله طوارق الحديثين  
 فانه من طوارق الحديثين  
 واما قوله طوارق الحديثين  
 فانه من طوارق الحديثين

10  
 في قلبه فاعل خالج وان اشترج طرف بتقدير في الجوهري واخبر حذف في الطرف الخ  
 او يكون احدهما مفعول بخالج بطريق حذف في وايصال المفعول متوقفا على منسوب صفته  
 او صفة تخيير والامام الذي يقتدى به وجميع الامام ايضا ذكره في القاموس في غير محال  
 فاعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري والفتا ومن تبعهما في قوله تعالى وجعل للمؤمنين اماما يحل  
 لا ضرورة اليه وكثيرا ما يقع على لئمة والاصل ائمة على وزن افعلة والفتح ما يبعد عليه  
 بضم القاف وكسر من يقتدى به والتحرز في العلم وغيره التوقية والتوسيع ووشق كسر اللام  
 وفتح الميم وسكون الشين قصبة انتم وقد كسر الميم قال البكري يمشق فاق بن عمرو بن  
 فانه هو الذي باحا وقيل باحا غلام بر حسيم فكسب صلوات الله وكان جنيا وصيه  
 نرو بن كنان حين خرج من ان روكان اسمه وشق فسا حابه وقيل غير ذلك والله اعلم  
 واثاب جميع شيوخه وهو الذي تقدم من المطر وغيره والغوان والمغيرة النقطه والسمه وغفر الله  
 لهما ان يكون العبد من سائر الغلاب فكانت غطاءه حفظا والفراديس جميع فردوس هي الجدة  
 وقيل الفردوس اصل البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد بهما على درجتيه  
 والجنة جميع الجنة ومن البستان ومنه الجنة والوب سمي الخيل جنة قيل المراد بالاصل لانه لا يمشي  
 ان الاصل من سائر الخيل وبالقوا على مثل الرادف ظاهرها ويا جاعلا والعو يد جميع عاتق  
 ومن المنفعة فتوبا قال الجوهري حواه كناية اي جده وحتواه مثله وتعديته بعلى تضيي معنى التمثال  
 والافلاز مطاوعه يقال طواه يطويه طيا فاعل طوى وتعديته كعدية لا احتواء ثم المنصوب باخبر  
 مختصرا اما اوصاف متواليه واحوال متراوئة او متداخلة والحاصل جميع جملته ومنه بوقوع في الخيال  
 به الامارات والسخا لافقة وكل اللطف ودق ما حذره فهو سحر والبيت للوطا ا قوله كذا بك صدر  
 الدين بكي جديفة مقلدة الاطراف بلطف والبر والرو من جمع روضة وقد سبق بيانها  
 والمشي جميع منية ومشي المطر والعقد بالسر القفا دة والدر جمع ذرة وقد جمع على ذرة ودرت  
 وكان يوقني معطوف على كان بخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ان اشترج والتعطيل الترفع  
 ولما احدثه شدة البرد في المختصر والمعاد جميع معهود وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف  
 والمراد بها العلماء والمدارس التي كتبت والمعاد جميع معهود وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف

هذا هو الوجه في قوله طوارق الحديثين  
 واما قوله طوارق الحديثين  
 فانه من طوارق الحديثين



المعلوم والمقرون والمراسم التي حال ثار غفقت اي ندرست ولا اطلاق جمع طلال هو ما ارتفع  
 من اثار الاراء استغنى اي شرفت وقربت وتتمو الفضل العا وقيل المراد بها علوم الفضل وهي  
 العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد الاستيطان اتحاد الوطن والتمول عند الشهرة  
 المرف على الشئ اذ خسر والاندلس الاثافي والاسقف ظاهرا كثرن والاذكيا وجمع الذكي  
 من الزكاه وصح حق الثواب وهكذا مذهب الزمان يري ان ما ذكر من انعكاس احوال الفضل  
 والفضل ليس خصوصاً بهذا الزمان بل هو كونه يتوق ودروس لا تراه كما هو وانما يقال  
 درس اكرم ودرس الرجع يتقدي ولا يتقدي وفي اكثر النسخ على العبر بعد قول مذهب الزمان  
 وهو يتقدي اي جمع عربة بمعنى الدرع وبكسر جمع عربة وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر كقول  
 انه ليس من عبارة الكتاب بل هو اخاف قصد به موافقة الاثر وتوحيث ان المذكور سميت  
 المحل من قصيدة لرجل من بني اسديري بجاه اخاه مطلعها ابدت من يومك الفراق فما  
 جا وزيت حيث انتهي بك القدر ليس في صفوه وده كدره فكذلك ايد مذهب الزمان وفيه العلم  
 ويدرس لانه فانما صرنا ان شارج قصد التحسين لكن لا رايته استدرار كفا سيج لا شاعر  
 بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه اذ مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاود والمعاد  
 والجواب يستغنى عن البيان والتوفير تمام والتكثير والركبة في الشئ الارادة المقارنة لوضا من  
 في الشئ بالسر اذ لا من غبت على شئ اذ لم تروه وزهدت فيه وكان قد تبهت به على  
 معنى الاستفهام واستاد اعانتم تظا ولها وهو كناية عن كمال الميل فيه استغارة لا يمكنه  
 ولا اظهر ان يتشبه بالهبة بالهبة والنحو بمعنى الهبة واجمل جمع جملة من الاجال الذي هو  
 التفصيل وانما سميت بما لان افا وقها انما هي باجتماع الخواتم وارتباط بعضها ببعض  
 لا بتفصيلها وتوفاق جملة وتفصيل كان انصب بقوله وتخصيل حرموا على البناء والمفرد  
 اي منعوا والتوقيف تبهت اسباب بخير وتخيبة اسباب الشر والامتناع وجدان ما يوصل الى  
 المطلوب والسر الذي يكتم وادار بالمرور والسرار المطوية النكبات المنطوية فيه  
 اذ لم يقع على الخوفان واخر ايد جمع خويج وهي كناية عن النساء والاساس القدر وكون  
 خويج لم يفتق شبه بها المثل المشككة في الاستمرار والركيب احتمال لوجوبه في مثل قوله

في قوله لا يفتق شبه بها  
 المثل المشككة في الاستمرار

حقه

قول المص فيما بعد عن جوع لا يجاز استارها وسيجي المثل في بيانه تركي استيفاف وجمع  
 الفعل المستند الى ضمير البعض بمبعض في المواضع ميسل الى المعنى كانه قوله تعالى وتكون فلانك  
 يسجون والمقال مصدر من قال والحال والحالة واحدة احوال الشئ وحالات طرائقه الطرائق  
 جمع طرقة ولها معان كثيرة وانما صرحنا هنا بمعنى المذهب وتوفاق طرقة حتى يكون جميع  
 طريق وهي تذكر وتوتئت كان اظهر كما لا يخفى وبالجمل المراد بطرائقه الفاظ وعباراته  
 الموصلة الى الحكم وسلكها كلها والدليل الرشيد فاصلا كثيرا وضموا الاظهر ان يقال  
 فضلو واصفوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهلها قوم قد ضلوا  
 من قبل واصفوا كثيرا وضموا عن سواء السبيل حصلت تنبئت جواب لما والاشاء  
 ثنى وانما الشئ تضاعف وثني الجبل والواو منعطفا وتقول لقدت صدقني كذا  
 اي في طيبة والوصف جمع فرصة وهي التوبة وما في ما اخرج مصدرية وتخرج اي ضلوا شرب  
 فشيئا وكذا التوقم واشاره ما جاء من باب التوقل بعد اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة  
 بعد اخرى يعبر في كل منها التدرج وفي المصداق تجرع فروخ ورون چشم وانجي بيان ما ند  
 والعصص جمع غصنة وهي الشجيرة على كل شئ يتوقف في الخلق ولا يخدر والافعال  
 والسيد الارقي وهو ضد النوم وموارد سر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز  
 ووجه اما معطوف على الاثفار كالميل الى والالتفات اخذ الملق من الارض وقرايد الفكر تبايح  
 الشبهة بالذرة الكبيرة والمطارج جمع مطرح وهو المرمى والنظر في المشهور مراد في التفكير  
 الفكر حركة ذهن لان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر من حقه المعقولا  
 الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارج الانظار لامية والبدل الاعطاء والحمد  
 بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بضم الطاء وبالفتح المشقة والبناء اطراف  
 الاصابع واحدا بانه والممارسة المزاولة والام في لقد تبايحيت موطنة للضم والبناء  
 ابلوع الى النهاية جود صحتها بوزن معناه اعني البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسخ اذ الكلام  
 باب التصریح بجزء المعنى زيادة التاكيد كما في قوله صم بمرت بعيني واصغيت الذا  
 وامثالها والصغى النظر في الصفحات والغاية مدى الشئ والجمع غاي والطاقة الوسخ ثم

ل



عطف على خلت وتم استبعاد جمع مثل هذا الشرع المحتاج الى فراغ البال الى الفراغ  
عن اقتباس النقص وجزء النقص ويجوز ان يكون المراد من النظر الى تمام الجمل كما جاز  
في شدة الغاء نظر الى تعقب قول اجزاء كقول الم تراق الله انزل من السماء ماء فيصيح  
الارض خضره فان الاخضر ابتدئ بعد نزول المطر لكنه يتم في وقت فبانظر الى لا تبدأ  
بفتح الغاء وبالنظر الى الاستعلاء يفتح ثم يزيل الى يليات من الدال بالكسر هو اليمين  
جمع صعب وهو نقيض الذلول والوعيبات جمع عويصة وهي يصعب الالبية فبفتح الالب  
بمعنى مختلفة والاضافة في ذخاير كنوزه ببيانته والكنز المال المدفون فالحقيقة صفة كمال  
والمراد بذاخر كنوزه معانيه كما ان المراد بطرائق الوصول الفاظ وهي تقبس برغبت  
ونفس فاسا ونفا صار رغوبا وباب ظرف والوسج في الاصل اليكس الوشاح وهو  
شيء يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر كقوله الم اية بين عاتقها وشيها يستعمل في  
الترابي مطلقا سميت جادت والقوى جمع فقرة بالكسر وهي خوزات النظر المخرجة  
بما الضلوع من الجانيين وهي ايضا جلي يصاغ على حركات النظر يطوى على جود بيت  
في القصيدة واجود قرينة في الخطب تشبها لها بقوة النظر في حسن الانظام ومن عاب  
ونقصه ومن يشبهه وهو خاطرة الوفا السيال ومن ذهب التحقيق تمسكت اشتمت القول  
خلاف نظم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف كانه التسوية واعطاء النصف والجنب  
التباعد ونحوه لم يوجب البهي القدر والاشفاق المشي على غير الطريق والاماء الاشارة  
الحقيقة واصد الاشارة بشفقة والحاجب دل في الطريق اي زلج الاخذ من ان يلعن  
وان سى الاخذ حظوا على بناء المفعول اي منعوا وتحقيق الواجبات من قبيل الخذف  
والا يصال اي من تحقيقها او على البناء لافعال اي حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما سى  
اي ما وجبت السنة الطريقة والمصاف كخوف كانه قوهم فلان لا يجب فلانا اي ببغضه ولا اعلم  
ستهم تحريم شهادة العوف كانه قوهم فلان لا يجب فلانا اي ببغضه ولا اعلم  
في البلد من فلان اي هو اعلم من كل من فيه ثم في الجملة بين الرخص والسنة والاحتكام  
والفرض والواجب الحظر صنفه مراعاة النظر مع الايجام وحيل طرف مصاف الى الجود

هذا هو الحق  
في هذا الموضع  
والمراد بالاشارة  
الى ما هو اعلم من كل من فيه  
ثم في الجملة بين الرخص والسنة والاحتكام  
والفرض والواجب الحظر صنفه مراعاة النظر مع الايجام وحيل طرف مصاف الى الجود

او ما بعده عاود رماه وجملة عطف على جعت فان قلت ايم العايد الى جاع في الجملة  
المضاف اليها قلت هي لا يحتاج الى الربط لكونها مؤنثة بالمصدر صرح به في شرح الرضي  
واما قوله منسوخة تمام ولدت فيه عشرة بعد ذكر وجنتان فنادر فخذ الحكم ففتح  
اكثر النسخة ما لصاحب مثل قولك عجبني يوم ولدت فيه بتسوية اليوم وجملة جملة بعد  
صفتها ومثل الجمع وما يتصرف منه في باب الكيد فانه يجب تحريم من ضمير المؤنث وانما  
قوله صبح جاء اليوم باجمعهم فهو بعظم المليم لا يتجحد وهو جمع نقولك جمع على حذف النون  
والعنون جاذبا عنك كذا في معنى اللبيب واما الدهر جاز عظمي والارزاق بتقديم الرزاق  
المطلقة جمع رزق بعظم الرزاق وفتحها وهو المصيبة والظرف عن بالارزاق فهو متعلق برب  
وجعله حلا من ضمير النكاح وضم الغشاء والعطاء وكذا الغشوق بالوكالات الثلاث في الغيظ  
المعجزة مع كون الشيء والنبال جمع نبل وهي تسام العويصة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها  
وقد جمع على نبال والنبال عاملها والنبال صاحبها وانما قال او لارماني وثما نفا فلو كان  
اياد الى ان المرمى بالحوادث ظاهر وهو شخص يعني المصباح حقيقة هو القالب وفي اخفاء  
او ارف او اصا شئ اي ان يتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على سهم لا فاته الوزن  
الواقع قاله المصنف في اكثر الاماكن والفعال جمع فصل وهي حديث تسهم وتسيف السكين  
والرعي وبعد البيان المذكور ريس وحيان فاما بالي بالرياء لاني انشغفت بان ابالي و  
اي ارمي المذكور والنوار والاشفاق تقاوم الارطية والفت كجمع عشرة وهي القبيلة  
والتمام بدل من المضاف اليها عشائري واخواني وتلاطم امواج العين ضرب بعضها  
ببعض واليممة العويصة التي تجعل عنق البهي وتكلمها كناية في تلك الديار عن امثال  
وقت الشباب والاول نقيض الاخو واصله اول على وزن افعل فهو لا وسطا  
الغزة واو اعلى غير النكاح يدل على هذا قوله صبح هذا اول منك وجملة على وانزل او اول  
من اول قلبت هزلة واو او ادعت وقال قوم وول على وزن فاعل قلبت واو الاول  
هزلة وانما تجمع على او اول لاستنفاطهم الواو بين بينهما الف الجمة وبأجملة اول رضى معطوف  
على ديار وجملة مفعول تس قدم لوزن تر الجاه فاعل وعكس بما به العوف على ان الظاهر ان

هذا هو الحق











من الوصفية الى الاسمية او لما ثبت بتقدير الموصوف مؤنثا اي نفس خليفه في التعجب الخليفة  
استطاع ان يظلم وجهها جاديا على الاصل خلافاً لكونه وكثيراً وجميعها على خلاف  
محمول على اسقاط بناء على انه لا ينعى الا على مذكر كذا في النقصان بان لا يجمع على صلاسل  
اي تصرف الاسم المرة من سطر بسطواي قهره بالبطش والجمع سطوات وادجار  
المرة على الجمع اذ بان السطر الواحدة منه كافية في تلك الافاق واستناد ملك  
الى السطوات كما زعمت من قبل الاسناد وادجار بالفتح خلاف ابا طلال والله تعالى وتقدس  
وهو منصوب خبر كان قدم على اسمه وهو مدح لا اتهام او مرفوع مبتدأ واسم كان  
راجع اليه ومدح خبره واللام في الغاية واية تامة اي والتعجبين عوض عن الخفاف  
اليه والكنى اية طريق سلك اي ذهب كان غاية سلوكه اظهار الحق وعلاكم الله  
والالف في سلك الاشياء والدور بالفتح كل ما استمرت به يقال انما في ظل فلان  
اي في كنفه والرواية في العالمون كسر اللام لا فتح كاتري بالفتح في موقع المصدر اي حواليا  
مثل كاتري فان قلت لا يفتح تشبيهه ان العالمين حول ذري الخليفة برؤية بالفتح  
معه كعدم الجامع فما هذا التشبيه قلت قد تقرر عند قسم التشبيه لا يلزم ان يلحق  
بل يكفي ان يستفاد مما ذكره خبرنا فاما معنى مثل حومان الحاج حول البيت وت  
رويتهم معتركين ثم الخطاب في قوله كاتري عام لكل من يثاق من الرواية كما ذكره قوله  
تو واذا رايت ثم رايت نعيما وملكاً كبيراً او بالفتح جمع الحاج كالحاج والجمع في اللغة  
القصود في الوفاء قصد ملكه للشك موثقا اي مزدحماً مفقولا ثانياً لكونه ان كان من الرواية  
بمعنى العلم وحال من مفقولا الاول ان كان بمعنى الابعار وظاهر العبارة ان يقول  
معترك اي معتركين لا اسناده الى ضمير الخليفة فالوجه ان يقرر الموصوف اي قوما معترك  
ويجوز ان يجعل من قبيل لاسم وتامر ولو جعل معترك اسم مكان على ان يكون حالاً  
الله والرواية بمعنى الابعار او مصدر اي معترك اعراكا لم يفتح الا ما ذكره النسب في ترج  
الطبيبة يقال منه نسبت الترج كعرب نسيما ونسيما بالفتح صبت ونسيم رضى  
كلبيس الما وضمير منه راجع الى الخليفة لانه مذكور في المعنى والمراد باحياء الرومان اعطاء

وذكره

اعطاء نفارته بافاحة الخيرات الى احدكم خبرية مفيدة للتكبر وكلها رفع على الابناء  
وخبره حكما والكناج في المستقبل في الحرب بوجه ليس وانه ترس والمرد به المعارض  
واللعل تاروا باسبسية وتعلقه بحكم من سخط اي عدم رضاء يستقر في موقع الصفة  
للعلل لا لغو متعلق بها والالف في حكم كانه سلك المشهور ان حكم من باب ضرب  
لكن ذكر صاحب الكشاف في قوله سيج ويحكم الحرف والنسب في سورة البقرة انه قرأ في الحكم  
ينفع التام مبنيا لفاعله ثم قال وحسب لونه ابا ياء وذكر في اخر الاحفاف انه قرأ في فصل  
يحكم التام انما سكون ينفع ايا وسر التام وفتحها من حكم حكم واطار العصفور  
الذرع والصاحفة تارسط من لسانه رعد شديداً في القفا وفي الكشاف لفظ ينفع  
معها شدة من النار لا تتر من شئ الا اخطت والا قول هو المناسب ومنها السم كوكبين  
احدهما نازل النور ويسمى سماك لا غزل والا فليس من نازل ويسمى سماك الزمان والظ  
متعلق بسماك اي اذ وقع وقدر بالفتح يعني رفع كانه قول ان الذي سماك سمي لنا البيت  
الا قول سماك مبنى لفاعل وعلى انما مبنى للمفعول ولا فاعل بان يكون هو الشرع في مفعول  
على المفعول به ومما في البريد اي وجه الطريق المستقيم والحق خلاف الرشد والانهما كالحق  
والعلاج في الامر والجلد في محل الجر صفة لمعنى قري العيان اي ذات قرعة والقرع بالفتح بالحاء  
ابردة يقال منه قريت بعجا بالفتح وبالكسر قرعة وقرور فيها ورجل قري العين وقد رت  
عينه تقو وتو بالفتح والكسر قبيل هو كناية عن الراحة عند العوب لان بلادهم كانت حارة  
جوازا لراحة عند قسم في البرودة وفيه ان في اضافة القوة الى العين على هذا الوجه جدا ولا  
ان كناية عن السور فان دونه السور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قري العين  
وسخفها المحبوب والمكون ذكره القفا وغيره من صل التفسير في قوله تعالى وقرى عينا وقيل  
صارت عينه ذات قراستوة لا يضطر بالنظر الى الجوانب رجاء من تحييد وقيم شعائر  
كالمين في الاب كالتبسم اول مراتب الضحك وقدم كعرب والمبسم كالمبسم الضحى واول  
نقيض ابرو والاقبال الدون والوقوف متعلق بفتحك اي مشتقا والضمير في علا راجع  
الى الخليفة اي استقر الخليفة في الجود والشرف وارجاء الى الذين تفكيك لتقنين رجوع الخبر

برودة



في المعطوف اعني فاصح الى الخليفة وهو من اهل البيت العتيق لانه المكان بل من اهل البيت وهو في الخبر  
 قال المصنف بعد عينية بن حصن حيث غزاه بن عامر فادرك ثباتا رتبة مالك الذي يلقوه و  
 و باع بنيه بعضهم بخشاعة و بعث لذي بيان العلاء مالك ابي اشترت بقومك شرف بابك  
 والمضارع من اثنا بعلي كما انه من اول يعلو لكن التحيات التي يبعث في الاما على الكسرة وكان  
 على معلا من الداخل وعلى لغة من يقول بغير معنى يدعوه لورى فخرج ان جعل معنى صاروا وكان  
 او حال ان كان بمعنى دخل الصبا و ريثما فخر اريت طرف لغو و ما مصدرية اى قد  
 فتحمهم في المغرب محملة ريثما فصل كذا اى ساعة فعلة وقد استعمل بدون ما قولنا لا يصعب  
 الاخر الا ريث تركبه وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد باليحيى المخصوصة وان يراد  
 المنفصل عن ملك و الملك منقول من الاول و هو الزبالة و اصله ملك على انة اسم مكان  
 او مصدر بمعنى المنقول قدم التمام على الحرفة فصار ملك ثم تركت الحرفة لكثرة استعماله و  
 في الجمع سمي بالملك بولائه واسطة بين الله تعالى وبين عباده فآيد الجوهري آياه في فصل الميم  
 في باب الكاف ليس كما لا ينبغي و التي يراد في فصل الالف من ذلك الباب و يجب ان يرد  
 فيه مع زيادة الميم و اوردها في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية  
 ولو كان يمكن تفصل كتمسك على ما توهمه تفصيل تكون و هو ظاهر و التي هو الذي بذل الجهد  
 و الذي ثابته الا في و هو القوب سميت الدنيا بها لدنوها و اتجعت و هي كالكبرى و الكبر  
 و اصله دنو و الاقرب في تعريفه ان الواو او تحركها و انفتاح ما قبلها قلبت النائم حذف لانتها  
 اب كين و ذكر الجوهري انه حذف الواو لانتها و اب كين فتأمل و العياش اسم من  
 انفاة رفاة و اصله خوات في المصادر لانفاة فربا و نحو استن فربا و رسين و كرت بفتح الكاف  
 و يكون الزاد و ات و الفوقانية لقب ال على التعظيم في عرفهم و الاقطار جمع قطر و هو  
 اى حية و الجانب و الشرقة من مشرق الشمس ضاوت و يقال شرق الرجل و خيل  
 في شرق الشمس و الاغصان جمع غصن كذا الغصون و الغصنة بكسر الغين و فتح الهمزة  
 و المورق من شجر ما خرجت اوراقه و العناية التقصود و الكلام مكينة و تحصيل و ترويح  
 و التسييد الاحكام من تشيد هو يحسن بكسر الحيم كذا في التخصيص لابن حلال و في انفتاح السب

الشيد بالسكر كل شئ حكيت به الخاط من جنى او ملا ط و البنيان الخاط انما انما انما  
 عصب ما قرب في المعاد والاحكام ويلز شدن والامطار افعال من المطر يقال مطرنا  
 من باب نصر مطر البنيان وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى السحاب والسحاب  
 جمع السحابة والاسبال العطش والشفقة والاطواق جمع طواق وكل ما استدار بشئ فهو اطواق  
 بنج الخاط وجمع حامة وبكرة الحوت والكراد ان نعمر مقبرة في رقاب الكاس كما ان الاطواق  
 في الانفاق كذلك وقراءة الاية عن اظهار زوال الخن ان تبعم الماء وسكون الزاء عند السور  
 قال الخاض في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف المتوقع والخن على الواقع وفيه  
 بحث لقوله تعالى حكاية اني يحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى قصد ان تذهبوا به وفيه  
 حاصل في الحال وبعد ان يذفع اعتراض ابن مالك على قول جملوا الخفاة اي احدي فائدة تلام الابداء  
 تخفي المضارع الخال بان الذهاب في الاية الكريمة مستقبل فلو كان يخن حالا لزم تقدم  
 في الوجود على علمه انه افوه وبسبب على البناء للمفعول اي حرت ذاسمة وصلى العلى وعلم لطف  
 اي لطف العلم والالطف في العمل الرفع فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف بعباده اي برخص  
 اليهم بايعال المنافع يرفع في الغبط ان يتجنى مثل حال المعبوط من غير ان يبريز والها عنه  
 وبه يتميز عن شبه مخطوط اي ذا حظ ونصيب من الرزق فتذكر ذلك اي قوى انصاف في ما ذكر  
 والاصوات عدو ما بين المرفق والكف وفيه ست لغات ينفع العيون وضمن الضاد وكسرها  
 وسكونها وعضد كفض وعضد ككبة وعطج ذكر بها صاحب العالموس وعز من عطى اي حرز من  
 جانب على ان من تبصيرة وهو كناية عن حصول بعض الارتيان فيه وقد يقال عزته  
 العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل يئنه بتجربك جانبية والاقول ان نسب ثم عدنا  
 عطف على ثم الجاني والهدى الارشاد والادلة لا تذكر ويؤنس وقد حمده الله الذين حمده  
 حمدي وحمدا وحمداية فتحمدي واحمدي وحمدا في سواد الطريق لفظ اصل كجاء في غيرهم نقول  
 حمديته الى الطريق والى الدار وقد ورد حمدي في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه حمدي بنفسه فانه  
 الطراط المستقيم وباللهم حمدا الذي حمدا لخدوا بالي نحو حمدا الى سواد الطراط والوفى  
 الذي ذكره ان راجع الخاض والخض في كاشيتها لاكتشف بين المتحمدي بنفسه والمتحمدي بواسطة

16  
مختصون على من السبا المظلمة على من قدس تافته  
وقد وجدوا منقط قوس نهج السبا منقطه بوجهها  
انهم من ذوات التقار وتبين اسمهم على وجهها  
سماوات لا غير والاسماء المظلمة فكر وروقت  
والان غلب الاسماء المظلمة ويجمع في الاسماء  
وقد اكتفي في الاسماء المظلمة في جمعها  
فاحفظ هذا ولا تغتفك انما ذكره في جمعها  
الاسماء على النعم الاول فكره وروقت ويجمع  
على اسمية وسماءات مملوكة



اوقف من ان معنى الاول الاوصاف الى المقصد والايصال وكذا يستدل الى الله تعالى خاصة كقول  
 تعالى لنهدينهم سبيلا ومعنى اثبات الدلالة واداء الطريق يستدل الى معنى مثل انك تهدي الى طريق  
 مستقيم والى القوان مثل ان يقران مدي للتي هي قوم مع ازاياب عن كتب اللغة منقوص  
 بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم ثم يا ابت ان قد جاء في من علم ما لم ياتك فاشعني احس  
 صراطا سويا وعن مؤمن من ال فرعون يا قوم شعبون احدكم سبيلا الرشاد وعن مؤمن  
 واما احديكم سبيلا الرشاد وامل على الخذف والايصال كما لا يقبل سبحانه علمه  
 بعد سبيلا بمعنى نزلته منزله بليغا من سبيلا اذ اذهب وبعد لا يكت بعدت من سبيلا عانته  
 عند اول السبيلا بمعنى النوازع على الشغل كما تكت جعلته فارغا عنه وما قصد ان يكون التثنية  
 الله تعالى لفظ براه خصوص به جعل بمعنى التثنية بليغا من جميع القبايح لازم الاضافة اليه  
 توكيد لا يقطع عنها في اللغة الغصية وقد يستعمل سبحانه عند التعجب في السرفية ان التثنية بليغا  
 يستلزم التعجب من بعد ما نزل عنه من المنة فكانه قيل ما بعده من هذا فتارة يقصد التثنية  
 بليغا وتارة بليغا كما يشهد به موارد استعمال وانما به اياها بفعل مفعول كذا  
 تقديره استج سبحانه ثم نزل منزلة لفعل فسد مسدود وكل على التثنية بليغا من جميع  
 القبايح التي يضيفها اليه تعالى ادعاء وهو صحتها جلة معارضة لكونه بتقدير لفعل  
 لها من الاعراب وقعت في انشاء الكلام لتكتم التثنية على صرح به اشارة في اواخر  
 الباء من وسط الواسط وسجل بالسين وتحقير القام جميع سجل بفتح السين  
 وهو الدلو اذا كان فيه ماء البنية والسنها من التثنية الامر بالنهوض اي القيام لذلك  
 الشيء والرجل جمع راجل هو خلاف الفارس الخيل النور ان اعني الركابين على الكس  
 وهو اسم جمع لا واحد له مثل حاله في استعانة المتفجع الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان  
 منه بحال من استعان بخنجر من الخيالة والرجالة على عدائه في مطلق الاستعانة وذلك  
 اشارة الى الرجوع وكذا اشارة الى طرحة الاوراق يا باه لسياق كما لا يخفى على المتفحص  
 والاعانة المتكسر من فرقة فتورا والسفوح الظهور جاء بجد الله اي اتي ما جعلت غيب  
 رجوعا واضافني اليه ما ذكره من متلبا بجد الله كثر منسوب بجا بنفسيه معنى العبرة

دفع

تفسير

العبرة مدقها وهو صفة كاشفة لكثرة لان اكثر المال المدفون ومن في جوارحه الخواص  
 بانية وليست في مثل هذا المقام ذائق للتوكيد كما توهمه الجورحي اذ لا يجوز استفاطها  
 بخلافه ما جاء في من احد والنظر مستقر متعلق بالكون انما لا ان قص ليعتبر  
 وهو صفة لكثرة او لشجون الملو والحق ما اخف به الرجل من البر والقطعة الجعجع  
 وحضرت الرجل قربة وفائق وهو كناية عن نفس الرجل العلية فصيل من العلوة وهو الارباع  
 والخدمة مصدر من قد مر به بالضم والكسر وحملها على الكتاب بخوز والخدمة باب الدار  
 سدد وسنة فصيل من السناد بالمد وهو الرفعة والتمها واللاذ واحد وهو الحاد وسنة  
 حصاني يان الحصاد وادباف باني المقسم والكلان جمع خليل وهو الصديق من اخوته بالضم  
 وصي الصدقة والكل جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد جمع الاخ على خوة بكسر الخاء وتثنية  
 والنسبة الى الاخ اخوي بفتح الخاء والى اخوت اخوي بضم الخاء واكثر ما يستعمل الاخوان في  
 الاحدقاء والاخت في الولادة وقد جمع بالواو والنون والاخوان المخلص الذين خلاؤهم  
 عن شوب النفاق يستعملون اي يعملون مصاحبا من شنيع او على تقييد الاشاعة يقال اشاعك  
 اي جعل مصاحبا لك وتابا بفتح الصاد الدعا فابا ذائق او على تقييد الاشاعة معنى الذكر  
 انشاء على محض اعطى من الموقوف بمال شكره وشكرته والام انصح كذا في القبح ولا  
 في المفعول انشاء البنية خرج به النقات فلا استقامة لما جوزه ان راجع وحشي شرحها  
 في قول الشارح وشكره ان تراخت من شتي ايا دي لم تمان وان صح جئت من كون  
 مفعولا ثانيا لا لشكر الله الا ان يحمل على المسابحة هذا والباء بما عانيت على في بعض  
 لمقابلة اي بقابل ما عانيت والله الشدة في العمل والعناء بالمدحفة ومعنى المعاناة رجة  
 فعايت العناء على ما هو مال المعنى مثل تاحيت غابة الوسع في احتمال العوجين ولو قراء  
 عايت من المعاناة كان اظهر لكن الرواية لا يشاعن وتقرع الى الله اذا استكان  
 وتذل اليه طابا لمؤد وكذا تعرض وفي المصداق والتفرع زاري كودن والكتاب منك  
 عن الطريق عدل كطرب ودخل والبيان من الابانة وهو الظهور هذا اي المخلصون الموصوفون  
 بالصفات المذكورة لعمري الام لا ابتداء وعري مبتداء خبر محذوف وجوباسة جواب القسم

مطلب

مطلب

انما كان النقص في النقص  
 انما كان النقص في النقص  
 انما كان النقص في النقص

انما كان النقص في النقص  
 انما كان النقص في النقص  
 انما كان النقص في النقص

انما كان النقص في النقص  
 انما كان النقص في النقص  
 انما كان النقص في النقص

نون











بيان شيئا وانما لا يجب والكراد الشكر المعنى يتضمنه الحمد منها لانها متحدة ان صحتها كما استطاع  
 عليه والمقصود على التقدير ان المعنى ادى شيئا من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلص  
 طوبى فهو الحمد والى الشكر وقية وزالى فتح الحمد تبنى على شىء من الشكر وكان لم يقدر على ان  
 ان يشكره حتى يشكره **قول** هو شاء باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان التقيد  
 لا يكون الا به **واما** قوله لم لا تحصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فحول على الجاز  
 والى مل عليه قصد انت كره واجيب بان بيان الواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر  
 في مقابلة قوله في سواه كان ذكر باللسان اه **وبانه** قد دفع احتمال الجوزا عنى اطلاق الثناء  
 على ما ليس باللسان جازا وهذا اعنى ذكر لفظ قد دفع احتمال الجوز من الذى قبله هو  
 المستعمل في اصطلاح الاصول بيان التوقير فلا بد ان صرف اللفظ لا حقيقة كما يحل  
 الى دليل **والجواب** ان اختصاص الثناء باللسان غير مرسوم به بل هو مرسوم من الصحاح  
 ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيره من الكتب ان الثناء هو الاشارة  
 بالشرع بالتعظيم مطلقا ثم ذكر في الجمل ان الثناء الكلام الجليل لكن بعد تسليم اختصاص  
 الكلام باللفظى ربما يكون محولا على الاشارة كالمشرك اللفظى **فان** قلت كيف يخص الحمد  
 المعنوي باللسان وقد قال عز من قائل وان كنتم كنتم الاية جحد واكثر الاشياء لان  
**قلت** لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات على اشارة  
 ما ذكر عند حم على الجاز **قول** على الجليل لم يتوقف المحمود به لادارة الثناء عليه دون  
 المحمود عليه **واما** ترك ذكر المحمود عليه الا لازم في المحقر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالثنية  
 وترك منها قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من ولالة الثناء **فان** قلت اذ رثني  
 احد على ظالم لم يفلح من نخب الاموال قبل النفوس بغير حق على وجه التعظيم فانظروا  
 انه محذور لانه محذور الى مدان محذور لم يقع في محذور ان ليس على الجليل قلت لو سلم الجليل  
 ان محذور ان يكون جليلا في الواقع وعند المنى والنظر ان الى مدنى الصوت المذكور في قوله عليه السلام  
 ويصوته بصوته **فان** قلت انهم قد جوبوا بوجوب كون المحمود عليه احتياجا وان علم المحمود  
 الدرس دون المدح لصحة قوله مدحت اللؤلؤة على صفاتها والتعريف المذكور في قوله عليه السلام

هذا هو المقصود من قوله عليه السلام  
 مدحت اللؤلؤة على صفاتها  
 والتعريف المذكور في قوله عليه السلام  
 ويصوته بصوته  
 فان قلت انهم قد جوبوا بوجوب كون المحمود عليه احتياجا وان علم المحمود الدرس دون المدح لصحة قوله مدحت اللؤلؤة على صفاتها والتعريف المذكور في قوله عليه السلام

هذا هو المقصود من قوله عليه السلام  
 مدحت اللؤلؤة على صفاتها  
 والتعريف المذكور في قوله عليه السلام  
 ويصوته بصوته  
 فان قلت انهم قد جوبوا بوجوب كون المحمود عليه احتياجا وان علم المحمود الدرس دون المدح لصحة قوله مدحت اللؤلؤة على صفاتها والتعريف المذكور في قوله عليه السلام

من التعبد به فليس بمطروقت جابا شارج في شجرة الكشاف بان الموصوف مقدر على الفعل  
 الجليل والظن المتبادر من الفصل يكون بالا اختيار على صواب ان قلت فيلزم ان لا يكون  
 على الصفا التعبد به جدا اذ استناد تلك الصفا الى الذات ليس بالا اختيار ولا لازم حدودها  
 على الموصوف المقدر على علم الكلام ولو سلم فليس من قبيل الافعال لانهم الا ان يعرف الحمد على  
 الى ايجاد حادثة كانت الذات كانية في اقتضا تلك الصفا جعلت بمنزلة افعال اختيارية  
 يستعمل بها علمها **اولان** تلك الصفا مبداء لافعال اختيارية وتوهم عليها باعتبار تلك الافعال  
 فصل اختيارية في المثال وقد يقال الحمد فيا ذكر مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يعطى لك  
 معافا **واما** المصداق ما ذهب اليه لا مدنى من جواز استناد التعبد الى المحمود وتجويزه في الحمد  
 على تلك الصفا حقيقة بهذا الاعتبار كما في قوله تعالى لا يفيد هذا المقام ولا يفيد النصية كما هو  
 على انه لا يتجوز فيما يتوقف عليه الفصل لا اختيارية كما تعلم في قوله تعالى ولا تيسر وتقدم شىء على  
 ويكون وجه غرض النصية بان اصل اللفظ يطلقون الفصل على الصفة وهذا يطلقون على  
 العالم اسم لافعال على اقل **قول** سواء تعلق بالفضائل ام بالنواضل سواء استعمل الاستواء  
 بوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الا كلمة سواء بيننا وبينكم هو منها خبر وفصل  
 بعده اعنى تعلق اللفظ بالمصدر مبتدأ كما حصره بقرينة الخبر في قوله تعالى سواء عليهم ان نذكرهم  
 ام لم نذكرهم والتقدير بقرينة بالفضائل وتعلقه بالنواضل سيما وسواء لا يثبت ولا يخرج على  
 الصحيح ثم الجدة اما استيفاف او حال بلا او او اعراض عنى هنا شبهة ومحمول لا حد المقدر  
 والتسوية انما يكون بين المتقدمين لا بين احد فالصواب لو اوبدل ام واللفظ او بمعنى الواو  
 ام بمعنى الواو غير مرسوم واوله انه ذكر ابن حشام في معنى التيسير ان المعطف باو بعد مفعلة  
 التسوية غلط اوله بالفتوحا وغيرهم حتى ذكر في الصحاح سواء على تمت او تعدت  
 والصواب ام تعدت وهذا مثل قوله تعالى لا مرد منكم الا كذا وكذا في قوله تعالى لا مرد منكم  
 ام ولسر فيه ان معنى على اى التسوية بين الامرين فصاعدا لا يستحال به بانها على اقل  
 واثم الواو وفعله فيما ذكره بعض اصحاب الجوازى الجواب اما على لا يرد على قول  
 الفتوحا بقل الى فوات المبين هو المضاف اعنى لا اقل الا المراد من حتى يجب الواو واما

وقيل ان الواو في قوله لا مرد منكم  
 هي واو الحال لا واو النسبة  
 لان الواو في قوله لا مرد منكم  
 هي واو النسبة لا واو الحال

هذا هو المقصود من قوله عليه السلام  
 مدحت اللؤلؤة على صفاتها  
 والتعريف المذكور في قوله عليه السلام  
 ويصوته بصوته  
 فان قلت انهم قد جوبوا بوجوب كون المحمود عليه احتياجا وان علم المحمود الدرس دون المدح لصحة قوله مدحت اللؤلؤة على صفاتها والتعريف المذكور في قوله عليه السلام











هذا هو المقام الذي  
يكون فيه الكلام  
في الجملتين  
التي هي في  
المتن

الحال هو التقديم بل اراد بقوله مزيد اهتمام به ان الالهام العارض للمحمد هو المقام الذي  
بالرعاية من الالهام ان بيت الاسم الزايد في الالهام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة  
عن مطابقة المعنى المقام مع ضاحية لكن فيه بحث وهو ان يشكك بقوله في قلته المحذرة  
السموات والارض لاية وقوله تعالى سورة التغابن وله الحمد في ذلك حيث قدم اسم الله  
على الحمد في هذه الاية مع ان المقام مقام الحمد والجلاب من ان المقام في الاية المذكورة مقام الحمد  
بيان استحالة تناقض اختصاص الحمد كما ان في الكشف وهذا يقتضي تقدم الطرف كما لا يخفى  
**قوله** ان صاحب الكشف صاحب الجواب الجار والمجرور في مثله خبر مبتدأ المحذوف  
اي وتحقيق على ان قال ودل على ذلك ان الجملتين الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جئ  
بما هو تحقيق فيهما ثم اشارة الى دفع ما يوتهم من ان في تقديم الحمد في التخصيص المقصود من هذا  
المقام وتوجيه تفرع صاحب الكشف في سورة التغابن بانه قدم الطرفان في قوله تعالى الحمد  
ول الحمد ليدل على اختصاص فاذكر من تقدم المقام تقدم الحمد معارض بنوات لفظ الحمد  
وحاصل الدخول ان اقتضا المقام من تقدم مع تفرع صاحب الكشف لوجود الاختصاص في الحمد  
كأنه قد علم فلا مانع من التقديم مع وجود المعقوف على المقام ان قلت فوجه ما ذكره في سورة  
التغابن قلت عبارة هناك ليدل تقدمها واستوف النكرة في اختيار التخصيص فاصل التقديم  
فان قلت لا وجه لا غير التخصيص فما نحن فيه كما سيجي من ان الخاطبة بجملة المقصود يجب ان تكون  
حكما حكما شوبا بصواب وخطا والخطا طب منها هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت لوجه  
المذكورة في التفرع الاضاح في دون الحقيقة والتعريف في حقيقة ولو ادعينا ونظير اي  
نقد **قوله** فمرجه بان في في الحمد قد تقدم الحمد ايضا اي كما فيه تأخره وهذا اعني ارجاع  
النصير لما ذكره من ان سب كلام العلامة حيث قال جاز صفات الربوبية والافانام بجلال  
السمو وحقايقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به تحقيق في قوله الحمد  
تدليل على من هذه صفة لم يكن احد احق منه بالحمد ولشأنه بما هو **قوله** وبهذا يظهر  
اي بقرع صاحب الكشف بان في الحمد تدل على اختصاص الحمد بالحمد كما لا يخفى  
ان ليس تنية الاستغراق بناء على ان من فله ذهب لاعتزال كما ذهب الكثير من مشايخنا  
اذا اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما بان في ان بحسب الظاهر فاعادة خلق العالم

الجنس سلب اختصاص

الاعمال وكل منها تقبل ثانيا ولا يندفع به تلك المناقاة كما ذكره الفاضل المحشي فلا يخرج  
لاختيار احد على الاخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان مناقاة اختصاص الافراد  
بنهاك المناقاة اتمية ومناقاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد  
لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احد على الاخر والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على النظر  
فان قلت لعل كثر من الناس الذين علموا اختيار الجنس وتنفى الاستغراق بما ذكر  
حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشف على العهد الذي هو من فروع كما هو الظاهر  
في الشبهة في معنى الواك في اسما الواك وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه  
اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس  
اذا قبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذي هو من اختصاص فردا ايضا يستلزم  
اختصاص جميع الافراد لانه معناه ثبوت فردا منه تعالى وانتفاء عن غيره فيستلزم ثبوت  
جميع الافراد والسترة ان العهد الذي ذكره في المعنى ومعنى التخصيص يقتضي معنى الشئ  
فيكون المعنى كالمكره الواقعة في سياق التقي فيتم ثم الجمع ان صاحب الكشف كما ينبغي  
كون الاستغراق معنى الامام يعني كونه مراد في المقام اما المعنى الاول فلفظ كلامه فيه  
مع ان الوجه الاخر الذي هو مقول عنه كما صرح به في شرح الكشف يدل  
ايضا على ذلك لانه حصره المفصل فائدة الامام في التعريف في العهد والجنس  
انما فلا مفهوم من كلامه من حيث استطلع عليه فانظر ان هذا الكثير من الناس علموا بما ذكره  
فكون الحمد هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المعنى او بان حملوا  
قول صاحب الكشف فان قلت ما معنى تعريف في الحمد مع معنى الحمد او بالتعريف الا ان  
في الحمد لا يطلب بيان مدلول الوضعي ونظيره قوله في اولئك هم المغفلون معنى التعريف في  
في المغفلون الدلالة على ان المتقين هم القاس الذين يملك انهم مغفلون في الاخرة او على  
انهم الذين ان حصلت صفة المغفلون اذ فانه اراد به معنى التعريف بهما احد صور حيث  
رود بين العهد وغيره وسيجي بقرع الشارح والفاضل المحشي ان المعنى الثاني  
الذي ذكره من فروع التعريف الجنس وحمل كلام الكشف على ما ذكره في شرح

هذا هو المقام الذي  
يكون فيه الكلام  
في الجملتين  
التي هي في  
المتن

مر جواب قوله ما في هذه الجملتين  
في الجملتين



وان كان في الغامض ما ذكره الشارح والفاضل الحشفي حاشيتها لكنه هو المناسيب يكون  
بيان مراد المقام لا بيان مجرد مؤدى المقام وانما قلت هذا لوجهين على انهم علموا  
بذلك كون مدلول اللفظ بحسب الوضع الجنس دون الاستواء فيلزم منهم حمل كلامهم  
على اثبات الغنى بالاراء وهو مستبعد من تلك الناحية على ان نفي كون الاستواء مدلول المقام  
بناء على جود منافاة لما حسب الاخر ان بعد كل البعد اذا المنع له ارادة الاستواء وكذا  
ان وضع لفظ الغنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام وانما ثبت ان التعليل  
الذي ذكره كثر من الناس سوى بيان كون الجنس لا في المقام على الجنس دون الاستواء  
فظهر ان باء الوجه المذكورة هنا حقا ان شاع ايضا لك لسانهم سبب الكلام والحق  
على ان الشارح قد في شرحه الكفاية على الوجهين الاولين بشعارهما يكون اللفظ الاستواء في  
عند الحشفي مع بطلان ذلك في وجه اوله ووجه ثلثه هناك ولم يرد عليها هنا ما ذكره هناك  
وذكر الوجه الثالث وسماه اوله مع انه يرد عليه وورد اظاهرا ما اورد هناك على الوجهين  
الاولين فلو كان الكلام هنا موقفا لبيان ان مدلول اللفظ بحسب الوضع الجنس دون  
الاستواء كما بينت عن ظاهر قوله من ان اللفظ في الجملة تعريف الجنس دون الاستواء لا لبيان  
كون الجنس في المقام على الجنس دون الاستواء لكان اختياره وتسميته اولى في  
البعد فعلى هذا ينبغي الشرب كلامه واورده على الشارح ما اورد في ان قلت من انهم  
منع صاحب الكشاف كون الجنس في المقام على الجنس دون الاستواء في كل قول  
وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستواء وان وقع في بعض المواضع الا ان  
الاصطلاح منع على تخصيص اسم تعريف الجنس وتويف الطبيعة بالاشارة الى تعريف الحقيقة  
من حيث هي وصاحب الكشاف جارها على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستواء في  
معابرة المشهور بتعريف الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور في التلويح في بحث  
المسند اليه باللفظ من حاشية الفاضل الحشفي واما ذكره الفاضل الحشفي من ان الدال  
فذلك انه صرح بالجنس موضعين ولم يتوخى لانهما الاستواء فغيره ايضا تعسف  
اما اوله فلا مخرج بالجنس في سورة العصر ولم يتوخى لانهما الاستواء اصلا لانه لم يحصل

انما هو المناسيب يكون  
بيان مراد المقام لا بيان مجرد مؤدى المقام  
وانما قلت هذا لوجهين على انهم علموا  
بذلك كون مدلول اللفظ بحسب الوضع الجنس دون الاستواء فيلزم منهم حمل كلامهم  
على اثبات الغنى بالاراء وهو مستبعد من تلك الناحية على ان نفي كون الاستواء مدلول المقام  
بناء على جود منافاة لما حسب الاخر ان بعد كل البعد اذا المنع له ارادة الاستواء وكذا  
ان وضع لفظ الغنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام وانما ثبت ان التعليل  
الذي ذكره كثر من الناس سوى بيان كون الجنس لا في المقام على الجنس دون الاستواء  
فظهر ان باء الوجه المذكورة هنا حقا ان شاع ايضا لك لسانهم سبب الكلام والحق  
على ان الشارح قد في شرحه الكفاية على الوجهين الاولين بشعارهما يكون اللفظ الاستواء في  
عند الحشفي مع بطلان ذلك في وجه اوله ووجه ثلثه هناك ولم يرد عليها هنا ما ذكره هناك  
وذكر الوجه الثالث وسماه اوله مع انه يرد عليه وورد اظاهرا ما اورد هناك على الوجهين  
الاولين فلو كان الكلام هنا موقفا لبيان ان مدلول اللفظ بحسب الوضع الجنس دون  
الاستواء كما بينت عن ظاهر قوله من ان اللفظ في الجملة تعريف الجنس دون الاستواء لا لبيان  
كون الجنس في المقام على الجنس دون الاستواء لكان اختياره وتسميته اولى في  
البعد فعلى هذا ينبغي الشرب كلامه واورده على الشارح ما اورد في ان قلت من انهم  
منع صاحب الكشاف كون الجنس في المقام على الجنس دون الاستواء في كل قول  
وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستواء وان وقع في بعض المواضع الا ان  
الاصطلاح منع على تخصيص اسم تعريف الجنس وتويف الطبيعة بالاشارة الى تعريف الحقيقة  
من حيث هي وصاحب الكشاف جارها على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستواء في  
معابرة المشهور بتعريف الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور في التلويح في بحث  
المسند اليه باللفظ من حاشية الفاضل الحشفي واما ذكره الفاضل الحشفي من ان الدال  
فذلك انه صرح بالجنس موضعين ولم يتوخى لانهما الاستواء فغيره ايضا تعسف  
اما اوله فلا مخرج بالجنس في سورة العصر ولم يتوخى لانهما الاستواء اصلا لانه لم يحصل

لم يحصل دليلا على نفي الاستواء بل هو جواب عن المراد الاستواء فان قلت لا  
قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستواء فاكفي به ولم يتوخى لانضمام الاستواء ولا  
يشوع ارادة الاستواء في المعاني الخطابة قلت اذ كان كون قرينة الاستواء كناية  
على علم يدفع هذه التهمة ويكفي ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كناية على علم  
القرينة المجوزة للاستواء في الاستثناء في الابد والكبرية قرينة موجبة له فالفرق ظاهر  
ثانيا فلان تعريف الجنس عدم التوقض لانضمام الاستواء اصله لا على اقتضائه  
معنى المدعى على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك لاشارة الى احتمال لا يربط الجنس  
من حيث هو بالجنس من حيث وجوده في جميع افراد ذلك المصنف قوله اختصاص الجنس  
دون ان يقول اختصاص المحامد التي هي باقية ذكره جوتا نفس الترتيب والتميز الفاري  
في تفسيره الفاتحة حاصل ان المدعى على اختصاص الجنس لا ينافي من ذهب لا عنزال بخلاف المدعى  
الاستواء فان ينافيه وذلك لان اختصاص الجنس الذي ذكره صاحب الكشاف متفاد  
منه لا من حيث هو المحامد وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرفت واثبات الجنس  
لمذكور لا ينافي في ثبوته لغيره ولو عند المثبت ولذلك يقال استكان وقد يكون الجنس  
عام النسبة والتميز فيه ببيان كونه جاد وعمره وصوب وهذا بخلاف ثبات جميع الافراد  
مذكور فان ثبوت شئ منها غير المذكور عند المثبت هذا الكلام وانت خبر بان صاحب  
الكشاف قال بالاختصاص الثبوت في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص  
في قوله هنا بعد الدلالة على اختصاص المدعى اذ به حقيقة الثبوت فلا ينافي الاستواء سواء  
عمل الاختصاص على الثبوت او الاثبات لما فاته من جهة الا ان يقال قوله بالاختصاص  
من حيث هو لا يدل ولا ضرورة هنا مع ان الظاهر من جهة ما اوردته التعليل فيه مناسب  
والمعنى ان لا يري انه صدره فيما نقل عنه بقوله المدعى الذي خلق القرآن ثم انزل الوحي  
لوجه ذكره الفاضل الحشفي في شرحه والله اعلم قوله والعدول الى الرفق لانه لا يرد  
والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي خبر صاحب  
غيرها الدلالة عليه ان قدر النظر بالفعل فظاهر انهم يحكم به لانه اسمية خبرها

فمنه على ان المدعى الاستواء  
اي على ما بين على كذا ويجوز عطف على جملة وهذا الظاهر  
وهذا يدفع ما يرد على افعال العباد ان يدل على هذا القول  
انه على قوله على ان افعال العباد ان يدل على هذا القول  
بغيره ما استدل به في هذا الباب ولا حاجة في دفعه  
في الحديث لا مدخل في هذا الباب ولا حاجة في دفعه  
ان يبين ان احدا اعتقد ان جملة العباد ان يدل على هذا القول  
الحديث بحسب ما استدل به في هذا الباب ولا حاجة في دفعه  
انفصل عما ذكره في هذا الباب ولا حاجة في دفعه  
ورن الحديث من انانية

غيره



فعلية نحو قوله تعالى الله يستحي بهم على الاستمرار والتجدد واما ان قدر باسم الفعل فلا يتبع  
الحدوث بقرينة علامة الطرف فيكون حكم الفعل والجواب ان المفيد من حيث هو لا يستحق  
بقية العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى التجدد والعدول  
المذكور داع اليه على ان لنا ان نقرر اسم الفاعل وبقية كونه للحدث ونقول بجعل الفعل في الطرف  
رأى الفعل في فعله الفاعل بمعنى البتة ايضا وقد فعلت رجع في اواخر الباب ان كانت  
على ان ذبوا في الدار يحتمل البتة والتجدد يجب تقدير حاصل وحصل وهو بمنزلة المخرج  
فيما ذكرته هذا وتعالى ان يقول انما سب مقام على انما سب المقيدة علينا بوما فيوما ان  
ان يقال تجددت بغير تجدد وصدور ثم من وتعلقه بانما سب استحقاق لازم بمعونة المقام  
على ان فيه تعاقب النفس دون البتة لانها اذا عادت النفس البتة ولا شك ان افضل  
العبادات اشغافا والتحقيق ان العادة في اختيار طريقة التجدد وترجيها جانب البقاء على حاله  
المحذو عليه فان كان من الامور ثابته فالتاسيس في اختيار الجدة والاسمية كما في سورة التكا  
فان الربوبية صفة ثابتة للذات فهذا اختيار الاسمية والافعالية صريح ببعض الافعال  
**قوله** والفعل كما يدل على الحقيقة دون الاستحقاق فكذلك ما ينوب من باب لا يدل على الاستحقاق  
عدم جواز زيادة التائب على المنوب عنه في الازمان وان جاز قصوره عنه فلا يرد عدم الاز  
المصدر على النسبة والزمان وهما بحث وسمان المحققان مرعوبان قد يفيد في التاكيد  
الخطابية بمنش قولنا فلان يخطى الى الاستحقاق كما سيجي في احوال متعلقا بالفعل فم لا يجوز ان  
يكون الفعل الذي تاب عنه المصدر من ذلك بتيسيل والجواب ان ذلك الفعل المنزلة منزلة  
اللازم اعني الذي لم يمتد بغيره بالمفعول التزليل المذكور في فعل الحمد كما ان كس بل لا يمتد  
**قوله** وفيه نظر لان التائب مناب الفعل الى برهان المصدر فكذلك في نيابة الفعل  
فيحوز ان يكون تبرئة لزيادة معنى هو الاستحقاق في العبارة ما حصل ولم يرد ان المصدر الموصوف  
لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه ان قد ينوب عنه ايضا كما في قرادة الحمد لله بالنصب واجب  
عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطلوبة فالمراد باللام وضع لاشارة الى مدلول  
مدخوله كما ذكر في الوجه الذي اختاره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بالذكر

هذا هو الوجه الذي لا يدل على الاستحقاق

هذا هو الوجه الذي لا يدل على الاستحقاق

كره الاستدلال فان ثابته بغيره لا قبل وضم مقدمة اخرى تسليم لا عراضه في التحقيق **قوله** وقد  
خفاء قرائن الاستحقاق اراد بتبرئة الاستحقاق منها المجوزة لا لا المبرجة والآن كما  
المعنى في الجنس هو ان يشهد بالاستحقاق مطلقا اي سواء وجد التبرئة المبرجة للاستحقاق او لم  
كما لا يخفى على الذوق التسليم ولا يخفى عدم استقامة فاعنا فضل محشي تايد على تحقق التبرئة المجوزة  
وكونها كما راع على علم واعلم ان معنى الكلام هنا على من ذهب صاحب الكشف لان الشايح بصدد  
توجيه كلامه وقد حصر في الفصل فائدة التبرئة التبرئة والتبرئة في العهد والجنس فلا يثبت  
ما ذكره المتخرج من تقدم الاستحقاق على نفس من التحقيق ولا يمتدح فيه ما ذكره الاصوليون  
من ان الجمل على الجنس في قوله لا تزوج النساء مني على مشايخ الجمل على الكل وانما لو نزل  
الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الانصاف من التام ظاهرة التام  
بدريل استعماله فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجنس **قوله** او على ان التام لا ينبغي سوى  
التبرئة اه حلا من ان الاستحقاق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كما تنقح بان الجمل عليه  
يجازي لا الاستحسانه خارج فليس من هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل محشي بقوله  
والسبب في اختيار الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس على اختصاصه بانه سبحانه تائب  
فقد ادى الاستحسانه بالمقام كبره فادوات فلا حاجة لا اختيارا واحدا ورواها في ١٠٠ او على  
انهم لا ينبغي سوى التبرئة فان قلت قد ضمن الفاضل محشي ان هذا الوجه قوله مع ان اختصاص  
الجنس بنوم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح خلط من ذلك فلذا اوردوه  
قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر ان هذا المقام فلعلة استغنى عن ذكره بهنا بما اشار  
اليه سابقا على انه لا فائدة بعد ما في ذكر قوله وعلى اختصاصه بانه سبحانه لان المفيد لك  
الاختصاص على ما صرح به في احوال المسند هو الالام الجارية الا اختصاصه وتلك الافادة  
لا تتعادت حالات الجنس الاستحقاق بقى هنا بحثان الاول ان الدليل المردى في صاحب  
امكن في الذي نقله شارح بقوله وعلى ان التام منقوض اجمالا بخلاف حكمه عند مجز  
المعنى الجازي مع انه من معاني التام عنده كما صرح به في المفصل اذ يقال لا يدل الا  
على التبرئة والاسم لا يدل الا على استمائه ونفس الحقيقة او النور المنشتر فاذا لا يكون



انه عند حاجتي لا يقال هناك وضع اخر مجموع باداء المجهود لانا نقول فلا يجزى بالبدل المذكور  
 وانه عدم كون الاسم بنفسه بل بنفسه ان يعرض لعدم الوضع في الجملة ما زاد الا افراد كانت  
 ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فلهذا المقدمة المطلوبة في التفسير ان كانت ابرزها  
 هناك البحث ان المعلوم من كلامهم ان الحقيقة والاشواق لا يجتمعان في مقام واحد  
 بحسب اقتضا ظاهر الحال انهم ذكروا ان الموقف باللام اذا لم يكن حقيقة من الحقيقة مزية  
 فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة  
 وان كان حمل على الاستقواء او العهد الذي يظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم  
 المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحكم انما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل  
 على الجنس لاجل هذا ولا يكون امرا في الاستقواء وان كان فلا وجه لتخصيصه  
 على ان يرجع بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال  
 المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود فنظر الى انما يمكن قصد الجنس على خلاف مقتضى  
 النظر من ان النبوت على وجه الاختصاص في الحقيقة متفق طبيعة الحكم لا لازم وجوده  
 ان فيه ولا يلزم اختصاص جميع الافراد **قول** على ما انتم الظاهر في طرف مستوفى خبر بعد خبر  
 يظهر كتحقق الاستقواء في الوجود متعلق بالحكم فصل بينه وبين عالمه تبيينا على ان الاستقواء  
 الذي اقدم من الوضعي كما قيل فلهذا **قول** فقد تشق وجب التفتت انما ارتكاب ما لا  
 عند التحقق وان جوزه لبعض كما في الوجود الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز في  
 غير الاستقواء عند الجواهر مرتبة بنهاج واجب لنوات ما هو المقصود من التوطئة وتتميمه  
 وانما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخرين فان الرفع والنصب على المخرج  
 وان كان تطبيقا في انفسها لكنه لا لطف لبيان ما علم بالعلم مدحا وهما وجه  
 او الاول ان ينزل الفعل على علم منزلة المصدر عطفا على الموصول ذلك لان الفعل  
 يدل على الحدث والزمان وقد تجرد في بعض المواضع لاحد مدلوله مجازا ان في  
 ان يكون ما لم يعلم تفسير الفعير بهم كخروج ان لا يكون من قبل وضع الظاهر  
 موضع المفعول العائد الموصول كل ذلك تشق اما الاول خلفا بذرته وايضا لاجل

الاصل الحقيقة فمالم يتقدز لا يصار الى الجواز وانما اشتق عدم جواز حذف الفعير بهم بنفسه  
 في عدم جواز حذف المبدل منه وانما اشتق فلكونه خلاف الطمع عدم اشتغال على كنهه بيوتية  
**قول** انما يمكن من ممكن بالنعيم مكانة اخذ مكانا يبرهان الحمد على صفة النعم اشدة مكانة القلب وقيل  
 عنده كادل حية ترفقه وانما الحمد على نفس النعم في سبيل التجوز بناء على انما اشترط الصفة **قول**  
 بقصد العبارة عن الاحاطة ويلاحظ انهم اختصا صفة شي دون شي مجموع لا مرس على وجه  
 حذف مفعول لانهم وتقرير ان النعم من مفعول انما في سبيل التعميم لا في اجمال وانما  
 بطريق التوضيح لبعضنا فاجزى الاول من العلة فاعطى الاول وانما لا انما تم ان العلة  
 عن الاحاطة بالنعم بكونه ان يكون حقيقة كما في التفسير وان تعد وانما الله لا يوصفها  
 او اذ ما كان في الاجمال وانما في الحقيقة لفظ الالهام المراد به الاشعار في الوهم احد قسم  
 مطلق لشعور والادراك بانه اعتبار القدرة الخواص الزايع ما تقرر عند عدم توقيدي ما في  
 الشرحين واحد وتوهم في الحقيقة وهم ثم ان خبر اختصاصه فيه وجهان اي اختصاص لانعام  
 دون شي اخر واختصاص الحمد على انعام دون اخر ولا يقدح في تحقق التوهم فاداة فليعلم الحمد على  
 اسم الذات الاستحقاق في الحقيقة لاوصاف المذكورة فانهم وقوله دون شي معناه مجاوزا شيئا اخر  
 وسبب حقيقة في ذلك **قول** ولينصبت نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر ان يكون هذا العلة  
 ايضا في قول بقصد العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون من ايضا علة ثم  
 استوفى البعض وانما جعله على مستقرة لغيره ان ذهاب نفس السامع الى ما ذكره حصل  
 صورة ذكر النعم بلفظ العموم ويجوز ان يحمل الحذف بجزء الاختصاص هذا وانما نقول  
 نزل انهم منزلة التلازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة لبعيد خطابية المقام انما  
 لانعام الله تعالى وجه العموم في افراد ذلك الفصل فيكون متعلقا على جميع لانعام ويكون  
 مرادنا من هذا **قول** انهم انهم في شروء في شرح قول الحق وعلم ان قوله  
 وفصل الخطاب قبيل اولاه الاجمال ثم نزل جزاء على التفسير حيث قال فقوله وهم  
 اي وهم الترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت سس مرادهم انهم  
 ان الذي صنعت من اجاب ولا اخي في الترتيب فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة







هذا ان باعتبار ان النون المشروعة فيها ينطق بها مع المد والهمزة وهو المنطق المحب  
 عما في النون باعتبار ان مشارك البيان المذكور هنا في الاسم كما سيجي وان اختلف  
 البيان في المعنى وهذا المقدور يعني بمراد الاستعمال واعلم ان عطف الحاض على العلم  
 مشتمل على امرين افراده بالذکر بعد العلم وكون ذلك لافراد بطريق العطف والتبني  
 على نموة جلاله البيان هو الا مراد لما ذكره الشارح في او اسطر البيا ان من من ان ذكر  
 بعد العلم انما يكون تبنيها على فصلة ومزية اذا كان ذلك لا بذكر بطريق العطف دون  
 الوصف والابدال لم كون افراد الحاض بعد العلم مشروعا بجلاله باعتبار ان يؤول الى ان  
 الحاض يبلغ الشرف والكمال لا حيث يرفع عن الدخول تحت العلم كما انزله به مع نظري  
 في قوله تعالى خلق الانسان على علم البيان حيث خصه بالذكور من بين النعم الواصلة الى الانسان  
 بعد خلقه وايضا ذكره في اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرينة تعليل القرآن خلق  
 الانسان وهما نعمتان جليلتان والى في الابد راجع الى الجلال باعتبار ان معنى شرف  
 او انه مؤثر بان مع الفعل في العلم تعلم مفعول ثان يعلم والاول محذوف اي علمنا و  
 لا ضير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى يجوز الاقتصار على احد مفعولي كيف  
 وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم الا بالعلمنا ولو كان من افعال القلوب كما  
 مفعول الاول على اننا اذ من مدخل المبتدأ والخبر فظهر ان القول بان الاختصاص  
 وقع على كلا المفعولين وان علم منزلة الا نعلم ومن البيانية متعلق به واما تعلم بدني  
 بل البعض من الكل فكيف يستغنى عن علم ان التصرع بآل تعلم وان كان التعليل لا يتعلق الا  
 بغير المعلوم تنصيص على ان الله سبحانه نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم والله اعلم وكره سوره  
 وتبرقع نوههم ان المراد بالتعليم تذكير باسمي يجوز كما سيجي منكره وعن الشارح راجع الى المراد  
 ما لم يكن علم اجتماعا وانا في قوله تعالى فخر من نطق بصوابنا واختار من نطق بغير الصواب  
 له ومن يناسب ذكره في التوضيح لبيان واختار النطق على القول بيلجا كما في  
 ان يقال انه عام في البعض وهو انه تعالى في قوله تعالى وما ينطق عن الهوى قوله  
 للشارع المعاني القولية ان اشار بموصف الشارح بما ذكره في سبب الدلالة وايضا

الحاض

في قوله تعالى لا علم الا بالعلمنا  
 والمراد بالعلم العلم بالعلم  
 والمراد بالعلمنا العلم بالعلمنا

الشارح في قوله تعالى لا علم الا بالعلمنا  
 والمراد بالعلم العلم بالعلم

وايضا ان كان عدم واسطة في وصول نعمة الاسلام اليها مع ما في الدلالة من الثبوتات  
 الموعود به كان الدلالة على ان ثبوتها على ان ثبوتها في سيرة الكفاية بما اذا ان بعضنا  
 معناه وقد مر في سيرة الدلالة على ان ثبوتها في سيرة الكفاية بما اذا ان بعضنا  
 وم ومن ادنى الحكمة وفصل الخطاب لرسول صلوات الله عليهم فان النبي هو الان في الحقيقة  
 ان الخلق عموما وخصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله تعالى واحكامه والرسول هو الان في الحقيقة  
 بملاحظة رساله اليهم مؤيدا بالهجرة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب  
 مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش فيه بان عدد الرسل مزية على عدد الكتب فمثل قوله  
 ونطقوا في امانا دلالة على ان ليس من عند نفسه فقط واما دلالة على ان من عند ربه  
 فبملاحظة ان ايات الحكمة لا يصلح الا من الله فكان قوله وتركنا لعل لان هذا الفعل لا يصلح  
 الا الله مستغن عنه التام الا ان يحصل توضيحا سابقا بقوله في اشارة الى الهجرة الى الهجرة  
 الشارح اليها القرآن فالتام لله والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه  
 وصدق عليه ليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن الهجرة كما يتبادر اليه الا وحام  
 من ظاهر الدليل لان المراد به هنا ان الكتب المنزلة على الرسل علم والقول بالاجاز  
 في غير القرآن هنا غير ظاهر لمرادهم بان باقية الكتب ليست منزلة لا بخارجها ولا بما فيها  
 وستمهم القولية فالامر بالعلم قوله فصل الخطاب مبني من الكلام انما لم يقل الكلام بل  
 كافة الخيرة الخطاب المنفصل زمر الى ان اضافة الصفه الى الموصوف بمعنى من البيان  
**قوله** يتبين من كتابه ولا يتبين عليه اي علم لانه روي فيه جميع الاوهام فالتبيين  
 هنا بمعنى العلم والنعم ولهذا عدى بنفسه واما الذي بمعنى الظاهر فهو لازم واعتراض عليه  
 بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتبين اول القرآن وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها  
 من كتابه بجا وبمنس عليه واجيب بان المراد به هو المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب  
 لا ريب فيه وسيجي تحقيقه في مباحث افراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقيل مناه  
 ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام مما يحل بفساده الكلمة  
 والكلام والا قرب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتأخرين من الرازيين في العلم

بالاخر

في قوله تعالى لا علم الا بالعلمنا  
 والمراد بالعلم العلم بالعلم



يعلمون ما قيل للتشابهة ولم يخاطبوا بها لان الخطأ توجيه الكلام مني على غير وجهه  
 خودي فقام فانظر ان مخاطب الباري يجب ان يفهم ما فوطب به وهم يتشبهوا ولا يسمون  
 عليهم وبان مخاطب بها هو الرسول م وهو يتشبهوا والله اعلم **قوله** او بمعنى فاصول قبل انجا  
 الفصل على معناه طرقي الذي هو التميز والتميز وصف الخطأ به على طريق المبالغة كما في رجل  
 عدل انسب عليه بتمه الكفاية فانص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله انما من اقبال اذ بار ونبه  
 لان الفصل اذا اقبل على معناه طرقي كان مضافا الى معموله الذي هو له ولا يحسن جعل تلك  
 النسبة مجازا عقليا وسينقل من الشيخ في نسبة المصدر الى تقدمه مما هو له في الاصل  
 الا يرى انك لو قلت انجان عدل سلطان ولم يرد بالعدل العادل بل بيقينه على  
 كان مشوبا الى ما هو له نسبة حقيقة ولا لطف جعل تلك النسبة مجازا بل مجازا هو نسبة الجاء  
 اليه وانما اذا قلت انجان سلطان عدل فاعتبار يجوز العقلي في نسبة العدل الى السلطان  
 على طريق المبالغة عين لطف نعم ابقاء الفصل على حقيقة على ان لا يركب تجوزا اصل  
 بعيدا فلهذا **قوله** اصله اصل فاقول انما هيمنة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهزة الغالان  
 الحاء ابتداء وانما لم تجز في موضع اخر حتى يتكس عليه وانما قلبها الهزة لتفوق كما واصلها برب  
 وانما الهزة انما في **قوله** بربيل اصل وجب استدلال البصر بان التصغير برب الاشياء لا  
 ولم يسم في تصغير ال لا اصل ولو كان اصله برب اصل سمي تصغيرا في الجملة على خلاف ذلك  
 اختصا بالاشرف لا بغيره اختصا من استعماله بالشرع فيجوز قصد تخفيرا من الخطأ وتقليل  
 على ان خطرة نفسه لا بنا في التصغير لا ضافة الى اوله الا خطا العظيمة وانما القول بان التصغير  
 يجوز ان يكون للتفخيم فلا يمنع اختصا بالاشرف ذلك فقد ناقش فيه بان تصغير التظيم  
 فرع تصغير التخمير كما في **قوله** خص استعماله في الاشرف ومن الخطر بربان في تخصيصه  
 الاول انه لا يضاف الى غير العقلا فلا يقال ان الاسلام والعهود والاشياء لا يضاف الى  
 العقلا الا ان من الخطر قبل ما ارتكبوها في الآل المتغير للفظي بتغير الحاء ارتكبوها في التخصيص الاول  
 ثانيا لعلنا بين اللفظ والمعنى ولما كان الحاء حرفا قسما يكون من قسما على بطريق التخييل  
 بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف بعض قوى ارتكبوها التخصيص الثاني جبر هذا المنقضى

توقفا

ح

**قوله** الحار جمع طار كصاحب اصحابه او وعليه ان مزج في الشعر في الكتاب بان الحار جمع طار  
 بمعنى طار كعدل بمعنى عادل وقال الخليل ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نقل عليه الجوهري  
 حتى قيل ان جمع صاحب صحب صاحب وصحبة واصحاب جمع صحب بكسر حاء كمن وثار  
 وانما المثل المشهور عن ابي جندب وصابا وصابا الى الذين جنوا على هذا الديار هم الذين يروى  
 فقد قال الجوهري اظن ان المثل جبا نجا نجا الا ان يكون هذا من النوادر على ما في في المثال  
 وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طار بحسب المعنى لا انه جمع صيغة فلا مخالفة بين كلاميه **قوله** صاحب  
 الاخبار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابه يطلق على اصحاب خير لانهم  
 وعلمهم السلام واكثرها اختص من الاصحاب لكونها بقلبة الاستعمال اصحاب الرسول  
 كما علم لهم ولهذا نسب لهم اصحابا لبعثا بخلاف الاصحاب ثم اخبر عندهم جواهر صل الحديث ان  
 النسخا كل سلم راي الرسول م وتقبل طالت صحته وتقبل وروى عنه وتقبل ورواه  
 الرسول والاصح ان النسخي لا يحتاج الى اعادة الرواية مما ذكره والوجه بحسب الحروف واللفظ  
 ان المراد منها كل سلم بمنزلة صاحب النبي م ولو ساءه وانما الملازمة المنهوبة من نحو صاحب  
 الجنة واصحاب النار فيعرف بخبره هذا قيل كان اصل الرواية هذا وفاته ثم ما الف  
 واربعة عشر الفا **قوله** جمع خبرا بالشد بدي صوراة او تقدير بان يكون جمع في تخفيف خبر  
 صفة مشبهة كما موات جمع ميت وهو حذر اذن خبرا بتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه  
 لا يشي ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخففا خيرا من وافعل من لا ينصرف فيه لكونه مشا  
 لفظا ومعنى لا فعل لتعجب غير المنصرف فيه كما تقرر في النسخ **قوله** اصله هما يكن من  
 هما مبتدأ كالف معنى التيب ومناه لا يعقل غير الزمان مع تفتن منه الشرط وخبر  
 فعل شرط وحده والجواب وحده او نحوهما على الاختلاف ويكون تامة بمعنى جود  
 وفاطمة خبر راجع الى المبتدأ ومن شئني بيان له وفائدة زيادة البيان والتعظيم لان  
 من زائدة وشئني فاعل على بقاء المبتدأ بلا عايد اذا التقدير مع الاستغناء واللفظ  
 لا يصار اليه وقد يقال مما خبر يكن عايدنا فائدة وشئني اسمه ومن زائدة لان الشرط  
 غير موجب عند ابد على الاول هو الوجه ولذا مال اليه شارح ثم ان ما ذكره من ان

لاننا نعلم ان الجمع في المثل المشهور  
 لا يوافق في الاصل ولا في المعنى  
 ولا في اللفظ ولا في المعنى  
 ولا في اللفظ ولا في المعنى

اصل











دقايق الوبيرة واسرارها وسبلها ذلك الكشف الوجودي **قوله** نظم التوان حال من وجوه الاجاز  
 او من الاجاز لصحة افتاد المصنف ليعلم بان يقال ويكتف من الاجاز في نظم التوان  
 استداره فيكون من قبيل قوله تعالى فبقوا منزلة ابراهيم حنيفا قال الشاعر في حاشية الكشف  
 عند الكلام على هذه الآية حنيفا حال من المصنف ليعلم ان طباقي على جواز ذلك اذا كان المصنف  
 المصنف جزءا من المصنف ليعلم او يفتقر الى ما يثبت صحة قيامه مثل بقوا ابراهيم اذا  
 منته ورايت من اذا رايته وجهها بخلاف ذلك غلام من فائدة او مختلفا في حال من هذا  
 فبين معنى الاضافة ما فيها من معنى الفعل المشع به خوف الجواز في قول من ثبت لابرهم حنيفا  
 والتحقق ان عالمها على المصنف ما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور وانما ينبغي ضرب زيد  
 انما فلا كلام في جوازه وكون عالمه المصنف نفسه هذا الكلام وقد اشار بقوله في المصنف  
 القول الاول ان لو كان العالم معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن يخصه الجواز اذا كان  
 المصنف جزءا وكذا معنى بل يلزم تجوز وقوعه في كل مصنف وهو باطل بل لا يجوز في القوة  
 ان ذكر صاحبها بالثبوت حيث كان **ميت** ولا يخرج من المصنف الا اذا انتهى المصنف على  
 او كان في عالمه ايضا او مثل جوده فلا يخفى **قوله** ان المراد بكشف الاستار معرفة من هو من قبل  
 السبب واداه المصنف العلم ان الذي في سنان ان يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت الجواز  
 او سبل عنه وتجي بغيره في التصديق الذي هو سبب الجواز في الموضوع بالثبوت والسبب نفس  
 الامر فلا يستدل بالثبوت على تحقق الاطلاقة في كل شيء ولا شك ان العلم اوله واخيره وحرفه  
 اجاز التوان بالبرهان العلمي على الوجود فبحار وهو ان سبب اجازة كونه في اعراضه  
 انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد التوان وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الا  
 من علم الكلام فلا غبار في كشف استداره وجوه الاجاز في هذا النص سواء كانت الامم في قوله  
 كونه في اعلى مراتب ابلاغة متعلقة بمعرفة او الاجاز ثم المراد بالاعلى اعلى النوع وهو مرتبة  
 من ابلغة في الخلق في الايمان بمقدار اقر موع منه في تلك المرتبة فتناول الطرف الا  
 وما يتوب من فلا يرد ان الاجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الا **قوله** لتفصيله انما يتبع  
 النبي في طريقة او تتبع طريقة النبي ثم وقوله في بيان نصب عطاء على نفسه اذ رفعه في بيان

فيكون من اجل العلوم يكون معلوم من اجل المعلوم **قوله** انما ثبت فيما سبق ان  
 كشف الاستار عن وجوه الاجاز لا يكون الا بهذه العلم ولا يستدعي كون معلوم  
 الذي هو سبب من اجل المعلوم ان ليس في هذا العلم سببه حكمه فيها على التوان بخصوصه  
 بمرجى ذاته بل اقصى ثبوت ان يكون التوان من جزئيات موضوعات مسائل  
 وهذا انما ينبغي شرحه بشرط الموضوع وباجل من يتقبل ترتب قوله فيكون من اجل العلم  
 على ما قبله فيكون معلوم من اجل المعلوم ان يتقبل هذا القول كالتفصيل في غاية الحسن  
 ولو ادعى ان معلوم ما في نفسه من اجل المعلوم لكان كلاما او لا ماسس له باخر فيه  
 اذ ليس الكلام لانه لتبديل ترتيب الكلام المذكور على ما قبله في ذكره ويجواب ان كلامه  
 اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كانت اشرف كان العلم حاكمه اشرف فاعلم  
 بحال التوان انما اجازة مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستعد هذا العلم عند فقد  
 الذوق النظري الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا يكون هذا العلم ايضا اشرف في قوله  
 وذا لا يستدعي كون معلومه ممنوعه والمصدر استفاد من قوله وهذا انما ينبغي شرحه  
 بشرط الموضوع ممنوعه ايضا اذ جلاله السائل ما يوثقه ولا ثبوتها او متعلقة بمعرفة احوال  
 اشرف الاشياء وانما موجوده هنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا  
 العلم لا المسائل كما تهم بؤنية افراده على انه يتم الكلام في ايضا **قوله** وجلالة العلم بجلالة  
 المعلوم وقاية الخطر استفاد من اضافة المصدر كما سيخرج بان في قوله في نفسه  
 انما هو الاضمار المناسب ضافي بالقياس الى المبادئ فلا بد حصول جلاله العلم بجلالة  
 الدلائل كما صرحوا به على ان افادته اضافة المصدر ليس بكل وجوب الكلام عليه  
 ان شاء الله تعالى فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره برهان كلام المصنف بخلاف كلام  
 المفتاح من وجوبه توبر الاول ان المصنف سبب معرفة الاجاز في هذا العلم لان  
 المراد بكشف الاستار عن وجوه الاجاز في نظم التوان معرفة انه سبب كما مر في البان  
 واما كما صرح في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله  
 الاجاز هو الذوق ليس الاستدلال سبب كما يشير اليه قول الشاعر في جواب



ولو بالذوق المكتسب والافعال المذكورة بالنفس لا وتوثر ان النفس المكتسبة  
التي هي من وجوده لا تجاز به العلم والشيء كما في تمامه عن صفة فرغ الوجه الثاني وارجح فيه  
في الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني استجابة للاحتمال الثاني انما يظهر من كلامه  
فان الحق حصر سبب كشف الاجازة في هذا العلم والشيء كما في حصر مدرك الاجازة في الذوق  
ولا محالة بينهما ظاهر الا بربا لا لو حصر مدرك الكلية في النفس بالاطعمة وحصر سبب  
ادراكها في العقل لاستقام كلام المحققين وانما يظهر في محالته بملاحظة ان اسناد الادراك  
في الذوق اسناد الى السبب كما اشترطه **الشيخ** ولو بالذوق المكتسب من الذوق على ما ذكره  
الشارح في شرح الفتح قوة ادراكه لها اختصاصا بادرار لطائف الكلام ووجوه  
محاسنها الخفية فان قلت صرح الشارح في ذنب كلياته بان لو هذه ينبغي كون صفة  
الشرط المذكور اوله بالعلم وميتة الكلام التي هي التي هو كالمعوض عن الجزاء كقولك  
زبد خيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم هنا قلت بتوسيع لزوم هذا المعنى في جميع استقامتها  
معقول الكلام التي هي هنا اختصاصا بسببية الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الكلام  
الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك العلم نفسه فرضا بطلان  
الذوق اولى كالا يخفى **وقد** اشترط هذا في ان وجه الاجازة يدرك بهذين العلمين  
لا يغيرهما من العلوم **والا** طريق اليه الا طول فخره من هذين العلمين لطرف اعني اليه لغو  
متعلق بطريق على قول البعد بين ما فيه من معنى الاضمار والاطول بدل من محال  
لا لا بد منه في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجودا وخبر او بدل من خبر المحذوف  
على راي من يجوز حذف المبدل منه في الاستثناء ويمكن ان يكون من لطرف مستقرا  
خبر والاطول بدلا منه او صفة لاسم لا والاطول على ما ذكره من الوجوه **والا** علم بعد  
علم الاصول ككشف الغطاء عن وجه الاجازة من هذين العلمين المراد من علم الاصول ان اللفظ  
انما يتفهم في الخبر والشرط او الكلام بناء على انه لا بد منه في ما يدل على استقامتها  
في المحكمات وهو العدة الكبرى في موفقة منها النوان كما ذكره الفاضلان في شرحها  
مفتحة فابعدية على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول الاحكامية وعلى الثاني رتبة

رتبة شرفه ثم ان قول الكشف يروي مرفوعا ومنصوبا ووجه لا غراب ظاهر  
ما سبق وادعوى على الشارح بان نقل قوله لا علم بعد علم الاصول الى اختلاف  
وفي المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير  
بعد علم الاصول اقرا منها على الراء بمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل  
مشابهة ولا انفع في ذلك لطائف ثكنة واسراره ولا اكشف الغطاء عن جوهر  
اجازة وقد ذكره وان النظر في ان باب التفسير بعد علم الاصول متعلقا  
بقراءة اي عون وانفع على انه لا علم انفع منها في التفسير بعد علم الاصول ووجوه  
ان يتعلق بمعنى التقى المستفاد من لا علم فاذا اتفقا باقرا لا يكون في كشف مقيد  
بالنظر في المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني  
فتعلما كذلك وليس كذلك اما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم  
الاصول ككشف بل انه اكشف منها وان غيرها ككشف ايضا لكنهما اكشف وكل منهما  
بناء على كشف العلمين وليس المعنى المذكور في العقل بل المفهوم الذي في الذي هو المعنى  
في علمه فاذا كان المفهوم من قوله لا علم من فلان في البعد لا علم من الكل كيف لو جاز  
الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفة لحدس العلمين اصلا لا نقاء اعلم بزيادة  
في البعد تحقيقا بانها العالم فيه عن صفة ولا يجوز تجزئ ككشف عن معنى التفضيل لكان  
الاقرار من عبارة الشارح وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب  
عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح الكشاف عن الكلام على قوله تعالى وما  
الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكري لتعلم يتقون على ان القيد ذاك  
مقتضا على المعطوف فيما اذا عطفت مفرد على مفرد فخلق عدة الكلية تقييد المعطوف به **والا**  
ولا يجوز الاستعمال خلافا ولا يلزم من الكلام سواء والشيخ ايضا قد ثبت القول بذلك في  
الاجازة في قوله تعالى يستهزئ بهم ولعطف في قوله تعالى الان خفف الله وعلما ان فيكم  
صغفا بملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله تعالى بزمان ولا حدود ولا مكان  
ان فعل التفضيل ليس من عطف المفرد على المفرد ولو سلم في التقييد قد نبه به تجاوزه



وبتأويله عن الغرض العقل المعنى تفصيل بالنسبة اليه بعد ان ذكر في اصل العقل منزلة كمال  
 قصد المتأخره عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد عدم وجود اصل العقل الغير  
 وجوده كماله في ذاته ووجه الاختصار فيحصل كمال التفصيل هو معنى الاوضح في الاصل  
 في صفاته كما اذ لم يشارك احد في اصلها حتى تفصيل تفصيل نحو قولنا الله اكبر واما قوله  
 بهذا المعنى وروى في كتابه حكايه عن يوسف بن رجب السجستاني حيث اتي بما يدعيه عن النبي وروى  
 على كرم الله وجهه لان الصوم يوم تاسع شعبان حيث اتي من ان افطر يوما من رمضان وانه  
 اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبط العلم بمعنى لا يكشف في عبارة المتأخر ان هذا  
 العلمين متباينان في الكشف من كل علم متباين في كماله لا يمكن ان يكونا في نفس واحد بل  
 استيق وهو لا يكشف من العلمين وروى لا يمكن استيفاء جواب عن سؤالنا من كلام  
 السابق فانه لما بين في سبب ان كمال الكشف من وجه لا يجازي ثابت هذا العلم كان نظمه  
 ان يقال صل يمكن لواحد من العلمين بتوابع علم البلاغة ان يدرك وجه الاجازة في القرآن بكمال  
 حقيقة مهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك لا تنافي الا حاطه بجميع قواعد العلم ونكتته  
 واسرارها ما دون منها وما لم يدون سواء كانت تلك الا حاطه بطريق الكبرام لا طائفة  
 كنه بلاغة القرآن تحت علم عالم بقواعد الفقه التي تحت علم الله تعالى في كل خاص في قوله  
 علم الله تعالى في كل خاص في قوله تعالى لا يحيطون بها عذ الغيب الا برباب سبيله حتى لا يتغير قوله فلا يخل  
 على ما قبله ولا يتوهم له وان كان الحق عدم وجوده في علمهم ايضا ذلك ان حصوله يحصل  
 السؤال المتقدّم بحججه ما ذكر من الاربعين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب  
 يعرف ذلك بالسبيلة فنزيره هكذا اصل يمكن لواحد من العلمين بالعلم بالكتب وروى ان بر كرم  
 الاجازة بحقيقة مهارته في علم الله تعالى او سبيله وجعل جواب تقى الامكان العاري مطلقا  
 والتفصيل بقوله لا تنافي الا حاطه صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة سبيلة يعرفون  
 القواعد المتعارفة المذكورة في العلم اجالا ويعبر عنها بسبيلة في مؤلفات الكلام وان تعلموا  
 هذه الاصولات وتاصيلها كما مر في الفاصل في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان  
 ارباب البلاغة واصحاب النسخة لم يتفقوا على ان الاجازة ابلغ من الحقيقة وان قدرت

وان قدرت في قوله لا تنافي الا حاطه بهذا العلم معناه ان لا يطاق ان هذا العلم في العلم  
 على النحو المستفاد من قوله لا تنافي الا حاطه على هذا التوجيه يكون قوله فلا يخل كنه بلاغة القرآن اجازة  
 حقيقة كما هو الحق لا حاطة في ان قلت قلت على ذلك فيما سبق عدم التقريب في التوضيح لا حوال  
 ارباب سبيلة قلت ذلك على تقدير ان يحصل من السؤال المقدّر الا حاطه لا اول فقط كما ذهب اليه  
 المحشون بنى صانعيه في الاول ان المتوهم من كلامه لا يحصل الا حاطه لهذا العلم في  
 علم الغيوب له حلال كنه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منيع لان الذي يعرف بهذا العلم هو  
 ان الى الابد لا يقتضي الاعتبار العقل ويجوز ذلك لا يعرف ان القرآن معجز بل لا يرفع  
 ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه في تحقيق الاجازة تحقيق في القرآن والامور التي يجب رعايتها  
 مرتبة فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كنه حال الخاطئين وكيفية استكمال القرآن على  
 اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهي مما لا يعرف بهذا العلم اذا اعتبر في الخواص الاجازة  
 وكما اشار اليه في الفتاوى ينبغي ان يعرف الخاطئون خواص تركيب الترتيل بقوله لا يخل كنه بلاغة  
 القرآن الا تحت علم الله تعالى في كل شيء وجه الاجازة في النفس المستفاد بالاجازة  
 عند الحق ان يشبه شيئا في التفصيل من اركان التشبيه وهي التشبيه والتشبيه ووجه التشبيه وادارة  
 سبيلة التشبيه والاستفاد في التخييلية ان ثبت التشبيه من لوازم التشبيه ووجه التشبيه على ذلك  
 التشبيه المصغر في النفس والايهام ان يذكر لفظا معينا في قريب وبعيد ويراد به البعيد كما ان  
 الوجود متبين في قريب وهو العوض المخصوص وبعيد وهو الطريق المار بهما على التوجيه والتشبيه  
 ان يذكر شيئا بلائم التشبيه ان كان في الكلام تشبيه والتشبيه ان كان فيه استعارة  
 والمعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله وم اسرعت نحو كذا في الطول لكن يدل على ان  
 الطول كنه سبيلة وليد ومجاز عن الغرض قيل ذكر الاستعارة على الوجه الثاني من هذا القبيل لان  
 المروءة لوجه على هذا التوجيه هو العوض المخصوص فانباته لا يجاز عقلت بل كل استعارة  
 تخيلية كذا عند الحق وفيه تامل اذا الظاهر من شرح الشرف المفتاح ان التشبيه انما يكون  
 على الجاهل العقلي هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي حرمنا واما تفصيل  
 المذهب الاخر المشاير لها بقوله وقد جرت بنا في هذا على اصطلاح الحق وما يتفرع على ذلك







Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with a red signature at the bottom.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخر فالوجه ان يقال على قبله وانت خبر ما به اذا قدم في الذكر جزاء اللفظ الذي  
بعد طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزوم تقدمه على تقدمه تقدم تقدم ذلك الجزاء على  
اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وهذا كذا في  
ونظيره الذي تقدم تقدم الشيء على نفسه فهو صيغ الشيء بالمتب بالاجزاء بيان  
للتوقع واشارة الى منشا لزوم الفاعل وجه التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير ايضا من  
غير لزوم محذوقه ولهذا كان ظرفا او شبهه والتمداد بالنظر منها اسم الزمان والتمداد  
ويشبهه الجار والجور لا نه حاج الى الفصل معناه: النظر اليه ولان النظر في الحقيقة  
جار وجور لكونه بمعنى في وكذا استماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان كثير من المحجورات  
ظروف الزمانية ومكانية فاطلاق النظر على مجموع المحجورات اطلاقا باسم الطلب  
على الجور مطلقا اطلاقا اسم لاخص على الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي الاجابة  
بما رآه وجه الاستدلال بالادلة اثنية ان المقصود بالشيء اخذ الرحمة بالزمانية والزمان في  
احد الوجهين وهذا المقصود انما يظهر بحصل النظر معمولاً للرفق متقدماً زائدا وجه الاستدلال بالادلة  
الاولى ظان النظر اعني معه اذ لم يكن معمولاً للسعي فاما ان يكون جوابا على السؤال كانه  
ما قال فلما بلغ الغلام حلليم اعني اسمعيل الجدة بقدر فيه على السعي مع من فقال مع ابيه كما ذكر  
المجهر وغيره ان ذكر الجواب قبل ذكر منشا السؤال مما لا وجه له واما ان يكون حالاً في  
السعي مقدماً عليه كما ذكره صاحب الفوائد اى بلغ السعي كناية مع وقية المعنى لا يابعد  
او المراد انه بلغ هذا ان يسعي مع ابيه في اشتقاله وجواحي بحيث كان الصعوبة بينهما في السعي  
لانه بلغ سعيها يصاحب باه ان سعي ابيه على تقدير التمسك معه كما لا يخفى على الاذني السليم  
ما اورد مع هذا القائل من ان الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول انما هو مع التقدم عند عدم  
الفرق بين الفعلين فلا بد عليه لان زعم القائل وجود الفرقة الى الية المرافقة الى الية عن قائل  
بلغ اذ لا فرق بينه بجاه قوله معه كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفاً لقول معمولاً  
ببلغ وفيه يقتضي ان يكون بلوغ الاول والوالد مرتبة السعي معاً والقول بان المراد من سعي  
المسعى وهو يحمل المقصود اليه بالشيء فلا محذور في اللفظية تكلف لا يعار اليه ثم في الاستدلال

35

المسرح

و قد غفر له الله ذنوبه  
و قد غفر له الله ذنوبه  
و قد غفر له الله ذنوبه

مطالعہ جامعہ اسلامیہ

عليه



على تقدم معمول المصدر بقوله فاما يقع منسبي نظرا لان الكلام في تقدم معمول المصدر المذكور ليس بمصدر  
 وان لم يكن كذلك لان ستر عدم جواز التقدم على ذكر ما قبل المصدر بان مع الفعل وهذا ما دون  
 دون النطق كما تقرر في التوضيح تقريبا كما ذكر في قوله وان تقديره تكلف فيه بحث وهو ان يقرر  
 في الامة المذكورة بان يقال بلغ ان ليس له في ان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المتقدم علم  
 المذكور مستند الى عنوان التكملة لما ان بيان كالسيرة في المعالج مع ابيه في حد ذاته سنة امر متصور  
 في الخلف ثم التفسير لانه على ذلك على انه يجوز ان يكون معظما لغوامع لا يبلغ بان يراى مع  
 على ما ذكر في معنى اللبيب مجرد العجوبة على ان يكون مرادفا عندنا من ملاحظة المعنى المتعلق في  
 مخولان يتقن مع سلطان اي يتقن عنده ولم يرد ان التقى صا ورم السلطان ايضا اذ لا يرد  
 ذلك المخدور الذي في اللغوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متعلقا بخصاله لا بما قد تقرر  
 وجوده الا ان حدس في كنهه كان مستكلا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء  
 الخ في ان الوجه الرابع في المصدر ان لا يتقدم معمول مطلقا عليه ويجوز جوا في الطرف لا فاشا  
 صورا وان في موضع فيه مع ان التزم جواز تقدم صلا ان المصدر به عليها مطلقا فاذا قصد  
 تكملة مقتضية تقدم معمول الطرف عليه تقدم في علم التكملة لا تكلف لان التكملة يتفقون في الطرف  
 المعنى بعد ان كان لما ان يكونا وجر سماع في العينية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا مقدما على المصدر  
 فان راننا فيه تكملة تحصل بتقدم معمول عليه جعلنا معمول والا حلا على آخره يجب اتفاق الاطوال  
 نظرا ان الحسن في كلام المتقن ان يجعل الطرف متعلقا بخلاف يفترجهما اذ ليس فيه تكملة التقدم  
 سوى التبع **قوله** ليس كل اول في موضع ما يقال من ان التقدم ضروري لان المصدر معمول  
 بان مع الفعل واذا كان مرجوحا لما لا يجوز تقدم ما في حيزها عليها عند جمهوره فكذلك ما حكمه  
 فاجاب بان ليس كل اول بشي حكمه ذلك الشيء لا يرى ان انا اول به حتما وهو ان مع  
 الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك فوجه نظره انما سب ان انا اول بشي حكمه حكمه ذلك  
 الشيء في اول به لاجله واما ويل المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل نقصان مشا به  
 والفعل على مشا به اسم الفاعل على لفظا ومعنى كما تقرر في التوضيح ومع ان الطرف كما يكفيه رايه الفاعل  
 وقد يعمل فيه ما هو بعد عن العمل كدلول اسم لاشارة في قوله كما فاذا انقرض الفاعل فذلك

وهو ان تقدم كونه بغيره في الامة  
 انما يرد بان اذا اراد مع مشاركة  
 بارتبط به في المعنى المتعلق حالة واحدة  
 كما في قوله تعالى ووطئته سجدة  
 واما ان اراد به مع

في قوله تعالى

في قوله تعالى

في قوله تعالى

يكون

خارجا

يوم غير ذلك واد بالطرف منها الطرف الحقيقي اعني الزمان والمكان ليس له حكم  
 الشيء فيه وعدم التماثل عنه وهو انما يستقيم فيها لان ما يقع في الزمان والمكان لا يتفكك  
 عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتفرص شبه الطرف اعني الجار والمجرور لانهما  
 كناية رايحة الفعل في العمل في الطرف الحقيقي فمما يشهد بمعمول بواسطة الخوف ولي ولهذا  
 مع الاظهار في قوله ولما جاءهم الطرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولما جاءهم  
 في الطرف وبشبه الطرف ايضا وقد مر اطلاق الطرف على شبهه ومن انما يشهد  
 ان الطرف على معنى خوف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك كنجون اكي  
 بنعمة ربك عند الجنون وهو قول الضمير كقول الشاعر ولا تحرب الا ما علمتم وزقمه وما هو  
 علما بالحدث الحزيم اي ما حدث في غما ثم المراد من قوله مع ان الطرف كما يكفيه رايحة  
 من قوله الفعل عدم لزوم ما قبل المصدر العامل في الطرف بان مع الفعل كاسي الاشارة  
 اية من ان ذلك التماثل لا جل العمل ولا ثبت لانه في الظروف جاز ان يعمل فيها  
 المصدر بما فيه من معنى الفعل بلا احتياج اينا وبذلك الفصل الظاهر ان قلت كان التماس  
 ان قدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التماثل وحاصل الاول  
 سلم فلم عكس قلت لان انا ويل مؤلفه هو فذلك قدم تسليمه هذا وقد يحصل قوله مع  
 ان الطرف لا يشار الى جواز تقدم معمول الطرف على ان المصدرية اذ كانت متوقفا  
 بها وليس شي اذ لا تقرب في القول كما يكفيه رايحة من الفعل لان عدم تجوز تقدم ما في خبره  
 ان عليها ليس مينا على الضعف في العمل حتى يشار الى الجواز في الطرف كناية رايحة الفعل  
 بل منها لزوم تقدم جز من الشيء المرتب لا جواز عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة  
 نفس الفصل لا رايحة **قوله** وهذا التسع في الطرف ما لم يتبع في غيرها اما ان يكون ما لم يتبع قالنا  
 مقام فاعل التسع بتفسيره معنى الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في  
 المصدر اي التسع فيها انا لم يعتبر في غير **قوله** وهو الزائد المستفي عنه في العبارة مساحية او  
 ذكره الباب فان من ان الخشوع هو الزيادة لا لافاقه بحيث يكون الزائد متقيما كما في قوله فاود  
 تكملة الزائد المتقنا فان الزائد اذا اضاع معنى عنه والتطويل في اللفظ زائد على ال

المصدر

في قوله تعالى

في قوله تعالى



المراد بالافتراء ولا يكون اللفظ الزائد متيقنا كما في قوله **والتي قولها كذا** بافتراء فان  
الكذب والافتراء بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد فتفسيرهما بالزائد ليس متساويا  
اللفظ الا ان يقال الزيادة في نية بمعنى الزائد كما يشوبه فيتمثل المصنف بهذا في قوله  
ولا فضل فيها للشجاعة والذي كما هو لفظ وان كان في عبارة الشارح هناك بعض منوه  
**عنه قوله** وسبغ النوق بهما في باب الاطباء التام في النوق للعهد والمراد النوق الاصل  
المعارف بآثار باب المعاش وهو الذي ذكرناه وما ذكره منها قبل ان يفيد الفرق بحسب  
المفهوم لا الصدق فان المؤدى واحد وقديم بان التطويل على ما ذكره منها اخص من كونه  
اذا قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون التام فالكلام لا في محله ولو ليس  
بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصه لا فيه وانت خبير بان المراد بالزائد  
في الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد هو المراد في النوق الاول **قوله** منعه عن ان يصعب وتفسير  
التعقيد يكون الكلام متين على ان المصدر عن التعقيد من لفظ المعقول **قوله** قابلا للاختصار  
لان فيه من التطويل مفتوح الى الايضاح قوله قابلا لا يحتمل ان يكون حاله اسم كان او من خبر  
وكذا مفتوحا فيكونان حالين مترادفين ويحتمل ان يكون مفتوحا حاله من خبر قابلا فيكون  
من الاحوال المتأخلة ثم اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخرين لفظ الافتقار راي  
ان الاخر ارفع من الاخيرين احسن من الاخرين من الاول وادبالا اختصارا قابلا للتطويل  
يشمل الاطباء والابحار والمساواة ثم ان قدم في اللفظ الحشو على التطويل لكونه اعم مقام  
بيان موجب تغيير القسم ثالث وعكسنا في هذه النسخة ما ذكره الاختصار لان مؤلفه  
اختصره وتخصه واخرنا في الحشو رايه **قوله** الفت مختفرا انا اختار الفت على اختصاره  
ان مؤلفه اختصاره اشعار بان ليس على منظر اختصاره منصف السكاكي بل على منظره في  
**قوله** يتغير في وجه القسم ثالث نظرا لقوله بناء على ان اللفاظ قوا المتكلمين والتعقيد باعتبار  
ايضا باعتبار اشتغالهم بالاشارة ايضا ثم المراد بتعقيد ما في القسم ثالث من القواعد  
معظم ما فيه منها فلا بد من عدم تعقيد القسم المذكور في علم الجدل والاستدلال وعلى التوفيق والقواعد  
ورفع المطاع عن القرآن لان حصة الجاهل لو حق لعلم السكاك والبيان كما ينبغي ان يكون

هذا هو اللفظ المختار في النسخة

شروعه في صن الجاهل **قوله** وحكم كل من يطبق على جزئية المراد بالحكم القضية من سبل اطلاق  
اسم الجاهل الذي يدور عليه لكل وجودا وعدما عليه وبالا لفظيا الاستمال وقوله على خبر  
حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله يستفاد احكامها  
تخرج بذلك المضاف المحذوف واللام فيه لام المال بمعنى التوفيق قضية كلية يستعمل احكام  
جزئيات موضوعها يستفاد تلك الاحكام منها ومعنى استعمال القضية على جزئيات موضوعها  
استخراج تلك الاحكام منها بالتوفيق التوفيقية محمل القضية المذكورة كبرى لصغرى  
حكم فيها مفهوم موضوعها على واحد من جزئيات تلك الاحكام مستخرج من سبل نتائج وزاد  
وتلك القضية اصلا **قوله** الاستخراج توفيقا والمثال ذكره الشارح ويمكن ان يحصل  
الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضمير يطبق على جزئية استخدام  
حالة راجع الى الحكم بمعنى الحكم على القضية وان كان المراد باللفظ استمال لان قوله  
ان راجع فانه يطبق على ان زيدا قائم بلام التوجيه الاول ولا بعد ان لا يتكف في الكلام  
حذف ولا استخدام اصلا بان شبه النوع التي من النتائج جزئيات الحكم في ان راجعها تحت  
كان راجع الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافا الى ضمير الحكم المراد بالقضية  
استمارة مفرجة فاما احكامها الاحكام التي فيها وبالا لفظيا الاستمال **قوله** كقولنا كل  
القضية التي المتكبر في قوله قال الشارح في شرحه المتعرج قال في الدبوان التوكيد بمعنى ان كبر  
غريبة مولود وعرض عليه بان عبارة ديوان اللغة صكرا وكذا وكذا بمعنى وبالعالم صنف  
غريبة مولود **قوله** والظاهر ان قوله هذه غريبة مولود ابتداء كلامه في بيان لغة التوكيد التوفيقية  
عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع **قوله** في قوله في الموضوع ان  
الوكاد بمعنى التوكيد ليس ثبت وهذا قوله عليه ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح  
**قوله** فانه يطبق على ان زيدا قائم في ذلك القول يشمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق  
مفهوم موضوعه **قوله** بان يقال هذا الكلام مع المتكبر فان قلت الكلام مع المتكبر اي على اليد  
ان كان مجردا عن التوكيد فالصغرى ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبرى التوكيد  
المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت بجا راجعا ويمنع لزوم تحصيل الحاصل بناء على ان

37

نية

عها

ل



المذكور بعينه بل بغيره في الاشتقاق كما ان في التقدي كذا في قوله معنى  
 عمر وخر جازع اخر عمر او مثل ان في قوله تعالى وخرنا الارض عيوننا فان عيوننا قال  
 ليتجوز لا يتجوز اذ الفصل المذكور اعني لم يتفرغا بل انما في الاشتقاق للتقريب الذي بعينه  
 الاول انفس الاول هو مقتضى تلك القاطع الملهج هذا ويجوز ان يفهم الاول معنى التكرار  
 جحد منفرد اي لم يترك جحد وتعلل بالبقاء ان لم آل من الافعال ان قصه بمعنى لم ازل  
 فيكون جحد منصوبا على الجزية بمعنى جاحدا وانما لم يكل الشارح عبارة الحق على صن الوجوه  
 بناء على ان تقديره في المفعولين بتعني معنى المنع في غاية الشيوع فكانه رجع الجازع المشهور  
**قوله** وحذف معنا المفعول الاول هو انما كاف الخطاب اي لا اشتراك والامر العام اي  
 لا منع احد **قوله** في تحقيقه اي تحقيقه ان يكون الضمير المقسم لث بل هو قرب فاما قوله  
 اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول رفيع على انه خبر متبدا وحذف ونصب على المصدرية  
 او الحالية من الفاعل **قوله** والمفعول اي صفة اضافة المصدر الى قوله او اضافة الترتيب  
 اليه كما ذكر اضافة المصدر واداد الحق ترتيب السكاكي اضافة الى الفاعل ومضافا  
 اليه ثم ان قوله اضافة الى الفاعل على اضافة الى المفعول لا تقرر في كتب النحويين ان الاول  
 اكثر واولى **قوله** تقريرا مفعولا لما تضمنه معنى لم يبلغ ذكر فعلين اعني رتبة ولم يبلغ ثم ذكر  
 منصوبا اي اعني ترتيبا وطلب وجعل كل مفعولا منفصلا عن الثاني هو نظا به يكونان  
 واحد اذ المراد بقوله تقريرا متعاطيا تسهيل اخذ المسائل من عبارة وكذا المراد بالتكامل  
 لجعلها مفعولا لجوء الفعلين على ترتيب اليك كما لا يخفى **قوله** ولولم يؤول الفعل المنفي الى قوله  
 بل لا مرأى قبله العبارة اذ في مساحلة اذ الفصل المنفي ابلغ وهو ليس بؤول بما ذكر بل بؤول  
 بل هو كما مر في شرحه لئلا يظن ان يقال ولولم يؤول لم ابلغ واجيب بان الاصطلاح  
 على نسبة لم يقر ولا يفرق فلا منفيا فلا مساحلة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة الى المعنى  
 ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولولم يؤول اذ خفي او قد ذكر ان وجه نفسه في  
 المتعاقب في غير ذلك من كية الشريعة ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يكل هذا  
 الكلام عليه مع عدم ثبوت اليك كانه في اشتداد عزاء واجيب بان قد تقرر في كتب النحويين

فاما معنى كية الشريعة  
 فان لا يرد به التقدير كذا ان يكون

المعنى وكل كلام الحق في المنكر يجب ان يحصل مؤكدا اي شاملا على التاكيد على الاطلاق فبعد وجوب  
 حقوق التاكيد الى الملقى حاشي يفتقر في وجهه عند ويزم تحصيل الحاصل المثال المذكور فاما  
**قوله** فيما يخص قول لا مثله فتوجب على فهم من تنويف الشواهد وهو وجوب كونهما  
 التميز بل وكلاما بلفظ نقل عن الشارح اذ ان قال لا خصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد  
 ان يكون من كلام من يوجب به دون الاثبات وانما يكون الاثبات لا يضاف ولا يثبت  
 فاما خارج عرضي حتى لو اعتبر ذلك فرما يكونان متباينين بربان لا خصية منها باعتبار  
 ان كل ما يصح شأنا يصح مثله لا يلائم كس كل يجوز ان لا يكون المثال من كلام من يوجب  
 به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فرما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا ينفصل  
 الفرض المقصود من لا خرم ما قصد فيه تحقيق التباين الكلي في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي  
 الذي قصد به لا يضاف والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر بتحقيق التباين  
 وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله بذكر كية الصدق لان بذكر كية يكون الشواهد  
 اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة بغير في قوله وانما يكون الاثبات لا يضاف  
 والشواهد لا يثبت فاما خارج بحث اذ لو ارد ان خارج عن مفهوم الاثبات المثال والشواهد  
 فلا دخل له في الاخصية فهو ممنوع وان اراد الخروج في صدق عليه فلا يبعد في عدم دخله  
 الاخصية لان صدق المنهويان ايضا مقولان بالوضع على خبرها لا يرى انه لو قيل  
 المكشفي الصالح اخص من المكشفي اذ قد اعتبر في الاول قيد زائد حصل بتوجه ان يقال لا كية  
 القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل له في الخصوص فتدبر **قوله** واما عطف على الفت ويجوز ان  
 حال من فاعله **قوله** في جنيح الى تعني معنى المنع كما في المصدى الى المفعولين حتى يصار الى  
 حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جحد حال من فاعله معنى مجتهدا ومصدره الحال  
 المقدر اي لم آل مجتهدا ومجتهدا جحد اذ يفهم منها عدم التقدير الاجتهاد على انه يجوز تارة  
 في تحقيقه والعامل هو الا الى او يكون متعلقا بالاول بحذف الجار اي لم قصر في جحد في تحقيقه  
 ولا يجوز ان يكون تيميزا عن النسبة الى الفاعل على ان يكون جحد فاعله المعنى اي لم يقصر الجحد  
 في تحقيقه بناء على انه صرحوا بان الفصل لست الى التميز في المسائل فلا يكون الفصل المذكور

فان كان في قوله المفعول  
 المفعول من قوله اضافة  
 معناه متصرف فاعله كذا

فان كان بعض النحويين  
 على ما خفي على الشارح بان لا يرد  
 اشتداد الشبهة كونه كذا











فليس محمولا على شبه قوله ولا سراج معطوف على جمعم اي وبخلاف لفظ كاستراج وهو  
لا سراجا كما ان اجمعهم ناظر لما كما دم قوله منه ما بين اظهرا العبارة يوحسم ان واحد  
يبين في احد هذه الاشياء ان المبيد في كل واحد منها بعض او فقبيل هو من قبيل اللفظ  
والشتر بكلمة او كما في قوله تعالى واما لو كان هو ادا او ضاردي فيكون كلمة ما كما في  
من جميع التميزات الحاصلة بهذه الاشياء او يحصل بكل منها بعض من تلك التميزات  
واعترض عليه بان النبي الا علام التميز الذي شتر بالمعقولة اذ ليس المقصود العلم  
بالعلم واجيب بان المراد منها اظهار وجود الكيفية وهو في المعنى عبارة عن الاتحاد  
الا ان هذا يستقيم في قوله او يدرك بالشمس فينبغي ان يراد بتخصلة الشمس على كمال  
قوله لان من يكتب المذولة الى زوالها او رده الزوال في من لم يذكر في متن اللفظ  
ان من الالفاظ ما يحتاج في موفقة الى ان يثبت عنه في المطولات فكيف يقال ان يثبت ان  
من غير يثبت في علم على اللفظ ووجه الرد ظاهر لكن لما سب هذا التفسير ان يقول  
المقص منه ما يستفاد من علم على اللفظ كما لا يخفى وايضا لفظ اشياء عبارة عن التمييز  
لقولنا التمييز بيني في علم كذا اكثر منه على ان لو قال ما يستفاد من كمال زيادة يدرك على ان  
قد يكون ان يقال او من كمال في علم على اللفظ في جميع قسام العوينة اي قولنا في علم اللفظ لاشياء  
جميع قسام العوينة ولم يبين المراد قوله والتعقيد للفظ رده عليه بان التعقيد للفظ لا يكون  
سببا لاجتماع امور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يكن  
ان يكون مخالف العاقلون الخوي فكيف يثبت في علم الخوي وغاية ما يقال ان الخوي  
عن الموضوع الاصل لكل كلمة وان الاصل هو انبثات كل شيء في موصفه وان جاز  
فيكون ان يستفاد منه ضعف الالف كما لا يخفى قوله لكان من هذا اختصاصا ما مصدر  
بمعنى الثبوت او اسم كان على انه من باب الكناية مثل قوله خمس مقيت عنه مقام الذب قوله  
يعني الخطأ في اعادة الاقرب في توحيد عبارة المسمى المعبر الى حذف المضاف الى الجزئية  
عن متعلق الاول قوله لا يخفى وجه المناسبة التسمية الاول بالمتعلق فلا بد من اعادة  
الترتيب فواضحا التي هي معنى خصوصية فتح التسمية اشياء متعلقة بالمتعلق والتسمية اشياء

هذا هو المقصود من قوله لا يخفى وجه المناسبة التسمية الاول بالمتعلق فلا بد من اعادة الترتيب فواضحا التي هي معنى خصوصية فتح التسمية اشياء متعلقة بالمتعلق والتسمية اشياء

هذا هو المقصود من قوله لا يخفى وجه المناسبة التسمية الاول بالمتعلق فلا بد من اعادة الترتيب فواضحا التي هي معنى خصوصية فتح التسمية اشياء متعلقة بالمتعلق والتسمية اشياء

اشياء بالبيان فلا بد من متعلق بالبيان الواحد وببيان بطرق مختلفة في الموضوعات  
الاشياء بالبيان باحد من هذه الاشياء غريبة كما في صحيح والتحسين في بيانها والتسمية  
بعلم البيان فلتعقيد بالبيان اعني المنطق الفصح المذهب علم في بيتين ووجه شبه  
الاخرى بعلم البيان لانه اذا ما سب كل ما سب بعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار  
التعقيدات اعلم الفهم الاول المعاني ان اريد بالفهم الاول الالفاظ والعبارة  
كما يدل عليه قول الشارح في كتابه على مقدمة وثلاث فنون اخرج الى تقدير  
المضاف اما في الاول او في اشياء اي معاني الفهم الاول علم المتعلق واللفظ الاول الفاظ  
علم المتعلق وان اريد به المتعلق او بعلم المتعلق الالفاظ تسمية للموضوع الاسم الذي علمه فلام  
ظاهر ووجه البحث سبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى اعادة قوله لكونه من غير  
المعقولة المركبة كلمة من في الموضوعات ابتداء الا ان ابتداء باعتبار الاتصال  
لكون المتعلق حال كونه ناشيا من البيان فينتصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب  
ومتصلا به ومقتضى ان اتصال المتعلق بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب  
ونسبته اليه قوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال زيادة هذا التقييد بناء على ان البيان  
لا يعتمد في اقدم بواع المطابقة لمقتضى الحال لان علم البيان متوقف على علم المعقولة  
فان من لم يكن له بواع المطابقة لمقتضى الحال لا يكون عالما بالبيان وان لم يكن  
المؤدى مطابقا لمقتضى الحال غاية ان لا يكون بل يفتقر قوله طبعا الاقرب الى حقيقة مصدر  
محدوف بتقدير ما بالنسبة الى تقضا طبيعيا ومثل شائع وجعله تميزا لا يخفى عن تكلف  
قوله وقيل المزود في لم يقل وقيل شروع في مقاصد العلم والتقية الا مع ان الاشياء  
متقدمة على شروع فيها لان التنية الآتي من تمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم ان الاشياء  
اذا لم تعاقب بالتميز كثيرا يستعمل في المعنى الا ان علم المتعلق فلا بد ان التعريف  
وضبط الابواب مخرج بها فكيف قال الشارح قوله في مثل كثيرة ان حمل على مذهب  
الاختصاص وهو جواز زيادة الفاء في الخبر فظاهر وان اريد تطبيقه على مذهب  
الجمهور فليقدر الصفة بقوة المقام اي كل علم يزود بالتميز فيكون المبتدأ كلمة موصوفة

هذا هو المقصود من قوله لا يخفى وجه المناسبة التسمية الاول بالمتعلق فلا بد من اعادة الترتيب فواضحا التي هي معنى خصوصية فتح التسمية اشياء متعلقة بالمتعلق والتسمية اشياء

هذا هو المقصود من قوله لا يخفى وجه المناسبة التسمية الاول بالمتعلق فلا بد من اعادة الترتيب فواضحا التي هي معنى خصوصية فتح التسمية اشياء متعلقة بالمتعلق والتسمية اشياء



فان قيل قد يقال ان مقتضى كونها  
موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة  
لان مقتضى كونها موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة

فان قيل قد يقال ان مقتضى كونها  
موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة  
لان مقتضى كونها موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة

بفعل فيجوز دخول الفاعل في الخبر قوله فاعلم ان يوفقها بتلك الحقبة اه اريد بموقفها  
بتلك الحقبة موقفتها بخصوصها بها وبالوجوب العرفي الذي لا اعتبار بالاولى  
والاحتمال اذ لا مانع عقلا من ان يتصور كل واحد من تلك الكثرة في ذاتها  
الكثرة محصورة ثم انتفاء موقفة الكثرة المحاول تحصيلها بحجة الواحدة مخصوصة اما بانها  
موقفتها بخصوصها بان يوفقها بمرث مل ويتصور كل واحد من احادها بالتفصيل  
وقا التقديرين لا يمانى فوات ما ينعين وتضييع وقته فيما لا يعنيه كما على تقدير الاول  
بموقفه امكن الشروع به فظاهر واما على التقدير الثاني فلان الكثرة ان لم يكن مخصوصة  
بصرف او مائة في تحصيل شرط الطلب اعني تصور المطلوب ولا يتفرغ منه الاصل  
المطلوب فيفوت ويضيع الوقت في غير المطا وان كانت محصورة فلا يعرف كثير  
من الاوقات في تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باية الوقت تحصيل المطلوب او كل  
في تحصيل شرط فينقضي عمن الطلب فيلزم الامران لا يقال ان تصور الكثرة بايعتها  
وغيرها وان دفع اليها من حيث اذ جرت لذلك العلم فادى الطلب الى غير ما كيف يقال  
فان مطلوبه يعني تلك الكثرة وتلك الكثرة انما يكون مطلوبة اذا تصورها العلم  
بخصوصها والنوع من تصورها بغير علم فليس المطلوب الا ما جعل هذا النوع العلم  
مراة للاختصاص لا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل ما يعجز عنه عن الخطا فلا شك  
ان مطلوبه في نفس الامر هو المنطوق وان اعتقد ان من العجز يحصل ما في علم كان من  
المعقولات فشرع في الهندسة باعتبارها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه انما كان  
وهو العجز المذكورة قد فات وهو ظاهر اه اي ملكة يقدر بها على ادراكات جزئية على  
العلم منها على الملكة كجوابه اعتبارا لا استخدام في قوله وبخبره ثمانية ابواب على اشار  
البرهان راجح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الاتفاقات الخاصة المتعلقة بال  
الكيفية فان كلاس الاتفاقات ادراك وثوب مما جزئي باعتبار ان متعلقة جزئي من  
الاصول وهذا هو الماسب لقولنا لا يفي بها بتلك من استحضارها والاتفاقات اليها  
وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفاد من تلك الاصول فان

فان قيل قد يقال ان مقتضى كونها  
موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة  
لان مقتضى كونها موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة

فان قيل قد يقال ان مقتضى كونها  
موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة  
لان مقتضى كونها موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة

الملك ما كانت وسيلة لا استحضار الاصول تلك الادراكات مستفاد منها صحاح  
الملك تقدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال ان العلم على الملكة يقتضي ان  
علم سائل عنها بدون تلك الملكة لا يسي على به مع بطلانه لا نقول ان ثبات عالمية بها  
بمعنى حصول مسائل له لا ينافي فيها بالمعنى الاخر اعني الملكة واعرض على تعريف علم الملكة بان  
صادق على الملكة المكتسبة الا ان يقيد بالحقيقة اي من حيث يوفق بها تلك الاحوال  
في تخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحقيقة بل هي ملكة من حيث تقدر بها على  
كلام بلغة يمكن يلزم على هذا ان يكون علم الملكة بمعنى الملكة والبدل في الحكم متحدين  
بالذات مختلفين بالحقيقة قوله بيان ذلك ان واضع هذه المفهوم من كلامه راجح  
حيث حل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحصال ان لا يحصل لاحد علم الملكة  
الملك الا بعد تحصيل جميع المسائل مجردا عنها فلو كانت له في الظاهر يعني ان يحصل  
كيفية النفس تلك لها من استحضارها كان مخدونا عنده من المسائل استحصالها كان  
مجهولا لها كما اعتبر انتهى انما في الفقه من هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان  
واضع الفقه عالما قلت غاية ما يلزم ان واضع الفقه بعد ان حصل له ملكة الاستحصال  
الاصول واستنبطها بتجشع كسب جديد وقيل حصول ملكة الاستحضار لا يسي على عالمها  
آخر واتى مخدور في ذلك قوله كونا حتى ادراك اذ حمل العلم على الاصول والقواعد صحيحة  
تشبيهها بالحيوان ايضا لا تخاطب طرق مفضية الى ادراكات الجزئية فالحكمة مستفاد من تقديم  
لذلك بانظر ان يكون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جملة  
لادراكات مخصوصة قد يكون جملة لادراكات مخصوصة فوكان العلم بالبدل جهة العلم بالادراك  
فيما على قوله فلان يعلم النحو معنى ان المراد بالعلم المتعلق بالشيء هو الملكة وان كان الفقه  
عبارة عن المسائل قوله ان له حالة بسيطة اجابية يمكن ان يقال مرادة التسمية على الملكة  
المذكورة باي يحصل سببها من العلم الاجمالي لا التمثيل لها فلا يرد ما ذكره الفصل الثاني  
قوله والعلم للملك او المركب سواء كان باعتبار تصور ما هيها او التعبد بها وهو العلم  
وكذا الكلام في المعرف قوله دون علمه منقول من قوله من العلم كهيئة المكنون لا يغيره العلم

فان قيل قد يقال ان مقتضى كونها  
موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة  
لان مقتضى كونها موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة

فان قيل قد يقال ان مقتضى كونها  
موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة  
لان مقتضى كونها موجبة لا يقتضي كونها مستلزقة



بأنه النقص لا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 ان ابن ابي عمير قال لا حجة الاصل في العلم بالعلماء كالمؤمنين كما اشار اليه بقوله في  
 الله ان بيان صباها ظهرت بنا بجمع الحكمة من قلبه على سانه و اعلم الله قوله ثم دخل عنه  
 ثم ادرك ثانيا فيقول المراد من قول غرضي اني اني كسب جديد والا فاما  
 بعد ان يقول لغات لا ادرك الا حجة الحق ان الله يقول ذوالصوره عن المراكمة  
 فيكون الموجود بعد ادراكه وان كان كسب جديد فمهم ذكر الشارح في اواخر الباب  
 الاول ان لغات الذين لا ما هو موزون عنده واستحضاره آياه لا يسي علم الا  
 انه امر غرضي والتحقيق ما ذكرناه ولهذا اباد الشارح هناك في تسليم عليه قوله والمقصود  
 قد جرى على احتمال الموقوفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذي هو كاشع  
 لهذا الكتاب فيقول يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكتاب  
 والموقوفة بالجزئيات والخاصة في حال يعرف انه لا يتفرع لا لتعليل حتى يورد عليه ان مجرد  
 استعمالها في الجزئيات لا يوجب اختصاصها بصحة على تقدير الترادف ولا شك ان هذا  
 اختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح وقد جاب بان ترك العلم الى الموقوفة يستدعي نكته  
 والبيان على ذلك الاستعمال صحيح نكته وما ذكره الاستاذ من ان المراد بالجزئيات على استعمال  
 الموقوفة في الجزئيات استعمالها في الجزئيات فقط لا كالكليات المختصة ولا الاثر من لها  
 والجزئيات وهذا كذا ان كان المراد بالاحوال الجزئية لا بدفع الاعتراض لان تخصيص  
 بالجزئيات معتبر في ذلك الاصطلاح ويجوز استعمالها في الجزئيات لا بعد ذلك الاستعمال  
 اذ لو كان الموقوفة العلم مترادفين كما اشار اليه الشارح في اول فصول النجاة لاستقام  
 في الجزئيات ايضا مع انه اصطلاح اخر لا يشبهه ولا يخفى ان المتبادر من قوله والمقصود  
 انه جواز على الاصطلاح ان لا يجر استعمالها في الجزئيات وان لم يعتبر فيه التخصيص فانه  
 لغوي في الكلام كما لا يخفى قوله ادراكات جزئية هي موقوفة كل فرد فرد من جزئيات الاشياء  
 المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي  
 كلي لا ادراك الجزئي ولهذا النوع جزئية الادراك وانما يستعمل في ان جزئية الادراك

صل

حج

هذا من غير ان يقال ان العلم بالعلم

لما

منه

جزئية المدركات وان مقتضى الاصطلاح ان يوجب كسب لظكون متعلق بموقوفة جزئية  
 لا نفس الادراك ثم لا قرب ان قوله فرد فرد من الاشياء كيد العقل وقد جعل وصفه  
 بنفسه قصدا الى الكمال والمراد كل فرد مستفرد عن الاخر وحاصل معرفة كل فرد على كمال  
 التفصيل والافراد دون الاقران وقد يترك لفظ كل في مثل مع ان العموم مراد كما  
 يقال موقوفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان الشك في الانبات  
 قد يعلم ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحذف المضاف وهو كل بتلك القرينة قوله  
 يعني ان الذي فرداه في الشارة ان لا يتفارق عرفي وان المراد امكان الموقوفة لا المعرفة  
 بالفعل قوله والبعض التميز المميز اراد بالبعض التميز المعين مثل الثلث والربع والاشياء  
 لا البعض المطلق اذا لا يقال فيه بل وجه الف وفيه حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة منه  
 كما خرج بالابواب بعض المعين المحذف والاخبار وكذا ذلك والثلثة او الاربعة وكذا  
 ثم عدم الالام موجود في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى قوله لكل من عرف مسئلة منه  
 فيقول المراد بمسئلة متضمنة لثلاثة الاحوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ البنية  
 الجمع ما فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للمعارف بمسئلة واحدة او كذا  
 البديهي قد يتقيد بها الحال فلا يخرج مما ذكر وعلم البديهي انما يخرج من التعريف بالجزئية  
 المرادة كعلم البيان بعبارة قوله وهو قرينة خفية يعني وصف الاحوال بما ذكرنا كونه  
 قرينة فلان تعليل الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه مفيد للعلم كالتعريف بالمتنوع فاذا  
 قيل ان الكرم الرجل العالم فان ادان علم الاكرام العلم فيفيد ان موقوفة تلك الاحوال  
 يكون اللفظ بظاير بها مقتضى الحال فينبغي ان الذين ارادوا اعتبار الجزئية وما فيها  
 فواضح وجه الاستدراك كونه قرينة بان في النسب التقيدية اشارة الى نسب خبرية  
 والنسب الجزئية لا تذكر في مقام ايقاف حيث انها ولا يخفى ما فيه من التخصيص فان  
 ظاهر التوجيه يستدعي وجوب اعتبار قيد الجزئية في مثل تعريف الانسان بالحيوان ان  
 وبطلان بينه وبالجملة ان سلم ما ذكره فانما هو اذا ذكرت النسبة الجزئية فربما يقال  
 قوله عبارة عن موقوفة هذه الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن ملكة موقوفة هذه الاحوال

هذا من غير ان يقال ان العلم بالعلم

هذا من غير ان يقال ان العلم بالعلم

بدلالة







بعد معنى اذا حسن في تعبير تتبع الخواص بحال كونه في الافادة ثم فائدة هذا التعديل  
 الخواص بها التي بعد هذا التركيب احراز اعني الصفا المختصة بها الراجحة ان  
 التركيبية او مفوداتها الواقعة فيها وجعل الافادة طرفا لخواص لا عنها منبعها  
 محيطة بها واختيرت الافادة على التلاوة لان على ان المعبرة في الخواص افادة التركيب  
 ربا حالت مع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على خواص ومبرجها التركيب  
 الاستحسان بيان لما والمراد بالاستحسان على ما في شرح الشريفة للمفاج مخوم  
 الحقيقي ومن غير عدم الاستحسان وفائدة ذكره ان التركيب المفيد خاصية قد يستحسن  
 من شكله في مقام فعمل على ان تصدح ولا يستحسن من اخر في ذلك المقام بسوطين به فلا يمكن  
 على قصد صاحب بل على ان صدور حاشية اتفاق وكذا حال الحاطب فلا بد لصاحب الكتاب  
 مع مودة الخواص من مودة التركيب تحسنه وغير تحسنه ليتسكن من ايراد تركيبه منطبقه  
 على ما ساقها لاجلها ومن حل كل تركيب يرد عليه على طريق بحال التكلم وقوله بجزء من  
 بالمتبع وتبينه على النوض ويجوز جعل جزء منه الحجة لزيادة الايضاح وان لم يكن لا يوجب  
 شئ والمراد ان هذا الاحراز فائدة دون العلم لاجلها فينبغي ان يقصد المتتبع فلو  
 بتحصيلا غرضا اخر لم يخرج بذلك عن كونه علم الكتاب كذا في شرح المفاج للشريفة لك  
 ان تجعل الام في بحر زلعا فبما كان له والموت يعني ان غاية المتبع المذكور وعاقبته  
 هو الاحراز في لا عبارات صلا واما قوله المقدمة لبيان الحجة والنوض فاما بالنسبة  
 الى واضع النص والنوض بمعنى الفائدة ثم ذكر الوقوف بعد الموقوفة المعهودة من المتبع  
 تنبيه على ان سبب الاحراز حصول الخواص في الذهن لا مجرد الموقوفة ولو خذولة كما في  
 حال الذمول وانما لم يتعرض للتعاب لكونها لازمة للوقوف عادة ومعنى تطبيق  
 الكلام على المتقاضي فهم من الشرح تحقيق معنى التوفيق وقوله في قوله يستند على نوع  
 بسبب طلب من شرح المفاج للشريفة لو جهل لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار  
 اليه في الايضاح وهو ان قوله وغير فهم يجب صيانة الحدود عن الالفاظ المبرهنة  
 لان النص لم يذكره استغناءا بل في قوله لو جهل ان يتبين حيث قال على ان قوله وغير

مطلب في بيان لام العاقبة

وغير فهم لم يتبين مراده به فكان لم يعتد به وقد حقق الشريفة في شرح المفاج ان المراد  
 به عدم الاستحسان **قوله** وانما انفسه التركيب حاصلا لزوم تعريف الكتاب بالجهول لانه اخذ  
 فيه تركيبا بلغا وموتها يتوقف مودة البكلا اما خذولة في تعريف التركيب فان ايراد  
 تركيب بلغا فقد جاء الدور في تعريف بلغا وتبينت بجهول لان التوفيق الدورى كان  
 موقوفة الموقوف واذا جعلت تركيبا بلغا اما خذولة في تعريف الكتاب لتوقف مودتها على  
 البكلا وان اراد غير هذا ولم يبينه كانت الجملة بالحقا على هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم  
 الدور او ذكر الجهول في تعريف بلغا لا يكون سببا للمعدل عن تعريف الكتاب بما ذكر لعدم  
 تعريفه ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف الكتاب نعم يرد ان قوله وقد عرفنا في كتابه  
 يشير الى ان لزوم الحدوث الزاقي مبني على تعريف الكتاب كالبكلا بما ذكره فلا يصح سببا  
 لدول النص عن تعريف الكتاب بما ذكره لعدم تعريفه البكلا باعريفه السكاكي وقد يوجب بانه كان  
 لزوم الحدوث في تعريف الكتاب على تقدير موقوفة وهو تقدير تعريف البكلا بما ذكره صاحب المفاج قد  
 في الحرب من الدور فعدل **قوله** كما صرح به في كتابه حيث قال في اخر القسم الثالث واخذ  
 تحققت ان علم الكتاب والبيان موقوفة خواص تركيب الكلام وموقوفة صيانة الكتاب ثم تعريف  
 الكتاب بالموقوفة المذكورة من قبل المسالك التي لا تخل بالمقصود لاشتمالها على العلم بما عباره  
 عن الملكة والاصول والقواعد وادراكها والمعرفة ليست شيئا منها والنوض ملكة مفيدة  
 تلك المعرفة والاصول وقواعد مفيدة اياها ولو اريد بالنتيجة الملكة المبنية عليه كان **قوله**  
 تنبيهها على انه موقوفة حاصلة مبني على حد المصحين وهو ان اذا استعمل السبب السبب  
 بالعكس في لراد السبب المخصوص والسبب المخصوص مثلا اذا قيل رجبا الغيث يكون  
 المراد النبات التي حصل بالغيث لا مطلق النبات **قوله** حتى ان موقوفة العوبة وكذا علم الله  
 وعلم ملائكة ثم صحت العلوم وان كانت تخرج عن التوفيق بقوله بجزء اذا جعل جزء منه  
 الا ان المراد الاشارة الى التوفيق من اول الامر على ان في ذكر المتبع فوائد اخر مثل اشعار  
 بصعوبة المطلب في التبين على طريق العلم **قوله** بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشار الى منع  
 ذلك بان يقال قوله وحسب التركيب بلغا ليس جزء من التفسير بل التفسير قوله الصادر

واذا جعلت البلاغة مجلت

واعلم ان السكاكي لم يرد فيه الخواص واما في انواع  
 على وجه التوفيق في كتابه وادراك الوجوه بتامها بل بالصدق  
 على وجه الجملته انه توفيق الحق وادراك الوجوه

ان المعاني

مطلب في رغب الغيث

ذلك



عن فضل بغيره ووجهه معلوم ببيان ان حيز التركيب في الواقع تركيبا بلحاظ  
منه اذ البقاء في تغير التركيب **قوله** وقول لا يتجسم من قوله توفية خواصه حاصل الجواب  
اختيار النسخة التي من الترتيب المذكور ومنع لزوم التعريف بالجهول فانه انما يلزم لو لم يكن  
الكلام ما يشترط ان الراد بان التركيب في التركيب لك التكلم وهو منوع فان المفهوم من الراد  
وكذا لا يرد حيث كانت مضافا الى التكلم ان يكون التركيب ايضا بمعنى المضاف اذ قيل  
البلاغة هي بلوغ التكلم في تادية المتكلم اذ اختصاص بكل كلام غير علمي ينبغي على هو معنى  
التوفية بالنظر الى التركيب الغير لكان تركيبا المتكلم الا ان يحل ان يرد على تقريرها كمنعها  
الغير سواء كانت مقاصدها ام لا على ان ان رجع بعد دفع اعتراض المصنف فيكون له تبادر  
التكلم في التركيب المذكور في التعريف لا حاجة الى ان ينفي انهما غيرهما مطلقا فتقول  
ان الراد محمول على الجاهل في مقام الحاجة كسبب مشروطة في العبارة بعد وضوح المقصود  
ليس من ذاب المحققين **قوله** ان يكون لشيء شك لا يظهر في العبارة ان يقول لشيء شك بتركيب  
مقصودا به لشيء شك **قوله** معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال اذ اداته معنى تطبيق كلامه والا  
فقد ذكر في شرح الفتح في قوله تطبيق الكلام على مقتضى الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي  
يؤلفه وتطبيقه ان يورده على شئ من الكلام الذي يتبعه وتطبيقه ان يحل على شئ من الكلام  
يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية وقد مر بان الراد توفية خواص تركيب  
فتأمل **قوله** تركيب ذلك التكلم كالشريف في شرح الفتح وليس شئ اذ لم يعرف لها  
خواص حتى يضاف اليها وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو المعنى  
لكنه يستعمل في غير الاصل كغيره كالمسح في احوال المسح من هذا الكتاب **قوله** وليس  
على انه يورد تشبيحات البقاء فيلزم لا محذور في هذا المعنى اذ اذا اردت التشبيها  
والجائزات انما هي فقط وانما اذا اردت تشبيها فلان المعنى يكون واما امثال التشبيها  
والجائزات وامثال هذا كقوله مستعملة يعال فعلت ففعلت ففعلت ففعلت ولا يشبه  
منها على احد لمسك من الادراك فيجوز ارا دة في التعريف وكذا الحال في توفية خواص التركيب  
فانها معنى توفية النواحي وانما هي ان التركيب المتكلم مفهوم من قوله تادية المتكلم اذ المعنى هو

لكن ما ذكره مللهم في الفتح حيث قال  
من ان يكون صحيح

يكون

كب

بلوغ التكلم في تادية المتكلم بتركيبه حداله اختصاص بتوفية خواص التركيب المذكورة في علم المتكلم  
حقها وبأيزاد انواع التشبيه والجاز والكتابة المعروفة في علم البيان على وجهها **قوله** كيفية تطبيقه اي  
كيف يؤلف الكلام حتى يغير مطابقا لمقتضى الحال **قوله** ويحصر المقصود انه لا يخفى ان صفة بغيره في العبارة  
التي راجع اعم المتكلم لكن لما قال المص في الايضاح الذي هو كما شرح في هذا الكتاب ويحصر  
المقصود اذ ردت راجع لنظر المقصود في تادية المتكلم على ان المحصر علم المتكلم باعتبار كونه مقصودا  
اصليا وبهذا يظهر خروج الاشياء الثلاثة وان عرفت مندرجة في علم المتكلم تغليب شدة انشائها  
حيث دوت مع لفظة بيان في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل اختصاصا بالكل  
في الاجزاء وارتباط قوله والا لصدق علم المتكلم حيث لم يقل لصدق المقصود ومن علم المتكلم بانه  
واندفع ما يقال ان المحصر هو المقصود من علم المتكلم وصدق على كل باب ظاهر فلا يختص اختصاصا  
الكل في الجزئيات لا غير وان الاشياء الثلاثة خارجة عن علم المتكلم لقطع بان توفية العلم مثلا  
عنه فلا احتياج الى ان يتم المقصود لا يجرى وان اجزاء العلوم شتى كما تقرر في الموضوعات والمبادئ  
والعلم فلا يكون الكل اعني علم المتكلم في الاجزاء انما يندرج في لو حلت من على التبعيض المقصود  
على جميعه بربيل المقام والعين جميع المقصود الذي هو بعض من علم المتكلم القنابل ولو كانت  
والتي هي له وبغيره من الاشياء الثلاثة والمبادئ والموضوعات لاستقام الكلام ايضا **قوله** لو ظاهر  
هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد واوراد لفظها  
اشارة الى محل العلم على الكلمة والمحصر على سبب السبب كما قيل مع بعده فتأمل **قوله** لا محالة  
لا محالة مع عدم شئ من الخول من حال الى كذا اي تحول اليه وبغيره لا محذور في اي حاله موجود  
والمحالة معقوفة بين اسمين وبغيرها مفيدة كما كبر الحكم **قوله** قائمة بنفس لا شك ان تلك النسبة  
في الخبر بين ابعاء النسبة وانما هي في اقرب مثلا طلب العزب فمعنى قياها بنفس التكلم  
كخاصة موجودة فيها وجودا متعلقا كاشفا عنها النفس لانها معقولة راجعة  
خودها في ذهنه للفظ بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الابعاء او الانشراح وان  
الموجود في نفس من قال ضرب طلب العزب وباجابة لا محذور فتصوره كذا نقل من ان راجع  
فقط قول هو متعلق احد جزئي الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير

نفس

ملع

المشكلم في تادية المتكلم بتركيبه حداله اختصاص بتوفية خواص التركيب المذكورة في علم المتكلم  
حقها وبأيزاد انواع التشبيه والجاز والكتابة المعروفة في علم البيان على وجهها  
كيفية تطبيقه اي كيف يؤلف الكلام حتى يغير مطابقا لمقتضى الحال  
ويحصر المقصود انه لا يخفى ان صفة بغيره في العبارة التي راجع اعم المتكلم  
لكن لما قال المص في الايضاح الذي هو كما شرح في هذا الكتاب ويحصر المقصود  
اذ ردت راجع لنظر المقصود في تادية المتكلم على ان المحصر علم المتكلم  
باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يظهر خروج الاشياء الثلاثة وان عرفت  
مندرجة في علم المتكلم تغليب شدة انشائها حيث دوت مع لفظة بيان في التحقيق  
وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل اختصاصا بالكل في الاجزاء وارتباط  
قوله والا لصدق علم المتكلم حيث لم يقل لصدق المقصود ومن علم المتكلم بانه  
واندفع ما يقال ان المحصر هو المقصود من علم المتكلم وصدق على كل باب  
ظاهر فلا يختص اختصاصا الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشياء الثلاثة  
خارجة عن علم المتكلم لقطع بان توفية العلم مثلا عنه فلا احتياج الى ان يتم  
المقصود لا يجرى وان اجزاء العلوم شتى كما تقرر في الموضوعات والمبادئ  
والعلم فلا يكون الكل اعني علم المتكلم في الاجزاء انما يندرج في لو حلت من  
على التبعيض المقصود على جميعه بربيل المقام والعين جميع المقصود الذي هو  
بعض من علم المتكلم القنابل ولو كانت والتي هي له وبغيره من الاشياء الثلاثة  
والمبادئ والموضوعات لاستقام الكلام ايضا **قوله** لو ظاهر هذا الكلام  
وجه الظهور ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد واوراد لفظها  
اشارة الى محل العلم على الكلمة والمحصر على سبب السبب كما قيل مع بعده  
فتأمل **قوله** لا محالة لا محالة مع عدم شئ من الخول من حال الى كذا اي تحول  
اليه وبغيره لا محذور في اي حاله موجود والمحالة معقوفة بين اسمين وبغيرها  
مفيدة كما كبر الحكم **قائمة بنفس لا شك ان تلك النسبة في الخبر بين ابعاء النسبة**  
وانما هي في اقرب مثلا طلب العزب فمعنى قياها بنفس التكلم كخاصة موجودة فيها  
وجودا متعلقا كاشفا عنها النفس لانها معقولة راجعة خودها في ذهنه للفظ  
بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الابعاء او الانشراح وان الموجود في نفس  
من قال ضرب طلب العزب وباجابة لا محذور فتصوره كذا نقل من ان راجع فقط  
قول هو متعلق احد جزئي الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة باحد  
الطرفين لا غير

المتعلق احد جزئي الكلام بالآخر



والجواب ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب وحسب الظاهر اذا مراد بها  
 بجانها لا بالمانع او احدا من شائها انما يعنى بها والقرينة ما سيرجى من ان قول الشاكي  
 والمخون وان لم يرد من كلام اذنى البين ان لا قيام بنسبة على المعنى المذكور بنسبة  
 اى حاصلة في ذهنه موجودة في عقله وانما هو زير قيام اذا صدر عن ان ثم مثله حتى انه  
 ليس بكلام حقيقة في العبارة مسبوقة بالنسبة بالمعنى الذي ذكره اعني تعلق احد جزئي  
 الكلام بالآخر قائم بالظرفين لا بغيره لا كما قيل بالنسبة الانشائية ولو اريد بها النسبة  
 في الكلام حتى تشمل الاشياء فان من اوجد التكلم با ضرب او جهة النسبة المشتملة هو على الفعل  
 ذكر الانتزاع لغوا مفردا للمعنى مع انه يخالف الاستعمال ولو ارجع النفي في قول والا  
 فانت اى التعبد والتعبد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكفى ان يقال ان كان له نسبة فخر والا  
 فانت فانت من قوله سواء كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اى تعلق ايجابا او سلبا  
 وان نفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى **قوله** في احد الاذنه الثلاثة  
 اشارت الى ان الاخبار الاستيعابية نحو سيقوم زيد لا بد من خلافه الا ان نظر اى انتفاء  
 نسبتها الى رتبة في الحال فليفهم **قوله** نظائره لا نظائره كثيرة لفانته وتمييزها بحث  
 المذكورة في التبيين لاتي لانه موارز التوق بينا الجزوالاشياء كما لا يخفى **قوله** فالكلام خبرى  
 من حيث احتمال للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة  
 من حيث اشتغال على الحكم وسؤال عنه وجوابه ليس ومطلوب وجعل منه **قوله** وان لم  
 نسبة خارج كذا المقصود ارجاع النفي الى التعبد الاول بقوله ما اشترطه لا خارج  
 لانت **قوله** اذا كان فعلا او معناه اراد بانفعل الفعل الاصطلاحي ومعناه ما يتم  
 وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغة كوف التنية واسماء الاشارة ونظائره حاشية  
 الفعل باستقاده من ذلك بصيغة **قوله** ولا وجه تخصيصه بالجزء الجيب بان وجه تخصيصه  
 بالذكر كونه اسبغ في الاعتبار واؤخر في الاشتغال على اللطائف كما سيرجى به نفسه  
 اول احوال الاسناد **قوله** ولا حاجة اليه بعد تعقيد الكلام بالبلغ اجيب بان المعنى  
 التنبية على ان هذا التعبد مأخوذ من مفهوم الاطباء ولو لم يقيد الزيادة بكونها لازمة

قال الاستاذ هو اى قول في احد الارزمنة وقع باليونان من ان الاخبار الاستيعابية لا بالمانع  
 ان يكون كاذبا وكلها والسببية صادقة كلها ولا يشك في خارجة كمن قصد الكتاب وكتبه لا يجيب  
 ويرجى لان الكذب عدم مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الظاهرية الحقيقة لا انتفاء الحقيقة  
 مطلقا ولا انتفاء المطابق فليقل بعد انتفاء النسبة الى التنية الكذب بالظن ايضا  
 فالصواب ان يقال قول في احد الارزمنة الثلاثة

لم يفهم اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر **قوله** فالتدري بجهة قيل  
 السبب والتعليل والحيث ان راجع ولا على الحق الا الاشارة الى ان السبب اجمالا ولذا انما  
 قال لا قرب دون فالصواب **قوله** ومن دام الى قول ففد كلامه اكثر واكثر رجع الى الحق  
 واشارت الى ان كلام الحق ايضا فاسد في نظر ارباب الفقه لتصوره على افادة ما يفته **قوله**  
 فجعل بابا سادسا هذا بالنظر الى تعميم الشرح واما بالنظر الى ترتيب الحق فاجيب بان  
 هو الاشارة وكذا الكلام فيما بعده ما يفهم من الترتيب ان ابق المذكور في الفقه ولا يخفى  
 الكلام عن الاشارة الى ان الترتيب لا قرب هذا الذي ذكره لا ذكره الحق **قوله** ولذا  
 لم يقل احوال التعبد ليكون التعمد والفصل والوصل احوالا في انفسها واما الاشياء  
 فلا وسط بينهما لا قضاء وسوى الكلام اياه قصد فيه ان كماله لظرفية وظهره لم يفرغ  
**قوله** ولسم هذا البحث بالتبني اى علم من سمس وتسمت اذا افرغية سميته وكفى والحاشية  
 عوض من الواو وفي قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشارت الى ان التنية انما يستعمل فيما يتعلق  
 به ضرب من العلم بقاء وكان في حكمه كالمبهمات او انه يستعمل فيما لا احتياج الى الدليل كما  
 كالمبهمات وما يتعلق به علم بقاء في حكمه **قوله** فلا دور كما توهم صاحب المختار حيث اظهر  
 تعريف الجزاء بمقتضى الصدق والكذب بان الصدق موقوف بالجزء على الشيء على ما هو موقوف  
 موقوف بالجزء موقوف الصدق المتوقف على موقوف الجزاء وعرض عليه الشرح في شرحه  
 بان انقار من فم تعريف الجزاء والصدق للزوم الدور لا فم تعريف الجزاء بالتعبد كما  
 هو المدعى وانت خير بان ما ذكره حق كسبب الامر بحسب الامر فليكن ابطال كل  
 منها على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الجزاء صحيح لا فم  
 بالجزء فافهم في تفسيره يكون دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالجزء لان الصدق  
 مأخوذ في تفسيره فافهم في تفسير الصدق بوجوب الدور فم المراد من الاخبار المذكورة  
 الاخبار المذكورة الكشف والاعلام ولهذا عدى بعض الاثبات بالجلية الجزئية حتى هو  
 الاول والثاني على ما اشرنا في شرحه الفاعل النسبة قال في توفيقه ان كل نسبة  
 على وجه الاثبات او على وجه النفي فالأخبار والكشف متخاض على ما هو عليه صدق

مختار

رف



وما خلا من كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال خبرت  
 عن زيد دون اجرت عن نسبة القيام اليه **قوله** تعريف لما هو وصفه المتكلم او رد عليه  
 صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتى الصدق في الوضوح في هذا الجواب اتجا والجرم فالرد  
 بحاله واجب بمن اتجا والصدقين وقد اجاب لنا حصل الخشني بان الصدق والكذب  
 وان اتجا في التوفيق على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيها كما ذكره فلا دور في ذلك  
 اما اوله فلان وحدة الصدق في التوفيق تستلزم وحدة الخبر فيها لان الاخبار وصفة  
 المتكلم فلا يصح كونه موقفا لما هو وصفه الكلام لا يقال وصفه المتكلم غير وصفه الكلام بحسب نظام  
 فيصير التوفيق بحسب لانا نقول تسليم اتجا والصدق والكذب بناء على ثباتنا فلان من  
 المعترض من قوله فالرد لازم لزوم بالنظر في الوجه الثاني وتبينه ان الوجه الثاني المبني على  
 الصدقين لا يصح دافعا للرد في تسليم اتجا واما اف بوردد الاضاح فان قلت  
 ان القول بان الموقف بالخبر في الشيء على هو وصفه المتكلم يقتضي ان يكون مشتقا بالانسان  
 فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزء من اجزاء تعريف الخبر وهو وصفه الكلام  
 لا تعريف وصفه المتكلم قلت هذا لو سلم لا يرد على الشرح واما رد على من عترض  
 بالمتكلم اذا ثبت ان هذا التوفيق منه في صدق بيان اجزاء موقف الخبر **قوله** اي مظنة  
 حكمه قبل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في تعريف الصدق والكذب  
 فان قلت غير حكمه راجع الى الخبر فيدور قلت ذكر الضمير ساج منه لبيان ان حكمه لا يوجد  
 الا في الخبر والا فالنوع في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والاحتجاج ان المقصود هو  
 الا بالانسان المطابقة بعد محض وصفه الحكم او بالانسان وبواسطة تصريف الخبر **قوله**  
 وهو الخارج الذي اراد به خارج ذات المدرك لا ما يردف الاعيان كما سبقت  
 وقد اشار اليه في شرح المقاصد **قوله** بيان ذلك ان المراد بوقوع النسبة حصولها  
 سواء كانت ايجابية او سلبية ثم انظر ان خبر ان قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر  
 بالاسم باعتبار ان الشئ الذي رجع اليه ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام فانما  
 في قوله قطع النظر اخذ عليه مجرول وهو الطرف المذكور ووقع موقعه داخل

حكمه لكن لا قدم عليه

عليه القائل في الحقيقة زائفة في الخبر على من ذهب لا خفي وقوله انما ثبت في موقع الصدق  
 والمعنى ان على وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بهذا كما ان الواو لا بد وان يكون  
 فهي اما داخلية بين اسم لا وخبر حال كيد للصوق او للعطف على مقدر من المتكلم **قوله**  
 هذه النسبة ان الظاهر ان النسبة التي يزل عليها الخبر وكلامه في كونه بدل على اتجا وقوع النسبة  
 او لا وقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس  
 الا بالبيع وكذا الموصوف بالاقتناع ووجه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقع في النسبة  
 المفهومة والخارجية ايضا فكيف يقتضيه تطابقهما مع اتجا وما يمكن دفعه بان الوقوع  
 باعتبار ان احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع  
 مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالا اعتبار الاخر فيجوز ان يحقق  
 المطابقة بينهما باعتبار رجع ويؤيد ان ارباب المعقول يعرفون بان اجزاء القضية بالغة  
 الموصوع والحول والنسبة الحكمية واعلم بمعنى الوقوع او لا وقوعه وقد عرفت ان الشريف  
 ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتأمل **قوله** لفرق الظاهر بين  
 في المثال الاول بمعنى خارج الزمن وفي الثاني ما يردف الاعيان وحاصل الجواب ان  
 المراد بالخارج في قولنا نسبة خارجية خارج النسبة الذاتية التي عليها الكلام بدليل سياق  
 لا ما يردف الاعيان فنقول لفرق الظاهر لا متقا والفرق وقوله فانما لو قطعنا  
 اياه بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني ان الفرق يتم به لظهوره واما  
 المراد بالخارج في الموصفين وان كان هو الظاهر لا ان صرف الكلام عن ظاهره عند  
 التزنية غير عزيز فاما يتخمس ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يردف الاعيان  
 لم يتحقق الصدق مشافها حكمه بالامور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شيء من طرفي  
 الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق  
 مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا اصدق قولنا انما يمكن ليس بمطابقة الخي  
 المذكور البتة لانه متصف بالا مكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى  
 حمل الخارج في عبارة الشارح على ما يردف الاعيان حتى يرد في ادراج افعال هذه القضية

مثلا اذا قلت ذهبت لاد لاله  
 على كذا في ذات خبر في الواقع  
 حكمه بترك اد لاله لانه  
 الا لاله لانه وجبت وجوبه



الى الجواب بان المعبر في اللغة والمعارف الواقعة في محاورات البلقا هو المعنى بالحقايقية فلا  
 في خروج غيرهما عن الصانع بل في قول وقيل مطابقة لاعتقاد الخبير ليس على النظام قولنا  
 صدق الخبر مطابقة للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا كان الاول ثبت المطلوب  
 وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقة لاعتقاد الخبير لا مطابقة لاعتقادنا وقد  
 كذبته جوابا له بخلاف الاول ويقول صدق من القضية المخصوصة عطا بغيرها لاعتقاد  
 لا يستلزم صدق جميع القضايا بطلانها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان  
 صدق من مطابقة الواقع قول **المتكلم** الا ان يقال انه قد جرى العادة باستعمال هذا  
 اللفظ في ثبوت ضعفه وكان يستعان في اثباته بالبداهة والتجربة منها انه خلاف  
 لظاهر المنادى وانه يوحى طرياق الكذب في الانشآت وهو مخالف لاجتماع  
 فليست **قوله** كلام خبر صدق توفيق عليه وهو كلام نسبة خارج اذ لم يشترط كون تلك  
 النسبة كاشفة في اعتقاد القائل **قوله** ونسك النظام اه التوفيق وان كانت من قبل  
 التوفيق ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر في العقول لا انما تقتضيه دعوى ان هذا  
 قد لولك الشيء او رسم مثلا فانتمك الذي هو واقع في ابرهان بالنظر الى الدعوى  
 الصغرى فلا اشكال **قوله** فلو كان عبارة اه فيه ايا والى ان الالية وان اثبتت صدق  
 في جانب الكذب حيث جعل مناط عدم مطابقة الاعتقاد اذا اشتراط مطابقة  
 الواقع مع لا يذهب اليه ونسب لا يثبت في جانب الصدق انما ظاهره ان لا يثبت  
 الخضم ولا يثبت من جهة المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد  
 والواقع جميعا نعم اذ انضم اليه عدم القائل بانفسه بين كون الكذب انما  
 الاعتقاد وكون الصدق مطابقة لاستقام في الجملة **قوله** وهو ان مشاهدتنا من  
 من صميم القلب بربان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقد  
 فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون كاذب الله تعالى يا صميم راجعا الى  
 خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقد صميم فلا يصح الاستدلال بالالية لا حد  
 التوفيق وقوله بشاردة ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما سبق من انه قد

49  
 النظر في خبر البقع على ان يكون من الافعال ان قصد بتفنيته معنى البعورية كما ذكره  
 الرضى في اشار وخصوصا بمعنى خاصا حال من ضمير يرفع الرجوع الى حكم النفي اي بغير حكم النفي  
 للغير خاصا به ويحمل العكس يجوز ان يكون على الاول خصوصيا على المصدرية باقيا على معناه  
 اي يخص حكم النفي بالبعد خصوصيا **قوله** مثلا اذ قيل لم يملك القوم جمعون كان نفيا لاجتماع  
 الظاهر ان النسخة اجمعين على ان لا يملك القوم بمعنى المجتبهين اذ لو كان مرفوعا كما في كثير من  
 النسخ لكان تأكيد لا كيد على الاجتماع في زمان كاسير في زمان رجوع في بحث ما كيد المستدل  
 ولو اراد بالاجتماع والاجتماع في اصل النقص دون الزمان لم يظهر ايضا فائق الرجوع في  
 الى القيود التي اخذ من القيد حاصل من نفس القيد واما لكان اجمعون فليس  
 لان كيد الله تعالى في دعوى سوء رجع النفي الى القيد ام لا القيد فند **قوله** لغيره لغيره  
 الا فرط الجواز من الحد وقابل التوفيق في المثل احيى اصل ما مفرط او مفرط **قوله** ولو  
 ثانيا وتوحيث ان ذكرنا اشارة في البيان ما قلنا عن صاحب الكشاف ان التعويض ان  
 تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول الحجاج المحمدي اليه جئتكم لعلكم عليكم مكانة امانة  
 الكلام الى الرحمن يدل على المقصود وحيث لا يلزم به ما يريد فذكره التوفيق في  
 في اثباته والتوفيق في ان ثلث ثنائين من ثم التوفيق حيث قال قابلا لاختصاصه مرفوعا الى الضم  
 والخبر كما اشار اليه الشارح هناك **قوله** الى ذلك المذكور من القواعد وفيها اول القواعد  
 والشواهد والاشارة بالذات كونه اليها بذاك مع افرادة وتذكيره **قوله** ولقد عجب  
 اي اني بشي عجب حسن ووجه الاختصاص ما فيه من خفي الغنج حيث نسب الزيادة الى  
 وشان الزوائد ان يحذف **قوله** وسميته تخفيض المعناه لانه تخفيض عظم اجزاء **قوله** لانه  
 للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انما سأل  
 انه لا يغير لان ما الفت لا يصلح ان يفتقر اليه غيري فضلا عن ان يقال المنفع به فيكون  
 المراد استحقاق مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافة اي انما سأل منه لامراضى ولا  
 حصادى مع علماء الزمان وكذا ليس بشي انما الاول فلان استحقاق مؤلفه بحيث يدعى  
 صلاحية لان يفتقر اليه غيرنا سببا اسلفه من مدح محققه وتوجهه على الغناج الا يكلف

49  
 بتا

من كلامه في  
 من كلامه في



واما انما فلا ليس منها من يتقدم شره معارضيه وحسب ذلك في السؤال حتى يحل  
 التخصيص بوجهه الحسن وذلك ايضا ظاهر **قوله** لا لتقوى قيل عليه يجوز ان يكون  
 التقديم لتقوى التقوى اشارة الى ان على رجاء الاجابة من التقوى اذ من يريد ان  
 على ولا يخيب سعيه فهو يتقدم بالتقوى ما فيه من الايمان لا لا يتقدم على ما بالغ في  
 قوله بل سأل الله الانتفاع به **قوله** كما في قصد جعل الواو بحال الوضوح من جعل الواو بحال  
 ان يكون الجمله قيد لجميع الانفعال من اللفظ وما عطف عليه **قوله** فاني بالاسمية ولو ان  
 بالنعية لكان العطف ظاهرا وان اختلفت الجملتان في المعنى والمفارقة لتقدم الاستمرار  
 التجدد في المعطوف غير المناسبة في المعطوف عليه واعترض عليه بان مال جعل الواو  
 بحال جعل الجمله حاله في لا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال سأل  
 الله في واجوب ان قصد الاستيفاء اقرب فلا يحصل النقص المذكور ولا كذلك فيتم  
 العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو معارضا لانا نقول وقوة  
 في اخر الكلام من حسب منيف فاني قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء  
 حسن التقديم مطلقا يجوز ان يكون المراد بيان موصوفاة المسند اليه ليعلم ان الجوز  
 وصف الجزر كما قيل في الفرق بين الزا حد يشرب وبين يشرب الزا حد قلت انما سأل  
 انما لسؤال لا اخبار عن انتفاء به ولو سلم فاني داغ الى اعتبار ذلك ليس الكلام  
 في بيان حال الحق رجح بلغ بيان انفعال مثل اللفظ والترتيب والسمية والسؤال  
**قوله** حال من ان ينفع قبل ان من الجوع والتقدير سأل الله الانتفاع به كما يتاخر من فضل  
 فاما حال ميات طيبة المفعول والفاعل فيها اسأل وليس تقديم ما في حيز ان المصدرية عليه  
**قوله** اي شربي كما في يريد ان الحسب بمعنى الحسب قد سبق بيانه في او اخر شرح الدرجية  
 ثم المراد من قوله شربي انما الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه المباعدة  
 والكفاية في ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكر العلامة في اباك مستقيان ان الحسن  
 ان يراد الاستعانة بتوفيق الله على اداء العبادات ليتكامل **قوله** فعلى هذا كان اللفظ  
 ليس سبب التعليل الذي يتضمنه الاستيفاء المؤكدة بان المعنى الذي هو سؤال النفع

المستأنس به في سبب عطفه على الجمل

تنقل كما حصر به صاحب المتعاج وفيه اي في قسم النجوم المحجوز الى النقل في الفوائد كونه  
 محجوزا من ان مخصوصا بمبتدأ والا لكان خبره مقدم عليه وخبر مبتدأ محذوف  
**قوله** ثم عطف الجمله على المفرد وان صح باعتبار ان قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء  
 على الاخبار تقدير الكلام على انشاء الشرط في اواخر بحث الاستعانة من شرح المتعاج ان  
 يقال ثم عطف الجمله على المفرد وان صح باعتبار ان لا يصح هنا وانما يصح اذا لم يكن الجمله  
 من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة اهـ ومثل هذا الترتيب كثير الوقوع وقد  
 يقع الا موقعا لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه يحيل فالا ولكن ليس بخبر بل  
 بما لا يستدرك لكنها واقعا موقع الخبر والخبر مقدر حسب مقتضى المقام وان لم يكن المقدر  
 عين المذكور كما نقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غنى عنده وانما  
 يكون غناؤه لانه لو لم يكن يحيل الا انه يحيل ونفس على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض  
 لزوم عطف الانشاء على الاخبار بان يجوز ان يعتبر عطف العقيدة بدون ملاحظة الاخبار  
 والانشاء منه وفيه نظر في شرح الشارح في مباحث الفصل والوصل بان الحق والسكا  
 لايمان ما ذكر بل هو موجود في حق حسن اعتراف صاحب الكفاية في قوله كما فان لم تفعلوا  
 وبشر الذين امنوا وبما يكرهه ويقدرانه معطوفا عليه انشاء فلا وجه لرفع اعتراض الشارح  
 من طرف الحق بما ذكر وليس مراد الشارح التحقيق نفى مثل هذا التركيب مطلقا كيف  
 وقد اشار في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا نزد ولا تكذب باياتنا ربنا  
 جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتفاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل ايضا  
 عطف العقيدة على العقيدة واستحسنة ونفى في اول احوال المسند على جواز اليت زيد فاقام  
 وعمر ونظروا يعطف الجمله التي هي على مجموع الجمل الاولى فكيف يصور من ان يرده مطلقا  
 واما مقصوده الا قرأ على الحق وبعد التوجيه من دفع ما ذكره على ان رجح من ان ر  
 هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال تو وما وديهم  
 وبشئ المصير وقد اجاب النجاشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة الى بان ذلك  
 جائز في الجمل التي لا محل لها من الاعراب قال وكفاك حجة فاطمة على جواز قوله فاطمة

معلق  
 فنيج الامور



الله ونعم الوكيل فان صنع الواو من الحكاية لاسيما ان كل اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل  
وليس هذا الجواز حقيقيا بل جعل الحكاية بعد القول او لا يشك من رتبة حسن قولك زيدا ابو  
صالح وما افترقه وعمر وكنس وما اجدوه وفيه بحث اما اولها فبما ان يقدر في المعطوف فصل  
بقرينة ذكره في المعطوف عليه اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اى قالوا  
حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين انما هو من كيفية ذكره بحجة  
قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار المتكسمة لان يقال التقدير خلاف الظاهر  
كونه بجزء قطعية بهذا القدر محتمل او يقال من جهة التزامية والمقصود بالكتاب ان  
والخطاب في قوله وكما ان متوجدا اليه ولا يمكن للشرايح ان يعبر الى التقدير من المذكورين او  
بما ان لا يجوز ان التقدير من الالية فيلزم كلام المصنف من كلامه ولا اعتراض عليه  
ثانيا فلان من جهة ما كان وجوب تقدير القول في انشائية الواقعة خبرا يمكن عطف اجزاء  
وما افترقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس جملته  
بجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلق بجملة انشائية ولا  
فيه اللام لان يقال مراد تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا في توجيها  
الذي استعمله الشارح في قوله على شي ايضا باحتمال ان يكون الواو من الحكاية وانما نظر  
عنده من ان لا محل للعطف في الاتيان بل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقدير قولنا  
نعم الوكيل لم يجوز العطف على خبر المقدم بمعنى حسبنا الله فحينئذ نظر لان التكلف الذي  
لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظ قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة  
واعية فلو عطف بجملة المذكور على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير  
عنده لكان تكلفا شديدا في الاحتمالات الموجودة في توجيها التركيب من اجل الواو المذكورة  
على الاعتراض وادعا ان قوله وحسبى انشاء كقولنا الحمد لله على راي وان المعطوف على  
قوله ونعم الوكيل وقوله وانما ان الله وحى جملة حالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف  
الانشاء عليه امثال هذا قد كانا الجائز وغيره مؤثقا وادليس ذكره فانما زان  
فبارى ان لا تنقل بتفصيلها وقد ينقل عن الشارح رجح ان هذا تحقيق الوجه المعطوف

ابوه

وتبين لطريق التركيب والحج ان الذوق السليم يعبر عن عباراته انما يرفع قدح  
في التركيب والله اعلم **قوله** على راي اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل اليبس سكنى حال  
بتقدير قد اوعظ على جملة فالحق الاصحاح لانه بتقدير هو فالحق الاصحاح **قوله** او انما  
في المقصود في الفصح الاول ان الحيا والجمع آونة كزمان وازمنة والا فظهر ان المراد بالمقصد  
مقصود الكتاب ولهذا ادخل في المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا **قوله** انما المقصد  
اخره في التقسيم يكون مفهوما عدما وقد مر في البيان بساطة بالنسبة الى الشيء الاول  
لاشتماله على قسم **قوله** عن الخطأ في تادية المراد لم يذكر قيد يحصل بالاحترار من التقيد  
المعنى اعتمادا على المقابلة او على الشهادة او لان ذلك الخطأ في كيفية التادية لا فيها  
**قوله** وهو ما يوف به وجه التحسين غير السلوب تبيها على فائدة البديع **قوله** وعليه منع ظاهر  
يندفع بالاستقواء ان قوله وادخلوا يوف به وجه التحسين مما لم لا يجوز ان  
شيئا آخر وتقرير الرفع انما يتبع مقصود الكتاب ولم يكن غير المقدرة والمنقول الشبهة  
واعلم ان الشرايح يجوز في بعض مقتضاته كون الاستقواء في مثل هذا الموضع محتملا  
معناه الاصطلاحى وهو ثبات حكم الحكمى لثبوت في جزئية ورد الشرايح رجح بان الاستقواء  
العرفى استدلالا باحكام الجزئيات على حكم الحكمى والمقصود من التقسيم حصول الام لا تقديرها  
الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الام وموقفا احكاما وتبين انما يحصل الاستقواء  
وبل نفس القسم فانها من قبيل المتصور ولا يلحق بالتمثيل احكاما كما هو معروف به بل بجملة  
وبل انحصار المقسم في الام وهو من قبيل التقدير المنقسم الى البديع والنظري وكما  
ان موقفا احكام الام وقد بينا ان المقسم لا يتأثر الا بعد حصول الام كذا ذكره في **قوله**  
والحج ان انما هي من الفصح الثالث وذلك لان المقص قال في اواخر الاصحاح  
بعد ذكر الحكمة هذا ما يستولى باذن الله تعالى جمعه وتحريره من حصول الفصح انما يستلزم  
اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتقيا ايمارا اما لعدم دخوله في فرع التبيان  
لعدم كونه واجبا لا يخفى الكلام بالبدع وانما عدم جدواه لكونه داخل في ما ذكرناه من قبل  
الا يصحح فانه داخل في الاصل ومثل حسن البيان ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على

ع  
والمراد بالمقصود في قوله وجعل اليبس سكنى حال  
فقد بينا في خطبة من الفصح في قوله  
انما انما من البديع فانه لا بد من  
بديع الفصح من البديع فانه لا بد من  
فانه لا بد من البديع فانه لا بد من

فانما انما من البديع فانه لا بد من  
بديع الفصح من البديع فانه لا بد من  
فانه لا بد من البديع فانه لا بد من

ج



10

[illegible]

الغنى الادبى

تأليفه  
مقدمة المؤلف بالفتح  
الامارة في شرح الرسالة  
مقدمة المؤلف بالفتح  
الامارة في شرح الرسالة

[illegible]



دفع اشكال التوقف فقط لا الطريقة ايضا وما ذكره كاف في دفعه وباطلاق الاسم على  
اعني اطلاق الامور المذكورة وارادوا انها والتوبة في الكل باستحقاق من اشارت جهنا وتحرر في  
شرح المفاج بالفاظ فان قلت او حصل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ لم  
الحذف في قول لا ريب ان بها اي معانيها اذ القاصد انما يرتبط بها تلك الالفاظ لا  
انفسها وفي قول سوا فخلق توقف غير ما يتلك الالفاظ في قول لا ريب ان بها اي معانيها  
ومعلوم ان الكتاب الحذف في موضع واحد على قول الالفاظ اي تلك الالفاظ في قول  
بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ بطريق الالفاظ  
والاستفادة لما كانت هي الالفاظ لم يحج الى ان يقدر مضاف في المواقع المذكورة هذا  
ثم اطلاق المقدمة على الالفاظ المذكورة لا يحتاج الى مصطلح جديد لعدم توقف قصد  
دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا في نقل عليه من كلامهم كما لا يحتاج الى  
القول مثلا على جزء من الكتاب اليها مع وجوده على ما انتهت عليه من نقل الكتابين والله اعلم  
والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يقع اذا كانت دارية على مقدمة العلم على  
من قبل تسمية الالفاظ باسم الاول يتبين بان قال مولانا عبد الله والذين الموقوف على  
واكثر ما ذكره قال لا يتوقف عليه شروع في تلك النسخ بل في نفس السائل فاذا جاز اطلاق المقدمة  
على ما ليس بمقدمة العلم فيشعر فيجوز في اطلاق مقدمة الكتاب على دولها واذا تحققت  
ما نوهنا عليك يتقنت اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب  
والعلم فيقول هو الذي هو بطلان الملازم على تحقيق الالفاظ المتبادر من التوضيح لا يكون  
تلك الالفاظ من متاهل لغوي فلا يصدق على المسئلة قوله لعدم فرق البعض الى ان قلت في  
الوقف بينها قلت المبينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الالفاظ التي قد جها  
المؤلف اتمام المقصود فلما لم يقدمه وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف  
ومقدمة العلم معان خصوصية ان قلت فصل يجوز اشتغال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة  
العلم كذا او بغيره قلت نعم كما هو الظاهر قول الشارح سواء توقف اه ثم وجه اندفاع الاشكال  
بانقراط اما اندفاع اشكال فلان انظر في بيان الشارح والمنطوق الالفاظ كما اشار اليه

يستلزم ان يكون كل من  
الكتاب او قدمت انهم  
مقدمة الكتاب او بطلان  
العلم معهم

اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان  
مدلولها موقوف على شروع فيجوز ما جرحا فان قلت هذا الدافع انما يقع اذا لم يكن موقوف  
انما يتوقف عليه شروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلاثة كما سبق  
قلت ما يتوقف عليه شروع التعريف بان لا فائدة في خصوصية ترتب عليه واما الاعتقاد  
بما هو غاية وفائدة في الواقع فلا كما صرح بالحشي على الحاشية الصغرى ان قلت في التكلف  
الذي احاجوا اليه في التفقي عن الاشكالين قلت اما التكلف في دفع اشكال التوقف  
فالقول بان المراد شروع بالبيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا وشروع بالبيرة  
لما كان يحصل باز يدعى ذكره اوائل الكتب بالنقص منه كما اعترف به الفاضل  
لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف شروع بالبيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد  
توقف البيرة على نوع بحيث يحصل في ضمنها خدكان او يقال المراد توقفه  
من حدود البيرة ولا شك ان هذا الى حصول بالاربعة لا يحصل بالثلاثة والاثني والاول  
فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثني قلت ان تعني الاثنان ذلك الواحد فلا  
لحصول الموقوف عليه والافلام الحصول فتأمل واما في دفع اشكال الطريقة فتعلمه  
اراد به ما ذكره المؤلف في شرح المنهاج من ان في تجريريه والمعنى ان هذه مقدمة بجزء من  
اشتمل على مستنبط منها او اراد به بعض ما اراد الشارح قوله لا فائدة في ذكرها الا بالكتاب  
مراد من الاطباء معناه اللغوي اعني التلويح الكلام من قبيل التعليق بالجمال كما قيل  
في قوله تعالى لا يزدقون فينا الموت الاموت الاولى قوله ينبغي عن الالباب والظواهر  
وفي العبارة اشار بان مدار تربية الفصاحة على الظهور واما كون معناه حاشي الظهور  
فقد ترد لان المفهوم من الفصاحة عدم الجزم في ذلك حيث قال فيصيح الفصاحة جاذبة لفتنة  
حتى لا يجزم وافيح الجي اذا تكلم بالبرية وافصحت الشاة لبها وخلص لبها وقد صرح  
اذا ذهب عن اللبا وافصح الصبح اذا بد صوته وكل وافصح مفسح وافصح الرجل من كذا  
اذا خرج منه ثم كلامه وقول الشارح وافصح به اي صرح بديل على ان المعنى اللغوي امر  
وهو الظهور في التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو انظروا

كانت تلك الحاشية موقفة في

ولقد كان من طائفة من  
المقدمين في ذلك الوقت  
والذين قد تم في ذلك

في اشارة الى انشاء الفصاحة  
في الغالب هو الاعتقاد في الف  
أما ما حاله من قولهم في الف  
في اشارة الى انشاء الفصاحة  
في الغالب هو الاعتقاد في الف  
أما ما حاله من قولهم في الف



التي في واخر العدي واللازم له قابر العادل في موضع ثابت في  
النفوس الامر العدي كل نظر الا ان يحصل وحصلت عطفها تفسيرها لا مطلقا بل  
السباق وكلام الشارح في شرح الفتح يشترط ان معناها الامر العدي حيث قال في  
انفصاحه هو من قوله فصح لا يعجز اذا دخلت لغة من اللغة في جازات ولم يكن اصل  
من فصح اللسان اذا اخذت رغوته فذهب بها وصار **قوله** يوصف بها المودود في قوله  
ان المراد بالمودود ما يابل الكلام وقية ثامل لان المقصود به بان التبعث يوصف بها المودود  
فقط وعدم انصاف المركب التقديري ببلغة محل تردد ثم ان النسل في شري رة  
انما ويل في جانب المودود بمرور الاحتياج في تعريف فصاحة المودود الى قيود اخر محتسب  
بدون خفا فاختار التاميل في جانب الكلام **قوله** واور وعليه ان المودودين والاعلام المركبة  
مع جواز اشتغالها على تناظر الكلام كما مر مره اخرى في هذا الاحتياج المذكور باق  
ويكفي ان يقال لا يتم ان امره مره اخرى في هذا الاحتياج المذكور باق  
الكلام بل كل منها بمنزلة حروف التبعث عند التحقيق اذ لا يقصد به في هذا الموضع معنى  
**قوله** وقصيدة فيصير في النظم القصيدة ما هو ذا من القصيدة لان القصيدة تجوز  
والا على ما عرف في تقاضيه من الوجوه من القصيدة وهو في السبعين الذي يقصد  
اي ينسكه اذا خرج من قصيدته مستوحا بما لا يستعار السبعين للكلام بل في النسخ  
والنسخ المردى منه والنا والوجه وقيل القصيدة من قصيدت الكلام اي فطنت  
فصح الكتاب يقال في النوف لانشاء النثر والشعر **قوله** واور علم انما كانت انصاف  
او قوله لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله واور لا يتوجه الاعتراض الا ان  
ج ان يذكر قوله وكذا كانت التبعث الى قوله وكان كل من النسخ والتبعث في حيز النسخ  
قربا للنشر الاول ويقول في الجواب جزم المقص بان الفصح كذا والبلغة كذا كما لا يخفى  
هذا المحدث من التي بني الشارح ردها عليها الحكم بالشارح في تفسير انصافه بالخصوص هو  
الحاسب بمعنى النفوس الذي ذكره الشارح فان تم ثم التدرست ثم المراد بالتبعث  
القوانين العرفية والعرفية لا انبائية والمراد بالبيان على القوانين الجارية

دور عودنا

قوله وقصيدة فيصير في النظم القصيدة ما هو ذا من القصيدة لان القصيدة تجوز  
والا على ما عرف في تقاضيه من الوجوه من القصيدة وهو في السبعين الذي يقصد  
اي ينسكه اذا خرج من قصيدته مستوحا بما لا يستعار السبعين للكلام بل في النسخ  
والنسخ المردى منه والنا والوجه وقيل القصيدة من قصيدت الكلام اي فطنت  
فصح الكتاب يقال في النوف لانشاء النثر والشعر قوله واور علم انما كانت انصاف  
او قوله لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله واور لا يتوجه الاعتراض الا ان  
ج ان يذكر قوله وكذا كانت التبعث الى قوله وكان كل من النسخ والتبعث في حيز النسخ  
قربا للنشر الاول ويقول في الجواب جزم المقص بان الفصح كذا والبلغة كذا كما لا يخفى  
هذا المحدث من التي بني الشارح ردها عليها الحكم بالشارح في تفسير انصافه بالخصوص هو  
الحاسب بمعنى النفوس الذي ذكره الشارح فان تم ثم التدرست ثم المراد بالتبعث  
القوانين العرفية والعرفية لا انبائية والمراد بالبيان على القوانين الجارية

قوله وقصيدة فيصير في النظم القصيدة ما هو ذا من القصيدة لان القصيدة تجوز  
والا على ما عرف في تقاضيه من الوجوه من القصيدة وهو في السبعين الذي يقصد  
اي ينسكه اذا خرج من قصيدته مستوحا بما لا يستعار السبعين للكلام بل في النسخ  
والنسخ المردى منه والنا والوجه وقيل القصيدة من قصيدت الكلام اي فطنت  
فصح الكتاب يقال في النوف لانشاء النثر والشعر قوله واور علم انما كانت انصاف  
او قوله لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله واور لا يتوجه الاعتراض الا ان  
ج ان يذكر قوله وكذا كانت التبعث الى قوله وكان كل من النسخ والتبعث في حيز النسخ  
قربا للنشر الاول ويقول في الجواب جزم المقص بان الفصح كذا والبلغة كذا كما لا يخفى  
هذا المحدث من التي بني الشارح ردها عليها الحكم بالشارح في تفسير انصافه بالخصوص هو  
الحاسب بمعنى النفوس الذي ذكره الشارح فان تم ثم التدرست ثم المراد بالتبعث  
القوانين العرفية والعرفية لا انبائية والمراد بالبيان على القوانين الجارية

المجربان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة التماس لا انصف لنا لبقه لادرك  
المجربان على القوانين في كثرة الاستعمال لكان انصاف بقوله وقد علموا حيث اقتضيه  
على كثرة الاستعمال **قوله** وقد علموا ان الانطاط في قيس ولا بد ان يعلم انه قوله وقد علموا  
وعلم المقص ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المقص ولا احتياج الى ذلك لدخول المقص  
في **الاجابة قوله** وقد شاع في تفسير انصافه بالخصوص نقل عن راجع ان وجه كون المخلص  
لا يتم غير محمول يكون انصافه وجودية والخصوص عوديا فلا يصح ان انصافه بالخصوص  
وان صح ان الفصح هو النسخ وانما استقام في الجان بقصد المبالغة واورا وكذا في  
الخصوص ورد الشرف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لانتفاء التعريف  
بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يثبت فيها التعريفات والجواب  
العدمية على الوجوديات كما في قولك البياض الاسود ويقتضي وجودية انصافه بل  
غبارا عن المخلص انصافا بمعنى النفوس **قوله** واجيب عن الاول بان كتب الانباء  
بالتعريف بالمباين لا غير من انها تعريفها بالبلغ كما في المحتاج والمعتبر ايضا من  
مع جواز **قوله** انما بان مراد الشارح في نقل التحليل التفسير ولا شك في عدم جواز حمل  
على الوجود بل طريق التفسير بان للشارح ان يقول ان اردت بالوجود في الوجود  
وبالعدي العدد لا ما حصل السلب جزم مفهومه ولا شك ان المصردوم لا يصح حمله  
على الوجود لا قسما والحل لا يحتاج في الوجود على ان فيما ذكره من المثال من ان  
ان اريد بالاسود عدم تسود فهو لا يحل على البياض لان البياض لا يكون خروا لعدم  
وان اريد به معنى غير التوكيد بعد قطعا وعن ان لا يخفى على من لا يقدم في  
صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بانصافه وقيل في هذا اللفظ فصاحة بمراد  
سلاسة وجواز ما يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه تقية كيت كيت ان كان انما لا  
لاول ويرد على الاول ان الجاز انما يرتكبه في التعريفات اعتمادا على ظهور التورية كما  
صرح به الشارح في المحاشي في المواضع المذكورة من شرحها المفتح والامر فالحق فيه  
على خلاف ذلك فلم يشتر ان انصافه ما ذا احتج ببنى على ذلك في التفسير

النسخة  
التي في  
النفوس  
الامر  
العدي  
كل  
نظر  
الا  
ان  
يحصل  
وحصلت  
عطفها  
تفسيرها  
لا  
مطلقا  
بل  
السباق  
وكلام  
الشارح  
في  
شرح  
الفتح  
يشترط  
ان  
معناها  
الامر  
العدي  
حيث  
قال  
في  
انفصاحه  
هو  
من  
قوله  
فصح  
لا  
يعجز  
اذا  
دخلت  
لغة  
من  
اللغة  
في  
جازات  
ولم  
يكن  
اصل  
من  
فصح  
اللسان  
اذا  
اخذت  
رغوته  
فذهب  
بها  
وصار  
قوله  
يوصف  
بها  
المودود  
في  
قوله  
ان  
المراد  
بالمودود  
ما  
يابل  
الكلام  
وقية  
ثامل  
لان  
المقصود  
به  
بان  
التبعث  
يوصف  
بها  
المودود  
فقط  
وعدم  
انصاف  
المركب  
التقديري  
ببلغة  
محل  
تردد  
ثم  
ان  
النسل  
في  
شري  
رة  
انما  
ويل  
في  
جانب  
المودود  
بمرور  
الاحتياج  
في  
تعريف  
فصاحة  
المودود  
الى  
قيود  
اخر  
محتسب  
بدون  
خفا  
فاختار  
التاميل  
في  
جانب  
الكلام  
قوله  
واور  
وعليه  
ان  
المودودين  
والاعلام  
المركبة  
مع  
جواز  
اشتغالها  
على  
تناظر  
الكلام  
كما  
مر  
مره  
اخرى  
في  
هذا  
الاحتياج  
المذكور  
باق  
ويكفي  
ان  
يقال  
لا  
يتم  
ان  
امر  
مره  
اخرى  
في  
هذا  
الاحتياج  
المذكور  
باق  
الكلام  
بل  
كل  
منها  
بمنزلة  
حروف  
التبعث  
عند  
التحقيق  
اذ  
لا  
يقصد  
به  
في  
هذا  
الموضع  
معنى  
قوله  
وقصيدة  
فيصير  
في  
النظم  
القصيدة  
ما  
هو  
ذا  
من  
القصيدة  
لان  
القصيدة  
تجوز  
والا  
على  
ما  
عرف  
في  
تقاضيه  
من  
الوجوه  
من  
القصيدة  
وهو  
في  
السبعين  
الذي  
يقصد  
اي  
ينسكه  
اذا  
خرج  
من  
قصيدته  
مستوحا  
بما  
لا  
يستعار  
السبعين  
للكلام  
بل  
في  
النسخ  
والنسخ  
المردى  
منه  
والنا  
والوجه  
وقيل  
القصيدة  
من  
قصيدت  
الكلام  
اي  
فطنت  
فصح  
الكتاب  
يقال  
في  
النوف  
لانشاء  
النثر  
والشعر  
قوله  
واور  
علم  
انما  
كانت  
انصاف  
او  
قوله  
لدفع  
الاعتراض  
الذي  
ذكره  
بقوله  
واور  
لا  
يتوجه  
الاعتراض  
الا  
ان  
ج  
ان  
يذكر  
قوله  
وكذا  
كانت  
التبعث  
الى  
قوله  
وكان  
كل  
من  
النسخ  
والتبعث  
في  
حيز  
النسخ  
قربا  
لنشر  
الاول  
ويقول  
في  
الجواب  
جزم  
المقص  
بان  
الفصح  
كذا  
والبلغة  
كذا  
كما  
لا  
يخفى  
هذا  
المحدث  
من  
التي  
بني  
الشارح  
ردها  
عليها  
الحكم  
بالشارح  
في  
تفسير  
انصافه  
بالخصوص  
هو  
الحاسب  
بمعنى  
النفوس  
الذي  
ذكره  
الشارح  
فان  
تم  
ثم  
التدرست  
ثم  
المراد  
بالتبعث  
القوانين  
العرفية  
والعرفية  
لا  
انبائية  
والمراد  
بالبيان  
على  
القوانين  
الجارية

قوله وقصيدة فيصير في النظم القصيدة ما هو ذا من القصيدة لان القصيدة تجوز  
والا على ما عرف في تقاضيه من الوجوه من القصيدة وهو في السبعين الذي يقصد  
اي ينسكه اذا خرج من قصيدته مستوحا بما لا يستعار السبعين للكلام بل في النسخ  
والنسخ المردى منه والنا والوجه وقيل القصيدة من قصيدت الكلام اي فطنت  
فصح الكتاب يقال في النوف لانشاء النثر والشعر قوله واور علم انما كانت انصاف  
او قوله لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله واور لا يتوجه الاعتراض الا ان  
ج ان يذكر قوله وكذا كانت التبعث الى قوله وكان كل من النسخ والتبعث في حيز النسخ  
قربا للنشر الاول ويقول في الجواب جزم المقص بان الفصح كذا والبلغة كذا كما لا يخفى  
هذا المحدث من التي بني الشارح ردها عليها الحكم بالشارح في تفسير انصافه بالخصوص هو  
الحاسب بمعنى النفوس الذي ذكره الشارح فان تم ثم التدرست ثم المراد بالتبعث  
القوانين العرفية والعرفية لا انبائية والمراد بالبيان على القوانين الجارية



هذا هو الوجه الثاني في ان لا يكون اللفظ مشتركاً في الحقيقة بل مشتركاً في اللفظ فقط لان اللفظ الواحد لا يمكن ان يكون له معنيين مختلفين في الحقيقة بل يمكن ان يكون له معنيين مختلفين في اللفظ فقط

كيف والمسمى انما عين المخصوص بالجملة لا يخفى على المتصفى عدم جواز مثل هذا المعنى  
لا خلاف بما قصد من تعريف وعلى ان يكون ان صح ان يقع هو ان لا يصح  
عن كل محل على ما ذكره كما لا يخفى وعلى الثالث لا خلاف في جواز حمل اللفظ على المعنى  
على الوجوديات ولا خلاف في تعريف كل كون المتباينين من هو ما متحد في الوجود  
ان ما صدق عليه ذات واحدة وجواز صدق المخصوصية على الموجودات في الحقيقة  
كما يشهد به قوله لا يكون لازماً لتفسير قوله سبيلاً لا مقيلاً للتأخر  
وقيل بعد الاول في تفسير السامع واما تفسيره ايضا فلا حظ لتفسير الاول  
والمعنى ان السامع المبنى على التفسير باللائم سبيلاً لا مقيلاً لا ان تقول ان  
الاولى على الحكم بالسامع واما الثانية لتفسير السامع ثم وجه تفسيره في التفسير باللائم  
المذكور ان يكون المخصوص عن الغاية يحصل بمطابقة باب من ابواب الصالحين  
وتفسير المخصوص عن الغاية التماس يحصل بمطابقة كقوله في تعريفات التعريفات  
الاولى بين ابواب النوراء فمما جاء الى تتبع تركيب اجزاء الارباب المختلفة المنتشرة  
ان اشياء شتى في تلك الماكانت في اللغة راجعة الى اللفظة المراد من اللفظة التي قد  
يطلق عليها ايضا كما سيظهر ويحتمل ان يرد برجو معنا الى اللفظة رجو معنا الى التفسير  
من استواء مودات اللغة المذكورة في علم الصرف كما سنذكره فيما بعد واما ما يتوهم من  
ان لا يدخل له فيما قصد كونه في المود والكلام واحداً وهو لا يخفى قوله كما ينبغي  
مختلفان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة بخلافه وهو ان يكون المذكور كما في  
من كلامهم هذا ونحوه لا من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح الفناج وحتمل  
ان يكون ترددهم قوله لتقدر جميع الحقائق المختلفة لا بناء ما ذكرناه لان معناه ان جميع  
الحقائق المختلفة متفردة في حكمها اولاً لان الكلام هناك في فصاحة المود وفصاحة  
وصحة في الصفاة باق كما في الشدة والجلالة بغيرها لعل ان يحصل لها قيل لظاهراً  
يقول بمن حصوله اذ لا تقدر تلك اللفظة المحتمل الا ان يرد جزئيات البلاغة  
ولا احتياج الى ذلك اذ لا بد في ان يقال ان تلك اللفظة لمعان وتفسير بتغييرات يكون حصوله

على ان يقال ان اتحاد الوجودات في الحقيقة لا يمكن ان يكون له معنى واحد بل يمكن ان يكون له معنيين مختلفين في الحقيقة بل يمكن ان يكون له معنيين مختلفين في اللفظ فقط

كذلك وانما

ن

الكلام

هذا هو الوجه الثالث في ان لا يكون اللفظ مشتركاً في الحقيقة بل مشتركاً في اللفظ فقط لان اللفظ الواحد لا يمكن ان يكون له معنيين مختلفين في الحقيقة بل يمكن ان يكون له معنيين مختلفين في اللفظ فقط

اصل او وجه شيئاً واحداً قوله لا يوجد قدر مشترك هذا عذر عدم تفسير مطلق النصيب  
ومعناه ان لا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لا مشترك لفظياً  
ويوجد بين معنيين قدر مشترك كما بحسبة والجوهرية في العيان مثلاً قوله لان اطلاق النصيب  
في تفسيره لقوله لا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون النصيب قدراً مشتركاً وقوله لا  
توضح لتقديره تعريف المطلق في المشترك للفظي بمثال جزئي لا استدلال على دعوى  
الكلمة لا احتياج الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فقامل قوله نظر  
اي الظاهر يحتمل ان يكون تردده في ذلك ويحتمل ان يكون جزأين بعده وان كونه مشتركاً  
لفظياً مبني على الظاهر علم انه يتقدر جميع الحقائق المختلفة في تعريف واحد على تقدير ان  
الشيء على وجه يعرف منه عام حقيقة كل من مختلف الحقائق المذكورة تحت لانه يتقدر  
بوجه يندرج تحت مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس وان  
اداد تقدير مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله لا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد  
وحمل تقدير الجمع على الوجه الاول كما يناسبه قوله على وجه يخصه ويصدق به كان الظاهر قائماً  
قوله مطلق العيان في اطلاق المطلق على المشترك للفظي بالنسبة الى معانيه لا يوجب  
فما مثل قوله لا يوجد الا عراضه قيل فيه سماع لان الاعراض على قوله فيقول  
كل واحد منهما يتبع صفته بلا حطة قوله لم اجده لا على هذا القول وهذا الاعراض او  
خطيب المبني على المصنف حال حيوة وارجو ان يفسر فان قلت عبارة الايضاح هكذا  
للمعنى في تفسير النصيب والجملة اقول مختلفة لم اجده فيما بلغني منها ما يصلح لتوهمها ولا  
يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم ومقتضى  
هذه العبارة كما ترى ان تعريف قسما لهما بهذا الوجه لم يكن منوهاً من كلامهم بطريق  
الاشارة ايضا اذا كان التفسير المذكور مأخوذاً من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان منوهاً  
كلامهم بطريق الاشارة فلم يبق في الاشارة توجب للمعنى جواب المصنف من ان المراد من الجنس  
المعمودون قلت المستفادة من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها التماس في قوله  
ولا يشير الى الفرق بين كون الموصوف الخ ولا ينافيه فهم ما يصلح لتوهمها من اطلاق

نعم



واستفاد من النون من اعتبار الحسم ان لم يجره جبارهم المذكورة في حدود التعريف فلا  
 قوله فانما صفة الكائنة في المود اشارته الى ان الطرف اعني في المود صفة الصفات  
 وانما لم يجره لمتعلق فكرة مع تفرقة في شرح المفاج بان المتوف بلا حقيقة كالمهود الذي  
 في حكم الكثرة لان التباس ان اقضى ذلك يمكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المهود الذي  
 ثم ان قد يجره كمنش من المقام كما يظهر من كلامه في الحاشي لا من دلالة الطرف وقد  
 انتهت في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل المقدر في مثل معنى الثبوت واللام فيه حرف  
 لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت الصفة وان لم يكن معنى  
 المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو مخلص فليكن في المود طرفا لغوا متعلقا بها  
 الاعتبار قلت ليس في ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المود فلا وجه لملاحظة  
 كونها بمعنى المخلص قبل تعلق الطرف بها كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل في الحاشي  
 متعلق بها باعتبار تفرقة معنى الموصول الكون كما يجوز على البناء في قوله تعالى هل تانك نبأ  
 الحضم اذا تشور والحاب واجد في قوله تعالى هل تانك حديث صنيف ابراهيم الكرماني  
 اذ دخلوا عليه فقيهان المراد من تفيض معنى الموصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به  
 في نفس الامر لم يكف في العمل والاجاز افعال زبد ورجل في الظروف وان كان انهما  
 منه باعتبار نسبة الى محله وموصوفه فذلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه وبجمله واما  
 باعتبار نفس الامر فقط وكفاية اثبات ممنوعة كما نهت عليه والاول سلم كما في الاشارة المذكورة  
 حيث نسب البناء الى الحضم والحديث الى صنيف ابراهيم لاضافة لكن الصفة خالية عن  
 النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ فقط ولا بجمله مثل الاضافة فلا وجه لتباس  
 الصفة الى الاشارة المذكورة فليتأمل قوله ومخالفة التباس اللفظ انما لم ينعى في اللفظ  
 التباس اللفظ وان كان المراد ذلك اياه الى ان منش التباس اللفظ في استواء اللفظ  
 قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء اشار الى ان المعنى على التسلب لكن لا على رفع الالف  
 الكلي ولهذا نقل عن ابي حنيفة انه لو كان من في قوله والفرقة وخالفه التباس كان  
 قوله وجب تعليلها على التباس بغير الشرع وتلك العين فذلك الحق وهو مصدر يستعمل في اللفظ

في قوله تعالى هل تانك نبأ الحضم اذا تشور والحاب واجد في قوله تعالى هل تانك حديث صنيف ابراهيم الكرماني اذ دخلوا عليه فقيهان المراد من تفيض معنى الموصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به في نفس الامر لم يكف في العمل والاجاز افعال زبد ورجل في الظروف وان كان انهما منه باعتبار نسبة الى محله وموصوفه فذلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه وبجمله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية اثبات ممنوعة كما نهت عليه والاول سلم كما في الاشارة المذكورة

بالمصدر والاول هو المراد هنا قوله الحق هو كبر الحسم وفتح الحاء في المجرى ذكر صاحبنا سود  
 وفي قوله الحق ان الرواية تركها ترى التامع بعين العينين المهمتين بينهما صا وباني الحجة  
 وقيل انما هي الحجة بجانبين مجتبيين وبينهما محلتان واما لم يذكر المصنف في المثال الثاني هو انما  
 ينبغي ان يجره عن الطريق الاولى بخلاف ما لو عكس وهكذا في قوله يجمع خبره في الحاشي  
 القصة من الشرع يقال الشرع الذي يقع على وجه المرأة من مقدم راسها غيرة لا لها غيرة  
 اي تركت فظا لث قوله الضمير عائد الى النوع في البيت السابق وهو قوله وقرن يترنن  
 وقد يروى غدا يترنن فالضمير راجع الى الجبينة ثم النوع الشرع اتم واما الطهر وسود صفة  
 النوع وكذا فاعلم وهو شذوذ التوابع كالحجم والاشيت الطويل الكثرة الاصول كذا في الحاشي  
 من اثبات النبات يات اشارة الى كثرة التف والقبول كباية النحلة وهي فيها بمنزلة العنقود  
 في الكرم والمتعكل بمعنى كثر التعكل بكسر العين صفة للقبول والتمثال وكذا العنقود بضم العين  
 اشراج وهو ما عليه البشر من عيدان القنوقل تعكل القنوقل اذا كثرت شمارية قوله في الحاشي  
 جمع العين بضم العين والقنوقل ثمانية لا على قوله جمع عقيدية ويحتمل ان يكون جمع عقيدية بكسر  
 العين وسكون القاف كرمه ورحامه خرج به في النسخ وقد يروى بدل العقاص للذاري  
 جمع مذري وهي شبة ذات اطراف يذري بها الطعام وينقي الكلس والمراد بها  
 في البيت المشط وفي التعبير للذاري مخالفة لا تخفى قوله وهي حصى حصى من الشواخص بالضم  
 لعقيد من شجرة في اساس البلاء ومجل القنوقل ان العقيدة حصى يأخذها المرأة من شجر حاتم  
 يتخذها حتى يبقى التواضع ثم تسلمها ثم سكون العين وتحتها في الشواخص النخيل اجود كذا  
 في التخصيص قوله يعني ان ذواته مشددة على الراس نحو طاق قلت من اين يجمع حاتم  
 من البيت قلت يجمع في الجملة من شذرات خصوصاً اذا قرئ على صيغة المفعول ويجمع  
 ايضاً العقاص لان العقيدة شذرات عقاص وهو كحيط الذي يعقب اطراف النخيل  
 كذا في الجمل وقول الشارح لمجموعة دون المجموعة بغير ما ذكر وبالجمل العقاص على تفسير  
 صي الغراب بعد ان شذت لا يفرط ان مراد الشارح ان حاتم وحده يقسم الى خمسة اقسام لا  
 الى اربعة كما توهم قوله والنقص بان كثره الشرع وهذا الجمع العقاص مع افراد المشي وال

56  
 لا يروى الا في الاول  
 لا يروى الا في الاول  
 لا يروى الا في الاول

اسود فاعلم انيت كقنوقل  
 النحلة المتعكل

فتشبه

على



تبيين على ان اليعاقبة مع نزوحها كالتبني في شئ واحد ورسول الله من جهة كذا قوله وذهب  
بعضهم الى قوله لزال ذلك النفل الزاعم هو الخلق ثم الشهور ان الحروف الملوحة من حروف  
سنتيكت صفة والملاوة ما عداها وبجها كل نور ليس اذا اخر اجند مطيع والشداد  
حروف اجدر قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يرد على حروف الحروف  
المعتدلة بين الرخوة والشداد واختار صاحب المنهاج ان المجموعة هي الحروف المجموعة في قولنا  
فذلك انهم في نظايب ووجه الصنط مذکور في بحث الجاز من شرح المنهاج للشيخ **فروسي**  
لان الراء الملهة اي عيني لو كان منشا النفل ما ذكرت لكان مستشف بغيره فثبت ان  
معترف بعدم نقده ولو منع عدم التنازع من مستشفات لكان ما ذكره انما راجع الى ان  
واحد هذا في شرح الايضاح شمس الدين الكسائي انما لا يوجد النفل في مستشف لان الراء  
الملهة وان كانت من المجموعة الا ان جاوره الفاء التي هي من حروف الزلافة ازلت  
النفل الى أصل من توسط الشايب بين ما ذكره هذا وقد ارجب عن النظر بان هذا التأويل  
ان النفل انش من اجتماع الشايب مع الفاء والراء يعني ان منشا النفل هو اجتماع  
الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الزوق برشدك الى هذا قوله ولو قال مستشف لزال  
ذلك النفل انتفاء حروف الحروف المخصوصة وقد نظر لان توصيف الزكسم الحروف  
المذكورة ببيان انواعها المخصوصة كما لا يخفى على الزاوي تسليم وانما المستفاد من هذا  
ان راجع الى تحقيق **فروسي** ومن البعيد ما هو بخلافه اضافة البعيد الى الضمير لراجع الى الخرج بلفظة  
ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على مسمى عامل واحد لا على الظرف  
اسبقه كما في قوله رابت زبده المسجد وفي السوق عمارة لانه قوله ومن البعيد عطف  
على قوله من القريب الخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله غير متنازع وقد لا يخفى وشائع  
ثم ان الضمير في قوله بخلافه راجع الى غير المتنازع فلا الى المتنازع بربيل ان قوله على خال  
لست في ذلك لا يكون هذا في دليل على الجزء الاول من المدعى وهو ان التنازع بسبب  
بعد الجازم بل يكون دليل على الجزء الثاني وهو ان ليس في ذلك نقرب المنهاج راجع  
ووتيسل الاول يستفاد من قوله بخلافه علم حيث وجد فيه البعد بلاتنا فركن القول بان نحو

وغيره من هذا القبيل  
سبب حروف الزلافة في السهولة  
واللفظ فان الزلافة على السهولة  
توصف ذلك بالسهولة واليسر  
اللام وهي من قبيل العطف على مسمى عامل واحد لا على الظرف  
وان الاء على ما عداها من الاء لان الاء  
ورواها لا يبعد عن طرف الاء وانها  
فان بعضها فان الاء وانها وانها  
ولا يدخل في طرف الاء

كان محققا على  
المراد من قوله  
المراد من قوله

نحو المحدث وسبحه غير متنازع وقوله على متنازع لا يخفى عن اشكال في الاء في قوله لا يبعد  
انتفاء الكل حكوا وجدنا عبارة الشرح في ذكر النسخ وفي بعض انتفاء وصف الكل والظاهر ان  
الوصف سقط في النسخ الاول عن فلم انسخ للشرح او عن فلم انسخ للنسخ التي وقعت  
في نظر الشارع لكن ينبغي ان يحل كلام المؤيد في الاء على ما ذكره بقدر ان يضاف اذ لا يترتب  
عقل كلف فصاحة الكلمة وصفه ففصاحة الكلام فان قلت قوله في الرد لا وصف لجزءها يؤيد  
النسخ الاول وان الشارح عمل المؤيد على ما بينا في نسخها اذ ليس في كلام المؤيد على النسخ  
ان فصاحة الكلام وصف لجزء فصاحة الكلام بل لوصف لجزء الكلام وانما هو على النسخ  
الاولى حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة وبكل فصاحة الكلام اذ الكلام في ان لا يترتب انتفاء  
فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجب ان يربط بكل تلك الفصاحة ليس الترتيب فثبت  
قوله لا وصف لجزءها ان ما ذكره انما يريد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة  
الكلام فارجع الى التوفيق وليست كذلك لان المؤيد ادعاه وبني عليه ان يبدف من قوله  
لا يتم اي وقوع من غير عربي في الكلام العربي في الكلام واما ما يتوهم من ان الاستدلال  
فليس في حقه من حروف الحروف المخصوصة مع وقوع حروف الكلام في القرآن فممنوع يجوز  
توافق التفتين كالحا بون والنفور ولما لم يخل هذا المنع عن ضعف ما صح النفل عن  
الصحابة والما بعين بوقوع المعنى فيه واقوى الفاء على وجود المعنى في ابراهيم ونوح  
بادر الى التسليم وادار الى ان عدم خروج الكلام من مثل على غير العربي عن العربية ممنوع  
والى ان معنى قوله تعالى انما انزلنا قرانا عربيا عربيا والاسلوب والنظم على ان الضمير انزلنا  
قد يرجع الى السورة باعتبار كونه قرانا واطلاق القرآن على بعضه شائع ثم تنزل  
وسلم ان معنى الآية عربيا لاسلوب والنظم فقط لكن ادعى انه ذلك باعتبار كونه  
الاجزاء فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه  
ولما كان هذا منطوقه ان يقال فليجوز توصيف الكلام بفصاحة حقيقة بذلك الاعتبار ايضا  
وقوله بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلام كلها شرط لها في فصاحة الكلام دون غيرها  
في عربية ولما استشعر ان يقال انما شرط فصاحة الكلام في فصاحة الكلام بمعنى المركب انما

في قوله لا يبعد  
فصاحة اغلب اجزائه  
ان معنى قوله لا يبعد  
ان معنى قوله لا يبعد

كان محققا على  
المراد من قوله  
المراد من قوله



او التركب مطلقا وما اشترطه فضاها في فضاها من افراد الكلام سماء باسم خاص  
 كالسورة مثلا فيزيات قال وعلى تقدير تسليمه وهذا الاخير في الكلام وسقط الالاف  
 الى بيان خروج السورة عن النقصان بانها على كلمة غير فضاها في بطلان معنى  
 الاوصاف وربما يقال انهم شترطوا في فضاها الكلام كون كل كلمة من كلماته فضاها  
 والكلام مشتمل على السورة بما فيها من القرآن بقوله في توجيه المصنف الاخير واما اشتراط  
 في قوله فيزيات ثم لم يكن ان رجحنا على سبيل الترتيل قوله تعالى في قوله فيزيات  
 لا يشترط ان كان عاينا بعدم فضاها ما ان لم يقدر على ان يراد النقصان ثم ان لم  
 او علم وقد روي ان يراد النقصان لكنه لم يورد له لزوم المحصل في الاول والسف في الثاني وهو  
 المحصل فيلزم المحصل على التقديرين واعرض عن التوفيق باننا نثبت ونفرض  
 السور في ازان تحت رغير النقصان فكم تكون دلالة على المعنى المراد اوضح منه دلالة النقصان  
 غير ذلك مما لا يطعن عليه قال وعرضه على ان رجحنا على ما حسن وقد تجاب بان القرآن انما  
 اني به مجردة وتقديرا لم يرد في الاشارة انما هو بلاغة الشرط في فضاها وجود  
 كلمة غير فضاها موجب لعدم فضاها ما يشترط عليه من المقدار المعجز بالانفاق الموجب لعدم  
 بلاغة فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتمام لانه مبني على ان فضاها الكلمات لازمة  
 في فضاها الكلام مطلقا كما اشترنا اليه بقولنا وربما يقال انه مع ان الكلام على تقدير تسليم  
 عدم خروج السورة عن النقصان بعدم فضاها كلمة منها قوله في ظاهره المعنى تفسيره  
 كما سيرج به الشرح وغير معنى لا ولهذا انش ظاهرا ولا نامة لانه لو استحال اعادة  
 المستفاد من غير كانه قوله تعالى في المصنوب عليهم ولا الضالين تشبهها على ان النقصان  
 متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم ثبوته  
 الاستحالة الخليلين بالنقصان بالنظر الى الاعراب فخلص من سكان ابو دي لا ينظر  
 الى المولد في قوله على ذي الجنة الجنون كقولنا ام به الجنة والجنون ايضا  
 كانه قوله تعالى من الجنة والجنون وكلا المعنيين جائزا لارادة ههنا وفي بعض  
 الروايات ذي الجنة قيل هو محفوظ نسخ الصحاح تصحيحا والمعنى اجمعهم على

القول في قوله فيزيات  
 ورجحنا على سبيل الترتيل

على اجتماعهم على من لدنهم الحجة صاحبت به مرة في الصحاح الشيء يلحق بهجاء في ناروحا  
 غيره يتعدى ولا يتعدى فالطرف اعني على الاول اما لغو وان التقدير او بمعنى في او يستقر  
 حال من فاعل صاحبت وصح على انشا زائفة في المفعول ثم ان المراد بهجاء المرة كونه في  
 عليه تغييرا عن المسبب السبب فوشب عليه الوشوب الطرفة وتعلق عليه بتغيير معنى الالاف  
 قوله فاذلت من الاطلاق وهو الخروج قوله ومثله وحاجبا ترزجا غطف على واصفا في البيت  
 وهو انما ان بؤت وارجحنا مقفيا اخر برأقا وطرفا ترزجا قيل ازان اسم امرأة والظن  
 ما بين النشاي والرباعيات والافرا لا يبين والبريق اللطعان والطرف العين والابرة  
 بين البركة بالتركيب هو نظم العين وحسنها من باطن والمعلقة بياض العين مع سوادها  
 وقد يستعمل في الحد قوله مدققا مطلقا لا اشارة الى تغيير مزجج وهذا التفسير موافق في الصحاح  
 واجبة في الاساس في تفسير المزجج الاستقواس ايضا وربما يؤيد ذلك بما قاله ابن بن ثابت  
 في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وعجاوب من تحت حاجب انج كشف النون من خط كاتب  
 فان التشبيه بالنون المشدود في المكنونة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس انت خير بان  
 انما يريد انما اذ جعل كشف النون صفة كاشفة لا مقيدة لا زج ولا صفة للحاجب بالجملة  
 قوله فان التشبيه في النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس سلم الا ان اعتبار  
 في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره في الازج كما لا يخفى قوله في السيف السرجي او السراج  
 بيان في السجل المعنى وتطبيق العبادة عليه على فوج القاع ان يقال قد جمع فعل  
 نسبة الشيء الى اصل نحو تمته الى نسبة الى تميم فسرجه بمعنى منسوب الى السرج السراج  
 اي بالمشاهدة فوجه التوجه هذا ووجه البعدان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخرج  
 بعيد وقد يخرج على ان فصل قد يخرج بمعنى صرورة فاعله كاصد كقوسى صارا كاشفا  
 وبمعنى صرورة فاعله صرورة كقوسى صارا كاشفا وبمعنى صرورة فاعله صرورة  
 كورق الشجر اي صارا ذادورق فسرجه على الوجه الاول بمعنى الصار مثل السرجي او  
 السراج وعلى الصار احدى على معنى التشبيه اي مثل احدى على الصار مثل السراج  
 سراج فهو خفي بالخرج انشا ويرد على الوجه الثالث انه ينبغي ان يكون العبارة سراجا

في قوله فيزيات  
 ورجحنا على سبيل الترتيل

القول في قوله فيزيات  
 ورجحنا على سبيل الترتيل



على حقيقة اسم الفاعل لان سرج على من الوجوه الثلاثة لازمة لا شئ من المفعول **قوله** وهذا قريب من سرج الله وجهه الاشارة الى المعنى انما اى قوله كاستراج في البريق ووجه الغوب والوقوف **قوله** وانما لم يحصل اسم مفعول من هذا حاصل السؤال الخمس لم يحصلوا سرج اسم مفعول من سرج الله وجهه لانه يكون مما احتاج الى تخرجه ووجه بعيد حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول الخمس لم يعتبروا على استعمال سرج بمعنى يخرج في المصطلح لكونه مولدا مستقدا من سراج فلم يعتبروا لا الخمس انما يعتبروا اللفظ الاصلي لا المولدا **قوله** لا احتمال الخمس لم يعتبروا **قوله** وان يكون هذا مولدا ووجه واحد وثاني في موقع التعليق الاول ويؤيد ان وقع في بعض النسخ لا احتمال الخمس لم يعتبروا وحاصل الجواب الثاني ان قوله لا بعد ان سرج الله وجهه لا بعد ان يكون من الغزاة الخمسة اعني ما يحتاج الى تخرجه الوجه البعيد بان يكون معناه جعد كاستراج فلا يفيد جعل سرج منه علم كونه مما احتاج الى تخرجه الوجه البعيد وقوله وانما صاحب مجمل اللفظ ايراد على الجواب انما هكذا يجب ان يفهم المقام **قوله** لا احتمال الغزاة اه حاصل الا الاعتراض ان الوجوه الخمسة اخص من الغزاة لاجاز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى في التركيب يتنفر الطبع عنه فتعريف الغزاة بها تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم وانما انت قد بدلت في قوله فالغريب يجوز ان تكون عذبة لكون الغريب عبارة عن الحكمة ثم الغريب في تفسيره راجع الى الغزاة في ضمن الغريب بان دليل المشهور وانما قوله ومن يجب قوم قوم فهو على حذف المضاف الى يجب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغزاة غير الوجوه لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم آخر كذلك ولا كذلك الوجوه بالحق المذکور بل بالنظر الى كل من لا يوافق **قوله** بل الوجوه فيد ان هذا لفظا المفردا كما كبد كسبح من عدم التفسير المذکور وقوله لفظا مفردا متعلق بعقد المعنى ان الوجوه فيد لفظا المفردا معتبرا فيها سببا زائدا على الغزاة اى ليس عنها ولا دخل فيها فلا يحسن تفسيرها بغير غايتها بل من سببها سببها ليس المراد ان ينبغي ان يراى في تعريف فصاحة المفرد قيدا وهو مخلص عن الوجوه حتى يراى

الغريب راجع الى الوجوه حيث قال

غريبا ولا يكون بالنظر الى قومه

عليه ان المخلص عن الغزاة يستلزم مخلص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويكتفى بالجواب انه مبني على الاعتراض عن مخلص او عا بما بينه او بان مراد المخلص ان لما كان غير داخل في القيود الثلاثة ولا عنها ومخلص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يراى عليه من اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حرا تاما او بان لا يلزم مما ذكره المخلص المطلق لاجاز ان يكون المخلص من وجه **قوله** لاننا نقول اه حاصل الجواب اختيار الشئ انما هو ان المراد بالوجوه غير ما ذكره المخلص من ابطال لا دأعا عدم كونه حكما بالحق والاعتراض **قوله** وهو الموضوع الخالي عن المادة والكلام **قوله** استعيرت لفظا لفظا التي لم يوس استعمالها التعليق بالموصوف وما في حكمه شبه بالعبارة كما تقرر عند فهم بقا من هذا الكلام ان استفادة الوجوه تلك اللفظ بلا حيلة تلك الحقيقة فيتم المقصود من العبارة في النسخ التي رايها احاسرت والظاهر استيعاب لفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بقى منها بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم المنسج الوجوه وانما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزءا لتفسير الوجوه ولا يفيد لزوم عدم ظهور لعدم المنسج لان اعتبار ظهوره في شئ لا يستلزم اعتبار انما لم فيه **قوله** الجواب ان تعريف الوجوه تعريف رسمي فيجوز ذكره الا انه فيه ايقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس نقادا من هذا الكلام المنقول من كلامه في موضع اخر لم يذكره لان ما ذكره معنا كاف فيما قصده من ان الوجوه يطلق على ما ذكره **قوله** والوجوه قسمان في هذا ايضا يدل على ان الوجوه يطلق على ما ذكره المعترض الخمس جعلوا الغريب قسمان في هذا ايضا يدل على ان الوجوه يطلق على ما ذكره المعترض الخمس اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار القسم في كلامه فيلزم تراخي القسمين وان يعاب استعمال ايضا على الغوب اجاب **قوله** وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال اما على حذف لفظا اى ذوان يكون او قوله ان يكون مؤنل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اى الكائن كذا كما هو به في قوله تعالى وما كان هذا القول ان يفترى وقد لخص ابن حاتم على معنى القاعية في قوله فليكن على كرتك واعلم ان مورد القسم في قوله الوجوه قسمان ليس الوجوه بل المعنى الذي

جواب على اننا انما نقصد كونه حجة

وانما ذكره الشارح انما هو انما لا يكون بالنظر الى قومه



ذكر المحرر من لان كلام من صدى للعباسي فخل بالنصاحه مع ان القسامين المذكورين فيصح وهو  
 الغريب الحسن بل اعلم منها وقد قال والوحشي قسان ولم يقل وهو قسان لئلا يتوهم ان يكون  
 القسامين الذي ذكره بقا وهذا المعنى لا يتم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا ما لو نسى استعمال مطلقا  
 اي سواء كان بالنظر الى الاعراب بخلص او بالنظر اليها وهو اعلم بما ذكره اذ راجح لان المعنى الذي  
 ذكره وحكم بان مغل الفصاحه مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا ما لو نسى استعمال البطلان في الاعراب  
 اخلص لان المعبر حال الكلام فيها بخلص والذليل على عموم مود القسمة ما ذكر جعل الغريب الحسن  
 مع تفرد لانه ليس حشني عند حسم ثم هذا المعنى العام غير مغل الفصاحه على اطلاقه بل المخل في  
 احدهما ما ذكر في التفصيل الذي نظرت ارجح من القوم وهو التبع في التبع وانما هذا المعنى الذي  
 ذكره ارجح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي قسان المحرر قد برز في مثل شرب  
 الشرب انما يلبس اليدين والرجلين ورجبا وصف به الاسد وكذا الشرب بضم الشين  
 قال سيبويه الوزن والالف يتبعه وان الاسم في معنى شرب شرب وشرب وشرب وشرب وشرب  
 يوما شرب قال بوجيد المقطع للجمع واقتطعت ذنبا وجعت شربا قوله  
 وحسن في النظم حسن منها في الشرح قيل الضير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق النوب  
 الحسن ولذا انت الضير فلا بد ان يقال يلزم ان يكون غريب القوان والحديث حسن  
 احسن في الشرح اظم القيل اي ظلم حقت اي حزت وكبرت قوله غير ظاهرة المعنى ولا ما لو  
 الاستعمال تغير للوحشية شروع في المقصود ورد قوله وان اريد بالوحشية اه وما ذكره  
 كان توحيته لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير للوحشية في فائدت توصيفا في اليان  
 التبيين على ترادف النوايب والوحشية قوله خلاصه لان الفصاحه انما هي باعتبار كنهه  
 الدوران والجو بان كاسي وكثرة الدوران لا يجتمع عدم الانسج استعمال قوله وانما  
 حكما اي في حكم المفردات وهذا القيد لا يراجح نحو سلمى بفك الادغام في تفسير الخلفه  
 اذ لو لم يرد هذا القيد يلزم ان يكون مسلمى فيصحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط  
 تتبع مفردات الفاظهم ولا جملته اذ هي لعدم فصاحه قوله كوجوب الاعلان في مقام مثل هذا

على حذف النصف اي كذا نون وجوب الاعلان في مقام وهو ان الواو اذا حركت وانفتح  
 ما قبلها قلبت الفاء غير نحو هور من العور بفتحين وهو ذهاب احد العينين والاشواؤ  
 والانتذار وفي الفصاحه استحوذ عليه شيطان اي غلب قال بويزيد هذا الكتاب بجزان الحكم  
 به بعد الامس كاستصاف استصوب وامثالهما وهو قيس مطرد عند حسم قطط شوه من باب  
 علم وقطط قطط اي شديدا بالعودة ورجل قطط الشعر وقطط الشعر يعني وشدة قطط سر في قوله  
 شمس سر من فوه وشرف في قوله تها ترمي بشر كالتقريب لك الادغام فيها لا بخل الفصاحه والافعال  
 ان يقال في الخلفه القياس ان كانت لعله كرفع اللبس كانه في الادغام في ظلل وشرف وامثالهما  
 فهو غير الفصاحه وان كانت بحرف البشوت عن الواضع كابي يابي فلكه لك والافعال في قوله كانه  
 اجل من قوله وال وما يعني ان اصلها اصل ما به ليل اصل ومما قلبت الفاء انما هي في  
 القياس قوله وما شبه ذلك من الشواذ قيل كون من الاخذ من الشواذ وانما في الخلفه  
 القياس ينظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا يثبت جدها من جهة تحت القانون انما هو  
 قد برز في الخلفه لا يكون ما معدديه وهذا وقوفه في الخلفه وانما اخذت من التفسير  
 الاول لانه لا يمتنع فيه الى استثناء الشواذ التي نية قوله في العبد العلي لا جليل البيت للزواج  
 كما في الواحد النور القديم الاول وقد يرد في غير ذلك قوله والقياس الاجل او رديا ان علم  
 الادغام لم لا يجوز ان يكون لفرقة الشره احيبان اقصى ما ثبت به الجواز وهو لا يثبت اتفاقا  
 الفصاحه لان هذا لا يتفق يلزم من عدم كون الكلمة كثره الدوران على سنة العرب العربا لانه  
 عدم جواز ما ارتكبه ان لا يري ان استعمال الجوهري في جملته قطط الا انه مغل الفصاحه فلهذا  
 استعمال الاجل جائزه الشوكا ذكر سيبويه في الكتاب الا ان الاعراب بخلص يتجاشون من استعمال  
 اشار كما يتجاشون من استعمال كذا كانه واخره قوله قيس فصاحه المفرد خلوه ما ذكره  
 الكراهية في السبع في المثال هو ان كلام ذكره المص بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا  
 فصاحه الكلام ان بعضهم قالوا فصاحه الكلام خلوه ما ذكره ومن كثره الفكر كاسي في تفسيره  
 بان تعريف فصاحه المفرد والكلام بما ذكره وجن في كلام الحسن وبطلان ذكره ان روي في  
 اعراض خطيب يعني وتبين جواب المص ان المراد بالقياس ان جن مع فيدسندرك يقال كونه

انما هي في الخلفه  
 انما هي في الخلفه  
 انما هي في الخلفه



هذا أصل من وجوه الإشارة كالايجي وقد فاه ايضا وبجوابه لا يقطع من هذا الكلام  
 ان المصنف وجد توفيقا في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذ من اطلاقهم واعتبار  
 ثم وضع على علم زمانه او على تلامذه وبقي لهم ما خذه وهو قول الفصاحة عدم  
 يكون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر في السبقي فاوردوا عليه انه ينبغي ان يراد قيد آخر في  
 التوفيق وهو الخلو من كل احد في السمع ومن كثرة التكرار لا نهاية لخلو ان بكثرة الوجود  
 فيهم ليس فنقل ايرادهم في كتابه وورده تنبيها للفتنة على انه ربما يقال مراد ان  
 عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب يعني كما يشهد بالسوق لعدم  
 الاحتياج الى ذلك مطلقا **قوله** موافقة اسم امير المؤمنين الاظهر في العبارة  
 ان يقال موافقة لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موصوفا فائق بقيد  
 بما ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون اشتقاقه من العلو والقب علم بغير ما يدرج  
 او الهم والهيئة ما صدر باب اسم مثلا والاسم اعم لانها داخل تحت التسمية بالصفة  
 بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم التسمية اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها  
 بل اراهم في الغريب على الكبر في السمع لان البلغاء يتجاشون عن استعمال فيصعد  
 عليه انه غير ما توسل الاستعمال فيخرج عن توفيق الفصاحة بقيد الخلو من التسمية لانها  
 فكذلك المتأخر داخل تحت الغريب فلم يذكر الخلو من عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكر  
 كونه داخل في مفهوم وذاتيا لها بخلاف الخلو من الكرامة في السمع وقد يقال  
 ولو سلم ان الخلو من عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره في التوفيق اذا كان حلالا  
 واما اذا كان راسيا فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتو  
 ان راجع لذين الامر من حتى يتم الجواب قلت كانه لا حظ لظاهره في ارادة الدخول  
 في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فان غرضه من انبث  
 بان اثبات دخول احد صان في ماصية فصاحة دون الاخر **قوله** لظهور ان الجري  
 اما من قبيل انما كانت اه يربان الذوق السليم حاكم بان مثل الجري وهو الذي يد  
 اشتغال على الكرامة في السمع من احد البصائر اي ما شتم على عدم ظهور معنى ان الاستعمال

هذا هو الوجه في قوله لا يقطع من هذا الكلام  
 ان المصنف وجد توفيقا في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذ من اطلاقهم واعتبار  
 ثم وضع على علم زمانه او على تلامذه وبقي لهم ما خذه وهو قول الفصاحة عدم  
 يكون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر في السبقي فاوردوا عليه انه ينبغي ان يراد قيد آخر في  
 التوفيق وهو الخلو من كل احد في السمع ومن كثرة التكرار لا نهاية لخلو ان بكثرة الوجود  
 فيهم ليس فنقل ايرادهم في كتابه وورده تنبيها للفتنة على انه ربما يقال مراد ان  
 عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب يعني كما يشهد بالسوق لعدم  
 الاحتياج الى ذلك مطلقا **قوله** موافقة اسم امير المؤمنين الاظهر في العبارة  
 ان يقال موافقة لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موصوفا فائق بقيد  
 بما ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون اشتقاقه من العلو والقب علم بغير ما يدرج  
 او الهم والهيئة ما صدر باب اسم مثلا والاسم اعم لانها داخل تحت التسمية بالصفة  
 بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم التسمية اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها  
 بل اراهم في الغريب على الكبر في السمع لان البلغاء يتجاشون عن استعمال فيصعد  
 عليه انه غير ما توسل الاستعمال فيخرج عن توفيق الفصاحة بقيد الخلو من التسمية لانها  
 فكذلك المتأخر داخل تحت الغريب فلم يذكر الخلو من عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكر  
 كونه داخل في مفهوم وذاتيا لها بخلاف الخلو من الكرامة في السمع وقد يقال  
 ولو سلم ان الخلو من عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره في التوفيق اذا كان حلالا  
 واما اذا كان راسيا فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتو

الاستعمال فقط واما شتم على الكرامة في السمع على الذوق لان الجري مخصوص بذكر الكرامة  
 من اثاره وبعدها توكيد الدخول واذا فاداه اقتناع الخلو وان جزم فيما سياتي يكون الجري شتما  
 ويمكن ان يقال الجزم فيما سياتي بكونه من قبيل اشياء غير المراد فيه صرحا بل يجوزم خصوصية الجري  
 والرد وفيه مطلق الكرامة في السمع بقية السوق وسيوف ان مطلق الكرامة في السمع  
 لا يلزم ان يكون كرمها على الذوق وكيف لا وهو يصدر بيان دخول الكرامة في السمع تحت  
 الغريب وتسيم دخول الجري في القسم الاول لا يلزمه فان قلت كلامك ان راجع يدل على  
 ان الكرامة في السمع تحتها بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من البصائر والاشياء ان يقال  
 كما كانت محيطة بدل على ان كما كانت ليس من قبيل الجري الغريب وقد يقال الجري في  
 القسم الثاني استغناء هو الجري الغريب قلت فبذلك على ان الجري في السمع اعم من ان يقال  
 استعمال وان ليس المراد حصرا للجري في القسمين **قوله** الاول انما ادوت الى النقل قد يش  
 فيه بان الكرامة في السمع ليست مؤدية الى النقل بل الامر بالعكس في العبارة ان يقول انها  
 انها ان نشأت عن النقل **قوله** وصف جدي من الجحان ظاهرا بالاول فلان عدم انما و  
 الى النقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة بخلاف ان يكون لا مرآة بان يكون الفصحى كما خسر  
 عن الالتفات الكبرية على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال واما انما فلا فداورد النظر في  
 ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات **قوله** فلو سلم فانقول بان اللفظ صوت يعتد على مجزئ  
 خارج الحدود مشهور بين الالفاظ ولا يلتفتون الى التوفيق الفلسفي **قوله** راجع الى القسمين  
 جميعا فغيره وجه الصوت فلان حسن النغم اذا كان حسن الصوت في القراءة **قوله** فكم من لفظ  
 فيجاءه فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التوفيق جامعاً لوجه هذا اللفظ مع كونه  
 فصيحاً **قوله** كلفه جيزي من ضاه يغيره جيزي اي ظلمه واصل جيزي كطوبى الا انه كلفه  
 ليس اياها فصل في بعض فان فصل بالكرامات وصف **قوله** ووسر ص حيوط شند بها الو  
 السفينة وقيل على ما يروى واحد حادس ولسر الزرع واما سميت المسامير لسر لانه  
 يرفع بها منافق السفينة **قوله** وفيه ايضا بحث لانه قد ير من اه وايضا هذا القائل يصدر  
 التوارد عن اشغال القرآن على غير النصح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير النصح بحسب

يعاب

يه



تتردد عن الكبر في السمع كما لا يخفى على المصنف هذا وقد يقال يستفاد من البحث الذي ورد  
ان رجوعه عن المصنف ايضا اذ يبرهن ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعاً لان لا يكون  
خالصاً عن الغلبة مثل لكن وعرض لا يخلو من غلبة بفساحة فيخرج مع عدم صدق  
الصدق عليه المصنف لان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغلبة التي يكون سبباً لغيره  
سائر القيود في يذوقه ولا عرض هذا وقد ورد في ان رجوعه في سببها ان  
الخارج ليس سبباً لتأثيره في القرآن وفي سببها ان رجوعه في الجمع بين الحيا والحق  
في امره وكذا كثرة الكبر وتتابع الاضافات لا يخلو من الفصاحة لوقوعها في  
مثل سببها ومثل ونفس ما سواها فاللهما مجورها وتوقها وتوكل في رب قوم نوع  
فترجع عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون هذه الامور من اسباب الاخلال وتطلع  
جوابه ان شاء الله تعالى **قول** كما سيجي في الخاتمة ان كل مقام مقال لا يخفى غير مقتدر  
ما ذكر الشيخ ابن الحاجب في امانى الكافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحق امر  
فيجعله فصيحاً كقولها **او لم ترد** وكيف يبدى الله الخلق ثم يعيده فان الفصح بدأ ببدء  
بل لا يكا ويصح ابدأ قال الله تعالى كما بدأكم ثم دون لكن فصيح يبدى منها لكثرة التنا  
مع **قول** يعيد **قول** حال من الغيبة في خلوصه فيكون مبتدأ لحيثه الفاعل وتيد النفس لكون  
فهمنا تعيد للنفي لا نفي للتعيد فان قلت اذا كان الظرف حالاً من الغيبة خلوصه يكون  
الفاعل فيه المخلص لان الفاعل في الحال وذو الجا واحد فيكون ظرفاً لقوام مع تعيد  
النفو لا يقع حالاً ولا خبراً ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف في تعيد  
اطلاق اسم الكل على الجزء لان الخلق الحقيقة متعلقة به **قول** واحد من ربه من ربه اجل  
آه اعترض عليه بان يصدق على مثل هذه خبره وحده وكيف يبدى الله الخلق انه  
خالص عن الامور الثلاثة حال كون كلماته فيصير لان كل واحد من هذه الثلاثة كلام له حالاً  
حال فصاحة كلماتها اذا عرض ما يمنع السببية مثلاً اذا ضم الى الاخير ثم يعيد وحالهم  
فصاحة كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة في الخاتمة فينبغي تعريف فصاحة  
الكلام على غلط قولهم الكبريم من سببها في حال ممكنة فانه صادق على الفقير لا يمكنه ان يكون حيث

منه

بحث اذا حصل له كونه بسببها ان يبنى توجيهاً لرجوعه الى النقي كما ان سببها  
في سببها وطريقه كما مر في شرحه للمعاني ان يعبر النقي ولا ثم يبعد فهمنا بغير خلوص الكلام  
عن الامور المذكورة ولا ثم يبعد بالطرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفي الامور الثلاثة  
عنه والحال ان فصاحة كلماتها ان ذلك لا يتفاء ويحصل لك لا انتفاء البتة بجاء  
لا يصدق على قولك كيف يبدى الله خلقه فظناً اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته لا انتفاء  
الامور الثلاثة بتحقيق التعيد في دون الاول وبأجله من ان الاشكال ارجاعه لخلوص  
ان التعيد كما في قولهم الكبريم من سببها مع المكنة ومن ان الانتفاع على **قول** قد مر في ان  
الحق في شرح المعاني بان التعيد في تلك القواني **قول** ولا يجوز ان يكون حالاً من  
الكلام الا لظرف التوجيه ان يقال التعيد اعني مع فصاحتها قيد للنقي وهو التنا في ان  
في ذي الحال وهو الكمال فيكون من قبيل ادخل النقي على كلام فيه قيد يرجع النقي الى التعيد  
بمقتضى المعاني ان بقاء لم يبالغ تقريباً ويكون المعبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة  
الكلام وجود التنا في الانتفاء التنا في وجود فصاحتها وهو كس كل المقصود  
تنزل عن لزوم ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنا في  
فصاحته الكلمات فافكره منها من انه يبرهن ان يكون المشتمل على الكلام الغير النصي متنا  
كانت ام لا فصيحاً بمعنى على التنزل وعلى ان ثبوت اصل الفعل فالتوجه النقي الى التعيد  
كما ثبتت عليه في بحث لم يبالغ وما ذكره في المختصر مني على الاكثر هذا ثم ما يقال من انه يعلم  
من التعريف ان التنا في فصاحة الكلمات محل الفصاحة علم خلال التنا في علم  
بالطريق الاول وكذا اخلال عدم التنا في عدم الفصاحة فردود باذكرة ان رجوعه  
في الخواشي الى الاولوية على اطلاقها ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود شرط  
وفقد شرط وتوكل في الاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعاً هذا وقد حصل قوله مع فصاحة  
صفة المصدر يدل عليه خلوص اي فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلاثة خلوصاً كائناً  
مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول بالخطا رقناً مثل والله اعلم **قول** المشتمل على  
اصحابه الاشياء يجرى لازماً ومتعدياً في المعاني والديوان فلان فنبهنا شهورها



انما يشترط على من انما لا يفصل **قوله** لفظا ومعنى اراو بمعنى ما يقابل اللفظ حكما كانا قد  
 فتاوى الا خلافا قبل ان ذكر معنى حكما وكثيرا ايراد بمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثم قال في  
 لفظا ومعنى **قوله** انما انما الفصل بان على المراد بان على هو المقدم على المفصول فيكون  
 التوافق في المقام لا في السكون اي وتخييفها كنية التام اي النسخة عثمان اي في نظر  
 عن سيبويه ان معنى معرب كذا ليس الياء فيه النسبة كذا ذكره الدمامي في شرحه فمضى وعلم  
 ان الشيخ عبد القاهر قد نهر من صاحب الفخر في المسائل المشككة ووافقه ابن مالك في شرحه  
 في سبيل دق هذا حسب بعضهم الى عدم خلال الاضمار قبل الذكر بوضوح مستد بال  
 الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والتمثيل وكلامه حجة مطلقا **قوله**  
 ربه عني اه عن صوته للبدل كذا ذكره ابن حنبل في قول الشيخ واثنوا يوما لا يخرج من نفس  
 عن نفس شيئا والاعا وباجع عاوي عن عوى الكلب يعوى عواء اي صاح وقديرى العادات  
 وجميع العادي وهو العود **قوله** وقد فصل اي فصل الله ذلك واجاب ما سبق في قبل المقصود  
 من اظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته في حصول امر كرهه تصور آياه وربما  
 يخيل اليه حاصلا **قوله** ادى اليه اليكس صاعا بصاع قبل الضمير ادى راجع الى شخص مذكور  
 فيما سبق وفيه راجع الى مصعب قبل الضمير ادى راجع الى مصعب وفيه راجع الى المصاحف  
 قصدا الى كل واحد منقسم ونظيره **قوله** وان لكم في الانعام عبرة فتعيكم بما في بطون  
 فان الضمير في بطون راجع الى الانعام او تقول مشابهة لفظ افعال المفرد والجمع في كثير  
 من المواضع وصف المفرد بضمير الجمع اعشار ونوب اسمال ونطفة مشاج وتقل انكسر  
 نحو انما عجم والتصغير نحو انما عجم هذا **قوله** صاعا بصاع حال من ضمير ادى والاصل مقابلا  
 صاعا بصاع ثم طرح مقابلا وقيم صاعا مقامه ثم الحال ليست صاعا واصل هو مع **قوله**  
 بصاع لان معنى المنوب عنه يحصل من الجموع كذا ذكره صاحب الاقليد في كلمته فتح الى في وفيه  
 الاضمار جواه كبيل الصاع بالصاع اي كافا احصاه بمنزلة واصله بمنزلة **قوله** اي رب  
 الجواه ليس الرد مبتدأ على تقدير المصدر في نظم الكلام كما طعن الشيخ في شرحه البيت رده  
 بل على ان المصدر موجود في ضمن الفصل هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع الى الملك

جنة

هذا هو المقام الذي  
 يشترط على من انما لا يفصل  
 لفظا ومعنى اراو بمعنى ما  
 يقابل اللفظ حكما كانا قد  
 فتاوى الا خلافا قبل ان  
 ذكر معنى حكما وكثيرا ايراد  
 بمعنى ما يقابل اللفظ والحكم  
 ومن ثم قال في لفظا ومعنى  
 قوله انما انما الفصل بان  
 على المراد بان على هو المقدم  
 على المفصول فيكون التوافق  
 في المقام لا في السكون اي  
 وتخييفها كنية التام اي  
 النسخة عثمان اي في نظر  
 عن سيبويه ان معنى معرب  
 كذا ليس الياء فيه النسبة  
 كذا ذكره الدمامي في شرحه  
 فمضى وعلم ان الشيخ عبد  
 القاهر قد نهر من صاحب  
 الفخر في المسائل المشككة  
 ووافقه ابن مالك في شرحه  
 في سبيل دق هذا حسب  
 بعضهم الى عدم خلال  
 الاضمار قبل الذكر بوضوح  
 مستد بال الشيخ قدوة في  
 هذا الفن وهو المرجع في  
 امر الفصاحة والتمثيل  
 وكلامه حجة مطلقا

قوله انما انما الفصل  
 لفظا ومعنى اراو بمعنى ما  
 يقابل اللفظ حكما كانا قد  
 فتاوى الا خلافا قبل ان  
 ذكر معنى حكما وكثيرا ايراد  
 بمعنى ما يقابل اللفظ والحكم  
 ومن ثم قال في لفظا ومعنى  
 قوله انما انما الفصل بان  
 على المراد بان على هو المقدم  
 على المفصول فيكون التوافق  
 في المقام لا في السكون اي  
 وتخييفها كنية التام اي  
 النسخة عثمان اي في نظر  
 عن سيبويه ان معنى معرب  
 كذا ليس الياء فيه النسبة  
 كذا ذكره الدمامي في شرحه  
 فمضى وعلم ان الشيخ عبد  
 القاهر قد نهر من صاحب  
 الفخر في المسائل المشككة  
 ووافقه ابن مالك في شرحه  
 في سبيل دق هذا حسب  
 بعضهم الى عدم خلال  
 الاضمار قبل الذكر بوضوح  
 مستد بال الشيخ قدوة في  
 هذا الفن وهو المرجع في  
 امر الفصاحة والتمثيل  
 وكلامه حجة مطلقا

على طريقة الالتفات عند السكاكي كانه قول امر القيس لطلول ليلك بلا **قوله** عن كبر من صناديد  
 كون ما بعد صاسميا ما قبلها كانه قولك فعلت هذا من امرك ويجوز ان يكون معنى بعد كاقبل **قوله**  
 قوله لم يكن طبعا من طبق اي جزى بنوه ابا العيثان بعد كره والغرض ذم ابنا ابن العيثان  
 بعدم رعيتهم حقوقهم ايهم وقد كذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنو الخراج كما في  
 ابن الوقت وابو الفضل وامثالهما بمعنى ملابس وملازم وقام **قوله** كما جزى مصدرية  
 ويستار رجل رومي بني الخور تنوع التي تظهر الكوفة النعمان ابن امر القيس في اترافها  
 من اعلاها فخر متقا ليكلا يعني مثلها لغيره وفيه جميع الاضمار هو الذي بني اظم اجموعه بن  
 فلما انه قال راجع لده حكيمه حال في لا عرف جوا لوتنوع لا تتحقق الكل فالر عن الجوزاء  
 قد نفع اجموعه من لاطم فخر متقا والعود الى صيغة المضارع في كما جزى استحضار الله لك الفصل  
 الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة وسيجيئ ان من قبل الجواز **قوله** لا ليت شوي البيت  
 خربلت مخدوف وجوبا لوجود شرط المحذف وهو قيام الجمل انما تنهية التي مدت مدة  
 منقول شوي مقامه كما قال ابن الحاجب التقدير ليت على حاصل لجواب هذا السؤال  
 واما الجمل في قولك شككت حل زيد قام فقيس ان منسوب بمنزلة التي فضل في شككت فيه  
 اي في جواب هذا السؤال **قوله** على ما جرت باجيم والراء الملهة قبل هو من الجوزية وحل الجبا  
 ويمكن ان يكون من الجوز قد يرى بالحاء الملهة والزاء المجهول من الحوت هو القطع **قوله** في ذلك  
 لا يناس عليه واما لم يجوز صار جوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو القوم والى ان  
 على حسن الالتفات لان مقصود الشاعر قوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت  
 اقرباء على لومه ولو لم يحسم على ترك لومه ولعل قوم زهير قوم الشاعر والله اعلم **قوله**  
 وليس قرب قرحوب قبر ذكر في غائب المملوكات ان من الجوز نوحا يعال رالحا نق صاع  
 واحد منقسم على جوب ابن امية فمات فقال ذلك الجوز هذا البيت والواو في وليس  
 يحتمل ان يكون الحال وان يكون للعطف ثم ان القوب بمعنى المقارب والاضافة العطفية وكذا  
 اضافة المصدر معنوية فيا اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب ظرف لجري ليس  
 ليس قرب كانه قرب قرحوب او الكلام يحول على القلب كما مر في السكاكي في قوله يكون نوحا

جنة



عمل وما على التقدير لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب كقول السند  
 اعني خبر ليس معروفة لاضافة الى المضاف الى العلم وهو حجب المستدلية عن استمالة ذلك  
 البيت خبره معناه ثباته وتحت على كون قوله كذلك ووضع المظهر موضع المعرف  
 قرب قربة ان الاظهر ان يقول قربة لزيادة التأكيد **قوله** اي قول في تمام تصريح بقدر  
 فينا المدح وهو بولم يثبت موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد اتهم جماعة بانه قد حجب  
 فتابه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتدرا وحجرا عما نسب اليه وما قبل البيت  
 انه كور عيذك بالرحمن ان نظرد انكري عن طرف امرئ جادق الود انيس  
 بجو القول من لوجوه اذن لحي ان يمدح مود عند **قوله** والواو والهمزة ان  
 الاول ان جعل المعطف على المستكن في امدح شيئا لوجود الفصل على خط قوله تعالى  
 اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حاله قوله وحدي وان فتى في الجملة ان يكون  
 مقابلة كذلك لان الالة على ما ذكره الودي في مقصوده في المعنى وعلى الحالة  
 منهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيد رواية خاتمة الايجاز جملتها بل هي فان قلت المعطف  
 يقتضي ان يكون مدح الشاعر مدح سبب المدح الودي ياه وفيه على تقدير تسليم صحة  
 السببية من التصور في شأن المدح لا لا يخفى قلت المراد بالسبب باب الشرط عند النجاشي  
 الاقضاء في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مقصودا الى مدح الودي باليسر في مدح  
 الاوصاف الجملية ويوافقه في ذلك العهد حضرة الجالس ولا يلزم من هذا توقف  
 الودي على مدح بحيث يلزم من انتفاء انتفاء جواز ان يكون شئ اسباب كثيرة  
 في بحث لو لا يلزم محذور فان قلت فان قلت مع على تقدير المعطف قلت لا لا يلزم عدم  
 تراخي مدحهم عن مدح وان معنى مقصود في المقام فان قلت لا لا يلزم عدم المعطف الى اتحاد  
 الشرط والجواز بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جوازا على جواز قلت مع المعطف  
 او لا ثم التعليق بشرط **قوله** وفي استعمال اذا اه رد على الزور في حيث ان الدالة على  
 وجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب  
 المدح ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو مورد الاتصال الكلي واختيار اذا المفيدة

في قوله لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب كقول السند  
 اعني خبر ليس معروفة لاضافة الى المضاف الى العلم وهو حجب المستدلية عن استمالة ذلك

في قوله لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب كقول السند

الاتصال الجوزي في جانب اللوم لظان لا يخفى **قوله** ما عاب القاص وهو اسميل بن عاصم بن  
 في زيادة وتلا حابده نغم الدولة بن بويه ولقب بالقاص لكان في ويقال كان هو  
 استاد الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونا بالنقل عنه جميع بين الشمو والكتابة وقد  
 فيما قرأه الا انه فاق عليه القاص في الكتابة قال النفاي كان القاص صاحب مكتب كما يريد  
 والقاص كما يور ويراد بهن الحائرين بكون بعيدا وقد حجب تعيينه بانه اذا جاز العمل  
 اذ في موقع ان الموضع المذكور فم لا يجوز استعمال اللوم في مقام اللوم اشار الى ان  
 المدح لا يتصور فيه المحو والذم ولا يستحق قطعا حتى اذا ترك مدح فحاشا ما يتصور  
 في شأن اللوم واذا لم تكن ابشار كني احد في لوم تعينه من المبالغة ورعاية الادب لا يخفى  
**قوله** ما بين الحيا والحيا من التنازلي بين خصوصية حزين الحواشي والمنفى فيما سمي  
 حصول التنازلي من نفس قرب الخرج لا وجوده في صورة قرب الخرج حتى يتنازل كلاما  
 وقد حجب هناك بان ما عده الذوق العجيب نقبلا متعسر النطق فهو متنازل سواء كان من  
 الخراج او بعده او غير ذلك **قوله** بان الخراج من التنازلي من فيه قرب الخراج على ان  
 المذكور فيما سبق ليس ان قرب الخراج لا دخل له في حصول التنازل مطلقا بل ان قرب الخراج  
 ليس على مستلزمة التنازل بل على مقتضى ما يردك اليه استدلال على هذا المدح بوجوده  
 مع عدم التنازل في الجش غيرة فاقية انما يفيد عدم كونه مستلزما لانه لا عدم دخل فيه  
 فانهم **قوله** ولم يرد ان يمدح غيره فيصح فان مثل وقوعه في التنازل فان قلت يجوز ان يمدح  
 هناك ما يمنع السببية كالمسكن مثل قلت هذا اعتراف بان العلة التي لا عدم الفصاحة  
 بين الحياء والحياء مع عدم ما يمنع السببية لان انتفاء المانع جزء من العلة التي لا يجوز الجمع  
 بينها وهو الذي استدلت اشارة على انه غير محل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون  
 امدح غير فيصح بالمعنى المذكور ان يحصل عدم الفصاحة من كونه لجاز حصول نفس  
 مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يتبع اشارة اللوم المذكور بل ان الامور الحاكما بذلك  
 هو الذوق **قوله** انما فكل التنازل في قوله عليه ان مثال ما هو دون المتنازع التنازل في  
 فكيف يقال انما فكل التنازل في قوله عليه ان مثال ما هو دون المتنازع التنازل في

كذا لك في نفس الامر



المراد بانها في الكمال كما في قولك زيد هو رجل ولا يزم من ذلك ان يكون فوقه من حيث هو  
المراد بانها في صفة القوة لا في صفة الوجود والتقدير بينهما للدلالة على الكمال لا في الفعل اذا  
شارك فيه الفاعلان بجي كمالا **قوله** وفي الثاني وفي منها الا انه لم يحصل التماثل في حرف كماله  
واحدة ولهذا لم يحدد في الثاني وفي ثم المراد من الحروف مجموع الحائين والهائين وفي  
جاء اليها من الحروف مع كونه استا تليق **قوله** كجس سطل اه قيل هذا تنظير في الالفاظ  
وتباينها في البناء وتباينها في التمثيل ولا يخفى بعده **قوله** انما قيل به لانه ليس المراد ان يكون  
الهيئة كيف ولو جمعت تلك الامور في مقام تقدير لم يكن مخالفا لها قطعا بل اذا ذكرت في  
لا تقيدها واليه اشار اولا بقوله بالنسبة الى الحائين **قوله** اي كون الكلام مقفلا دفعا لما يورد  
على المعنى ان التعريف المذكور تعريف للتقدير لا للتفريق وهذا الرفع قريب من القول  
بان الاطلاق اصطلاح لا لغوي وبان هذا من باب الجمل الى المعنى والمقصود جعل  
الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تتساج بناء على ظهور المراد **قوله** على ان المصدر مخرج الفعل  
هنا بحث شريف ذكره جدي المحقق في تفسيره في ان يثبت له وهو ان يصح المصدر يستعمل  
اما في اصل النسبة ويستوي مصداقها في الحقيقة في سلسلة من التعلق معنوية كانت حتمية  
الحقيقة المحركة في سلسلة من الحركة يسي في سلسلة المصدر وتلك الحقيقة لتفعل نقطة في  
النزول كالحركة والقائمة من الحركة والقيام او لتفعل الفعل وذلك في المتعدي كما  
والعلمية من العلم باعتبارها في اصل العينية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصداق  
المعلوم وقد يكون مصداق مجهول يعنون بها الحيتين اللتين هما معنيا في سلسلة المصدر  
والا كان كل مصدر متعدي مشتركا ولا قابل به بل استعمال المصدر في المعنى في سلسلة المصدر  
استعمال الشيء في لازم معناه **قوله** في تقديم او تأخير المراد تقديم اللفظ عن محله الاصل الذي  
يقتضيه ترتيبها وتأخير عن ذلك المحل وحالا بينهما قطعا فليس هو معنويا  
الا في بناء على ان التأخير من لوازم التقديم **قوله** فان سبب التفريق يجوز ان يكون او يكون  
اجتماع صفة الامور بسبب التفريق اطلقوا لخل عليه مع شيوع كل منها والاطلاق  
مشتركي عند باب التباين فلا حاجة الى جعل قول لخل خارجا عن التعريف ببناء السبب

هذا هو المقصود

في تفريق الكلام المقسّم في قوله لا يسمي من قوله هذا التفريق شائع في الاستعمال لكنه وجب زياد  
في التفريق وقدره لا اعتراض الزور في حيث قال لا يخل في تقديمه مستثنى من جوده  
بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر **قوله** ويجوز ان يكون التفريق معطوف على ما قبله كسب المعنى كما  
قيل فان التفريق يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا بغير  
منها **قوله** فذكر ضعف التأليف دفع لا فراضا من حيث بان ذكر احد الامرين من ضعف التأليف  
والتفريق اللغوي يعني عن الاخر وما سبق كان توطئة لهذا الرفع وانما يتوقف عليهم  
التفريق اللغوي عن ذكر ضعف التأليف لوضوح فسادوه وضوحا اخفى عن التعرض له فان  
قولك جاء احمد بالهذين مشتمل على شيك دون الاول **قوله** والافانها لابل لا يذكر احدا  
في الابعاض من انه لو نصب على الاستثناء يذم الاشكال في عامه بخلاف ما جعله لولا ان الاشكال  
والاختلف في عامه لا لا للوب ونحن نقول كلاما محسما بل لعدم التقاطع بينه وبين المتن  
في الاعراب على امكانه اذ انما يكون من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام  
وجود من خلاف الاستثناء فانه فضاء **قوله** يوجب تقاطع المعنى الى اضطرار بالنقل عن  
انه قال لان الفرض في ان ياتله احد ويقارب وهذا يفيد في ان يكون المماثل حيا  
يقارب والعكس هذا في الظاهر متدافع لا قضاة وجود المماثل والمقارب مع عدمه  
بفتقار الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم الحكم وكفى بهذا اقلق كلامه وهذا في  
على ان المقاربة بمعنى التي في لا يخفى وجوبها فيش فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه  
لما لا يكون مثله فلا خلق في التوجيها لشيء من المقارب عن المماثل وعكس وجوب بان  
الاستثناء لا يخرج لا قضاة ان يكون المماثل مثالا ومقاربا في المماثل على ان لا يثبت  
في ان المقصود في المماثل مجرد وفتي المماثل عن المقارب وعكس لا يفيد من هذا  
شيئا هذا وقد يناقش ايضا بوجوب ان المقاربة بمعنى المماثلة بان وصف القول  
لانها هي التي المقارب مستلزم لاشتقاق الموضوع وهو المماثل فقيه في المذموم في لانه  
وهو يلزم كما اشر اليه في قوله تعالى ليس كمثل شيء فكيف يفرد قفا وانه من باب التباين  
قد بر **قوله** فقيه فصل بين البدل والبدل عنه يعني ان فيه سببا اخر للتفريق غير ما ذكر



الخلل في انتقال الذهن الى الكلام يبرر ذهن الحكماء سبب قوله الخلل في النقل في التعليق  
 بقوله وذلك الخلل يكون لا يبرر اللوازم مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور  
 اي يظهر ذلك الخلل بالاياد المذكورة ويجوز ان يبرر ذهن است مع تطبيق عدم ظهور  
 الدلالة به مع ان الامر ايضا بالعكس لا اعتبار المذكور ايضا وان يبرر العلم من كل  
 منها ذلك ان تحمل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف في طريق انتقال  
 ذهن است مع وعرض على الوجه الاول بان يلزم من ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على  
 خلل في ذهنه وهذا منوع يجوز ان يكون ما ليف الكلام على معنى الكيفية في اللغة  
 على ان ليف على وجه لا تقيد فيه ولا خلل لا غرض يتعلق بذلك كاتحاد الافعال  
 والتميز في المرام ونحو ذلك والحواس ان قصد التسمية والافعال في الكلام الموضوع لا فائدة  
 من خلا في تعرف الذهن عند البقاء وهذا هو الجواب عن شبهات من التبعات بسبب صحة وانظر  
 في تعريف البيان على ذكر الموضوع بناء على ان مقابلة حدود كاشرة في تعريف شرف  
 فتأمل قوله لا يبرر اللوازم البعيدة المنفردة الى الوسائط الكثيرة يجوز ان يكون الخلل الموقوف  
 بالام في الموضوعين محلا على الجنس ما يذهب اليه في الاصول حيث لا يصح الانتقال  
 فلا يلزم تقدير اللوازم والوسائط في كل مادة وصف ممتدة الوسائط بالكثر في النظر  
 في المبرر وان يكون باقيا على معناه بان يبرر بقايتها في جميع انقسام الاحاد في الاحاد  
 فان جواز ان لا يكون ذلك انقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا  
 اذا قيل باع القوم واجرهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ما رزق الدابة سواء  
 كانت واحدة او متعددة وهو الناطق بالكلام سالم عن الخدور بالمشبه اذا لا يلزم توحيد الام  
 والوسائط في كل مادة وان لم تجوز فكذلك لان يكون اخذ بالاقول كما في قولهم الكلام  
 لا يفتق كلامين بالاسناد على انه اذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد في يبرر لان  
 واحد مفتوح واسطة واحدة مع خفا القرينة فلا يوجد في يبرر اكثر من ذلك مع خفا  
 اولي وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه فنقول الكلام تنبيه بالادنى على الاول  
 فان قلت اذا ورد لازم واحد غير مفتوح الى واسطة مع خفا العلاقة بينه وبين  
 المبرر

لا يبرر اللوازم البعيدة المنفردة الى الوسائط الكثيرة

ح

المبرر يحصل التعقيد ولا يبرر في الكلام قلت عدم التوضيح في المبرر في قوله ذلك  
 لا يبرر اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلائم مذهب الحق فان الانتقال الى الجواز والكفاية  
 عنده انما هو من المبرر الى اللوازم والفرق بالشرائط القريبة الصادرة عن ارادة المعنى الحقيقي في  
 الاول دون الثاني فالنسب بذهنبه ان يقول لا يبرر المبرر البعيدة فليتأمل قوله صاحب  
 بعد الدار علم يتقربوا اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وصفها على السبيل ولا يبرر على البعد  
 وان كان وسيلة الى التوب الذي هو المقصد الاقصى للمعاشق الا انه من حيث انه بعد في  
 حقيق بان يتوقف عليه وعلى من انكته اعضاء البعد الى التوب والتقرب الى ذوات  
 الخاطب وهو الرواية الصحيحة بنوثة بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت  
 هو الصحيح عنده وهو معنى على الرفع من الكفاية والفرق الكفاية سواء الحال ولا انكسار  
 من الخون قد كتب الرجل يكاب كعلم يعلم كفاية وكفاية مثل رافة ورافة وكفاية الدخول  
 ما رماه معنى البيت يكافي الدخول بياض خطني ويا قوم قدامي بياض خطني واليا في قوله  
 بياض خطني من نفس الكلام لا بالاعتكاف بان يكون قبلها لوزن الوقاية بربيل مطلع القصيدة  
 وهو ان لوزن الدخول على حكم من شاع في حال الى خفض في لوزن اخطاء الكفاية في الحقيقة ان كل  
 حقيقة جرت عادة البقاء في التجوز منها في معنى رايا كما هو الجود الى بخلها بالدموع  
 او ان ارادة البكاء لا انتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عرفت الى عدم البكاء  
 مطلقا ومنه الى السور فحمل ليس بمقبول لا لا يبرر منقول حتى يبرر عليه لا يشترط النقل  
 احاد الجواز عند التحقيق بل لان تارة فهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لغت  
 هذا الانتقال فيما يخص فاعبر بالمانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تارة فهم فيه  
 فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه الجواز المعبر ايا كان كذا في فصول البديع وهذا التصحيح  
 ظهر من خطته ان واد ان جعله من استعمال المعقود في المطلق لا يفيد قوله حال رادة البكاء وهذا  
 التقيد مفهوم من عبارة الخلل والمذكور في الصحاح ان المعنى الجود لا ماعطاه مطلقا قوله قال  
 الخاسر البيت الخاسر منسوب الى الخسة وصفه بالثقة في الحاجة والمرد بها صحتها الكتاب المشهور  
 المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلقاء الذين يستشهدونهم

قيس



هذا البيت حكى يرا دانه مذکور في ذلك الكتاب واذا اطلق الحاشي فاما ما بالمشهور  
المذكور في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور له عطا السندى برقياس صبيحة وهو الذي  
اجيز الامام با حقيقه روح على ان يكون خاتمه في بين ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شئ من بيت  
الامام الا باذنه فاشفع الامام فخر بحسبه وضربه فقال رحمه الله دعوني حتى انا وراخوانا  
في فخر بختية فركب مطيته وحب الي كثره **قول** في بحاري ومها اي بدورها الجارى واذا فخرهم  
اي واسطه وهو بعد للتوضيح وباقي المعنى ظاهر **قول** مراتب استحال المقيد في المطلق وعلى  
فقط هذا لا يكون في البيت ايراد لازم البعيد واردة المعلوم لان مرتبة الاولى ابراهم  
وهو المقيد واردة لازم وهو المطلق وقد يجاب بحمل اللوازم فخر على التعليل بان  
البيت مثال لمطلق الخلل في الانتقال لا الخلل في الانتقال من لازم الى المعلوم ثم كنى  
عن السيرة او د عليه ان الصواب بتدليل السيرة المستور لان السيرة مصدر متقد السيرة بقا  
سيرة مستورة واما السيرة ففوقها لازما ايضا كما يشهد بها تتبع كتب اللغة واجيب بان  
معنا مصدر من سيرة بمعنى المنقول بان المعنى ان الجود كناية عن سيرة شئ على ما به هذا الجود  
وبان المراد بالسيرة انفرادها بما لا اعني الزوج والستور **قول** ظهور ان الزمن لا ينقل  
الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الاجام الذي قد من الحسب الكلام ببلوغ لانه انما يقيد  
حسنا عند صنوع القرونه على المراد وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول وان دل  
على ان المراد بالجود الستور وكى مشهوره استعماله في الحزن تقارضا كما سبق تحقيقه والاعتراف  
بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايا والالزام خروج اكثر الكنايا المعبر  
عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك  
الكنايات ان اذت الى التعقيد فلانم اعتبارا عند قسم كيف وقد صرحوا بان المعنى وكذا  
الفرق بين اعتبار عند قسم كتمانها على التعقيد ولهذا لم يذكرها السكاكي والمصنف **قول** في  
الى استمع ان فخر من حاق اللفظ اي يوقع في خيال استمع ان فخر من حاق اللفظ  
اللفظ والمراد ان فخر قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعتراض عليه بانه فخر من  
لزم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسيد كثر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهم غير ان حيزه

بسي مبتدلة وبشرطون في قبولها ان يكون الجامع غامضا قريبا في الكلامين توضع  
بان فخر في الاستعارة ودور جامعا لا يكتفى بوضع طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوى  
او عرفي **قول** واما الكلام الذي ليس له جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان الكلام  
معناه بان واما ان لم يكن فلا **قول** فبعد هذا الطلب البعد او د عليه ان البعد والفرق ان كانا  
حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الى اصل وان لم يكونا حاصلين فالوصول حاصل فلا وجه  
لطلب البعد حصوله لزم طلب الى اصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن  
المط استمراره يستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله  
بعد هذا الطلب واما ان الاستقبال مبهم لا يدري ان زمان القرب والبعد في طلب فيه  
ما هو خبر وسيد ان الخارج عنه **قول** وان رفعة كما هو المطلوب يدل على ان روافد الغيب  
خطا وقد يتينا وجهه وقد روجه بان سكب الموعج يدخل تحت الطلب في الاستقبال ويكون  
المعنى ان است اطلب لينا الان واما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي  
ان يكونا شقاري العاشق المجهو غير متفك عنه في حال من الاحوال فلا يلزم بحال عدم  
طلبه في الحال فيكون خطا في نظر البقاء وانت خبير بان لا معنى لطلب الحزن في الحال لزم  
تحصيل الى اصل بناء على وجوده **قول** لكنه اكتب عليه اي قبل عليه غاية الاقبال من اكب  
على وجهه سقط عليه ثم هذا الكتاب والملازمة على السكب مستفادة من صيغة المضاف  
الذات على الاستمرار بعونه **قول** واما لا يخفى ما فيه من المكلف والتعسف قيل لان عادة  
الزمان الا يتيان بنقيض المطلوب في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المراد المطلوب  
ورد بان من نظرات الشوا ان خصم بظنون طلب امر يكون مرادهم خلافة بناء على  
الامر الخيالي فلا معنى للاعتراف عليه قال بوشن الباهر زنى وكم تمسيت الفولق مغاها  
واقتلت في انتشار نسيم وادي وطمت منها في الوصال لا تخاف شي لا مور على خلاف مرادى  
وقيل ان البيت كاستقباله معتبرا تسكنا راد ان الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه  
وارادة الاستقبال من التجرد عن حد محافيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من  
تسكب على تقدير الرفع كما صرح به **قول** ووجه كوزان يعطف على مجموع سا طلب مراد الى

67



شكب اما ارادة الاستقبال من تحتها فملا حظا فضاء سكب الموضع اليه والاضاف ان  
 ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بعد ما ذكرنا ان رج وان انكشف حلية الحال يتوقف  
 على انكشف حال الشا عر كما صرح به الفاضل المحشي وقد يقال مراد الشا عر ترك مراد منه مراد  
 محبوب لان مراد الحب الوصال وما يميزه و مراد المحبوب الجازي الفصالح ما يتبعه كما قال ابي  
 و صلك و تر يد جري ما ترك ما اريد لما تريد و المقصود من ذلك التمكن من بهرهم  
 الجيب فثبت بذلك الوصال و بهذا ينظر من قوله يتقربوا والله اعلم **قوله** ذكر الشا عر مراد به  
 اخرى وكثرة ان يكون ذلك فوق الواحد دفع ما يتوهم من ان التكرار مجموع التكررين  
 فلا يتقد و بذلك الشا عر ثمرات فضاء عن ان يكثر فلا وجه لقد البيت من كثرة التكرار  
 وجه الدفع ان التكرار هو الذكر الا فلا مجموع التكررين وان المراد بكثرة ما يعاين الوحدة  
 فيحصل التكرار وكثرة بتثليث الذكر وقد يجاب بان اذا ذكر الشا عر ثمرات فقد  
 التكرار وان كان المراد بكثرة مضافا الوفا بناء على ان ذكر الشا عر تكرر بالنسبة الى  
 الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثاني وبان الاضافة  
 في كثرة التكرار من قبيل اضافة السبب الى السبب ككثرة الذكر في سبب من فكره فيحصل التكرار  
 وكثرة على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا **قوله** تعدى الاسماء الالهة وتمايزت  
 الفعل لان المراد بالسبوح الوتر هو مؤنث سماعي كما اوضحنا في البيت قبله  
 فيه اي في سبوح المذكر والمؤنث قيل المراد بقوله تعدى اسعدني لانه اذا اراد الاخبار عما  
 صدر عنهما في بعض الحروب لكنه عدل الى المعانيح استحضار الصوت والاسعاد والاقرب  
 ان يراد الاستمرار التمدد في بقرينة المقام **قوله** والمراد الشدة من قبيل كرم المردوم و اراد  
 الا ان **قوله** وهو شدة عدو الوتر قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر  
 الى اصل اللفظ فان السبوح في اصل اللفظ من السباحة في الماء و اختلفا على التفسيرين  
 الجاز كما صرح به في الاسس بقوله ومن الجاز في سبوح وسبوح واشار الى ان رج تحقيق  
 هذا بقوله كانه جازي في الماء وفيه تامل لان المفهوم من كلامه ان السبح في هذا المقام  
 البري كاشدة العدو والحق ان كلامه هنا لا يخفى عن تكلف ولو اكتفى بقوله و اراد بجاء

تكرر

ولم يتوقف شدة كاشدة المحشر كان اولى قوله وعليها متعلق بها اي بتوحيدها لكن يتبين  
 معنى الثلاثة فلا يرد ان الشهادة المدة بعلى لم يرد الا في الضرر **قوله** فاعل الطرف ويجوز  
 ان يكون مبتداء والطرف خبر مقدما عليه **قوله** حامة جو على ينصب حامة لانها منادى  
**قوله** وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس وانما في القفا قد قال ليرعا نفس الرمل  
 المستوية التي لا تبت شيئا **قوله** قصر صا ان و لفر فورة اي لفرقة الوزن والاقبال  
 جوعاء بالمدح كراء و ايضا **قوله** وهي ارض ذات حجارة الجذل بسكون النون وفتح الهمزة  
 نفس الحجارة كما صرح به في القفا وانما الارض ذات الحجارة الجذل بفتح النون وكسر الهمزة  
 لكن ما حمل الجوعاء على نفس الارض فانه يرد من الجذل نفس الارض ايضا بطريق  
 اطلاق الحال على الخلق فالنفس بالنظر الى المراد **قوله** كذا في القفا اشارة الى الرد على الرد  
 حيث قال معناه فانت بحيث تربي سعاد وتسمي كلابها وقد صرح في المحشر بان  
 للعقل ايضا وجهه كما قيل لا تمنى لطلب التكلم من التكلم لكونه بحيث يرى الخاطب كمن  
 واجيب بان الاقرب بان لا تلم بالسبح لظهور الشا ط كما يلايل تترنم عند حدة الاولاد  
 فالعنى ما ذكره الزوزني وما ذكره الشارح رحمه الله انما يجوز اذا كان الغرض من الامر  
 بالسبح سماع الصوت وانما حديث الخليفة لكلام القفا فهو ايضا مدح فاعلم بان ما ذكره في القفا  
 معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى لكن ان جعل فلان كذا  
 محل رد في فلان كناية عن كونه رائيا **قوله** لان كلاما كثر التكرار في قوله فلا يخلو لوضوح  
 اقرض عليه بانه يستغنى قول من وجه نظر المصنف على من بشرطه فصاحه المؤد الخوص  
 عن الكراهية في السبع بمثل هذا الكلام فترد ذلك مع قبول هذا ما لا وجه له واجيب بان  
 الكراهية في السبع معنى مناسب لا خلال لان الفصحا كما يجتنبون عن استعمال ما ينقل على ان  
 يجتنبون عن ان يستعملوا يكره في السبع فلا يلزم من عدم فقهاء الكراهية في السبع الى النقل على ان  
 عدم اخلاها بالفضاحة بخلاف اتباع الاضاحا والتكرار فانها من حيث صلا لا حجة لا خلاها  
 بها وانما اخلاها لافضاحتها الى النقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهية في  
 السبع او كما يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحا عن اللغو والعبث فان التكرار من حيث

ر

الاضاح

لا حرج من ان يوجب



انه تكرار محض ايضا لاننا نقول ليس المراد من التكرار الذي يدعى خلافاً بالصفة ان يكون التكرار  
لنوعاً مخصوصاً من الاول ما يستفاد منه كما يشهد به مثله بل المراد منه هو التكرار في  
الترتيب نفسه التكرار ولا يختل فصاحته بخلاف التكرار في السمع يعني فيه كنه وهو ان يجوز ان يكون  
تكرار التكرار مؤدياً الى التكرار في السمع لا الى التكرار على التكرار فيقول بل فصاحته وبشعره  
الشيخ لكن اذا سلم من التكرار في حديثنا قل ان التكرار من التكرار الحديث قال صاحب  
المنهاج التكرار الجامع لا انواعه ايجز والشرف والفضائل ووصف يوسف بن لانه اجمع  
الشرف النبوة والعلم والمال والعفة وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والدين  
**قوله** قال الشيخ النوراني ان المراد كلام الشيخ تنويعاً كما ذكره في نظيره وتوطئة القول وما اورد  
المصنف الايضاح **قوله** يا علي بن حمزة البيت عارضة بضم العين المعطوفة على خبر الخيارات ليس  
مبني على اصل ثم لا يظهر ان المعنى على القلب اي انت خيارة في نتيجة المقصود وصفه بالبرودة  
لان الخيار بار بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعف البرودة واما ازدياد برودة  
الثلج بالوضع على وسط الخيار حتى لا يعمل على القلب فيظهر ظاهره لان جعله بمعنى مع وفي  
بعض النسخ خيارة باء المجرى المفتوحة وادباً الموحدة وحمل رضى رضى فالتصديق  
وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة يسهل في الارض الحلال **قوله** ثم قال لا شك  
اي قال الشيخ لا الصواب صرح به في الايضاح **قوله** كقولنا فظلمت البيت لابن المعز بن قبيصة  
مطلوعها وجهنا الى النار والنجيم غائر فلا يسل طرقت بصباح اي غارب والعلامة ثوب  
رفيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل والتمسك به على  
والمعنى وجهنا الى بيت النار والحال ان النجوم بعد الغروب وكان اضاءتها في وقت  
يلتصق بالليل بقية رقيقة كالغلاء لاحت فيها تباين الصبح كالطراز ظلمت تامة اي اتمت  
وهو مع تدبر تارة عاين ابدى جاذر والى اذ رجوع جود رقيق الازل الجمرة وضئها وهو  
البقرة الوحشية والغنائق جميع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجليل واصنافه دناية الوجوه تسمى  
المشبه بالمشبه اي وجهه كالدناية في الصفا واللمعان والاندراة وملاصق جميع صفة  
بعد صفة بجاذر العناق احرازاً عن وقوع الصفة المشبهة موصوفها كما هو جوابه في فوطهم

ن

شجاع بكسر وجراد فاض **قوله** ومنه الاطراد وهو ان يكرر اسم المدح مضافاً الى باره  
واجراؤه على ترتيب جود حسم اولاد حسم من غير تعلق في السبك حتى يكون الاسماء في  
تحدوها كالما الجاري في الحوارة وسهولة السجامة اي سبانه تجاري بن المتخفف كذا في الايضاح  
والبيت لربيع بن ابي ذوات قاتل عتبة المذكور اوله ان يملكك فقد نلت عرشهم اي  
صوت في الصلاح نلت الله عز وجل عرشهم اي صدم ملكهم وثلث بصيغة الحكاية او الحكايات  
**قوله** وما اورد المصنف في الايضاح والغير في باره جعل في نظيره للمصنف وج  
الشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استنباطاً به لمدحاً وقد جعل قوله يا علي بن حمزة  
من تابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلي واما صفة حمزة  
او وجه الشعار الثاني ان يتابع تناول تابع الاضافات لغير المرتبة انما علم ببار وكلام الشيخ  
مشهد به فلا علم بباراه ذلك التناول علم ان المصنف اورد الحديث بعد ذكر كثره  
التكرار وتتابع الاضافات لهما جميعاً ووجه الشعار الثالث انه جعل يا علي حمزة البيت  
وقوله فظلمت تربية الكس من قبيل تتابع الاضافات مع انها فيها مشابة هذا ويقال لا ضرورة  
تجلى الى عمل كلام المصنف على انه اراد بتتابع الاضافات ما ذكره بل اراد به تتابع صورة الاضافات  
سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت ولا كما في الحديث فانه صورة اضافات تتو  
اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافاً اليه في الحقيقة والصورة  
اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله كما هو عليه لان نعم الاشعار انما كانت مستمرة لا باعتبار جعل  
قوله يا علي بن حمزة بما عارضة من تتابع الاضافات اذ الاضافة الصورية فيه مشبهة كما لا يخفى  
بل باعتبار جعل قوله عاق دناية الوجوه ملاصق سببه فان صورة الاضافة فيه مشابة اذ لو  
اصنف الوجوه الى ملاصق لفظ الامم منه بخلاف التكرار في الحديث لكونه صفة مشبهة ومثلاً  
الحادث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فاما **قوله** لا يقال من شتر ط ذلك في المثال  
هو الخلق وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقد يجاب بان خلال  
تتابع الاضافات بما يلزم من سائر الاسماء والجوهر مثلاً وهو حاصل في الوصفية كما بينت  
عليه فان لو قاي بين المرتبة وغيرها في الاخلال بالصفة **قوله** وبنا على شي لشيخ اي كبره العظيم والاول

منه

بنة

نبيه رديع مودنا صفة



فانه لا خلاف بانها بالوصف كيف وقد وقع في الترتيب على ان الذوق شاهد صدق على  
 كثرة التكرار وتتابع الاضافات فاجل ان بالوصف لا جمل ما يؤيد بان الير من النقل لا جمل  
 شئ اخر فاذ لم يوجد النقل فلا وجه لا اعتبار كونهما علة تامه لا خلاص والاعمال وقها في  
 الترتيب وفيه نظر **قول** ورسم القدر الكيف بانها حيث اراد برسم ان قصه لانه الغاية  
 في الابداس العاليه فانها على القول بانها مع تركبها من امور متساوية لا يجد  
 اصلا ولا يرسم رسماتها ثم تأتت الضيف بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار خبر  
 او باعتبار ان مقوله والمحيته في اللغة ان كان والصورة كذا في الصفا ولا كان  
 الصورة ان يكون حاصله لذى الصورة اعتبر الحصول معنى الهيئته المطلقة على الحواس  
 ولا نسبة لذاته اي لما هيته فلا يتحقق اقضاؤه اياها بواسطة الغير اذ ما من على  
 الا وهو مقتضى النسبة بحسب الوجود وحصول الموضوع وهذا بخلاف الاعراض  
 النسبية فانها متفقية للنسبة من تأتت سواء كانت النسبة جنب لها او خارجا لثا  
 ما حقا **قول** الا ان العوض اه الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله الا ان  
 لان لانه علة للتقارب او نقول بدل قوله متقارب بالمفهوم تحت المفهوم حتى يظهر وجه  
 الاستثنا **قول** فانه قد يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التوقيف  
 والنقل والانعزال لان الفعل عبارة عن تأثير الفاعل ما دام مؤثرا والانعزال عن  
 الشئ شئ ما دام متأثرا اذ هما ياب بقاءين كما ذكر في الكتب الكلامية **قول** بان  
 الاعراض اما اذا كانت النسبة خارجة عن ماهياتها لاذته لحافظ واما ان كانت  
 داخلية فيها فلان كلاما من نسبة خاصة وانما هي سبب العلم ويقف **قول** ليدخل في الكيفيات  
 المتضمنة للمقترنة قيل فيه نظر اذ لا اقتضاها هناك اصلا غاية ما في ان تلك الكيفيات  
 متضمنة بواسطة تلكها فتأمل **قول** والاحسن ذكره انما هو من نقل عن لسانه وان وجه حسن  
 ما في نظر الهيئته والقارة من الحقا وان النقطة والوجه واراد ان على توقيف ما  
 القدر وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لا خارجا وان جعلت من الابداس  
 فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفصل والانعزال وايضا يخرج الزمان

من حيث هو كونه علة للتقارب  
 من حيث هو كونه علة للتقارب

من حيث هو كونه علة للتقارب

الزمان بقولهم لا يقتضي نسبة لانه نوع من الكم ككلامه والظاهر منه ان مجرد الفعل يقتضي  
 احسن من معنى التفضيل لكن قد تقرر ان مجرد انما يصح اذ لم يكن مستلزما باجلا لا لثا  
**قول** عن لا يتوقف بقوله يرد عليه لا احد من النسبة على المذهب هو و هو ان النسبة  
 لازمة لتلك الاعراض لا ذاتها اذ يقال في تصور تلك الاعراض بوجوب تصور غيرها  
 ويستلزمه ولا يتوقف عليه فيدخل في توقيف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور ايضا  
 يخرج الكيفيات المركبة عن التوقيف لتوقف بقوله على تصور اجزائها وايضا يخرج الكيفيات  
 المركبة بالحد والرسم لان تفسير الغير بانها رجوع وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكال  
 لان الا ان مقام التوقيف ياتي عن منته **قول** ويكن ان يجاب عن الاخير بان التوقف على  
 على النظر ليس هو ذاته والاعمال جاز انفا كما مع انه ليس كذلك لا يرى انه قد لا يكون بالنسبة الى  
 شخص **قول** والاشبه احراز عن الوجه والنقطة على ان من يجعلها من الاعراض يخرج  
 من الكيف بل من المقولات التسع قلنا انما لم نخبر الاعراض فيها بل لاجل ان الكيفية وحدها  
 بحسب ما تحتها **قول** اقتضاها وانما هذا العهد متعلق في التحقيق باقتضاها الاشياء ليدرج  
 الكيفيات التي اقتضت الاشياء بالواسطة وقد يمتنع تعلقها بالاقضاء مطلقا ويجعل تأثيره  
 في اقتضاها القدر الاحراز عن خروج الكيفيات المنقصة بسبب جملها في الكيفيات او في محالها فانها  
 تقتضي النسبة في محالها لكن بواسطة الكيفيات لا اولا وبالذات وهو مدفوع بانه لا اقتضاها هناك  
 اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا **قول** ان اخفى بذوات النفس قيل اراد النفس الحيوانية  
 والاختصاص هنا في اي بالنظر الى الجاد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم  
 والارادة ثابتة للجودات والواجب على ان القائل بثبوتها للواجب الجودات لم يجعلها  
 في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد ما يتناول النفس النباتية ايضا لان من جملة  
 الكيفيات الغائية الصورية ومقابلها لوجودان في النبات ايضا بحسب القوة التقديرية والتميمية **قول**  
 ان كانت رسومه في شكله فيبحث لا يرد عليه اصلا او تفسر زوالها **قول** اشار بان القدر  
 او من لم يلق ملكة لم يوجد في النقطة اشار باعتبار التوضيح في توقيفها مع انه مقصود فلا يقتضي  
 في ان يستفاد من العلم الاستدراية الكاشفة المقصود على تقدير **قول** حاله في النظم وعدها

من حيث هو كونه علة للتقارب

من حيث هو كونه علة للتقارب

من حيث هو كونه علة للتقارب

من حيث هو كونه علة للتقارب

من حيث هو كونه علة للتقارب



هذا هو الوجه في قوله  
فان قلت قوله لا يخلو  
منه قوله لا يخلو  
منه قوله لا يخلو

هذا هو الوجه في قوله  
فان قلت قوله لا يخلو  
منه قوله لا يخلو  
منه قوله لا يخلو

هذا هو الوجه في قوله  
فان قلت قوله لا يخلو  
منه قوله لا يخلو  
منه قوله لا يخلو

من عبارة الايضاح وما كان مطلقا ان يتوهم من ظاهره انه لو قال قد ثبت ان الكمال  
فيما حاله السكون مع ظهوره في نفسه بقوله سواء و قد قاله الكمال مع عدم  
النطق به حصول الملكة والا فالملكة انما تحصل كثره ملازمة واعلم ان قوله لا يخلو  
قط من سائر المصنفين لان قطا انما يستعمل في الاستعارة من قطعة اي قطعة  
ومع ما فعله قط في النطق من عرك واستعماله في المضارع كمن خرج به من حشام في معنى  
اللبيب ابن سيد في كتابه سائل ثم ملازمة للنفي ليس تراسترا وانما ذلك هو  
قال في التسهيل وبما استعمل في لفظا ومعنى يبررون النفي ومنه قول قول بعض النحاة  
وهو قضا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفلن كذا كذا قطا وآمنة وانما ملازمة  
فلم اطلع على خلاف فيه **قوله** وذلك لان التام في المقصود الاستغناء اي كل ما وقع عليه قصد  
الملك قبل الاستغناء الحقيقي بان يعبروا ولا تقييد المقصود بمقصود من تلك الملكة اي  
بما قصد في زمان من لازمه او في الزمان التي بالنسبة الى حال التغيير وانما الاستغناء  
العرفي اذا لم يعبر ذلك وفي عدم جواز ارادة الاستغناء الحقيقي اذا لم يعبر التقييد  
المذكور فاقول فان قلت اي حاجة الى جعل التام على الاستغناء مع ان لفظه الملكة تعني  
لاستلزام تلك الملكة لاقتدار على التغيير من جميع مقاصد بلفظ فيجوز قلت الاستلزام ممنوع  
بجواز ان يحصل شخص ملكة بالنظر الى نوع من الكمال كالمذموم او الحميد او سائر  
الحمل على الاستغناء اشارة صريحة بان لاقتدار على التغيير من بعض المقاصد بلفظ فيجوز  
في كون الملكة فيجوز **قوله** فلو قيل بكمال فيجوز ان لا نسب للسياق ان يقول بركب فيجوز وكذا  
وكذا الانسب ان يقول في سياقه ان ركب فيجوز **قوله** ان ملق على الحاسب جنانا فيجوز  
فان لا يمكن في التعبير بالمواد لو قيل مثلا الاول دار وشك غلام او قيل كنب داركم  
المتن نفسي لا جالس فقط لا يخفى على النصف ثم الحبان في قوله يرفع حسابها مصدر  
حسب بالضم حسابا وحسبان وحسابا اي عدده وترفعه اما على صيغة الحسبان اي  
ان ترفع بها الملق وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اي على الحاسب من قوله رفع فلان  
على الحال رفيع وهو ما يرفع من قصته ويبلغها او على صيغة الخائب اي يرفع ويبلغ ذلك

الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا **قوله** وهو ظاهر وجهه فيما تقدم عنه بان ليس سبب العود  
عن لفظ بلغة هو ارادة الشمول للعدد والركب كما يشعر به قوله ثم قال فلان كذا يدخل كذا  
لانا لو فرضنا عدم الشمول لما صح ايضا ان يقال بلفظ بلغة لان لاقتدار على اللفظ بلغة  
ليس شرط في الصاحبة اصلا واجيب عن طرف ذلك البعض ما يجوز ان يكون بكم واحد  
علما متقدما ومتقدرا على ذكر بعض فقرم ذكر لفظ بلغة لجواز ان يكون لا ارادة الشمول ويجوز  
ان يكون لما ذكره الشرح في الجواب وقد دفع بان العرف والذوق يقتضيان بان العرف  
عن قيد في التوفيق الى ارفاد الشمول انما هو حيث يمتنع وقوله لا ينفوت فائدة  
**قوله** فان قلت هذا التوفيق غير ما نفعه الطاهر ان اراد به تعريف الصاحبة الا ان صدق  
على الادراك ونحوه ما يتوقف عليه لاقتدار ممنوع لوجوده بقيد الملكة اذ كشي من المذكورات ملكة  
وان اراد به تعريف الملكة على ان قوله يتقدم بها على التعبير عن المقصود وصفه كما شئت وقعت  
في موقع التعبير الملك فلا يصح اصلا بل هو وصف مقيدة للملكة ولفظ جذا فلا يتم تعريفه بحسب  
يراعى كونه جامعا وانما ناسا **قوله** قلنا لا يتم ان هذا اسباب بل شروط السبب هو المؤثر  
والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر **قوله** مطابقة لمقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة  
اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة **قوله** في الحال هو الامر الذي له معرفة المركب  
الخاص بمنزلة الوجه الصوري له والموافاة المضاف اليه يمكن لا يتصور ان تعريفه بالاضافة  
للعلم بان معنى اجادة الشئ وماهية معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف  
مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان  
من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه **قلت** معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك  
يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعبر عن الجدية **قلت** لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف  
ثم اذ في تعريف الكمال الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب مبالغة في التبيين  
على ان الكلام على الوجه المخصوص فاقيد مقتضى الحال اذا اقرن بالقصد والاعتبار حتى اذا  
اقتضى المقام ان لا يكون وقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق لا يقيد بمطابقة مقتضى الحال  
الا فصح في لفظ الخصوصية النسخ اذ يكون المخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية التي هي



لذلك وان لم يثبت كانه علامة وانما اذا ضم الى المعجم فصار الى ان يحصل المصدر المعنى  
 وان حصل الى النسبة مبالغة كالقوى والياء للمبالغة فانهم **قول** وهو مقتضى الحال  
 ليس جزء من التوفيق حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم العبر  
 اما راجع الى الخصومية باعتبار الجزو وتوحيده **قول** ولا يكيد مقتضاها او الى نفس لا اعتبار  
 مبالغة مع فصاحة قيل لو قال لا اذا اقتضى الى خلاف ذلك كان احسن لان  
 الحال قد يقتضى ما ينافي الفصاحة كالسقيفة في التمثيل في رعاية الطباق او من غاية  
 الفصاحة اذا يقع شأن الكلام بالطباق على بني الكلام على كثير من شائع ولم يقتضها  
 التفسير والجواب مع بلغة الكلام المذكور **قول** الحال والمقام متعاربان بالمعنى والعرض  
 من هذا الكلام ربط التفسير على قول فان مقام الكلام متغايرة بالمدعى وهو اختلاف  
 مقتضى الحال ثم يخصص لك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون الخلق والمكان اما اعتبار  
 ان المقام من قيام السوى بمعنى رواج ذلك الامر الداعي مقام الكيدى محل رواجه او على  
 حسن الكيدى مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام معنى استقامته وانتصابه او لا  
 كان من عادتهم القيام في تاشد الاشعار واختلاف فاطق المقام على الامر الداعي الى التفسير  
 في محل قيامهم **قول** وايضا المقام يقتضيه المقتضى بالسر نحو قوله فيما سياتى فصاحة المقام  
 مقام ان يتردوا لطلب ثم اضاف المقام الى المقتضى الفتح لامية وادفاعة الى ان المقتضى في  
 بانية **قول** فمقتضات المقامات تختلف مقتضيات المقامات فيسئل هذا ايضا حكم  
 اذ قد يتفاوت المقام ويقتضى المقام ان مقام التفسير ومقام التفسير يقتضيان التفسير وتوحيده  
 التفسير ان مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبدعا لا يمكن ان  
 يعرف ومعنى الثاني كماله والمراد بالاعتبار في قوله مذكور ان الاعتبار راجع الى المعنى المصدرى  
 فيكون تعليلنا لان اختلاف المعنى باختلاف الاعتبار فلا دور في مثل **قول** ثم شرع موطوف  
 على منوصم اى قال كذا ثم شرع وشمل شائع شائع **قول** باجزاء الجمل فيبحث لان الاجزاء  
 ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وحى الشئ باعتبار في انفا واصل الجمل خرج من محله  
 ونحو وان لم يرد في مقامه بخبره الاسناد والسند اليه كما ذكره **قول** اما الى نفس الاسناد والاسناد

قدم الاعتبار الراجح الى الاسناد لكونه جزءا من صورته بالبحر وعقبه بالاخبار الراجح الى السند  
 لانه العود الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم من قسم اللفظ فلا يجوز ان يكون  
 من اجزاء اللفظ لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم الا ان يقال قد سم  
 اياها من قسم اللفظ باعتبار الكثرة اجزا لها اذ التعقيب واسع **قول** كما كيد واحد تفصيل قوله  
 وجوا وجوب **قول** لكونه محذوفا او ثانيا فيه نظرا لان حيز الاحوال ليست مختصة باجزاء الجملة  
 بل جرى في غير ما وان لم يحفظ في الحكم بالاختصاص المذكور فانه ان يكون الى غير السند اليه يتم  
 قوله وان السند كما ذكره ويمكن ان يقع خلاف المضاف اى كمثل ذكره بل من المعنى يستقام  
 نفس الكاف فليتأمل **قول** او غير مخصوص بمبتدأ في قوله كانه الدار رجل وكانا في نحو  
 رجل وما ذكره ابن الجايب ان الفعل مخصوص بحكم المتقدم فمردود بان الحكم عليه اذا اختص  
 بعين الحكم على غير مقتضى ان حكمت فالعقوب بين الفاعل والمبتدأ حيث يجوز تنكير الاول  
 بلا تخصيص دون الثاني مثل رجل في الدار كما هو المشهور وقت الزوال ان في تنكير المبتدأ اخلا لا  
 بالوصف من الكلام وهو الاقسام لانه اذا كان منكرا مجهولا او متوقفا على خبر متفرقا مع  
 استماع حديث التكميل خلاف الفاعل لانه لا يسمع القضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك  
 ان التمعن لا يصدق الى كلام المتكلم **قول** على السند اليه اى الذى السند اليه وهو السند فاصفة مسند  
 الى الغير السند الراجح الى الوصول لانه انظر الى قوله حتى يلزم فخر الشئ على **قول** مع  
 كونه مفردا فعلا او غيره قبل اى كونه مفردا موصوفا بالاسم الى سيبويه وهذا لا يوجد في السند اليه  
 وقد اثير به بقوله اى غير ذلك فاعنى بجملة زيادة على اعتباراته وقية بحث اذ لا معنى لعدم التفسير  
 المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه المساق بل مقتضى هو الاسم والاقرب الى الجواب ان يكون مفردا  
 غير فعل من لوازم السند اليه فلا يقدح من الاعتبارات المسببة للمقام وقد لم يتعرض له في الحق  
 فلا اشكال اصلا فاما **قول** مفيد المتعلق المراد بالمتعلق كى حتى في هذا المقتضى متعلق الفعل  
 بكسر التاء في المتعلق على الاظهر واقتضى كاسند كره في موضع انشاء الله تعالى فلا يرد  
 السند اليه متعلقا نحو الصادق زيد في الدار بالسو طاهر باشد بامر ولان المتعلق في الحقيقة هو  
 الحدث الذى يقتضى الصفة وهو مسند السند اليه قال ذلك الى احوال السند ولو سلم ذكره بناء على

من غير مقتضى الحال  
 من غير مقتضى الحال

انما هو من غير مقتضى الحال  
 من غير مقتضى الحال

فان قيل انما حصل ذلك من احوال الزوال  
 بالوصف وهو مقتضى الحال  
 فاعنى التفسير



الاعمال لا تطلب **قول** اي خلاف كل منها ظاهر العبارة في سوابق الغير خلافه راجع الى كل المذكور سابقا  
 الا ان يستدل كون مقام التفكير مبانيا لمقام خلاف التقديم وفاداه ظاهرا لصلوب ان يقال اي  
 خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة في غير من خلاف نفسه خلاف كل منها اشارة الى ان الغير  
 الى كل واحد من هذه الادوية على سبيل البول وملاحظة الخصوبة واعتمد فيه على ظهور **قول**  
 وقوله اشارة الى تسامح في العبارة في غير من خلاف نفسه على مراده فانه قد خفي على بعض شراحه و  
 والغير **قول** لكونها اجمالا لا محازا والاطباء لا يلاحظون ميسلا الى المعنى كما في قوله تعالى  
 كل في ذلك سجون **قول** وكذا خطاب في نفسه عما قبله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار  
 نفس الكلام ثم ان اللفظ ان المراد من الخطاب ما هو طبع لا المعنى لمصدره فيكون مقتضى الحال  
 وبما سبب الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال فالأضافة لا وفي التفسير اي الخطاب الذي لا  
 يتعلق بالزك في مقابلة الى الخطاب الذي لا يتعلق بالمعنى شبه الامور المذكورة في ان المقام الاول  
 يبين مقام **قول** فكان لا نسب الى انما لم يقل وكان الصواب لان اللفظ ان الزكاة على ذكره  
 اشارة الى ان مقتضى من الخطأ في جاز ان يرد ذلك اطلاق الاسم على كل شيء على العموم بقية المقابلة  
 لم يقل ان يذكر مع الزكاة البليد لان الفظة انبساطا طيلة اعتبر في مفهومها وورد الكلام من الغير  
 وقد جاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة وانما بحسب الاصطلاح وقد استعمل الزكاة في الفظة  
 يقال رجل زك وفلان من لا ذكير يريرون المبالغة في فظنة مع ان فيا اختاره المصنف رحمه الله  
 حلت في هذا ليس من مجرد علة بل من غير صاحب الخطاب **قول** وكل كلمة مع صاحبها مع مقتضى  
 نحو وفي اي موضع كل كلمة كذا في شرحه فيحتاج او حال من كل كلمة او صفة لها **قول** مع كل كلمة اخرى  
 ان يقول واما حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه الاصح وبناء على **قول** صوبت معها او عليه  
 ان حق العبارة هو صوب معها وصوبت بدون مهلا لان صوبت ان جعل من قولهم صاحب يد مع  
 عرو فان العبارة هي الاولى على ان يكون الفعل من ان الطرف كما في قوله كذا صوبت عرو بها وان جعل  
 من صاحب يد عرو فان العبارة هي الثانية واجيب بالمراد في التفسير صوبت من جعل التفسير في جعل  
 مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوبت من صوب الى مصدره بان وبل المشهور وقعت المصاحبة  
 معان المقصود التبيين على ان المراد بالخطأ المصاحبة الى صوبت لئلا يفسد لا المصاحبة المصاحبة

والاعمال لا تطلب اي خلاف كل منها ظاهر العبارة في سوابق الغير خلافه راجع الى كل المذكور سابقا  
 الا ان يستدل كون مقام التفكير مبانيا لمقام خلاف التقديم وفاداه ظاهرا لصلوب ان يقال اي  
 خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة في غير من خلاف نفسه خلاف كل منها اشارة الى ان الغير  
 الى كل واحد من هذه الادوية على سبيل البول وملاحظة الخصوبة واعتمد فيه على ظهور قول  
 وقوله اشارة الى تسامح في العبارة في غير من خلاف نفسه على مراده فانه قد خفي على بعض شراحه و  
 والغير قول لكونها اجمالا لا محازا والاطباء لا يلاحظون ميسلا الى المعنى كما في قوله تعالى  
 كل في ذلك سجون قول وكذا خطاب في نفسه عما قبله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار  
 نفس الكلام ثم ان اللفظ ان المراد من الخطاب ما هو طبع لا المعنى لمصدره فيكون مقتضى الحال  
 وبما سبب الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال فالأضافة لا وفي التفسير اي الخطاب الذي لا  
 يتعلق بالزك في مقابلة الى الخطاب الذي لا يتعلق بالمعنى شبه الامور المذكورة في ان المقام الاول  
 يبين مقام قول فكان لا نسب الى انما لم يقل وكان الصواب لان اللفظ ان الزكاة على ذكره  
 اشارة الى ان مقتضى من الخطأ في جاز ان يرد ذلك اطلاق الاسم على كل شيء على العموم بقية المقابلة  
 لم يقل ان يذكر مع الزكاة البليد لان الفظة انبساطا طيلة اعتبر في مفهومها وورد الكلام من الغير  
 وقد جاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة وانما بحسب الاصطلاح وقد استعمل الزكاة في الفظة  
 يقال رجل زك وفلان من لا ذكير يريرون المبالغة في فظنة مع ان فيا اختاره المصنف رحمه الله  
 حلت في هذا ليس من مجرد علة بل من غير صاحب الخطاب قول وكل كلمة مع صاحبها مع مقتضى  
 نحو وفي اي موضع كل كلمة كذا في شرحه فيحتاج او حال من كل كلمة او صفة لها قول مع كل كلمة اخرى  
 ان يقول واما حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه الاصح وبناء على قول صوبت معها او عليه  
 ان حق العبارة هو صوب معها وصوبت بدون مهلا لان صوبت ان جعل من قولهم صاحب يد مع  
 عرو فان العبارة هي الاولى على ان يكون الفعل من ان الطرف كما في قوله كذا صوبت عرو بها وان جعل  
 من صاحب يد عرو فان العبارة هي الثانية واجيب بالمراد في التفسير صوبت من جعل التفسير في جعل  
 مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوبت من صوب الى مصدره بان وبل المشهور وقعت المصاحبة  
 معان المقصود التبيين على ان المراد بالخطأ المصاحبة الى صوبت لئلا يفسد لا المصاحبة المصاحبة

الكلمة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره ليس جامع ما شارك في تفاوت المقامات  
 القسم يدل على تفاوتها لا اشتراك فيهما بالطريق الاولى ولهذا لم يتوصل **قول** اشارة الى  
 اي باوارة وقد يقال المراد بالفعل هو الجواز فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوقي  
 توجب الاول **قول** او المراد بالمصاحبة اذ وقع لا يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق  
 لان الكلام في الكلمة مع صاحبها والظاهر ان المصاحبة ايضا هي الكلمة **قول** هكذا ينبغي ان يفهم  
 هذا المقام وورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله وكل كلمة مع صاحبها اشارة  
 الى سبب وليس اصل سبب الا ان المقام يقتضي هذا المسند في المسند اليه الموقوف بين المقام  
 والمقتضى له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا لما كان الافادة خبرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل  
 القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان الحسنة البديعية كما لطابق وانما بله الحسنة  
 وغيره انما ياتي في بعض كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل وكذا خطا الذي اشارة الى سبب  
 البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الاما من حيث الوجود والخفاء وذلك باعتبار  
 المعنى طبع لا يخفى ان قوله مقام التفكير الى قوله وكذا خطا الذي اشارة الى سبب  
 الاشارة الى الفنون الثلاثة على ترتيبها يقال هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على  
 الحسنة البديعية واطلا على انبساطا موجب الحسنة لذاتي وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المتكلمين  
 فنقول ليست البليد انما مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال سواء كان مقتضى الحسنة البديعية  
 فباحث تلك الحسنة من حيث ايجابها الحسن العوضي الزائد على أصل البليد ومن حيث  
 ايجابها الحسن لذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من انبساطا نعم كما كان اقتضاء الاحوال  
 اياها لا يخفى عن ذلك لم يشهد منهم القول بايجابها الحسن لذاتي اسقاطا لما در عن در قوله  
 مع انهم ينهوا به كرمهم في الحسنة ما يكثر اقتضاء الحال اياها كما لا يخفى والاعراض  
 واجبا اصل على قسما ايجابها يجوز دخولها في البليد اجيب بان ذكره ليتناول لا يتناول  
 انظمة اليا مثل ان لان مع المصاحبة معان ليس جامع البليد والمقتضى الواقع شرط مع ان تعان  
 ليس مع اذا في ذلك كما لا يخفى في تعميم ولا سيما في تفهم عاده على ان جعله اشارة الى  
 البديع لا يخفى عن بعد عدم ظهور طراده في كثر من الحسنة مثل التورية والايهام والمبالغة وكونها

والاعمال لا تطلب اي خلاف كل منها ظاهر العبارة في سوابق الغير خلافه راجع الى كل المذكور سابقا  
 الا ان يستدل كون مقام التفكير مبانيا لمقام خلاف التقديم وفاداه ظاهرا لصلوب ان يقال اي  
 خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة في غير من خلاف نفسه خلاف كل منها اشارة الى ان الغير  
 الى كل واحد من هذه الادوية على سبيل البول وملاحظة الخصوبة واعتمد فيه على ظهور قول  
 وقوله اشارة الى تسامح في العبارة في غير من خلاف نفسه على مراده فانه قد خفي على بعض شراحه و  
 والغير قول لكونها اجمالا لا محازا والاطباء لا يلاحظون ميسلا الى المعنى كما في قوله تعالى  
 كل في ذلك سجون قول وكذا خطاب في نفسه عما قبله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار  
 نفس الكلام ثم ان اللفظ ان المراد من الخطاب ما هو طبع لا المعنى لمصدره فيكون مقتضى الحال  
 وبما سبب الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال فالأضافة لا وفي التفسير اي الخطاب الذي لا  
 يتعلق بالزك في مقابلة الى الخطاب الذي لا يتعلق بالمعنى شبه الامور المذكورة في ان المقام الاول  
 يبين مقام قول فكان لا نسب الى انما لم يقل وكان الصواب لان اللفظ ان الزكاة على ذكره  
 اشارة الى ان مقتضى من الخطأ في جاز ان يرد ذلك اطلاق الاسم على كل شيء على العموم بقية المقابلة  
 لم يقل ان يذكر مع الزكاة البليد لان الفظة انبساطا طيلة اعتبر في مفهومها وورد الكلام من الغير  
 وقد جاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة وانما بحسب الاصطلاح وقد استعمل الزكاة في الفظة  
 يقال رجل زك وفلان من لا ذكير يريرون المبالغة في فظنة مع ان فيا اختاره المصنف رحمه الله  
 حلت في هذا ليس من مجرد علة بل من غير صاحب الخطاب قول وكل كلمة مع صاحبها مع مقتضى  
 نحو وفي اي موضع كل كلمة كذا في شرحه فيحتاج او حال من كل كلمة او صفة لها قول مع كل كلمة اخرى  
 ان يقول واما حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه الاصح وبناء على قول صوبت معها او عليه  
 ان حق العبارة هو صوب معها وصوبت بدون مهلا لان صوبت ان جعل من قولهم صاحب يد مع  
 عرو فان العبارة هي الاولى على ان يكون الفعل من ان الطرف كما في قوله كذا صوبت عرو بها وان جعل  
 من صاحب يد عرو فان العبارة هي الثانية واجيب بالمراد في التفسير صوبت من جعل التفسير في جعل  
 مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوبت من صوب الى مصدره بان وبل المشهور وقعت المصاحبة  
 معان المقصود التبيين على ان المراد بالخطأ المصاحبة الى صوبت لئلا يفسد لا المصاحبة المصاحبة



الحسن الذي مشى في الدنيا  
في الباطن والظاهر  
الذي مشى في الدنيا  
في الباطن والظاهر

[illegible]

مجلس شورای ملی  
تاریخ ۱۳۰۲



عن النظر على التقدير الاول بان معنى الحصر ان مطابقة لا اعتبارا من سبب لا ارتفاع  
 ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم ان لا يكون لها اتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني  
 بان معناها سببية مطابقة لا اعتبار من حيث هي مطابقة لا اعتبار وسببية مطابقة مقتضى  
 فيلزم اتحادها مع المفهوم وهذا يتم ان ساعد الحصر على ان المعنى المذكور يفهم من الحصر **قوله**  
 هو الذي يستعمله الشيخ عبد القادر حيث يقول له حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم  
 من كتابه وضع الكلام موصفاً بتقضية علم النسخ والعمل بوجوب قوانينه وهو معنى التطبيق  
 المذكور فظهر ان مراده من النظم المنفرد بالتوفيق هو ذلك التطبيق وكذا المراد ايضا اذا اشتركت  
 خلاف لاسل ان قلت التوفيق هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوصف قلت انما السبب مقام  
 المستتب كما في تعريف علم الحكماء بالتفريق ثم المراد من وضع الكلام الموصوف الذي بتقضية علم  
 ان ذلك بحسب الاوضاع التي يصاغ لها الكلام كانه عليه بقوله ثم ليس من المذكورات اه وبطل  
 عليه ايضا انه لا ينفرد بذلك التفسير لا في الواقع لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم  
 في منتهى شرح المنهاج يمكن ان يقال راد الشيخ علم النسخ بما مره لا يخفى ان مودة تلك الامكان تتوقف  
 على مودة علم النسخ واصطلاحه حتى يلزم ما ذكره من ان تركيب اللفظ انما يقين على حلية النظم  
 ظاهر **قوله** فما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون النظائر ان ياتي طرف لغو متعلق بغيره  
 بمعنى بتردد ولو جاز ان كان نقل عن اشارة وجعل طرفا مستقرا في ذلك الما بين كما قيل يحتاج الى  
 تقدير لا يترجح ولا فلا يستقيم اذا استعمل ان في مثل ذلك الراجح وفي بعض النسخ بتردد  
 يترجح ثم لا يخفى ان ياتي الشايد في محله اذا دلل في مجموع الامرين لا ياتي كل واحد منهما **قوله** وبان  
 فيما علم عند اذ من الوصف على سبيل التعليل ثم وقع في كلام غير الاسلام وغيره وفيما يخص  
 اذا استعمل في امر على ظهر الوجود كقولنا اذا انصبك خصاصة فتجمل كون حرفا لا يستعمل  
 لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم بالاتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شائع في اعتبار  
 المتقدمين **قوله** في اجل التي تسرد في نسخ وتنساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد  
 الحديث مراد اذا كان جيد السباق له واصد من سواد الدرع **قوله** بل هو من اللفظة الخ  
 موطوف على وهو في لفظ اخر في غاية التبع وانما ثبت الواو بعد اليا في حصر ان المراد ابطال

في قوله لا ينفرد بذلك التفسير لا في الواقع لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم  
 في منتهى شرح المنهاج يمكن ان يقال راد الشيخ علم النسخ بما مره لا يخفى ان مودة تلك الامكان تتوقف  
 على مودة علم النسخ واصطلاحه حتى يلزم ما ذكره من ان تركيب اللفظ انما يقين على حلية النظم

في قوله لا ينفرد بذلك التفسير لا في الواقع لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم

في قوله لا ينفرد بذلك التفسير لا في الواقع لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم

ابطال الكلام السابق كما هو في اذ انما احاطا بجملة **قوله** والى هذا اشار المصنف الى الامور المذكورة ليست  
 لا لفظا انفسا من حيث هي بل تعرض لها بحسب المعنى والادوات التي يصاغ لها الكلام **قوله** بالتركيب  
 السكاكي لان لا افاداة في المفردات فلهذا يكون قوله بالتركيب كقول المعنى الافاداة **قوله** وذلك ان  
 اذ بيان لوجه رجوع التكملة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى شيئا على توحيها السابق **قوله** او غير مطابق  
 به عدم مطابقة قائم شانه ذلك هو المفهوم في فهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ المعنى  
 مطلقا لزم ارتفاع التقييد عن المطابقة **قوله** على ما ذكر في الكشف من ربط يكون ما كان  
 معنى الكثرة وكون العامل باليد لا بالانصباب على الطريقة فان صاحب الكشف جعل تليد في  
 الالة صفة مصدر محذوف في شكر اقليل ولم يذكر ان ذلك الاحتمال هو ما مع ان  
 وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد سمي انسانا شاع لاحياء تذكر كوكب  
 عن كثر حيث لم يسم بكنية الاماويل لا ضرورة وهذا يجوز في سياحة من قول المصنف وكثيرا ما يخرج الكلام  
 على خلاف ذلك الامر على ان انتصاب على الوصف في مثله موقوف لا يحتاج الى التوفيق فلهذا اشار الى  
 اخرون **قوله** وفي هذا اشار الى في قوله فالتكملة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى  
 بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصلا ايضا **قوله** لا يعنى والوحي الالهي منسوب الى الالهي وهو الذي  
 لا ينفص **قوله** وان كان من الوب والمراد من الوب بالوحي خلافة في شرح الكشف لفظ  
 ان الوب سكان المدن والقوى والاعراب سكان البادية والوحي لكتب الآفة ان الوب  
 هو هؤلاء المصنف المعامل للجم والاعراب منقسم كان اهادية خاصة والنسبة الى عرابي لا يتردد  
 في لفظ السقط الواو العاطفة من والقوى كان احسن **قوله** ووجه لانه قضى شاعير محلي النسخ وال  
 حاصل توفيق المصنف على ما ذكر في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فصيلته الكلام للفظ لا المعناه ان  
 التكملة ثابتة لفظا صفة باعتبار افاذتها المعنى عند التركيب لا صفة معناه واداد بر جوعها الى  
 المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بما باعتبار افاذتها المعنى عند التركيب لا من حيث اللفظ  
 مؤد من غير اعتبار التركيب وهذا نظر التوفيق بين معنى كونها من صفات الالفاظ وانها في  
 في كونها من صفات المعنى وانها في كونها من صفات المعنى في كونها من صفات المعنى في كونها من صفات المعنى  
 لرفع الوجه الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق التكملة على التكملة

كل ما يرفع مطابقة في الكلام انفسا من حيث هي بل تعرض لها بحسب المعنى والادوات التي يصاغ لها الكلام  
 وانما شانه ذلك هو المفهوم في فهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ المعنى  
 مطلقا لزم ارتفاع التقييد عن المطابقة **قوله** على ما ذكر في الكشف من ربط يكون ما كان  
 معنى الكثرة وكون العامل باليد لا بالانصباب على الطريقة فان صاحب الكشف جعل تليد في  
 الالة صفة مصدر محذوف في شكر اقليل ولم يذكر ان ذلك الاحتمال هو ما مع ان  
 وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد سمي انسانا شاع لاحياء تذكر كوكب  
 عن كثر حيث لم يسم بكنية الاماويل لا ضرورة وهذا يجوز في سياحة من قول المصنف وكثيرا ما يخرج الكلام  
 على خلاف ذلك الامر على ان انتصاب على الوصف في مثله موقوف لا يحتاج الى التوفيق فلهذا اشار الى  
 اخرون **قوله** وفي هذا اشار الى في قوله فالتكملة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى  
 بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصلا ايضا **قوله** لا يعنى والوحي الالهي منسوب الى الالهي وهو الذي  
 لا ينفص **قوله** وان كان من الوب والمراد من الوب بالوحي خلافة في شرح الكشف لفظ  
 ان الوب سكان المدن والقوى والاعراب سكان البادية والوحي لكتب الآفة ان الوب  
 هو هؤلاء المصنف المعامل للجم والاعراب منقسم كان اهادية خاصة والنسبة الى عرابي لا يتردد  
 في لفظ السقط الواو العاطفة من والقوى كان احسن **قوله** ووجه لانه قضى شاعير محلي النسخ وال  
 حاصل توفيق المصنف على ما ذكر في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فصيلته الكلام للفظ لا المعناه ان  
 التكملة ثابتة لفظا صفة باعتبار افاذتها المعنى عند التركيب لا صفة معناه واداد بر جوعها الى  
 المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بما باعتبار افاذتها المعنى عند التركيب لا من حيث اللفظ  
 مؤد من غير اعتبار التركيب وهذا نظر التوفيق بين معنى كونها من صفات الالفاظ وانها في  
 في كونها من صفات المعنى وانها في كونها من صفات المعنى في كونها من صفات المعنى في كونها من صفات المعنى  
 لرفع الوجه الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق التكملة على التكملة

في قوله لا ينفرد بذلك التفسير لا في الواقع لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم

في قوله لا ينفرد بذلك التفسير لا في الواقع لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم

في قوله لا ينفرد بذلك التفسير لا في الواقع لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم



المراد بالمراد في قوله لا يخلو عن المعنى

اذ اردنا ان نوضح حكمه باننا راجع الى اللفظ دون المعنى ان لم يكن المراد بالمراد  
حيث ذكرنا اننا راجع الى المعنى معنى التبع والتبع في قول الشيخ ان فصيحة الكلام  
لا معناه حتى ان المعنى مطروحة اي على من عمل الفصاحة على المعنى المشهور مما قيل في قوله على معناه  
فليس عليه بزم منه ان لا يكون كثير من لا قول البليغ المشتبه على المعنى الثاني المحتوية على المعنى  
الاول الشرعية او الوفية مثلا بلفظ واجب في معنى التقييد باللفظ على ان هذا التقييد  
فلا ينافي وقوع المجازات والكنيات والاشعار الشرعية والوفية معاني **قوله** دلالة  
اي واقعة في المرتبة التي بنيت بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعنى الاول لان المعنى الاول  
والثاني وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطة فالمراد على المعنى المقصود هو اللفظ  
ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بان نوية ظاهر ثم دلالة المعنى  
الاول على ان المعنى علفية قطعا كما خرج به الامام في نهاية الاجاز والشيخ في دلائل الاجاز  
وانما دلالة اللفظ على المعنى والاول فقد يكون وصفي وقد يكون علفي كما ثبت عليه  
ومن حكم اننا وصفي بلا شك كما اردنا بالوصفية في موضع مدخل فيها في الجملة فانهم  
والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد به الحكم الثابت او الوفية ويستوي في قصيدته البليغ وغيره  
كاثبات الشجاعة مثلا **قوله** بل على ترتيبها ثم ترتيب اللفظ في النظم على حذوها  
بترتيب المعاني جعلها في ترتيبها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم الشيخ انما اطلق على  
المعاني المعقب بترتيب اللفظ على حذوها اسم النظم مع ان الترتيب انما ارشاد الى ان  
المراد في باب البلاغة انما هي القصد والاعتبار دون التلقظ والاختصار كما يطلقون  
الحال على اعتبار خصوصية مع انه نفس خصوصية المعبرة فلا يمانع بسبب من كون النظم  
معاني نحو فباين الكلام حيث دل على كونه من عوارض اللفظ **قوله** والخواص والمراد  
والكنه المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من تركيب الجمل والوضع وان  
المراد بالخواص عبارة عن خصوصية المعبرة لذلك الخواص فاطلاق هذه الامور على  
الاول من قبيل المجاز او اصطلاح الشيخ كما يشهد به قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
المراد بها قيس عليه كيف يكون الفصاحة والكنه ونحوهما من الاوصاف الراجحة

**قوله** ولا يخلو عن المعنى  
بما مر في اللفظ فان قلت لا كان  
كل فصيحة هو المعنى الاول  
فكيف يوصف بها اللفظ على ان  
وصف اللفظ بما هو وصف اللفظ  
على معنى كون اللفظ بحيث يدل على  
الفصاحة يكون اللفظ بحيث يكون  
لا يخلو عن المعنى على هذا المعنى  
يستقيم بعد وصف اللفظ باللفظ  
لما تقول في قوله في قوله في قوله  
توقفا على كلام الشيخ فان مراد  
كل فصيحة **قوله** في قوله في قوله  
اي يترك على اطلاق كل منها وينفصل

فان كان المعنى مشتركاً في اللفظ  
فان كان المعنى مشتركاً في اللفظ  
فان كان المعنى مشتركاً في اللفظ  
فان كان المعنى مشتركاً في اللفظ

المراد بالمراد في قوله لا يخلو عن المعنى  
حيث ذكرنا اننا راجع الى المعنى معنى التبع والتبع في قول الشيخ ان فصيحة الكلام  
لا معناه حتى ان المعنى مطروحة اي على من عمل الفصاحة على المعنى المشهور مما قيل في قوله على معناه  
فليس عليه بزم منه ان لا يكون كثير من لا قول البليغ المشتبه على المعنى الثاني المحتوية على المعنى  
الاول الشرعية او الوفية مثلا بلفظ واجب في معنى التقييد باللفظ على ان هذا التقييد  
فلا ينافي وقوع المجازات والكنيات والاشعار الشرعية والوفية معاني **قوله** دلالة  
اي واقعة في المرتبة التي بنيت بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعنى الاول لان المعنى الاول  
والثاني وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطة فالمراد على المعنى المقصود هو اللفظ  
ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بان نوية ظاهر ثم دلالة المعنى  
الاول على ان المعنى علفية قطعا كما خرج به الامام في نهاية الاجاز والشيخ في دلائل الاجاز  
وانما دلالة اللفظ على المعنى والاول فقد يكون وصفي وقد يكون علفي كما ثبت عليه  
ومن حكم اننا وصفي بلا شك كما اردنا بالوصفية في موضع مدخل فيها في الجملة فانهم  
والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد به الحكم الثابت او الوفية ويستوي في قصيدته البليغ وغيره  
كاثبات الشجاعة مثلا **قوله** بل على ترتيبها ثم ترتيب اللفظ في النظم على حذوها  
بترتيب المعاني جعلها في ترتيبها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم الشيخ انما اطلق على  
المعاني المعقب بترتيب اللفظ على حذوها اسم النظم مع ان الترتيب انما ارشاد الى ان  
المراد في باب البلاغة انما هي القصد والاعتبار دون التلقظ والاختصار كما يطلقون  
الحال على اعتبار خصوصية مع انه نفس خصوصية المعبرة فلا يمانع بسبب من كون النظم  
معاني نحو فباين الكلام حيث دل على كونه من عوارض اللفظ **قوله** والخواص والمراد  
والكنه المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من تركيب الجمل والوضع وان  
المراد بالخواص عبارة عن خصوصية المعبرة لذلك الخواص فاطلاق هذه الامور على  
الاول من قبيل المجاز او اصطلاح الشيخ كما يشهد به قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
المراد بها قيس عليه كيف يكون الفصاحة والكنه ونحوهما من الاوصاف الراجحة

منه على معنى على المعنى الاول وعلى التركيب  
بمعنى كمال الاول على التركيب الصادر  
على ان فصيحة هي اللفظ  
على ان فصيحة هي اللفظ  
على ان فصيحة هي اللفظ

انما هو المعنى الاول فان قيل  
قوله فباين المعنى راجحة

على ان يكون المعنى مشتركاً في اللفظ  
ممنوع واذ كان مشتركاً في اللفظ  
اطلاقاً على واحد مما يخصه  
مجازاً



اول لان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه جازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه لا شره كقولنا  
 الموتى المعينة لمراد في الكلام الاستعاليين ويكون ان يقال مرادوا الخمسة وجعلوا حاشا لفظا لهم  
 انتم انما ظاهرا انها صفات لفظها الاول لان المعاني المتشابهة في خلاياها في التبعات حتى ان الكلام الذي  
 ليس معنى ثانيا في ساقط من درجة الاعتبار عند البقاء كسبقي فيرد في الذم من بين الكلام الاول  
 والثاني في خلاف ما اذا جعلوا صفات اللفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق من حيث اللفظية لفظا  
 فيكون في الذم من ان ليس المراد اللفظ نفسه وانما كان اللفظ في اللفظ والكلام الاول  
 وما يحدث فيها اقوى وانما ظهر تباعد الذم عن اليها وهذا القدر كاف للترجيح **قوله** فجعلوا كالموت  
 في قولنا خاصة تجدوت فيه فيل عليه المعلوم ما سبق استعمال اللفظ في انفس اللفظ الاول في  
 من هذا استعمالها في القوة المادية فيها وبينها تناقض فكيف جعل هذا الكلام نتيجة كسبقي  
 على ما يشوبه انما من جعلوا اجيب بالشيخ يطبق على المعنى الاول لخصوصيتها والقصور ونظائرهما  
 مبالغة بتبيينها على الخمسة وان كانا يلقون اللفظ على نفس تلك الكلام ويصفون اللفظ  
 بالمبالغة وما يشكها الا ان مدار توصيفها على ما في تلك الكلام من الصور والخواص فكان الكلام  
 الاول نفس لخصوصيتها وهذا صحيح **قوله** وهذا يندم ما ذكره الشيخ في قيل واعلم ان الكلام  
 الذي نقله انما في من لا يلائل لا يجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه مذكور في الاول  
 وبعضه في ادناه وهذا حكم البعض بان في نقله انما في من لا يلائل ولا ينبغي ان يفتن هذا  
**قوله** مذكور في ادناه وسلاستها هذا كلاما ملحا يطبع وسلاستها سلاسل اللفظ  
**قوله** والنصاحه عبارة عن كون اللفظ اه هذا هو الاعتبار الذي حدث من المعنى في الكلام  
 فهو من عداد جنان جعل معنى ثانيا لللفظ بطل الحكم الذي يتبادر من كلام الشيخ في نقل **قوله**  
 كما ينبغي ان يوصف بانه وان قيل اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك النصيحة كما  
 عليه السابق او اراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن بالعلم المشهور الذي انشئت اللفظية  
 اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي كسبقي في قوله لم تجدوا لك المعنى دلالة  
 ثمانية على المقصود **قوله** اللفظية المبالغة كذا في الايضاح نسبة الايضاح توطئة له في  
 ما يوجب قول الحق من كون قول وما يقرب منه عطف على هذا الجاز كما سياتي **قوله** وهو ان يفتن

في قوله الموتى المعينة لمراد في الكلام الاستعاليين ويكون ان يقال مرادوا الخمسة وجعلوا حاشا لفظا لهم  
 انتم انما ظاهرا انها صفات لفظها الاول لان المعاني المتشابهة في خلاياها في التبعات حتى ان الكلام الذي  
 ليس معنى ثانيا في ساقط من درجة الاعتبار عند البقاء كسبقي فيرد في الذم من بين الكلام الاول  
 والثاني في خلاف ما اذا جعلوا صفات اللفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق من حيث اللفظية لفظا

في قوله الموتى المعينة لمراد في الكلام الاستعاليين ويكون ان يقال مرادوا الخمسة وجعلوا حاشا لفظا لهم

يرتقى الكلام في بلاغة اهل بيته الى ان يجاز كلام الله تعالى بارتقائه في بلاغة الان يخرج على  
 البشر على كل حال الرأى الصحيح لا باخباره عن الحقيبات لا بأسلوب الغريب ولا بصرف العقول  
 عن المعادنة وافراد البشر بالذكور بناء على ان المشترك بالكتاب والمقتضى للمعاني والالفاظ  
 ما يكون قارعا على طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك **قوله** فان قيل ليست البكيات  
 في فان قلت ان حل السؤال على منع تحقق الالفاظ في كلام الله تعالى كما يشوبه قوله لم يجز  
 ان يكون الجواب قارعا على المعاني لان منع السند كسبقي اذا كان اخص لا ينفذ أصلا  
 وان حل على المعادنة بنحو انه لم يذكر دليل على تحقق الالفاظ حتى يبارض قلت اشهد  
 دليل تحققه في اني عن ذكره فهو موقوف واعلم انه لا بد ان يحمل علم البكيات في قوله وعلم  
 البلاغة كافي بان تمام حيز الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة  
 اختصاص بالمبالغة اعني علم الكلام والبيان غير كاف في تمام النصاحه بل نقول الكلام بوجه كل  
 المعنى العام تغليب لان الكلام بان تمام حيز الامرين هو العلوم لمقصود مع حسن التمسك  
 كما سيجي ان شاء الله **قوله** وانما انما فلا يدفع الفاد اما اذا اخذ الالفاظ حقيقتها في  
 واما اذا اخذ نوعها فلا بد من تحاشي الاجاز لا يتناول المرتبة الا في كل  
 يتناول الالفاظ الوسطى لان الغريب من النجاة ما يكون اقرب اليها من الوسط كما  
 لا يخفى على النظم وجعل من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اول فلان ذلك  
 انما هو في الاحكام التي لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح زيده وعزوه كذا في افراد  
 الانسان نوع وانكون طرفا معانها انما هو بطبيعة الاجاز لان عدم المجاوزة ما خفي  
 في مفهومه كسبقي وكل فرد من طبيعة الاجاز سوى تحاشي تجاوزة فردا واما ثانيا  
 فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح مجموعها لا ببعضها ومن هنا ظهر ان قوله على ان  
 اه وجاز لا يبطال الجواب شيئا كما هو المتبادر لبيان الف والمذكور بمعنى بناء على ان  
 روي **قوله** ويؤيد قول صاحب الكشف وجه الالفاظ في الانعكاس رجوع الضمير  
 المضاعف لانه المقصود بالذكر كسبقي في قوله فبعضه قاصر عنه راجع الى هذا الجاز  
 ولا يخفى ان الانسب حل قوله يمكن معارضة على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاها

٢٢١

في قوله الموتى المعينة لمراد في الكلام الاستعاليين ويكون ان يقال مرادوا الخمسة وجعلوا حاشا لفظا لهم

في قوله الموتى المعينة لمراد في الكلام الاستعاليين ويكون ان يقال مرادوا الخمسة وجعلوا حاشا لفظا لهم

في قوله الموتى المعينة لمراد في الكلام الاستعاليين ويكون ان يقال مرادوا الخمسة وجعلوا حاشا لفظا لهم

في قوله الموتى المعينة لمراد في الكلام الاستعاليين ويكون ان يقال مرادوا الخمسة وجعلوا حاشا لفظا لهم







البراهين والبراهين اشارت الى ان المراد بها غير ان وقع في عبارة المفاتيح  
والا نسب عليها على ذكرنا بجعل التكثير للتحقيق والنوعية ولقد اقرنا ما ذكره الشريف في التكميل  
للقصد الى غير معاني وقولنا بقدر عن حالها حال عن الاصول لا يقال يلزم اختلاف الحال  
وذلك لان العامل في الاول الفعل وفي الثاني الجاز لا نقول لعل فيه هو الفصل لان جود  
اداة توصيل معنى الفعل الى خبره ووجوده منسوب لكل الفعل وهذا الاعتبار وقع  
في الحال وما يقال في ان الجاز والجور في كل المنصب مساحلة في العبارة انما لا  
على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في حجب يتفق مع رتبة اني  
الاصوات وحصولها بلا علة متفق عليها صفة اياها او موصولة اني حجب يتفق معها  
الامور التي لا يتغيرها **قوله** سوى المطابقة والخصاصة هو غير متعارف بالاضافة لولا وقوع  
صفة للوجه اشارت الى ان اقرنا تلك الوجه بالنظر في المطابقة والخصاصة والمراد بتبعها  
وجه تغاير مما يلزم كون كل منهما بغير التبع سواء اعتبر في الحكم على الوجه بالمتابعة ثم  
اعتبر بتبع تلك الوجه بالغايرة لا من ان **قوله** وفيه اشارت الى ان وجه في الخبر بان  
الاشارت الى ان اشار المذكورين بلفظ متبعها وسوق كلامه هو ان يشعربان الكسرة بالترفع  
واستاد احاد توصيف الوجه باخره لا ينفق اليه فاما **قوله** لا يخفى ان وجه في الحكم  
موصوفا بصفة نقل عن ادراج ان المراد ان لا يبعد وصف الحكم بسبب هذه الوجه بصفة  
ولا يسمى سببا باسم في الوصف كما يسمى سببا بل لا في الخصاصة فيقال ليس فيجوز ولا يقال  
بحسب فلا يرد ان وصف من صدر عنه التزم بالوضع صحيح وقد يقال فيجوز من هذا  
الكلام ان من الوجه لو جعلت الحكم موصوفا بصفة جاز ان يحصل بصفة بل لا في الحكم  
ان ليس كذلك لان من الوجه واصاف الكلام فلا محالة يكون تابعه بكذا لا بكذا الحكم  
سواء جعلت الحكم موصوفا بصفة ام لا وانت خير من ان تقرر ان لا يمنع من جعلها تابعة  
بل لا في الحكم فليتأمل **قوله** بغيره بغيره على لفظ كلام بلع اي في اي نوع اراد من الكسرة  
والوقية على ارادة هذا المعنى ما تقدم في توفيق فصاحة الحكم فان سلا حظه فيكشف  
عن المقصود وهذا بطريق المفاتيح وحق وان كانت عبارة في التوفيق لكن لا بد من النظر

مفسر

م

قد تكرر الخبز بالنظر في لازم فائدة اذا كان الخبز طبا منكر ارسل لاسل الحكم هذا هو  
التوكيد انما تكرر الحكم الذي اخلت من عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانما لم تدرج فيه  
بل في انك لرسول الله كما توجب ان يحصل الحكم المقصود الذي اشوت به التوكيد هو ان اخبار  
بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكر في شرح المفاتيح ويجاب بان التوكيد وان  
في المشهور وبه لكتشافه بان الشهادة به عن صميم القلب لا تخاف منها **قوله** ليس  
لظهور ان ليس بخبر بل انشاء في صفة في السابق بان حاصل الجواب منع كونه كذا  
راجعا الى قولهم انك لرسول الله في قول ليس بشي **قوله** في الوجه ان في نظرنا  
ان المذكور لا يصلح للصدقة كما هو الموقوف في انشاءه لكي يرد ان يقال يجوز ان يكون  
شهادة اخبارا بالشهادة في الحال والاشهاد كما ذكره في شرح المفاتيح لا انشاء لها وكلم  
كونه انشاء جاز رجوع الكذب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بعدد وصاحبه كما جاز  
في شرح الكشاف من قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون **قوله** وفيه نظر لان  
هذا يكون غلطاً اهـ اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخي عن المواقف شهادة  
يتضمن قولهم هذا اسمي بشهادة اي من جزئياتها كما يقال لافن وانكرت شي كل  
منها حيوانا ولا شك ان هذه القضية الغنية كاذبة نظر الى مدلولها الوقي وهو صدقها  
عن علم ومواطاة وقد قال في التواضع الغنية ان تسمية شهادة الزور بشهادة  
جاز وهذا مراد القائل بان المعنى الكاذبون في تسميتهم وانما فقه في العبارة ليست  
من ادب المحققين فان دفع النظر وقد يقال لا معنى لرجوع الكذب من الله الى كون  
الاخبار كسرى بالشهادة عفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذا اذا اقر بان يرجع الى الوجه الاول  
**قوله** فنظر ما ذكرنا وما قيل اهـ لا معنى ان يقال لا ثم رجوع الكذب الى قولهم  
انك لرسول الله لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى انهم جميع حيث زعموا ان قولهم  
هذا خبر مطابق للواقع فهو كاذب ويروى عليه ان صحت استدلال انتقام موقوف على رجوع  
الكذب الى المشهود به عن قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع في حال الجواب  
انما لا ثم رجوع الكذب الى المشهود به بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوع الى الشهادة او التسمية

مطلوب من قوله في العبارة



والله هو الذي جعل في هذا الكلام لا غبار عليه غاية في البيان القائل المذكور لم يخرج  
بغيره نفس الامر اذ ان المتبادر كما لا يخفى على المتصف بهذا القدر لا وجه له في  
قوله مع ان الوجه على المؤمنين على الصلاح **قوله** واعلم ان صحتها وجها اخر لم يذكرها المقوم  
الوجه ما هو ذمها ذكره الامام في التفسير الكبير حيث قال في توجيه الكذب لم يذكر جسم الله تعالى  
في قوله شهد انك رسول الله واما كذبهم بغير هذا من الاكاذيب لها درة غنيمتهم  
قوله تعالى يلقون بالله ما قالوا وذكر في تفسيره الالية وجوها ثمانية اثنان اثبت في  
الله تعالى في ما قال في كتابه الى الله بغير وجه الا في منها الاول وادار الرسول في  
زيد بن ارقم وبلغ الى الرسول ثم غنمهم عن يمين الله بن ابي جابر وعبد الله وحلف انهم قتل  
فزلت صفة الالية انتهى كلامه وحلف بكسر الهمزة مع حلف من باب ضرب والزم بالحر كذا  
الثالث في الفاء يعني القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الباطل اكثر وقد يجزى  
الظن فيندي الى معنى ليدل والمراد رجوع الكذب الى قوسهم لم ينووا ذلك والانفصال  
الفرق وسكوتهم عبد الله فهو بمنزلة للعلمية واثبت في قوله ما اردت الى ان  
كذبك في ابي ارقم حتى انتفى الى كذب رسول الله ثم اياك والفتى البعث هذا وقد  
منه الالية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلما نمت عليهم ما محمد بن جرير ان عبد الله  
كلام صادق وموشعاهم برساك فان الكذب قد يصدق **قوله** الجاحظ انكر الا  
اذ اشار الى ان الجاحظ مبتدأ حذف بقرينة السوق والا قرب انه فاعل حذف  
اي انكر الجاحظ كاشا رايه في الايضاح لان حذف المفعول اسهل من حذف الجمل ويحتمل ان يكون  
ما ذكره الشارح بيانا لحاصل المعنى لا الوجه **قوله** فخصه قسمه لا يقال المعلوم كلام  
الايضاح ان القسم اربعة حيث قال في تقريره من ذهب الجاحظ الحكم ما مطابق للواقع مع اعتقاد  
الخبر لا اذ عده واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق والثاني هو الكاذب  
والثاني والثالث كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانهما نقول كل من شيئا والواقع شئ  
لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانقضاء نفس الاعتقاد او بانقضاء نقله بالمطابقة وقيل عليه عدم  
اعتقاد المطابقة فالكلام المذكور في الايضاح ستة ايضا **قوله** مطابقة للواقع مع اعتقاد

بما

بما

مطابق اشار الى ان ضمير مطابقة للخبر لا الواقع لئلا ينكسر نظم الكلام لان ضمير مطابقة في  
تقرير المذهبين السابقين واجبه الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر  
حال من ذلك الغير والمعنى موافقا لما في الايضاح الصديق مطابقة الخبر الى حكمه الواقع  
مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقة له ثم الضمير معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور كونه  
متعلقا في جانب الصديق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقة بمعونه او راجع  
الى اعتقاد والحق طيب الطرف اعني مدعى معمول لعدم فيندرج تحت الانتفاء والمنفى المستطاع  
على اعتقاد المطابقة راجع الى القيد اعني المضاف اليه كما هو انضام فيقيد بثبوت الاعتقاد  
وعدم تعلقه بالمطابقة فيقول بمعونه المقام الى الاعتقاد بانه غير مطابق كما مر في باب  
وعلى كلا الوجهين لا يلزم اختلاف الراجع والرجوع اليه كالمطلوع وهذا وان كان متعلقا بنوع  
تحل الا انه اقرب من التزام الاختلاف المذكور والاداء لا يخرزون على اختلاف النفا  
هذا ويجوز ان يكون مع الاعتقاد حال من المطابقة على راي من يجوز **قوله** ويلزم في الاول  
اي قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد جواب سؤال قد رتبته ان الصديق عند  
الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شئ منهما ولم يثبت  
هذا ما ذكره حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقة في الثاني وتقرير  
الجواب ان يلزم في الاول اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر لا اعتقاد  
المعهود وهو التمسك في المطابقة للواقع وخصه لزوم مطابقة الجموع فوجه التعليل  
في قوله ضرورة توافق الاعتقاد والواقع على هذا اذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقة  
لا اعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل اللزوم  
بارد لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد  
كما اذا اعتقد مطابقة شيئا تخالف للواقع وليس كذلك ان تقول اذ رانت رجلا واعتقد  
انه زيد مع انه في الواقع عمرو وقلت رانت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافقه  
الواقع والاعتقاد لان الواقع انه عمرو والاعتقاد بانه زيد لا نقول المراد بالتوافق  
التوافق في القدر المعلوم من لفظ الخبر لا في الامور الخارجة وهذا التوافق موجود في المسئلة

المقام

رقيق

في تقرير المعقولات

ففي



فيقال **قوله** فكثيرا ما يقع الخط في هذا المقام شارة الى رد ما ذكره بعضهم في تقدير  
مذهب الجاحظ ان الجزان طابق الواقع واعتقد الخبير تلك المطابقة فصدق وان  
لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب ان طابقه واعتقد عدم المطابقة واعتقد  
المطابقة فواسطة ووجه الخطب ترك قسمين من قسم الواسطة وهما المطابقة مع  
الاعتقاد أصلا وعدمها مع عدمه **قوله** وفي تقرير مذهب النظام رد على الخبير  
زعم ان مذهب النظام يحتل الواسطة وقيل خبط البعض في تقرير مذهب النظام  
حيث توهم ان المشكوك ليس بخبر خزاع عن لزوم الواسطة ووجه كونه خبطا  
المشكوك خبر ولا يزعم الواسطة ولا يخفى بعده لان المتبادر من العبارة ان الخطب  
في نفس تقرير المذهب وهذا البعض لم يخط فيه على هذا التوجيه بل في تقرير  
من المشكوك فيقال **قوله** وقد وقع في شرح الفتح اه عبارة الفتح في بيان مرجع  
الصدق والكذب هكذا وعند بعض الى طابق الحكم لا اعتقاد الخبر وظنه والاطباء قد  
سواء كان ذلك الاعتقاد والاطع خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله تعالى  
واتدبروا ان المناقذين كما ذبون متمسك هذا البعض فذكر العلامة في شرحه  
ان ما ذكره مذهب الجاحظ وان المراد هو المذهب يعني المطابق للواقع والضربة في قوله  
لا طابقه راجع الى الحكم الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد  
خطأ او صوابا لا يلازم اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع  
له في صورة الصدق مثلاً ومن ان الاية المذكورة لا تكون متمسكة كما لم يزل يتردد  
الراجح والمرجوع اليه وقول بعض منه العجب يبلغ الى مخاطبة او يؤذي من العجب  
او يحكم **قوله** واستدل الجاحظ بربيل قوله في اقصى الاية هذا حاصل المعنى  
قالا قرب ان قول الحق بربيل متعلق بالحال المحذوفة اي الجاحظ انكر الاختصار  
واثبت الواسطة مستدلاً بربيل فان حذف المؤخر اسهل من حذف الجملية كما سبق و  
وقوله تعالى اقصى الية اصل اقصى حذف الية في الية والية في الية والية في الية  
علامة وقد يكسر **قوله** بالخير والشر على ما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى

او لم يزل

ك

فان

دعوى النبي ثم لم يزل اه لا في ظاهرها من الاشكال في الكفار انما حصروا دعوى الامرين  
فجر البعث بربيل قوله تعالى هل ينظرون الا الساعة ان ينفخ في الصور انهم هم الخلق جديد  
اقصى على انه الية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء  
الكفار فتريد احدا بين الامرين يستدل بربيل لا في قوله تعالى **قوله** سبيل المنهج  
اراد به المعنى لا قسم المتناول ولا اتصال الحقيقة كما ذكر في كتب الجزان وانما لم يقل  
سبيل الاتصال الحقيقي وان كانت الحقيقة من قبيلة نفس الامر لانه لا غرض لهم  
في تقي اجتماع الامرين وانما سبيل نفيهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان الترد  
بين جرد الكذب والكذب مع شئنا حسنا فري فليست **قوله** كان خطرا شديدا ان  
هذا اظهر ما ذكره المصنف ايضا في الاول فلان عدم اعتقادهم صدق ولا في خبرهم  
في ثانيا في الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه **قوله** انما فلان مراد المصنف كاشا في الشك  
بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوز في فلا يتبع ان يرد باجتناب الترديد لانه  
يشكركم يجوز نعم اخذ هذا المعنى من عبارة نوع خفاء **قوله** وايضا لا دلالة لقولهم  
جنته على انه ام صدق فيه بحث او لا يزعم من عدم ارادتهم بقولهم ام جنته ام صدق ان  
ليكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليست **قوله**  
فيكون مرادهم حصرة كونه خبرا كاذبا وليس بخبر قسلا او لا في الواو مكان او  
لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم تحتل الصدق  
والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد باظهر معنى الترديد **قوله** اما اذا كان المراد معنى قصر  
اخبار عليه السلام بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظ او اذا الحقيقة  
منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عدم عدمه الا باحد ما على انه  
قد سبق في بحث محمدان او يعني **قوله** وفيه بحث قال الفصل الحشفي ذلك لان  
الاختصار في الية والخبر انما هو بما يكون كلاما حقيقيا وقول المجنون ليس بكلام حقيقيا  
زعم هذا القائل وان الاختصار فيها باطل عند بل ككل كلام المجنون ووسطه بينهما انتهى  
الوجهين بحث اما في الاول فلان الكلام عند باب انما يستدل على القطر المستدل

الاية  
وما ذكره المصنف



كما يدل عليه قولهم المشكوك في الموصوف خبر على ما خرج به لا شك ان خبره من ذلك  
 فلا معنى لزعم القائل واما ان كان الخبر فيها حصر فليس الا واصله بينهما او التقييم هكذا  
 الكلام ان كان نسبة الموصوف خارج خبر والا فاشد فثلاثا ان اجلا الا ان يعبر اصطلاح  
 فلا يسمع قول ان خبرها بكلام تام يستلزم خبرا لا بد من حصر على ان مقصود هذا البعض  
 نفي الفرق بين النسبة الجزئية والنسبة التقييدية في احتمال الصدق والكذب في خبر  
 والاشارة فاما بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونها مورد الاشارة  
 والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الا ان الشك في اليقين وميزه فصار ارجح الى تلك النسبة فثلاثا  
 ان خبرها بكلام تام يستلزم خبرا ان النسبة في الخبر بهذه المنة مع انه لا يستلزم خبرا  
 وفيه نظر لوجوب علم الخاطب في توجيه النظر الى الظاهر من ذلك البعض حيث اورد ذلك  
 نفي الجنس والاستثناء المتضمن لعموم المستثنى من نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه  
 سوى التمييز والمفهوم من قرينة المقابلة بالمشهور والكفاية في اثبات المقصود نفي فرق  
 مختلفان في الاحتمال وعدمه فاشارة الى رد الاول بقوله لوجوب علم الخاطب  
 والاشارة بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ من  
 قوله فظ ان النسبة الموصوفة من حيث هي معلومة لا يتحمل الصدق والكذب وجعل الخاطب  
 بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج عن علم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه في بعض  
 الاخبار لا يخرج عن الاحتمال من حيث هو فليس ضرب الشارح عليه الخطا لعدم  
 استقامته لان المدعى احتمال النسب التقييدية لها من حيث ذاتها وما يتقارن  
 ومعلومتها للخاطب وكذا كون تلك المعلومات مستفادة من نفس اللفظ لا يفدح  
 في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار الجزئية محدودة لما مع كونها محتملة لها مع كونها معلومة  
 وان كانت تلك المعلومات مستفادة من خارج اللفظ فليس حاصل ان العلم بالنسبة امر داخل  
 في حيز النسب التقييدية بحسب الوضع خارج عن خبرية فعدم احتمالها ليس باعتبار خارج  
 عن ما حيزها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فالنسب التقييدية من حيث هي محتملة لها  
 خروج المانع المذكور عن المعلومات من حيثها بحسب الوضع فثالث قول حتى قالوا ان

نصف

الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيبحث من وجهين الاول ان صاحب المتكلم  
 في بحث اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ان المشكك المشهور عن التعلين بعبارة  
 من قبل التقريرا فراد او قلنا نعم ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا لان قوله  
 انا خستة صفة مميزة لصفة فلو كانت معلومة عند الخاطب لم يتصور ان يزعم ان غير منفرد  
 بالعبارة ومشارك فيه وجوابه ان المشكك يجوز ان يكون كلاما تنزيهيا بان ينزل الخاطب  
 منزلة من اجل لوجود محال يحصل ان صاحب الكشاف اشار في قوله تعالى هذين  
 الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان حصل خطا بل  
 يعرف تفصيلا كانت الصفة مادية والا كانت كاشفة وقد مر في شرحه في حاشية  
 لا يفهم من الاوصاف قبل العلم قد يكون اوصافا كاشفة القسم الا ان يخص  
 الاوصاف في فهمه بغير كاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الكمال  
 فثالثا ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها  
 قد تكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر عزالت حافظ للتورية ويمكن  
 ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا لا انها كذلك انا بقرينة ان هذا  
 الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الجزئية المشيرة الى جوازها وجواز الجهل لا الى وجوب  
 عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية  
 فاما معنى فيه انها اخبار بالنسبة لا اوصاف بل ان يقال المناسب لهذا ان يتوض لبقا  
 والخبرية لا اخبار بعد العلم بنسبتها لكن ارجح ان فيها اختارها شبه سلوك طريقة فثالث  
**ابن الاول احوال الاسناد والخبرية** وهو من كلمة الخ المراد بما يجري مجرى الكلمة المركبة  
 التقييدية والاشارة في جعل الواقعة مواقع المفردات ولو قال ضم لفظ كان اخبر  
 وبالحكم المعنى اللغوي المصدرى لا المعنى الاصطلاحي المفتر بالاسناد حتى توصف الدو  
 وهذا التقييد يخرج بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما بالمفهوم ما يفهم من اللفظ  
 لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم ان المفهوم  
 اعلم ما هو بطريق المطابقة لسطح بان ان ثبت ضرب زيد هو الذي هو خبره

فقد ثبت ان نظامه في الطريق فكيف يصح  
 بالاسناد والاشارة في جعل الواقعة مواقع المفردات  
 وهذا هو السبيل في جعل الواقعة مواقع المفردات  
 وهو السبيل في جعل الواقعة مواقع المفردات  
 وهو السبيل في جعل الواقعة مواقع المفردات  
 وهو السبيل في جعل الواقعة مواقع المفردات

فقد ثبت ان نظامه في الطريق فكيف يصح  
 بالاسناد والاشارة في جعل الواقعة مواقع المفردات  
 وهذا هو السبيل في جعل الواقعة مواقع المفردات  
 وهو السبيل في جعل الواقعة مواقع المفردات  
 وهو السبيل في جعل الواقعة مواقع المفردات



منه لعلنا نعلم ما كان عليه  
منه لعلنا نعلم ما كان عليه

[illegible]

وَضَمِيمًا

[illegible]



يكون مدلول الخبر هو الابقاع فالتالي ان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الابقاع  
 بطريق الاستعار كما خرج في الشريفة في شرح المفاتيح فليعلم **قوله** والاما واقع ادخال الكلام  
 واما حقيقة خبر جواب ما يتحقق الشرط وما يتحقق معناه على جواب ان الشرطية المتقدمة  
 لبناء على خبرها بل هو شائع في عبارات المصنفين **قوله** عن معناه الذي وضع له الاول ان  
 ان يقول مخرج الذي دل عليه ذلك محذور في الاول مطلقا كما في الجواز **قوله** ومع لا يتحقق  
 الكذب الظاهر بيان بطلان التالي عن قوله وما صح ضرب زيد وقد وجد منه الضرب  
 لا يقال هذا منقوض بان لا يصح لم يكن الابقاع والانتزاع ايضا مدلول خبرا ذلك كان  
 الابقاع مثل مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الابقاع مثلا يلزم خلا للفظ  
 عن الموضوع ومع لا يتحقق الكذب لتحقيق مدلول الخبر في الواقع لانا نقول ليس كسب خبر  
 عند من يقول بان مدلوله هو وصف هو الابقاع مثلا بانتفاء في الواقع بل بانتفاء النسبة  
 التي يشوبها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور **قوله** ولزم التناقض في الواقع الظاهر  
 من العبارة معطوف على قوله صح فلو اننا لم نجد الوجود التي استدل بها على ان مدلول الخبر  
 حكم الخبر بثبوت او الانتفاء وانفسها وظهور المعنى مقتضى ان يكون معطوفا على قوله لا يتحقق  
 الكذب المتفرع على قوله صح اه لان لزوم التناقض ناشئ من عدم صحة ضرب زيد في حال  
 الاحوال لانه حال وجود الضرب كالاخفى واما محذور لانه لا يرد على تقدير كونه  
 مدلول الخبر الانبات والنفى اذ لم يجد خلافا من معناه الوصف لزم تحقيق النفي والانبات  
 عند الاخبار بامر من المتناقض فلا يصح سببا للعدول لا يقال لانا نقض بين النفي والانبات  
 الا يرى انها برتقاء عند الجهل المبني والمتناقضان لا يجوز ارتقاها لانا نقول لا خلافا  
 في وجود التناقض بينهما وارجاع التناقضين كاجتماع النقيضين فليعلم نفسه قوله يلزم التناقض  
 مساحية لان التناقض في الالبته والاعلم ان يقول لزم اجتماع النقيضين ولا يدفع ذلك  
 قوله في الواقع اذ التناقض لان في الواقع الا ان يكون المراد لزوم بين الامور المتحققة  
 في الواقع لكن العبارة لا تدل على كالاخفى ولو حل على حذف المضاف في وجود التناقض في  
 الواقع على المصدر في التناقض بمعنى النفي على أي التناقض لكانت مستغنية **قوله** قلت ظاهر العلم

ان يقال

هذا الخبر لا يثبت في الواقع

هذا الخبر لا يثبت في الواقع

ان فان قلت تعدد الجواب بهذا الوجه لا يخفى عن نوع قصور لان من جلت ما يهتم به الجواب  
 الشك عند سماع الخبر في تقدير كون مدلوله بثبوت المعنى او انتفاءه وليس معنى انتفاء هذا الجواب  
 استلزام العلم بثبوت الشيء في الواقع حتى يتم التصحيح بخبره من هذا الاستلزام كيف  
 ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاءه نقيضه وان لم ينتف في نفس الامر كان  
 عدم جواز الشك بحاله والا فظهر في التقدير ان يقال كون مدلول الخبر بثبوت المعنى وانتفاءه  
 لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى يثبت في الشك لجواز خلاف وقوع مدلوله عنه  
 بل يستلزم العلم به بالمعنى الا ان العلم بالجميع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشيء او انتفاءه  
 عند فهم ذلك الثبوت من الخبر كون مدلول ذلك مستلزام لا عدم جواز خلاف المدلول  
 من الدليل وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوت فقيه تصحيح جواز الشك وهو ظاهر  
 ان لك ان تصيرا لا حذف المضاف عن لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء اللازم  
 عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم ثبوت في الواقع حتى يثبت  
 الشك لان ذلك العلم بالمعنى الا ان العلم **قوله** وكما نفهم اراءه هذا انما يفيد توجيه تنبيه  
 كون مدلول الخبر بثبوت شيئا لا توجيه حكمهم بان مدلول الحكم كذا مع انه مذكور في السؤال  
 مدعى اتفاق القوم على ذلك التفسير الا ان يقال هذا الاتفاق انما يستفيد من اتفاقهم على  
 ذلك النفي لعدم القائل بالواسطة من تقريرهم في قضا وجوه مرادهم من النفي في هذا المقام  
 الاتفاق المذكور غاية ان لا تساوي بين الاحتمالين فلا محذور في توقيفه بما يحتمل الصدق  
 والكذب **قوله** فلم يصح قوتهم هذا مبني على ذكره سابقا من انه ينبغي ان يقال انه لم يوقع  
 النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما هو انها لا يصدقان ولا يكذبان وقد  
 وفت ان الصدق والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الابقاع او الانتزاع يتحقق النسبة  
 التي مشوبها احدهما او بانتفاءها لا يتحقق نفسه فلا يلزم فيها ذكر صدق المتناقضين **قوله** بل  
 المراد انه يحتمل من حيث هو والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا غاية  
 ان لا يفي بين الاحتمالين فلا محذور في توقيفه بما يحتمل الصدق والكذب **قوله** ويستلزم  
 الاول فان قيل الخبر اشارة بلفظ التسمية الا انه اصطلاح لاصل النفي فلا يرد عليه ان ناسخ



الشيء ما يرتب عليه الحكم الخارج ليس كذلك بل المرتب على الجزع علم الخاطي بذكر ذلك على أن  
 اللفظ باستفاد أي يعلم منه وهو الحكم الذي لو سلم فاطلاق فائدة الجزع على مقتضى  
 فيه **قول** وحسب بدون الأولى لا يمنع ذكر هذه المقترحة هنا استطراداً إذ لم يذكر في العقل  
 أهمية اللازم المذكور حتى يحتاج إليها بل المذكور فيه مجرد اللازم بينهما وقد ثبت في العقل  
 الأولى بدون أن يثبت منع ليس استطراداً في كلام المنفاج لا يحتاج تذكر في صورة  
 التعليق **قول** أي اللازم لا يتم بحسب الواقع أو الاعتقاد أو أدان فيه كناية بالانزيم  
 عن اللازم فان جوهلية المسألة لا زالت لازماً لا يتم إلا مع المسألة في علمها واما  
 على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدده يتم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما  
 حكم اللازم الا يتم فلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعتقاد الواقع المتبادر من تلك العبارة مع  
 انه يتم الاعتقادى ولان الكناية ابلغ من التخرج كما تقرر وقد يقال ان يمنع ولا يمنع  
 معنى حكم العقل لا يمنع وعدم حكمه باللازم لثبوت المسألة محمول على مفهومه الظاهر مثلاً  
 لتسوية على المسألة والآن تم وفي هذا محل تنبيه على ان اللازم فيما نحن فيه باعتبار العلم  
 لا باعتبار التحقيق في نفس الامر لا يلزم من وجود اللازم اعني الحكم في نفسه وجود الجزع  
 فضلاً عن كونه عاقل بل ان يقال حكم اللازم لجهول المسألة وهو ان العلم بوجود اللازم  
 يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه كما اعتبر بالنسبة الى نفس  
 اللازم واللازم لا وجود لها ولو قبل الفاتحة من الحكم من حيث وجوده في ذهن  
 الخاطي لم يلزم كون المتكلم عاقل من حيث وجوده في ذهن الخاطي طبعاً معنى العلم  
 بالكلية **قول** وهو بدون اللازم لا يمنع اعترض عليه الاستدلال بان حكم اللازم لا يتم  
 وجوب وجوده بدون اللازم لعدم مشاهدته فان تحقيق معنى العموم في نظر  
 صورة الوجوب والجواب ان وجوب الوجود يستلزم عدم الاعتقاد فكل منهما حكم  
 اللازم الا علم ليس المراد بحكم الشيء هنا الا ما يتفرع عليه **قول** وزعم الكلداني ان كان  
 اللازم بين الامر المذكورين باعتبار العلمين كان اللازم واللازم في الحقيقة  
 نفس العلمين فكذا اختصر العلامة اللازم واللازم بالاستعدادتين يعني العلمين ثم تغلغ

نقد مشروح من العلامة وكذا عبارة المنفاج ظاهرة ان المستفاد من الحكم والاستفاد  
 الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة بنا الى حرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال المشايع في شرحه  
 كون فائدة الجزع نفس الحكم بل الواقع للغة فان فائدة الشيء انما يطلق على استفاد منه لا على  
 نفس الاستفاد وحكمه فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اوردوه المصنف في مقتضى  
 الاستدلال اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اوردوه المصنف انظار الظاهر الكافي في المقام  
 الخطأ يتبين فان العلامة المصنف من اجل اشتغاله بالأولى وانتهى على العلمين لا بطريق القطع لجواز  
 ان يكون ترويضه في التفسير للعلمين تنبيها على ان اللازم باعتبارها وان كان اللازم والمفهوم  
 نفس العلمين فانهم **قول** بذلك الحكم من الجزع نفسه قيد به لان الحكم بان حده مثلاً لا يلزم  
 وجود الجزع فضلاً عن علم الخاطي بكون الجزع عاقل **قول** لان العلم بكون الجزع عاقل بالحكم  
 من حيث خصوصه فلا بد ان الله تعالى اذا اخبرنا بشئ علمنا الحكم من الجزع نفسه مع ان  
 الجزع عاقل معلوم لنا قبل ذلك علمنا بآية تتأكد احاطة كل شئ علماً وان علمنا اذا علمنا  
 بكلام لا تهمه علمنا بان علمنا بالجزع ثم اذا تقرر لنا بلفظه لا تهمها حصل لنا العلم بالحكم من  
 الجزع نفسه مع ان العلم بان علمنا بالجزع عاقل علمنا بآية تتأكد احاطة كل شئ علماً وان علمنا اذا علمنا  
 علمنا بان المتكلم عالم بالحكم بخصوص من حيث هو مخصوص على ان الصورة الشككية لا يلزم  
 لاننا اذا لم نفهم كلامه عرفنا ان معنا ان مكلم به جملته خبرية وهو عالم بالحكم الواقع  
 فيها **قول** لا يخطئ باننا اذ لم يسمع قولكم ان سماع الجزع من الجزع كاف في حصول العلم منه ولا  
 اعتقاد عدم حصول العلم من حصول العلم لا **قول** وفيه نظر وجه من كونه سماع الجزع  
 مائة لا ذكر بل لا بد من الثبات النفس توجبه العقل الى حال الجزع بالنسبة الى الجزع المطلوب  
 في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعبر ففهم الحكم المقصود من المتكلم فاذ حصل  
 الخاطي من الجزع علم بالحكم اي اعتقاد به ظني او قطعي فانه يسمى علمه الوصف كان ذلك على  
 بان المتكلم عالم به فاصد بالجزع لآية **قول** يستحق الجزع المصنوع على حذف لفظ **قول** وان كان  
 عالماً بان فائدة نقل عنه رجحان المراد ما يلزم فان الجزع لا يخفى فائق ايضاً فلا يتوجب ان  
 يورد العلم بما لا يقتضي عدم العلم بالجزع لانه ان يكون المقصود لا يحتاج الى الجواب بان

هذا استباح الموجود وبزمن منه  
 حسن الاول الثاني

تين







على قدر حاجته منع الارب كتاب للزيادة عليه وترك منع التقصان لظهور هذا الموضع  
المفتاح للشريف ان الخذر عن اللغو في الصور كلها حيث قال فانه اذا لم يكن مفيدا  
اصلا كان لغوا محضا واذا كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان  
زائدا على ما كان مستغلا على اللغو وباجل هذا فقد ظهر هذا التقرير فيخرج هذا الكلام عما قبله  
ولم يخرج الى ما يقال في توجيهه ان ما ذكر من الاقتصار حكم مجمل وقد فصل بقوله فان كان  
الحق طبا او لا شك في نوع هذا على ما ذكر من ان القصد به فان قلت اذا كان هذا الكلام  
على ما ذكره كان الاول في قوله وقد ينزل العلم بهاء فوجه توسط هذا القول  
قلت وجهه ان هذا كما جواب عن اعتراضه بردي قوله لا شك ان قصد الخيرة بان يقال  
لو كان الامر كما ذكره لكان ينبغي ان لا يجوز العلم بالخيرة في العالم بالغاثة المذكورة  
ولا زعمها فقر الاصل اولا ليدفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفروع واعلم ان  
الغرض من الحاشي ذكر ان اعتبار حسن الاحوال في الخلوة والتردد والاعتماد على الناس  
في فائده الخيرة في الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلوة وتجرب الحكم عن المكون  
دون اعتبار التردد والاعتماد وقد حققه بالامر به عليه في بحثه لان اعتبار الخيرة  
لا اعتبار الخلوة انما يظهر اذا كانت اجلة المصلحة كمالا كيد بالنسبة الى ما يقصد بالاعتناء  
حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر حاجته حذرا عن اللغو والاعتماد على الناس في فائده الخيرة  
عن المحلية بالقياس الى لازم الفائده فكيف يمكن اعتبار الخلوة والخيرة بالنسبة الى  
فقد برز **قوله** اصل هو الفقه ام لا قد تقرر في كتب الفقه ان يكون في بعض معادله  
المقصود اوانه باب السادس من كتابه قولك هل زيد قائم لم يرد وبيان ان  
هناك جهة الامتناع فخذ التركيب من الشارح انما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك  
من ان اصل يقع موقع المنة فيؤتى لها بما يدل استدلالا عليه بقوله ومحل نزول  
بكره ثم يتبين ان اجيب عنه بجواب ان يكون ام في الحديث منقطعة بان استغنى عن الامتناع  
وقال بل يتبين واما من قبيل اطلاق المصنفين ومساحي بعضهم في تركيبهم  
لاستعمال قطع المضارع المنفي في تفسير تعريف فصاحة الحكم في قوله حذرا لا يجهل

لا يجهل قطع مع انها استعملت في المنفي **قوله** ليس في لا يخفى ان توجيه الشارح من  
على ان مراد المصنف من الحكم ادراك النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن غير ذلك  
او الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على سبيل الاستخدام اذا لا معنى لمرودة في التصديق  
ومراده من ان لا ضرورة الى ذلك فيكون الحكم المعنى انما ويستغنى عن قوله والتردد  
فيه بناء على قولنا ان من غنى عن اول باطلا لعدم التصديق وعدم تصور آياه ولا يخفى ان  
ما ذكره الشارح لا بد منه بل جوابه ان خلوة من عن تصور النسبة ليس شرط كاستغناء  
عن المؤكدة فانه اذا تصور الحاشي طب النسبة ولم يتوجه الى خالها ولم يتحقق الحاشي في ذلك  
كان في حكم خالي الذي وما ذكره ذلك الوجه بشيوعه ان الاستغناء عن المؤكدة انما هو  
اذا خلا الذي من عن تصور صا ايضا وليس يصح **قوله** على لفظ المبنى للمفعول والفعل  
الاصح به بانها ويل المشهور اى حصل الاستغناء وقد مر من اولى الكتاب شارة  
ان مثله مع تفصيل فلا تغفل ثم الحكم المذكور من الشارح من على انه الرواية وانما  
يقول فيما بعده حسن تقوية حيث لم يفرغ فيه للمتكلم والحاشي طب واما فائده لفاعل  
فيه وكذا ان يفترجا ايضا سواء رجع الضمير فينبغي الى المتكلم والحاشي طب **قوله** وسببه  
الجملة اى يرد بها السببه وحى في مقام العدول عن العلية فلا ينافي عند المصنف الا ايضا  
الجملة السببه من نظائر الجملة لا بد منه وقد يقال فيها اعتبار ان اعتبارها اصل  
الحكم الدواعي البشوت واعتبارها كما كبر الحكم بواسطة تلك الافادة وانما خالي الذي  
انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار انما بل لضرورة اداء الحكم الدواعي الذي هو مقتضى المعام  
وعدا من المؤكدة بالنظر الى الاعتبار انما فلا منافاة **قوله** وحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف  
الى الصفة اى الحروف الواصلة معاني الافعال الى موصولاتها من وصله الشيء وصلا وصله كذا  
قبيل والاشياء يقال صطلح النفاة على سببه حروف معدودة مقررة فيما يخص مثل ان  
والا في مثل وكفى بانه شديدا ونظائر صا حروف الصلة لا فائدها كما كبر الاتصال  
وحروف الزيادة لا فائدها في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون زائدا اذا افادت نفع  
معنوية اعني ان كبر قلت انما سميت زائدة لانها لا تنفرد بها اصل المعنى بل لا يرد بها







وحده الرسل قال قول فكل مقتضى الحال فيه كذا وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر مقتضى  
 الحال اقتضا حقيقة الحال لكنه معتبر والا مقتضى توفيق بلاغة الكلام وهو مقتضى  
 مقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على نوع مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها  
 فان هذا الكلام ليس بليغ مع صدق التوفيق عليه التمس الا ان يقال لا شك ان المتبادر  
 من مقتضى حقيقة الحال والتوفيق يجب حله على المتبادر وما ذكره بهذا هو النسبة بين  
 اللفظ ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر والمراد في التوفيق  
 قوله على انه لا معنى له قبل اذا اراد يحصل لانكار كعبه ملاحظة ان مع المنكر ان  
 ارتفع عن انكاره بتفويض المعنى او مقتضى هذه الملاحظة ملاحظة ترك انكاره كان  
 ملاحظة انكاره يقتضى انكاره وعدم ملاحظة الملاحظة والاعتبار الا بانكاره كذا في  
 ذلك على ان ملاحظة الاعتبار يجوز ان يعلم باخباره فيحصل خبرا على كذا على  
 لان تقديم الملتوح انما يعتبر بانفاس اليه فيذكر انكاره وجوبا لدلالة على الترتيل  
 المذكور وان لم يجز السائل ابتداء وانما على جعل السائل كافي فلا وجه له وان  
 ان حصل الخش في الضابط التي ذكرها لان ترك انكاره يجوز في ذلك فلا يخجل  
 بالثبات فلا يعلم به ولا يلزم منه تنزيه منزلة النبي فاما قوله اي يخبر فعل هذا يكون  
 ذائقة كما في ردف لكم او على تفويض الاستشراق معنى النهي او لا يجوز ادخال لام التقوية  
 في المنقول او اقدم عليه الفعل ولو اوجبه خيره الى الملتوح لم يخرج الى هذا التوجيه لانه  
 يشير الى حقيقة الخبر وخصوصية الظاهر ان هذا التقى بالنسبة الى الملتوح مطلقا بالنسبة الى  
 صورة فلا يتبين كون اشارة في بعضها الى خصوصية الخبر واللفظ ان الآية انكرت من هذا  
 التفسير اذ الامر بصنع الفلك بعد دعاء نوح وم قوله وب لا تدرك على الارض انما هو  
 دأبنا من شأنه ان يجعل الخاطبة ترد في خصوصية الاخرى قبل ان يقول  
 شك ان يؤمن من قومك الا من قد امن مع قوله شك واصنع الفلك باعينا وقوله شك  
 ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعاء نوح وم قوله وب لا تدرك على الارض من الكائنات  
 دأبا يدل على انهم محكوم عليهم بالتوفيق فلا يكون الخاطبة على ان قلت المذكورات

الحال مقتضى

المذكورات لا تدرك على جبل تطلع على منبسط تحقون العاص لا يجوز ان يكون على جبل  
 انهم يدركون ذلك وهو موهوم فلا اعتبارا لاولي ان يرجع فان ان فيه الى المنكر بان يدل على  
 غلط سخط عليهم فاما قوله وقال الشيخ عبد القاهر في قوله ولا يخفى فناء الفاء فاعلم ان ما ذكره  
 الشيخ في اواخر الفقرة الاول من شرح المنهاج من ان لادلالة لها على سببية الا عند قوم  
 من الاصوليين فقال شبه عليهم المنسوبة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة بالتام  
 الدالة على التعليل محال حيث فاما قوله اما ما لا يعتقد ان لا ربح فيهم اعترض من عليه  
 دلالة على انكاره غير معتبرة لجواز ان يكون خلوها من معنى بل هو نسب لمراد في باره ووافي بظ  
 حاله ومثل هذا يورد على قوله لان ما يدبرهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من آثار  
 الانكار والجواب ان عرض الزج كما يكون اثره لا يقتضيه متوقفا عليها يكون اثره لا انكارا ايضا  
 ثم المقام خطا لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الزج مثلا منزلة السائل يجوز  
 تنزيه منزلة المنكر على ان نسب تنزيهه لا يغيره فلهذا حمل البيت عليها وكذا الكلام الالهي  
 المذكور اعني ثم انكم بعد ذلك تلتون بعد ذلك تلتون وحمل الآية على تنزيل غير المنكر منزلة  
 وجه اخر ظاهر وهو قوله المؤكد فان قلت لم يمتد اسببه بجدة في الآية من المؤكدات  
 قلت لما تحققت من ان المؤكد يترافق مقام العدول عن الفعلية ولا ضرورة في حمل الآية  
 عليه قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخاطبة لكن لفظ ان ترك  
 انكاره لا يدل على هذا الاحتمال تنزيه منزلة السائل فان انكاره مع غيره واجب نعم  
 يدل على مطلق الترتيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخاطبة فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل  
 فضلا عن وصفه اليهم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل على ان لا يجب تنزيه  
 الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان اللفظ كون الكلام خاطبا  
 على مقتضى اللفظ الذي هو انكاره مع الخاطبة المنكر ويجعل تنزيله لاشد الانكار منزلة  
 اضعفه فليتأمل قوله ان يكون معلوما او محسوسا فلهذا ادباله ليس بمصطلح الاصول  
 وهو ما يمكن التوصل منه في نظر فلهذا لا يطلب خبري لا مصطلح المعقول وهو  
 ما يلزم من العلم بالعلم بشي اخر فظهر وجه توقف الادعاء على ان لا يجوز كون الدليل

تنزيل المنكر منزلة السائل



محسوسا ولم يكتف في العقيدة بوجوده في نفس الامر لان ذات الدليل اذ لم يكن معلوما فلو كان  
 ولو كانت بحيث ان ثابتهما اذ تدفع عن انكاره ثم حسن جعله كغيره لان انما قيل انما يتحقق  
 بعد كون ذات الدليل معلوما فلو فقد معلومية خصوصية او تعسدية يتحقق وجود الدليل  
 مع بذل المعنى ويتحقق الشرطية اعني ثابتهما اذ تدفع عن انكاره اذ لا يقتضي تحقق المقدم  
 مع ان جعله كغيره كغيره ليس كغيره فاعتبار المصطلحية هو الوجه كما لا يخفى **قوله** ما لا يخفى  
 ان يحكم به لا يخفى في هذا التقدير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا كان  
 كيف يصح في التفسير والحكم المذكور فليس كغيره ظاهر الكثرة **قوله** فيكون نظير التفسير  
 وجود الشيء منزلة عدمه التام في التفسير ليس صلا للتفسير حتى يرد ان الابه في مثال ذلك  
 التفسير لا نظيره ويحتاج الى الجواب بان نظير المثال مسامحة مع ان المقام ينبغي ان يكون  
 الاصل فالمعنى فيكون نظير كماله بعدد لانه منزلة وجود الشيء منزلة عدمه فمثلا **قوله**  
 ما ذكر في السؤال انه ذكر هذا الوجه بهذا استطراد في قصد بيان وجه الحكم في الابه ونقص  
 به دفع اصل السؤال فان فيه اعتراضا بعدم كون الابه تمثيلا وهو مراد المفسر من حيث  
 اذ اصل على المعنى **قوله** ولا يكون مثالا لما نحن فيه قبل اي مجردة لا اعتبارا بالمذكور  
 وهو منزلة وجود الربب منزلة عدمه وانما اذا ضم اليه اعتبارا اخر مثل ان يقال حصل  
 وجود الربب منزلة عدمه لوجود ما يزيل وقيل لا يزيل بل انما كيد مع ان هذا الحكم  
 مما ينكره المتأمنون لا كما وهم وجود الزيل يكون مثالا لما نحن فيه وورد بان اذ انزل  
 وجود ربهم منزلة عدمه صار معدوما وانما يجب لا اعتبارا فلا وجه لا اعتبار ما يزيل  
 على وجوده من الانكار وقد يرد بان الخاطا بقوله لا ريب فيه هو البنيان وما حواه  
 لا ريب فيهم لا ينكرون وجود الزيل فلا ينكرون الحكم لان انكاره منزه عن الانكار وهو  
 المنزلة وهذا معنى على وجوب كون المنكر هو الخاطا وانما اذا لم يجب كما يدل عليه الوجه  
 المنقول من الكشف اذ المنكر من العلم شقيا والخاطا هو البنيان كما يشهد به  
 الابه فلا وجه **قوله** وهو انما في الابه من اجراءه عبارة الكشف هكذا  
 قلت ما نفى ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفى كونه متعلقا للربب ومنه قوله وما كان

بانه لا وجه

قوله من انما الحكم هو الاعتبار الاخر

ولما كان المفهوم من ظاهره نفى عدم الارتباب والمقصود نفى الارتباب شارحا في  
 بان فاعل نفى استمر عائدا الى الربب الباء محذوفه من ان الكلامات ثبوت والتقدير  
 الربب بان احدا لا يرتاب فيه فيقول المعنى الى ما ذكره وقد بوجه بان المحذوف هو الاسم  
 الجارة والمعنى ما نفى الربب لان احدا لا يرتاب فيه وردت الفاعل المحشى حاشية الكتاب  
 على الوجه بان عبارة آية عن ذلك لان المنفى في متوجه الى التفسير والاعتد فلا يعابله  
**قوله** وانما المنفى كونه بل الواجب ان يقال وانما نفى كذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه  
 الذي اشار اليه بهما بقوله وقيل المنفى اه وحكم بان المقابلة يصح الا ان الكلام في استعمال  
 المنفى بهذا المعنى وفيه بحث لان المنفى في قوله انما المنفى اه ليس يصح بذلك المعنى فلا يصح  
 ظاهرا اذ التكلف في تصحيح الاولين اقل من التكلف في هذا فمثلا **قوله** لكن ينكره كثير من  
 قبيل الظاهر ان الابه ليس مثالا لما نحن فيه صلا لان مقابلة ارباب الفرق صريحة في ان  
 الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى الخاطا طلب لا التامع مطلقا والنظر الى الخاطا طلب بقوله ذلك  
 الكتاب لا ريب فيه هو البنيان ثم بقرينة سياق الابه حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون  
 بان انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول لكل من يبلغ الكلام حليل  
 غير المتأمنين وحسم المؤمنون على المتأمنين **قوله** لكن تركنا كيد لا نخمس جعله كغيره المنكر  
 لا يقال ان لا انفي المنفى البنية البنية فيفيد ان ان كيد كما هو حواه فكيف يستقيم ما ذكر  
 لاننا نقول ان لا المذكور لا يفيد كيد استغراق المنفى واثره راجع الى الحكم عليه بمعنى ان لا  
 شيء من افراده ولا دخل له في ما كيد الحكم وتما اسمية الجملة فقد عرفت انها انما تكون مؤكدة  
 في مقام العدول ولا جزم بذلك في الابه فحكم بالمتيقن وقد يجاب بان ما كيد صاحب سبيل  
 الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكدة اخر حصل اسمية الجملة من المؤكدة  
 والآية وبان انكارهم يقتضي زيادة ان كيد فلو لم يجعل كلا انكار كان ينبغي ان يؤكد بغير  
 ذلك ايضا غاية انه كما مر في ذات من وهذا لا ينافي جعل الانكار وكلا انكارا فمثلا **قوله**  
 كلام مجز قبل التفسير يرجع الى محسم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه ان لا ريب  
 على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله على المصطلح اصل النظر بل راجع الى مصدره انما يتوجه



اي تأملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق **قوله** ان يكون له كيد المعنوي يعني فالتشبيح  
لان ان كيد المعنوي لا يكون له كيد ولا يدفع انكار الخاطي طب بل السهو والتجوز وقد ردهما  
من الشيخ واشار الى ان يدفع الانكار كما ان كيد اللفظي بعينه فاذا ذكره بعض اصحاب الجورشي  
من ان الجواب لا يدفع اصلا بالسؤال اذ ان كيد المعنوي كاللفظي لا يرد من فاعل كال  
باق بحال ليس امر او راء ما ذكره الشارح فاعلم **قوله** ان خالفوا هو التجوز قال القائل  
الحشي فيه سهو لان ان كيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما خرج به فيما بعد فلا بد من  
بطلان من حيث هو كذا لك الجواب اننا لا نمنع من الشارح بذلك على خلافه بل ما  
خرج في بحثنا كيد السهو البان ان كيد في مثل جاني ذي نفس لا يدفع التوهم بخصوص  
وهو ان الخاطي ذر وانا ذكره على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير  
التوهم المذكور ولا بد دفع هذا بان كيد المعنوي ولا شك ان ان كيد بنفسه وكذا بان كيد  
وايصح لا يدفع التوهم المذكور لا بد دفع توهمه مطلقا كيف قد خرج هذا لك  
كلها ما في قولك جاز الرجلان كلاهما لا يدفع توهم ان يكون الخاطي واحدا منهما او كسنا واليهما  
انما وقع سهوا وخرج في مباحث النفس والوصول بان لا ريب فيه لئلا يكون توهم ان يكون  
الكتاب صادر من غير او يد مع تركه هناك ايضا بان وان لا ريب فيه وزان نفسه جاز  
في نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير او يد هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان الخاطي ان كان  
من يستبعد صدوره فصل من زيد بن ثابت من تجب التكلم وينصم ان مثل هذا الفعل ان صدر  
لا يفسد زيد لا نفسه وانا كسند الى ذر بطريق السهو لم يستبعد دفع التكلم بقوله اعني زيد  
نفسه ذلك التوهم معونه المقام فاعلم **قوله** لكن المذكور في دلائل الاعجاز اه الجواب فاعلم  
ما في السؤال ان يقال التمثيل على قول من يجعل لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكتاب  
وما في الفصل والوصول مني الخاطي ان ظاهر عبارة اللقن ان من هذا الجواب  
حيث عبر الجواب للمعاني نفس لا ريب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان نقول نحو ذلك الكتاب  
لا ريب فيه لكن ثبت احد ما لا يستلزم ان في نظرنا هذا المعنى جعل الشيخ من قبيل الاعادة  
للثبت والقوم فاعلم ان المذكورات الاعادة الصريحة فلا شك في انما قلنا قلنا

لا بد من كيد المعنوي

يكن ان يقال هذا توجيه على تقدير ان يجعل الكتابة على الايراد المذكور عبارة عن نفس اللفظ  
على ما هو مشهور بان الكلام المجرد عن ان كيد في مقام انكار الخاطي لفظ يستعمل فيما يستلزم  
معناه فان معنى هذا الكلام في عرف البلغاء وهو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام  
لم يقصد به هذا المعنى بل يستلزم وهو تنزيه المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما  
ولما في هذا القياس الكلام المؤكد للمورد في مقام خلوه من الخاطي طب فنفس الكلام  
المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما عرفنا انكاره  
ثم قوله يلزم ايراد الكلام معناه يلزم معنى الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر  
على معنى لان معنى الكلام السوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد ان يقال الكتابة في الاصطلاح  
ان يذكر اللفظ الذي لا يلزم ولا يرد به المعلوم وليس في ما ذكره الشارح الا الانتفاء من  
نفس اللازم اعني الايراد المذكور على المعلوم الذي هو التبريل لما كان الانسب ان يدل  
بالكتابة على ما هو المقصود الاصل للتكلم وكان مصيب الغرض من الايراد لفظ يدل على عدم  
انكار الخاطي طب مثلاً تبينه على ان معه ان فاعلم ان كيد لا ان التكلم نزل منزلة  
غير المنكر فان الغرض من هذا التبريل ايضا ذلك التبينه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما  
تحققه لم يتفقد اليه الفاضل الحشي وقال مثله الى ان كلام الشارح لا يخفى عن توجيه  
الا وجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلاً يدل على عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم  
انكار الخاطي طب فاذا اتينا الى المنكر اريد ان معه ما يستلزم ذلك لعدم ولوا دعاء فقد  
اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا ما قلنا على هذا القياس  
هذا غاية توجيه كلام الحشي وفيه بجا ان الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول  
عرفي لخبر المجرد لا نفسه والا لكان القادح الى العالم على مقتضى الظاهر عند محسم وانا المذكور  
الوقوف له خلوه من الخاطي طب من نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس لازم لمعنيته  
ما ان تأملنا ارتدع عن انكاره بشرط ان مثل بل مناف لها فلا يتحقق الكتابة الا اصطلاحية  
لانها انما يتحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى الوقوف واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القادح  
المجرد الى التردد على انه ربما يدعي ان ما ذكره من قبيل استنباط التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ

تتم خبره



ان يدفع بجمع لزوم كون المعنى العرفي مدلولاً اصطلاحياً انما ان يوجب الكتابة على من كتبها  
 ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وحالة اللزوم المعنى هنا في تقدير متبوعات الملازمة  
 الا يري ان الملازم المعنى عند صورة القاء الجدة الى العالم هو عدم جوبه على موجب علمه  
 الملازم خلو ذهنه لا قول تابع انما متبوع لان علم المعنى متبع عدم العلم وان الملازم في القاء  
 الى العلم ملازمة لا مارات انما انما الظاهرة والا لازم انما انما طبع الاول تابع وانما  
 متبوع كما لا يخفى ويكفي ان يدفع بما فصل في شرح المفاتيح من ان اللازم في الكتابة يعبر عنه  
 مساوياً للملازم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملازم فيكون متبوعاً بهذا الاعتبار  
 انما ان يقال هذا انما يتأتى في القاء الجدة الى العالم مراد به عدم العلم لان الجمل على قول الجدة  
 اعني خلو ذهنه اخص منه عدم العلم فلا يحتاج فيه الى ما يجعل متبوعاً لمتبوعه مثل ان كانت  
 ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكتابة وما ذلك الا بانتفاء القوية انما لغة عن ارادته وللثبوت  
 الاخر موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم انما انما طبع لا قرينة لما علم انه يريد بالقائه  
 الجدة الى ذهنه فكيف يكون كتابة اصطلاحية واجوب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة  
 لا بناء على الخلو بحسب التزويل والاعتبار بهذا التقرير نظير ما كان ارادة المعنى الحقيقي الذي  
 شرط في الكتابة على ان المعبر عنه السكالي جواز ارادة معناه الحقيقي في الجملة ولو في محل اخر  
 باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادة في المحل الذي يستعمل فيه كما في قوله تعالى الرحمن على  
 العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القهود على سبيل نعم بلزم ان لا  
 يكون ما استعمل في قرينة لفظية كناية بالطريق المذكور مشل ان يقال انما العالم الصلوة  
 واجبة **قوله** في المحل ينطق البيت بعده ان المحلل اذا رايت غموة ايقنت بدار منه في القاء  
 الجدة بفتح الجيم البحت والخبابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف  
 اي البرهان الواضح من سطح الصبح سطوعاً اذا ارتفع ثم قول انما انما به مبتدا  
 خبره ساطع البرهان انما في الصبح انما الى الشيء اقرباً بما في عنقه لفظية **قوله**  
 وهذا انما هو من قبيل ان قلت قد خرج بان لا ريب من قبيل لا مثله دون النظائر وذلك  
 صحيح استثناء وهو من قبيل النقي فقد حصل دفع الوهم جونا بلا شبهة قلت دفع الوهم

نحو

الوهم جونا بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجونا بلا شبهة يكون لا ريب من الاية  
 وقد سبق انما في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لان في قوله قسم التحصيل في الاية  
**قوله** وكذا المنجود عن انما كيد اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون انما طبع في منك  
 ولا تردد **قوله** كان من المتكلم في الذي كان ان لا يكون انما طبع لان كان الاو في قصه  
 خبرها ان لا يكون بتقدير انما او تقديره وان جعل النطق بمعنى المصدر ولا تقدير  
 ان كان بمعنى المظنون وصح مع اسمها وخبرها خبران والا خبران متان وقد حصل الاول  
 وقد تامة ايضا وقد حصل انما في قوله ان لا يكون خبر ان **قوله** بل لا يصح بدو لها معطوف  
 على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل لا يحسن خبر ان بدو لها بل لا يصح ثم هذا الحكم  
 مختص بالجملة الشرطية والمضارع المنفي كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز **قوله**  
 الاستثناء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على ان من جعله خبر ان كما توهم  
 لا يصلح مبتداً لقوله ان شوا البيت اراد بالابتداء والخبر عنه بطريق ذكر ان في قوله  
 العالم بقوية ان النكرة هنا اسم ان وليس مبتداً اصطلاحاً والبيت لسالم من بعده  
 والشوا اسم من شويت شيئا والثبوت والشكر والجنب ضرب من العدد والبازل صفة  
 البعير الذي الشئ نابه ذكر ان او شئ وذلك في السنة ان سنة واما كان في انما  
 وجميع بزل كمر وبوازل وبزل كمل والمأمون الموثقة الخلق التي لعنت من ان يكون  
 ضعيفة وخبر ان قوله جواز بقية ابيات من ثمة العيش والنقي للدهر والدهر ذو فنون  
 يبريد ان قل ما ذكر وان كان بمتن به العائش لكن المعنى محذوف للدهر والذهر ذو فنون  
 وتيارات كما يجب يرجع وكما يستلزم نقل كما نص في **قوله** ان دهر ايتفاح الشمل  
 المتفرق المنشور ولقد جمعه وسعدى اسم جسيمة الشا عد وقيل اسم موضع فانما على  
 الاول سببية متعلق بيلف اي سبب وصالحها او شمل اي سبب فراقها وعلى الثاني  
 بمعنى في التعلق بحال التي كجمع في هذا الموضع التفرقة الكائنة او كجمع التفرقة الكائنة  
**قوله** وقد يترك الحكم المنكراه لا يخفى انما لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الظاهر  
 انما بقا فان قوله مع المؤمنين انما من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما مع من مزبل لانما



على عدم التمسك كما فهموه انما فهموه من ظاهر اللفظ ان يسلك فيه ثبوت بالادلة الظاهرة  
 الى ان اكيد وقولهم مع شيئا فهمهم انما فهموه من باب جعل غير المنكر لانهم لم يسموا  
 الا كما هو ترك مجازاتهم والتمسك بالحكم الشرعي النبوي وكان فطنة لعدم تصديق شيئا  
**ايهم قوله** ليس ما خطبوا به المؤمنين جدرا باقوى الكلامين واوكد ما عبارة انكشاف  
 هكذا فان قلت لم كان في طبعهم المؤمنين باجمل العقيدة وشيئا طبعهم بالاجتهاد  
 بان قلت ليس ما خطبوا به المؤمنين الى وفيه نظر لان السوق يدل على ان ما خطبوا به شيئا  
 جدرا بان يكون اقوى الكلامين واوكد مما يدل على ثبوت الحق والكافة للكلام الذي  
 خطبوا به المؤمنين مع انه لا يكيد فيه قطعا وتجربا فعل التفضيل عن معنى التفضيل في  
 في المشهور انهم يستعملون احد الامور الثلاثة وقد استعملوها بالاضافة الى ان يقال  
 المراد بالوكافة هو ان اكيد الاصطلاح بل معناها الدعوى ولا شك ان الكلام الصادر  
 عن العاقل الغير الاتي قوة وكافة في الجملة **قوله** او حدوتون جميع او حدى بالحق يا انبياء  
 كما جرى كان منسوب الى الادب منها على عارضة في معنى الوحد وكما قد ان يعبروا بالحدوتون  
**قوله** انما لان يفهمه تعلقيل بقدر اى تركوا ان اكيد انما كذا وانما كذا وانما كذا  
 من قوله لا اذ اعاد الى الاول فلهذا حسب المعنى وانما هو انهم لم يسموا انكشاف حيث قال  
 وذلك انما لان يفهمه اشارة الى انهم لم يسموا اذ اعاد انهم او حدوتون **قوله** مثله  
 اى موضع الذي يتحقق ثبوت فيه مفعلة من معنى ان التاكيد لا من لفظها لان الحرف لا يجوز  
 ان يشقاق منه قال ابو زيد انه ثبوت من ذلك اى حلقه وبجدة وفي الاساس فلان مثله  
 للجزء ومواءمة اى موضع لان يقال فيه ان يفهمه غير **قوله** لا اذ اعاد الى البهام  
 اى البهام رجوع التاكيد الى كونه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في بحث وهو ان هذا الالبهام  
 انما يندفع بما ذكره لو كان في الاية الكريمة ما يشوب يكون قوله تعالى والله يعلم انكم  
 لرسول من عند الله تعالى لا بطريق الحكاية ولا شوبه فيجوز الوهم ان يكون هذا من قول  
 المؤمنين فبان بانه جعل جارا مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم انما انكم لم تسلمون ويكون  
 فائدتنا بالنظر الى لازم فائدة الخبر كانه باية المؤكدات المذكورة في الاية والحوار ان

طعنهم

والحوار ان اذ قيل زيد ارسى عبده الى فلان وهو يعلم ان ارسى اليه كان لفظا من حديث  
 غير مستعمل في الوفاء اصلا وانما اذ قيل زيد ارسى عبده الى فلان وعمره يعلم ايضا  
 ايضا ارسى اليه كان مقبولا استعماله مقام تأكيد الحكم عقلا وقوله والله يعلم انكم لم تسلموا  
 اذ جعل من كلام المؤمنين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انما انكم لم تسلموا  
 فانه من قبيل الثاني لان المعنى لم تسلموا من رسول الله والفوق ظاهر ولا تغفل **قوله** ولذا ذكره  
 باقسامه يريد ان وضع الظاهر موضع المصنف ففهمه كونه وصي حرمنا التبيين على ان مورد  
 القسمة في الاسناد المذكور او لا وقد سكت هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه ايضا  
 حيث قال التشبيه التشبيه الذي لا يشاركه في وجه الشارح هناك بان المراد بالاول  
 التشبيه الاصطلاحي وبالثاني الدعوى فلهذا اعادة اسم المظهر وما يقال الموصوف  
 اذ اعيدت كانت عين الاول ليس على اطلاقه وبهذا التفسير سقط ما يقال لا يصلح  
 الموصوف المعادة ان يكون عين الاول كان الاصل في الفيزان يعود الى عين كسبي  
 ثم ان الاصل الثاني يجوز مخالفة كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من  
 ظاهره لان اختيار المظهر على المصنف لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو معنى الجواز غير مختص  
 بالجزء بل على ان مورد القسمة انما هو الاسناد الجزئي لا مطلق الاسناد والاعاد واقع الا  
 في بيان عدم الاختصاص انما نقول بل هو انما لا يفسر بغير قسم من كون المراد بالثاني  
 المعادة عين الاولى فقولنا انما استمر عليه ارباب المصنف في مثله فليفهم **قوله** فكانه قال بعضه حقيقة  
 وبعضه مجازا اشارة الى ما اختاره في شرح انكشاف عند الكلام على قوله تعالى وربنا يعلم  
 من يقول انما بانه الاية من ان مضمون الجاز والمجور في مثله مبتدأ وما بعده خبر لا بان  
 وقد شيد ان كان هناك فلا يريد ان يقال محط الفاعل هو الخبر كما تقرر مع انك لو  
 لو قلت في هذا الجمل ثم الاسناد والحقيقة العقلية من الجاز والمجور لكان كلاما مجتبه  
 الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب كما لا يخفى **قوله** كما جعله عبد الله  
 حيث قال في دلائل الاجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة او مفعلا على ان الحكم الفاعل  
 بجائز ما هو عليه في العقل وواقع موقعه وفي حد الجاز العقل كل جملة اخرجت الحكم الفاعل

بجاء

بها



عن موضوع في العقل يضرب من التأويل قوله وفيه نظر لان علم المتكلم اه جسد ان مجرد كون  
الحقيقة والجاز العقليين كما يقتضيه الحال لا يقتضي دوحها في تعريف علم المتكلم والآن ان كان  
اللفظيان ايضا اذ قد يقتضيهما الحال ان يجب فيه ان يكون البحث عنهما من حيث  
ان يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يتوجه النظر عن كون من الاحوال المذكورة  
فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المضي وليس كذلك احوال الاسناد مثل ان كيد  
والجبر حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذ  
كان الاسناد من احوال اللفظ كان ما قسم له من احواله ايضا واليه نظر المصنف اما  
اللفظيان فهما نفس اللفظ لا من احواله وكان هذا غلطاً ولفظ عند المضي فاقول قوله او  
قد سبق ان معنى الفعل قد يطول على ما يستلزم من الفعل ايضا وهو المراد به هنا واذ عرفت  
ما يفهم من معنى الفعل بصيغة قوله متعلق بالنظر في غاية عن عامر وقد يعبرون فقال  
في منه عامل النظر والآن واحد قوله لكن بقى خارجاً عنه لا يطابق الاعتقاد سواء  
الواقع ام لا ذكر الغرض المحض ان نسبة بقاء الخرج الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد  
باعتبار تغليب لا يطابق شيئاً منها عليه والآن هو ما كان خارجاً عن محله بقوله ما هو  
حتى يكون باقياً على الخرج بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب  
لان فاعل بقى ضمير التويف وقوله لا يطابق فاعل خارجاً عن بقى التويف على وجه  
الحال وحسب ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خير بان المفهوم الظاهر من بقاء  
التويف على حاله مخصوص بثبوت تلك الحالة في زمانين اعني قبل التفسير بقوله  
عند المتكلم وبعد ليس الامر كذلك نسبة الى طابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب  
لازم كما لا يخفى قوله وذلك بان لا ينصب قرينة اه كانه اراد بنصب قرينة ملاحظة  
ولا تتعاضد على المراد ليقول مثل قرائن الاحوال فانهم قوله سواء كان مخلوقاً  
مستقلاً وغيره اه الظاهر ان مبنى على من ذهب المعتزلة من افعال العباد مخلوقاً وخلقهم  
بالصدور عنه الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره ومثل كون  
المسند مصدر اعني ضرب النفس الجلاء وبرفع الجلاء قوله كقول المؤمن انبت العقل

ربط ودول الجاهل انبت الربيع العقل ينبغي ان يعبر عنه صدين المعالين عدم افعال المتكلم حاله  
من الخطاب كيداً يجعل على الجواز فاقول قوله من يعرف حاله وهو يخفى لا يخفى ان القيد  
يكنى في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من الخطاب وقال خلق الله  
قال لا افعال كلها لا ينصب قرينة على عدم رادة اللفظ فيكون حقيقة سواء عرف الخطاب  
في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده من لا يعرف حاله في نفس الامر معيها  
وهو ان المعتزلي اذا اتى قوله خلق الله الا افعال كلها الى عالم حاله وجعل بها يلزم  
ان يكون كلام الواحد حقيقة ومجاز في حالة واحدة القسم الا ان يمنع شتى لانه بالنظر  
في شخص قوله والاول لا يكون اسناداً اه وفيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم  
ليس حقيقة قطعا وليس كذلك لان التفسير السابق بقوله عند المتكلم في اللفظ قد يتناول ضمن الصورة  
اذ لا ينصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة قوله بل  
ينسب قائله الى ما يكره الى المحاذرة والمجون قوله بناء على سهو وبيان الفرق بينهما ان  
ما يشبهه صاحبه بادي تبيينه لانه زوال الصورة المذكورة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المحرك  
والفاظظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم مما سياتي من كلام العلامة في توجيه قول  
غير مشوب بتجوز وسهو وبيان ان السهو يطلق على يحصل الابدان بان يعتقد على ما ينبغي  
وبعد اذ يجب ان ينافيه الفاضل المحض نسبة الى السهو وكان قول المحقق المشهور بشارته  
اليه فاقول قوله انما دا على انهم فاذكر في توجيه الجواز فانه ينقسم من ذكره في الاول وفيه  
ان لا يتناول في تعريف الحقيقة لتعاضدها اذ لم يكن فيه تاويل ونصب قرينة على ان اللفظ  
الظاهر ينقسم من ان ما ذكره على وفق اعتقاده قوله على نحو قولها انما هي قبيل وادوارها  
مختصة من قصيدة تراثي بها اخبرها من حيث تقول فاقول على توظيف به لها حستان  
اصغار والكبار لا تسم الله من كلامه ذكرت فانما هما قبيل وادبارا واما قوله  
حين فارقتني من ولد الدهر حال واهلار وان فخرنا انتم الجدة به كانه علم في راسه  
نارده العجل اننا قد اواله التي فقدت ولدها والبتوجه فيصير شتى بما لفظ  
ان قد عليه تقياً مخابرة وتطيف من الاطراف في القضا اطاف به اي اتم به وتطيف

مطلب سهو والنسيان



واجه الى الجول والجور في به الى البو والاصفار والاكار جعل شي صغيرا وكبيراً وبها  
 بمعنى المعقول بيان الخبايا والحوادث التي جعلت خلقاً وادارة جعلت مراً والابتنام الاقدار  
**قوله** اي شي معقول اي خال عن المزايا والخصوصيات كالشيء المنفوس الذي غسل فز صلب  
 مقولة المسحونة والنسابة العالم بالانساب **قوله** وجوابه ان لفظ ما عارده  
 عن الملابس التي تزينه عليه قوله فيما بعد ولا يستلزم شي بلا بس الغا عن المعقول بل الخ  
 فانه اشار الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعون فاستاده الى الفاعل والمفعول  
 اذا كان مبتدئاً حقيقة **قوله** والاكتفاء الى المبدأ عند ليس حقيقة ولا مجازاً فبكت  
 من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان  
 ولذا قالوا في عيشة راضية مثلاً ان الاستناد الى الملابس الذي هو المعقول مع ان  
 العيشة فاعل لفظي وخرى جري النهر وصام نخاره وبني الامير المدينة انه اسند فيها  
 الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب معلوم انها مكان وزمان ومن حيث  
 الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فان لم يكن كذلك ان الله فاعل حقيقي لا يقابل فيدخل  
 قولها في قبول في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل عبارة عن الملابس المذكور قالوا  
 ان يعارضه في اوجه الى ما ذكره الفاضل في قولنا منها ان المفهوم من قوله سابقاً  
 في صدره رفع وعراض المقصود السكاك وكفاك قول الشيخ عبد القادر ان كلامه  
 على المقصود ويعترض عليه مخالفة فيكون الاستناد خارجاً عن القسمين عند الحق لا  
 الاعتراض بتفريع الشيخ يكون الفاعل من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول  
 بان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاح  
 وبالمفعول ما وقع عليه كذا الكلام في ابوابي والاستناد الى المبتدأ ليس من هذا  
 القبيل فلا يشكل التعريف به وعن شيخنا بان قول الشيخ لا يكون حجة على بعض  
 وانما ذكر في سبب استدلنا ان الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح **قوله** فتمت  
 وما ليس المثل بنائم صدره لقد انتهى يا ام غيلان في السري هو السري في التيسر  
 ابيت ظاهراً **قوله** وجوابه ان معناه انه يريد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النصارى

ن

بل لان فيه مجاز لا لادى بصورة الاثبات وقيل صام النصارى كان الاستناد الى غير ما  
 قطعاً مع انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل عنه ان يقال تحت الشئ من السؤال  
 وقوله فقد دخل في التعريف المجاز العقلي ممنوع اذ لو يد با صام نخاري وفطر نخاري  
 لم يكن استناداً الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعاً وان اريد نفي الصوم عن النصارى  
 حقيقة فهو داخل في تعريفها ولا خير واما نخار كصائم فان اريد به الاستنهام عن ثبوت  
 صام في النصارى فجاز وان اريد الاستنهام عن ثبوت النفس النصارى حقيقة كما في نوام  
 نخار كصائم لم نت وكون الصوم المستند الى النصارى بمعنى واحد في الصورتين ليس  
 في المقصود **قوله** ويستلزم مجازاً حكماً وان كان المجاز يقع في الاضافة ولا يقع  
 بالحكم اما ظاهراً ومقدراً اولاً في الحكم اشرف واما تسمية مجاز في الاثبات وان كان  
 المجاز يقع في النفي ايضاً فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح  
 اولاً في النفي ما لم يحصل معنى الاثبات لا يكون مجازاً على نقل عنه واما تسمية استناداً  
 مجازياً قائماً باعتبار الاشرف اولاً لان الاستناد بمعنى مطلق نسبة ثم ان المجاز خص بذكر  
 صان الاستناد وان لم يكن مشاهداً في الحقيقة اعتناء بذكره فائدة **قوله** اي غير  
 الملابس الذي الخ تعبيراً هو الملابس في الواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له  
 وهو مسا وملابس ما هو له وانما لم يقل الى ملابس يكون له باء وانه لا بد في المجاز  
 من فاعل ومفعول اذا استند اليه يكون الاستناد حقيقة كما سبق وقال استناد  
 الى ملابس لا يكون له لم يفهم هذا المعنى **قوله** بتا ول لا يخفى ان قيد انما ول يعني عن  
 قيد غير ما هو له اذ لا يؤول فيما هو له وكان انما لم يكتف به لان دلالة على معنى المذكور  
 التزمينة مبهمة في التعريف **قوله** وطلب ما تؤول اليه من الحقيقة والموضع الذي يؤول  
 اليه من العقل يريد ان انما ول طلب انما ول انما اما مصدرية بمعنى المعقول  
 المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الخذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة  
 بياناً وفي من العقل ابتدائية ومن العقل حال اي نطلب موضع كايها من جهة العقل  
 محضاً وان يكن لا يحق في نفس الامر ومقتضى الكلام انك تطلب الحقيقة بوجودها

اما تسمية مجازاً حكماً  
 قوله مجازاً في الاثبات  
 في النفي ايضاً في ذكره  
 في النفي ايضاً في ذكره  
 في النفي ايضاً في ذكره



هذا هو المطلوب في هذا الباب  
 من كتاب التلخيص في بيان  
 مقاصد النحويين في بيان  
 مقاصد النحويين في بيان

موجوده على ما جوزه الشيخ وسياتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان  
 لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان مطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب  
 بها ولا يظهر بها فاجبت ان الشق الثاني قلت نعم يمكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان  
 قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع  
 عنه **قوله** وحاصل ان ينصب قرينة انما هي ان نصب القرينة ليس معنى ان قول  
 ظاهره ان لا يطلب الحقيقة كما حقيقة وليس عين نصبها ولكن مطلبها بعد الاستناد  
 الى ملائمة غير ما هو ليس الانصب قرينة مانعة عن ايرادها وفيه بحث اما اولها  
 اذا قلت جري النهر وادت اثبات الجري له حقيقة يصدق عليه ان اسناد ذلك  
 غير ما هو بناء على صحة ان قرينة المجاز منصوبة وحل استحالة قيام الجريان  
 بالنهر مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا وانما ثانيا فلان اذا حملنا دل على نصب  
 القرينة لم يكن لقوله ولا بد من مجاز من قرينة فانه يعتقد بها فلا بد ان يجعل حمل دل على  
 ملاحظة ملائمة ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبة اياها كما يشعر به قوله  
 فيما بعد قوله المعتز في خلق الله تعالى الافعال كلاما بارئا ويل والقصد الى ان اسناد  
 الى السببان ان قوله والقصد بيان للثابت ويل وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور  
 في تعريف المجاز كما لا يخفى وانما ثانيا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المطلب  
 لما يثبت المقصود بالكلام عليه وانما قول انما يحتاج اليه لتبسيط الكلام وكونه جاريا  
 على القولين فكيف يكون احدهما حاسلا لاخره يمكن الجواب عن الاول بالسبب من ان  
 المراد بنصب القرينة ملاحظة لا انتفاء على المراد وهذا مفقود في المثال المذكور وعلى  
 الشيخ بان ذلك القول توطئة لتقسيم القرينة الى لغوية وغيره وعن انما ثانيا فلان  
 هذا القول صرح بان وجود القرينة جزء من مفهوم المجاز اللغوي وان كان مشروطا عند  
 الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل دل على نصب القرينة  
 على الوجه الذي ذكر ولا يقدح في هذا كون القرينة لا حمل لخصم **قوله** اي الفعل قبل  
 عليه اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق بمعنى الفعل ورد ان التمثيل معناه

واخواته لا يتناسبه وان اراد الالكفاء عليه فكونه مصلا ويكون المراد اي بالفعل معناه ورد  
 ان معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملائمة لنفسه على ان معنى الفعل يتناول  
 والظرف وهما لا يلابسان المفعول به اذ هما لا يتبعانه ويمكن ان يختار الشق الاول ليلزم من القول  
 بملازمة الفعل ومعناه الامور المذكورة ملازمة كل منها لكل منها بل التفضيل فيه موكول الى  
 السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملايس الملايس لجواز ان يكون متقاربين  
 وان كانا مصدرين كما في قوله كاذبا فلو كان العيني قتل العرف فيلزم **قوله** لان الفعل لا يند اليها وذلك  
 لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا الفعل  
 واما المفعول بغيره لا واقع عليه فعل الفاعل وبذلك اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا  
 وانما يتغير نصب وليس باخوذا في مفهومه ولو سلم انه ما خوذ فيه فالتغير بعد الاستناد منها  
 الا ان نصبه اما في المفعول مع تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير شي اخر معتبر في مفهومه  
 فكذا القياس البواقي واما القدر فيجب في جهة تجوز الاستناد الى احدهما دون الاخر **قوله**  
 اسناد الى الفاعل اذا كان بيننا حقيقة اراد بالفاعل يقوم به الفعل عند التكلم في النظر  
 فلا يرد ان قولنا جاز انصب الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل اليه **قوله** وغير  
 المفعول في المبني للمفعول اه فان قلت قولنا ضربت يوم الجمعة وفي الدار وثلاث ديب حقيقة  
 مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به فيشكل التوقيف طرذا وعلى قلت  
 بل هو اسناد الفعل المذكور الى المفعول به بواسطة **قوله** واسنادها الى غير ما تجاز به عليه  
 ان قولنا ضربت يوم الجمعة وفي الدار وثلاث ديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاستناد  
 فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة  
 السباق ونحو بينهما وبين الزمان والمكان والجوار والجوار التي اسند اليها الفعل فهاذا  
 على ان قيد الملازمة بالمعنى الذي ذكره مرفوع الاعتراض لان الاستناد فيما ذكر ليس لاجل  
 الشبهة وانت خبير بان هذا الجواب يرفع دخول المجاز ولا يرفع خروج عن الحقيقة  
 ولا يبعد ان يحمل قوله فاسناد الى الفاعل على التمثيل وبناء على ان العلم لا غلب  
 لاجل ان ذلك الغرض انما هو الملازمة بشاكلة ذلك الغير لا هو له ولم يفسر صاحب الملازمة



ما هو مع انما يعني الاستدلال لان المقصود اقتضى ان صاحب الكفاية جعل المجاز بطريق  
الاستقادة حيث قال لا يعناه الاستدلال في غير ما لمصاحفة ما هو في ملائمة الفعل  
مجاز وطريق الاستقادة ان يكون علاقته المشابهة ولعل الباعث الى اختياره ان لا  
المشابهة المذكورة ادخل وانتم في صرف الاستدلال الذي هو صريح ما هو الى غيره وان  
فيه مجرد الملازمة المذكورة **قوله** وانما الغرض تشبيه المجاز لان فيه استقادة اصطلاحية لا  
لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاستدلال ليس بلفظ **قوله** كقولهم  
من صلب الخيل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية فهو نظير  
لا يوجب وتامر وهو يشكل برضول الراجح لان هذا البناء يستوي فيه المذكور والمؤنث  
ان يجاب بجواز كونهما ليدل على ان لا يثبت **قوله** فهو معنى المفعول الى كسب المعنى المتعارف  
المستعار الى النقص وان جاز ان يكون بمعنى الرافى ولهذا لم يقل والصواب ان مثل  
**قوله** وداوية وصيا والاصية الا العظيم وداوية لا يصيب الانسان من عظمه فانه قال  
ابن السكيت داية داية وصيا وهو دواء وهو يؤكد بها **قوله** احدهما وصف الفعل الى  
السؤال الاول مع جوابه قد اثير بها فاستحسن وانما اعادها لان الغرض الاصل في  
كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اللفظي منها بيان عدم انعكاس تعريف  
المجاز وكما بينهما **قوله** والاي هو المقرب فوصف فعله لانه الوجه فاجب لاي معنى الالم  
على صيغة الفاعل الى المتوهم فالعذب على صيغة المفعول والاطلاق فصل المعذب في العذاب  
مع ان فصل العذب على صيغة الفاعل بلاية وقوة عليه ويحتمل ان يراد فصل الفاعل وان حصل  
بمعنى المولم الى الوجه مثل السمع بمعنى السمع كما اشار اليه في المعنى فالعذب على صيغة الفاعل  
لكن صاحب الكفاية اشار في تفسير قوله بربيع السموات الآية الى ان الفصيل بمعنى المفعول  
ليس بثبت **قوله** واستدل المفعول بوسطه في بحث وهو انه لو جعل الذي ذكره المصنف كلاً  
شأنه المفعول بوسطه لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بوسطه ونحو  
فان حاجته الى افراد صنف الاشياء بالذكر التخصيص الا ان يقال انك في التفرقة ازار الغفلة  
والا انه ان يحصل ذلك من قبل المكان بناء على اخذه اتم من تحقيقه وغيره **قوله** والمعتبر عند صاحب

صاحب الكفاية في قول علي بن المعبر عنده يثبت ان على المجازي بان على تحقيق مطلقاً  
ما ذكره في توجيه العصبان البعيد والعذاب لا يسم على ما نقله الشارح عنه وبوجه اظهر ان الامة  
من الاحتمالين الذين ذكرهما القائل المحشي هو ان لا يكون **قوله** باسارى القيد  
الذات الظاهر ان انتصاب اصل الذوات بمقدار اى احذر اصل الذوات وقولهم مفعول اول  
مسارى يقال سرقه **قوله** والمطلقة باعتبار ان يحصل الاستدلال المذكور في حاصل  
هذا الوجه ان المجاز العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافة والايقاعية الا ان  
المذكورين اولى ايضا باعتبار تميم الاستدلال المذكور في بحث يتناول الاستدلال المذكورين  
بمعنى الكلام والمستند له ولخصه منع المجاز العقلي على ما لا يشهد هذا التوفيق وعلى هذا  
التوجيه يفصح ما اورد عليه من ان تميم الاستدلال المذكورين واللازم بناء على كون التوفيق  
المطلوع لا يجوز ان يكون مجاز العقلي في الاستدلال خاصة من حيث ان يحصل الضمير في قوله هو  
استدلاله راجعاً الى المجاز العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاستدلال اى حيث قال وما  
الاستدلال مجاز عقلي الا ان نفس المذكور اذا نظر الى المدد من هذا الاستدلال ومناه المتبادر  
لا مطلق النسبة وان القسم مساو للمقسم فاعلم ان قلت كيف يوجد الاستدلال الضمني المجازي  
في مثل قولك الخرقاء فانه مجاز عقلي فذا شارح قلت باعتبار ما تقر من ان النسب  
الاضافية اشار الى النسبة خبرية فالاستدلال الضمني في المثال المذكور مثلاً هو انه لو لم  
يقول لك الكوكب الخرقاء او معناه الكوكب تفتق بجانباء على ان الحصة التركيبية في  
الاضافة الالامية موضوعه لا اختصاص الكمال المصنف لان خبر عن القصة بانه لم يفتق اليه  
**قوله** وقد يكون كناية الى لا يفتق ان قوله سئل الاموم من قبيل لا يفتقوا امر السرفين ونحوه  
في الكلام اشار الى تحقيق المجاز في مثله باعتبار ان حصل الامر مطاعاً وجعله امراً اول  
صرح ايضاً في وفتق كنى استدلالاً وراى يدعى ان ليس المجاز واحد وهو كنى الاستدلال  
لان ايقاع التسمية على الاموم مثلاً انما يكون مجازاً تضمنه كونه محمداً **قوله** في ايضاً  
من ظاهر كلام السكاكي والمقصود اى من اختصاص المجاز العقلي بالاستدلال انما انما هو ظاهر  
كلام المقص فقط وانما انما من ظاهر كلام السكاكي فانه فسر المجاز بكلام المفاد به والظاهر

ف ع

دى



حصل الكلام على المصطلح دون اللغوي **قوله** فادخله في خلافه بواسطة وضع انما اعاد لفظ  
 الخلاف ليعلم ان لا يسلط به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر عن افادة ليعلم به  
 انما في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة الفصل بواسطة وضع  
 والقائل ان يقول اه اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان نحو قول الذي ثبت  
 العقل يندرج في ما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لرب فلا سطل طرف التوفيق  
 لوقال خلاف ما عند العقل كما زعمه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قول الذي  
 فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المعنى لم يثبت  
 الكلام هو الواحد وفي عقله اثبات الله العقل لا نقول اعتبارا ان المعنى لم يثبت هو الواحد  
 له على ان نحو كونه الخليفة والكهنة يندرج في خلاف ما عند العقل بغير الاعتبار المذكور فان لفظ  
 بالنظر الى المتعارف كون المعنى في ذهنه لفظا كسا رسد مع ان السكاكي جعله متاهلا  
 فيه فلذا حكم بطلان العكس وتصور الكلام في صورة تصورات مع مجرد كونه الخليفة من غير  
 بيان كسا رسد تكلف في الحقيقة اليه وقد يتكلف في قد يجاب على اصل الاعتراض بان  
 بقوله انما يمنع طرده وعكس ان وجه القول عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم  
 ان يثبت عليه صان الفان ثمان معاني علم امتناع وعدم امتناع العكس ولا كذلك القول بعينه  
 قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احد ما هو عدم امتناع المطرد لا يحصل منه  
**قوله** وعلى هذا كان الانسب فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا يخرج عن مناسبة  
 وذلك بان يكون المراد عدم امتناع المطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر  
 كان الانسب لسياق الكلام ان يقول يوجب نحو قول الجاهل ونقول بدل قوله وعكس لئلا  
 يتعسف عكس اذا لا يبيح ان يقال يوجب نحو قول الجاهل وعكس انما لم يتوضر لانه اشارة  
 مع علم متعلق الاغراض بما لا يخفى **قوله** ما ذكرت من تقرير قول المصنف مشواي عبارة متحركة  
 في ان المشرك ما ذكره اشارة الى من تقرير كلام المصنف لا كلام المصنف نفسه فامشروا قول  
 في انما تقرير كلام بل يخرج قول الجاهل ايضا فلا يسلط طرفه ترفيها بنحو قول الجاهل فاقول  
**قوله** وان اودع عدم الحكمة في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان الغيرة توجب الجاهل

في

الجاهل واقع موقوع ما هو في الحقيقة فتقيد ما هو في توفيق الحقيقة بقوله عند المتكلم والظاهر  
 في توفيق ما هو في توفيق الجاهل في توفيق الجاهل في توفيق الجاهل في توفيق الجاهل في توفيق الجاهل  
 فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد احوال نحو قول الجاهل الى فاسد فيبحث لان قوله  
 انفس من يوف حال العالم حادث قصد الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه  
 اسناد الى ملابس غير ما هو عند المتكلم في الظاهر مع انه ليس بجاز فلا يصنع قيد الثاني قول  
 ويصح اسناد احوال نحو قول الجاهل الى لكثرة اكها في احوال مع انفراد كل منها بفائدة  
 خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاحوال الى القيد الاول كان اولي وبهذا القدر لا يتأثر  
 الحكم لصياح القيد الثاني واسناد الاحوال الى القيد الثاني لا ان يقال الكلام في الاسناد  
 المعتد به ومثل ما ذكر غير متد **قوله** قلت اراد بالاسناد احوال القائل الخشي يرد عليه ان  
 قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشترط اليه لا ما هو له من قول  
 لواقم المذكورة وان صح تعبيرها بها فلا يبيح ان يرد في التوفيق قول الحق انه غير وارد  
 لان غير ما هو له لا يسلطه ونقطة وقد تقر ان نقبض لا خض اعلم من نقبض لا هم وفي نظر  
 ان تعبير الغير بما فيه حيث قال عنى المخايرة في الواقع او عند المتكلم يدل على ان اشارة الى  
 الغير على معنى النفي كما في قولك ضربني من غير ذنب اي بلا ذنب بل على معنى شيئا مفارضا هو  
 نقضه اشارة بان غير ما هو له سلب ما هو له ونقطة نقضه باللا يرفضه المنصور نعم كان لفظ  
 من يقول ان ضل الخشي يرد عليه ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير  
 ما هو له الذي اعتبر اشارة الى عموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المخايرة في الواقع او عند  
 المتكلم من الحقيقة وفي الظاهر انما اراد كما ان المقابلة ربما هو له ما هو له في نفس الامر كما ان  
 من غير ما هو له الغير في نفس الامر **قوله** ويخرج نحو قول الجاهل اراد به ما هو له مفهوم عند اطلاقه  
 وهو ان ثبت الربيع العقل **قوله** ما لم يعلم او نطق لم يعد المصنف في النفي في نظره اشارة الى ان  
 ان كيب من قبيل مطلق المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والنطق وهذا العموم انما  
 يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطلع من حرمها او كفورا ولو اعاد لربما توهم ان مجموع  
 الجاهل والمجوز معطوف على قوله وان المعنى على احد النقيضين واعاد اشارة الى ان

نظر



عزوم معطوف على خمس مجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجانم والمجزوم وقد جعلوا  
كافة قولك لا زملك او تعطيني حتى اولا كما في قولهم لا قتلناك وقتك فاعلم ان لكل  
ما دام التقى العلم لا ان يتحقق النطق اولى ان يتحقق النطق فان الحمل بعد جازيها **قوله** بينه  
ولم يستدل فيه بحث لان قوله بوجه ابيات لم تر لقمان اوصى بيته وادى وصيته عزوم الكون  
يدل على ان الصلحان العبدى موقود لم يقصد بالسناد الا مشابهة والافاء الى كذا الفاء ومرت  
العشني بل دلالة الظاهر من دلالة قول بي الختم فيسئل الله اعط ان يا نجم لم يرد ظاهرا  
اذ قربنا فيسئل الله انما يصح لو لم يكن اسنادا لافاء الى قبل الله بالجواز بناء على ان  
بمذهب النكاح وان كان منوطا باسناد كذا **قوله** واتر الميزي والمعيدا وجه الدلالة ان من  
قال بامر الله وارادته وان طلع الشمس عزوم بجاء كل يوم بامر الله وقد تس يكون مسلم  
قابل بان الا بداع والا عاود الا نشاء والا فاء من الله تعالى فان قلت لم يمكن  
حمل قول قبل الله على الجواز قلت حمل الكلام على القائل والحق على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح  
**قوله** وصفيان قديم لان الا مثله التي ذكرها المصنف من هذا القبيل والافجوز ان يكون  
عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقليتين نحو اجرى النهر اطرافه امر فلان  
وغيره من نحو اجرى النهر اطرافه فلان واجرى الى اطرافه **قوله** وكذا المراد بشباب الزمان  
ازدادا وقواها انما مية قبل شباب الزمان يقوم به وازداد القوى انما يقوم بها لا الزمان  
ارادته منه واجيب المصنف الى حذف المضاف وقت ازدادا وقواها الاضحية وليس شي اذ الوقت ايضا  
لا يقوم بالزمان بل نفسه فالجواب ان يحمل لازيا على المتعدي فانه قد جرى متعديا ويجعل مضافا  
الى المنقول والمراد ازدادا الزمان للقوى بقى كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء  
القوى ان مية فيما بل ذلك لازدادا عيسى هذا الترتيب والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء  
على احداث النظم وما يباينها سببه مما يصح ان الشباب الزمان بالمعنى المذكور **قوله** واختصار الكلام  
في الاربعة نظائر على مذهب المصنف في بحث الجواز كون طرفي الجواز العقلي او احدهما كناية والآخر  
عند المصنف قسم لكل من الحقيقة والجواز وان كانت في حد الحقيقة عدلت كاي فلا يصح قول المصنف  
واقربا بعد على قصد الظاهر فان قلت حطرتا بامر باقتناء حقيقة الطرف ويجازيه لا الحصر

بفتح

باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت في الاشكال على مذهب النكاح ايضا ولا يدع حمل الجواز  
على غير مصطلح وهو مستعمل في غير الموضوع لمطلقا لانه فاع الاشكال ينكر عن السكاكي ايضا  
**قوله** وانه على مذهب السكاكي فغيره اشكال وجه الاشكال ان يجوز عند كون المسند في الجواز العقلي  
عند كافة زير صام مخاره او مخاره صامم والجملة من حيث هي جملة لا يكون مجازا لغويا وحقيقة  
لغوية عند لا بد من خروج في ثوبها بالكلية فلا يخفى الا في قسم عند في الاربعة وحمل الكل على مطلق  
اللفظة ينبو عن مقام الحاشي عن الحقيقة والجواز الموزون بناء على انها اكثر دورا وشهر  
استعمالا على قياس كالشايح في ثوبها الجواز العقلي من ان تعريف الجواز العقلي في الاستدلال  
وقول المراد بالكلية اللفظة الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل من الامر من قسم الجواز اللغوي  
ان الاستقادة وغيرها والاستقادة الى التمثيلية وغيرها مع ان مثل التمثيلية بما هو مركب قطعا  
مثل انك تقدم رجلا وتؤخر اخي والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم منه وجه كلام  
ظاهرى كما تقر عند صم واذ اثبت وصف الجملة بالجواز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل  
اي وصف للجواز باعتبار استعماله في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار استعماله في الموضوع له  
وقد جاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه الجواز العقلي هو اسناد صام الى فضاءه واسناد اسم فلان  
في ضمير الاسناد والجملة الاسمية والعقلية الى زيد فافهم **قوله** نصب على انه مفعول بالشقون او  
الكفر تم على ما قيل لان الحاشي لاية هو الكثرة فالعقلى على بقا والكفر وقوله يؤتى كجمل الولدان  
شبابا يدل على يوم القيمة او نصب بتقدير يعني وذكره فاما بناء لتفخيم شأن ذلك اليوم وهو **قوله**  
ومن اجري النهر فصل صن الا مثله عما قبلها لان الوجود في الاولين ايقاع امر ونسخ على  
ما حقق ان توقف عليه لا اسنادا كما في السوابق وفي الاخرين انشأ مقابله لامر والنهي **قوله** اي  
من جهة العقل يتقادم من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من جهة  
الى القيام وقد سبق متنا في تحقيق قول ولم آل جهدا انهم صرحوا بان الفعل المسند الى الميزة العقل  
قد يكون باطنية الفعل المذكورة الكشفاق لا نفسه وما عني فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة  
هو الجلي وبهذا يندفع كلام الفاضل الحاشي في ذلك ان يقول ايضا المراد منها يستحالة الشيء الحكم  
بكونه محال وعنده ذلك ثم ان المصنف اعني استحالة مضاف الى المفعول في الفعل محذوف وهو



ان قرينة الجازع ان مع ظاهر الكلام حاله فقول عقلا او عادة تميز عن صفة النسبة اعني  
 ان العقل لا يخلو من عقلا او عادة مما قل **قول** لان العقل اذا خلت وطبعه وفي بعض  
 لان العقل اذا خلت وطبعه ويكسب من علم الخلق لان الشيء الذي اذا خلت وطبعه  
 من علم الخلق لان الشيء الذي اذا خلت العقل فيفسد بعينه حاله قد يكون بحيث يدعيه جماعت  
 فلا يصح عند قرينة الجازع مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى الا بتحت **قول** ليست  
 العقل اي بالبدئية على ما هو معنى الاستحالة العقلية بتفسير معنا وان كان قول لدهري  
 ما يستحيل العقل بالنظر الصحيح **قول** يجوز ان يستعمل فيه قطعا فيسلب اليقين من قولهم  
 عن الغائبة وكان غنا وان حال والطراب منع الاختصار والفتحة في الاستعمال فربما كانت  
 اقوى او منع بطلان اللازم اذا لعبت مراد به لا يقصد به فائق غير لازم ولا يترتب  
 عليه غير حال **قول** فهو في هذا ومنقول انما اول موقف الحقيقة بموقف الفاعل والمفعول  
 اشار الى ان ليس مراد موقف نفس الحقيقة اعني الكنه والى بول لان معناه ان ظاهره  
 وصفا بالظهور والافتقار وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل جازع عقلي حقيقة عقلية كما ان  
 كذلك الوضع في رد بان الكلام في الموقف لانه الوجود وموقف الشيء لا يتوقف على  
**قول** اي قول من القول اشار الى ان ما في الايضاح من ان قول اي قول ليس كاي شيء وقيل  
 نويس كنية لاي القول فلا في **قول** اي يترك الله حسنا في وجهه قيس الزيادة جازع  
 الاظهار ان لا معنى لا يقع زيادة الله على الحسن الكائن في وجهه الحبيب وقيل المضاف مقدر  
 الله علمه **قول** سوى الحق قيس من حيث الحق وهو خط بنا على ان المراد بالفاعل  
 الفاعل الحقيقة بربيل الحرف فلا يصح استثناء الحق منه وانت خبير بان الحق على الانقطاع  
**قول** لا اعتبارا من اليقين المراد بفصل قول يرجع اليه الفعل الفعل المستدعي في الكلام كما قلنا  
 بالمعنى لانه الذي يرجع اليه ذلك الفعل المستدعي المقصود كالقودم ولا يلزم من انتفاء الاقدام  
 عدم استعمال اللفظ في حق يلزم الجازع في اللفظ مخصصة ان الاقدام مستوفى معناه الموضوع  
 لكن لا لانه مناط السبق والاثبات بل ينقل منه الى القودم الذي هو المقصود **قول**  
 لا يكون اقدام جازع لا يكون كانه وانما يلزم قيس الحقيقة ومن الجازع كما اشار الى ذلك

ان العقل اذا خلت وطبعه ويكسب من علم الخلق لان الشيء الذي اذا خلت وطبعه  
 من علم الخلق لان الشيء الذي اذا خلت العقل فيفسد بعينه حاله قد يكون بحيث يدعيه جماعت  
 فلا يصح عند قرينة الجازع مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى الا بتحت  
 العقل اي بالبدئية على ما هو معنى الاستحالة العقلية بتفسير معنا وان كان قول لدهري  
 ما يستحيل العقل بالنظر الصحيح

النجوة

ان العقل اذا خلت وطبعه ويكسب من علم الخلق لان الشيء الذي اذا خلت وطبعه  
 من علم الخلق لان الشيء الذي اذا خلت العقل فيفسد بعينه حاله قد يكون بحيث يدعيه جماعت  
 فلا يصح عند قرينة الجازع مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى الا بتحت  
 العقل اي بالبدئية على ما هو معنى الاستحالة العقلية بتفسير معنا وان كان قول لدهري  
 ما يستحيل العقل بالنظر الصحيح

اسكان بقول والحقيقة في القودم وان كان في كثير من النسخ فان في النسخ  
 وعدم وهذا التفسير سقط ما يقال ان اراو يعني اللفظ مشلا في اقدم من جعله قارنا ظالم  
 ان موجود على الحقيقة وان اراد به القودم كما يدل عليه قول فلا اعتبارا من ان العلمنا وجود  
 لكن لا يستلزم انتفاء الجازع في اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود بمعنى الحقيقي لاقدام الحق  
 ان قولنا ان كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفس  
 ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه العقل هو الاقدام وان قولنا ان القودم موجود حقيقة  
 لا يطابق المعنى الا اذا صير الى ما نقل من الشارح من ان الاقدام المستدعي الحق مجازا حصل  
 معناه القودم لاجل الحق فالقودم معنا معنى حقيق لاقدام المستدعي الحق مجازا ولا يخفى  
 فيه من التعسف الا وضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ الذي يرجع اليه اللفظ اعني اقدم  
 وهو القودم بقريته كسقي فليست **قول** ان لا معنى لقول خلق من خلق يدق انما قيل  
 ان ذلك يجوز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اجيب بان  
 هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا ان معناها يمنع عن الحمل عليه وهو وصف لما يكون من  
 بين الصلب والزائب اذا لم يوصف الشخص لك وهذا مراد ان رجوع قولنا ذلك  
 لقولنا اي لا معنى لذلك القول لانه المذكور لوجود ما يمنع وانما لم يصرح بذلك لكتفا  
 بالظهور **قول** ولو مثل بقوله صام ليلا او رابرت قدر جئت عنى حتى والشغب تسكين الغبار  
 بغيره **قول** لا يقال شغب بفتحها **قول** كما استخدم ان كما هو حكم الاقدام وهو في اللفظ  
 ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بغيره الا حوا ويراد بالآخر ضمير به احداهما ثم بالآخر الا حوا  
 فيس لم يكن للمضارع معنيان لان المضارع الذي اوعى كونه صائما ليس شيئا غير اختيار  
 جعله شغبيا بالاسخدام لانه وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه بل صفة قولهم كزير وفيها  
 بحث اما في الاول فلان سوق الكلام على ان المراد بالآخر الزمان المعين وبضمير صاحبه  
 فخذ اعين الاسخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزير للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف  
 لما به التي بين ذلك الموقف وبين ذلك المثال كما ذكر في الموافيق فالقرب في الجواب  
 محل على حذف المضاف الى كانه الاسخدام على ان صفة تشبيهه لما صفة الكنية لجزءا يستلزم



صحة العكس فلا يجوز ثم المشهور في العبارة الاستخدام بالغا المحجة والاول المهملة من الخلد  
كان جعل المعنى المذكور ولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز بالذال المحجة مع المعنى بالمجته  
او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور **قوله** ويستلزم  
ان لا يكون الامر بالبناء لها بان كان يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن نظائره بكل السند  
على الجاز اي يا صاiban ثملي بالبناء ومشلا فصح انذاره والخطا بعد لولا ما ينجم من  
كلامه من تعميم الاستقادة بالكنية اى صفة الصورة ايضا **قوله** وجواب ان مبنى صفة الاحتمال  
اه كون مذهب السكاكي ما ذكرناه من الحق في ظاهره من نظرية المتفاج وببنيذ في معتزلة  
المعنى ثم يورد على السكاكي ان الالفاظ الحقيقية يمنع قيامه بالقادر الادعائى حقيقة فيظهر  
ان القول بالجواز العقلي بالاخر وبغيره في نفس الجواز العقلي بنظره سلك الاستقادة  
بالكنية ضايعا **قوله** اعراض قوى هو ان قسم الجاز الى الجاز الرسل والاستقادة  
ان المحصر والمكنية ليكون المكنية جازا مع ان المكنية في قول الخدني واذا المكنية  
اظهارا مستعملة في الموت بالذات السبعة له فيكون مستعملا فيما وضع له بالتحقيق وفي غير  
ما وضع له بالاقول والجواز عنده ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن السكاكي  
بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه مرادج صار خارجا عنه ولكن  
فيكون لفظ المكنية مستعملا في غير ما وضع له وفيه نظر لان المكنية جعلت فردا من سبع لا  
اخذت مع السبعة حتى يكون مركبة وهما بحث وهو ان يمكن تقرير نظر المص على  
بني عن الاعراض القوي المذكور في علم البيان بان يقال كون صفة الامثلة المذكورة  
مع الاستقادة بالكنية يستلزم عند السكاكي ان يرد بالمذكور المشبهة لانه لو ارد المشبهة  
كونها من قسم الحقيقي على ما هو المذكور في علم البيان لكنه قابل بالخاصة الجاز فلا يرد  
المشبهة بل المشبهة به واذا ارد المشبهة صح ما ذكره المص وهما نعم ان مبنى النظر المذكور في هذا  
العلم على الاعراض القوي الموجود ببيان في علم البيان **قوله** ولا تخجلين الما وجه انشاء  
عن المشبهة ظاهرا لا معنى لا اعتبار الاستقادة فيه قطعا فتبين ان المقصود من المشبهة  
قولنا بخاره صايم فان دفعه لا يقال من ان بخاره صايم ونجيب ان كلاهما يشتركان في كونه

في تركيب اللفظ والاشتغال على ذكر طرفي التبيين غاية الامران الاول من باب صناعة  
التبيين في التبيين والثاني على النحو بانها احد جماع التبيين دون الاخر عظم **قوله** قد ر  
ازرار على النحو قوله لا تجبوا من طاعة الغلاة البلي بكسر اللام والقصر مصدر يعني الثوب  
يبلى بلى اي صار خلعاً واذا فتحت يا والمصدر موت قال النجاشي في المصنفين بلاء  
الستران كثر بلياً واختلاف الاحوال والغلاة شعاع يلبس تحت الثوب وكنت الذراع  
ايضا وقد روي عن شاذان في القميص ازره بالضم زرا اذا اشدت ازراره  
عليه والازر جمع زر بالفتح كاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كقوله وجمع قروظ  
والقميص مودف **قوله** مع اشتغاله على ذكر الطرفين اما اذا رجع ضمير زاراه الى الممدوح  
فظر اذا رجع الى الغلاة بناءً على القميص كما قيل فلان ضمير غلاة راجع الى الممدوح في  
الطرفين حاصل باعتبار **قوله** فانها فيه بحث لان الاستعارة في ضمير هالم يعجز جعلها  
صفة لعيشة الا بوجعل العيشة بمعنى العاحب اذا التقدير خلاف الظ فلا يصار اليه بل  
فيعود المذوق **قوله** ومن ضانه المستبى الى الاسم وقيل بالعكس يرد على الاولى ان اللفظ  
غير والغير لا يرجع الى الاسم وعلى الثاني ان الضوم يمنع ان يسند الى اللفظ **قوله** لو وضع ذلك  
لوجب عند القائلين حواه منع الملازمة بخوان يقولوا بصوته لاحتماله وجهها اخر غيره  
كما يجاز العطف واجيب بان معنى الكلام على انكاد استكاكي الجاز العطف حيث اعتقد ان  
عن البلفاء وما يرى من الجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاستناد بل في الاستدلال وفيه نظر  
معنى انكاد الجاز العطف ان احد الم يرفع ان ما وقع في تركيب البلفاء من قبل  
الجاز العقلي بل ان البلفاء لم يقصد به بل قصدوا الاستعارة وان عمل بعض كلامهم على الجاز  
العطف فمروا بما لا يجوز ان يكون عدم توقف مثل انكاد عند القائلين بالتوقف  
على التسليم لا د ما كونه من الجاز العقلي وان كان هذا اللفظ مردودا عند السكاكي تأخر  
**قوله** اعني الامور العارضة من حيث انه مسند اليه راو بالا امور العارضة والاحوال التي  
يحايط بها اللفظ مقتضى الحال اي تكون سببا قربيا لتلك المطابقة والفرقة  
على السبب في توليف المعنى فلا يرد ان الرفع من الامور العارضة المسند اليه من حيث انه

اینکه احوال مسند الیه اعیان الاموال و غیره را من حیث انفسه بنویسد که در و ذکر و تعریف و تمجید و غیره از این اشیاء  
از جهت آنکه لذت را بواسطه الحکم و المسند مثلاً که بنویسد الیه بحکم گوید و خداوند که انکب و کبر و مسند او

۱۵۱

و بکمالی بی باقی و بی انتقام  
خود را در آن گمان قرار دهد

فصل فی تعریف راجع به انکار و  
والشبهه باشد و اول حدیث از امام زین العابدین علیه السلام است که فرمود  
لیس نفاق فی صدور و انت غیر  
مان ما ذکرناه ذکر الکفر و الکبریا  
مجلس

[illegible]



[illegible]



قوله ان الال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالترادف من غير ان يفسد  
او حاشا في اي ليس الال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما اشار اليه سابق بقوله من حيث  
اللفظ من عدم استقلال اللفظ بالذات فان قلت الحذف صحيح في نفسه لجواز ان يدل  
بالقراءة على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالاف فان قلت هذا وان كان امرا ممكنا  
في نفسه الا ان ما ذكرناه على الاستمرارية من ان فهم اللفظ كما يتفك عن تخيل الالاف  
حيث كان الفكر ياجي بنفسه بالافاظ مجتزئة فالقارئ انما يدرك العادة على لفظ المسند اليه  
وبوجهه على ذاته فانهم **قوله** بالافاظ على وزن النثرة بمعنى الاخر يقال ما عرفت الالاف  
اي اخرجها من الالف والفاء وفيه لفظ اخر وهو الاخر بمعنى **قوله** قال في كيف نشأت  
عيسى اخرج مسجدايم وحوث طويل اي حال سهر دأيم **قوله** لا حذر از و التخييل المذكور  
ومعنى قطع على الوزن او التنبه على ان شذوذ الزمان ومصائب الهوى جعلته بحيث لا  
على الحكم باذنه بما يغيب الغرض **قوله** حل يتنبه ام لا يقال ان ام هذه متصلة عاطفة  
عليه ان حذف المعطوف وبقاء العاطف غير جائز ولا مهور في كلامهم مع ان التقدير  
ام لا يتنبه فقد حذف المعطوف وابقى العاطف لا نقول الحذف انما وقع بعد لا ولم  
يتبع بعد العاطف ليس حذف المعطوف وبقاء العاطف لا الحذف جزء المعطوف  
لا يتبع وهو الحكم عليه بالبيان عند تحقيق النيات على ان الاخرى الجواب بحذف الجمل  
بعد حاشا كذا ويقوم من في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل هنا مذكورة لوجودها  
عنها كذا في معنى اللبيب اما حديث اتيان المحادل لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه  
**قوله** ولا يحام صوته عن لسانك قال الشاعر في شرح الفتح الاحكام الالاف في اليوم  
وحذا مجرد اختلاف في العبارة لان الاول من الصور الخيالية والآخر من الالاف  
وقد يقال اراي يقول لا يحام ان الصورة المذكورة امر وهي محض لا تحتوي احدا  
والمدول الى اقوى الدليلين فان لسانه ثبوت في الجملة وما ينبغي ان يعلم ان حاشا  
من يعبر عن مقتضيات حذف المسند اليه يحام صوته عن لسانك او على مجوز ان  
يحام صوته عن سماع المحاطب **قوله** او تعينه فان قلت اذا تكرر المسند اليه كان

قوله بالافاظ على وزن النثرة  
بمعنى الاخر يقال ما عرفت الالاف  
اي اخرجها من الالف والفاء  
وفي لفظ اخر وهو الاخر بمعنى  
قوله قال في كيف نشأت  
عيسى اخرج مسجدايم وحوث طويل  
اي حال سهر دأيم

قوله ولا يحام صوته عن لسانك  
قال الشاعر في شرح الفتح الاحكام  
الالاف في اليوم

ندين

قوله بالافاظ على وزن النثرة  
بمعنى الاخر يقال ما عرفت الالاف  
اي اخرجها من الالف والفاء  
وفي لفظ اخر وهو الاخر بمعنى  
قوله قال في كيف نشأت  
عيسى اخرج مسجدايم وحوث طويل  
اي حال سهر دأيم

كان حذو احرار عن العت كان ذكره عينا قلت لا لئلا ان التفسير الى النسخ غير المقصود الى الالاف  
من العت فجاز ان يتصور كل مع الذمول عن الاخر وان يتصور معا وقيل ذلك لئلا يترك  
يترك اجبا **قوله** وميزته غير ارام في سقفي لا مثال لجاز انما قول من قال الحكم من حيد  
وكان من ارمي اليه من ذلك ان يترك في حاشا على الغيب سم يترك فرام حيد حاشا  
فلم يكن وكان يرجع حقيقة حيد وكما يقتضيه نفسه فخر جبالا الى حيد فري الحكيم  
محاشا فان حاشا ما عرفت ان لفظه رماه مطعم فاحشا بها فخر جبالا الى الحكم ذلك فصلا  
يعرب لعدد الفعل من غير اصل **قوله** ششنة او فحاشا من اختم المصراع لاجل اختم الطائي  
الششنة الخلق والطبيعة وادب اختم جده طم الطائي او جده مات اختم وترك بني  
فوتوا بونا جدهم اي اختم واذ توفه فقال ان بني زكوتي بوم ششنة او فحاشا من اختم  
بشيرة ان اختم ايضا كان عاقا والتمه ميل التلخيص بالثياب **قوله** او على ترك نظائره لفرق  
بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره ان لا  
لا يتصور من يحكم بذلك الكلام ولا بخلافه و ايضا الاول بينا ول انكسار وخبرنا  
اذ سمعت من العرب كلاما حذف المسند اليه في احد ما قيسا وادب اختم من غير حاشا  
بما في مرأى على بينهما فقد ريت استعمال الوارد على تركه واما حاشا فخفى بالقياس **قوله** فان  
لا يكادون يدركون فيه المستند ووجه ما اشار اليه شريف في شرح الكفا من ان المرفوع  
بالمدح والالتم مثلا وصفت لما قبله في المعنى الذي خولف فيه الالاف لافسان والغرض من  
الافسان اظهار الالتم بالمدح كونه من جهة ان فيه زيادة ايقاظ السامع وتحريك غيبته في الالاف  
وذلك لالتم ان يكون المدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام وان كان بينه وبين ما قبله  
شذوذا لافسان انما هو حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقا ما قبله و ايضا في حذف  
الحذف تنويه لافسان في الالاف على ما ذكره من الالتم **قوله** اي الله التي اذ عرفت اليه بان  
الوصول لكونه استملا لا يقتضي كرموصوف قبله فلا حذف ساك والاشعار المذكورة انما هي  
من الجاهل الوصول دون الحذف وقد حجاب بان الحذف على قسمين احدهما على حذف بالادب  
في تصحيح اللفظ والاخر ما منه في تصحيح كذا في ان على ان الفعل مشددا وقوله كذا في المسمى في المسمى

قوله بالافاظ على وزن النثرة  
بمعنى الاخر يقال ما عرفت الالاف  
اي اخرجها من الالف والفاء  
وفي لفظ اخر وهو الاخر بمعنى  
قوله قال في كيف نشأت  
عيسى اخرج مسجدايم وحوث طويل  
اي حال سهر دأيم

قوله بالافاظ على وزن النثرة  
بمعنى الاخر يقال ما عرفت الالاف  
اي اخرجها من الالف والفاء  
وفي لفظ اخر وهو الاخر بمعنى  
قوله قال في كيف نشأت  
عيسى اخرج مسجدايم وحوث طويل  
اي حال سهر دأيم

قوله بالافاظ على وزن النثرة  
بمعنى الاخر يقال ما عرفت الالاف  
اي اخرجها من الالف والفاء  
وفي لفظ اخر وهو الاخر بمعنى  
قوله قال في كيف نشأت  
عيسى اخرج مسجدايم وحوث طويل  
اي حال سهر دأيم

قوله بالافاظ على وزن النثرة  
بمعنى الاخر يقال ما عرفت الالاف  
اي اخرجها من الالف والفاء  
وفي لفظ اخر وهو الاخر بمعنى  
قوله قال في كيف نشأت  
عيسى اخرج مسجدايم وحوث طويل  
اي حال سهر دأيم



من قبل ان ينظر مع بيان المنك كبر في الموارد **قول** ولا يقتضي للعدول عنه حرجي متاقي  
 او اقل الكتاب ان الطرف في المثال ليس متعلقا باسم لا ولا كان مثا لمتعلق فيجب  
 لا يجوز بناؤه على التعلق بل متعلق بقدر الجبر فارجع الى ما ذكر فيها وقس عليه فان قلت سياتي  
 ان هذا كله مع قيام التورية فالاحتراز عن العبث بناء على ان المتعلق للعدول قللت المتعلق  
 قصدا لا احترازا بفعل لا مجرد صحة ذلك التعهد ولا يخفى انه غير لازم **قول** ومنه وانك  
 تفتقر الى من ذكر المسند اليه لزيادة الابهام والتعريف قوله تعالى واولئك هم  
 حيث لم يحدف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الى التورية جاعلا لهم المتكلمون خبر عن اسم الاشياء  
 الاولى وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان المسند عند  
 مسند اليه اقوام **قول** كما ثبت لحسم الاشارة الى الشارح في شرحه الكشف كالتب في موضع  
 المصدر لقوله ثابتة والفاء في في في الملة والاشارة بفتح الهزة والفاء في المقدم والاشارة  
 اسم من استأثر بالشيء استبد به وقوله في تميزهم متعلق بجعلت او بالطرف الواقع في  
 المتكلمين عن بالثابتة وهي في الاصل الوضع الذي يثبت بالية اي يرجع اليه مرة بعد اخرى  
 ويقال للمنزل مثابة لان اصله ينصرفون في ارجعهم ثم يثوبون اليه ومعنى على جبالها  
 على انفرادها واستقلالها واصلها هو معنى حول الشيء وقدرت جباله وبجباله اي بارادته  
 انتهى ولم يتوهم متعلق بالافلاج فيحصل هو المبتدأ ومعنى في لرجوع الى الاشارة التي  
 ان يكون عالما ولك ان تقول الاقرب ج ان يتعلق بالمتبكر المستكن في الجبر اعني ثابتة  
 باعتبار رجوع الى الاشارة ايضا كئلا يلزم الفصل بين الطرف ومتعلقه بالا جنتي الذي  
 هو الجبر ولا يباح ان يحصل المذكور من غير المقد قبل الجبر كما قيل في حاصل المعنى ان تكبر  
 او لك فاد اختصا صميم بكل واحد منهما على حد فيكون كل منهما ميمزا لصمم عمن  
 على صمم ولا لم يكره لربما فخصم اختصا صمم بالجوع فيكون هو الجبر لا كل واحد **قول** حيث  
 الا صفا ومطلوب لو بدل الا صفا بالشيء كان احسن ذال صفا لا يستعمل في حق البار  
 فاعظم التمثيل بقوله صي عصاى كما هو الظاهر هذا كله مع قيام التورية اذ لو قدرت في  
 شيء من الصور المذكورة كان ذكر المسند اليه واجبا لانها شرط في الحذف لا لذلك

في قوله

ملك المنك كما سبكر من قبل لان **قول** ان يكون الجبر عام النسبة الى كل مسند اليه المراد بجموع  
 نسبة الجبر الى كل مسند اليه ان يكون الجبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب اليه متقدرا  
 لعدم تورية معينة او ما تعارض في التراض واما حمله على ظاهره فحين ان علم النسبة المتقدرا  
 ارادة التخصيص كاف في اقتضائه الذكر فلا وجه لقوله عالم النسبة الى كل مسند اليه **قول** ان  
 يقال ما ذكره حالة من احوال المتعينة للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصح له من  
 وارادة التخصيص لبعض من حصر البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكر **قول** في قوله تعالى  
 قد عرفت ان المراد بجموع النسبة عمومها في المقام الذي ذكره وقد دل على عبارة المتكلمين في  
 الفتحة على ذلك انما يشوبه تشبهه لما لا يكون عالم النسبة بقوله خالق لا يشاء من ان  
 المراد بجموع النسبة عمومها في تشبها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الجبر في نفسه فالتكلم  
 لا احتراز عن خصوص في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجد بان المثال المذكور كما  
 هو خاص في النسبة في نفسه خاص في النسبة في هذا المقام فالاحتراز عن ليس على حطة خصوص  
 في هذا المقام ما ذكره الشارح من الجواب انه دفع ايراد المثال **قول** والجواب ان  
 اورد عليه ان ذكر المسند اليه يكون تصحيح الكلام لا اعتبار امر زائد عليه قد  
 بينهم ان بحث علم المثال هو عن الخاص الزائدة على اصل المراد وسيجوز هذا من حيث  
**قول** وحقيقة التوقيف جعل الذات مشارة الى خارج قد يقيد الخارج بقوله ويجعل  
 فائدة الاحتراز عن الضابرة العائق الى ما لم يقتض بشي قبله فخرج جمل ايه واظلمى كما  
 انك اسم جار مجزوءة رجلا ونعم رجلا وبالحا يقصه ورب رجل وادخبه فان صحت الضام  
 تكرات اذ لم يسبق اختصاصا لرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم وادخبت  
 مشاة سوداء وسخنه لم يجز لان الضمير موقوف لرجوعه الى تكره مختصة بالصفة هذا  
 هو المذكور في شرح الرضوي على ما نقله الفاضل المحشي في بحث من وجوه الاول ان  
 معنى التوقيف هو التبيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم  
 وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى التكره فلا وجه للحكم بكونه  
 كمره شيئا انما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص في الخارج هو اصله في الجواب

في قوله

او يبيى ان قوله في نفسه من ان المراد كل واحد  
 فان ذلك انما يكون اذا اصل كل واحد  
 في ذلك المقام الذي ذكره والا كيف  
 بينهم كل واحد في ذلك المقام لقيام  
 تورية مختصة تقدم الذكر وقوله  
 خصوص نفسه لا خلاف

ونفخ الكلام ان مقتضى الحال في  
 هذا الجواب انما يقيد بعد حجة التورية  
 على ما يقتضيه الا ان يسبق  
 الى الارجح صمم ولا يخفى ان ذكر المسند  
 عند عدم التورية ينافي مقتضى  
 انه يجب فلا يكون مقتضى الحال







هذا هو المقصود من قوله لا يقتضي صدق المقدم صدق قوله ولو تكرر مع جوابه المحذوف أي الرأيت انظر

والشروط لا يقتضي وقوع مقدمات صدق قوله ولو تكرر مع جوابه المحذوف أي الرأيت انظر  
 ولو لم يكن من انما يدل مكان المقدم خطاب تسمى الى العموم على كمال ظهور شئنا حاله  
 لا يقتضي ان خطابا حاشم لا يختص برؤية احد دون احد بل كل من يراه حاشم  
 فلو لم يكن من انما يدل على العموم في المقدم على كماله واحسن اليه انظر فان لا يخرج في  
 الخطاب بين في العموم الا ان يحل على خلاف الظاهر وتبطل العدول عن الظاهر بغيره  
 انظر المقدم على انما يظهر من افادة المقدم الى الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما  
 هذا وقد يوجد تعلق الظاهر بالافراد في صورة الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة  
 الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي فكأنه قيس كقوله بصورة الخطاب من غير ان يوجد  
 معناه لينفي العموم يعني انما عينا هذه الصورة من المعنى الحقيقي لبيان ان قصد العموم  
 لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تكرر في هذا وبان هذا النوع من الخطأ كما  
 في الكلام وصار مشهورا في افادة معنى العموم جعل الافراد في صورة كسبها لافادة العموم  
 فمثلا قوله يشرب ذلك لفظ المفاجئ حيث قال فلا تترد على طبائبعينه كالكلمات  
 ككرم واحسن اليه قصد الى ان سوء معاملته لا يختص باحد دون واحد فان قوله قصد  
 بتركه قول المضيق للعموم ولا احتمال لتعلقه بغيره لا تترد قوله ما وقع شئ مع جميع  
 وذلك بانهم لا يلاحظ الشخصيات بل يمنع به بقوله الشخص عن وقوع الشكر مثلا فلو  
 العلم بذلك الشئ مع تلك الشخصيات التي جعل هذا المصنوع ككلى امرأة بلا حظتها فلا  
 تفاوت الشخصيات زيادة ونقصا كما يجب الا منتهى تقديره لا يلزم تقدير  
 لا وضاع ولا كلية المصنوع كما توهم قوله لا حضارة اي المسند اليه قد سبق المسند  
 والمسند اليه معناه من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحذور المحذوف قوله لا حضارة  
 على الاستخدام او على حذف المضاف في معنى المراد باحضارة المسند اليه ما يكون سببا  
 للمنافاة اليه في الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ يفتت الى المعنى  
 وان كان حاضرا فيها كما قد يتردد في كاشية المطالع فلا بد ان لا تفسد حال

هذا هو المقصود من قوله لا يقتضي صدق المقدم صدق قوله ولو تكرر مع جوابه المحذوف أي الرأيت انظر

حال حضور المسند اليه في ذهن لم يوجد حضارة ولا ان المسند اليه في قوله كذا زيد وهو كسب  
 ان كان حاضرا في ذهنه فلا حضارة ثانيا بغيره لفايضا الا لا فائدة في الاتيان بالضمير ولو كان  
 بدل لا حضارة لا حضارة بعينه باسم تحقق كان انظر قوله بعينه حال من يقول المصدر  
 بعينه بعينه وشقفة قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها او قيس المحوف  
 بلام العهد في رتبة وكذا المحصول والمخوف بالاضافة اذا اراد بها المجهود والى رتبة  
 ان العلم بالمجهود وان سلم انه لا يحتاج الى مقدم الذكر فلا حضارة في صفة التثنية يكون  
 ثانيا لا ابتداء كما زعموا وعذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاول  
 ولا يمكن كونه بعد المحذور في الجملة قوله هذا القيد من عن الاولين فبذلك لا بد ان ترك  
 القيد ان الاول ان يكون الكلام هكذا وبالعلمية لا حضارة المسند اليه في ذهن التمام  
 باسم تحقق به اي بالمسند اليه بعينه عن قوله بعينه وابتداء كسب واحضارة معناه لرجل في قوله  
 رجل جاني له ورجس باسم تحقق لان لفظ رجل يخص بغيره لا بعينه بحسب الوضع كما ان  
 لفظ زيد يخص بغيره بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اراد بلفظ الرجل فرد معين من  
 افراد من حيث هو معين ورجل يكون مجازا ومختصة الحقيقة وكذا المخوف بلام الجنس  
 في قوله الرجل خبر من المرأة مثلا يخص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب صفة واحد  
 فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وانما جاب الشكر في قوله  
 شرح المفاجئ من ان المخوف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على النقيض  
 بوجه واحد فيخرج بغير الاختصاص ايضا كثر المعارف والتكررات ففهم نظر لان  
 المخوف بلام الجنس حين ما يقصد الفرد المتشرب يستعمل الجنس الموضوع له ولقصد  
 الى الفرد انما ينقسم من القرائن التي رجعية على ما سياتي حقيقة لا يقال فليكن  
 الكلام عند ترك القيد من الاولين هكذا وبالعلمية لا حضارة المسند اليه في ذهن  
 التمام باسم تحقق المعاني التي الشخص كانه مقصود من وقوع الشكر فينبغي البحث  
 لا انقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيد من قيود التعريف على الوجه  
 الذي ذكر فيه فبما عن قيد اخر مذكور فيه لا اذا كان ان يقتيد بقيد على وجه بسيط

ولا يقتضي ان لا حضارة كما يصح على تقديره  
 ان المخوف بلام العهد والى رتبة  
 انما يصح كما في قوله لا يقتضي صدق المقدم صدق قوله ولو تكرر مع جوابه المحذوف أي الرأيت انظر



لا احتياج الى قيد فوافقت من كلام الشرح ان ضمير في قوله باسم تحقق به  
 راجع الى المسند اليه لا الى المحقق من حيث هو معاني على ان الصورة المذكورة ايضا  
 اعتبار قيد التحقيق فلا غناء اصلا ولهذا التقدير ظهران قول الشرح في قوله  
 السؤال لان اسم المحقق بشي معاني ليس العلم فيه سماجة وانما مقتضى السؤال ان  
 لان الاسم المحقق المسند اليه **قوله** قلنا بعد التسليم ان ذكر القيد واداه توجيه جواب انما لا  
 اختصار الاسم المحقق في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرحمن تحقيق  
 في بطريق الغلبة والاحتمال وان كان في الاصل موصوفا لذات الرحمة الكمال  
 مطلقا مع انه ليس يعلم لوقوع صفته فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم تحقيق بل بقوله  
 بعينه ان نظرا الى ان مفهومه كشي في الاصل او بقوله ابتداء ان نظرا الى الخصوص  
 بحسب الاحتمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المحقق بشي ليس العلم بنا على ان يرا  
 بالاختصاص لا اختصاص بحسب الوصف فليكن الوصف الاصل من ذكر القيد في  
 ان بيان تحقيق مقام العلمية غاية ما في الكتاب انها بعد ما ذكر ذلك الغرض المسند الشارح  
 اليها لكونها باقية في الذكر اخرج بعض ما يخرج بالقيده لا يخرج وليس بخروجها  
 اشترانا اليه من توجيه الجواب المنقضي ان دفع لزوم استند ذلك احد القيد في الاولين  
 اعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجه به القائل المحقق في لا يدفع استند ذلك بقوله ابتداء  
 اصلا كما لا يخفى **قوله** انما نقول هذا موقوف اه اي خروج الامور المذكورة بقيد الابتداء  
 موقوف اه وقيد بما الى بعد التفسير المذكور ووجه البعد اما اوله فلا لانه من اعتبار الاول  
 في معنى الابتداء وقد فقد وانما ثانيا فلا لانه كان معنى احصاءه ابتداء احصاءه  
 بنفسه لفظ لم يحسن تقييد ذلك باسم محقق لظهور ركائنه وانما ثالثا فلما ان  
 بقوله ولو اريد ذلك لكان هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص لا اختصاص  
 بحسب الوصف والا فلا احصاء بالرحمن احصاء باسم محقق بنفسه لفظ لتوقفه على  
 ملاحظة الغلبة وخصوص الاحتمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة على  
 تقييد ابتداء ما ذكره انه لو سلم باقول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج ما تحققت في الاخذ

في قوله باسم تحقيق  
 انما نقول هذا موقوف  
 على ان المراد بالاختصاص  
 الاختصاص لا اختصاص  
 بحسب الوصف

في الاعتراضات **بن قول** وبعد الثاني والتي اتينا تصغير التي على خلاف القياس لان في القيد  
 ان يضمن اول المصغر وهذا البقي على فحظة الاصلية لكنهم قد صرحوا عن ضم اوله بزيادة ذلك  
 في اخره كما فعلوا ذلك في نظائره من التذبا وذا وذاك والمعنى بعد الخطية التصغير  
 واليكبرية التي من فطاعة شانهما كبرت وكبرت حذف القلة ايها لتقصو العبارة عن اللاحقة  
 بوصف الامر الذي كنى بهما هذه وفي ذلك من تقييد امره لا لا يخفى **قوله** وما سواه انما وضع  
 يستعمل في شئ بعينه فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع يستعمل  
 في شئ بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله هنا وما سواه انما وضع اه يدل على خروج  
 العلم عنه فقد تناقض كلاما قلت المراد من التعريفات ان ان المعرفة ما وضع لهذا  
 الغرض سواء كان الموضوع له كلياً او جزئياً وما ذكره هنا وما سواه انما وضع للمفهوم  
 كذا يستعمله بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبنى على مذهب مرجوح والتحقيق ان  
 عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل للمفهوم الكلي مرة ملاحظة لها عند الوصف فيهم  
**قوله** ولا يخفى على المصنف ان الوجه ما ذكرناه او لا وذلك لان قيدا لا ابتداء على ما ذكره  
 هذا القائل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم تحقيق فائق سوى تحقيق المقام اما  
 على ما ذكره الشرح فالاسم المحقق ان كان مخرجا لما لم يكن يكون لكل من القيد في ان يضمن  
 بعد تحقيق المقام مقابل المسند اليه اوجه التقدير في الذكر على ان الاحصاء في العلم  
 في اول زمان ذكره بل بعد ذكر الموضوع لانه مسبوق بتقديم العلم به والى ان غرض من  
 ذلك لا احصاء اول زمان الذكر تحقيق في ضمير التكلم والمخاطب اذ لا يفهم منها  
 فيه الا المتعاقب فليتأمل **قوله** نحو قل هو الله تعالى ان يكون هو مبتداء والله خبر واحد  
 خبر ثانيا او بدلالة الله بناء على حسن ابدال النكرة اليه الموصوف من المعرفة اذ لا يستفيد  
 منها ما لم يستفيد من المبدل منه كما ذكره الرضوي ويحتمل ان يكون ضمير ان مبتداء وخبره  
 خبره وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب والاحتياج  
 ونظائرها وبحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فائق على  
 عليه كما ولا يكون مثل زيد احد **قوله** فانه احد الا حذف الهمزة وعوضت منها

في قوله باسم تحقيق  
 انما نقول هذا موقوف  
 على ان المراد بالاختصاص  
 الاختصاص لا اختصاص  
 بحسب الوصف

تحقيق انما نقول هذا موقوف  
 على ان المراد بالاختصاص  
 الاختصاص لا اختصاص  
 بحسب الوصف



حرف التعريف قيل عليه لا كان هو الاله متوقفا بالنام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الاله  
 اتخذ وانه لا جبا عنها متوقفا لا اصل له جوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوضين المعوض  
 عنه ان حرف التعريف في الاله من الحكاية لا من الحكى واصله ان الله اصله المتكلم  
 كما ذكر في تفسير القاسمي وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبدء واخادعة المحرك كما في زيد لا  
 انشأ الاله عدم ارتقاء قول سيبويه بان يجوز ان يكون اصله لاه من لاه عليه بمعنى  
 واجب وجده عدم الارتقاء ما ذكره في شرح الاكتشاف من ان كثرة دوزا لاه في الكلام  
 واستعمال الاله في المعبود واطلاؤه على الله رجع جانب الاستغناء من الاله ولو سلم ان حرف  
 التعريف من الحكى فقول المضاف محذوف اي عرفت من ان لازمة حرف التعريف اذا كان  
 لاه كما صرح به القسطنطيني شرحه التلمذ آلا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وهذا  
 الوجه يبين كون حذف الاله من غير قياس اذ قياس حذف الاله نقل حركة الاله اليها  
 ونقل الحركة متوقفة على وجود الاله المتوقفة حذف الاله لان العوض لا يؤثر به الاله  
 بعد المحو من غير ظهوره كان حذف الاله بعد نقل حركاته الاله لزم **القول** ثم حصل على  
 اي بعد حذف الاله واما قبله قيل الاله معروفا بالنام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد  
 العلمية وقيل هو ايضا علم بالغلبة لكن اريد ما كبر الاختصاص المتغيرة فحذف الاله  
 فصارت حذف الاله حقيقة بالمعبود بالحق فالله قبل حذف الاله وبعد حذفها  
 علم تلك الذات المعينة الاله قبل المحذوف اطلق على خبر اطلاق التلخيص في الخبرين فيكون  
 الغلبة الحقيقية وبعده لم يطلق على خبره اصلا **القول** اما في التوحيد اي تحصيل الاله  
**القول** فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام خارج الاله والجدال انما  
 هو في المعبود كحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه ككثرة المعبودات الباطلة  
 فلا يخالف ما في شرح الاكتشاف من ان الاله بالتشكيك بمعنى المعبود مطلقا والاله بالتعريف  
 بمعنى المعبود بالحق فان هناك بعد بيان المعنى بحسب الوضع **القول** في الوجود او  
 موجود او اشارة الى ان خبر لا محذوف والاله بدل من محل اسم لا ولم يحذف الاله  
 الله خبر لان المعنى على نفي الوجود على الاله سوى الاله لا على نفي مقابلة الله عن كل

في قوله لا كان هو الاله متوقفا بالنام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الاله  
 في قوله لا جبا عنها متوقفا لا اصل له جوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوضين المعوض  
 عنه ان حرف التعريف في الاله من الحكاية لا من الحكى واصله ان الله اصله المتكلم  
 كما ذكر في تفسير القاسمي وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبدء واخادعة المحرك كما في زيد لا  
 انشأ الاله عدم ارتقاء قول سيبويه بان يجوز ان يكون اصله لاه من لاه عليه بمعنى  
 واجب وجده عدم الارتقاء ما ذكره في شرح الاكتشاف من ان كثرة دوزا لاه في الكلام  
 واستعمال الاله في المعبود واطلاؤه على الله رجع جانب الاستغناء من الاله ولو سلم ان حرف  
 التعريف من الحكى فقول المضاف محذوف اي عرفت من ان لازمة حرف التعريف اذا كان  
 لاه كما صرح به القسطنطيني شرحه التلمذ آلا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وهذا  
 الوجه يبين كون حذف الاله من غير قياس اذ قياس حذف الاله نقل حركة الاله اليها  
 ونقل الحركة متوقفة على وجود الاله المتوقفة حذف الاله لان العوض لا يؤثر به الاله  
 بعد المحو من غير ظهوره كان حذف الاله بعد نقل حركاته الاله لزم **القول** ثم حصل على  
 اي بعد حذف الاله واما قبله قيل الاله معروفا بالنام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد  
 العلمية وقيل هو ايضا علم بالغلبة لكن اريد ما كبر الاختصاص المتغيرة فحذف الاله  
 فصارت حذف الاله حقيقة بالمعبود بالحق فالله قبل حذف الاله وبعد حذفها  
 علم تلك الذات المعينة الاله قبل المحذوف اطلق على خبر اطلاق التلخيص في الخبرين فيكون  
 الغلبة الحقيقية وبعده لم يطلق على خبره اصلا **القول** اما في التوحيد اي تحصيل الاله  
**القول** فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام خارج الاله والجدال انما  
 هو في المعبود كحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه ككثرة المعبودات الباطلة  
 فلا يخالف ما في شرح الاكتشاف من ان الاله بالتشكيك بمعنى المعبود مطلقا والاله بالتعريف  
 بمعنى المعبود بالحق فان هناك بعد بيان المعنى بحسب الوضع **القول** في الوجود او  
 موجود او اشارة الى ان خبر لا محذوف والاله بدل من محل اسم لا ولم يحذف الاله  
 الله خبر لان المعنى على نفي الوجود على الاله سوى الاله لا على نفي مقابلة الله عن كل

الاله الذي يفيد الاستشهاد المخرج الواقع موقع الخبر كما لا يخفى **القول** وانما لم يذكر خبر  
 في الاله كان او ممكن مع ان فيه اذ الخطأ المشركين في اعتقاد تعدد الاله على جوامع  
 وهو سلوك الطريقة البرجانية لان نفي الاله كان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لا يفيد  
 بالكلية التوحيد وهو اثبات الوجود لتمامه ونفي عن غيره واثبات الاله كان لا يستلزم نفي  
 الوجود فان قلت فالكلام لا ينفي الاله كان عن غيره قلت ذلك النفي مستلزم عليه بدلا من  
 وليس مقصود بالبيان هنا على ان المترددين لا يدعون امكن غيرهما بدون الوجود  
 كما ما ذكره الشارح في التلويح توجيها لنفي تقدير في الاله كان وهو هذا رده خطأ  
 المشركين في تعدد الاله في الوجود ففقيه بحث لان رده خطأ لهم في اعتقاد تعدد  
 الاله في الوجود بنفي الاله كان ابلغ لما فيه من اثبات الشيء ببيته على هو الطريقة البرجانية  
**القول** كما في الاقواب الصائفة لمجد او ذم توصيف الاله بما ذكره ليس بغيره بل  
 حكمت والتوضيح لان اللقب علم بغيره وذم مقصود منه قطعا واما الالهيته فهو علم  
 محذوب يا اتم وما سواها من الالهام سمي سماء والفرق بين اللقب والكنية بالجنسية كما  
 بعض الكنى بالمدح او الذم كما في الفضل وبن الحسن لا يفرق **القول** وفي الترتيل ثبت يدعي  
 لمحب غير السلوب لان العلم بهنا مضاف اليه في الظاهر والتمثيل لمجرد كون المقام مقام كناية  
 وقيل لفظ يدعي محم فاعلم سدا ليد في الحقيقة وتكبر جهنمي في يد جهنمي للتأويل كما قيل  
 اي جهنمي **القول** انتقال من المذموم الى المأثور لانه لا يمكن الانتقال عنه معنى مجازي للفظ لا  
 معنى ابي لمحب حسب الوضع ملاسبه بل الله وسبحان في قول البيا ان الله تعالى ان  
 الكناية قد تكون مبنية على المجاز وبالعكس **القول** انما هو حسب الوضع الاول على الاصل  
 دون اشكال اثنى العلي قال الشارح في شرح المقام في قوله ثبت يدعي ابي لمحب لم يطبق  
 الاسم الا على الشخص السمي بابي لمحب لكن ينتقل منه الى ملازم المحب ينتقل منه الى المحم فحين  
 عبارة في ذلك الشرح وظاهره لا ينافي قوله ههنا وهذا التلويح انما هو حسب الوضع  
 الاول على المحر لا انما هو هذا مبنية على ما هو الظاهر من ان منشا اشتداد ابي لمحب كونه جهنمي  
 ما ينهم من المعنى الاثنى اعني ملاسبه التلب الحقيقية واما اذا جوز الاستمرار المذكور مع قطع النظر

في قوله لا كان هو الاله متوقفا بالنام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الاله

في قوله لا جبا عنها متوقفا لا اصل له جوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوضين المعوض

في قوله لا كان هو الاله متوقفا بالنام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الاله



عن المعنى الاصح كانه نظائر خاتم على قرره العاقل الخشعي الى توسيط الوضع لا كما  
**قوله** وجب ان يعلم ان باطبا غا استعمال هذا في الشخص المستعمل به الى الجهنمي اي  
 بوسطه ملاحظه الوضع الاصح على ما حققته بما ذكره في شرح المفصاح فلا بد ان يفتقر قوله  
 سابقا الا ان هذا المزمع له واعترض عليه بانهم شرطوا في الكفاية ان يكون المقصود  
 هو المعنى الكافي والمعنى الاصح وسيله البعد والتميز كونه شخص ههنا وسيله وصف  
 كونه جهنميا هو المقصود لا معنى ومناط النفي والاثبات بعيد جدا وجب بان توهم البعد  
 انما يشترط من النقل من وجه العدول عن وجه العدول عن الكس الى الكفاية فلا حاجة الى ان يقال  
 نعم الوصف عند اطلاقه على الشخص من مستبقات التركيب والاطلاق الكفاية عليه على سبيل  
 الاستعمال الكفاية في مجرد معنى الخفا فأتى على هذا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم  
 انه متاخر لما قرره في البيان في انما تحقيق فوايد القبول المذكورة في تعريف الحقيقة  
 من ان القول يكون الكفاية حقيقة غير صحيحة لان الكفاية لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان  
 الشرح ذكر في شرح المفصاح في منتهى الاصل الثالث من علم البيان ان الحكم في تقرير الكفاية  
 طريقا لحد ما ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له في انما  
 استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينقل منه الى غير الموضوع  
 له الا ان المقصود كما ذكره الشرح في البيان منى على المذهب الاول بناء على ان  
 المقصود بالالكفاية اشار اليه الشرح في بحث الكفاية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله  
 وما يجب به منى على المذهب الثاني **قوله** او بهام استلزامه ذكر الشرح في شرح المفصاح  
 ان الحسن ترك الابهام الى الاعلام ونحوه وعليه طبع الشرح وفيه بحث اذ في لفظ  
 الابهام نكتة شريفة مفقودة في لفظ الاعلام وحال الابهام ان البركة الاستلزام في  
 كونها من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المتقنية بحيث يكفي في اقتضاها الذكر  
 ابهاما حتى يتبين الحكم في الاعلام ونحوه بطريق الاول ولو تبدل لفظ الابهام بالام  
 لغات هذا الابهام **قوله** وغير ذلك مما يناسب اعتباره مثل التبيين على غباق الخاطبة  
 لا يتبين عند السند اليه الا بكسر الذي يفتقر **قوله** لان الخاطبة يعرف مدلولها بقلب العين

ان التوقيف انما هو بحسب معرفة الخاطبة لاقال لا بد بالمعقود ما يعرفه الخاطبة  
**قوله** ثم لموصول وذو انقام سواد خلا لا يناسب ان وابن السراج فان ذل انقام  
 اعرف من لموصول عند هذا ولا يكون فيمن فخذ مصمم لموصول اعرف منه ذي انقام **قوله**  
 ولذا صرح جعل الذي يوسوس له هذا انما يدل على ان لموصول ليس باعرف منه ذي انقام بناء  
 على ما تقرره ان الموصوف لابد وان يكون اعرف من الموصوف او مساويا لها ولا يخفى  
 اعرفية ذي انقام كما هو من باب يناسب ان وابن السراج وكذا في بني الكلام على ان انتفاء  
 اعرفية ذي انقام من لموصول لا ولذا لم يقل بها غير ما يخالف العكس في استدلاله لا بد  
 من اطراره **قوله** وتعرف المضاف كتعرف المضاف اليه خلافا لغيره فان تعريف المضاف  
 انقص اليه غيره لا يناسب منه ولذا يوصف المضاف الى الغير ولا يوصف المصنف فاذا  
 وان تخصص بكونه مضافا بالاكسار اذ لا يلزم في التخصص ان يغير جزئيا حقيقة  
 بل يحصل بنقل الشيء **قوله** لانه موضوع لاس ان لا تخصص فيه اي لم يغير في اصل وصفه  
 انخصص وان جاز ان تخصص بحسب العاد من كافة الصورة المذكورة **قوله** لعدم  
 علم الخاطبة بالاحوال المتقنية بسوى الفترة الكلام على تقدير اقتضاها المقام كون المسند اليه  
 موقوفة والمقصود تعيين وجه التوقيف كما اشار اليه الشرح في منتهى البحث فلا بد  
 ان يقال جاز ان يحصل تلك الجمل صفة للتكرار فلا يتعين لموصول ثم الرجاء في الجمل  
 كاف في مقتضى فلا يتوجه ان ما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون  
 ما يجري عليه لموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كويم اذ ذكر الموصول لما كان لازما  
 فالاعتصاف عليه مع افادة المقصود ارجح على ان اجزاء الموصول لا حالة انما يكون  
 على قسمين قسم الموقوفة في الموصول فكذا انما يتم اذ مقتضى المقام خصوصية ذلك القسم  
 والموقوفة من عدمه كما لا يخفى فذكر **قوله** الذي كان معناه اسم جل عالم ينتقض بمثل قولنا  
 مصاحبنا اسم جل عالم فلا بد من امر اخر يبرج طريق الموصولية او الظاهر ان مقتضى  
 اما موجب او مرجح ولا يكفي مجرد الملازمة والتمسك **قوله** الذي في ديار الشرق لا  
 اعرفهم ولا نعرفهم هذا المثال طغى عدم علمهما معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة



عدم علم الحكم فقط واما عدم علمها كما بينت في الجواب الاول ان قيل عدم علم الحكم بقولك  
 الذين كانوا معك اس لا اعرفهم **قوله** فقد جدوى اه انما لم يعلم عدم التوضيح لا ذكر باره اذا  
 لم يكن علم بغير العلة لا يثبت منه الحكم على الموصول شي والاك ان الشيء معلوم بالثبوت  
 لان المراد بالحوال التي فرضت انما علم الحكم بها صلي التي يصح اعتبارها في جانب المصلحة  
 لتعيين عند اقامة الحكم على طب وهو لم يجز لا يصح ان يجعل عنوانا للموضوع والآن  
 الجمل قد برز **قوله** او استعجان التفرع بالاسم فبما ان المراد بالعرض ما يكون  
 باعنا على ايراد الموصول سواء كان غاية بقصد حصولها وقائعا بترتيب عليه كزيادة  
 التفرع او لم يكن كذا وانما بحث في استعجان التفرع بالاسم لا بقيد اختيار  
 الموصولة لجواز ان يعتبر عنه بطريق او لا استعجان فيه فلا بد من نظام شي الى الاستعجان لغير  
 اختيار الموصولة على ما سواها من الطرق ثم قد ذكر في شرح المصباح ان الاقتضاء  
 يتحقق بجزء الملازمة والملازمة فلا تراحم في مقتضى لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق  
 الاقتضاء الا اذا كان للمقتضى جان في الجملة كما بينت في قوله في مقتضيات ذكر المصلحة  
 ان مقتضى اتم من الموصوب المخرج اللهم الا ان يقتض بالرجحان بالاضافة فكلاهما  
 المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء **قوله** ثم واذ فر **قوله** اي توري التوضيح اه وجه تقديره على  
 التولي الا في ان المقصود من الكلام هو التوضيح المسوق له وكل من السند والسند  
 فانما ذلك المقصود فحل التفرع على تقرير **قوله** او اول **قوله** واورد الحكاية مشروحا وان كان  
 اقر عند مشروحي شي ثم انكر فقال لا شريح شهد عليك بان خفت خاك انك ان شريح التفرع  
 ليعدل عن التفرع بنسبة الحاقه ان الفكر يكون الانكار بعد الاقرار ان مقتضى في رتبة  
 انكذب فلهذا الحكاية متعلقة باستعجان التفرع فان جعلت الابه مثالا لزيادة التفرع  
 والاستعجان معا كان نظم الكلام رجيئا وان خفت بزيادة التفرع كما توهم وقع بين الحكاية  
 ومتعلقها فاصل جني ان قلت ليس في نظم زيج استعجان فكيف يصح جعل الابه مثالا  
 لقلت المنهج تفرع اسم لمراد في الحكم بالمراد واما احتيا في طلب الموقفة **قوله**  
 وقد نزلت مع الفتوة نزلت بالدلو اي ضربت بها الماء في البر ووجبتها كمنه والفتوة

المنفعة

لم يكن

نح

والفتوة جمع فاعول الاسماء اخرج الى المشي الى المرحى **قوله** امال التيمم والخطا  
 والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل سرح الخطا بمعنى النظر السرح الى دفع  
 التمسك عليه من قولهم امر سرح اي سرح كذا في الديوان وفي القفا وناق سرحه و  
 منسرحه اي سرحته والعصارة بعلم العين والقفا والمحلة ما يسل من عظيم العنب ونحوه  
 والمراد من اجل الخلاصة والاثام بفتح الهمزة الا ثم كذا في الديوان وفي القفا انه جزء  
 الاثم والمعنى الاول هو الظن في البيت وحمل المعنى صاحب مع الفتوة وسبغت في  
 لذات هو النفس حتى بلغت أقصى ما بلغ اليك في شبهة فاجات ووفقت ان جعلت  
 كان انما وضلا لا وذنبا واذ **قوله** ان الذين تروهم في البيت ترونهم بعينهم بالحكمة  
 الازالة التي يتعدى الى ثمة معايل هو الرواية وهو لا نسب دراية ايضا وان جاز الخ  
 بان يكون من من الرواية بمعنى الاعتقاد والتفصيل ما يجده ان من من شدة الغيرة وطرد  
 العطش والفتوة في الفتوة الالتقاء على الوجه لا حلاك فاما انك فيما نحن فيه اما حقيقيا او  
 عن حلاك الاموال وعوارض النفس كالارض على سبيل المجاز فاشارة الى الاول بقوله  
 اي تملكون واني انك بقوله وتصابوا **قوله** وجوابان خوف والذوق اه قد جاب  
 ايضا بان التنبية على الخطا الذي ذكره هو ان يحصل من ذكر النظر المشرب بالخطا وتوهم  
 في خوف خطا الخاطي طبع هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفاء  
 في لزوم تحقق الاية فيه وانكاره مع اثبات التنبية المذكور متدافع واما ان يحصل من  
 الكلام خبر وعليه ان الكلام في معاني الموصولة ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي  
 الموصول **قوله** الى وجه بناء الجوز قوله فيما سياتي فان فيه اياه الى ان الجوز المبني عليه  
 من جنس العقاب ونظائره يدل على ان المراد منها الى وجه الجوز المبني واما قد تقدم البناء  
 ان رة الى اياه الموصول الى الجوز من حيث هو ايراد الحكم وبناءه ايضا اياه عليه كما قيل  
 مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء **قوله** كالارصاد في علم البديع وهو ان يحصل  
 العجز من الفقرة والبيت ما يدل عليه اذ عرف الروي نحو قوله وما ظلمناكم الا  
 كانوا انفسهم يظلمون **قوله** الى التعريف بالتعظيم اه اعترض عليه الفاضل الخشي بان حصول

ر







كانوا كذا كذا نفس لا مرو هذا كما تقول رايته رجلا اذا رايته زيد **قوله** وعلم  
من حيث انه الحق ان التوب واليقين والوسط ان جعلت داخل في معانيها  
المشاراة كان هذا بحثا فذكر نوطه ما يتفرع عليه من مباحث الخواص التي جعلت  
خارجة عنها يتضح بها البطلان بحسب مناسبة الالفاظ في قدر الموقوف والكثرة والوسط  
كان من علم الحكماء من حيث انه قبل هذا هو الحق وانما ذكره الفاضل لخصيصة  
ذلك جاري في الالفاظ كلها فاجابه الالتزام ولا يضر الا يرى انهم يتكلمون على  
اليد وتوحيها بغيرها وتكبره وجميع ذلك يدل على معانيه بطريق الوضع الا انه اذا  
اعتبر فيها ما ذكره ان رجلا من الاعيان حصل اثره على الوضع فيقولون بغير علم  
**قوله** عقب المشارة اليه وهو الذين يؤمنون فيل عليه ان الذين يؤمنون من  
جملة ما يدل على الاوصاف فلا يما سب ان يجعل مشارة اليه لعدم صحة العقيب بل المكاب  
ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظة  
الصلة بقرينة على الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها انشاد اليه وانما  
لم يعبر عن تلك الذات بنفس الموصول ليقع ذكره بدون الصلة وانما عدم جعل  
المشاراة اليه هو المتقين فيها على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعاً عن  
المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء مجزاً عنه باؤليك على مخرجي ولي  
يجعل جارية عليه كذا ذكره الكشاف فعلى التقديرين ان يجعل المشاراة  
الى احد ما اشار الى الاخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد  
وانما على التقدير الاول فيسبب لك الشك لان المراد بالمشارة اليه هو المعنى الذي  
يشير باسم الاشارة الى لفظ كائني **قوله** عقب المشارة اليه باوصاف وذلك لانه  
هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المنفى وان اتحادنا الواقع فليست كل **قوله** او نحو  
ذلك مثل ان يتصور به شدة ذكاء الخاطب وفق ادراكه كقولك في مسئلة يتخير  
في العقل من المسئلة محقة عندك تشير الى ان المسئلة التي يتخير فيها العقل  
كالخمس المشارة عنده وكذا قال الشارح في شرح المعاني وما يجب التنبه

لان ما يورد في حال هذا المعاني من لآيات والابيات اخذت لا شواهد حتى يتم بافعال الغير  
وانه لا اشاع في جميع مثال واحد بين كثير من اللطائف والاعراض فان من تلك الاعراض  
وكون التركيب ما يذكر من الاعراض على مجرد المناشئة والاشارة الى البشران متضمن  
المعنى بالنسبة اليه من الاعبارات فيجاء على صفة تلكت فلها مواضع نفع **قوله** واحد كما  
او اثنين الظاهر ان اذ فردا واحدا او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح  
المعاني وانما هي حقيقة معينة من حقيقة فردا او فردين او اكثر فغير سائجة اذا نظرنا  
هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينقسم اليه من الشخص لا نفس واحدة الموقوفة الا ان يحل حقيقة  
فيما سبق على المجموع المركب جازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد يقران المعهود في  
العهد الجازي هو الحقيقة مع العوارض في لاشاع في قوله واحد كان **قوله** كناية هذا من  
اقام الكناية للصطلح وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يعبر في صفة  
من الصفات اختصا من موصوف معين فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فانما  
من الصفات الحقيقة بالذكرة كما اشار اليه بقوله لكن التقرير ما كان المذكور يعني لما كان التخيير  
مختصا بالذكور علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بذكره في حال بل ذكره في قوله  
**قوله** او لا مشارة الى نفس الحقيقة وهو مفهوم سمي الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف  
او بانية اي مفهوم موسمي اسم مجرد عن التام ثم افتقار الاشارة الى نفس الحقيقة والموصوف  
بالتام انما يظهر اذ لم يوجد علم بحسب الاضافة ايضا اشار الى نفس الحقيقة لكن بوجه لفظ لا بال  
**قوله** يعني بطلان الموقف باللام في دفع ما يبادر من ظاهر قول المصنف وقد يأتي لو احواله من ان  
الموقف بلام الحقيقة في العهد الذي يستعمل في مجموع الماصية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العلم  
ورادة الخاض وجه الدفع ظاهر من كلامه والمقترنا على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد  
بالحاء والدال المطلقين كما ينبغي عنه قوله جاء التقدو باعتبار الوجود او على صيغة المفعول للتقار  
بالمعنيين والمعنى واضح بقى هنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان بالوزن المنتشر عند  
كاسير **قوله** ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدلولها صحيح الاشارة بنفس الكلمة  
الى الفرد المنتشر واطلاق الموقف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاني حاشية الى ما ذكره



الى ما ذكره من التعريف فاقول في التعريف باعتبار الوجود انما جاء التعريف باعتبار ان المراد  
 وهو المنتشر الذي يصح ان يكون هذا او ذلك المعين **قوله** حتى تكلفوا حيث قالوا  
 المحذور الذي هو معتبر في المعرفة دون التفكير وفيه حيث اولوا بالمعارف ما وقع صفة من  
 الجمل **قوله** كما يشوب لفظ لا يضاف حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار علمه  
 في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما كشاره او موهوبه منك بين محاطك واما لا  
 نفس الحقيقة **قوله** يعامل معاملة العكس كذا علم ان المعاد الذي ليس فيها شأنة الوجود كذا  
 ورضي وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الاصلية من حيث هي لا فرق بين معرفتها و  
 متكررها باعتبار ان في المعرفة اشارة الى حضورها دون التفكير على قياس ما سبق في القسم  
 المتكرر والمعرف بلام العهد الذي من فكاي يجوز ان يعامل المعرفة اذا اراد به الفرد معاملة المتكرر  
 كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في أصل المعاد الا ان ورد في استعمال غير متحقق **قوله**  
 فانه مشهور **قوله** ولقد اقر على التيمم يستثنى من مقتضى شئ قلت لا يعني ثم حرف عطف اذا قلنا  
 علامة ان ثبت بغير عطف الجمل وقول لا يعني بمعنى لا يريدني بل يريد بغيري من عناء الذي  
 واراد ان لا يعني الاشتغال به ولا مقام منه من عناء في اي المعنى وفائدة ثم في البيت بيان  
 فاضل الامر في الضرر والاعناء كان اسما اعظم من الاول تشبيها لثباتها بعد ما بينهما  
 في الفصل ببيان الحادتين في الوقت **قوله** لا توقيت فيه اي لا تعيين بقال وقت ذلك  
 وعين فان تعيين الحوادث بالاقوات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين نعمت عليهم قوم  
 باجبالهم فصح توصيفهم بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغل في الاباهام وتكرار  
 غير معرفة بناء على اشتغال المنعم عليه بالمعيرة المتعريف عليهم فيعرف في كذا قولك عليك  
 بالتركيز غير التكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وحفا لموصول سواء كان فيه توقيت ام لا  
**قوله** قلت بل حقيقة حقيقة خبر مبتدأ محذوف والجمل عطف على تقدير اي ليس هو الجمل كما  
 قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الاصلية المطلقة والمستعمل فيه هو الثاني  
 المخلوطة ولا شك في تعارضهما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع هو الاصلية  
 والبشرط في ان يتحقق في ضمن الاصلية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الاصلية لا بشرط

لا بشرط شئ والفرق المنتشر انما فهم من التعريف وانما سمي موهوبا باعتبار مطابقة الصفة له  
 فله عهدة بهذا الاعتبار سمي موهوبا **قوله** ومنها هذا **قوله** ومثله كل مضافا حال من كل لانه قال  
 في المعنى انما كان كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا اجتوز الحال من خبر المبتدأ فالاصل في  
 التعريف ان كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء الا لا افراد كاستي  
 ان شئت الله **قوله** وجوابه انما لا يمكن ان كان الاظهار ان يعالج جواب السكاكي ان اردت  
 بعدم التمييز تعريف العهد عدم لامتيار مطلقا فاعلازمة ممنوعة كيف والمشار الى العهد  
 هو الحقيقة وفي الاوجه الحقيقة وان اردت عدم الامتيار في معنى التعريف فانتفاء اشياء متخيلة  
 والامتيار في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان اش رج  
 التحقيق سلك جادة التحقيق وسكت عن التردد برأيهما واعطى ظهورا لهم ما ادعوا اليه في بينهما  
 بحسب الاحاطة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحقيقة  
 بان المشارة اليه ان كان الحقيقة فتعريف العهد ان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانت  
 جعل عدم بطلان اشياء على الشئ اشياء ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم تعرض له وبهذا نظران  
 اعراض الغافل للجنس ليس بقوي **قوله** وهذا المعنى غير معتبر في اورد الفرق بين المعرفة  
 والكرة مع انه بعد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه ما كان  
 المحذور الذي من غير معتبر في اسما لا جناس معتبر في المعرفة بلام الحقيقة لم يخرأ خال  
 الحقيقة عليها لانه جمع بين المتماثلين فاشارة الى دفعه بان عدم اعتبار المحذور ليس اعتبارا  
 واما المناقاة بين اعتبار المحذور واعتبار عدمه لا غير **قوله** واستغراق المفرد اشمل من سببه  
 تصرح الشارح بان اضافة المصدر بعيد المحذور حقيقة صانك ان مناه كونه المصدر للمناف  
 من صيغ العموم فعند الحقيقة كونه لا ماملة كما توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض الاتي  
 نعم عبارة المناقاة مشرة بجزئية الحكم حيث قال واستغراق يكون اشمل كما حققه الشارح  
 صانك ومن لم يفرق بين العبارة تبين فقد قال ما قال **قوله** بدليل صحة لا جاز في الدار في  
 في البيان على ذكر الجمع لان حال المشي منه ولم يعكس لان الجمع يطلق على الاثنين مثل فقد

صفت قلوبكم



بجواب العكس قول با اصل المعنى وقسمهم شر أخوه ولا يقسم بينهم شر المعنى المنزل وقسمهم  
 على صيغة الجمل أى حفظهم والمعنى با اصل هذا المنزل وقسمهم شر أخوه ولا يقسم بينهم شر المعنى المنزل وقسمهم  
 بناء على ما قبل وقسمهم شر أى لا صاحبكم والقرينة المشقة بذلك عادة النفي في قوله  
 ولا يقسمهم **قوله** أو مقدرة في الآثار مرة أو ما ذكره الخالة في توجيه بناء الاسم  
 هذه إذا كان مفردا من أن متضمن لمخوف اعنى من وبهذا يظهر أن لا شبهة بليس  
 بنفى في الاستفراق كما ظهر في الكشف وان تعيد لا بالى لنفى الجسج قول وآما  
 البيان الخ لا حراز عن **قوله** والمقابل ان يقول لو سلم أنه قد تحققت ان القضية است  
 ظاهرة في الكمية وان الاغراض مبنى على وقوله لو سلم أنه قد تحققت ان القضية است  
 مؤنة تقريره وقد يقرر المتعالمية بوجه هو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجلا لا  
 عامان فموظا الفساد واما لكان لا رجل ولا رجل لنفى العام وان اريد ان نفى رجل  
 ورجل عامان فلا يلزم الا ان يكون نفى المفرد اشمل من نفى الجمع وهو لا يستلزم ان يكون  
 المفرد اشمل من الجمع ولما كان جواب ظاهر بان يقال لراوان رجلا ورجلا المنفصلين  
 في حكم النفي والمفرد اشمل من الجمع في حكم النفي لا يمتنع ولا الجمع فيه با درالى  
 التسليم ولم يفرج بالمتع **قوله** ولهذا صح بلا خلاف جاني القوم في قوله مع امتناع  
 جاني كل جماعة فيه بحث لان المحققين من الخالة جعلوا قوتهم على عشرة اولا واحد  
 وقوتهم ضربت زيدا اولا من الاستثناء والمتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء  
 المتصل كون المستثنى من الافراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزاء فلا يدل صحة استثناء  
 الواحد عن الجمع المعروف بلام الاستفراقية على ارادة كل واحد واحد وبهذا يظهر ان امتناع  
 المثال المذكور ممنوع واما فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين الذين جوزهما الاستثناء  
 المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في شي مناه وغاية ما يقال وجه الفرق  
 ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه اجزاء وفي المثال بالنسبة الى كونه جزئيا فكل واحد  
 عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح الا واحد على الاستثناء المتصل وقولك جاني كل جماعة يظهر  
 الى الخثرات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئيا لا يجرى جماعه فليست كل

او ارجو ان لا يفتقد  
 بالنسبة الى كون مستثنى

لو سلم انه اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الاستصحاب بوجه ان معنى جاني كل  
 جاني كل جمع وعلل وجه ما اشار اليه بشره بيف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرار  
 في مفهوم الجمع المستغرق لان الشك في مثله جاعلة فيدرج في نفسه وجوز من الادلة  
 وما فوقها فيدرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول لكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا  
 في الجمع المستغرق فلو امكن كل واحد منها ايضا لكان تكرارها مضافا لذلك يرى الا انه يقتضي  
 الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالجمع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفصل  
 المحش فيه بحث لان مثل هذا واقع في التكرار في كل حزب بالديمقرون وكما ان  
 فيها فرج وكما دخلت امة لعنت اخشا الى غير ذلك فلا وجه لحدول التفصيل ان  
 ان اريد بلفظ التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لزوم في المعنى الحاضر في ذين الحاكم على معنى انه  
 يلزم ان يلاحظ الحكم بثبوت الحكم لثلاثة مرات متتالية تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم  
 الحكم في نفس الامر لثلاثة مرات متتالية بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع  
 وان اراد ان ان اثبت ثبوت دخول الشك في الحكم باعتبار ان فلا يلزم ولا يكون باعضا  
 للحدول كما هو ظاهر حاله في الاستفراق على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط في عدم  
 تدخل الجاهل واجزاها كيدا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق  
 كل جماعة جماعه لما صح ان يقال جاء الرجال عند فرض اخصار الافراد في الشك في ثبوت لو سلم  
 بان كل الجمع على الاستفراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكرناه في العبارة يندفع بان  
 المراد جمعا لا جماعه خارجة عنها كما هو حاله في تعريف العلة انما جماعه ما يتوقف عليه  
 مع جواز كونها بسيطة وبهذا لا بدول على **قوله** حتى يجمع جاني جمع من الرجال الى نصب  
 يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد **قوله** فظهر بطلان ما ذكره صاحب  
 المفتاح الخ قد حجاب بان مراده انه لم يقل وهو العظام كيدا يتوقف على من قبيل سنا والفصل  
 الى الجمع بطريق الجوز على كذا فلان يركب الجمل ويؤلفان فقلوا زيدا فانه جار مشهور  
 وتوسع شائع والاظهر في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع الخلق بالتمام كذا يستلزم  
 في الكل من حيث هو كل ثم ومن الجموع عبارة عن زوال قوة الجموع ولا شك انه يمكن



وانه البعض فلو قيل ومن العظام لم يتحقق شمول الوهم لكل عظم بطريق القطع فليس  
 بالشمول في قول لطلب شمول الوهم الكسول القطع **قوله** غير مناسب لحكام لان مقتضى  
**قوله** انه جميع يتناول كل محسوس غير من عليه بان هذا التعديل غير صحيح لان مقتضى  
 في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد لطلبه ان لا يطلع العالم على كل فردا ونقول هذا المستغرق  
 انما يستفيد من خصوص الموضع لان العالم اطلق على كل فرد بل لان عدم نظم الجسم يتلزم  
 عدم النظم لشي من اجاد **قوله** لو باجمله في القول بان الجميع لا يقيس عليه ان اراد ان كل شيء  
 كذلك فمفهوم كيف وقد عرفت اننا يستقيم الاستدلال بثبوت الحكم لما ثبوت لكل من اجاد  
 مفردا وان اراد الجزئية فمفهوم كنهها عين مدعى صاحب المفاد فانه لا يدعي الا الجزئية ولا  
 انما غير اننا ونقول ليس الكلام ناظر الى الرد على صاحب المفاد بل على من حكم بان الجميع  
 لا يقتضي الاستصحاب لطلب ولا بنا فيه خروج الواحد والاثنيين **قوله** نعم فارق بين المفرد والجميع  
 ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجميع المرفوقين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه  
 في جانب المدعى ليس بينهما فان التام في الذنب المذكور ليس الاستغراق وكيف يتصور ارادة الواحد  
 من المفرد المستغرق فكان التفرقة مجردة اطلاقا لانه لا يمتنع للام الاستغراق والهدى فاما **قوله**  
 مجردة عن الدلالة في اعترض عليه بان دلالة المفرد على وجه معناه بحسب الموضع اذا قيل  
 للمفرد المستغرق فانتقال من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فامتنع خبر المفرد  
 عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالة على معنى الوحدة ولا خفاة معناه  
 التقدير لا يلزم الجميع المتساويين في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة  
 على تعيين المراد فنقول مجردة عن الدلالة معناه مجردة عن اعتبار الدلالة على الوحدة فلا يلزم  
 من عدم اعتبارها اخلو عنها لانه لا يمتنع على التام لكل النقط الواجب في نظرية في الصوت والخط  
 ولا من كل من الضعيفين على جماعة ظاهره وصف اسماء الجموع كالقوم واليهما بالجميع **قوله**  
 ولهذا اوضح وصفت بغير الجمع اي يكون للمفرد المستغرق معنى كل فرد لا مجموع الافراد ثم انظر  
 ان هذا الاستغراق بالنظر الى ظاهره استناد من اللفظ واما بالنظر الى معنى كل فرد الدلالة على كل

الافراد فالتام جواز وصفه بغير الجمع ميبلا الى المعنى كما في الاخبار مثل قولنا كل كذا في كل كذا  
 التام الا ان يفرق بين الصفة والصفة **قوله** وان حكاه لا خشي الدنيار الصغر الدنيار اصله  
 الدنيار بالضعف بدليل جملة على دانه وكذا الدنيار اصله الدنيار ولذا جمع على بان يجمع  
 وقد استراليا في العقاد ومن قواعدهم قلب احد حرفي التضعيف باء اذا انكسر ما قبلها  
 ووقع فيها ممتد وبهذا يظهر ان التام في قول عمر بن عبد العزيز كتابه وقد حكاه صاحب  
 الاكتشاف طول لبا، وظهر التامات واورا بجمع سبعة حركات بناء على انها عن المدة  
 ولان تبيينه شارحه هذه الدقيقة صارا الى الجاز وان انت خبير بان الجاز مشروط بالقرينة  
 الصارفة عن الحقيقة والارادة الوثوق **قوله** فلان الثوب مؤلف من اجزاء الاسمال جمع كل  
 بالتركيب وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدنيار الصغر والدنيار  
 البعض ايضا فان كل دنيار مثلا مشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصغر **قوله** لا يخفى  
 طريق ايمان لا يكون السامع عارفا باسم العلم ويكون طريق الاضافة اختصرت  
 اليه فان هو اخص من عبد الله ونحوه مثلا **قوله** نحو جعفر بن عبد الله في قوله هو من مشوا الحكماء  
 قبل قال الايات حين اخرج من السجن ليعقل والله اعلم قوله فهو يتبين ما آتت لان  
 هو في هذا القلب لا دعام على العالم عن الموقوف اضعف الى يا المتكلم والركب اسم  
 جمع للركب وايضا يبين جمع يان بمعنى يتي حذفت احدى اليانين وتوقفت عنها الالف  
 المنوسطة وقد بينى الهوى على معناه الحقيقي ولا ياول بالهوى ويراد ان العوض سائر  
 بالعوض حيث يسير على القائم بهويوه وهو القلب يسير متعلقه وهو الجيبية فكانه قال  
 مع الركب ايمانين صاحب وجسم بكرة مؤلف **قوله** ان المضاف تقدم المضاف اليه على المضاف  
 يكون مقدما وان كان متأخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التعريف قد يوجد في غير صورة  
 الاضافة كما في قوله الذي هو عبد سلطان عندي وكذا في تلميح فالوجه ان لا يترجم الاضافة  
 الا بالتمام والاختصاص اليه وانما اقتصر المصنف في جانب التحصيل مثال تحقير المضاف لانه  
 مع ما سبق من ثبوت مثال تحقير المضاف اليه وفيها ولذا اطلق التحقير ولم يقيد بشي من هذا  
**قوله** ومنه قوله في تلميح لا تقار والى بولدها في فقتد عما قبل لان المضاف ليس له

وقوله في حيزه من حيزه  
 وقوله في حيزه من حيزه



ثم قوله تعالى ان كان في الاصل تضار على البناء للمفعول يعني بغيره والى من صلته الى لا يضار بالبناء  
بالاولى بان يضار في تضارها ويضارها بغيره فانه ما نيت المراءى بها وانما  
البناء للبيته او يكون تضار على البناء للمفعول الى لا يضار زوجة ذواتها بسبب حاجتها  
منه باليسر بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضار زوجة سبب ولدها  
بان يضار شيئا وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبما نتج المعنى على كون البناء  
للمفعول فوجه ان اضار الزوج بالزوجة او العكس سبب الولد يعود الى الاضار بالاولى  
نحو ان رسولكم الذي رسل اليكم تجزون الاستعداد يحصل من الاضارة لعدم قول القائل  
بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول مع صلته مؤكدة كما لا يخفى قوله كوكب الخرقا  
الى قول الشاعر اذا كوكب الخرقا لا يحسن سبيلا اذا عت غرقها في القريب الخرقا  
الى في عقلها خفة وبها حادثة وكانت حنة الخرقا امرأة تضعق وتنها طول الصيف في الخرقا  
سبيلا وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي بطلع عند ابتداء البرد تنهت في الشتاء وقرنت  
الذي يغيره فلا يما يول اليه في قرابتها استعداد السورة بالنعم السحر سهل دفع بدل من كوكب  
او عطف بيان واذا عت بمعنى فرقت قوله اولاد لا طريق الى احضاره سوى الاضارة  
قال بعض الافاضل المراد ان لا طريق حاضرة عنده في ذلك الوقت سواء ولا ثم ان حصول  
الاضارة يستلزم حصول طريق الموصولة وان امكن فانه دفع عتراض المؤذني في شدة  
المتاع وهو الذي نظر الى اصل الحش منها وانت خبير بان البحث في تركيب بلفظ والقول  
بان طريق الاضارة يجوز ان يكون حاضرا عند قسم او طريق الموصولة كما لا يكره  
قوله ليس عن طالب العرف حاجبه يمكن ابقاء على معناه الظاهر فالمضاف محذوف اي عن  
احسان طالب العرف اذا لا معنى للمعنى عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اي في شأن  
طالب العرف ثم وجه حمل التكرير في التثنية على التحقير سلوك طريقه البرهان في ادب بعض المنقذ  
مع حسن مقابلة تنوين التظيم بنوني التحقير فلا وجه لما ذكره بعض علماء اللغة من ان  
الوجه محذوف على ظاهره حتى يكون منظومة المخرج انتفاء الى جيب مطلقا عظيم كما كان حقيقا  
لوقوع الكثرة في سياق النفي قوله اذا التقليل نحو رضوان من انكر كبر قبل الاولى

تفسير

ان التكرير في رضوان للتظيم وهو جده وكرهت له والخبر محذوف اي محسم رضوان الى والحد  
عطف على جملة وعدله المؤمنين والمؤمنات الخ وذكر ان فيه دلالة على حصول رضوان  
لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تقدير النعم وبيان عظم نعيم الجنة ونحوه  
انما كثر ما فرج شئ من الاشياء عليها بطريق التقدير لا بسبب المقام وان كان رضوان  
قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق  
المتبعية فليتأمل قوله ويرى التحقير والتقليل الى التكرير مطلقا ففتح التثنية بقوله انما كثر ما  
ان التكرير ليس سببا في قوله لعدم التكرير بجهة من جهة التعريف عدم علم الخاطي بجهته  
جهات التعريف لعدم علم المتكلم بها فيكون جهة التكرير ففتح التثنية ليس كثر فانه قوله  
احراز عن التخرج بنسبة الامة التي ليس المخرج هذا التخرج كما يوجد في صورة الاضارة  
يوجد في صرح من طرق التعريف اذ من اوجه تعجب اليمين التي نسبت اليها ان من الله  
اي السيف المنسوب اليه لانه وقوله لم يقل عبدة ذكر لاحد اقسام المعروف بطريق التثنية فلا بد  
ان الكلام في وجود المانع عن مطلق التعريف وما ذكرنا فاما بدل في وجود من التعريف  
بالاضافة قوله من بناء المرة ونفس الكثرة اي من مجموعها او من كل منها بواسطة افعالهم  
الا فظاهر ان الواحدة المستفادة من بناء المرة لا ينافي التظيم كوازي اتفاق الواحد  
بالعظمة فكيف يدل على التحقير ونحوه ان نفس الكثرة لما دلست على التحقير حملت الواحدة  
المستفادة من بناء المرة عليها ايضا على ان مجرد الاحتمال واقفا والمقام كاف في الحمل  
قوله وجوابه ان ان اراد بناء المرة الخ اعترض عليه بان التكرير ليس كثر تامة للتحقير  
والا لم يكن محله على التظيم في موضع ما يدل شرط افادة التحقير اقتضاء المقام له واذا  
او في المقام عطف سبب الكثرة او العبيقة او سببها معا انتفى شرط فينتفي الشرط  
وجوابه ان المقام يلائم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فاجابا حقه انما يحصل بحمل التكرير  
يعض على التحقير وهذا هو مراد صاحب المتاجر وحاصل جواب الشرح عن طريقه فاعلم  
قوله اي كل فرد من افراد الدواب الخ قبل ادم وخوا وعيسى م ولذا الغواب  
والغادر والعقوب والنفس على ما مر جوابه في حكم المستثنى سكت عن الاشياء المشبهة

م



وقيل المراد بالادوية معناه العرفي والضمير فيهم من شئنا الرجوع الى الدابة بل في  
 على طريقة الاستخدام وقيل مبنى الآخرة على تنزيل لأكثر منزلة الكل **قوله** اي التقدير كل  
 خلقها اقدم ما فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اخبار التفكير بالنسبة وقصد الاشارة  
 في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير انما اعتبر فيها صنف اليه المسند اليه لافيه قوته  
 الكلام على الاتحاد الذي بين المضاف والمضاف اليه لا يخفى عن تعسف **قوله** بل قصد صاحب  
 المتبادر اه مبنى على ذهب اليه المقص من توجيه كلام السكاكي وانما اراد به قد مر  
 في شرحه المتبادر بان الافراد الشخصية لا يلائم التقدير بقوله فمن شئنا بطلناه وان  
 عبارة المتبادر ظاهرة في اعتبار النوعية وما ينبغي ان يشبهه اي مبنى اعتبار الافراد في  
 جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كلا من افراد الدابة مخلوق من نوع الماء  
 اي مختص بنوع ذلك الفرد **قوله** محتمل من حيث توهم الخاطيء فيه ان الاستثناء يقتضي  
 الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فحصل عن التوهم **قوله** ولتقليل قوته  
 ايج لا يخفى ان في محل تنوين الخيل على التقليد موحا بالاشياء وهو امدح من ملكه  
 بسبب تلك كثرة الجود المستفادة من حله على الكثرة الذي ربما لا يكون مناسباً للمقام  
 كما لا يخفى وتماثل تنوين الجود على التقليد فهو امدح من حله على التقليد بكنائس خفاء  
 على ارباب الذوق السليم **قوله** وشهد قوله او يرتبط ببعض النفوس حالاً هذا هو السليم  
 صدره تركه تركه اذ لم أر شيئاً اي اني تركت امكنه وقوله ويرتبط بمجرى موقوف على  
 الواقع بكونه **قوله** نظر الى ان ضمني الفصل وكثير من عبارات الخ كون ضمير الفصل على  
 المسند اليه لا غير من محب الجمهور وهو المذهب المنصور وازاجار الفراء وحشام ومن جهات  
 الكوفيين بغيره المسند اليه المنكر والمسند بسوطة في معنى اللبيب غيره وادراكه من  
 اعتبارات التوابع مثلاً كون الوصف الممدح والذم والرتب على ما اعتبره المصنف والظاهر  
 بكل واجبه فان المسند اليه المنكر لا يتركه بقاء لا عند الكوفيين بشرط ان يكون محذوراً  
 مكرهه وقوى واعتباره قبل عليه العطف بالحرف اكثر واعتباره فهو موقوف على  
 ما ذكر سبب التقديم ذكر الوصف على ذكره **قوله** يناسب قوله واما بيانه فان المتبادر

فان المتبادر منه هذه العبارة المعنى المصدر هي وانما اتابع المخصوص فان فيه  
 عطف البيان لا غير **قوله** كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ مثله  
 كالاشياء في شرحه المتبادر المراد بالطويل زيد الامدادين او الامتداد الممتد  
 اولاً وبالعرض اتبعها او الموضع ثانياً وبالعمق ما يتألفها وفيه نظر لان الاول  
 منه تعريض الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تضافت امتداده  
 جسماً قائماً قال الفاضل الحاشي في المثال على رأي المعزلة والحكماء فان ذلك  
 الوصف هو الجسم الذي توفى له ذايهم وفيه مع ذلك شارة ان على الاحتياج  
 الى فراغ يشهد لان الممتد في الجهات الثلاث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم بجزء  
 التوفيق بالاعتماد او يرد بالطول ما بين الجوهرة لان الوصف المذكور يتم اجمالاً التعليم  
 وخصوصاً الجزئيل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليم عند من يشهد  
 وهكذا ظهر ان كون الوصف المذكور شارة الى على الاحتياج لا يقتضي على حد  
 الحكماء قطعاً واما على مذهب المعزلة فتشبهها بغير ظاهر أيضاً لانهم قالوا ان الجوهرة  
 الزود وبخبرة وكون الخيرة عن الزوايا الموهوم مع ان لا امتداد له اللهم الا ان يصار  
 الى تعدد العدل ويقال مثل رايه هو على الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق  
 الفراغ فافهم **قوله** الا المعنى الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمع  
 قبيل مفعولاً الظن محذور فان اي يظنك متصفاً بصفة وقيل هو مازال يظن  
 الا ان قوله بك بيان موضع الظن وكان قد رأى وقد سمع حاله فاعل يظن  
 بالرأي والت مع وهو اول من جعل حاله الظن اي يظن الظن متبهاً بالمرئي  
 والمسعودي كما لا يخفى **قوله** اودى فلا ينفع الاشياء اودى اي حكاية الاشياء  
 المحذرة امر كان **قوله** وعند الحاجة جمع ما منه خايخوا اذا نظره علم الفهم وتكلم  
 فيه **قوله** والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الى سائر المعارف قال الفاضل  
 الحاشي منشأ احتمال التكرار هو الخفاء لان رجلاً يصح ان يطلق على معنى كلي هو  
 اي صفة الزود المنتشرة في اختلاف الرايين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في

لان حاله كما يكون غائب  
 من المتبادر من قوله



هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فانما نشأ من اللفظ وفي هذا الكلام  
نظرا لان الاشتراك في الاعلام الجنسية والمعرفات بلام الجنس بل سائر المعرفات عند  
قصد الجنس فانما ينشأ عن المعنى كما صور في النكاحات **واعلم** ان الفاضل للجنس  
في انشاء البحث معنى كون الوصف عام والموضوع له خاصا واخواته النكاح ولا خفا  
في شئ من الكلام التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذ تصور الوصف  
منه وما كلفنا وعين اللفظ بازاء كان كل من الوصف والموضوع له عامات فان الظاهر  
ان يكون الوصف العام هو الوصف الواحد بازاء معان متفردة فيها اذ كان الموضوع  
امرا كلفنا يكون الوصف خاصا اذ لم يتفرد الموضوع له بجهة الوصف والموضوع له عام  
غير متصور الا في لفظ وصف لمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو لفظ الان ما ذكره الفاضل  
الجنسي ارجع الى الاصطلاح وحاصل ان المعبر في الوصف اذ كان يسمى الوصف عام  
اصطلاحا سواء كان ذلك المعبر عنه ملاحظا شئ اخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا  
عليه **قوله** مثلا بغير الوصف مخصصا قيل لم برد ان كون الوصف مخصصا  
عن الحمل والدم ونحوهما اذ الظاهر ان لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل اراد  
ان اذ لم يكن الوصف مخصصا تفهم ان المراد بالكلية المذكور **قوله** بيان ان القصد للجنس  
دون الفرد لم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس يحمل منها اصلا كما سبق  
في بحث الاستتاف ان النكاح المنفردة مع من نكح الاستتاف بل اراد مطلق العدد الذي يقا  
الاستتاف الوقي نون مسدودة اشارة في بحث عطف البيان من ان الوصفان في الآية  
يندل بهما على ان القصد للجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفاتيح في حيز  
الآية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد تنافي الاستتاف كذلك ارادة الجنس دون الفرد  
او الاستتاف المصطلح لا ينافي الا بالقصد الى العدد قلت الاستتاف متحقق بالنظر الى الاحتمال  
كما في قوله تعالى وما انت يربيد ظاهرا لعالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحتمال  
اولا وبالذات فلا ينافي فيه القصد الى الاحتمال ويقال المراد بكونها نصا في الاستتاف عدم  
جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي جرى عليها في الآية وان اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج

ان لا يخرج فرد من حكمه فيتحقق الاستتاف بذلك المعنى ومنه ههنا قيل باتحاد  
مؤدوي كلامي الشينجى وان الوض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامرات  
كلام الكشاف ما طوع بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفاتيح ساكت عن ذلك  
لظهوره فلو خفى الكلام ان زيادة التميم والاحاطة بالشمية من اعتبار الجنسية وشمية  
من اعتبار الوصف انما مل الجنس والعموم الكاشي من الجنسية ومنه شية سائر عموم  
الارض والجو وبه ظهر وجوب زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خير بان  
حسن عبارة الكشاف على الجنس **قوله** بحسب صحة وقوع المفرد مقامها نقص الجملة  
الواقعة خبر من خبر الشان فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد  
موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب المعنى فاعلم **قوله**  
قلنا مراده ان الصلة الخ و لكن ان تقول مراده ان الجوع صلة بتقدير القول  
اي وان منكم من يعال في حقه والله ليعطين **قوله** كما ان الشرطية خبرية اراد بها  
الجواز فاذا يصدق عليها انها جملته منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع  
الشرط والجواز **قوله** لان الآية في سورة التوبة نزلت اذ لا يمكن ان يعترض عليه  
القطب في شرح الكشاف بانه ما سبق له ان سورة التوبة مدينية وقال فيما  
سبق ان كل شئ نزل فيجاء يا ايها الناس مكى وباتها الذين يدينني اجيب عن الاول  
بحجوز تلك الآية من سورة التوبة بمكة غاية ان الحكم بان السورة مدينية بها  
على التعقيب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن برصيم عن علقمة لا انه محتار به فان  
الجمهور على ان سورة البقرة مدينية وقد يجاب عن الاول بخبر نزولها من مكة  
في الفاخ ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض عن الشان  
بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس مكى اي متعلق بمكة  
وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين آمنوا فهو مديني اي متعلق بالمدينة فبان ان  
في المدينية سواء نزلت الآية بمكة او بالمدينة وفيه في **قوله** قلنا يمكن ان يقال  
ان اعترض عليه الفاضل للجنس في انه يغوت غرض العلامة وقد فصلوا او شية لا

مرز علي



لكن في جواب عنه بان مراد الكشف بيان توجيه توفيق الناف في سورة البقرة مع  
 تكررت في الآية الاخرى كانه قال تعالى فاما لم تنكروا بها مثل نكوت في التحريم لقوله لا تشار  
 الى اليهود والنصارى واما وجه التنكير في التحريم فلان تقول القصد التوبيخ والى اصل ان  
 مراد صاحب الكشف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الايتين واما بيان  
 وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد ولا يتوجه اعتراض الفصل المحض على  
 وانت خير بان ظاهر عبارة الكشف لا يساعد على التبريد بالذوق وسيد قدر  
**قوله** والمشركون كما هو في الآية الخ ان قلت الظاهر المشركون لم يعتقدوا بكونهم  
 بكون الآية من انهم تعولوا بقوله الاشرار بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب  
 سماع الآية قلت ليس المراد انهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بصفة  
 المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور وهو صفة بها  
 سواء طابق الواقع ام لا **قوله** ولم يبين ان ابي موضع الراجح قد جاب بان مراد  
 العلامة من الحكم المحكوم عليه ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه لما اشار الى الجاب  
 الى نقل سماع في احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال السكاك في  
 اقول الفرض انما ابرحان بمعنى ما يبرهن عليه والنضال بمعنى ما حصل عليه فليعلم **قوله**  
 بل في اخراجنا من غير المسند المتبادر منه ان تحقيق تقوى الحكم المذكور في اخراجنا  
 الى حالة الحقيقة تأخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفاتيح بل هو مذكور  
 في اخراجنا من الحقيقة لنقد المسند فالمراد ببحث تأخير المسند المعنى اللغوي الى البحث  
 المتعلق بتأخير الفصل في نحو قوله سمعنا سعيته حاجتك **قوله** والاظهر ان قول السكاك  
 في وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وبما كان القصد مجرد التبرير كما توهم  
 العبارة بل ما قبله وقوله وبما كان اعتراض كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز في  
 والنسيان يقتضي تأكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان  
 قوله سمعنا انما في حاجتك بقصد دفع احتمال التجوز وتسهو النسيان **قوله**  
 وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه اي كلام المصنف كيد عليه كلامه في الخطر

لا كلام السكاك **قوله** او دفع توهم التجوز الخ فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره  
 مذكور في دل على ان لا تقر به هذه الصوت مع ان السكاك تابع بقرام المتبوع في النسبة  
 او المشمول قلت انما هو مضاف الى القصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فليعلم  
 انما هو مجرد التبرير كما سبق من الشرح اشارة الى ان القصد لا يشك في **قوله** ولا بد في هذا التوضيح  
 اشارة الى التوهم المخصوصات بقرام وهو توهم التسهو في الاصل فان توهم التسهو في  
 مثل لا يثبت في الرجلان والعينية في زيد يندفع بغيره كما استبرأ في الشرح **قوله** وهما  
 بحث اه اوجب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة وبسببه حقيقة قائم  
 فاعلم المصنف لم يفسر شي لان حقيقة بهذا المعنى لا تقابل الجواز المطلق كما ذكر  
 في التلويح واما اشارة الى التبرير من حمل التجوز المذكور على التجوز العقلي فتبين ايضا  
 لان التوضيح لا يقع في الجواز العقلي مع بعض الجواز اللغوي وعدم التوضيح لبعض الآخر  
 غير ظهور من مرجح مستبعد جدا انما ان الحظر المستفاد من قوله لان كلامهم انما يكون تأكيد  
 اذا كان المتبوع اعم من الجواز ان يكون احتمال عدم المشمول بطريق التجوز كما ذكره  
 في جاني الرجلان كلاهما نعم بين الموضعين فرق بان المتن نفى مدلول لا يطلق على  
 غير ما حقيقة ولا جازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا الفرق انما يفيد تبيين دفع التسو  
 في كلاهما لا تبيين دفع الجواز في كلامهم وقد اشار الفصل المحض الى المنع المذكور بقوله  
 يمكن ان يقال فعل هذا الخ فلا تغفل **قوله** لان المتن نفى في مدلول لا يطلق على الواجب  
 اصلا من دفع ذلك مستندا بقوله انما غرض جعل مدفع عاقلين اما مناه وجعل مدفع  
 متين شيئا لا حيث اطلقوا عاقلين وراعتين على جعل عاقل وراعت وجعل العاقل  
 قوله تع ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله ثم اذا سافرنا  
 واذ انتما عليهما كما اكره فان خير يؤمكك للواحد لان احد الشياطين اذا كان اما  
 قالاموم واحد وقد يشا نسل بقوله تع يخرج منها الاول والثاني اذا كانا  
 الاخر البحر المالح وقوله تع والقيامة جهنم كل كفار عبيد اذ ليس الخطاب للثاني  
 كما ذكر في التفسير وسبب من تحقيق ان شأنا تع وقد يراد منه النسبة مجرد التقدرو

متين  
 ان شخصين



وان كان فوق الاثنين كثر جوابه في قوله تعالى فارجع البصر هل ترى لفرع غار فاما يدفع ذلك فتاكيد  
المستند فيه بحث اذ يجوز في مشهد قد يكون في الهيئة التركيبية لا المستند كما اشار اليه  
الفاضل المحشي فالمستند من قوله فاما يدفع ثم **قوله** وفائدة وان كان البيان  
حاصلا بدونه لما قال الفاضل المحشي ذلك لان عاد اسم علم لمعلم مخصوص بهم  
فليس هناك ابهام محقق حتى يحتاج في دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشف  
في تفسير سورة البقرة هكذا فيس لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عاد  
كما يقال بني بنين ثم قيل الاولين منهم عاد والاولى وارثهم سميت لهم اسم جدهم  
ولم يبدعهم عاد الاخرة فادع في قوله تعالى عاد ارم عطف بيان لعاد وايدان  
بانهم عاد القرية انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد  
اسم علم لمعلم مخصوص بهم ثم تستف وان محل صاحبا الكشف في تفسير سورة هود وان  
البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الكلام حيث قال عز من قائل  
والعاد اخاهم هو ذا الاية فوجه ما ذكر الشريفة قلت عبارة الكشف في تفسير  
هود هكذا كان قلت ما انفك ان يستعملون الذنوع وسما وتخلص فمسمرا محققا  
لاستنباط من الوجه ولان عاد اعدان الاولى القديمة التي هي قوم هود والنفقة  
فيهم والاخرة فلم يحصل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان  
يحصل من السياق لم يكن الجواب شيئا جوازا لان مدعى ان حصول البيان من سياق  
فلا يفرقه اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا انبى السؤال على اختصاص لفظ عاد بالوجه  
الاول على التفرق فامل بوجه كلام الكشف بحث وهو ان ما ذكره في سورة البقرة  
مخالفة لما ذكره في سورة هود في سورة البقرة حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود  
وعاد الاخوي ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة البقرة ان ارم هو عاد الاولى  
وما ذكره في سورة البقرة ان عاد الاخرة اللهم الا ان يحكى على اختلاف الرواية **قوله**  
وما يدل على ان عطف البيان ان اراد الا عدا حتى على الحذف حيث يؤم  
كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالمبتوع فاجاب بعد تسليم كون مراده اختصاصا

في هذا السبب والبيان صوابه  
قلت في قوله في ص

ق

الاختصاص على الاطلاق ان بناء على الاغم الاغلب ونظيره ما ذكر الشيخ ابن النجاشي  
من انه قوله لمعلم عطف البيان اعرف من علم الاغم الاغلب وان اراد تحقيق المقام  
وازال ما عسى يتوهم من ظاهر كلام المفسر فوجه **قوله** والمؤمنين العاديات الظاهر مستحيا  
بجدة خبر كنان مكن بين الغيل والسند والواو في والمؤمنين المقسم والمؤمن من سبأ  
انتهى بما خوذ من الامم والعاديات جميع العائدات من العود وهو الاتجاه والظهور  
على ان عطف بيان او بدل ان جعل العائدات منصوبة بانها مفعول للمؤمن او مجرور  
على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انضمامها اليها والغيل والسند موصوفان  
**قوله** قلت ليس في كلام السكاكي كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النجاشي بما يذكر بعد  
من الدال عليه لا على بعض احواله ببيان لا يكون اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول  
واحد الاثنين في هذين المثالين **قوله** على الجنسية والعدد المحض ان قسم العدد بما يقع  
في العدا وبما يباينها لا فرق وان قسمه بنصف مجموع حاشية فالكلام مبنى على الغلب  
او الاسم الحامل للمعنى الا فراد غير الدال على العدد بالمعنى المذكور **قوله** مثال للوصف المؤيد  
جعل مثلا للوصف المؤيد باعتبار صلاحية له في المقام الصالح لا انه متعين لذلك  
ان يجعل وصفا موصيا كاقترانه اشارة في **قوله** لا لا يقوم مقام المبدل منه  
لان النقص المسوق له الكلام في الاول انتهى عن اتخاذ الاثنين من الال وفي اثبات  
الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد منفرد من مقصود بالنسبة هو قلت لا تتخذوا  
اثنين وانما هو واحد لا خلل في ذلك النقص كما لا يخفى **قوله** وفيه نظر لاننا لا نعلم الخ  
اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست كلية  
على ما يتبادر منعا قال الفاضل الرضوي ولا كلام في ان المبدل منه ليس في حكم السقوط لفظا  
لوجوب وجود الغير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعبره الاول واللفظ  
دون اشياء وبهذا تبين بطلان ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى قلت لمعلم الا ما  
ارقت به ان اجهد والله من ان قوله ان اجهد والله لا يجوز ان يكون بدلا من الغير مجرور  
بانه ظاهرا ان المبدل منه في حكم السقوط فيقع القدر بلا عائد ولا ان لو سلم كونه المقدر

ك



المذكور كما لم يفرق ان العائد موجودا حتما فلما نرى العجبا في قال المنفصل قولهم  
 البديل في حكم تسمية الاول ايدان منهم باستقلال بنفسه ومعارضة التاكيد والصفة  
 في كونها متميزين لما يتبعان لان اهدار الاول واظهاره واجب لا تراك تقول  
 زيد رايت غلاما رجلا صالحا فلو ذهبتم اهدار الاول لم يبدل كلامك **قوله** البديل  
 ان يقال ان هذا لا يوجب صحة قيام البديل مقامه بل ولهذا لا يحفظ  
 البديل منه حيث قال عن اخذ الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه لزم اهدار  
 بالكمية ولا يمكن اعتباره مع البديل احصاءا ولهذا الترجيح انه في اعتراض مولانا  
 يوسف الاخرى روح بانه ان لم يعتبر بقيد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل المقصود  
 الذي هو النهي عن اخذ الاثنين من الاله وان قيد فليقتد الجح في قوله تع  
 و جعلوا له الجنة من غير شركا حتى يظهر له معنى فليقتل **قوله** نحو جانه اخوك زيد في  
 بدل الكل الحسن ان يسمي هذا النوع من البديل بديل المطابق كما سماه بذلك  
 ابن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى في حركات الغنة والجد  
 انه فيمن قرأ بجزء من المتبادر من الكل المتبعيض والجزء في ذلك مما هو في  
 هذا الاطلاق بحسن ان دب وان حمل الكل على معنى **قوله** وسكت عن بدل الغلط  
 لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضاح في بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو  
 البديل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه تدارك الغلط  
 وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وان كان  
 انصاحا للمعنى ان كان في ذلك جاني زيد بل عمر ونعم لا يقع في كلام الله تعالى  
 لانه يستلزم عدم انصاحه بل عدم جواز وقوع الغلط عليه **قوله** قلت قد اخذ  
 هذا الخ يمكن ان يجاب ايضا بان في البديل تقرير المتبوع وهو البديل منه وتقرير الحكم  
 ايضا لكونه في حكم تكرر العال واما ان كيد فنية تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير  
 ففي البديل زيادة تقرير ليس في كيد **قوله** مكان الحسن ان يقال لزيادة التوضيح  
 والايضا في المعناه قال الفاضل الحنفى احسن ان يشار مع ذلك في التوضيح

هذا هو البديل في قوله  
 البديل في قوله  
 البديل في قوله

يلين

يتفرع على اختلاف العبارة وهو ان السكاكي لما جمع بين التوقير والايضا في ابتداء  
 في التفسير بديل الاشكال وادفع بديل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه في التفسير  
 والتخصيص في الاولين اظهر منه في بدل الكل والمضام اقتصر على التفسير ابتداء في التفسير  
 بديل الكل لظهوره فيه وعقبه بديل البعض لانه اقرب اليه في ذلك منه بديل الاشكال واعترض  
 بان هذه الاحسية انما تتم لو ذكر الايضا وحسن في عبارة المعناه واما اذا جمع  
 بينهما فلا اذ لا ترجح بينهما فلا اذ لا ترجح الايضا في التفسير والجواب ان قوله مع  
 ان الكلام في مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع  
 فلا يعارض الظهور في الايضا بالظهور في التفسير فانهم **قوله** يلجج المطلق الغرض منه  
 هذا الوصف سبب تعييد الجمع بوجهه الوجه لا تعييد بقيد الاطلاق كما قيل في الحديث  
 حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكر ابراهيم في معنى اللبيد في ان قول بعضهم  
 معنى الواو الجمع المطلق غير مسدود بتعبيد الجمع بقيد الاطلاق وانما هو الجمع بالتعبيد **قوله**  
 اي يثبت الحكم للمتابع والمتبوع الى هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد واما في عطف  
 الجملة مثل قام زيد وقعد عمر فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن  
 قال روح في شرحه للمعناه وقد تقرر في علم النحو ان الواو والفاء ونحوه حتى تنشرك في افادة  
 الجمع في ذات مثل قام زيد وقعد عمر او في الوجه مثل جاء زيد وقعد عمر  
 ووجب عمر وفيه نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع  
 في الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل الجملة  
 فان قيل لعله جعله من قبيل الاشتراك في الذات من جهة المعنى فليكن في بزم ان  
 اكل زيد ومنزبه من قبيل الاشتراك في الذات لاف الوجود وهو خلاف ما خرج  
 المحققون **قوله** في غير تعرض لتقدم وتأخر او معية قية الفاضل الحنفى واشترط  
 كلام الله في ما بعده ان المعبر في باب العطف هو التعدد والتميز بحسب الوقوع في الاله  
 اما على سبيل التعاقب والراخي يدل على ان الوقوع بلهية ليس من التفسير ولكن ان  
 بعد سديم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان المعبر من التفسير في باب العطف

قوله عن جليل الفاضل الحنفى  
 في بدل البعض في التفسير

في قوله  
 مطلب  
 العطف

هذا هو البديل في قوله  
 البديل في قوله  
 البديل في قوله



هو التقيد بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين بالنظر الى الواقع بناء على ان  
 ليس من وصف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان المستند لتقدير السند  
 لانها لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعبر في شئ نعم قول  
 الشرح المعبر في باب العطف في منقوض بحيث فان المعنى المذكور غير معتبر فيها أصلاً  
 على ما حققه الشارح فاما ان يقال قصد المحشى بيان الامتياز بحسب الخارج ليقاس  
 عليه ما بحسب الزمن الذي هو المعبر في حتى او يقال ان حتى لتفصيل السند بحسب الوقوع  
 في زمان مترجح ايضا لكن بحسب الزمن واما اعتبار حال المتعلق في وضعه فاهم  
 خارج عن الوضع يرعى في بعض موارد بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فاقول  
 واحترز بقول مع اختصاره قال راجع في شرح المفاتيح وقد انتهت فيما مضى ان  
 لم يقيد في الصورتين يعني من تفصيل السند والسند اليه كان مستقيماً الا انه في التقيد  
 اقوم وابعده عن الاشبهة وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال السند اليه في ذلك  
 الشرح من ان المناسبة هي المعبرة في هذا الباب وليس لازم ان لا يحصل ذلك المعنى  
 الا بهن الخصة صفة ولا يخفى المقضى لها فيما بين الوجوه ثم قال فاحفظوا هذا  
 ولا تفتك لا اعتراض بان المقضى قد يكون امراً آخر سوى ما ذكر وان ذلك  
 المقضى قد يترتب على حال اخرى **قول** واحترز به عن نحو جاني زيد وعمر وبعد  
 يوم او سنة بربان فيه تفصيل السند مع ان منشاء ليس العطف على السند اليه  
 فلو لم يقيد بقوله مع اختصار التوهم ورواد ان يقال فلو كان العطف على السند  
 ليكون منشاء لتفصيل السند على ما هو حاصل المعنى ليس يتحقق ذلك التفصيل  
 من غير ان يكون العطف منشاء فلا يكون هذا التفصيل حال مقتضية لذلك العطف  
 لحصوله برونه وان نقول في توجيه الاحراز بناء على ان الضابط ان يترتب  
 ضابطاً للعطف بغير الواو كما لا يخفى ما في المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل السند  
 فلو لم يذكر قيد الاختصار لتوهم ورواد ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في ذلك  
 المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما في فائق الاختصار الاول ولتوهم والاحترز به

هذا هو الوجه في بيان ان السند ليس هو الذي يترتب عليه التقيد بل هو الذي يترتب عليه التوهم والاحترز به

هذا هو الوجه في بيان ان السند ليس هو الذي يترتب عليه التقيد بل هو الذي يترتب عليه التوهم والاحترز به

واحترز به عن نحو جاني زيد وجاني عمرو بعد يوم او سنة كما في المحقق لكان **القول**  
 ترتيب اجزاء ما قبلها وهذا التوهم لا يترتب بطريق التمثيل لا المحقق المعبر في حتى  
 كما مر في معنى السند في ان يكون معطوفها بعضاً من جميع قبلها كقدم الحاج حتى  
 المشاة او جود من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كما يلزم نحو انجني الجارية حتى  
 حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها اذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه بعض ولو اشترط  
 الجزئية بخصوصها لا يمتنع الى ما ويل المثال المذكور اعني مات كل اب لي حتى آدم بن  
 ابراهيم مات ابائي حتى آدم **قول** وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقيد بوجه ما  
 يتوجه لا ذلك التقيد المراد منه الدخول المذكور في الاثبات واللاخط لا  
 وجد التقيد او لا ودخل الاثبات ثانياً بحسب الحقيقة حتى يبرر عدم ثبوتها في مثل  
 قولك جاني زيد يوم الجمعة اذا لا يصلح زيد يوم الجمعة حتى يقال ان كان كذلك ثم جاني  
 بجاني **قول** من غير تفصيل السند لا يقال اسماء الفاعل مستند الى الضمير المستند اليها  
 الى اسم الموصول وفيه تفصيل السند لانا نقول معنى تفصيل السند ان يشير الى تقدير السند  
 الواحد وترتب افراده لا الى تقدير ما صدق عليه افراد السند **قول** لانه في معنى الذي  
 ما كل فيترتب قيام فيكون منه عطف الجملة على الجملة لا من عطف السند اليه **قول** وكو سلم  
 فلا ولا فيما ذكره الى قيسل فيه تعسف لان من ضابط الظاهر انها ما وبت  
 بشهادة القيود والاحرازات فالترجم في مثله واضح وقد اشار الى ان راجع في  
 نقلت عنه في فائق قيد الاختصار الى اندفاع امثال هذه الاحرازات فليكن  
 على ذكر منك واعرض ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على السند  
 اذا لم يكن لتفصيل السند بحسب ان يكون لتفصيل السند بحسب ان يكون لتفصيل السند  
 فلو لم يترتب على المثال من قبيل العطف على السند اليه وان ليس لتفصيل السند  
 وجب التزامه لتفصيل السند اليه واجب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالترام  
 العطف ههنا لتفصيل السند اليه بناء على تنزيل التعابير بالوصف منزلة التعابير  
 بالذات على ما تقر في مثله **قول** او انها جاء ان جميعاً فيكون قصره وكان



الاول قد قلب وسكت عن قصد التعيين لان الخاطي فيه شك فلا حكم له حتى يرد عن  
 الخطا فيه او الصواب كما سيظهر ان شاء الله ثم انه جواز استعمال لانه قد قلب ولا  
 وفيه دلالة على انهما تستعمل القلب فقط **قوله** لمن اعتقد ان الخلق منصف عنهما جميعا لم يرد  
 ما يكون جازما بل يتناول النظر الضعيف الذي هو الوهم **قوله** لا لمن اعتقد ان  
 زيد اجاك دون عمرو على ما وقع في المعقولات فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد  
 المتخا من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء الخلق عنهما بعد نفية عن زيد و مراد المتخا  
 اعتقاد جني زيد دون عمرو وفي صدر الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما  
 قلت لما كان المقود من اعتقاد الخاطي طب الملازمة بين المتخاطفين بحيث يثبت من انتفاء  
 الخلق عن احدهما انتفاءه عن الآخر فاما جنيهما فلا يثبت في التصور المذكور كما لا شك **قوله** فلا يلزم  
 ادعاه لم يذهب اليه لانه لم يظفر به في الاستعمال ولكن ان يوجب عدم القول بما ذكره بل يرد  
 الاثبات الذي يرد لكن لكونه معلوما للخاطي طب ما ذكره الغافل الخبيث من ان مقتضى  
 بطلان جاني زيد لا يرد في قصر لا في فرد فروع بان التفرق بين المادتين يبين انه لا يصح الا  
 بترك ما جاني زيد فيكون لكن عمرو ولو لا يصح الاكتفاء بلام عمرو حتى يكون جاني زيد  
 هو او اما صحة ان يقال ان اول الامر جاني عمرو فلا يرد لانه تعيين الطرفين في مادة واحدة  
 المراد لا انهما استدرج جزء من الكلام بصحة الاكتفاء بجزءه الآخر ونقل التكميل عما لم يخر  
 تلك الطريق لئلا يتحقق الخاطي طب بصورة التنقي وبغيره من الاعتبارات الملازمة فان قلت  
 الخاطي طب لا اعتقد للملازمة بين المتخاطفين ونفي التكميل الخي عن احدهما توهم الخاطي طب  
 التنقي فالاجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم بظهوره في حق معتد بها قلت نعم  
 انما خرج نفي القول بقصر الافراد نظر الا الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة  
 اعتقد الخاطي طب الملازمة بين المتخاطفين ام لا **قوله** ومعنى الا ضرب بان يكون المتنوع  
 في حكم المسكوت عنه فلهذا يخرج العطف بـ من تعريف العطف بانما يصح مقصود  
 مع منبوعه على ما ذكره ابن الجاب واما المعطوف بما ولكن فلا يرد كما توهمه البعض  
 لان التابع والمتبوع مع مقصود ان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي

خراد  
 لم يعرف

بالتشقق **قوله** وفي كلام ابن الجاب الخ قال بعض اصحاب الخواشي مخرج ذلك في الاما والاش  
 اعلم **قوله** واما على مذهب الجهور فيضيه اشكال ذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو التنقي و  
 قوله جزيق لا يتابع على مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم هو عدمه الا ليقاع ولا ينزاع  
 لا الوقوع والا وقوعه مثلا فغنى التنقي على مذهب الجهور مرفوت حكمت من الاول ان التنقي  
 وجعلت الاول مسكوتا عن **قوله** اولاجام نحو وانا وانا كما علمت على حدي او في ضلال مباحين  
 المراد من الاجام ترك التعيين لاداء يدعوا اليه وهو في الآية ان لا يبرعه نسبة الضلال  
 الى الخاطي بل يبرز غصبههم وليس المراد فيه ايقاع استماع في الشك في اصل الحكم وهو ظ  
 ثم المذكور في معنى اللبيب ان الشك في الاول والاولى ووجه تخصيص غير ظاهر وهو ان الشك  
 وهو ان الشك كما جعل من الآية من قبيل سماع الخاطي بل يبرز وجهه بغير  
 لا يبرز غصبههم هو ترك تخصيص طائفة بالمدى وطائفة اخرى بالقتال ليتفكروا في  
 انفسهم فيؤدبهم النظر العجيج الى ان يعترفوا بانهم هم الكاينون في ضلال مباحين فانما  
 لهذا المقام هو التشكيك لا الاجام لان الموصوف بالجهل المركب لا يثبت منه النظر كما هو  
 بالعلم اليقيني مخرج به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلهذا  
 التبعين الخي ثم من ورطة الجهل المركب هذا مهم الى طريق الشك لئلا يثبت من النظر العجيج  
 الموصول الى الحق **قوله** والفرق بينهما ان الخبير يقيد بثبوت الحكم لاحدهما فقط فان  
 قد مثل العلم للتخبير بالحق الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لا يجمع الاطعام  
 والكسوة والتخبر بالحق الا كل منهما كفارة بل يقع واحد منهما كفارة والآخر فدية مستقلة  
 خارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الفدية **قوله** عطف بيان لما قبلها وقيل  
**قوله** لانه يقترب به او لا قد يقال دخول لام الابداء عليه كاف في قولك ان زيدا  
 هو القائم بل على انه من احوال السند وقائم مقامه ويدفع بانما على كونه بوطيئة  
 وتعميدا للخبير لانه قائم مقام **قوله** محققا بالذكر لفظا محققا ههنا وفي قوله وبان  
 السند ليس بمخرج في المقصود وهو دخول الباء على المقصود والاولى تبدل بغيره  
**قوله** بان ثبت السند لفظا ثبت على صفة المعلوم من الثبوت لا على صفة المضارع



المجهول منه الاثبات لان المستفاد منه ضمير الفصل هو العنصر في الثبوت والعنصر في الابطال  
 وبهذا يظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال اما الفصل فهو تبيين المسند اليه  
 الصانع لكونها مسند اليه باثبات المسند له وهذا هو معنى فصل المسند اليه على كل حال  
 يحتاج تصحيحه في كل موضع بعد العنصر ثبوت المسند له قال **قوله** بل يخرج في هذه الاشياء  
 بان فانق الفصل اهـ هنا بحث وهو ان الفصل في مثل هذا المقام وان لم يكن انما  
 الفصل بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز ان يفهم بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا  
 اعتقدت مع ان المحل بحسب البطلان المحامي هو عمرو ولا بد من ثبوت زيد هو البطلان المحامي  
 يكون فصل قلب باعتبار العينية ومع هذا فيس السمع المعلوم والمبادر منه كلام الفاضل حيث  
 وغير ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد الفقر اصلا نعم فائدة الفقر الا ان لا يفسر بغيره  
**قوله** وقد يكون مجرانا كيد اذا كان التخصيص حاصلًا بدونه سوق الكلام بدل على ان المراد  
 بان كيدنا كيد ثبوت المسند اليه لكن في العبارة يشترط ان يكون كيدنا كيد شرا  
 يكون الكلام مستلما على تخصيص حاصل بدونه وان كانت خيرة بان لا مانع من كونه لان كيد وان لم  
 في الكلام ثم التخصيص صلا لا تقام الا ان يقال المراد ان قد يكون مجرانا كيد في صورة  
 بوجودها التخصيص اذا كان حاصلًا بدونه او يحل ان كيد على كيد التخصيص وفيه بعد  
**قوله** او فقر مسند اليه على مسند سابق كلامه يشترط بان هذا الفقر لو لم يحصل في غير الفصل  
 لا يمكن جعل الفصل مع انكره بقا زعم من يدعي ذلك فاجيب بان مبنى لا يمكن ان  
 تعليل بكلام الكشاف لا فائدة اصل الا ان في حله قول الحق في تخصيص المسند اليه  
 على المسند اليه ثم رده على ان الفصل محيى للعكس بعض ثبوت عمرو بالجمله حمل البعض  
 مثل الكرم هو التقوى على ان كيد ليس متحقق لجواز حمله على فائدة فقر المسند على  
 المسند اليه لا مانع من تصدق اختصاصه فيما يستقيم فيه ذلك **قوله** اي تقديم  
 المسند اليه بربوبه او براده مقدما على المسند على هو اصل كما يقال ضيق ثم الركبة ايجل  
 من اول الامر صيقا لا واسقا لا ان يكون واسقا ثم يضييق **قوله** واما صاحب  
 الكشاف فانه اي حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر لئلا لا يقع **قوله** وبوقت

في قوله بل يخرج في هذه الاشياء  
 انما هو في قوله بل يخرج في هذه الاشياء

في قوله بل يخرج في هذه الاشياء  
 انما هو في قوله بل يخرج في هذه الاشياء

فيه معنى اي يرف في ذلك الشيء معنى مناسب لتقيد الغاية والى اصله لا بد من مسند  
 الغاية الى الشيء يكون ذلك الشيء متقنيا لغاية وعلته بحسب المناسبات **قوله** ولا بد من تحقق  
 قبل الحكم الا قرب ان المراد بقوله الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلقا بقرينة  
 ان الغرض اثبات الاصل بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشهد به العبارة لان  
 المسند اليه لما كان حكوما عليه كان مسند مطلوبًا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم  
 في الموضوعين بمعنى الحكم به والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشي في قوله **قوله** يعني تحيز  
 البرية الى احدى طرفي عليه بان البعض قابل بالبعث والبعض منكر له وكل من الغريبتان  
 جازم في مذهبه فكيف الحيرة واجيب بان الحيرة في كيفية لاف اصله كما دل عليه قوله  
 وفي ان ايمان الاموات كيف ينبغي من الرفات على ان الاختلاف السامع للجموع  
**قوله** في حجة وان كان كل من الغريبتان جازما في مذهبه فليتأمل **قوله** من الرفات  
 الرفات على وزن الفرات الخطام وهو ما يتكسر من الجبس **قوله** كذا في المخطوط  
 السقط في الاصل يسقط من الرز عند الاقتراح سمي ديوان المعري به والخطام  
 بالكتسرة شغال النار ووقاق الخطب الذي يسرع اشتغال فيه ايضا سمي شرج الدلو  
 المذكور مصدر الا فاضل **قوله** يعني يفهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا بعد  
 ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف والشر  
 المرتب اي ان مراد الشاعر بالمدح الى الصلح هو القائل بالمعاد بناء على  
 وبينه كتب التواريخ ان ابا العلاء محمد بنك الحنظلي يوحى اليه بجهة المشهور عند من له  
 ذوق سليم وهو قوله **قوله** يا بني عيسى قريت ناما بالها قطعت في ربع بنا  
 وانه ذم من رده عليه بقوله عز لا تاتوا غلافا وارخصها ذل الجبانة فانهم حكم  
**قوله** ولا تقصين هو على قيل طائر في بلاد الهند يضرب به المثل في ابيض  
 متعارطيل وجس لا ان يعيش الكسنة ثم لم يدر الله تعالى بانه يموت فيخرج خطب كنية  
 فيضرب بها جرحه على الخطب الى ان يخرج منه ان رغبته على خطب فيخرج به وكلين  
 الله تعالى من راده بعد ذلك وقيل لانه ايام من **قوله** لانه لا يابس السباق السابق بال

في قوله بل يخرج في هذه الاشياء  
 انما هو في قوله بل يخرج في هذه الاشياء

في قوله بل يخرج في هذه الاشياء  
 انما هو في قوله بل يخرج في هذه الاشياء



المتعقبات قبل الشروع في السباق بالمشقة التي هي اعم وهو العبارة التي نزلوا بها لتجديد  
 او المسماة بالتعاقب او التظلية تحتل ان يكون قول المتعاقب او التظلية على المستمرة بنا  
 على انها انفسها سببان عن التعاقب والتظلية بحسب نفس الامر واما تجديدها فلا تعلق له  
 باصل التعاقب والتظلية على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتجديد المستمرة على حدة  
 من التعاقب او تجديد المسماة الى حصة من التظلية ولما كان تجديدهما منعتهما لتجديدهما  
 لم يفرق بينهما في الحق ويحتمل ان يكون على تجديد نفس واما ما كان في حق المتعاقب والتجديد  
 ايجاز في قصور عبارة المفاج حيث قال واما لان اسم المسند اليه يصلح للتعاقب فتقدمت  
 المستمرة وتقدم وتوجيه قصور على الاحتمال الاول ان التعاقب حاصل سواء قدم المسند  
 او اخره ويؤيد قولنا ذلك فقلن مقصودنا سعيد فكان اسم لا يدرى من قاله حيث  
 جعل العلم سعيدا ولا المتفرق مع ما خروا فكذا المستمرة المسببة عنه فالقضية تقدم المسند اليه  
 تجديد المستمرة تجديد التعاقب مثلا والجواب ان التعاقب قد يكون باللفظ المسبوع في مستعمل الكلام  
 كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضيه تقدم المسند اليه وقد يكون بمعنى الكلام كما يقال سعيد  
 في دارك فانه قد يتعاقب كون السعد في داره ونفس هذا التعاقب حاصل سواء قدم المسند اليه  
 او اخره فلا يقتضيه تقدم على المسند المقصود عليه الفرق بين التعاقب وبين الاحتمال الثاني  
 ان المستمرة مثلا تنفك عن التعاقب اذا قد حصل بذكر الاسم في اثنين والكلام فالقضية التقديم  
 تجديد المستمرة الى اصل من التعاقب لا انفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في  
 اثنين والكلام ان مراد المستمرة الكاملة الممنوعة من الاطلاق **قوله** والمفاج  
 في دار صدقك سفاوح في الاصل من جهة التفاهك ثم لقب اول خليفة في آل عباس رضى  
**قوله** مثلها رقيقا بنا على ان التقديم في الذكر ليس بشيء التقديم في الذكر اللفظي  
 العقلية ثم ان الاسم ربما يشتمل على التظلية بنفسه وبشيء اخر اذا قدم شيئا تقديم  
 بحسب المقام ثم ان التقدم الى التظلية يستفاد زيادة تظلية وجعل اصل من هذا القبيل  
 لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التظلية من نفس التقديم من حيث النسبة المذكورة **قوله**  
 او تخبره نحو رجل جاحل في الدار فيه بحث لانا لانم ان التوجيه في رجل جاحل يستفاد بيم

من هو وصف حتى لو اخبر المسند اليه بحصل التخيير بعد ولو حذف الوصف لا يستفاد  
 التخيير اصلا ويمكن ان يقال اصل التخيير يستفاد من اللفظة لكن تقدم مثل هذا المسند  
 في مقام الاشارة بفيد زيادة تخييره فترتب **قوله** وهذا معنى قول صاحب المفاج اولاً ان يكون  
 متصفاً بالشيء كونه متصفاً مستمراً عليه بحيث يقدّمه المتصفين لمسيح به **قوله** نعم  
 لو قيل على المفاج ان هذا انما يريد ان كان مراد السكاكي ما ذكره واما اذا كان المراد  
 اولاً ان موصوفيه المسند اليه يمتثلون الخبر هو المخطوون وصفية خبر له وبما اعتبار ان  
 بعد مثلاً زمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في انما احد وانه حين  
 يتصرف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في  
 الشرب وانه حين يقع فلكل واحد فيقال يشرب الزاهد لم يرد **قوله** متى تبرز بين  
 قتل الى الهز الخريك واربعت وبنو قطن قبيلة وروايت جميع عاتق ورو  
 موضع الرداء من المنكب ووزان جميع وزين كلام جميع كريم من رزق بالعلم  
 فهو رزين اي وقور واللام انزول وصفهم بمعنى في الامور كانهم سيق  
 وبالشجاعة حيث لم يبق قور السلاج وبالسكون والوقارة الجاس  
 وبالسرايع بانفسهم في خدمة الاغنياء **قوله** المحل الاشارة هو قوله  
 ثم خوفه لا قوله جلوس لا احتمال تقدم المسند اليه فيه مؤخره ولا قوله ضيف الى لان  
 فاعل فعل يفتره ما بين **قوله** واجب بمنع الا شراط قبيل عليه هذا المنع خارج  
 عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلاً لانه الحقيقة منع سند المنع وذلك لان  
 الاعراض انما لانم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص انما يكون كذلك لو كان الخبر  
 فعلياً وهو مالاولى والاستدلال بقولنا بانه التفسير دون التوقف للمنع **قوله** واما  
 علينا بغيره من جهة المفاج بوجود الخبر فيه وان المعنى ان العزلة علينا وحطك  
 لانهم من اصل دنيا لانت يا شعيب والتدليل على رادة هذا المعنى مبسوط  
 في شروح المفاج لكن فيه بحث لان شروط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر  
 المقدم كان في الاصل مؤخره على انه فاعل معنوي وان يدعى الى هذا الاعتبار مؤخر

الزمن



في الجملته ولا لم يقل بغيره زيد عرف كاسية واما ان انت علم تقديره بغيره  
 بان يقال عزبته انت فاعل الصفة ولا ضرور 218 ان كتاب الوجوه البعيدة عن اعتبار  
 ان انت ثابته لمستخرج عارف خاتم قوله علينا متعلق بغيره لان الجار عن الباز ان  
 فيجوز تقديم ما في خبرها عليه وان ابيت فمقدريه بغيره **قوله** واما انت علم تقديره  
 اي بكفيل كلفظ اعلاهم **قوله** غير مناسب للمقام بل المناسب التقوى والتقدير  
 انتم خفوف اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه بان لا علم خاصية الجهر للمقام فان  
 المعنى انهم يباشرون امر الضيف بانفسهم ولا يكلفونه ان خدمتهم كما هو ثواب في الكلام  
 الضيف وتقطيعه قول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال كرام الضيف ان يباشروا امرهم  
 بانفسهم ويجزئهم لان يشترط خدمتهم وياشروا بانفسهم مع ان العادة بان يشترط  
 لا يخفى على الضيف ان يفوت من حسن التقابل مع قوله جلوسا لتقاء الجهر فيه ولو لم  
 يتقدم السند اليه مقدما تميزا علم كمال رفعتهم فهو ان ركرك لا يستقيم في زمان كالا يخفى  
**قوله** بل التخصيص بالتركيبية انه لا توسع في كلام المفاد التخصيص المحرك كما في مثل انما سمي  
 كما ذكره في مقتضيات تقديم السند وانت جدير بان حمل التخصيص هو انما علم القصر مع عدم  
 في المثال اقل تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاخصا بل هو مدونه  
 بتصرفه اية التفسير **قوله** تخصيص الخبر النفي اي بنفي الخبر النفي على حذف الضيف لان  
 المقصود علم السند اليه المقدم في المثال الذي ذكره نفي القول كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام  
 من المعنى فخرية علم عبد الظاهر كما يشترط الشرط في انشاء البحث ثم المراد بالخير النفي  
 الخبر الذي اوله فعل وقا عليه خبر المبتدأ المتضمن بمعنى الفعل المتصرف بان الصفة المشبهة  
 في قوله تعالى واما انت عليا بغيره ليست خبرا فعليا **قوله** وصاحب الفاعل اي قال الفاعل  
 المحشي وهذا هو الحق وذلك لان التقديم في قوله انت جدير بان ما ذكره يقتضي جواز التخصيص  
 فيما اذا كان المقدم سما مظهر على جوارحه في غيره والسكافي لا يقول به على ما سمع  
**قوله** لان التخصيص انما هو نسبة اليه القصر المستفاد من قوله انما هو اضافي كما يدل عليه قوله لا نسبة  
 اليه جميع من في العالم فلا بد من جوار ان يكون التخصيص نسبة الى من شرطه في المثال كالفقير

انفعيل

في قصر التعيين نعم لم يتقصر له هنا وفي سياقه في مواضع لقلته بالنسبة الى نفي  
 وعدم ظهور خطأ التي طلب فيه كما انتهت عليه في تحت العطف على السند **قوله** واما  
 انما رايت احدا اي لا يتبع هذا المثال ايضا بنا على يتبادر منه وهو الاستقواء الحق  
 وان امكن تصحيحه بحمل الكلمة الواقعة في سابق النفي على الاستقواء العرفي ولذا ذكر  
 في المنهاج بلفظ الاستحسان **قوله** لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم لقطعة على  
 متعلقة بنفي لا بالرؤية بدل عليه قول اشار حوينا سبوق فالتقديم نفي نفي الفعل  
 عن المذكور وشبوة لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والتخصيص **قوله** وفيه نظر  
 لانا لانهم في اجيب بان كلام المتكلم بيان لما حصل المعنى بان يكون مراده ان النفي هو  
 الرؤية الواقعة على كل احد تسليط النفي وملاحظة فيكون من قبيل عموم النفي لا نفي  
 العموم وان المتبادر منه ذلك فكانه قال النفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية  
 الواقعة على عمرو وهكذا فاعلم **قوله** اذا لم يكن بمنزلة بدل لا عن الواو بان يكون هو  
 الفاء وهذا احتراز من احد في قوله تعالى هو الله احد فان احده واحد بمعنى واحد ولذا  
 استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما هنالك اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا  
 كلفظ اربم وارم بل يستعمل فيه ما هنالك منقلبة **قوله** وذا على من زعم انك رايت كل  
 احد واذا كان ردا عليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظا كل لفظا بل هو الرد  
 المردود فيصير قول المتكلم لان النفي هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره  
 ذلك المعتمد وفيه نظرات اولا فلانك تحققت ان مراد المتكلم تخصيص نفي الخبر النفي  
 واما لم يستقم كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على انه ردا على من غفد  
 ان غيرك وحده ما راي احدا او شاكك في عدم رؤية احد اذا لا يخفى ان خطأ  
 التي طلب في مقام التخصيص مقام التخصيص في فاعل الفعل التخصيص تقيا واثباتا ولهذا قال  
 الفاضل المحشي كما لم يفرق بين انا قلت هذا وانما قلت هذا انما قلت هذا انما قلت هذا انما قلت هذا  
 المذكور وان جاء بدون كل في الاثبات للغير تحقيقا للمعنى الاختصاص لا يكون الا  
 فيكون معنى المثال المذكور غيرك راى كل احد لم يبق واثباتا فلان لو سلمنا ان الرد







كما ذكرنا من قبل الخشني ان من المقدمه اصح بان يتوض عليها من المقدمه التي  
 اعترض عليها المصنف من مقدمه دليل الشيخ لان تلك المقدمه ظاهره الصريح يظهر  
 انه خارج ١٩١٦ وروايتها وانما من المقدمه فمنها ما هو ظاهر الجواب في قوله  
 اعمال روية ولو سلم فمبين تعلقه فيما سبق اطلاقه على مراد الشيخ وعلم اطلاق  
 غيره لعدم تصحيح كنه لا حقيقة كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فاما قوله فاستثنى  
 انما هو من الاثبات لو ان لم يخرجها لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الشارح  
 لزوم ذلك لا يجوز ان يكون من النفي لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل بعينه  
 الفاعل استثنى استيقظ ولا يجوز ان يخل الا على غير عدم ذكر الموصوف فتصان كون  
 الاستثناء من الاثبات والمستثنى من المقدر كل احد لان الاستثناء من  
 على غلط من الازمنة قوله وكذا اذا كان الفعل متفيا معطوف على مقدر  
 والمعنى فخر بان كذا وكذا اذا كان مضافا وكذا اذا كان متفيا قوله وليس  
 اذا قلت سمعت اذ اسم ليس ضمير لثان وخبر الجمله الشرطية او قوله  
 يجب واذا نظرت لغو متعلق بليس في حال يجب ان يكون وصفاً من ان  
 مع اسم وهو وجود كشي وخبر هو عند اسم مع وقد وقع في موقع الموصوف  
 سمي والواو في وقد وقع على ما في النسخة من تعرف النسخة لعدم جواز  
 المتعلق وقد قصد بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان الاستكافي انما نقل الو  
 هو ان اشارت الى وجوبه فيما اذا قدم لا لتحقيق الجواز قوله غير مشوب حال  
 من السعي قبل فيه سماحة لان انتقاء المشوب بهذه الامور هيبة لانها على ذلك  
 هو المؤكد لا السعي كذا في شرح المفاتيح للشرافيف والى ان تحمله حاله  
 كاف منك اى مفيد او وجود سعي منك حال كونك غير مشوب في فائدة واداة  
 تتجوز الى فيدخل عدم المشوب تحت الا فائدة قوله والشارح العلي  
 قد اوردته نقل عن الشارح انه قال لا شك ان هذا الكلام سهو من الشارح  
 العلامة الا انه رده بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار كونه منسوقا

انما هو من الاثبات

التخصيص

ابي بن قولنا يستعمل رد الخطأ في الفاعل هذا الخطأ ضا في كما يشترط  
 لا لا فائدة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما يأتي المتقوى فلا وجه  
 للتخصيص في قوله ان يكون باعتبار انه لا ذم معناه الضمير في انه راجع الى  
 السعي لا فائدة ولذا ذكره والحمد لله من معنى انما سمعت قهر السعي على المتكلم  
 يحصل رد الخطأ في الفاعل لان معناه رد الخطأ ابتداء هذا ظاهره لا ذم  
 انما هو بين وجود السعي وبين قهر السعي على المتكلم لا يبي رد الخطأ في الفاعل  
 فائدة وجود السعي لانها لا يتحققان اصلا فكيف يتحقق لزوم بينهما وكذا  
 ظهر ان قول الفضل الخشني لا ان لزوم رد الخطأ في الفاعل لا فائدة وجود  
 السعي غير ظاهر وعكس كان ظاهرا محتملا بحث ومحتاج الى توجيه علم ان اللزوم  
 الرد والافادة ان سلم في الجمله فانما يتم لزوم فائدة السعي رد الخطأ وانما  
 يحكمه فلا وجه لغيره اعتبارا بغير افراد اصلا لان اثبات الحكم لا يظهر كغيره  
 في اعتقاد الخاطا طلبا بنفيه عن الاخر فليست برد علم ان ان الشارح العلامة  
 قال في شرحه ويجب ان تعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاولين يعني سمعت  
 انما لم يجب بان يكون في صورة علم ان استعمال الثاني يعني انما سمعت  
 بل جاز ان يكون في صورة جملته جواز ايضا ان يكون اى استعمالها في صورة علم  
 ويكون حكما حكما ان لث في الرد بل في كون السعي فيها مشوبا بتجوز او سهوا  
 او نسيان هذا الكلام فعلى هذا قول الشارح ان الفضل الخشني وسكت عن بيان  
 حال سمعت محتمل بحث لانا لم ان لم يتقضى حال المثالين لا في الا ابتداء بل في قوله  
 انما ايضا بقوله وبحيث ان يعلم في قوله فيكون مجازا قد يتقضى فيه بحسب بانه  
 المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموصوف ل لا عما هو المعنى عند ارباب  
 المتكلم اذ لم يوضع اللفظ باذنه بل انما يفيد بحسب المقام كما هو جوابه والتجوز  
 ما ذكره الشارح في توجيه كون الا خارجا على خلاف مقتضى الظاهر يستحق  
 في علم البيان بالكتابة من ان الحقيقة والمجاز والكتابة تكون اوصافا لا لاف

ظ



بالقياس الى لا غرض الاصلية في عرف ليلها ايضا وكلام القائل مبني على فهم  
 اشكال قولنا باقارانه معناه فيكون سهوا الى الظان سهوا هو ان يعرف  
 معنى اللفظ لكن يستعمل في غير معناه فخلط والنسيان العدم الطاري على المعرفة  
 لا مذكرو العلامة من معناه بها قولنا فان كان قد نسب الى الغير ساهل كان  
 يجوز ان يعني ان كان اعتقادنا في طلب نسب الفعل الى الغير باعتبار مجاز في نسب  
 الى الغير بذلك الاعتبار كان يجوز اذ في تحت لان الخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير  
 ساهل لم يكن خطأ اذ لا خطأ في الحيز وقد ذكرنا ان هذا التركيب انما يستعمل عند  
 خطأ الخاطب في انفا على محل لا تناف وتبطل هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد  
 المتكلم ان الخاطب خطأ في انفا على انفا اذا اعتقد ان نسب الفعل الى الغير ساهل فلا  
 قوله ولا كان سهوا او نسبيا فلا يعرف عدم النسب الفعل اليه بل كان اعتقاد المتكلم  
 اصليا كان سهوا وان كان عرفا ولا عدم النسب المذكور فيه فخطأ اعتقاد  
 كان نسبيا على سبيل سبق قولنا ان الفعل في معرفة اشارة الى تعيين المعطوف عليه  
 لقوله وانما يتم وان بني على منكر ولا سبق اشارة البناء على المعرفة دون البناء على  
 المعرفة في الاول لفظا اذ الدال على التحقيق واليقين وفيه ان في ان ثم في لفظ  
 البناء اشارة الى تقدم المسند اليه لان البناء يقتضي تقدم المنبى عليه الذي كالا  
 قولنا تخصيص الجنس المراد بالجنس يشمل الكثير على ما هو معنى الكل الطبيعي سواء كان  
 اصطلاح المنطوق او نوعا او غير ذلك كانه رجل والمرأة فاذا قيد بكلي آخر كما في رجل  
 طويل صار نوعا ثم انما المراد بقوله او الواحد منع الخلق لا الجمع وانما كان في  
 تخصيص الواحد من الجنس ظاهر حيث كان النكرة دون تخصيص الجنس فقط او الواحد  
 فقط بينه بانفرد من الشيخ لكن قوله فيما سياتي وقد بان في التقوى لكن بشرط ان يتقدم  
 الجنس او الواحد كما في تخصيصه في هذه الاشارة فليكن قوله رجل جاء في الخبر  
 لو قبح النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاء في الارجل كانه في كتب الخ  
 قولنا الكلام الجار على معناه الظاهر متعلق بالخطاب اي الذي هو خطب هذا الكلام

بهذا الكلام قولنا اعتقد ان امرأة ان اراد اعتقاد ان امرأة فقط كما هو  
 لا يكون في الكلام اشارة الى قولنا وان اراد اعتقاد ان امرأة سوا  
 كان لفظ او مع اعتقاد ان رجل ايضا في الكلام اشارة الى العطف بواو التثنية  
 وهو الواو و ان كان الا قولنا ظهر ثم ما في قولنا لا يظهر في صورة وقوله  
 ان الوعد لان اعتقاد ان الجاني لا يجمع اعتقاد ان رجل واحد كما لا يخفى ومن  
 قولنا لا يجرى جواز الاجتماع حتى يكون اعتقاد الخاطب بقوله لعن نور كلامه  
 لا كان الا ان من كل على محو شبهة حاله بحال من غير جمل الفصل مع غيره وغيره  
 مع الفعل في المستقبل في ورو صيغة الرجى الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل  
 قولنا فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارة بشرط عدم احتمال لظهور التخصيص من قطع  
 وقد اشار في شرحه لفظا الى احتمال آية عند مر جوا وان في عبارة المفاجات  
 الى ذلك وقد اشارنا في سابقنا الى ان على اعادة التخصيص التي ذكرها جارية في المظهر  
 المقدم ايضا فمد يد الشيخ الجرجاني هو الحق التحقيق بقوله بين النكته  
 يعني هو عرف في زيد عرف ورجل عرف والمراد بان في الحكم هو ان الاول  
 يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوى على السواء ووجه ان في الحكم التقوى  
 والواجب ان لا يثبت الحكم على التخصيص وجه لا يفرق الحكم عند ان لفظ هو في المنار  
 الاول فيجعل ان يكون مبتدأ وعن صلة على التخصيص وجه الاول فيكون عند ان لفظ هو في  
 المثال لا قولنا يحتمل ان يكون في الاصل مؤخر بان يكون الاصل عرف هو كلامه  
 انه فاعلا لا ليس من موقوف جواز انفصال ضمير لفا على بل انما كيد لفا على المستر  
 في الفعل على ابدال الاسم المظهر منه قبل ما في كلام العرب ففان في علمية زيد فلا يكون  
 تقديم ولا يفيد التخصيص بل التقوى وانما رجل عرف فلا يحتمل لا ابتداء انقوات شرط  
 المبتدأ اعني التوقيف والتخصيص في المثال على انه كان في الاصل مؤخر ابدل منه  
 الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانما خبر بان رجلا عرف فكذا  
 ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد

ثم غير اعتبار تقدم خبر في التخصيص  
 الا التقوى  
 واذ لم يكن فاعلا جاز تقديم خبر  
 فيفيد التخصيص وانما رجل عرف  
 فلا يعتبر ان اصله في بيان  
 اعتبار الضمير المستتر



الكلام لان يقال قول السكاكي بخبر فيه عند كونه مبتدأ ولا في تقدير خبر  
**قوله** واستثنى للمتكلم اي من عدم جواز تقدير كونه مفعولا كما في زيد قلم وجاز  
 الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير للمتكلم المستتر في الفعل ان ستم وجوده فلا يكتفي  
 ان قيل جواز كلام لوب كاسي فلا وجه لكل كلام الشايح الاكثر انتظاير عليه بما  
 لا ضرورة فيه ولهذا الحكم بعدم الجواز وانما فيها فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير  
 ويجعل عليه **قوله** اي على القول بالابدال في قبيل الذين ظنوا مبتدأ وقدم عليه خبره  
 وقيل نصب على الهم والزم ارفعه عليه وقيل هو او حرف ال على كون الفاعل جازما  
 كما في كلوة البرغيث **قوله** على ان رجل بدل من الضمير في قبيل القول بان رجل  
 في عرف رجل بدل من الضمير فاعلم بيقين احد كيف وان يستلزم ان يقال عرفا  
 وعرفوا رجلا ولم يرد به الاستعمال الشايح فنعلم ان الوجوب في تقديره  
 ان المرفوع في مخرج رجل بدل بل ان رجل عرف مقرر بعرف رجل على ان  
 بد لا حتى ان رجلا ان عرفا يكون مقرر بعرفا رجلا ان فو داما في التقدير دون  
 التحقيق كذا في شرحه لمفاج وقد ينهك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من  
 الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع وادنى التنزيل ان قل فلم لا يجوز الجمل  
 عليه **قوله** اي لا سبب له اي للتحصيل سواء اعترض عليه بان صاحب المفاج قال في القدر  
 المرفوع فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل احد عرف فلا رجاء في الجواب ان  
 قوله بذركم على اعتبار التقديم وانما خبر ما يدل عليه سياق الكلام في المفاج في  
 قول الشايح فيما بعد **قوله** لان المهر لا يشترط ظاهره ان الامتناع من علم ان الابرار  
 محقق في نفسه بالشر لا يتجاوزا غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث  
 العقيدة انه يجوز جماعة لا مع التقديم والاعراض الضمير مع كون الصفة في نفسها حال  
 اختصاصا من هو صفة فيفهم منه ان امر الاختصاص لا يمنع العقيدة فكيف منع هذا ان  
 يرد ان المهر شر لا خير بناء على الا حقا من المذكور وقد جاب بان الامتناع ليس  
 منبعا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل من كان عليه

لا يكون

عليه كلام الفاضل الحاشي **قوله** واذا خرج متعلق بحروف في لزوم طلب وجه  
 فاعرفا في خالوجه تفرع عليه ورتبا يجوز كون الفاعل بالاذنية لانه في  
 الحركة وتكون وعدا الحروف على ما خرج به في النجاة **قوله** على امتناع تقديم  
 التابيع اولى لان الامتناع به منعه وجهاين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع  
 والثاني لزوم تقديمه على ما يتبع تقديمه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم  
 الفاعل على التابيع فهو من جهة واحدة **قوله** اقيم مقارنه صدي مقارن لا اعتبار  
 الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل لما في علم الفرق بين فسخ التابيع والفاعل ان  
 في الاول لا يجازي على خلاف في الثاني فانه يجازي فيه اولا في الثاني بالضمير  
 الذي هو اجنبى لا يجدي في هذا المقام **قوله** بيت بها قبل الحاق ببيته فليكن  
 للشايع من حقيقة يجرها مجوزا ترو جها **قوله** عجزت تحت ان يكون قبته وقد  
 ليس الجنبان واخذت ذب النظر **قوله** تروح الى العطار يعني شياها وعمل  
 بعسل العطار ما افسد الدهر **قوله** وما عرفتني الا خضابا بكونها وكل يعينها وانما  
 الضمير ببيت بها البيت المجزى المرأة الكبيرة السن ولا يقال مجزى والاعامة تقولها  
 وجها مجزى بضمين والاحد باب عوجاج النظر والضمير بهار جمع الراجح **قوله**  
 بن فلان على اصله بنا وواعامة تقول اصله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الذي اصله  
 باصله كان يضرب عليه قبة بيضاء وخو بهما فقبيل كل واحد اصله ص هذا الكلام  
 ان حق الكلام ان يقول بيت عليها وانما في ثلثة ايام من اخر الشهر وحاق القمر  
 خلق وجهه المواجه لنا على النور الواقع عليه من الشمس بسبب وقوده وظل الارض  
 والمراد من قوله فكان محاقا كلاما شديدا عليه كمال الشدة **قوله** عليك رحمة الله السلام  
**قوله** الا بالخلع من ذات عرق كذا عرق اسم موضع وقوله على وجه اشارته  
 الى وجهه اذ هو جعل وجهه الله معطوفا على المستكنة في عليك قبيل فيه بعد لزوم العطف  
 على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل بين المعطوفين ووجه الباب السكاكي  
 منه معنى اللبيب ان عدم الفصل سهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في

كما رأنا محلاة ثم انكشف سواها  
 بعد الترويح واول القصيدة هي



في الشئ كثر برجل سواد وان تقدم حتى قيل ان قيس انتهى كلامه وانما ذكرنا لاننا  
 من ان لا نعلم عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة من الطرف  
 والنظر فصل يجوز للعطف فلا يخفى ان تعطف ويجعل ان يكون قوله على وجه  
 اشارة الى جواز تقديم السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام اشارة  
 الى ان يكون اشارة الى كون ورحمة الله جليلة معترضة على حذف الخبر  
 اي عليك ورحمة الله عليك السلام والكوجه الاول من الوجوه هو الذي ذكرنا  
 في شرح المفاج **قوله** لو كان يشكي الى الاموات اسم كان ضمير ان وخبر الجارية  
 التي بعد جاز من متعلق يشكي يقال شكوت الى فلان في التنزيل انما شكوت  
 وخبر ان الله في ما لقي موصولة في مقام فاعل يشكي في قوله بيان لولا ان كان  
 المكنوم ثم انشئت عطف على كان لا يشك في جواب لولا الامثلة للشك ان ازال  
 شكاني وجاز وتقدم اسمان لموصوفين **قوله** اعلم ان قوله وسكنت عطف على  
 قبر مني على ما هو الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال ان فاعل فعل محذوف بدل عليه لكونه  
 ضومر عطف الجمل والتقدير والاشكال في سكونه يكون وسكنت بالجزم على القيم  
 والضمير للقبر فافهم **قوله** وكذا رجل جاني بدل اصطلاح في كذا كذا في مخالف  
 الخاة في جوبه تقديم التوابع في السعد كما خالف علماء الدنيا في انكاره الجاز العقلا  
 ويرد على هذا القائل ان السكاكي خرج بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاء في  
 لغوات شرط الابتداء فكيف يقال ان بدل اصطلاح حتى حذف وكذا الكلام في خبر  
 حيث بنى الكلام فيه علم ان الاول مبتداء وسند اليه **قوله** ان كلام السكاكي  
 في اول الفقرة الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون  
 عليم النظر وان لا يسوغ له ان يبنية التقديم وانما خبر بدل على متتابع تقديم  
 في السعد وبدل كلاما ايضا في اويل الى الامة المقضية لتقديم السند على ان  
 انعت لا يجوز تقديمه ولذلك تيقن النظر في مثل قولك في اولا رجل الجارية  
 وتبين نصب راكبا في قولك جاز راكبا **قوله** ثم لان انتفاء التخصيص معطوف

معطوف على قبله بحسب المعنى كما في قيس وفيه نظر اولاً ثم جاز تقديم الفاعل المعنى  
 ثم لان انتفاء **قوله** لا يقال ان السكاكي جواب عن منع المقصود عن قوله ثم لان المقصود  
 ان كلامه على السند قلنا هو مسدود لمنع في **قوله** لان تقول قد ذكرنا ان يتي ان  
 تقدير ان خبر على انما هو مستبعد في المظهر لتخصيص الخبر بما جاز عنده فيما فيه ضرورة وفور  
 في التكرار المقتضية بالوصف الصريح وقوة مبتداء كالمظهر المعروف والخبر بما يستفاد  
 من الوصف كما سبق فالاعتراض بان يقتضي ان يمنع تقدير ان خبر فان قلت  
 ايضا لقوة وقوة مبتداء كما لموقف وصم **قوله** وانما خلا توجيه الكلام في وان  
 ان يكون الخبر مستقفاً وانتم الوصف بل يكون من تقدير ان خبر فلا توجه قول السكاكي  
 اذ ذلك الوجه البعيد لا يترك الا عند الضرورة كما اذا لا ضرورة في صورة التكرار حصول  
 صلاحية الابتداء بالتخصيص الوصف **قوله** اذ لم يقصد به التخصيص النوعي قد سبق  
 ان قصد التخصيص النوعي ايضا يجاز انما اعتبار ان خبر فلا تغفل **قوله** ثم لان انتفاء  
 ان يرد المنة شتر لا خبر قد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذ قيل ان لكن يمكن ان  
 يتأخر في الجواب بان ما ذكره من الخبر على قوله انما هو اذ ارجى الكلام على  
 ظاهره **قوله** اذ كان بطريق التنزيل اعتبارات خطابية فلا خفاء في امكان اعتبار  
 الخبر وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع بهر الكلب يخبر عن سماعه بان السجيرة  
 فافهم ما يفيد اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل اعتبارات مناسبة وهذا  
 التقدير كاف في تصحيح كلام السكاكي **قوله** ثم قال في قرباه قد انشأنا في اول  
 الكتاب الى ان ثم اذ اذ حلت على الجملة يخبر عن الخبر في الاخبار وهو المراد منها والخبر  
 بعد ما خبرك عن قول السكاكي التقديم بقيد الاختصاص من شرطين اخبرك عن  
 ويؤيد من هو قدامه فلا يرد ان حديث التوب في كلام المفاج مقدم على حديث  
 الاختصاص في لا وجه لكلمة **قوله** ثم يتفاوت في الخطا اه لعل السند في عدم انتفاء  
 ان المعنى على تقدير موصوف اي انما رجل ثم وانت رجل ثم وهو رجل **قوله** ثم  
 ولا يخفى ما فيه من انتفاء المنقول من تصور على السماء عند سبويه وهو الغاية في

ثم يجب



السبب في صفاء العيوب في هذا ما لا يخفى وادع على وتر ارجح فيها جارية العطف  
والنصب هو العطف بالاتفاق محلاً على لا يصل فيه جعله مفعولاً معه معيار الوجود  
المتكلف فيه وترك المراجعة لتفوق عليه مع ان المقام لا يساوي لانه انما هو قسراً  
بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة في جملة ما قال الشيخ في شرحه واللبت وادع على ان يتبين  
معنى المفعول معه على حرفين مفيد من احدهما كذا وكذا الا ان في ان المفعول معه  
في جملة مقصود النسبة والمفعول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل بالجملة  
له فيها مثلاً اذا قلت جئت وزيد بالنصب كان مقصوداً ان زيداً في الجملة اصل  
وانما تابع له فيه واذا اريد استواءهما في الجملة قلت انا وزيد بالرفع هذا كلامه  
اذا تقرر هذا فقول لا يصل في المفعول فيها نحن فيه وهو القرب في التقوى بنيت  
التقوى وهدم الكمال تنهيه له ولا يصلح العلة هو تضمن الضمير وشبهه بالي في  
نتمه له كما تراه بذلك الفا مثل الخفي فاذا جعل وشبهه مفعولاً معه يستفاد منه  
ان الاصل في العلة هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التفتيش في ادفع توجيه  
الفاصل الخفي لكونه فيها فعلاً عدل بـ او صوراً الاسم فان قلت اسم الفاعل  
هو صلة ولا اعاب للصلة بل لخاصية الموصول فما وجه الاعراب الجارية عليه  
ما كان الصلة في صوراً الاسم والواقع في التركيب والتمام في صوراً الحرف  
اجرى الاعراب على الاسم المكتوب **قوله** ولا حول من معاملتها في البناء حيث اوجب في نحو  
رجل قائم او رد عليه انه ان اراد بالذي ليحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها  
في البناء قائم مع الضمير كما خرج به الشارح كالاعراب في مثل رجل قائم ورجلاً  
قائماً ورجل قائم لا يدل على اعراب بل ان الاعراب انما هو لقائمه الذي هو اسم  
لا المكتوب الذي هو ضمير وينضح ذلك غايه الوضوح في نحو مرت برجل قائم  
ابوه فان الخور بالوصفية قائم فقط وان اراد مجرد قائم بدون ضمير فهو مبتدأ  
جزء الجملة لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى لحدوث الشبهة وترك الحكم **قوله**  
بانه نعم قطعاً ان الخبز في مثل زيد قائم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجارية على

على قائم هو الذي استحق المجموع بسبب كونه خبر الكن لما امتنع اجراؤه على الجزاء  
اجرى على الاول ولا شك ان ما جرى عليه اعراب الذي استحقه لا يكون مبتدأ  
وليس لقائم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا بد من  
من اعاب اجز الاول ان يكون المجموع معرباً والوصف في رجل قائم ابوه هو  
المجموع المكتوب من اسم الفاعل فاعله الآله اجري للاعراب على اجز الاول كما ذكر  
**قوله** واما الثانية فبان لم يجعل جملة **قوله** عليه الشارح في شرح المفتاح بان  
عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالي في عن الضمير من غير ان يبين معنى يخرج عن الكلام  
خارج عن القانون والتحقق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة  
بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقاً فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة  
الا اذا وقع صلة التام فانه محذور بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع في مثل  
قائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلاماً وانما قلنا انها فليست نسبة اصلية بل على سبيل  
التشبيه بالفعل لا شتماله على معناه وقد يجاب عن الرد بانه لا يجري في التفرقات  
فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب متنوعة وفيه ما فيه **قوله** وابعده  
في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعول ابعده اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند  
الى الضمير فاعله نحو عارف ابوه الآله تسامح فقال نحو زيد ابوه بايراد المسند ثم ان  
القطع يكون المفعول الاول للابتناع تابعا لما شئ من خصوصية المقام وقد يكون الامر  
بالعكس كما في قوله تعالى وابعده في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة وهي المفعول انما تابعت هذا  
وشي قوله اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير العارف المسند الى الظاهر مسافة او المراد  
على قياس ما سبق لعارف المسند الى الضمير مع ضمير عارف المسند الى الظاهر ذلك الظاهر  
كما لا يخفى **قوله** وعلته هو اذا الكلام في ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو  
مع ضميره مفرد شبهه بالي في عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثبت ولا يجمع  
فلما عارف اذا اسند اليه بحث اخر لم يقع فيه الكلام ولا يساوي المقام وان كان صحيحاً  
في نفسه على ان العارف اذا اسند الى الظاهر فلا مسامحة لتثنيته وجهه كالفعل فلا مسامحة



يجعل افراد بطريق التبعية **قول** لفظ مثل وغيره. واللفظ نظير وغيره ونظرا بغيره  
 الاستعمال في المعنى المذكور لئلا يتركز في الجوز لوقوع مثل وغير متبداً بمتبداً  
 وأن لم يتفرعاً بها لتوغلها في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واسلم ان الفاضل المحسن  
 فصل استعمال مثل وغير بما لا يزيد عليه الا ان قوله في آخر البحث وايضا لا يقع للتوحيه  
 بنفي الغيرية ولا بانباتها على بحث لئلا يكون للتوحيه بها معنى مقبول اذا اضيف غير  
 الى ما يحتمل التوحد مثلاً اذا ادعى محتمل في معنى انه غير قدره من الابهام في قوله كلام  
 القدرية بحسب هذه الامه فقلت له غير القدرين لا يقول بتعدد الخلق مراداً بان غير مطلقه  
 حصل التوحيه لذلك على معنى الغيرية وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخلق  
 ما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير شئ مع بغيره فقلت له غير الشئ يعني  
 ابا بكره حصل التوحيه له بانبات الغيرية والكناية في اثبات عدم البعض عن اضيف الغير  
 وهذا التوحيه يعني اصل كلام الزاعم قد **قول** لزم الثبوت لثبوت او النفي عنه بالطريق  
 الاول فان قلت اذا كان اراد من كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لثبوت  
 او لا تفكر في طريق الاول غايته التباين قلت اراد بالكون على الصفة التي هو عليها  
 هو الاخر اذ في اصل الصفة وان كانت في اضيف اليه المثل اقوى في معنى الاول بانه لا يثبت  
 الفعل مثلاً في شأرك في اصل الصفة فثبت له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاول  
 ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة في اضيف اليه مثل لفظ مثل حيث كان المتبادر كون  
 وجه الشبه في المشبه به اقوى وذلك ان تقول وجه الاول بانه الثبوت له او الاشفاق عنه  
 يوزن بطريق البرهان كما هو حكم الكتابات **قول** من غير قصد ان انساناً هذا القيد معبر  
 في جميع صور الكناية بغير فانك اذا قصدت بعقولك غيرك لا يجوز سلب الانصاف بالجود  
 عن غير معين لا بد من انصاف انما طلب به لجواز ان يكون المتصرف به اعتباراً **قول**  
 بان يراد بملكك وغيرك انسان غير انما طلب ما نزل به او غير ما نزل به يعني يوجد في هذه الارادة  
 التوحيه بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء او ما اراد به ان يكون في الكلام  
 لان ذلك المعنى يحتمل ان يكون زبواً او زبواً اذا اراد مطلق فيوجد التوحيه في مثل كتاب

في قوله لفظ مثل وغيره  
 في قوله لفظ نظير وغيره

باعتبار ان ما صدر في حليته مفهوم الخلق غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء وانما في  
 الغير فلفظ **قول** ان لم ينشأ من ارادة التوحيه حاصله انه لم يقصد بغيره بها خبر  
 لما اضيف هو اليه بل اراد به معنى لا ولم يرد يكون ذلك القول ناشياً من غير ارادة التوحيه  
 الا انه ليس ناشياً من التوحيه على سبيل الكناية كما في ضرب من غير ذنب وتوجب الكناية  
 فيه ان يقال ان هذا القول ليس ناشياً من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء التي ليس  
 تحتها فلا جعل غير ارادة التوحيه منشاره تعين ان ارادته ليس منشأه وحمل هذا  
 القيد ليس توجيهاً للكناية في قولك ضرب من غير ذنب **قول** لانها من الكناية المطلقة  
 نفس الحكم سيجي ان الكناية ثلاثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طير النجاشه  
 فان المطلوب فيها طول القامة وما يطلب بها شدة اي اثبات امر لا مظهر كاثبات الجود وعدم الخلق  
 ما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غير كلاجود وشك لا يخل وما يطلب بها غير صفة ولا شدة كما في  
 قولك في مستوى القامة عرض الاطراف الكناية عن الانسان **قول** قيل وقد يقدم  
 المسند اليه المسوّر كقولك وقد يقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيكاتب وقد يقدم  
 ليفيد تخصيصه بغيره الفعلي وما توسطها من الابحاث فهو من تمة المعطوف عليه فان قلت  
 المعطوف عليه قول قول عبد الناهر والمعطوف قول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف عطف  
 احدهما على الآخر قلت هو من قبيل عطف المتعديين كما يقال لك ساكر منك فنقول وزيد اي في قولك  
 انشأ ربه العلامة في نفسه قوله من قال انما جعلك للناس اماناً قال ومن ذنبه ثم ان الضمير قوله  
 وقد يقدم بغيره ان يكون راجعاً الى المسند اليه المسوّر بكل بغيره سبب الكلام كما هو المتبادر  
 من كلام الشارح ويجعل ان يكون راجعاً الى المسند اليه مطلقاً الا ان لفظ قد اخذت في قوله  
 الحكم وكان ما يكون تقديمه لانها في العموم هو المسوّر بكل صريح في الشارح بانما في الواقع  
**قول** فالتقديم بغيره عموم السلب لم يتركز بها ارادة الحكم كما ذكر في معادنا خبره لان عموم السلب  
 سلبه سلب العموم بخلاف العكس **قول** يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد  
 العبارة ان القول يكون معناه ثبوت انشاء القيام كونه راعى كلام المتص حيث قال المسند  
 نفي الحكم عن جملة ما عدا المعنى اللازم **قول** قد حكم نفي القيام اي بانشاءه على ان يكون مصدر

في قوله لفظ مثل وغيره  
 في قوله لفظ نظير وغيره

في قوله لفظ مثل وغيره  
 في قوله لفظ نظير وغيره



من المعنى المفعول او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للمنفى  
والاثبات فليس محذورا البتة فلو كان **قوله** المستلزم نفى الحكم من الجملة بغير رفع  
الاجاب الحكم كالتبني اليه فورا ان راجع لا ينفى نفى الحكم من الجموع من حيث هو مجموع  
فلا ينفى بغير رفع صدق مثل لا يخل هذا الخشب الحكم مع صدق ليس بخل البعض **قوله**  
فالحاصل ان التقديم قبل كل اجاب بحيث هو وان قولك ان لم ينفى نفى العموم القيام  
بطريق الاختال فلو حل على نفى العموم بطريق الخصوص بالبعين بعد دخول كل لم يلزم ترجيح  
التاكيد على التأسيس بل ما ذكره الشارع فالتكيد السابق لا يجزى به الحكم على نفى العموم والنفى والاعدام  
الحكم على نفى العموم وان قولك لم ينفى انسان نفى عام فلو حل على نفى العموم بذلك الطريق لم يلزم  
ترجيح التاكيد على التأسيس فتجوز عدم الحكم على نفى العموم والنفى ولا يجزى الحكم على نفى العموم بطريق الاختال  
ويمكن ان يجاب بان المحتمل يجب اللغة اعتبارا ان احدهما جعل كل داخل على القضية المنفية  
وان جعلها محذورة للمنفى والمحلول الصريح في الاول عموم المنفى وفي الثاني نفى العموم بطريق التام  
اولا دلالة في اللفظ على خصوص البعض في الاثبات فلي اتفق احد ما بين الآتين **قوله**  
انما ينفى نفى العموم لا عموم المنفى هذا كما سيجزى به بناء على الاصل والافق بوجه القيد في مثل  
الى المنفى فينفى عموم المنفى وان شئت فسمه والله لا يحب كل محتمل فخر ونظا بوجه **قوله** وهو اهل  
فيها بيان كنية افراد الموضوع قيد ما قبله واشارة الى ان الحكم في المهمة على الافراد او المتبادر  
ان يكون هناك افراد بين كثيرها فيخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة  
كقولك الانسان نوع **قوله** وهو ما يجوز ان يكون منه القضية او قبيل عليه كون بيته القضية  
سور الكلية انما يستعمل لوم تصالح للجزئية وهو مما قرئ من الفرق بين لارجل بالفتح وبينه بالرفع  
فانه بجمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم الشكوة الواقعة في سياق المنفى محمول على  
الاغلب واجيب بان الحديث ان كل ما ينفى العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة  
في جميع الصور او بعضها بحسب الختام وهذا كما اعترف انما كل المذكور يكون الشكوة في سياق المنفى  
منفردة للعموم ثبت كلية القضية ولا يقر عدم افادته فكيف صورة اخرى **قوله** كما انه في الموجبة  
سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والافق سبق ان الشكوة المنونة قد تيم في الاثبات كقولهم غرة

غرة خير من جرادة وقوله علت كلمة علت نفس ما قدمت واخرت **قوله** على ما قال  
في الاشارات اه اي مقدم الاختصار السور بما ذكره القوم وكون التنوين سور كونه في الجملة  
بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم يجزم بوجوه مقدم الشرطية كيف وقفا في الصيا  
في الاشارات وعلم انه وان كان في لغة العرب قد بدل الالف واللام على العموم فانه يرد  
على نفس الطبيعة ايضا فاما لا يكون موضع الالف واللام موضع كل لكن يتم مقصود الشارع  
حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افاذتها للعموم والتنوين سور  
الجزئية على تقدير افاذتها لخصوص اولاد داخل الاجاب التميم والتخصيص على جميع الاحوال  
في نفس السور بل في نفس الاحوال مطلقا كما لا يخفى **قوله** وان كانت كلمة كل انشأ  
بالحق فلفظ كلمة الى ان التائب في قوله ان كانت كل داخله باختيارنا وادخل كل بالكلية  
والافق بقرينة كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه  
بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شئ مفعول في الزبر وكل نفس وانفذ الموت وانما هذا  
ان اذا قدمت على الفعل المنفى هذا منى على ما وقع عليه الاصطلاح من تسببه مثل لم يفر  
ولا يفر فعلا متبعا فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف المنفى والفعل المنفى  
لا على الفعل فقط **قوله** فالأغرب ان يجعل اجاب نظرا لانه ينفى بثل ما انا آخذ كل الدراهم  
لانه محمول للفعل المنفى مع انه داخل في الشق الاول ويمكن ان يدفع بالالفعل المنفى هو الذي  
يدخل عليه حرف المنفى بصرحة وهذا ليس كذلك **قوله** وقدم التاكيد لان كلا اصل في الظاهر  
ان الاصل في التاكيدية تسلم كثر الاستعمال فيها وقد منع في ادبيل البحت حيث قال  
فان عورض بان استعمال كل من التاكيد كثر فالحل عليه ارجح فلما تم ولو سلم **قوله**  
وجعل الفعل متبعا لم اى لم يجعل متبعا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المحمول على مجموع  
حرف المنفى والفعل الداخلة من عليه كما يدل عليه قوله لان المنفى لا يتقدم محمول عليه  
ثم الوجه في عدم جواز التقدم المذكور اقتضاها ما انما فيه صدر الكلام بسبب متبعا بها حرف  
الاكثر من حيث دخلها على الاسم والفعل كهي بغيرها بخلاف لم ولن فانها لا تختص بها بالحل  
صارا كالجزم منه فيجوز تقديم ما في حيزها عليها كجواز تقدم محمول الفعل المنفى عليه وانما لا فاتها

134

متصور والمحمول في كل جملة  
المراد من هذه الالف  
المراد من هذه الالف  
سلا

كما ذكرنا في كتابنا



وان كانت كما في الدخول على القبلتين الا انها حرف كثر فتم فيها كما جعل ما قبلها فيها  
 في قولك ضربت بلاء ذنب وقولك ضربت عليك ان لا يضربني بجل ما بعد ما في ما قبلها  
 واسم ان الوجه الذي ذكره الشارح انما يقتضيه وجها لعدم ايراد مثل كل الدرامم  
 ما اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل كل الدرامم اخذت كما يقتضيه عليه وذلك  
 لان المعقولة انما تستلحق الاول لا الثاني ثم ان الظاهر ان المثال المذكور من القسم الثاني الاول  
 لان حرف النفي داخل على الفعل العامل في كل فاعلم **قوله** وفيه نظرا لما بعده حيث  
 لا يصح النظر على ان قوله لا يصح الا حيث يراو بعينه الكلية كما يشهد به الطبع السليم  
 واخر ما ذكره في معنى اليبس من ان دلالة الصورة المذكورة على العموم وثبوت البعض  
 من قبيل دلالة العموم وهي انما تعبر عنه عدم المعارض والمعارض موجود في الصور المذكورة  
 اذ قد دللنا على ان مطلق الاختيال في التسمية والفرق على الناس بغير حق كثر او على ما في ذلك  
 لا يجب مطلق الكفر لانهم الى اجماع تجزيم الربا ومنه من اطاعة مطلق الخلف المدين  
 الى الذي هو كثر الخلف في الحق والباطل قبله في الرأس والتميز او حجب عن الناس لاجل كونه  
 من المهانة ومن القلة والحقارة او الشج اذا تأملنا في نفس الكلام حيث يخلو عن الدلائل  
 الخارجية وجدنا الامور على ما ذكره هذا المعنى بعينه لفظا اذا دلالة على تحقق التناقض المعقولة  
 بجزئية الحكم في بعض الصور على قبس لفظ قد فاعلم **قوله** بان قدمت على النفي لفظا  
 الى ان النفي المستفاد من لفظه والاتوجه الى القيد اعني الدخول في حيز النفي فيقيد وجود النفي  
 في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد ان استحقاق الدخول في حيز النفي قد يكون بانشاء في الكلام  
 اصطلاحا يصحح قوله ثم النفي على اطلاقه **قوله** فاعلم ان قوله في البدين هو عيون جسد  
 ونحو ذلك لانه كان يجعل بكاء يديه ويحمل لظول يديه روي ابو هريرة روي ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشاءتين في الحضر وسلم في ركعتين فقام ذو البدين وقال  
 ان حضرت الصلوة اتم نيت يا رسول الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن فقال ذو البدين  
 بعض ذلك قد كان فاقبل النبي عليه السلام على العموم وفيهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال اخي  
 ما يقول ذو البدين فقال لا نعم فقام عليه السلام واتم الصلوة ثم سجد سجدين لسهو واستشكل

منه ان نام

هذا هو الوجه الذي ذكره الشارح في قوله لا يضربني بجل ما بعد ما في ما قبلها  
 وهو ان الضرب في قولك ضربت بلاء ذنب وقولك ضربت عليك ان لا يضربني بجل ما بعد ما في ما قبلها  
 وهو ان الضرب في قولك ضربت بلاء ذنب وقولك ضربت عليك ان لا يضربني بجل ما بعد ما في ما قبلها

واستشكل الحديث بوجوه من الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه  
 عليه السلام وان الكلام بمقتضى الصلوة فلم يستأنفها واجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن  
 جاز عن قوله استوي شي منها لان عدم كون النبي بصلته عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر  
 الخلق وادارة الامر كما ذكره الشيخ اكل الدين في شرح المشرق وفيه حيث ذكره بعض  
 اساتذنا وهو ان جواب ذي البدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل على ان الحديث محمول  
 على معناه الحقيقي فانه من اهل الدنيا عارف بدار الرسول عليه السلام فلو كان مراده صلى الله عليه وسلم  
 المعنى المجازي لما جاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقي لا بما هو المعنى المجازي ايضا لان قوله  
 يرفع سؤال النبي عليه السلام عن الصحابة رضوان الله عليهم بقوله اصدق ذو البدين لا يصح لان يقال استوي  
 فالحق هو الجواب الذي ذكره الشريف في التكملة ويمكن ان يدفع اليه بان حاصل كلام ذي البدين  
 انكم وان كنتم ما شئتم من شئ منها لكن بعض ذلك قد كان قطعا ومثله متعارف كالا يخفى على المعصومين  
 انه كان قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلائل ثم اخبر بالحيث ما كانت في ذلك وفيه وجه  
 على ان الكلام العرفي الصلوة من غير ان ليس فيها لا يطلها لكن تأويله عند الحقيقة ما ذكرنا وان كان  
 هذا التأويل على حيث وانما كان لان خيم الكلام في الصلوة كان بكنة وحديث هذا الامر كما بالحدثة  
 لان راوية ابو هريرة وهو متأخر الاسلام وقد رواه عنه بن حصين بطريق آخر وهو متأخر عن ذكر التواتر  
 في التفسير انه اعلم عام سلم ابو هريرة **قوله** عن النبي ان الله في قوله قد فاعلم **قوله**  
 هو الذي نيت بقرينة المقام هو بان قلت ان ذنبا اجمعين يقع على القليل والكثر كما ذكره الشارح في **قوله** فاعلم المقام  
 المعنى في اثبات المطلوب الحديث وشي الى التوفيق نظر لان الخط هو القليلة الكلية كما لا يخفى فالحال انما لا يثبت  
 فاعلم **قوله** ان ما في هذا اذا لم يكن الفعل كلفا كان بغير بدل على جواز الرفع في مثله والمذكورة في الحديث وفيه  
 اشياء رديت بالرفع ما فيه من تبيين العامل على وقطعة عنه وذلك غير جازع عندهم الا ان ما فعله انما يصح  
 عن جرمه في قوله قلت كل من قلت هذا بدل على جواز التكرير كذا **قوله** فلو كان النصب بعد ذلك لكان هو الذي  
 غير بعيدا ان ان الاصحاح يشتمل الى انما جازي الخ لا عنى فاعلم كل نفي النفي اذا دخلت في خبر النفي  
 ونحو النفي ان لم يكن داخل فيه **قوله** الاصحاح بالحيث في اكن خاصة وفيه حيث اذا قلنا ان يقول  
 يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاضمار والرفع على سبيل القطع فلو ان الشارح فاعلم



القطع بالمعنى الاول لا يعيد النصب اصلا ويعيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء من خشي المحدثي  
 لان المعنى فيها الكتابة والقطع كما لا يخفى **قوله** وانما ان يقول انه مضمحل الرفع اجيب بان ما ذكره على ان  
 الاغلب وليس يمكن لا بدليل قول على كونه وجهه ما على بيننا المحدثي كان كلفا على طاعة الرقعة التي  
 لا احتمال ان يكون كان مشايخه والكله هي الخبر بدليل قوله فيصدر عنه كلها وهو ما مل كما صرح به في المتن  
 واما يمكن الحكم المذكور كتابا بل جاز كونه محو لا محال فخطا ايضا فلم يكن الرفع مغيبا لما قصده الشاعر  
 من محو النسخ كما دل عليه باقي كلامه ما اختاره وانما خبره بان لم يزل على اجزاء من المحدثي على  
 الاول يجوز ان يكون النصب ايضا مغيبا للشمول النسخ والعدول الى الرفع لفائدة ندره وقومه معولا  
 على المحل الخطي **قوله** واعترض عليه ابن الحاجب اجيب عنه بان سببها ما منع الفقرة الشبهة لظهورها  
 فلا يوجه عليه ثبوت الفقرة من وجه آخر وليس شيء لان قوله وحذف الخبر من الخبر جاز على السقف  
 بدل على في الفقرة المطلقة **قوله** الا تكبدا في الموقفة عند البصريين ولهذا جعل سببها كذا  
 في البيت المذكور جند الا تكبدا او جرد الخفش والكوفون كونها تكبدا لشدة محودة **قوله** اجزاء  
 ما اضيف اليه عدم ابراز الخبر حيث لم يزل اضيفت من اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له ما قرئ في نحو  
 من عدم لزوم ابراز خبره الا من من القسمة في الافعال وان لم يزل في الصفات مطلقا **قوله** كان جملته ان  
 بالجملة ما اشتملت على الاجزاء او لا يكون كل الا ما اشتملت على اجزاء بعضها حقيقة او حكما كما وقع  
 في كتب النحو **قوله** او في حكم المتقدم كما اذخرف الموكدة وبقى التاكيد على ما جوزه سببها وبطلان او قدم  
 التاكيد على التوكيد ان جوزه ضرورة الشك السابق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها الا ما  
 لم تذكر او ذكرت متأخرة لكن في حكم المتقدم **قوله** على عليه وهو كونها خبر محولة على المحل الخطي **قوله**  
 هذا الذي ذكره تبيين على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المعنوية على ما قبل ما ذكره **قوله** كذا في الخط  
 متى على التغليب والافترس الخطا بتعقبن غيره الذي ذكره جازت الافعال من خلاف مغنى الخط  
**قوله** كقولهم ان قول العرب ابتداء من خبر جري ذكر لفظ او تقدير القبة ايضا وضع المضمحل في قولهم  
 بناء على وضوح الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر اي وضعا مثل الوضع في قولهم  
 وقد نقر عندهم ان المثل لا يلزم ان يكون مفعول الكاف بل يمكن ان يستفاد مما في خبرها **قوله**  
 ليحصل من الابهام ثم الغيبة للناسب لوضع هذا الباب اه جاز ثم لراعي الغيبة وتباين في الرتبة

في الرتبة عن الابهام بهذا وجهنا سببها المذكور هو ان المراد بالمرح والزمه العاقبة في هذا الباب  
 هو المباشرة على المراد او زيادة المباشرة والتعظيم ايهما على اوله لا تستحق النفس اليه وترغب طلبه  
**قوله** والتم الغيبة بكرة اه فان قلت في صحيح مسلم عن حديث جابر رضي الله عنه ان ابا اليسر وضع عرشه  
 في الحائض ثم بعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم بعثهم فيقول ما كركت حتى فرقت بينه وبين  
 امرائه قال فوجدته منه ويقول نعم انت فابن ذلك الخبر المثلث به وابن المخصوص قلت يخرج  
 الحديث عن ان يكون فاعل نعم ضمير مستتر ايهما متباعدة عنه فوجه بدل عليها السياق ان نعم فاعلا  
 او نعم متبعا ما واثبت هو المخصوص بالمرح وتظهر في حذف الخبر قوله من نوحا يوم الجمعة فيها  
 ونعت الى جمل رخصة اخذ ونعت رخصة لكن ذكره في معنى اللبيب ان حذف الخبر شاذ في باب نعم  
**قوله** نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا فريضة لا ينسب السلطان بالحق على التحقيق  
 شرطها على غيبة وهو التوبيخ الذي يكون الكلام المغيب للوجه او الذم العاقبة من معصية في الخط  
 على وجه لا يكون من اول الامر لان مدح شخص غير مكروه في الاشخاص او ذمة فيه فائدة فان قلت  
 ولا يناسب في قوله نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصص بالمرح قلت لا لا الية  
 تدل على ان المخصص محذوف وهو ان يرب عليه السلام وفي نسخة يجوز حذفه كما صرحوا به **قوله** خبره بزار  
 محذوف لانه ما تقدم ذكره العا على ما قد روي عنه من هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر  
 ذكره ابن مسعود هو ان يكون المخصص بزار خبره محذوف ان زيد مدح واحسن وجهه ان يحذف  
 بجزء الجملة انب انب لكن المناسب للمفسر هو الاول لان هذا هو الغرض من تخصيص المدح باسمه في جواب  
 السؤال عنه مع انه محاضر بان الخبر محط انما فائدة فلا يناسب ان يحذف ايضا الخبر لا يحذف وجوبها  
 الا اذا سئل في مسودة صرح به ابن هشام في الباب الخامس من معنى اللبيب **قوله** لا احتمال ان يكون الخبر  
 عابدا الى المخصص اما ذكر الاحتمال لان الخبر ايضا عابدا الى متعلق وهو عند اكثر النحاة كما صرح به  
 في شرح المغني فيكون فاعلي فيه **قوله** ذرها سجون ذرها عا اي ذرها اياها او المصدر لا خبره بانه  
 سجون ذرها عا ومع سببها الخبر لئلا يكيدنا على ان وضع الخبر لرفع الابهام وحكمها في ذرها عا  
 يقع المفعول الى مفعولها يعني طولها سجون ذرها عا **قوله** وقولهم هو اوهي زيد عالم فان قلت  
 كيف يقع هو زيد عالم متلا مع انه لا يندرج في الجملة الواضحة خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفعول اي

مطلب  
 نعم  
 وبها دعت



اي الشان هذا الحكم او لان فائدة العايدان ربطا بغيره لئلا يجلت من حيث هي جللة  
 مستقلة بالافادة فالحال يوجد فيها رابطا بغيره لئلا يجلت من حيث هي جللة  
 اجملة فلا يحتاج الى الربط وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة يكون عبارة عن المبدأ او قوله  
 منطلق وقوله عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا والنبوت من قبلي لا اله الا الله **قوله**  
 مكان الشان او العقدة بشير لان التذكير باعتبار الشان والثابت باعتبار العقدة **قوله** وبما  
 ثابت هذا الضمير قول صاحب الكشف ان الضمير المقتضى قوله ان كل جملة هي ضمير الشان  
 والتقدير ان كل جملة ليس كما ينبغي **قوله** ولم يسمع من زيد عالم تعرض للمص حيث قال او من زيد عالم  
 وقد يجاب من هذا بان التذكير والثابت امر فبأنى سوى ما استثنى من السامع وقوله ليس بجملة  
 عارضة فتأمل **قوله** فمقتضى سماع سموات التي تختلف خلقا ابداعا وانفسا وحسن والضمير  
 في مقتضى سماع سموات وقيل الضمير للسموات التي ذكره على الحق وسمع سموات حال  
 وقيل السامع سماء والوجه الاول هو الحق النفع **قوله** يتمكن باعقبه في ذهن السامع  
 ان قلت لا يحصل تمكن الحاصل من ضمير الشان في قولك الشان زيد عالم من غير ان يلام خلاف الظاهر  
 قلت لان السامع يفهم من المظهر مضمونه المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا ان  
 مرجع في ذهن الحكم وان كان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع  
 فيكون اتم تناولا من الشان وابعم منه واذا كان ابعم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان  
**قوله** ابو موسى فيرك البيت ابو موسى هو المخصوص بالمخرج على ما مره وقوله فيرك بديل منه  
 والقادر زائدة والاقرب ان ابو موسى متروك فيرك خبره وانما زائدة في الخبر على ما مره في الشان  
 مطلعا وكل اخرك فوجها جواز زباده في البدل عالم المظهر على ما مره والمخصوص بالمخرج هو  
 على مظهره نعم العبد الى جوارحه وهذا اول الشبهة بخلاف تقدم المخصوص مع التردد في موضع  
 الثاني **قوله** انما يسمع في ضمير الشان قبل لا يسمع ايضا في ضمير الشان سيما اذا لم يكن في مستهل الكلام  
 لان السامع اذا سمع ضمير الشان يفهم الرجوع الى ما تقدم فحقها او تقديرها ولا ينتظر ما بعدها  
 والحكم ان قوله ولا ينبغي ان يبردا جعل التعليل اعني يتمكن فليست موضع المظهر موضع التعليل على  
 ما ذكره وهذا هو الظاهر لان حرف التعليل الى الفاعلة هو الوجه وانما اذا كان حرف وجعل على قوله

قوله وقوله هو او من زيد عالم فلا ورود له وهو ظاهر **قوله** اذا سمع مالم يسمع المفسر قبل  
 لا سمع ذلك لجواز ان يسمع بغيره اخرى والغرض فيما علم ان فيه ضمير او لم يعلم انه لا يسمع **قوله**  
 لا شهادته ووضوح امره حقيقة او ادعاء **قوله** كقوله في المطلع زارت صدر بيت بجزء ومن الخوا  
 فلا بد ونطاق وبعده والظن من بس احكام ههنا وطبعا وجزءا ما لها اطوارا ومن الواجب  
 ان طيبك شغل عليك من سرق لغيره لاني وقدرنا شغل في المطلع الى تحقيق كونه من قبل وضع  
 المظهر فام المظهر والرقاق من رددون السقف وهو مبتدأ عليها خبره كقولك في المار طرقت الباب  
 حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال من الرقاق وقلا بد جمع فاعلة هي موصوفة والنطاق شقة  
 ليس لها جرة ولا ينفق ولا سافات فانزلة المرأة بها فتنه وسهلها وترسل اطلاقا على اسفلها  
 الى الركبة والاسفل ينحدر الى الارض وقدر ليد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخصرة وهي انب بالخرج  
 كمن الشقة البق بالمرأة مشقة ماني فاعلة ونطاقها من الآتي بالجموع والمخنة زارت هجينة وكنت  
 بوصالها واحمال ان عليها رادفها كبا من الظلام اي كانت مشقة بالظلام وقلا بد ونطاق من الخوا  
 والشر في شقة من الخوا واللفاق ثوب يلقي من ثوبين **قوله** كم عاقل كم تحبته المضافة الى عمدة المفرد  
 في موضع الرفع على الاجزاء والجملة اعني احبت خبره **قوله** زيد فاقبل مع الزيد بن الزيد والزيد اسم  
 كتاب فذكر الذي ظهر في زمن قيامه وادباج الفروع ففعل انوثر وان **قوله** كافرا فاقبل القاصح او  
 قالا بالهين خالق النور خالق الخيرة فينسب مثل هذه الامور الى خالق النور وقدر على ان الراوي من قال  
 وجه لا قال كذا لا ريب وطيب بنسب اجماعا بل قد ارشدك الى حكمه كامل **قوله** ولا ينبغي ما فيه من النقص  
 لان المفهوم من خصاصه اني هو المضافة بين الشين على ان ضمير المديح باذنه لا يخلو من الجدا ايضا  
 لان المديح هو المخرج لا على مثال فلان المديح هو الذي اخذ منه لا على مثال والله يديح السموات  
 والارض اي خشيته كذا كون العاقل محروما واما المديح فانه في كونه كذا في كونه كذا وانما  
 الحكم المديح هو الامر الغريب سواء كان مديحا بغيره ام لا **قوله** عطف على كل الغيبة كان الظاهر ان يكون  
 معطوفا على الاختصاص ويكون كل من التكم والاختصاص سببا لكال الغيبة كما صح به في المفتحاح  
 حيث قال ذلك او كانت الغيبة بتميزة لانه اختص حكمه بديح عجب الشان وانما لانه قصد التكم  
 بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التكم بالسامع لا يقتضي كمال الغيبة بالتميز بل يقتضي تمامها

قوله او من زيد عالم  
 اي من زيد عالم  
 اي من زيد عالم

قوله او من زيد عالم  
 اي من زيد عالم  
 اي من زيد عالم



سواء قصد به كان الغاية بالتحيز ام لا جعل حطاً على كمال الغاية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور  
ولا يحتاج الى جواب بان اسم الاشارة بعيد كل تحيز ولا شك ان التكميل يبرز بادة التحيز فاذا قصد  
التكميل استعمل بالتحيز بقصد كل التحيز وادرس اسم الاشارة **قوله** تعاليت كي اتي البيت وما قبل البيت  
قوله في ذلك المين يا ابنه ما لك **قوله** لا تحسني نظرة من جالك مما بعده فان ساء في ذكر الكمال بسا  
فقد سرتني اتي خطرت بك **قوله** في اسرني طبة من الوفوف ووشك العين قرب البعد والواد  
في ويا بك على حاله وتريد من قبح في موقع الحال او الاستئناف او البدل وقد ظفرت استئناف جواب  
هل ظفرت بهذا المراد **قوله** قل هو الله احد الله الصمد لم يورد العاطفة بين الجملتين كمال الازدواج  
بينها فان الثانية كانت لا اولي وتوحيب الصمد مع تكبير احد علم به من غير خلاف **قوله**  
اي ما انزلنا القرآن الا بالكملة المقضية لانزاله وما نزل الا بالكملة فيه اشارة الى ان تقوم الحجة في  
اسمى بالحق بعيد المحرم كونه المثال من قبل وضع الظاهر موضع المضمر اذا فرغ من الحق بالحق الاول  
كما يدل عليه فائدة واحدة المخوف موقفا واما اذا فرغ بالادام والنواهي على ما قيل فلا يكون عاخن فيه  
لان كلاً من يتحقق له حصة على حدة كذا في شرحه للفتاح **قوله** لا احيى الى هذا الاشارة  
لانه اذا اختلف معناه كان القياس الاثنان بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخفاف واثبت خبير  
بانه مراد لان الاستخفاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه **قوله**  
فمن يرجع هو يرجع مع ان من استغنى مائة اجارا الوصل بحرف الوقف كذا في شرحه للفتاح **قوله** انما العاصي  
انتيك اور عليه ان حق العبارة ان يقول انما العاصي انما العاصي لان العاصي لا كان بدلا كان هو المقصود  
فيكون هو مرجع الضمير **قوله** بان المقصود الاخبار عن نفسه فكما كان العاصي عبارة عن التكميل نفسه  
اور ضمير التكميل مبالا الى المعنى **قوله** على ان يكون العاصي بدلا هذا عند باب الاختصاص وهو بان يكون ابدال  
الظاهر من ضمير التكميل والمخاطب مستلزم بل قد فهم انضمتا البدل من المبدل منه كما حقه في الضمير المحسني  
لكن ولما لم يقض بما جاءهم على جواز ابدال المخوف باللام من ضمير الغائب وكون المخوف باللام نقص  
من الضمير مطلقا **قوله** وفيه ايضا يمكن من وصفه قديما قس في هذا بان المقصود في المقام  
الوصف المحنوي لا التثنية النحوي في قوله انما العاصي ايضا يمكن من الوصف المقصود ثم لا يظهر  
ان يقول وفيه يمكن من وصفه ايضا **قوله** كما بان كان انا او غيره كما بان حال من الرسول ومن

هذا هو المقصود من قوله  
انما العاصي انما العاصي  
لان العاصي لا كان بدلا  
كان هو المقصود  
فيكون هو مرجع الضمير  
قوله بان المقصود  
الاخبار عن نفسه  
فكما كان العاصي  
عبارة عن التكميل  
نفسه اور ضمير  
التكميل مبالا الى  
المعنى قوله على  
ان يكون العاصي  
بدلا هذا عند باب  
الاختصاص وهو بان  
يكون ابدال الظاهر  
من ضمير التكميل  
والمخاطب مستلزم  
بل قد فهم انضمتا  
البدل من المبدل منه  
كما حقه في الضمير  
المحسني لكن ولما  
لم يقض بما جاءهم  
على جواز ابدال  
المخوف باللام من  
ضمير الغائب وكون  
المخوف باللام نقص  
من الضمير مطلقا  
قوله وفيه ايضا  
يمكن من وصفه  
قديما قس في هذا  
بان المقصود في  
المقام الوصف  
المحنوي لا التثنية  
النحوي في قوله  
انما العاصي ايضا  
يمكن من الوصف  
المقصود ثم لا  
يظهر ان يقول  
وفي فيه يمكن  
من وصفه ايضا  
قوله كما بان  
كان انا او غيره  
كما بان حال من  
الرسول ومن

طريقا  
بأنه نازح

ومن هو صوفي في محل النصب خبرا كالمسا والعايد عذوف اي كانه واعترض بان شاع حذف طبع كان  
نقص عليه ابن هشام وصاحب القباب وغيرهما واجيب بانه هنا ساقى ثبت على خلاف القياس  
ولو قيل كان نامة وقوله راجع الى من لم ينجح الى ما ذكره وانما خبر مبتدأ عذوف اي هو انا او غيره او كل  
عمن كان يكون من قبل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعمل في قوله ما زنا كانت والنسبة اسم  
من الانصاف **قوله** هذا مني نقل الكلام اه هذا التفسير مخرج به في كلام السكاكي ولو لانه لا يمكن جعل  
المشارة الى مطلق النفل دفعا للنساج **قوله** في العبارة ادنى نساج لان معناه الظاهر ان النفل عن  
الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر من النفل من الحكاية الى الغيبة وفساده بين **قوله** من غيبة  
الى شمال وقيل ما خرو من القنات الانسان بنية وبسرة وهو الانصب والوقوف ظاهر **قوله** وبهذا  
يشعر كلام الانصاف اني بالشرط المذكور وجه الاستعارة انه قال في جواب سؤال اورده لا مانع من  
الاشارة عنده في خلاف مقتضى الظاهر في التفسير بقوله عنده بشي وبالاخصار عند الجمهور كما سيجوز به  
فيما بعد **قوله** تطرية نشاط القطر بالهزة الا براد الاحداث من طر عليه اذ اورده وبما يار التجدد  
من طربت الثوب اذا غلت به ما يجعله طريا كما كان جديدا والثبات بالفتح حركة الروي قوله منها انما  
وانت عود وعن رجال قيل فيه نظر لعدم ما والمخفى فيه وهو شرط في التبريد ان اخبار بشي عن شئ وانما  
عن معنى واحد بل غلبت في كل من فاعل **قوله** عن اللذون صحو العبياء اذ افره يوم النفل عاخر على  
البيت العقيل فكذلك ما كان في شرحه السهل على ارباب الذين في لغوي شهور يقولون نظر اللذون  
آمنوا على الذين كوفوا ومن اذنه هذا ايضا فان قلت ما الرنة ان اللذون على هذه اللغة يكتب بالهمزة  
بخلافه في لغوي الرنة البارة في جميع الحالات قلت قبل الرنة هو انه حاله بانه شبهة بالمخوف  
والام للتعريف على قول ومن شبهة كما على القول بان توفيه بالهمزة الذي في الصلة فانزاد عدم ظهور  
خط في حالة البناء كلبا يركى حرف التعريف او شبهها فيما هو شبهة بالمخوف والظاهر في حالة الاعراب  
لان شبهة الحرف التي تم الظاهر ان العبياء خاضع بحد مع صحتها تأكيد من صحتها انا صبا حاد وقوله  
ان يراد المطلق بترية الصباح فمعينة الوجهين على الطريقة ويجوز ان يكون صبا خاضع لا مطلقا  
لصحتها من قبل انبت باننا وقبله قبلنا وصحوا عذوف اي صحوهم والفتارة نصب على الحال  
اي خبرين او على التعليل لاجل الاشارة وحاصل المعنى نحن اللذون اعادوا صبا خاضع في ذلك اليوم على

ان استعمل في قوله  
قوله ما زنا كانت  
والنسبة اسم  
من الانصاف  
قوله هذا مني  
نقل الكلام اه  
هذا التفسير  
مخرج به في  
كلام السكاكي  
ولو لانه لا  
يمكن جعل  
المشارة الى  
مطلق النفل  
دفعا للنساج  
قوله في العبارة  
ادنى نساج لان  
معناه الظاهر  
ان النفل عن  
الحكاية الى  
الغيبة لا  
يختص بهذا  
القدر من النفل  
من الحكاية  
الى الغيبة  
وفساده بين  
قوله من غيبة  
الى شمال  
وقيل ما خرو  
من القنات  
الانسان بنية  
وبسرة وهو  
الانصب  
والوقوف  
ظاهر قوله  
وبهذا يشعر  
كلام  
الانصاف اني  
بالشرط  
المذكور وجه  
الاستعارة  
انه قال في  
جواب سؤال  
اورده لا مانع  
من الاشارة  
عنده في خلاف  
مقتضى الظاهر  
في التفسير  
بقوله عنده  
بشي وبالاخصار  
عند الجمهور  
كما سيجوز به  
فيما بعد

قوله رنة في رنة  
سيف

مطلع اللذون











**قوله** صرف الله عليهم الآية وآرادته في حق المؤمنين فلو كان صرف الله عليهم  
 على الأيمان فلو كان صرف الله عليهم ثبوتها على الصرف وشبهه شايخ فلا يحصل للمحصل  
**قوله** فصرف الله عليهم بالفاء كسر الشين في بينين والضمير بالفاء كسره من غير ان بين **قوله** متى كان  
 انما البيت المذكور انما هو الفتح عاشرت ذلك اليوم وانقصناه تفضل الى بطن المراد بالفاء انما هو  
 ما بعد التثنية والتثنية بالبيت من العارض فاكه ابو نصر وقال ابن السكيت العارض التائب  
 والفرس الذي يليه وقال بعضهم العارض ما بين التثنية الى الفرس **قوله** فلو كان صرف الله عليهم  
 صرفت الشئ صرفا اذا قطعت وصرفت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم المهرم بالضم **قوله**  
 اي بغير اداة واحدة قد سبق ان التثنية اذا كانت موهومة الا ان يكون بمعنى الاحداث واذا كانت  
 ماقصة تكون بمعنى التجدد وفيما ذكره الشارح فليطالع **قوله** لا يصح ان يكون متعلقا  
 بالابواب على نضاب من تحت والتحصيل ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي  
 لصاحب الاصناف ثم هذه الفائدة العامة التي ذكرت لطلوع الانشآت سواء كان على  
 منسوب السكاكي او الجور لا ينطبق على مادة يكون السامع فيها حضرت البارى جل ولا  
 لتثابة من النشاط والابواب والاصناف فلو ذكر شيئا مما يعجز في حقه كما ايضا كان انب  
 وقد يقال المراد ان الكلام الانشائي انما وقع صالح لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه  
 نفسه مع قطع النظر عن الموانع التي رجيت فليعلم **قوله** وقد ينقص مواضع على زنة الجمل  
 لانه متقد وقد للتقني والبارى بطايف داخله على المقصور **قوله** كل طريق الانساع  
 هو ان يجرى الطرف بجرى المفعول به كقولهم بونما شهدناه سلبنا وعادنا وتلى  
 شرح الكشاف للقطب لبيت شعري لم يجعل هذه الاضافة حقيقة بمعنى في كسر اليوم  
 قلت لتحصيل غرض البمانعة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك  
 مالك في الدهر وصاحب في الزمان وهذا ظاهر **قوله** والمنعول محذوف دلالة على التقييم  
 قبل عليه لوقيل ما لك الا حركته لتحصيل الدلالة على العموم اجيب بالمتبع مستندا  
 باحتمال حمل الامر على المحمود والتأكيد بكل النسبة الى ذلك المحمود  
 حكى ان فيه فوسف الاختصار المطلوب **قوله** بانواع النعم الدينية

هذا هو وجه الاستدلال في قوله  
 بانواع النعم الدينية  
 لان النعم الدينية هي التي لا  
 تقدر على التلف والفساد  
 وهي التي لا ينفك عنها  
 المؤمن في كل حال

**قوله** بانواع النعم الدينية والاخرية الظاهرة على الرخص على النعم الدينية والبرية  
 على النعم الدينية والاخرية ووجه ان الرخص ابلغ من الرخص فيمن زيا دة انما كقطع وقطع  
 على غير الانبغية باعتبار الكمية كما قيل يا رخص الدنيا لانه يقع المؤمن والكافر ووجه  
 الاخرية لانه يحقق المؤمن وقد يلاحظ الانبغية باعتبار الكيفية فيحمل الرخص على النعم الدينية  
 والاخرية لانها كلها جسام واما النعم الدينية فحقيرة بالنسبة اليها **قوله** اي ذلك الغير  
 ان يقال اي خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده ان الغير  
 يعني ان غير ما اراده كقول القبطي اصل القصة ان القبطي شئ الشاع كان  
 فيستان مع جماعة من الأدياء وكان الاوان او ان الحصرم قد ذكر الحاج في فقال القبطي  
 اللهم ستود وجهه واقطع عنقه واستغنى من دمه فاجز الحاج بذلك فاحضر القبطي وقام  
 فقال القبطي اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحاج لا حملك الى اخر القصة فانظر الى  
 القبطي فقد سخط الحاج بهذا الكلوب حتى تجاوز عن جريمته وحسن اليه على ما يحكى فان  
 كان الحاسب لرض الحاج ان يقول لا حملك الا ادهم عليك لان القيد يوضع على الرخص  
 وبالعكس قلت هذا الاستعمال والنقدية امر وضعي يقال حمل على الادهم اي قيد ولو سلم  
 عليك من قبل القلب كما مستوفى وشبه القيد بالركب على طريقة الاستعارة **قوله** اي  
 هو من القيد بالتحريك هو العطاء **قوله** من صفته اي قيده من الصفات بالاسم  
**قوله** الاولى بجاله اما لعدم اعلية بحواب مايت له او لعدم الفائق فيه بالنسبة اليه **قوله**  
 سألوا عن السبب روى في الكشف وفيه ان السائلين اثنان وبما معاذين جبل  
 من غنم الانصار يتي والاثنان اقل يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلهذا  
 قالوا سألوا بلفظ الجمع **قوله** حيث قالوا بالمال الملال له دلالة هذا القول على انه سؤال  
 عن السبب دون الحكمة حتى جدا كما اشار اليه في شرح الكشف **قوله** فاصبوا ببيان الخبر  
 مطلق الغرض على حكمة تعدد سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونهما على طرفي التحصيل  
 والاخاف ان الله تعالى ليست معتلة بالاخر ارض عندنا **قوله** والصلوب فخرج واما الآية التي  
 وقع فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الآية ونفخ في الصور فصعق وقد يقال مراده جرح

على كرم  
 بان تشبه القيد بالركوب  
 تشبه القيد بالركوب  
 تشبه القيد بالركوب



المتقبل لا على من القرآن ولا لم يقل قوله تعالى **قوله** لعل قوله لا يقع اي الجراء في حال  
 وقوع يكون معنى لواقع يقع فيل هذا غير مستقيم لان التام تحضض المضارع في الحال والمفعول  
 هناك كونه لا استقبال والحوار بعد تسليم ان التحضض المذكور من صاحب بصيرة ما ذكره كتب  
 لغويين التام وتما يكون بجزء الشا كيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم **قوله** قلت نعم  
 ولكن فيها من الدلالة على ان الوصف في كانت عبادة الجواب في اصل النسخة يمكن  
 لما توجه عليه النظر المشا رايه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال في اسم مجزئها بمعنى الاستقبال  
 قوله نعم فجزء التقاوت بينهما وبين الفصل في الدلالة على ان الوصف وثباته لا يكون  
 التعبير عن المستقبل بلفظها من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى به لها بقوله قلت لا خلاف  
 ان اسم الفاعل اه واعلم من اولا على سيرة المفسر البها با نفا شريك كل من اسم الفاعل  
 والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعريف الفعل واسم طرفة او كسب  
 ان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع جامع المتبادر فيعتبر عن اعتبار ما يحق فيه  
 فيز بالجاز يجوز او طورا بان زمان الحال معتبر على القيد به موضوع لالا يجوز ثمة  
 في غير من التكلف وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطاردي على  
 الوضع لا رايه نفس لكن بعض ائمة الاصول قد خرج بان اسم الفاعل مثل فاعل فيما معنى  
 ولا يختص بالابار كتاب اعتباره بالقيدية ولكن ان تفرق بين مذهب اصل العربية  
 والاصول وثانيا بانه قد خرج صاحب الفتح يكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر فيل  
 الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجازا والمجاز قسم  
 الكناية اجيب بعد تسليم حقه فيها بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع  
 في قصور فيما اراد به مجازا وظهر منه الحال الذي اراد بها كناية لتشارك المعنى المجازي  
 والكناية في كونها غير موضوع لما سبق منها تأمل هو ان غاية ما لزم من جواب الشارح كون  
 والمفعول مجازا في المستقبل لو ثبت بهذا القدر كون الاصل المذكور في خلاف مقتضى الظاهر  
 على المعنى المصطلح عند علم كان كل مجاز كذلك وليس بظاهر **قوله** وكذا انما عند الاكثريين اي كذا  
 اسم الفاعل والمفعول مجازا في الاكثريين وقيل حقيقة واليه ذهب فقهاء وخارجه

وفيما لا يخفى على المتقري  
 وقت راحة حال فيس  
 الوضع

تارة

عبد القاهر والوجهين وقيل مجازا واليه ذهب الحقيقة قيل ان كان الفعل لا يكون  
 كالمعقول والمفهوم ونحو ذلك حقيقة والاشجار **قوله** القلب من قلب الجارة جعلت خلافا  
 باطنه وبالطه ظاهرا **قوله** في موضع المبتدأ نكرة سواء كانت محضة او مختصة فان كون  
 المبتدأ نكرة محضة او مختصة سواء كان قبل دخول النورس او بعده مع كون الخبر معرفة لم يقع  
 في الخبر خبر في كلام العرب وانما في الجملة الاستغناء مية فقد جوزوه سبويه حيث زعم ان  
 في من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ ما بعدها خبرها وان كان عند غيره بالهكس في خبرها  
 في خبره مضاف من انفسه استغناء عن من في من ابوك مبتدأ وابوك خبره سبويه  
 فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة  
 ونحو ذلك حيث برجل انفس من ابوك فان سبويه على ان نفس مبتدأ وابوك خبره قلت ان  
 ايضا من باب القلب الكلام فيما هو جار على الاصل بقى صاحبنا وهو انه اذا جوز كون  
 نكرة في الجملة الاستغناء مية ما مر به بالث راجع في شرح الفتح وفي بحث تنكير المبتدأ من هذا  
 على ما سياتي لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب في قوله انما كان استغناء  
 مع انه خرج بخلافه انفس التام لان يقال المراد انه واقع في الجملة وهو في جملة يكون المبتدأ  
 نفس الاسم المتضمن لشرط لا في كل جملة استغناء مية قد بر **قوله** قفي قبل التفرق البيت  
 بمرورين سلم الشعلي من قصيد يمدح بجاز فرب حاد استغناء مية قد كان اسير له فاطمة  
 مال وزاده مائة من الابل والالف في صباغ الاطلاق وهو مرخم ضباغة استغناء  
 صغيرة يمدح وقوله ابو داودا بتقدير مضاف الى موقع الوداع في الصحاح التوديع  
 عند الرجل الاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق **قوله** لان  
 المروء من عليهما انما قال بهما اشارة الى ان المروء من عليهما قد لا يكون ذا ادراك ذلك  
 اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد الاثنان بالمعروض الى المعروض عليه الاغناء  
 الحقيقة واعلم ان كون عرضت الناقصة على الخوض من قبيل قول جماعة منكم الجوهري و  
 والكسائي وازخري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحاق التنكيث ان كل من  
 عند كور وهو عرضت الخوض على انفسه مقلوب وقال اخر لا تفسر احوالها واختار ابو

ميتة



قوله فانك لا تبالي بعد حول البيت الحول سنة وربعين انه يروى اوله فانك لا تبالي  
 عام وقيل حول اسم رجل كان يقول من حياه فانك لا تبالي بعد موت حول ما ادعت  
 نسبك من شريف او وضع لان هذا هو الذي كان يمنع لادعاء ما يدعون وقد وجب  
 ما راجع ما شئت وفي حواشي ما بعد هذا البيت وهو قد روي الاسفل بالاسفل وما راجع  
 واخلفه انما راجع وعاد القيد مثل في قيس وسيق مع المعطوف العشاره راجع اليوم  
 استعاره من قولهم راجع البحر يوجع موجا اذا اضطربت امواجه وانما راجع البحر المون  
 وتحقق الجيم الاصل عادي بمعنى صار واما قيس قبل راد به ابا جابوسع هو النعمان بن  
 ملك العرب لكن صفرا لصفاء ليد تصغير ترقيم وقيل راد الجبل الذي في مكة مشرقها  
 الله تعالى والمطهر ثابته الملعج وهو الجبل من الرجال وغيرهم يقال رجل جليل الى ابو  
 غير من امة وبرزون الجبل اي غير عتيق والعشار راجع الى المعطوف جمع عشاره بعض العرب  
 والملاوحى انما في اتي انت عليها شجر من يوم اسلم فيه الفيل حاصل المعنى فانه لا كان  
 كان منيرة الضمير مودة قد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عائدا الى الفكرة ولذا يجري  
 عليه حكم المعارف ويقال في تفسير الضمير العائد الى شئ ما في قوله اعطى شيئا ما يعني ذلك  
 شئ لا شيئا **قوله** وانما راجع معرفة فان قلت الجرحى بجلد لا امك الجرحى لا يكون معرفة  
 كان امك ليس بجلد لا ضمنية كان على هذا التقدير لانه مفسر كان المقدر ولا ضمير فيه  
 هكذا في مفسر لان مفسر المذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فاجز ليس  
 امك ومن معرفة **قوله** والمعنى انما كان امك حتى العبار ان يقال كانت امك لا انظر  
 من الذي مؤنث تحقيق من الادب بل لا فصل لكنه نظر الى تقدم ذكر المذكور فحصل كالضمير  
 بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فجوزنا بينه وتذكيره ثم اخبرنا ما وافق نظم البيت  
**قوله** وفي التنزيل كقولها وكم من قرية اهلكنا فانها من قريه احلها حانها ما سنا اذا المعنى جاء  
 باسنا فاحلكتنا حالان انما يكون سببا لاهلاكه فقدم عليه لكنه قلب الكلام بالنسبة  
 في قوله لا اهلكنا حتى كانهم اهلكوا قبل مجي ابائهم اي العذاب لا يبعثهم غيرهم  
 القلب عند نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونها من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول لا ينكح

المفضل بن مخنف  
 وحكي روي في القوة وديل  
 عدم صفه ما هو حواسنه

الهم

بنكته باعتبار ما يلهي من الملاحة اينا وقع **قوله** يصفنا قته وقيل يصف حفته ملج باثر  
 المصنوع كذا في شرح الايضاح بالاسرائي وهو غلط فاحش نشأ من تحريف سرك السرك  
 ونوع الهم بالتمسك بين السنين وسكون الهم فان بعض ابيات القصيدة صرح في انه يصف  
 قته كما قال فلما ان مضت شيطان عشاء وصارت حقة تعلوا جذعا عافا ما يرى  
 قته فابينا عليها ان تباعا وتعلموا التثنية **قوله** تزداد السفر الطلوعا فلما ان  
 البيت كما طقت بالقدن السباعا ونوع الصفا بطلت بدل طينت والمعنى ايضا ونوع  
 لكن يخرج من باب القلب لان القدر بطانة السباع لا بالعكس **قوله** اي الطين المخلوط  
 بالقدن كذا في الصفا ونوع الاساس السباع بالاسر يطير به ويقال له بالفارسية كل باله  
 وبالفصحى الطين ونوع الدبوان السباع بالاسر يطير به والطين ايضا **قوله** ولما ان  
 في شصن **قوله** هذا الابهام مستلكنه لا لطف لهذه المبالغة في التشبه باذ ليس المقصود  
 من التعليل ان الكثير فانه بالكثرة يكون مستقبحا بل التعليل في رفعه تخشعات فافهم ان  
 هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تخمين التعليل معنى الا لصاق والمعنى كما  
 انصفت السباع بالقدن على طريق التعليل فلا قلب **قوله** في حال من الضمير  
 انصرفت لكون الاضافة فيها نظرية ولا يتوقف المضاف بها **قوله** اقدام غروري جرب  
 رجل غر بالاسر يجر جرب والجرب مثل الخرس المنحوس الذي قد جربته الامور وحكته  
 كان كسرت الراء جعلته فاعلم ان العرب حكمت به بالفصحى **قوله** لان ما قبله من الابيات  
 في البيت نظري بن النجاء وما قبله لا يترك ان احدث الى الاجام **قوله** متخوفا بونم الوغى جام  
 ولقد راني بترجاج ذرية من غنى يعني مرة واما ما حتى خفيت بما تحذر من ذي الكرم  
 سرى او عانا جام ثم انصرفت البيت الى الكرم والميل والاجام بالجمع قبل الى الكرم  
 وبالعكس انما خرج من الحب والوغى الحب والاجام بالاسر الموت واداني صيغة المتكلمين  
 الروية والدرية على وزن الصيغة فخلقته يتعلم عليها الطين قال الاصمعي هو موزونة  
 اسم بمعنى الجاني بقرينة دخول من عليها ومن حلت اعني الداخل على عن زائغ غلظ  
 بالكر لا لانه الفاء معذرة قالوا فاذا قبل فعدت عن عينية فالمعنى في جانب عينية



وذلك تحت للاصفه وبجلاهما فاذا اجئت بمن تقيت كون القعود ملاصقا لاول ان حية  
وصى في البيت متعلقه بفعل دل عليه الكلام اي اتاني الترحي من جانب البين ولم يتعرض  
بصار والظهور على علم به بالمعاني وادفع قوله وعنان لجام بمعنى الواو **قول**  
يصلح قرينة على ان اجبت بمعنى لم يخرج فيه نظرا لاني تقيت كون قد اجبت بمعنى جرح  
حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى العيث على حرجه في الجواب بالمرح  
المستقول عن الامام المروي والمعنى وقد ثبت من الاعداء ما اردت ولم يتناول  
في ما ارادوا فحذف المفعول قصد الى التعميم نعم كان الانسب ان يقول لم يصيب  
ان يكون من قبيل الاستاذي الجازي فليقوله **قول** والجواب المرضي ما اشار اليه الامام  
المروي في اه فان قلت بل هو من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في انشاء  
بحث غير مرضي مع انه لا يلزم فيه الفصل من الحال وذيها فاستر في ذلك قلت المست  
انه اذا جعل جرح البهيرة حالا من الضمير لم اصيب او مفعولا ثانيا فبهم من انه لم يكن  
جرح البهيرة خارج الاقدام حال كونه مجروحا وحينئذ انما يصح ان ياه فليقله صار كذا  
بعد الجرح وهو الالف بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود وانما  
يجعل حالا من الضمير في انصرف يكون الكلام خلوا عن هذا القدر فلهذا اختار جواب المزمع  
لكن لا يخفى ما فيه من النقص لان كون بهيرة التي كان عليها انما يناسب وصفها بالترويح  
لا بالحدانة وهذا ظاهر ولا حسن في الجواب على هو انما لم يوافقهم اخراجه عن رأي  
جرح بالاضافة في كلامه ان يقال وصف الاقدام بالترويح اشارة الى ان اقدامه كان  
حالة كونه عزاء او وصف بهيرة بالحدانة اشارة الى ان رايه وبهيرة امر حدث  
او حصل بعد التجربة لا ما كان له قبل ندرت الامور والتمرن عليها **قول** فليقله  
حادث البرجي قال الفاضل المحشي يقال حبات في الارض حبيبات وحبوب اذا اختل  
فيها وتغير احوالها التركيب بان المناسب ما تقول بدل يقال او اي بدل اذا ترويح  
ما ذكره ظاهر لكن انما يتجوز اذا لم يقرأ حبات مثلا على صيغة الخطاب بل على صيغة المخاطبة  
فما قيل **قول** ومن مكن من المدينة فظهر البيت من شرطية حذف جزاءه واقدم مقامه

ان تصورك

تشرت

الاول

اي من بك سمي بالمدينة فليس في لا اسمي في غريب والغريب ما زعم على الارحال  
ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع التكنين الى اصل من سقوط حركة السين  
بمن الشرطية وحذف النون ايضا تحقفا لكثر استعماله من قبيل تشبيهه بالسنون  
وقال على اسمي ما ضمير اجمع الى من والجر اكاديمية اعني رحله بالمدينة حال من اوله  
رحله بالمدينة متعلق باسمي **قول** لا تمنع العطف على محل اسم ان قبله معنى الجرح  
عند البهيرة لان العامل في خبر المبتداء عند قسم هو المبتداء وفي خبر ان فلو كان  
قبل معنى الجرح على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المكو  
على اثر واحد وهو رفع الجرح وما عند الكونية فالعامل خبر ان هو المبتداء الذي  
كان عاملا قبل فلو فلا يلزم من عطف التبع الجرح والمذكور **قول** احدهما العطف  
على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه في مثل هذا محل ان  
واسمها وغيره يقال ان المعطوف على خبر ان في التعمير المكون المعطوف عليه باعتبار  
حالة وهو الرفع ايضا لان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم في تلك مغرور او محم  
فيكون المعطوف خبر المبتداء لا خبر لان ويؤتى انه لو لم يحل على هذا يلزم  
على معنوي عاملين مختلفين **قول** ولا يلزم ارتضاع الجرح باملين مختلفين في بحث لان  
المحذوف لا عطف على خبر ان يلزم كونه خبر لان ضرورة افادة العطف التشرية  
في حكم الاعراب كما خرج به في مباحث الوصول الفصل فيلزم كونه مرتفعا بجاء  
انه خبر المبتداء اعني المعطوف على محل اسم ان فالخبر باقيا **قول** والخبر في خبر  
لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبر المبتداء اذ لا يدخل التام  
خبره الا ان يجعل من قبيل ام الجليس يجوز لشهرته اعني بقدر المبتداء ويقال  
وقبار هو غريب فيكون في المعنى داخل على المبتداء لكنه خلاف الظاهر فلا يترك  
بلا ضرورة مع كونهم من ابناء المذكورين فضلا لا اه الصابئون على القوام  
بالهجرة وبدونها على الاعمال اي الى ارجوع من صباء اذ اخرج وصم قوم  
خرجوا عن دين اليهودية والسفانية وعبدوا الملاكة فممن شركون ولذلك

شرح

استدل النحوي الاول ان الكلام  
هو ان ذكر ان موقفا فخر  
ان ودفعها كما دخل وما  
استدل لفظ النصب على كونه  
مرفوعا كمن خلا واستدل النحوي  
ان اسمها واحد متبدا  
مرفوعا كمن خلا واستدل النحوي  
ان اسمها واحد متبدا  
ويعبى مبتدأ لعدم تجزئه على  
الاعتناء وفيه نظر لانه باعتبار كونه  
كسراج مشرعا للبت متفرقا لارتي



بين المذكورين ضلالتا وفيه اقول اخبروا علم ان المراد من في الالباب من جهة منتهى الالباب  
 فلا بد ان المذكور في صورة الالباب المذكور في كيف يصح ان يقال من منتهى الالباب  
 في هذه المسألة فقول وقيل المراد بالمذكور في الصدر الموطن على التحقيق وبعده من  
 من منتهى الالباب ومات عليه الجزاء المحذوف للصوابون كذا في المراد في  
 في قوله وقائمة تقديم الصوابون البنية هو البنية من اول الوصل **قوله** وخبر الاول محذوف  
 يعني على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر ولا يجوز كونه خبر الاول بل مجموع من غير خبر  
 الى حذف الخبر بتقدير الموصوف في قوم راض كما خرج بغيره في شرح المفاتيح في قوله  
 وقيل لهم وقد تكلف بعضهم في البيت فزع من ان نحن لمعظم نفسه وان راض خبر  
 وفيه نظرا لا يحفظ مثل نحن فاعلم بل يجب في الخبر المطابقة في اننا نحن نحن ونعت الالباب  
 واما قول الشاعر المسجدين وبيت نحن عامرنا وزمزم والاركان والسرور  
 على المحذوف والاصل عامرنا محذوف الواو اجزاء عنها بالضم كقولها اذا ما شئت  
 من سواهم لا بالوجه احد فزار **قوله** وكذا قوله رمانى بالبيت اوله دعاني بقا  
 من قصص وما دعا بها والذي في بعض رجاله رمانى بالبيت الابن احمد  
 في رمانى طرفه ابا حلى تنازع مع قسري في طوى عند الحاكم فقال القسري هو الحق  
 من لقن ليعزى عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جوال الطوى رمانا  
 ويروى ومن جال الطوى رمانى والجال والجال ناحية البئر من سفلها الى علها  
 وقيل معنى البيت على حزين الروايتين رمانى بالمرجع عليه مكرهه وكان رمانى من  
 قعر البئر فرجعت رمانة عليه صلاكة ويحتمل ان يربط بالطوى ما طوى في القلب **قوله**  
**قوله** وخبر كسنت محذوف عن غير من عليه من الحاجب في ايضا في المنفصل بان فيسلا ونفولا  
 صالخان بالمتقد فلا حاجة الى اعتبار المحذوف وجواب ابى سعيد بان ذلك ليس محذورا  
 لا يقال رجال كريم لا ينفذ صلتا لان التزام المشاكسة في المنفصلة بين الصفة والموصوف  
 لا يستلزم استلزامها في جميع المواضع ويمكن ان يبرز قول من الحاجب با حزين ابن  
 منام في البيت الحاس من معنى اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد حجاب عن الاعتراض

نون

ض

الا عراض منع وصف التبتة قصيدة وحمل عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال هو لاء  
 غريب ولا يقال حزان غريب الوجه الفارق ان الجمع يؤلف المفرد فيوصف المفرد  
 بالمفرد اي جمع غريب ولا يؤلف المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهره لا مانع من التثنية  
 بالمثنى فاعلم ان هو عنده اي الكلام عند جعله بياض الوالدى وجعل خبر كان محذوف  
**قوله** فباقر معنى البيت اربيت اي سترت والتمتع التمتع من قولهم نزع الالباب  
 بترع ترعا اي امتلاء وانترعته انا ومعنى من زانق الشياى كان من اجوار الوجب  
 محذوف اشواء زمانه حكى محمد بن ابى بكر الرازى في مباحث الحكم ان شاعر حضر باب  
 من ولم يتفقوا له ربه وسبلة وكان شديدا الحجاب فكتب خشيته ايا جود من فاج  
 مقابلا حتى **قوله** فليس من سواك شقيق **قوله** وانها في الماء الذي يجري الى داره  
 ابره حاصن واخذها وقراء البيت الذي عليها استخف الشاعر واعطاء مائة الف درهم  
 ووصف الخشية تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشية من تحت البساط ويقرا البيت  
 ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل اشعار مائة الف درهم في اربعة ايام وذهب  
 في اليوم الخامس فلما طلبه من له عجزه فقال كان حقا على ان اعطيه كل يوم مائة الف  
 درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيئا **قوله** كقولها كان زيدا قائما وعمره قاعد اقال الشعر  
 في بحث الحارة المتقدمة ترك المسند من شرح المفاتيح في عطف مفردى جملة على مفردى جملة  
 اخرى كانه قولك كان زيدا قائما وعمره قاعد وقوله فلما مل بربران في هذا العطف  
 يحتاج في فعله الى دقة لان عطف عمرو على زيد بوصف كونه مسندا اليه لقائما وعطف قائما  
 على قائما بوصف كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاكسا  
 لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قائما مجرد كونه مشاكسا لقائما في كونه خبر كان فليس  
 احدا ما وجد مقصودا بل ما خذ مع عطف صاحبه بربط احدهما بالآخر لا رتا  
 الذي بين الموصوف عليهما ولو حمل العطف هناك على تقدير العمل دون التماثل  
 الامر لظهر كذا حقيقة في نحو شى شرح المفاتيح بقى في تشديد الصورة المسند التي ذكرها بالمثل  
 المذكور بحث ان تقدير حرف العطف كانه عامرنا في عمره وترفع وفي قاعد النصب

يكن



لا من باب عطف الجمل على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مثالا  
 وليس فيه جملتان عطف المفردان من احدهما على مفرد من الاخرى بل جملتان  
 عطف بعض مفرداتها على البعض الا ان يحل على التنظير والتنشيل لطلوع عطف المفرد  
 على المفردين وان لم يكن المفردات من الجملتين **قوله** وقولك زيد منطلق وعمر وجوز ان  
 في شجرة بلعاج بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجمل على الجملة وان يكون من  
 المفردات ولا يخفى ان اثباته على هذا سبب في ان الحال في المبتداء هو الابداء  
 في الخبر هو المبتداء وعنده في ميزان العطف على محمول ما ملأ من مختلفين في غير صورة الجواز  
**قوله** والفاء في فاذا قيل للشيء وعن الزيادة في احوال جواب شرط محذوف وعن احوال  
 الخازنة ولا يرد على عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزيادة  
 من حاشا في معنى الالباب **قوله** في يكون مفعولا لا لا ظرفا هذا مبني على ان  
 بعض النفاة من عدم لزوم الظرفية لا اذا واما على عليه الجمهور من ان اذا الظرفية  
 تصرف على التعقيد فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول **قوله** في لا يكون مضافا الى الجملة كقولنا  
 افعال جزاء المضاف اليه في المضاف **قوله** لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا  
 شعربان الوجهين الاولين من لا عراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور واما  
 اذا صدر بان فلا لا يجوزون في قولهم فاذا ان زيد بالباب ليس ان كون الخبر مفعولا  
 لان ان يعمل ما بعد حاشا قبلها ولا معنى لتقديره مقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم  
 الاطراد الذي ذكره الجواز كون زيد بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكل من الكل ويجاب  
 بان الفصل بين المبدل والمبدل منه بالمبتداء غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف  
 الظاهر وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بخبر واعلم ان ما ذكره الجوزي من ان  
 ومن تبعه ايضا وقال الزجاجة اذا انما جارة ظرف زمان فعله هذا يجوز ان يكون  
 في قولهم فاذا زيد خبر عما بعد جازا بتقدير مضاف اي فاذا حصل زيد لان ظرف  
 الزمان لا يكون خبرا عن الجثة **قوله** وان في السراذ مشوا محطلا روي مثلا محطلا  
 اي ان فهم مشوا واعتارا من روي في كتاب سبويه ان في السراذ مشوا محطلا

عما قبلها

على ان ما صدر به اي مضمونهم وقوله او مضمون يجوز ان يكون حالا من المضمون في الطرف  
 مضمونهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعني وقت مضمونهم ويجوز ان يكون تعليل  
 اي ان فهم مشوا لا تختم مضمونا مضمونا لا رجوع لهم وان تقول انه ظرف مقدم لمفعول  
 ان في المس فرب بعد في زمان مضمونهم وطولا ولا كسان تجعله خبرا بخبر وفيه وجهان الاول  
 ذكرها الشريف **قوله** اي بعد وقيل المثل الكثرة **قوله** لا رجوع لهم عدم الرجوع مستقانا  
 بغيره المقام **قوله** لم يحسن ولم يحسنه حسن تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير  
 وقيل كراهة او لتجيزه التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يحسنه **قوله** تقديره لو لم يكن  
 يملكون قيل فيه جميع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز في الحساب ان يقول تقديره لو لم يكن  
 اجيب بان معنى على فانون تقديره صاحب المضاف حيث جعل الفعل شيئا في مثله كذا في المثال  
 لو لم يكن يملكون لثابتة ان كيدهم حذف الاول اقتصارا وورد بان قوله او المقصود من  
 بهذا الظاهر تفسيره في خبر الجواب لانه ان يكون اول كلامه مبتدئا على تقدير استكمال  
 كان غير مضمون عنده عدل في الكلام الى ما هو محتاج عنده من كون شيئا مفسرا فاما **قوله** في  
 على الاختصاص ان المسمى المختصون بالشيء المتبالي في قيمة بحث وهو ان يرد قوله تعالى  
 يملكون في صورة المبتداء والخبر على قياس الناعوت انما يفيد اختصاص المكسب بالبيان واما  
 اختصاصهم بالشيء المتبالي المستفاد من قوله تعالى لا مسكم خشية الاتفاق فلا يفيد ابرار  
 المذكور قطعاً كما لا يخفى على المنصف **قوله** ورجح حذف المسند اليه في فيه بحث وهو ان  
 الوجه المذكور لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند انما يثبت في النظر الى المسند  
 المخصوص عن اجمال اذ لو جعل المسند المحذوف حاصلا لم يثبت الا الوجه الاول  
 وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه قوي ركن في الكلام واغظير ولا احتياج اليه فوق  
 الى سائر الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كركن الزائد بالنسبة اليه فحذف ما هو كركن  
 اولى وارجح وتعارض بان المسند محط الفائق فلا يناسب حذف **قوله** والقرينة في المثال  
 انه اذا صاحب لسان مكرهه في قيل هذا معارض بانه كذا ما يقول لسان اذا  
 عند احاطة مكرهه بالمر في هذا امر في فصح **قوله** وادوا احتمال الاثران فلا يمتنع احداهما

ان جاز تقديره  
 ان جاز تقديره  
 ان جاز تقديره  
 ان جاز تقديره



قوله على وجه يكون للبشر معرفة اولي تيسر هذا معارض بان الالهي في الخبر الشك في نفس الكلام  
 على وجه يكون الخبر فكرة محضة بان يكون المقدور في خبر جبريل اجملا والى القسم الا ان يمنع كون  
 اصل الخبر الشك في نفس قوله وليس المعنى على هذا بل على ان اجملا من الجبرع وبث الشكوى في خبر  
 اما اوله فلا بد ان انقسم من الكلام كون الخبر جبريل اجملا من الخبر الجبريل فيقسم كونه اجملا على  
 الخبر وهو الجبرع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقه ابرحان فروع من البلاغة وادب  
 كما نلاحظ ان مثل هذا الخذور لازم في تقدير المبدأ لان المقصود من الكلام القيد الزائد سواء  
 كان في الاثبات او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابل فيقسم من قوله امرى جبريل ان  
 امر ليس جبريل وليس المعنى على ذلك بل على ان امر ليس جبرع وبث الشكوى على  
 في خبر جبريل فيما سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قوله جبريل اجملا  
 ان الخبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجملا ولا شك ان المفهوم منه ان اجملا من الذي فيه  
 شكوى وهو خبر الجبرع قالوا لانه لا ينقسم من الكلام المذكور كون الخبر جبريل اجملا من الجبرع  
 وبث الشكوى محل تأمل بل الظاهر ان يحصل جبريل في خبر جبريل صفة ما وجد لا حقيقة واما ثانيا  
 فكان المفهوم من قوله اجملا من الجبرع وجود اجمالا في الجبرع ولا يجوز الخبر بمعنى التفصيل لكان  
 لا اقتران بين القسم الا ان يحل جماله على ان فيه من خبر الصدر قوله لا وفي الوجود التثنية  
 كان قلت المتبادر فيها اجماع فيه النفي والتقدير هو النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون  
 المعنى هو القول بنبوت الاله لا القول بالاله مطلقا فيما في التوجيه قلت ما بعد الآية اعني  
 قوله تعالى انتهوا خبركم انما الله واحد قهينة واضحه على ان المراد نفي المقيد والقيد  
 قوله كقولك زيد عندك ام عمرو قال الشاعر في شرح المقام لعائل ان يقول لم لا يجوز  
 يكون ام عمرو في هذا المثال موطونا على زيد عطف مفرد على مفرد المشارة في المسند  
 في قام زيد وعمرو من غير ان يحل على ترك المسند بناء على النقص المذكور واجاب الشارح  
 بان الظرف في المثال المذكور متعلق بضمير زيد فلا يمتنع خبر عن عمرو وكما لا يمتنع في قولك  
 قام وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه وال على مطلق القيام وليس  
 بالمتعلق بل بغيره فقط ومن حوز ذلك فقد حوز ان تقدير الكلام هكذا زيد حصلا او

فقد

وحاصلان في الدار وعمرو فيلزم ان يجوز زيد قاما وعمرو فساد بان ولما كان صورة  
 الظرف في خبر جبريل خبر عن الواحد والمتعدد اشبهت الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره  
 في شرح المقام وحواشيته وفي بحث ظاهر لان عمر اذا جعل موطونا على زيد في قولك  
 عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يحل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل بتحمل  
 يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو واحد المذكورين كما في قولك زيد وعمرو  
 قام وقام زيد قام وعمرو ليس صحيح لان الحظف بالواو والكلام انما هو في العطف  
 باسم التي هي لاحد الشئين ام الاشياء وقد شذت رغة نحو اشياء الى دفع هذا البحث حيث قال  
 ولو قيل زيد وعمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بتاويل واحد هما وكذا اذا قيل  
 في الدار واما مع توسيط كلامنا متاع ذلك لكن مرة ابرحان في معنى السبب بان الخبر في  
 زيد في الدار وعمرو لهما معا فان قلت لم يصح ما ذكره ليصح زيد قاما وعمرو بتقدير زيد  
 وعمرو قائمان قلت ان سلم منطوق اللفظ هو متعدي فما نحن بصدده ولكن تشهد بخلاف قوله  
 وليست مقرا لمرجال طلائع ابي ذاك على الاكرام وخاليا انتهى قوله جملتان مشتركتان  
 ليس قوله وليست مشتركتان قد احرارنا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله قام  
 زيد ام قد عمرو وامثالها كان ايضا منقطعة عند جميع متأخري النجاة الا ابن الحاجب و  
 لا اندلس كما هو به الفاضل واما ما قرئ من الاشتراك لان المثال اتين كذلك ثم ظاهر  
 كلام الشارح بشير ان قولك ام عندك عمرو وانما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين  
 الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ابتاع مفرد بعدام مع عدمه والحق ان انقطاع  
 لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم خبر في احديهما وتأخير في الاخرى مع امكان  
 الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل على انقطاع وتوجيه كلام الشارح ان  
 الدليل الذي ذكره يرفع الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار انقطاعا  
 مجزوما به فاقبل قوله قام منقطعة لا متصلة للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الاحكام  
 ويزعمها الاستفهام وان يكون احد المستويين في علم المستفهم بجمعا والاخرى الامثلة والخط  
 قد يكون بمعنى بل والامثلة اي لا ارباب عن كلام سبغ استفهاما كان او خبرا واستفهام



عن كلام لا يحق وقد يكون ام لا ضربا لمحض سؤا دخلت على حرف الاستفهام نحو ام هل سؤا  
 الطلوع والنور ام لا قال القراء يقولون هل لك قبل ان انت رجل ظالم يريدون بل انت  
 وعند البعض لا يستوي ام منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف  
 بجلتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقديم الجز لا اختلاف اذ ليست هي والمنة واما  
 على المتساويين وهذا ظاهر ونقض صاحب الكشاف على ان ام في قوله تعالى فلا تبصرون ام انما  
 خير منفسلة لا يفرج بنا ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام  
 المسبب لا تخلف اذا قالوا انت خير كانوا عنده بغيره فقولهم ام انا خير منول بقولكم ام  
 تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اقول بقولهم ام انتم بغيره كانت منقطعة كما مر  
 في سبب بوزن الكتاب هذا واما باقي الصور فالاولى ان يكون منقطعة لما ذكر بقوله لا تترك  
 تقديره فتدبر قوله لان هذا الكلام عند تقرير نبوت ما فرض في قيل لا حاجة الى هذا القول  
 لان القرينة هي ذات السؤال وهي تحققة مذكورة في الآية وان كان وصف السؤال مفروضا  
 والتميز من قول المصنف سؤال محقق وذن كان ان هناك سائلا صدر عنه السؤال  
 وتحقق منه الا ان ترك المميز في المتبادر والنظر ما يقتضيه المعنى الحسن وذكر ان  
 يحل تحقيق السؤال على تحقق ذاته سواء تحقق وصف سوالية ام لا هذا خلاصة ما ذكره  
 انما ضل الخشني وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام الحق فانه جعل القرينة وقوع الكلام  
 جوابا لسؤال محقق فاقترن تصاق الجواب بالجوابية ويزيد اعتبار تصاق السؤال بالسوالية  
 فانه لا يتحقق السؤال تحقيق سوالية ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح قوله ولان  
 القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة مجردة عن السموات والارض لانه المشتمل على  
 المسند فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقوله المسند السؤال قرينة انما هو باعتبار  
 جزائه الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال حذف مسند المبتدأ اكثر من حذف  
 مسند الفاعل فالحمل عليه في قوله كقولنا الله خلقها يؤدى هذا المعنى فيل بل يؤيده  
 ايضا الله خالقها ولا ينافي الجواب عنه بانه الحمل على جملتين لان اسم الفاعل معناه  
 ليس بمحمل وممكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر هو في حكم الجزاء في الاستعمال

في الاستعمال على الزيادة على القرينة بعيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير رسم الفاعل واما المقصود  
 من الجواب المذكور ترجيح تقدير نفس الفاعل على تقدير خبر المبتدأ قوله ظهور ان السؤال  
 تعديل للنفي المستفاد من كلمة المحرر انما يدل على ان تقدير الفعل مقدما على ظهور ان السؤال  
 قوله ومن ثم قيل ان قوله يطابق السؤال قال النفاضل المحشى المطابقة حاصلة معنى  
 تقدير الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال هو من خلق السموات وان  
 اسمية صورة فهو فعلية معنى اذ الاصل في من قام اقام نيوام عمروام خالدا لكون الاستفهام  
 بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدلالة على تلك الذات المفصلة اجمالا لا تفصيلا وتخصيرا  
 لما تقر في باب الانشاء من ان المسؤل عنه بالمنة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد الخ  
 كان الشك في الفعل ليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدرا زيد قام ام عمرو فالتساوي  
 اسمية لفظا ومعنى ثم انه منقوض بما طبقوا عليه من ان ما ذا صنعت اذ جعلت جملته  
 يجاب بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفصاح من ان الاعتبار المذكور في من قام لا بناء  
 على ما ذا صنعت اذ جعلت اسمية وبتة في الخشني بان الفعل جهنا مسندا الى الفاعل ليس  
 في ما ذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه في من قام وما ذا عفاه الخ حيث بقوله عفاه كذا انكش  
 لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يتحقق صورة الفاعلية فان قوله  
 من ضربته تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمروا وبالجملة الفرق بين ما ذا صنعت  
 على تقدير كونه جملة اسمية وما عفاه حتى يجاب بالاسمية في الاول والفعلية في الثاني كما  
 والا فلا بد من الفرق فليتأمل قوله والجواب ان عمل الكلام على الجملة الاولى انه جواب عن  
 المذكورة بقوله ومن ثم قيل لا على النظر اذ هو انبات لمدعى جمهور النحاة بدليل اخر  
 لتدليل السابج المنظورية وهو قوله وان الواقع عند عدم حذف جيرة فعلية عوض  
 بانه كما جاء فعلية كذلك جاء اسمية كقوله تعالى قل من يجيبكم من ظلمات البر والبحر قل  
 يجيبكم اجابني النفاضل المحشى بان فيه ما نفاه من تقدير الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب  
 انما يأتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه وانما على مذهب السكاكي فلا اذ يقول  
 بوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما تقدم قوله في مرتبة يبرز الى المرتبة على وزن

جمله



من رثاءه وتشديد اليه خطا ثم المذكور في شرح المفاتيح للعلامة ان البيت  
 من ضرر الله تعالى في شرحه الرضى انه حادث بين يديك الله اعلم قال بعض المتأخرين  
 محتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكتابة بان يكون يبرز منادى اى ليكلم يبرز  
 فحذف ويكون ضارعا هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح يا وليك وان يب على الفاعل  
 ان كانت الرواية بضمها وفيه كذا في الخارج مع فتح الفاء من ليك اى من يثبت الرواية  
 بضم يبرز في صنف الخال فيكون منادى والا فالمراد مع بناء ليك للفاعل فتح يبرز  
 على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نايبا عن الفعل لا منادى **قوله**  
 ي ليك ضارعا وقيل اى ليك به وهذا اليعنى وما ذكره الشارح انساب السؤالات المقدرة  
**قوله** وان لم يمتد على شي لان الجار والجرور فان قلت بقرينة على الموصوف المقدرة  
 اى لشخص ضارعا فصل تقديره شرط الا اعتمادا في تعلق الجار به لا محذورا ايضا قلت ان  
 كفى في علم الاعتماد على موصوف مقدرة لا يتصور الفاء لعدم الاعتماد في تفرج الاشياء  
 في شرح الاختلاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل منظم لفظا او تقديره تعيينا للذات  
 التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتفريقهم التمس لان يقال لا اعتماد على موصوف  
 مقدرة انما يكفي لعدم اذ اتوى المقضى تقديره كافا يا خالقا جليلا وباركنا في سلالته  
 اقتضاه في الذوات الى اقتضاها نفس اسم الفاعل لكن تأتي اعتبارا مثل هذا المقضى  
 في كل موضع محل نظر **قوله** ليس بقوى من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس بالليك  
 بل من بوصف كملوبية فافهم **قوله** اى يبي لا اجل اهلاك الدنيا يا يبرز فيه بحث  
 وهو انه قد سبق ارادة الواحد من الجمع الخلق باللام لا يجوز فكيف يفتح قوله  
 لا اجل اهلاك الدنيا يا يبرز ولا يهلك الشخص الواحد الامة واحدة والجواب ان  
 المراد الدنيا باسباب الموت اطلاق اسم المستب على السبب لا يخفى كثرها **قوله**  
 وفصل الخ ابا والى المقضى يحذف بعد بيان الجوز وهو القرينة **قوله** فاعلم ان هناك  
 بالكتاب هكذا في اكثر النسخ وانت خبير بان لا يجوز الفاء في جواب لما لا اعتماد  
 اذ كان جملة اسمية وانما هو مفعول او مفعولها جواب لما

في قوله لا اجل اهلاك الدنيا يا يبرز فيه بحث  
 وهو انه قد سبق ارادة الواحد من الجمع الخلق باللام لا يجوز فكيف يفتح قوله  
 لا اجل اهلاك الدنيا يا يبرز ولا يهلك الشخص الواحد الامة واحدة والجواب ان  
 المراد الدنيا باسباب الموت اطلاق اسم المستب على السبب لا يخفى كثرها

اعمدة

جواب لما قاله جيران الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال فاعلم ان هناك كذا وعلى هذا  
 فقد استدل في شخص فان قلت قوله ليك مجرد ادعى السند ليريد على موضوع غير معين  
 كان معلوما او مجهولا فيحصل كثر الاستدلال في صورة البنية لفظا على ونصب يبرز في كل  
 ما يفهم من الجملة المشتقة والكلمة المستندة على ما لا يخفى **قوله** واشتغال على ايجام الجمع بين التمس  
 فان قلت ذلك لا يجمام موجود في صورة الحذف لان بن الفعل المفعول شعر بان التمس  
 به لا لفظا على وذكر الفاعل على جدهم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل الجملة الاخرى انما هو  
 سؤال يفسر من الكلام السابق فالمراد من بناء الفعل المفعول ان ذكر الفاعل الجملة الاخرى  
 ليس مقصودا وحصول الاتهام به في الجملة الثانية لا يخدم الغرض المذكور نعم يمكن ان يقال  
 في بن المفعول الجمع بين التمس قضيتين حيث دل اول الكلام على عموم الامر واخره اذنى قوله  
 ضارعا على خصوصية فافهم **قوله** نحو قوله ليس سالتهم من خلق السموات فان قلت وقول الكلام  
 جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند والى طلب بهذا الكلام وما حذف فيه السند من  
 قوله تعالى والذين سالتهم من خلق السموات والارض يقولون الله واحد قاله في احد النسخ  
 المتعول على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادها واتحاد الخى طب تما لا وجه له فالصواب ان  
 المذكور ههنا زيادة تقديره السند قلت لما اختلف بتقريب الخى طب باختلاف العوارض والاعراض  
 لم يحفظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد الخى طب والقرينة جريا على  
 البنية في تفهيم **قوله** ومنه قوله تعالى بل فعلك كبير منكم ههنا بحث وهو ان ما ذكره في  
 يكون سببا لذكر السند لكن السؤال ههنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعبارة محضه فالسند في  
 علم رعاية النطاق التي اوجها فاما صنعت واما **قوله** وحصول النجيب بدون التمس  
 اه اراد بحصول قصد النجيب من التركيب بطريق كونه حادثة له على معنى ان يستفاد النجيب  
 ذلك ثم هذا اشارة الى دفع ما اوردته المصنف في الايضاح من ان النجيب يحصل بعبارة القرينة  
 فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم السند كما كان في ذلك مثلا اذا كان مقتضاها  
 فتجب من السند اليه وكان هناك قرينة دل على السند فان لم يذكر فهم اسناده الى السند  
 واما قصد النجيب فلا اذا ذكر مع كونه مستفاد عنه في الظاهر فلا بد من كونه وجبت كان قصد

قضيتين

يفي



التعجب مما سبب حمل عليه وقد دفع الابرار بان عبارة المفصاح هكذا وقد تعجب من  
 بذكره و مراده ان التعجب الحاصل بالذكريه وجود الترائي اقوى من التعجب الحاصل  
 بذكر تحقيق الترائي فاذا قصد التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكر المصنف على تقدير  
 تسليمه واد عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروطة بوجود القرينة فيحصل  
 الا عارض بالقرينة والاحتجاج انه غلط فان التوقيف بعبارة التمثل والاستلزام في سبب  
 الكلام كيف يحصل شئ منها من الترائي وكذا الكلام في غيره **قوله** فلا يكون غير سببي مع  
 افادة نقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبرية لان نحو قول هو الله احد  
 غير سببي ولا نقوي الحكم فيدخل في ضابطه الا افراد مع كونه جملة واجبة في معنى الكون  
 عبارة عن المبدء ولهذا لا يحتاج الى التفسير كما سبق وان كان جملة صورة وقيدته  
 ان رجع في المختصر الى جواب اخبر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى  
 منه تحقيق الافراد في جميع صور تحقيق ضد المعنى وقيدته **قوله** اذ لو كان سبباً فوجده فقط  
 لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند هنا سببي مع انه ليس جملة كما سبق من ان  
 ليس معدوداً من المسند السببي وان كان النقيض ليقضي ذلك في ذلك مما قلناه على ضبط  
 في اقتضاء سبب المسند كونه جملة **قوله** بالطريق المخصوص وهو تكرار الاسناد مع وجوه فصل  
 يشتمل صور التخصيص اي اشتمل الاحراز والاخراج تلك الصورة وارجاع التفسير الى  
 بذكره من كذا القرينة المقام ليس بعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم اقامة التقوي  
 نعم من عدم قصد التقوي فمناه على نقل من ان رجع المحقق انه اشتمل ان فيه نفي التعبد  
 في التقوي ونفي افادة التقوي بدون التعبد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي فانه  
 لا يدل على نفي التقوي بدون التعبد والى سبب ان العموم في سبب الصدق على الافراد  
 بل من جهة التعلق والاصاطة حيث اضيف النفي الى الامر من العموم بخلاف المعنى  
 يستلزم الخصوص بسبب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقيض الانعم فانه اشتمل على نفي  
 لاصحق بالمعنى المذكور وان كان اخفى منه بسبب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه  
 وهو حكم النافي من الخشني يكون سهوا من طغيان العلم **قوله** واجيب صاحب المفصاح هذا

هذا هو المقام الذي  
 في قوله لا يكون غير سببي  
 مع انه ليس جملة كما سبق  
 من ان ليس معدوداً من  
 المسند السببي وان كان  
 النقيض ليقضي ذلك في  
 ذلك مما قلناه على ضبط  
 في اقتضاء سبب المسند  
 كونه جملة

هذا هو المقام الذي  
 في قوله لا يكون غير سببي  
 مع انه ليس جملة كما سبق  
 من ان ليس معدوداً من  
 المسند السببي وان كان  
 النقيض ليقضي ذلك في  
 ذلك مما قلناه على ضبط  
 في اقتضاء سبب المسند  
 كونه جملة

بأنه

في قوله لا يكون غير سببي  
 مع انه ليس جملة كما سبق  
 من ان ليس معدوداً من  
 المسند السببي وان كان  
 النقيض ليقضي ذلك في  
 ذلك مما قلناه على ضبط  
 في اقتضاء سبب المسند  
 كونه جملة

باب

الجواب ضعيف كما اعترف بنفسه ولو قبل مراد السكاك لم يكن التقوي مقصودا مطلقا  
 في لاف هذا المقام ولا غير لانه في الاعتراف لا يمكنه بعيد والا قربان كلام المفصاح محمول  
 على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس السكاك فلا محذور أصلا **قوله** محكوما بالثبوت محمول  
 النافي محمول هذا عن قول بالثبوت بتكرير العامل والظاهر ان الحكموم به لفظ مركب وقع في الاصل  
 معنى المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحولية اعني كونه محكوما به كما نقول المقام محمول  
 بالثبوت **قوله** ان لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد فان قلت لم يحكم بالثبوت  
 كيف يكون مسندا بسببه وقدر الاسناد بالحكم بثبوت الشئ الشئ او نفيه عنه قلت  
 المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد انعم من الثبوت التحقيق والتعليق والمعتمد  
 في تعريف النعمى الحكموم بانتفاء ههنا هو الثبوت الحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي  
 الخاص **قوله** فلما راد ههنا الثبوت بالقطع حقيقة لا يستلزم اليه قيد بالفعل لا طائل منه فلهذا  
**قوله** واذ كان المجموع فعليا فقد بطله اجيب بان معنى التعريف مسند يكون كذا ويجوز  
 المركب من الاب والاب والاطلاق والنسبة الحكيمية في زيد ابن مطلقا ليس مسندا حقيقة بل  
 المسند الحقيقي هو الاطلاق في نفسه نظرا الى الاب ومع تعينه به نظر الى زيد وبهذا  
 يكون زيد انطلق ابوه بزيادة منطلق الاب واما جعل الجملة خبرا في لاف شأنا التي لا تنس  
 معانيها ورد بان كلام السكاك في بيان ضابطه افراد المسند وجمليته فوقه كالمثل بان  
 اذ كان في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة من زيد ابوه منطلقا مسندا  
 الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف النعمى مع جمليته فيبطل قاعدة افراد المسند والاصل ان  
 ذكره الجيب اعتبارا بجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره ان رجع بل جمع  
 اصل القرينة حيث اجمعا على ان المسند في زيد قائم واثماله في جملة رعاية جانب اللفظ  
 مع ان فيه رعاية جانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للفق حيث يبحث فيه عن خصوص  
 الالفاظ ولا يقع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع في ان الجملة مسند بابي  
 لفظ والاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة واما كان غرض الجواب  
 تعريف السكاك كان لان نقول مراده مسند حقيقة يكون كذا فيخرج الجملة ولا يفكر كونها مسندا



اصطلاحاً بناء على الظاهر المتوسع **قوله** ثم ان المسند له هذا المذهب او هذا القول بان  
 المسند هو منطلق بدون ابوه والا استدلال عليه كيف يحكم عليه المسند مع انه لم يحكم بثبوت  
 منطلق الزيد بل لا يبي **قوله** هذا ضبط لان الا لازم ما ذكر الخ اجيب بان حاصل  
 استدلال ذلك انما حصل هو انهم اتفقوا على ان اسم الفاعل فقط وهذا ظاهر انطباع  
 عليه على الذي وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند والسبب في الغرض  
 بل مندرج في اثباته وليس شئ مما سبق تحقيقه من اسم الفاعل مع فاعله انما يكون عند  
 جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذلك  
 لو لم يقتصر اشتماله على النسبة اصلاً وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف **قوله** ففي الجملة  
 عبارة المقصود اوضح لدخول زيد منطلق ابوه في ضابطه الافراد في عبارة المقصود  
 المتناهي **قوله** قال اذا التقدير استقر فيها او حصل رد عليه بان المسند فعلى سوا وجه  
 انظر بالفعل او باسم الفاعل فاما معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكرنا  
 الخ اذا كان فعلاً مبتدأ مثل زيد قام لم يفتح تقديره واجواب عن الاول ان ليس  
 ان لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسنداً فعلياً بل لما كان المعبر عنه المسند الفعلي هو الثبوت  
 المحقق او انتفاءه ولم يكن ذلك ظاهراً في قوله في الدار زيد او تقديره بما يكون  
 ثبوت المسند اليه ثبوتاً حقيقياً الا انه قرره بما هو ظاهر عنده وعن شئ بان سبب عدم  
 الجواز لا يتكسب بالفاعل لا التكسب بها لان الطرف غير معتد فلا يجوز اعماله على الخ  
**قوله** كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى ان قلت ما مر في عدم قاطعة زيد  
 للتقوى حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل  
 في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذا التقدير حاصل فحصلت  
 بفتح وحصلت بالفهم وهذا كاف في الاقادة **قوله** لم يفتح التركيب لان مستقران جعل  
 يلزم وقوع المبتدأ ككرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبراً يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ كرس  
 ههنا شئ مفرداً كما قال حتى يكون حاله مرفوعاً لانه مذهب الكوفة الذي يقرأ الكلام  
 عليه **قوله** جميع ذلك ضبط لا يتبادر على ان من الاشارة الى لافراد المسند

مع فاعله ليس هو  
 الفاعل في هذا المذهب  
 العدم كان مسنداً  
 الفاعل

وانت في الدار

لم يفتقره لا لشكاً في ضبطه اراد بالتفسير المتعارف هو ذكر مركب تعبدى وال  
 على ما هيته المعروف والا فقد تقرر في المعقول ان قول نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالماضي  
 في التحقيق **قوله** ويجوز ان يفتقر بان جملة علقته الخ رد عليه انما حصل الخش بان هذا  
 يقتضي ان يعرف او لا كون المسند جملة حتى يعرف او لا كونه سبباً حتى يتوصل اليه  
 كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان التفسير  
 بيان مقتضيات اقر المسند وجملة فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سبباً او  
 متقوى الحكم يوثق بالمسند جملة والا فمردف ذكر الجملة في تفسير السبب الذي قصد  
 مقتضيه لا بيان المسند جملة لا يثبوت الى محذور اصله او فيه ان هو كالمقتضى جملة  
 مسند كون المسند جملة علقته على هو كمال المعنى لا يخلو عن سبب **قوله** هو ان يكون  
 المسند مع الحكم عليه ان ارجع الضمير الى كون المسند سبباً قطاً وان ارجع الى المسند  
 ارجع الى تقديره فيكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء  
 الكلام علقه كان او فضله قد حكم عليه ضمناً بما هو له فالمسند مثلاً حكم عليه بان ثابت  
 والمفعول بانه وقع الفعل عليه وعلم ان بعض الاشياء التي اندرجت في تفسيره راجع  
 خارج عن تعريف السكاكي مثل زيد مرت به وما بعده اذ ليس بعد الفعل اعني فاعله  
 بما قبله سبباً فيخرج هذه الاشياء عن ضابطه الجملة مع كون المسند في جملة وقد يجاب  
 بانضمام التقوى بناء على ان الضمير مطلقاً يعرف اجزاء المبتدأ ثانياً فتكتسب الحكم قوة على  
 ما سبق وانت تعلم ان كون المسند في زيد جملة في صفة الصور لم ينشأ من قصد التقوى حتى لو  
 يقصد كان ايضاً مسنداً الى زيد ولكن لا يكون مفرداً كما في خوف كذا ذكره الفاضل  
 الخش في شرح المتناهي **قوله** او يكون المسند فعلاً يستدعي الاستدلال ما بعده اقبل ما حسب  
 انظروا بحسب الحقيقة والكمال ليتناول زيد خطاب اباً او امّاً زيد خطاب ابوه واما  
 ذلك لان الفرق بين المسندين يحصل احدهما سبباً دون الاخر فحكم ورد جميع الحكمين  
 بين طيب اب زيد وطيبة نفسه وان كان مستقلاً من جهة ابيها فان قلت يختم من  
 في زيد خطاب نفسه من المسند السببي مع انه في زيد خطاب فاعله والفرق الحكم لان الذي مسند اليه

لمع ان جعل السبب احد ضابطي  
 معرفة كون مسنداً يقتضي  
 ان يعرف كون مسنداً سبباً

قوله ان يكون من قوله  
 ذلك ان يكون من قوله  
 جيب انما هو



المتعلق بكل من المتعلقين نفس زيد في الحال اجيب بان الضرر لا يحضر الشئ السابق كالاشياء  
في ذلك ظاهر واما النفس فليست في تلك المشابهة فاعمل قوله متعلقا بما قبله بسبب ما اعلم  
ان المتعلق قد يكون باضافته الى غيره فيدخل كزيد اخوه ضرب علامه لكن يلزم ان يكون  
ان يكون ضربا سببا بالنسبة الى زيد واخوه معا قوله قال لا قول عوزيد ابو منطلق او  
عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو بشكل جعله سببا اذ لا معنى لتعليق ذلك الجاهل بالمتعلق  
تعليق اثبات اجيب بان ما اول بسبب بعمرو فيظهر صحة تعليقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق  
الاب و منطلق ابو يعقوب زيد سمي الاخ بعمر واوسى اخوه بعمر وقوله ولا يلحق انه سهو واما  
الكان المتعلق قال الفاضل الحاشي ايضا لا احتياج في ضابطه افراد المسند الى قيدنا  
بغيره بخلافه انطلق ابو لان المسند بهما ليس فعليا كما تحققت وليس المقصود من نفس التكب  
تقوى الحكم فلا بد من اواجه بقيد اخو ويرد على ظاهره ان المسند اذ لم يكن فعليا فقد خرج  
عن ضابطه افراد المسند بقوله فعليا فاني حاجه لا اواجه الى قيد اخو وغاية ما يقاوم في الجواب  
ان السلب في قوله ليس متوجه الى القيد اعني كما تحققت فيفيد نبوت الاصل اعني فعلية  
يعني ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على الحقيقة واما على زعم المتكسّم فهو خطأ  
لان بشرطه في المسند السببي انتسابه الى شئ على وجه البناء اعني تقديم المبنى عليه فالنفس اذا  
يقابلها ليس كذلك هذا السلب يعدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور  
في ضابطه الافراد على نفسه ويحتاج الى قيد اخر يخرج به قوله ويمكن ان يقال اني قوله هو ان  
يكون مصفا فاعرف انما هو الزمان هذا على اذهب اليه بعض النحاة في مثل انك حقوق النجم  
من تقدير الوقت واما على مذهب من يجعل المعدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلامه هذا  
مذكور في كتب النحو هذا وقد يقرر لفظه في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجاهل من  
وان قوله والمعنى ان المسند السببي كون اذا كان لا قدر ظرف الزمان المتضاف اليه ما بعده  
قد رل على ضرورة وكتب المتأخر ما ضا حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان ان  
بعد اذا هو انما والمتأخر قيس ثم هذا المعنى على تقدير رجوع الغير الى المسند وقوله ووقت  
كون المسند على تقدير رجوعه الى قوله اذا كان المسند سببا واعلم ان من استنبط الشرط

هذا الوجه هو ان اذا ليس في الكلام وان المتأخر مع قوله قليل جدا ولهذا ما قدر المحذوف  
لعل من يكون الى كان فلا يراد عليه انه اختارنا ويلا من جنس الضم انما ويلغ قول السكاكي واما  
الحال التي يفرض على ذكر المسند اليه في اذا كان ات مع اه كما توهم قوله وهو الزمان الذي  
قبل زمان تكلمك كان الاستاد المحقق يقول لو قرئ لفظ قبل بضم القام لم ير عليه في ظرف  
زمان فيلزم انما كون الشئ ظرفا لنفسه وبثوت زمان اخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل  
لازم للظرفية ثم انه يعود للمهم ويحذف قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء حل بسوف على لا  
والحال وينبغي ان يعلم انه لو حمل بترقب على التقابل يلزم محذور اخر لان كون الترتيب الكافي  
يقضي عدم حصول الترتيب المستقبلي بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد زمان يقضي حصوله  
بعد فيلزم اجتماع التعارضين على تقدير تجاوز الزمان وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال  
على تقدير تعاقبها كما لا يخفى على المتأمل ثم ان ما ذكرته من التقدير وهو ايراد المحذور بالنظر  
قوله وجوده بعد هذا الزمان حسن من تقدير انما حصل الحش حيث قال وكذلك بترقب دال  
على زمان مستقبل فيلزم ان بترقب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين او يراد  
عليه ان كون الترتيب في المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حق ويلزم احد المحذورين قال  
الشراح في شرحه المتأخر هذا قد قبح فلسفي لا ينظر اليه العرف واللفظ انه يجوز ان يكون  
حسن الظرفية بطريق اشتغال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي  
قبل زمانك ماض وقد يقال التقدير لا اعتبارا في مصحح الطريقة في الجمل وقوله والحال هو اخر  
من ادواتها واول المستقبل اذ تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الاتصال لا  
مقدار مخصوص فانه يقال زيدا كل وعيشي وتجي ويكتب القرآن ويعتد كل ذلك حالا  
في اختلاف مقاديرها ومنها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان وحده  
لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عند قسم وهو ان  
حال في الزمان لا جزء منه فالحال بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم  
ان ما ذكرته الشراح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور  
الآتية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقع في الحال

ل

شك



بجلاف الاسم كذا يدرك ثم قد انما خالف كما سلف في تقديره واختلف خلاف مقتضى الظاهر من ان  
 اسم الفاعل على المفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال والكل اذا قلت بعض  
 ما سلف هناك تطلع على التوفيق **قوله** مع افادة التجرد الذي هو من لوازم الزمان  
 اه المراد بالتجرد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجرد لازمة لدخول الزمان في  
 مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اوقات الحدوث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر  
 افادة التجرد تحقيق المقام لا يفيد الاحتراز كذا في شرح المفاتيح **قوله** لا يفسد  
 تجرد الكل وحدوده وعلية انما حصل المحشى بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المتركب من  
 والزمان وانما المقصود بتجدد الحدوث المعان للزمان واجاب عنه بعض الافاضل  
 بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام في الحال بالقرينة لكون المسند فعلا لاحداثا مقارنا لها  
 وفيه ان لم يرد بالمسند في قوله فليقتض المسند ما هو مسند حقيقة اعني الحدوث على ان  
 الفاضل في البيان لم يكن لفظ التقيد في حقيقة لان احد الازمنة جزء الفعل لا يقيد  
 ان جعل الغرض افادة انقراض الزمان على ما هو المال بمضل عن التحقيق كيف وقول شارح  
 اي يتفرس لوجوده فبقا لها حدث من ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه فخطا  
 على ان المراد افادة تجدد الحدوث فمثل **قوله** او كما وردت عكاظ الهرة المتفرقة  
 ان قدر المعطوف عليه استحق وفيه لا كذا ان قدر لم توفوا والفاعل كذا على الوجهين  
 بعثوا **قوله** شيئا فشيئا بشر بان المراد بالتجرد فيها سبب التقضي والحق انه خارج عن  
 مفهوم الفعل وصفا وانما يفهم من خصوصية الحدوث او المقام نفسه قد يقصد من المقام  
 الاستمرار بالتجدي بحسب المقام كما يستفاد من الشيخ ويمكن ان يقال غرض اشارة  
 بيان المراد من لبيت بحسب افادة المقام والتجرد المطلق الذي هو مدلول الفعل  
 وصفا وهو المقصود بالبيان يفهم من ضمن التقضي فلا غبار **قوله** ان على كل قبيصة خباية  
 وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرة لانه الرئيس على كل  
 شريف وانما على كل ذي مجد منيف **قوله** فلا فادة عدها الا اظهد ان يقول فلا فاة  
 مطلقا لثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوصف بل هو صريح في كفاية

فان الاسمية لا يفيد عدم التقيد وعدم افادة التجرد بل عدم ما يدل عليها فاقبل قوله  
 لا يفسد لاجل انهم اه من ابيات الحاشية فانه جوبه بنفرا وله انما اذا اجتمعت  
 بواو زيمتها طلبت الى طريق الخيرات تسبق **قوله** وفي قوله يكن يقره تكميل حسن اذ هو  
 لا يالف الخ ربما توهم بان لا يحصل لاجل انهم فانه **قوله** لا يفسد لاجل انهم فانه  
 بارفع كما يرفع البقرة ولذا اشار الى انه مشتق من هذا الكلام لا يخفى ان الاستدلال  
 يقتضي الاندراج وذلك بان يؤخذ التقيد اعلم من الظاهرى والتحقيق فذكره فان  
 جواب السليبي ويمكن ان يقال لانه لا اندراج والانتقاض فان المتبادر من التقيد كونه التقيد  
 فضله غير محتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب فعال ان قصه بالنسبة الى  
 قلت الظاهر ان مراده بهذا تعيد الفعل بخلافه لانه استثناء عدم الدخول فالمعنى على هذا  
 ظاهر فليتأمل **قوله** لتقرب الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل التشبيه  
 او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه **قوله** غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل  
 المحشى زادا شارح هذا التقيد بتفاوت ولا حاجة الى حن الزيادة لان المتبادر  
 من قولك موضوع للتقريب ان التقريب تمام الموضوع له فبدل على انه خروج الصفة  
 وهذا انما هو في الافعال ان قصه لانه لا يدخل الصفة في مفهومها وفيه نظر اما  
 او لا فلا ان رجع لم يرد بهذا التقيد على التعريف المشهور بل ورد في تفسير تقيد  
 في التعريف المشهور بيان ما هو المراد منه في الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك  
 لزم تفسير اللفظ بملالات عليه وشبه غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل  
 يخرج الافعال التامة وانما يتا فلا ان التام في قوله لتقرب الفاعل على صفة لانه  
 لا صلة للموضوع كما زعم المحشى بل عليه قول شارح على ان تلك الصفة متصفة  
 بها تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما تنصف بالكون وهو غير التقدير  
 المشهور المستفاد من شرح والاشية ان كان دلالة على الاستمرار والاعتبار  
 الانتقال والتقريب المذكور لا يشتمل على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرد  
 معنى الافعال ان قصه كيف ولو حمل الكلام على ذلك المتبادر الذي ادناه لم ينطبق

في الشيء ارجيه رفق برفق  
 حاشية

الزيادة







ان القامة على العهد على منسوب جمهور وتوحيده على تعريف الجنس على تعريف الجنس مطلقا وان  
 على كلامه على هذا الظاهر ان كل ما في كلامها ادنى مما قلناه من العظام من الحسنة باعتبار  
 الخصب قوله فيكون هو مدار الاسوثة على ان في الحال على الجنس لزوم ترك الشك  
 على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسو من تركه على المعهود فقط قوله واما من حيث  
 يمنع يرد عليه ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وخصوا  
 بهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس الذي ليس ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع  
 دلالة المعهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اي مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور  
 لا ما فيه الشارح اعني الجنس من حيث هو لا في ضمن انواع ولا في الافراد قوله ويمكن ان  
 بان معنى كونها معهودا او ردها على الفاضل الحشني الحسنة اذا اراد بها مطلقا  
 وادخاله لم يكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد  
 جنس الحسنة وقد جوز السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب انه يجوز ان يراد  
 بجودة عن الالام الخصب ابتداء مجازا لقيام القرينة ثم يعتبر دخول الالام عليها فكان  
 قد دخلت على الخصب ابتداء فجاز ان يراد تنزل حقيقة بنزول المعهود الى اضر كما هو  
 المذهب السكاكي في العهد فاذا اراد بها مطلقا الخصب يكون تعريفها تعريف جنس  
 ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودا انها عبارة عن حقيقة معينة صريحة في علم  
 المعهود على مذهب الجمهور فوجب ان يراد بالحسنة منكرا مطلقا حتى يصح حمل المعرف على  
 العهد الجمهوري وقد ينكشف الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور في عبارة الخصب  
 اتم من اطلاق الجنس والطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة على الجنس يحمل الحسنة المطلقة  
 على اطلاق الجنس فلهذا بالحقنة ح اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير اراد  
 العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليقل قوله ولما تكررت ليدل تنكيرها على تعليلها ان  
 اراد تفصيل النسبة باعتبار بعضها بمعنى ان يكون شيئا بسيما ففقه انه لا يكون في قوله  
 ولما تكررت في محله لان ندرة الوقوع لا تكون باعثة تنكيرها المفيدة لتعليلها في  
 هذا كما وان اراد تعليلها بحسب وقوعها ففقه ان التنكير لا يدل عليه قوله فاذا

ليات

ان قوم موسى الخاطين بالاية وهو المعبر بالعهد الخاطي قوله كثرة وقوع واتساع المكان  
 بعبارة الكشف التي مر ذكرها ان يكون كثرة وقوع مقصودا لا كقطع خصوصها كثرة  
 وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع فعلا على ما في فكيف ينتصب حذف  
 الالام قلنا جاز ذلك بما يدل الاستلزام فان كثرة الوقوع يستلزم الاستلزام  
 على ان الفاضل الرضوي لم يشترط ذلك قوله وبهذا يظهر ما قيل اي بما ذكر من بطلان  
 ارادة العهد على مذهب الجمهور فلهذا ما ذكره الترمذي فان قوله حقا ان يشك  
 فيها دليل ظاهر على ان العهد على مذهب الجمهور قوله مع جعل السببية التقليدية غير  
 المحصول لا يخفى ان قلة السببية مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير  
 انما هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد جامع  
 هو ام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور يؤكد الوقوع اذ الظاهر ان لا  
 احد من سببية ما في ايراد ان الدلالة على عدم قطعية الحصول من زيادة الدلالة على فضل  
 بلا شبهة قوله وان اراد العهد على مذهبنا على ان الحسنة المطلقة انما هي من كلام  
 الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى موسى لم يكن فيه نظر لان هذا الاعتبار غير  
 بالنسبة الى الخاطين بل هو غير قوم موسى وبالجمل لا العهد انما يدل على علم  
 الخاطين بالمعنى وقوم موسى ليسوا الخاطين فلا يمكن علمهم بالحسنة في العهد وهذا  
 لا اعتراض واراد على العلامة ايضا فليقل قوله وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة  
 اي بما ذكر من ان المقصود ان المراد بالحسنة المطلقة وببطلان ارادة العهد على مذهب  
 الجمهور وانما لم يتقدم بطلان كلام العلامة في سلك بطلان كلام الترمذي مع ان وجوب  
 انما فيها واحد لان كلام العلامة طويل الدليل فلو قدمه على شئ من شئ من الترمذي  
 متباعد احد الشقين عن الاخر في اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى ثبوت  
 الشارح اليه وانما يقتضي التوجيه اليه وحضوره لدى انظر لكونه مخيا بالابطال  
 على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان ذلك ان يحمل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من  
 الشقين الا ان بطلان هذا انما هو باعتبار الشئ الاول والدليل على ان العلامة



فان كان في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال الحكم كما هو الصالح ان قوله اي ان  
 فنضرب عنكم الذكر اعلم ان هذه الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او  
 نحو ولم يسر واقرب عنكم الذكر انتم اذا ما وقع ونظائر حاسبية وجمهور على ان هذه  
 من جملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على احاطتها بالتقدير واخطاها بياخرا  
 هو القياس نحو فاقن تذهبون فاقن يوفكون فصل بذكر الا تعوم القاتون وخالفهم  
 في ذلك جماعة اولهم الرخشي فرغوا ان هذه في الصورة المذكورة في موضعها  
 والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينهما وبين العاطف فتقول الشارح اي انكم فنضرب عنكم الذكر  
 اشارة الى هذا المذهب ويؤيده قول جمهور ان الامر لو كان كما قال الرخشي وشبهه  
 بجاز وقوعها في اول الكلام قيل ان ينقدحها ما يكون معطوفا عليه ولم يحج ذلك الاستدلال  
 بل لا بد ان يكون مبتدئا على كلام متقدم ثم ان الرخشي جزم بما يقول جماعة في مواضع  
 فقال في قوله انما من اصل القرى ان عطف على هذا ما هم بغنة وفي قوله انما لا يكون  
 او ابا واما الاولون فيمن قرأ بفتح الواو وان ابا واما عطف على المضارع مبهنون انفسهم  
 بينا هذه الاستفهام **قوله** فمن قرأ بالكسر تا فيمن قرأ بفتح على حذف اللام فلا يكون في  
 فيه فان قلت هذا الشرط فاقن جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا كقضي على  
 لتجوزها عن معنى اشرط وقيل قبلها دليل الجزاء **قوله** او لا عرض اشارة الى تجوز  
 كونه صغيا معقولا فان قلت الضرب بمعنى الهرب فعل الله والصحيح بمعنى الاعراض فعل  
 هؤلاء فلا تجوز انما على فلا يجوز حذف اللام على ما هو قلت المعنى والله اعلم اعتبار  
 اعراضكم فينبطع على المشهور لان الحال في هذا المقام انه يمكن ان يقال ان كان  
 واقع في نفسه وحال بحسب النظر الى الايات القاطعة فروع حاله في نفسه وحاله في نفسه  
 الى الابد فيجعل في مرتبة الشك والامكان **قوله** ومنه قوله تعالى فان لم يرحم ربك  
 لاية اي ان صح وثبت ببرهان يقيني وجب واضحه ان يكون له ولد فانما اول من عظم في ذلك  
 واسبقكم الى طاعته والالتقاده كما تعظم الرجل له املك لتعظيم ابيه ولذلك املك لتعظيم  
 قوله اي يحتمل ان يكون للتوبيخ الظاهر ان الخاطيء الات جميع من لم يؤمن ونفسهم

فان كان في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال الحكم كما هو الصالح ان قوله اي ان  
 فنضرب عنكم الذكر اعلم ان هذه الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او  
 نحو ولم يسر واقرب عنكم الذكر انتم اذا ما وقع ونظائر حاسبية وجمهور على ان هذه  
 من جملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على احاطتها بالتقدير واخطاها بياخرا  
 هو القياس نحو فاقن تذهبون فاقن يوفكون فصل بذكر الا تعوم القاتون وخالفهم  
 في ذلك جماعة اولهم الرخشي فرغوا ان هذه في الصورة المذكورة في موضعها  
 والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينهما وبين العاطف فتقول الشارح اي انكم فنضرب عنكم الذكر  
 اشارة الى هذا المذهب ويؤيده قول جمهور ان الامر لو كان كما قال الرخشي وشبهه  
 بجاز وقوعها في اول الكلام قيل ان ينقدحها ما يكون معطوفا عليه ولم يحج ذلك الاستدلال  
 بل لا بد ان يكون مبتدئا على كلام متقدم ثم ان الرخشي جزم بما يقول جماعة في مواضع  
 فقال في قوله انما من اصل القرى ان عطف على هذا ما هم بغنة وفي قوله انما لا يكون  
 او ابا واما الاولون فيمن قرأ بفتح الواو وان ابا واما عطف على المضارع مبهنون انفسهم  
 بينا هذه الاستفهام **قوله** فمن قرأ بالكسر تا فيمن قرأ بفتح على حذف اللام فلا يكون في  
 فيه فان قلت هذا الشرط فاقن جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا كقضي على  
 لتجوزها عن معنى اشرط وقيل قبلها دليل الجزاء **قوله** او لا عرض اشارة الى تجوز  
 كونه صغيا معقولا فان قلت الضرب بمعنى الهرب فعل الله والصحيح بمعنى الاعراض فعل  
 هؤلاء فلا تجوز انما على فلا يجوز حذف اللام على ما هو قلت المعنى والله اعلم اعتبار  
 اعراضكم فينبطع على المشهور لان الحال في هذا المقام انه يمكن ان يقال ان كان  
 واقع في نفسه وحال بحسب النظر الى الايات القاطعة فروع حاله في نفسه وحاله في نفسه  
 الى الابد فيجعل في مرتبة الشك والامكان **قوله** ومنه قوله تعالى فان لم يرحم ربك  
 لاية اي ان صح وثبت ببرهان يقيني وجب واضحه ان يكون له ولد فانما اول من عظم في ذلك  
 واسبقكم الى طاعته والالتقاده كما تعظم الرجل له املك لتعظيم ابيه ولذلك املك لتعظيم  
 قوله اي يحتمل ان يكون للتوبيخ الظاهر ان الخاطيء الات جميع من لم يؤمن ونفسهم

كان



في قوله **قوله** فاما تعقيب على الموت اي وان كان اتقل ووجه كون قوله  
 اتقل من الشمس تحرك وسط **قوله** ولا يخفى عليك ان ابوين وقرين وفي بعض النسخ  
 بوان فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنه ابوان وانما على الازدواج **قوله**  
 لو سلم فليكن مجازا وايضا جازان يجعل احدهما سمي باسم الاخر او عا وسمي بول  
 الاسم بمعنى المستمي به يحصل مفهوم تباينها فيشني باعتبارها فيكون معنى الابوين  
 سمين بالاب كما في العلم وقدرة بعضهم هذا التأويل مع العلم بان فليكن بخلاف شني  
 فلا ولي ان يقال الاعلام لا كراهة استعمالها وكون الحقة مطلوبة فيها كفي في ثبوتها  
 وجعلها مجزوا لا شراكة الاسم بخلاف اسماء الاجناس **قوله** وجميع التعقيب باب  
 المجاز قال في شرحه لفتاح واما بيان جازية التعقيب للعلاقة فيه وانه انما ينفذ  
 تمام ارادته حول قوله قال بعض اصحاب الحاشي واما اشكال صعب لا يخلو عنه وهو  
 ان التعقيب طلب من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز  
 ما يقال ان كل معنى مجازي اذا اللفظ لم يوضع لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع  
 جريان من هذه العلة في كل جمع وال جواب تمام اشارة الى ان كل حقيقة حاشية الاكتمال  
 عند الكلام على قوله تعالى الذين يؤمنون بانزل اليك وما انزل من قبلك حيث قال  
 بعده اعرض على التعقيب بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وليس هناك من يتوهم حاشية  
 بعد من عموم المجاز وجيب بان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما جازيا باللفظ  
 وهذا اريد به معنى واحد تركيب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد  
 منهما بل في المجمع جازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعنى الحقيقة والمجازية لجواز ان  
 لا يكون هناك ارتباط جعلها معنى واحد عرفا بقصد اليه بارادة واحدة في استعمال اللفظ  
 انتهى كلامه فليتأمل **قوله** او لتعودن في ملتئمتين ان يقال عا وجميع معني صار فلا كراهة  
 في الية تعقيب ولا ياباه قول بعد ان تباينا منها كما زعمه القسري في شرحه ايضا  
 لان الحاجة عن الشيء لا يستدعي بقاءه الحصول فيه كما اشار اليه ابي ابراهيم في شرحه لفتاح  
 وقد يقال يجوز ان يكون مقتدا الكفار وان شئت كما كان منقسمين على ما طبع في

التعقيب

العرف

في قوله **قوله** فاما تعقيب على الموت اي وان كان اتقل ووجه كون قوله  
 اتقل من الشمس تحرك وسط **قوله** ولا يخفى عليك ان ابوين وقرين وفي بعض النسخ  
 بوان فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنه ابوان وانما على الازدواج **قوله**  
 لو سلم فليكن مجازا وايضا جازان يجعل احدهما سمي باسم الاخر او عا وسمي بول  
 الاسم بمعنى المستمي به يحصل مفهوم تباينها فيشني باعتبارها فيكون معنى الابوين  
 سمين بالاب كما في العلم وقدرة بعضهم هذا التأويل مع العلم بان فليكن بخلاف شني  
 فلا ولي ان يقال الاعلام لا كراهة استعمالها وكون الحقة مطلوبة فيها كفي في ثبوتها  
 وجعلها مجزوا لا شراكة الاسم بخلاف اسماء الاجناس **قوله** وجميع التعقيب باب  
 المجاز قال في شرحه لفتاح واما بيان جازية التعقيب للعلاقة فيه وانه انما ينفذ  
 تمام ارادته حول قوله قال بعض اصحاب الحاشي واما اشكال صعب لا يخلو عنه وهو  
 ان التعقيب طلب من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز  
 ما يقال ان كل معنى مجازي اذا اللفظ لم يوضع لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع  
 جريان من هذه العلة في كل جمع وال جواب تمام اشارة الى ان كل حقيقة حاشية الاكتمال  
 عند الكلام على قوله تعالى الذين يؤمنون بانزل اليك وما انزل من قبلك حيث قال  
 بعده اعرض على التعقيب بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وليس هناك من يتوهم حاشية  
 بعد من عموم المجاز وجيب بان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما جازيا باللفظ  
 وهذا اريد به معنى واحد تركيب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد  
 منهما بل في المجمع جازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعنى الحقيقة والمجازية لجواز ان  
 لا يكون هناك ارتباط جعلها معنى واحد عرفا بقصد اليه بارادة واحدة في استعمال اللفظ  
 انتهى كلامه فليتأمل **قوله** او لتعودن في ملتئمتين ان يقال عا وجميع معني صار فلا كراهة  
 في الية تعقيب ولا ياباه قول بعد ان تباينا منها كما زعمه القسري في شرحه ايضا  
 لان الحاجة عن الشيء لا يستدعي بقاءه الحصول فيه كما اشار اليه ابي ابراهيم في شرحه لفتاح  
 وقد يقال يجوز ان يكون مقتدا الكفار وان شئت كما كان منقسمين على ما طبع في

الازدواج مجزوعا  
 بوجهين اولي واري  
 بوجهين ثانيين ضلوعا  
 كذا



التي لا تدرك في تقليب النفوس من هذا الوجه وهذا هو المقصود من اعتبار الخواص المزاجيا  
في مثل في الحكمة والظواهر اعتبارها في الحكاية فمثل قولنا وانا وانت فعلنا وانا وزيد  
ضربنا اعم من عليه بعض اصحاب الحاشي بان جميع باب التعليل كما سبق وكون  
فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ممنوع لان هذا مستلزم مع الغيبة كما وضعه وايجاب انه كما  
قوله لا عن زيد في قولك انا وزيد ضربنا بل فقط القائب للتعبير عن الحكم وعنه بطريق  
المحكم في قولك ضربنا بطريق المجاز لم يعمد لولا بطريق الغيبة بل قيل ابتداء ضربنا  
مراد به الحكم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظاهر وكذا القيس في انا وانت فعلنا فيمن قرأ  
بنا الخطاب والكمية في الغيبة فلا يحمل على تعقيب غيره اذ لم يعمد في كلامه بل على تعقيب القائب  
وان كان اكثر على الخطاب ولا تعقيب احدهما على الحكم قوله من المكلفين وغيرهم الظاهر  
بالنظر الى المقام حيث ما سبقت الآية لبيان احاطة علمها بكل شيء ان تعميم لفظ غيرهم  
بغير التميز من العلم انا بان يحمل مع قوله من سواك على الاستعمال المتبادر كما في قوله تعالى  
من تشي على بطنه ومن تشي على ربه واما حمل على التعليل قوله اذ لا معنى لقوله  
اعبدوا اللهكم تقولون اي لا وجه لتعلق قوله بكم تقولون بقوله اعبدوا واما لفظ  
فلما ذكره ان شراح في شرح الكشاف رد على تجوز اللفظ كونه حالاً من ضمير عباد  
معني اعبدوا ربكم راجع ان يخرج طوائف سلك المتقين القائلين بالهدى من ان قوله  
جعل لكم الارض فراشاً موصول بربكم صفة لا اوصافاً منصوباً او مرفوعاً فيكون  
اعبدوا ربكم انما هو راجع من التقوى الازا في توسط الحال من فاعل اعبدوا ايها  
وصفي المفعول توسط بين الفصيحة كما جامع ان فيه تعليلاً عن الاقرب لا بعد واما  
فلان البلاغ والغائبة فيمنع والله اعلم ان يعبر عنه الاول من غاية عبادتهم  
لانه حصص عن الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى وان كان مضمناً الى الثواب  
على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع الامور والامتناع عن جميع المنهيات وهو  
جانب العبادة فلو تعلق بكم تقولون باعبدوا واصار المعنى اعبدوا اللهكم فبعدون  
غير صحيح كذا ذكره القسري فالوجه ان يتعلق بكم تقولون بكونكم مستغفارين للار

الارادة اعني مجرد الطلب فلا بد وان هذا يستلزم انما هم يتقوى البتة لا امتناع  
المراد عن الارادة في لفظكم تعقيباً قال بعض اصحاب الحاشي في اشكال ظاهر لانه  
يترجم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو متعني اتفاقا والجواب ان الانام اجتماع جوهري  
مجاز في لفظ واحد لا اراة معينين مجازيين منه والحذور هو ان يكون الاول قوله  
فالخطاب يقتضيه بهم استدلال عليه بانه لو كان الخطاب بالبيت والكثرة عامات لانعام بضا  
لزم من ان كانا في في غيبة البتة والكثرة فلا يناسب الامتنان على الان كما لا يخفى  
وفيه نظر لان مشاركة الانعام لان في غيبة البتة والكثرة ثابتة في نفس الامر فلو  
ما ذكره لم يناسب اصل الامتنان سواء جعله عامات او خاصات لما كان كثر الانعام  
لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله  
ومن تشكم المعبد بقيد متقدم عليه اعني لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف عليه  
معتبر في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعوم الخطاب خصوصاً  
اذ ليس سوق الآية الامتنان على الان كما يجمل محلاً للخطاب حتى يفوت مشاركة الانعام  
ايما في محمية الخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فمثل قوله لكم فيها وفي وفي  
اللفظ يتابع الابل والباغ وما ينتفع به منها لكن المراد منها مطلق السابج وما  
به اذ المذكور هو الانعام بوصف لا إطلاق قوله متعلق بغيره على ان يكون ظرفاً  
لغيره لا كونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع اليه ما يصلح للعبادة ملاحظ  
الظروف ويحمل الحالية عنه والوصفية بتقدير المتعلق بكرة او موقوفة  
هذا وكانه لم يورد وتعلق بالامر للمزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة  
قوله لا يجوز ان يتعلق بتعليق اثره قيل التعليق انما يتم بامر من مبدء ومتعلق  
لان معناه جعل الشيء متعلقاً بغيره فقول في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بغيره لانه  
اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بغيره انما اعني التعلق قوله لانه منزه عن  
الحصول في الاستقبال فيمتنع بثبوته فيه نظر لان بعض الاسمية يدل على التجرد لا التعلق  
وهو التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به في او اخر هذا الباب فالتعليل كما صرح



المكرام **قول** لانه موقوف الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق في  
التحقق في الاستقبال لا يتصور في الاشياء والعامل ان يقول في يلزم وقوع الصدق  
في المركب الغير العائم لان اداة الشرط اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب  
اللاحق الا ان يقال باعتبار الارسل وما كان عليه كذا قال المحصاري ويسكن شي لان  
فرض الصدق غير الصدق وفيما احتمل فلا يشبهه اصلا **قول** ان جعلت كل ما اودا حيا  
اسمية ظاهرة يعنى جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في الخواص انه قد خرج به  
في شرحه للمفاج فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره في الخشوع وافق ابن مالك في شرحه  
التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذ وان لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد  
بحدوها اسمية هو الجزاء بخصوصه **قول** فاعند بكم ابي اباكر مرسى هو بصيغة الاسم على  
ما جواز اشارة من جواز كون الجزاء طلبيا بلا تاويل وما على ما اخبره الفضل  
في شرحه بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرحه للمفاج من انه على صيغة الا  
فيكون طلب لا عند اباكر المتكلم مطلقا بحصول اعتقاد الخاطبة بمرامه فلا حاجة في الاشياء  
لواقعة جزاء الى ان يا قول بالجزية فمبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء  
كلاما مستقلا وكون الشرط قيد له وقوله فيكون طلب لا عند اياه بيان  
ما هو المعهوم من الجملة الشرطية نظرا الى نظايرها والا فلا تعليق حقيقة على اصل السكاكي  
فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن الاستاذ **قول** واما ويل الجزاء الطلبية آه وجه ذكر  
هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان يتبين انه ما ذكر  
هنا جواز مخالفة الظاهر في اشارة الى رد من جعل وقوع الطلبية جزاء من هذا القبيل  
وفيه بحث لان ما ذكره هنا مخالف لما ذكره في شرحه لاكتشافه في سياق تفسير قوله تعالى  
ادم من ربه كلاما من ان وقوع الجملة استقمامية جزاء الشرط محتمل تحت الاثم الا ان  
يفرق بين الامر بالاستقام **قول** كما في قوله ابي العلاء فبا وطيني ابي البيت من قصيدة مظهرها  
منا في اللوى من شخصك اليوم اخلال وفي النوم مخي من خيالك اخلال وبعد  
البيت المذكور في الشرح فان استطع في الحشر انك ذا ليرا وابيات في يوم القيمة

بينة

اشغال **قول** فليعلم دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق خاليا واشتقا من ثم التسمي  
بالضم او نعم كعلم اي صار لينا والبال وحاصل المعنى ويا وطيني ان فائتي في الزمان  
انما زمان سبقي من الدهر اي تكون فيك في ذلك الزمان فيمكن حال سالكه طيبة  
وقوله فليعلم دال على الجزاء اي لم يبق خاليا **قول** اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى  
الرغبة في حقته جازع عن لانه اعني اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء  
مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم **قول** الاول لا يتم ان التعليق  
قد ذكر في شرحه المواقف في قوله تعالى فان استقر مكانه فسوف تراني ان المتبادر عدم  
الاقضاء بطريق القطع سلم لكن لا شك ان المتبادر في اللفظ من مثل قولك ان ضربت  
ضربت هو الربط في جاني الوجود والعدم **قول** لا تعلق من اشراك اللفظ اه نقص  
بعض اصحاب الخواشي بما سبق في مباحث التقييد من ان الشرط قيد للجزاء قال اذ لا يخفى  
ان انتفاء التقييد يستلزم انتفاء التقييد في هذا يلزم جواز الاكراه عند انتفاء الشرط ولا  
انه معلق فربما لان انتفاء التقييد يستلزم انتفاء التقييد من حيث انه مقيد وهو راجع الى  
انتفاء التقييد لكن انتفاء ذاته وهو المحذور **قول** اولان الاية نزلت في حال  
ان في التقييد تشبيها على تحقق الارادة في حق الحالة في هذا التوجيه لا يكون الاية من  
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لان المنظور اليه دفع الاشكال من الاية الكريمة فان  
قد تقرر في الاصول ان العبرة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب قد اعتبر في هذا الجواب خصوص  
قلت العموم بالنظر ما استفيد من اللفظ صرحا بان حاله ولم يخصه بخصوص السبب  
وهو المراد ما تقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم مخالفة لظهور فائتي اخوي الشرط  
فما على ان اشارة شافعي يعتبره خصوص السبب فلا يرد عليه **قول** فالحظ  
لهم قيل عليه سوف الاية يدل على عموم الخطاب لان الموجي اليه م والى الذين من قبله هو  
بعينه اعني الذين اشركت للظواهر ان يكون الخطاب للذين من قبله والى الجواب ان في  
الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب له م ولك ان تقول ان الموجي الى الذين  
من قبله هذا الكلام لكن بعد اية يوقع بحسم فكان التقدير ان اشركت لحيث لم يملك

يخفى



لا يشترط ان يكون علمك واسم علم قول ولا يخفى انه لا معنى للتعريف من لم يعقد على الاسم ان  
 رده لما ذكره المحقق في مران التعريف علم من صدر منه العلم لا يشترط ان يكون غير ذلك  
 بصيغة المضارع اعني ان يشترط ووجه الرد ان من لم يصدر منه العلم لا يشترط ان  
 يستحق التعريف فلا وجه للتعريف ولا طائل تحت قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريف  
 ان استعادة التعريف في صورة العلم بسبب ان الفصل الواقع في الشرط كما ذكره المحقق  
 في الدال على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع من استدراكه طلب وجه  
 ما سب ان يكون هو التعريف بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل  
 في الشرط كما في شرطه للمفتاح فان قلت ان يدخل على المشكوك كما سبق واشر الى  
 الانبياء ولم يجرؤم الا وقوع هذا يصح باعنا لطلب النكته قلت لجزم بوقوع  
 الشرط وهنا وان كان باعنا لطلب النكته استعمال ان لكن التعريف لا يصح  
 وانما يصح لو كان الاشرار بالنسبة الى المضارع المشكوك بوقوعه وليس كذلك كما تحققت  
 من ان التعريف من صدر منه العلم لا يشترط فاقول من الخفاء والضعف اي عند المحقق  
 اما الخفاء فظاهر واما الضعف فاما ما توهم من ان ذلك التعريف يحصل من صيغة  
 المضارع وقد عرفت انه فاعه عند ذلك وهو ما ذكره المحقق في من ان الله لم يلو طيعة  
 يوجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النعمان ان الجواب لما كان للفهم بتقديم الدال  
 على الاتهام به قصد ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا يدخل في التعريف لكون  
 الشرط ماضيا وهذا ايضا مرفوع بما ذكره مرارا من انه لا تنافي بين المقدمات فجاز  
 تقديره على انه قد يقال المقصود من الاتيان بالاسم وانما المقضي في الشرط هو التعريف  
 على وجه قوله على وجه بعض قيل هذا اشارة الى انه بقدره في بعض على وجه لان الوجه  
 الاول بين بترك التعريف والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك التعريف بالنسبة  
 اليه فاقول في رويته ايضا الاستدراج يقال استدراج الى كذا اي قرينة على كذا  
 قوله في نحو ان تترددوا عن دينكم اشد اشارة الى ان لو جهنا حرف مصدرى بجعل  
 ما بعد حرفه في المصدر بانه ان الاضمار لا ينصب اكثر وقوله بعد و قد تكرر

قد روي في بعض نسخ سكون طرية  
 فانه بان الاول من ان تترددوا عن دينكم  
 مرتبة عندنا اعني النبي فانه اذا كان  
 محط العمل حال غير مرتبة الخطاب وادعى  
 حيث لا يعملون في مرتبة الخطاب وادعى  
 على ان الثاني الاول بان الشرط لا يقع  
 يتبع محذوم فلا يتبع ترك الثاني من الذي من قبله  
 ان الثاني يتبع غير محذوم من الذي من قبله  
 قد روي في بعض نسخ ان النسبة على وجه بعض نسخ  
 لا بد ان يكون ترك النسبة على وجه بعض نسخ  
 والافعال كجانب زيد مبداء انما ليس من

اكثر النجاة لا يشترطها فان قلت كيف يصح القول بصدور تعيها و دخلت على ان في قول  
 يور لوان بينهما وبينها بعدا قلت الفعل بعد تقديره يور لو ثبت ان بينهما  
 وبينها بعدا قوله وثا بينهما وهو المذكور في المفاج يور عليه انه مخالف لما ذهب اليه  
 في شرطه المفاج من اتحاد الكلام شيخي حيث قال هناك بعد تقرير كلام المفاج وهذا  
 حاصل ما قال في الكشف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين  
 بالنظر الى التفسيرين فانه لو قيل مؤدى ما في الكشف ان النكته هي الدلالة على  
 ان وادادهم كغير المؤمنين سابق على مساواة ثم اظهار العداوة وابطال الايدي  
 وغيرهما يتا و مؤدى ما في المفاج ان لزوم وادادة كغيرهم للشرط المذكور او صح  
 و اقوى فغيره بلفظ اما الدال على التحقيق والنبوت كان الكلامان متقاييرين قول  
 المحرر بالقبليته في تقرير الكشف القبليته الرتبة يعني ان لزوم الودادة المذكورة  
 بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلها كما ناستقدين هذا لكن الاظهر  
 التقدير قوله لانها وانما لزوم النسبة اليها فان قيل الماضى يدل على تحقق مدلوله  
 لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضى على تحقق اللزوم ووضوحه قلت اما  
 اذا وقع جواز دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو من تحقق لزومه  
 قوله فانه يجوز انتفاءهما لدى المصادفة في اعراض عليه بانه لا يجوز انتفاك شي من  
 قطعا و الا لزم الكذب في خبره تنافي الكلام في الخبر مطلقا بل في خبره تنافي كلاما  
 واضحا للزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الاخر بالنظر الى مقتضى  
 العبارة فلا محذور قوله اذا ملكك ما يبيع الاسحاج باليمين والحاء المملة حسن العفو  
 واما انتفاء وادادة كغيرهم جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا جواز انتفاء  
 الودادة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضى ليكون مجموع الجمل اشارة الى  
 واحد لم يصح ما في المفاج لا يتناء على كون الخبر ان لا لا لا لشرط الاول بلا واسطة  
 اذ لو كان لزومه بلا واسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة لم يكن الثالث صحيحا  
 من لزوم بالنسبة اليها واما قوله ليكون مجموع الجمل ان لا لا لشرط الاولين



الاخرى اذا كان لازمين لاول كانا جميعا في جميع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم  
 واحد ولا يكون كل منهما مستقلا والى اصل ان صحة كلام المتكلم مبنية على ثبات  
 المقدمتين بالنسبة الى المزمع الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها او جميع النسبة  
 الى بعض وفائدة ما يوجد به كلام المتكلم ان يقال مراده ان الظرف يميز العداوة واللا  
 لزومها خفيفا ويميز البسط بواسطة العداوة لزوما صريحا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند  
 النظر والعداوة ويميز الودادة بواسطة البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعي عند  
 النظر والعداوة والبسط فليتأمل **قوله** وان كان من الضرب الاول لم يكن في نصب  
 واداة الكفر اه اشار الى مثل الخشي في ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثاني  
 ايضا لان تقييد واداة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفاعل لا يخفى حاصله  
 انهم يريدون ان لا يبسطوا ويمنون ان يجاب بان ترتب الودادة للمصادفة بعد البسط الا  
 والاسن انظر لان بسط الابدى والاسن يحمل على الجارية والقتال عادة فينودون  
 في ارتدادهم الى دينهم ارتفع القتال والجارية وهذا التقدير يكتفي بالتقيد المذكور في الخطا  
**قوله** لا يقال لانه ترتب اه حاصله انه لا احتياج الى عمل الالفة على خلاف الظاهر المراد  
 والودادة **قوله** فضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله فضا نصب على المصدر  
 اي حصولا فرضيا او الخالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمضي المندرج في  
 مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يقع جعله ظرفا لتعليق المندرج  
 في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان  
 المقصود تقييد الموقف عليه بالماضي فينبغي ان يكون الموقف مقبلا ايضا دون العكس  
 وقوله مع القطع حال من الشرط الثاني الجملة الشرطية المعلق بها كالجاء في المثال  
 المذكور لتعليق كماله الاول ولقد اتى بالظرف فيكم انتفاء الجزاء فيبحث وهو  
 اشار في قول الاجابة من الاقراض المراد على قوله تعالى ولا تكونوا قاتليكم على البضا  
 ان اردن تحقنا ان التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفاء الشرط  
 فيه بعض البسط ما يبدل فاما معنى تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا اللهم لان

فاعلم ان هذا هو المقصود

ان يحمل احد كلامه على انه نقل لكلام القوم والا قرب ان يقال الربط وجودا وعدا  
 في معنى لو بحسب المقدم وان لم يجز في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق المخصوص على التعليق  
 بطريق التوقف **قوله** مع وضوحه في ذلك واحد منها انما ف جعل المعلق بنفس الجزاء  
 والمعلق عليه متناع شرط فلا بد من ان يتحقق الجزاء في مثل لو جئني لآكرت كذا  
 غير متحقق وانما ف كونه فلا بد من ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير الجئ وبالجواب ان  
 المصطلح تعليق الممتنع بالمنتهى او تعليق الامتناع بالامتناع لان المصدرية حرف عند  
 الجمهور ونحوه السككي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتنبه بالاسم  
 بما فيها من قية وثبت بقوله من جئني فآكرت **قوله** لان تعليق الحكم المراد بالحكم ما يدل  
 نسبة وهو هنا التعليق المذكور في عبارة المتكلم والوصف هو الممتنع المذكور عليه  
**قوله** وهذا معنى تعليق امتناعه لانه اذا قلنا انكم العالم فحقيقته رجوع الاكرام الى علم العلم  
 وان جعل الحكم بحسب الفاذات بسبب علم فكذا المعلق بالحقيقته بما نحن فيه نفس الامتناع  
 وان كان بحسب الفاذات الممتنع بحسب امتناعه **قوله** فعنده من تعليق الامتناع بالامتناع  
 لتعلقه فيلزم لم يرد به كون الامتناع عين طرفية ولا ان المعتبر في طرفية الامتناع  
 بل اراد ان لو لا فاذة التعليق اي الربط جزا بين الامتناعين وهذا صادقا على تقدير  
 لزوم القطع بامتناع الجزاء الامتناع الشرط لتعليق الشرط الذي هو مفهوم لو فاذة  
 عراض الفاضل الخشي وهذا وان كان نقضا اذ المتبادر بيان مفهوم لو طرفيا الا ان بعض  
 شرط يكون من بعض وانت خبير بان قول الخشي في الاولى اشارة الى احتمال التوجيه في المثال  
 واحد فان قلت كلام السككي على توجيهه لا يفي حتى قولنا لو وجد الجدار وجد البيت  
 فمروا ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يقع على تقدير تعليق الشرط  
 بثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يقع وحد المال قلت التعليق في عبارة السككي  
 الربط وجودا وعدا فلا حجة عند المثال المذكور قطعا فليتأمل **قوله** والسبب فيكون اعتراف  
 من السبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ وهذا وان لم يكن ان يقع بان يكون المراد  
 العموم كثره الا فذلك المذكور في نسخ شرح الرضوي نقلا عن ابن الحاجب السبب فيكون



من السبب وهو المطلوب فاما قولنا اما الاول فلان الشرط عند قسم علمه ان يكون سببا  
 والجواب انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في اقامه اعتراضه على الجمهور دعوى ان الشرط  
 في السبب بل يكفي ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعلم والسبب لا يتم الا بترتيب على الترتيب  
 اتفاقا للسبب فلا يكون دعوى الكلية على الجمهور بل الجمهور صادقة فمراعاة ان الاتفاق  
 سبب في بعض الصور والمنقشة في ظاهر العبارة ليس من ادب المحققين **قوله** وان اتفاقا لا يتم  
 بوجوب اتفاق المعلوم من غير عكس على اجابته السيد عبد الله بان ما قاله الخا في الشرط انما  
 هو بحسب الاتفاق لا بحسب حكم العقل فيه حتى يترجم عليهم الاعتراض بان اتفاق المعلوم لا يتم  
 اتفاقا لانهم يجوز ان يكونوا فاكنا اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو ذلك بحسب عرف  
 على انه ان لم يتم زيد لم يتم عمرو لان الاصل في اطلاق على شيء ان لا يكون متعلقا على شيء  
 ولهذا فهم عدم جواز القصر في السخر عند عدم الخوف من قولهم ليس عليكم جناح ان تقتلوا  
 من القتلوه ان يقتلوه هذا اذا قلت لو جئتني اكرهك فقد اذنت لوعلي ان يلجئ من سلمه لكم  
 فوعا انه متعلق بفهمهم منه لا كرام ايضا تمنع ونقض هذا الجواب بقولك مثلا ان كان هذا  
 كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن ان لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون  
 المثال المذكور ونظائره وارادة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب **قوله** في اتفاقا مقصود  
 ان نقض بقولك لو كان هذا ان كان حيوانا بحال لا ليس اتفاقا في الحقيقة في الواقع لان اتفاقا  
 لا يثبت بخصوصها وبالجرح هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة مخلوقا  
 العالم لطفت الشمس وكذا في صورة كون علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو  
 اضاء النار لطفت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول لهم الا ان يصح  
 انما ما اشترنا اليه من خيال من الاصلية وارادة على قاعدة باب المعقول **قوله** ولو ادعى  
 كما نوا كغيرهم البسيت من قصيدة مطلقا **قوله** ان ان يثنى الجرح فلام وان يملك الصلابة زمام  
 وبعده ابو عبدنا بالروم وانما **قوله** والبعض لداق سولم **قوله** كغيرهم خبر كان وقولهم على  
 عطف بيان لكاف كذا ذكره صدر الافاضل معنى البيت لتحمل ان يكون لودامت لودامت  
 كان جميع السلاطين رعايا للاول والا قرب ان معناه لودامت دولا الذين يرعونون على

في قوله لو كان هذا  
 ان كان حيوانا فانه لا يصح  
 ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن  
 ان لم يكن حيوانا

من طاعة المذبح كما نوا معطيين في سلك عتبة لكن عالم بغيره وانما معطوه فاما  
 لا يثنى شيئا على ما تقر في المنطق وهما قد انتج حيث جعل اتفاقا واولا لودامت لودامت  
 كونهم فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال باتفاق الاول على اتفاق الثاني **قوله** لودامت على ان العلم  
 باتفاق الثاني على العلم باتفاق الاول سوق الكلام بيقين ان يقول وعلى ان العلم بوجود  
 الاول على العلم بوجود الثاني لان استنباط يقين الثاني كما ينتج يقين المقدم كذلك استنباط  
 يقين المقدم ينتج عن الثاني وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة  
 الاتفاق فانه المتنازع فيه على كسبي **قوله** يمكن قد يستعمل على ما عدهم لا وقد يحمل لاية على  
 او عن عدم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اصل الاتفاق فلو كان  
 في حمل لاية على هذا الا لا بعد في وقوع الاستعمال المجازي بالنسبة الى اصل الاتفاق في القرآن  
 وقد يقال تخصيص المعنى شيئا بآب المعقول لكون اصطلاحهم مقصودا عليه لا لتفصيل  
 مواعيد من علمهم وح لا ينافي ورود الاية على وضع اصل الاتفاق حقيقة **قوله** وكما  
 من غايب قولنا صحيحا صدر بيت عجزه موافقة من العلم السقيم الظان ان كم خبرية وتحمل  
 لاستفهامية وقولا مفقولا بآية لعماده على حرف الجر عند الامام المارزوني وعلى الموصوف  
 المعتمد عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوائل حوال المسند  
 فليذكر **قوله** في قوله وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المغتسل ان ذلك في الحديث  
 وظاهره ان عن النبي **قوله** وقال القاضي جها الدين السبكي في شرح التلخيص لم أر هذا الكلام  
 في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوف لا عن النبي **قوله** ولا عن عمر رضي الله عنه  
 وقال انه ما مني سالت عن ذلك بعض حفاظ القدر فاجبرني انه بحث عن ذلك فلم ينفذ  
 نعم ذكر في محليته لابي نعيم حافظ مرفوعا عن طريق عمر بن الخطاب قال سمعت عن سوا  
 الله **قوله** يقول ان ساما مشددا بحب متعز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه  
**قوله** لان الغرض مدح معصية ولان ترتيب العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول  
 عدم العصيان عليه **قوله** ما نفدت كذا الله تعالى كذا العلم والحكمة والمراد معلومات  
 الله وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزحري **قوله** في وجوده عند عدم هذا الشرط بالان



الاول وقد يستعمل لوصف الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية وكقولنا  
 لعمري انما هو الله فهذا والمثال يعرف ثبوت الحق في مستمرة على التقدير من المقصود  
 في هذا تحقيق ثبوت الله في الامتناع في الاول فانه وان كان حاصله لكنه ليس مقصودا  
 قوله وقد يستعمل هذا المعنى لولا ايضا كقولنا لا اكرامك فان قلت ظاهرا ان لولا في قوله  
 لولا ان اشق على افعى لا تهم بالتمسك عند كل صورة ليس لهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور  
 من قبله قوله لولا على لعلك عن ربط امتناع الاشياء لوجود الاول والاشياء كقولنا  
 ان الامتناع المشقة والموجود الامر فاما حاكمت التقدير لولا فانه ان اشق على افعى لا  
 امر اجاب فهو ربط امتناع الاشياء لوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما في قوله تعالى  
 ولولا فضل الله عليك ورحمة رحمته طافت به النار لكان العاقبة ان يكون  
 ممسقا فيقتضي ان يتنفي الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل  
 الله عليك ورحمة لا ضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال فانهم لم يمسك  
 بالداخل في لزوم شئ في معنى ان الارتباط بالشرط وان كان ردي في لزوم الشرط  
 له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل في الجزاء حال الحكم بزمول الشرط **قوله** نفس الامر  
 فيه بحث لان نفس الاكرام اذا كان الاكرام المطلق لزوم ان لا يصح فوكا له دخلت النار  
 لا دعوى ممن قد دعاه في عزم من البين ان ليس كذلك ان كان المراد الاكرام المخصوص  
 مرتبط بالبحر ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام المخصوص الذي يلزم الارتباط  
 عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير ارتباط لان التبعين يجوز ان يكون بجملات اخرى مثل  
 ان يكون في اليوم ونحوه فتأمل **قوله** وزعم ابن الحاجب ان التفرقة المذكورة على تقدير صحة  
 مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني والا فالتثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتأمل **قوله**  
 بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكلام لا نفي كل فلا يفيد العموم  
**قوله** فيناقض اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصبان بعمومه كان ثابتهما على  
 كل تقدير وقرينة المدح تدل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم من ظاهر الجواب  
**قوله** وان لم يعتبر الجواب على الاطلاق قد شربنا ان لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط

تكرار

الارتباط الاطلاق لجواز ان يخص بجملات اخرى لانه مناسفة لا يضر لانه يمكن ان يكون  
 هكذا ان اعتبر المخصوص في المنبت فليعتبر في المنفي وقد يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط  
 قرينة على ان المطلق في المنبت ما يتحقق في فردا حقيقة هو الجزاء وانتفاء فردا شيئا  
 فردا واقع وان المنفي كجزاء فيه شئ وعدم الشئ من حيث انه عدم مضاف لشئ مخصوص في كل  
 مخصوص وزمان مخصوص لا يتقدم افراد حاد وهذا كلام صحيح لا يرد عليه عراض الاشياء  
 خبير بان القول بعدم تعدد افراد المنفي ما لا يتم فتأمل **قوله** فاستحالة التوجه ممنوعة اي استحالة  
 في تقدير وقوع المقدم وانما قوله والحال جاز ان يستلزم الحال في نظر اي استحالة في نفس  
 فلا ترفع بينهما **قوله** وهذا غلط الخ يمكن ان يدعى ان لفظ هذا اشارة الى السؤال السابق  
 فخذ انقلب السؤال وتكون الجواب في لا يرد تشييع النفاصل الخشي وهذا التوجيه وان كان فيه  
 نوع بعد بالنظر في سياق الكلام لكن الزامه ايه من التزامه **قوله** كلاما اخر  
 طريقة لولم يخف انه لم يصح عرض عليه بان المراد من الاسماع ان كان مطلقا ففقيه يشترك  
 الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خيرا وان كان اسما اجابة لا يتصور التولي  
 على فرضه فلا يكون من قبيل لولم يخف انه لم يصح جيب بان المراد اسما حقيقة فيجوز ان  
 التولي في الجملة المذكورة اعني بن عبد الله بن قتيبي عدا ومكابرة **قوله** واقول يجوز ان  
 التولي رد بان انتفاء التولي لا انتفاء سبب لا مدخل له في ذمهم بل المفيد كون اسما  
 سببا لولم يخف كما ان المفيد في قوله لا خير في فلان لو كان به وقوع لقتل المسلمين كقولنا  
 سببا لقتل المسلمين لا انتفاء لا انتفاء حاد وحمل كلام الحكمي على تقدير تسليم معنى لا يكون  
 شتم الذي هو المتبادر بكونه مطلع النظر في لودخل فيما سبق له الكلام مع ونبه الوجه  
 تصحيح المفيد لا بل لا تكاد على سبق الكلام لا تكاد على بل لا يلزم من له درة في ضا  
 بلادة هذا حاصل ذكره النفاصل الخشي يمكن ان يجاب بان بيان كون سببا انتفاء  
 عدم الاسماع لا مدخل في الذم باعتبار دلالة على ان عدم توليهم ليس من صلاحهم بل هم في  
 تدرجه لانهم بحيث لو سمعوا يقولوا وانما لم يقولوا لعدم سماعهم فليتأمل **قوله** يعني لو جعلنا  
 الرسول ملكا كان في صورة رجل والحكمة في ذلك ان الله اعلم الخ الخ

صل

يكون

انقصي الغبار







**قول** ويجوز ان يكون مستقاراً فكيف تارة الودادة المستفادة من رب في التوجيه المذكور  
 بالنسبة الى عدم الودادة نظراً الى غلبة الهمزة عليهم الكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثر  
 الودادة في نفسها فكل واحد لا ينافي فيها هذا وفي ابعاد رب على التقليل بالتوجيه الذي  
 ذكره ان رجحاناً على الايمان ان مقتضى العقل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة  
 ووبال وان كان نادراً فكان ادعى انه يكتفي في مقام الرجوع على الكفر والتجربين على الايمان  
 ان الكفار يتنمون في القيمة احياناً كونهم مسلمين مسلمين لا وادعوا من انهم كانوا هديتهم  
 وجل جاني عابدين اوابد الاسلام من الغيب المقيم وشاهدوا مفرقة الكفر من الدواعي ذكر  
**الحجيم** كما قال الله تعالى فليست بها كمالا يحتمل الله علم ان يكون التعديل المضارع لكون انما  
 السحاب مستقبلاً بالنسبة الى زمان ارسال الرجاى وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان  
 كمالها كما اشار الى مثل الخشوع في بحث الفصل والوصل **قول** الى جعل الحجة اني نية  
 كقولهم لو لو انهم امنوا الاية مبنى على ان الجمل الكسبية جواب لو وليس كما ينبغي  
 لفظاً فاعطى محقق الحاجة على انه لا يكون الا فعلية ماضوية فقط نحو لو لم يخف الله لم يعب  
 او لفظاً ايضاً واما معنى فلان خيرية المنوبة لا تنقيد بايمانهم واثابهم ولا تنقيد بانقضاء  
 حاجتهم اذ لم يحصل لو فتمنى ان الجواب محذوف وهو لا يشيرون ثم ابتدئ الجمل الكسبية على ان  
 جواب القسم **مقدور** دلالة على ثبات المنوبة واستقرارها فيه بحث لان الكسبية انما تدل على  
 ثبات مدلولها وهو كون المنوبة خيراً لا على ثبات المنوبة وما ذكرنا انما يتم لو قيل المنوبة لهم  
 وقد يتكلف ويقال الاصل في الاية الكسبية لانها بهم الله منوبة فاجاب ماضوية تقدروا  
 ثم عدل الى منوبة لهم لادلالة على ثبات المنوبة لهم استقرارها على تقدير الايمان والتقيد  
 ثم الى منوبة من عند الله خيراً من كل شيء على حرامهم بالخير وترغبنا الى سواهم في الايمان والتقيد  
 فانه في الاقرضات الثلاث **قول** لانه ظاهر عدم التوقف كما ذكرنا واما عدم التوقف على  
 عن ان المقارن في الجراء فلفظه لعدم وجدان مثال في كلامه السابق واما كفاؤه بانقضاء  
 نكته كما ذكره في جانب شرط **قول** واما الجمل الاولى فلا يتبع الا فعلية واما قول المستن  
 ولو قلتم انما في شئ راس من الضعف في غيرت من خطا كانت فقبل لانه لا يمكن ان

ان يقال ولو التقي قدم ورواه ابن م بان الرقبة بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو حصل  
 قدم ولو لم يس قدم وتقدرى قفما بالنصب فلا مرط اذ التقدير ج ولو لا سبت قفما  
 جزاء وقد قال الرضا ان شرط لوجاهة السببية في الضرورة قال لو بغير الماء خلق مشرق  
 واعلم ان تقدير الفعل مثل قولهم لو لو انهم امنوا ولو تحقق انهم امنوا بوجهين احدهما  
 ان رجحان ان الجمل الاولى لا يتبع الا فعلية وشك ان الشرطية جلة وان المفتوحة  
 من اسمها وجرحها في ثانياً ويل المعنى **قول** فلما راد عدم المحذور العدمية هو بسط الحاشي مع  
 وجود تعريف المسند ومثل مثل رأت بكأن الحسن الجيد على كسبان قال لا ولي ان يراه  
 فيدبر في **مقال** **قول** ما زيد شيئاً اي هو ملحق بالمعدوم فليس في حقيقته فضلاً عن العظمى يكون  
 من اجزاء غسل واداء المطرعات ان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي ص ويهاجها بالانبياء  
 صوره كان سبيته من بيت راسا ويروي كان سلافة وبيت راسا فية بين غزاة  
 واشتهرت بجودة الخور يقال لها مولد الشافعي والسياسة بالهزة الحرة المشتركة بالهزة  
 المحول من بلد الى بلد في سبيته بايا لا غير على ما ترجمه في شرح الفتح ووقع في القاموس  
 ان الجوهري وحده في ذلك هذا والرواية في البيت العزة والسلافة والسلافة ماسان  
 من غير العتب قبل ان يعبر ويسمى سلافة وسلافة وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب  
 العمل على الاصل فارتفع ماء وخالطها ماء ويروي برنوع على اضرار الشان واما قوله  
 الجوهري ان كان زائفة فخطا اذ لا يبراد بلفظ المقارن بتعويض لا ضرورة تدعو  
 الى ذلك فضلاً عن خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيا بها او طعم غصص من التفاح عصص  
 جنتا شبة ريتما بخر من جنت بعسل ماء او طعم تفاح طري كثره اجتناءه من الشجر كما  
 منقوه ولطافة **قول** لانهم يجوزون كون المبتدأ مكرراً اسم استفهام قد سبق مما في او اخر الباب  
 الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليذكر **قول** لاستدراك الحكم على شئ العلم  
 بان قلت الحكم على الشئ كما يستلزم العلم بالحكم ليس يستلزم العلم بالحكم به فلو لم يدل  
 المذكور لزم كون المسند ايضاً معرفة قلت الظان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل  
 جواب تعريف المسند ليدل على حاله ورجحانه بناء على جواب العلم به وكون المعارف بالمعومات

ذكره  
 بحث او قد سبق في بحث الغيب  
 المسند اليه في الفصل الاصل  
 للمحذور العدمية في قول ص

س



اقرب وبلا حلا اشارة التبرك في جانب السند وزدوم في الجانب الاصلين في كمال التبرك  
 على زعمهم الذي لم يذكر على اشارة توفيق السند لغيره في جانب السند معارض بما هو قوي من  
 لزوم انتفاء الفائق في الاخبار بالموقف على زعم فلا دور ولا ذكر **قوله** ان العلم بحكم من حكم  
 الشيء في قبيل الظاهر يرد على العلم بالحكم على جهة حكمه لان علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز  
 المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ما لا يحكم بالنقل اي بضمته الا انه اكتفى بالجواز لكفايته  
 في المقصود بقوله اشارة الاول كوجه الدليل على الاستلزام وجوب كون الفاعل مؤثرا ايضا  
 انما يستلزم وجوب توفيق السند نفسه لان الحكم يستلزم العلم بالنظر في علم السواد ولا يستلزم  
 الا عذر المذكور هنا كما لا يخفى اشارة انما يستلزم وجوب توفيق السند اليه وان كان  
 السند كذا اربعة ان لا يوجب كذا ان يقال ان خبر عالم بالخبر فانه لا يحتاج الى خبر من الجواهر المطلق فلا حاجة  
 الى توفيق الاحتياج بمعلومية الخبر به انما حسن انما اذا حمل الجواز على عدم الانتفاع مطلقا لان  
 ولا من الخبر فبذلك قوله ان فور جواز الحكم **قوله** ان الفعل بغير شئ لان قوله كذا في زعم  
 ايجاب بان الحمل يكون على حال الركوب وغيره انما هو الجواز المستفاد من جازية وهو  
 لا جازي وكذا الحمل في طالب زيد لان يكون من جهة النفس في غيره انما هو الجواز المستفاد من جازية  
 لا جازية طالب فلا يكون الشئ في الحقيقة الا كالم لا يكون التعديل وما فيه نظر لان التعديل  
 الفعل بالخال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تعديله باعتبار خبره فكذا  
 يصح تخصيصه كمن نقص الشئ بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليتهم **قوله**  
 باشارة اه لا يخفى ان مجرد التباين لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدم جازية الجواز  
 ان طوع بل لا بد من عدم احتمال الحكم عليه على الحكم بوان اريد الا في جهة وكذا لزوم  
 عدم افادة قولنا ان طوع حيوانا طوع ثم التباين في المعلوم شرط الافادة بشرط التباين  
 اتحاد الطرفين في الوجود والخيال في الذات فلا بد ان يكون الكلام في التباين  
 بقوله كذا جاز لان الافادة بعد التوفيق **قوله** انما ابو النجم وشي شوي تمامه في خبري بما هو  
 بناء على وفادتي كسري مع العاريت بارض في نقل عن اشارة اننا بشتاب في  
 المنون ليكون مراعيا في الحسن من الحسن والعاريت مع عوفيت وهو الجازية من الحسن

حيوانه

علم

والمراد منها الخيالات الفاسدة **قوله** قول ابو الحسن فان تكونوا ابراء من جنسية ابو الحسن  
 انفر دوا والبراء ما يكسر لواء على انه جمع يرثي منكم كوام وكبر لم يفتحها على انه مصدر في الاصل  
 ولعلنا لا يقيني ولا ينجي او يعجزنا على ابدال النعم من الكسر كحال ورياب على ذكره صاحب الكشاف  
 في تفسير سورة النحشة ثم لا يخفى انه يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو البطل الخاسر وما يشبه  
 ان يعلم ان الجزاء في البيت مخدوف وعلته قائمة مقامه لاجل فان تكونوا ابراء من جنسية  
 في زعمكم فقد كذبتم لان من نظر الجاني هو الجاني والمذكور في بعض الكتب فيه بحث لا ريب  
 اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التوفيق فتوفيق السند بالاضافة يقتضي معلومية  
 المعلوم والحكم المذكور لا يخفى بالاضافة بل يتبادر التوفيق بالتمام وبالموصولية **قوله**  
 لكن قوله بامر معلوم في هذا نقل بالمعنى ليس نظم **قوله** في هذا الكتاب الا ايضا في  
 الاستدلال في هذا المقام بهذا الوجه الخالف بين الايضاح والتجسس في بقى البحث **قوله**  
 بين كلامي الايضاح فانه قال اولاً وانما توفيقه فلا فائدة التام مع حكما على معلوم بطريق  
 من طرق التوفيق بامر معلوم كذا وكذا وانما لازم حكم بين الامر بين كذا كذا ثم قال في تفسيره  
 انه قد يكون الشئ صفحا من صفات التوفيق وسر الكلام ان قال كما اذا كان لا يتبع  
 في شيء زيدا وهو يورثه بعينه واسمه ان لا يعرف انه اخوه فنقول له زيدا فوك سواد عرفنا  
 له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه اولم يعرف ان له اخا اصلا فقد خرج او لا بمعلومية الطرفين  
 مطلقا سواء كان توفيق السند بالاضافة او بغيرها وحكم آخر بان السند اذا كان موقفا بال  
 لم يجب كونه معلوما مع واجبه بين كلاميه في نفسه وان امكن ما اشر اليه في  
 من ان الاول نظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وصنعها وانما كذا على ما هو عليه  
 لكن يرد عليه انه ذكر الكلام ان في تفسير الاول في تفسيره لا يطابق المفسر لما تحققت من  
 المفسر بل عاين الخبر في الصورة المذكورة معلوم كذا كذا في التفسير يؤذن بخلافه على ان  
 قوله ان رجلا فلنظ الكتاب بطريق اصل الوضع اه يعني ان المراد بالمعلوم المعلوم  
 والمحمودية حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عند فهم ان المضاف الى الموقوف  
 التام والموصول سواء سميت في الاسم فكلامه شعرا بان لا م الحقيقة ليست في الموضوع

في فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع  
 وما في الايضاح بهذا الاستعمال







موجود في غير الحيا طبع كمن يدعي ان تلك الحجة حجة كماله وكما بين المعيار لا يقال  
لا يقال ليس للمعنى الاول خصوصية طبعية على الحيا طبع حيث طرح بان المعنى الاول انك اكامل  
المحبوبة وليس فيه قهر المحبوبة المطلقة لانا نقول هذا الذي طرح به بال المعنى في قوله  
ادعاء كما اشار اليه الحق فيما سبق بقوله او مبالغة كما لا فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور  
يمكن ان يجعل من قبيل ووالدك العبد يعني انصافك المحبوبة امر ظاهرا لا شك **قوله** كما في قوله  
نت المعلوم لا يخفى جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشجاع في الاستحالة  
والعبرة عندهم هو ما ذكره الشيخ **قوله** اذا فتح البكاء على قتل البيت او لم يأت به  
بكيت عيني فقد اخطتني دهر طويلا بكيتك في بامولات وكنيت احب من ابني  
يعولاه دفعت بك جليل وانت حي فمن ذا يدفع الخطب الجليل اذا فتح البيت **قوله** لا  
تقرر وعدم التقابل المحفوظ بقابل لعدم والملكة اي عدم القهر على من لا ذلك فلا يرد  
ان ما ذكره ارتقاء التقضيات واعترض على الشريف بانه مع هذا التكلف مستبعد  
في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار العموم لانه اذا وجب في شأن  
ان يقرر كان وجوبه فيما قهر بالفعل او في قبيلته وهو ان المهور يجوز ان يكون  
كلها كما اذا قلت الحيوان فانطق بان الاقام فيه المهور والمهور بعض من مطلق الحيوان وهذا  
المذكور للكتاب ثم فيه ثبوتية لكن لا لانه لا يرد عند رباب الفتح فيمكن القول في نظر  
هذا المهور **قوله** ورد بان المعنى الشخصي الذي له الصفة صاحب اسم قبل المطلق بهذا  
صار كاسم في دلالة على شخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالة  
على معنى قائم بخير كالمبتدأ هو الاسم او ما في ثاويل وهذا هو مراد القائل المذكور لا امتناع  
كون المطلق وخو مبدءا وامتناع كون زيد وخو خبر مطلقا في التحقيق ان الامتناع  
منقول **قوله** وانما المجهول عند انصاف يكون صاحب اسم زيد في بحث اذ قد يعبرم الاتصاف بكونه  
صاحب هذا الاسم فلا يجازي الى ان قيل ان قلت المراد انصاف المطلق قلت فقد لا يعبر  
عن المهور بان اسم كذا فخصا في اصل بل في فاشته عليه ان اي من الاحيان فليتب على **قوله**  
ان الخيري الحقيقي لا يكون محولا للشيء فيه بحث لان الحمل في غير كون المحول فيه مرادنا

مدعى مفسر بانها والتعابير من ذمها بحسب الوجود الخارج حيث يصدق هذا التوبيخ  
ان يصح ولا شك ان التعابير والاتحاد من الجانبيين فكما صح زيدنا طوع فليطرح ان طوع زيد  
بل لا ويل الاثم الا ان يقال ما ذكره خاتمة اضافية للحمل فيه فتفسير بالاعم لا بالمس وحيث  
لا شك ان المراد بالاطح ذاته كونه موضوعا فيكون محل زيد عليه بل لا يمكن ان يكون  
يسمى بغير ذلك لم لا يكون التعابير بحسب الوصف العنواني على ان عدم الصحة غير عدم الافادة  
**قوله** والا ليس ثابته في نفسه فلا يكون في نفسه ثابته اما قولان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب  
الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو حاصل صلاحه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة  
على المسجل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى انصاف اقرارها ويمكن ان يقال المراد  
بعدم ثبوت الالتهام في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابت لانه ايجابا ومعنى بل فقط  
فلا يمكن ان يجزئ ثبوتها لغيرها لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليتب على **قوله** ان ما يحتمل الصواب  
والكذب لانهما في اصل الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة  
**قوله** انما هو من صفات الجملة والخبر والعقبة في الكلام الجزئي والعقبة الموجبة **قوله** الا يرى ان الطرف في حيز  
زيد وان هذا معنى القول من الالتهام ونظايرها ليست مما هو النزاع فيه اي ما الخبر فيه  
ان لان الاستغناء في الحقيقة داخل على النسبة بين المبتدأ والمذكور والخبر المقدر لا الخبر  
وحده **قوله** وكذا في قوله تعالى انتم لامر صابكم حكم انما ضل الخشي بوجوب تقدير القول في  
الاشارة الواقعة خبر المبتدأ لكن فيه بحث لان الظاهر ان قوله تعالى انتم لامر صابكم انما  
لادعاء على الحيا طبع لا اخبار عن شخص قائم بآية وكذا قوله انتم الرجل زيد انتم المدعى  
اخبار عن استحالة المدعى وقد سبق منا في بحث وجوب وشم الوكيل بحث احوال  
**قوله** وزيد كانه الاسد ليس المراد التشبيه الا احتمل الصدق والكذب بل الشك مبالغة  
في شجاعة وتقول المراد من ان التشبيه الاخبار عن شبهة آية فلا يجملها على هذا التقدير  
ايضا فليقهم **قوله** الباء انما زائغ والوصف مصدر والاو لا وحي لان الخبر ليس مصدر  
ومقتضاها ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على لا يخفى **قوله** فاذا جاء بعده انما قال بعد  
لان الاصل المصدر ويمكن التقدير في مثل في احوال رجل على لا يخفى **قوله** الصفة للمعنى



على هذا من قول زيد ضرب ذلك لان يقال المراد بالضمير ما يؤدي موداه قوله فعل  
 هذا يخص التقوى اه سياق الكلام يدل ان المعنى فعل ما ذكره صاحب المغناح لكن يرد  
 ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل بتقدير لا دليل فان المذكور فيه هو  
 الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التفسير في قول السكاكيني في زيد عرفته ان الرتبة  
 غير تحقيق انك عرفت زيد ايدل على ان ما ذكره في تعليل التقوى محمول على طلاقه فتقول  
 انما المذكور زيد عرفته الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم ما تضمنه خبره انما الضمير  
 فيه خبر تحقيقه كذا انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره وباجل ان الضمير  
 الضمير المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل او لا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيده وان  
 وجود التقوى في مثل زيد ابو مطلق ورد عليه ان جعل المستند السببي فيما ما يرد اليه  
 ما فهم قوله وهو ان الاسم لا يوثق به معنى اه لا يخفى ان الحكم بعد التوطئة والتقدمة يتم  
 ان زيد قائم وما زيد قائم فكان زيد قائما ما داخلا وعلى غرض الشيخ ليس هو  
 في الخبر عن العواجل اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوى عنده في مثل في الدار رجل قلت  
 هو داخل في التقوى الخ فيه بحث اما قول فلان الامم في قوله فلان التقوى كذا يستدل  
 به بتفصيل الباعث يكون الخبر جلة وقد سبق ان لا قصد للتقوى في صورة التضييق التام  
 لان يقال بالقصد التبعي وهو خلاف ما قاله فيما سبق وانما ثانيا فلان لا احتمال  
 للتقوى في رجل جاني عند المقة كما خرج به الشارح في مباحث تقديم المستند اليه وعلى سبيل  
 على ان المقة سبق في نقل كلام الشيخ لانه من جهة المقة نفس بانه سياق كلام الشارح  
 لا يخفى على المتصفح قوله وبعد تسليم الوقوف لا حاجة الى انما كبد جوابه ان الوقوف على  
 هو المطلق والمؤكد هو الوقوف المضاف الى المتكلم او غير قوله لا ترى لقصد الدوام والتمسك  
 في الكسبية والتقدم والحدوث في النقطية والاعتبارات المختلفة من ادوات الشرط في الترتيب  
 قوله لان الاصل التعليل هو الفعل وذلك لان المال انما يعمل لا تفقاره الى غيره الفعل  
 اشتد اقتضاه لانه حدث يقتضي صاحبا ومخلتا وزمانا وعلة فيكون اقتضاه من جهة  
 الاحداث ومن جهة التحقيق وليس في الاسم انما هذا وزد جماعة منهم ان ما كان

قدر الفعل بخو قوله تعالى اذا الحسم مكره فلو كان في الدار زيد لان اذا الحاجة لان  
 الفعل وانما لا يقع بعد ما فعل الامر وما جوف الشرط مخفيا ان كان من المقربين واحدا  
 لانه ابن حنبل بان الفعل يقدّر مؤخر **قوله** ولا نه قد ثبت تعلقه الضمير في تعلقه راجع الى الطرف  
 المعنوية بقرينة ذكر النظرة وبنسبة الذم اليه من لفظ التعلق منسيا في ظاهره ويرد على  
 دليل المذكور ان الطرف الواقع صلة واقع موقعا لا يخفى عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد  
 بخلاف الطرف المجزئ واقع موقعا هو المفرد بالاحالة واذا وقعت فيه جلة يؤل بالمفرد  
 ان يقال احدها محالة **قوله** فكان ينبغي ان يقول اذا انظر مقدار بالفعل لا غير  
 بقرينة المعنى على هذا القول فيجعل ضمير في عبارة المص راجعا الى الطرف الدال عليها  
 فخطا النظرة بمساعدة المقام وليس في ذلك كبرية كلف لا يتركب تصحيح الكلام وليس في عبارة  
 لا يوضح ايضا ما يجب ارجاعه الى النظرة المذكورة بطريقة الاستخدام **قوله** لا يوضح غرض التعليل  
 في الشيء وانما اذا اخذ من حيث لم يرد وقوله تعالى لا يوضح غرض ولا يوضح غرض فقول  
 انما غائبة الصانع لانه قال في موضع اخر لا يعدون عنها وقال ابو عبيدة الغول ان يقول  
**قوله** اي بخلاف نحو الدار في بحث لان هذا منافي لما خرج به في بحث المساواة اذ على من زعم  
 ان تقديم الخبر على المبتدأ في ولكم في القصاص جواز الاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدأ  
 ممكن في مثل هذا وادار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لا يوضح غرض معدول  
 سائبة لا يمكن ان يوفق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه انما خبره كما خرج به  
 الشارح في بحث القصر حتى انخرط في الدار رجل التقديم لاختصاص المبتدأ المتكبر فلا يفيد  
 الاختصاص وانما فيما نحن فيه فقد خرج وقوع النكرة مبتدأ بالوقوع في سياق التقى فكان جواز  
 انخرط انما خبره ولذا اذا قد يرد الاختصاص يقال القول مصدر فصح وقوعه مبتدأ وان لم يقع  
 في سياق التقى كما في سلام عليكم وثبت ان في الاية تقديم ما حقه انما خبره لاننا نقول ان  
 مخصوص بالمصدر المدعو به على في الالب المراد به التعجب ايضا على ما في معنى اللبيب من ان  
 التوبيخ في قول المتنوع اذ ليس المراد القول المطلق كما ثبت عليه فهذا التقدير صحيح وقوله  
 ما تقدم لم يخبر عليه تقديم ما حقه انما خبره من غير التخصيص المذكور بخلاف قوله ان الدار رجل

ما فهم قوله ان رجلا او خطيبا في التعليل  
 تقديم ما حقه التام في انما كانا على استند  
 صكا او خبره او طرعا او لا انما كانا على استند  
 الفعل خبر المبتدأ فقول كلامه في حارة المقام



ووجه جعل مبتدأ تقديم الخبر عليه كان تقديم الخبر عليه تقدما مطلقا الذي خبر مقدم المفعول  
تعالى فوالله الذي لا ريب في وقوع رجل مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يجز فيه كون التوابع  
للتوابع والا فقامت عدم فادته لخصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم فادته في الدار رجل التخصيص  
لعدم فادته قوله تعالى في النقص من حيث اذ قد صرح ان التوابع في جميع التوابع فيندفع النظر  
الذي اوردته في بحث المبدأ **قوله** فهو من موصوف على العطف دون العكس لان العمل  
على العكس يندفع جعل التقديم لغير المسند اليه القانون لغير المسند اليه على المسند كما دل عليه  
كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا في جواب مولانا يوسف المصلي بناء على ان التقديم قد  
يغني عن المسند على المسند اليه لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات **قوله** وكذا قوله تعالى  
ولكنكم ولا ايضا قول قتيب بن نعيم ان القصر لا يقول غير حقيقي وعلل ذكره به هنا لانه  
ذكر الباعث الى عمل القصر غير حقيقي في نظائره فاشارة الى وجود مثل هذا الباعث فيه  
تخذ ان ذكره كاسبق **قوله** من ان الاختصاص هنا ليس على معنى ان فيكمه معنى على انه يلزم  
الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يجازي ودين رسول الله الى غير من المؤمنين ودين النبي  
الى غير من الكفرة وقدرنا ان الشارح الى دفعه بان القصر هنا في قوله بل على ان المختص  
ان العلامة لم يرد بالتخصيص معنا معنى القصر بليل قوله في التمثيل معنى قائم زيان المختص  
القيام دون القصور فان قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص  
على معنى القصر قصر الاختصاص بزيد على معنى القصر القيام بل مراده بالاختصاص التوابع كما في  
قوله لم يحول هو الاختصاص بالاعتناء في معنى قائم زيد بالثابت له القيام دون القصور  
فصلنا في دفع عن العلامة الخطأ الذي ذكره الفاضل المحشي في قوله **قوله** لو قسم له نعمته  
لاخرى توهمنا قويا انها ضد الامر في ذلك استدعا المنكر في مقام الابتداء الوصف وحده  
النظر له فلا يرد جواز زيد القائم ونحوه مع وجود الالكس البغيت على ان التقديم  
حيثما حصل به دفع الالكس فلا يرد جواز ما ذكره التحقيق التمسك بالمبتدأ بالخبر على تقديم الخبر  
كون قوله لا انتهى الكتاب حاصفة لخصم لا يقدح فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف  
يكون ما ذكره تقديم النظر في البيت احتمال اخر وهو الاحتمال الذي لا يفي في التفسير فانه لا يرد

جواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل مبتدأ اي ويكون الخبر قد وقع في الدار وكونه ولا  
ان يكون رجل فاعلم ان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند تحقيق الحاجة ولا ذكره  
اللب في توقيف المبتدأ او مستندت رافع ظاهر بعد معرفة الاستفهام او ما ان فيه فغير صحيح  
بما قال قائم لا يصح لا ابتداء لكونه مكررة مضمرة والبدل ليس من المخصصات لانا نقول بعد النزل عما ذكر  
بن دحان بقدر الخبر قد ما نحو غزى او في الدار قائم رجل ويحل تنوين قائم على الافراد والو  
يحصل كانه شرا من ان باب على قد جوز جمهور النحاة الابتداء بالكررة اذا كانت موصوفة  
وخلقا من موصوف كما قالوا في قوله ضعیف جوفرا ما اي رجل ضعيف فيكم ان يجعل المبدأ  
من هذا القبيل اي شخص قائم رجل فاقول **قوله** اولانهم استعملوا عطف على معنى على قوله  
يتبين **قوله** فلا يجز التقديم بقوله تعالى واجل سمي عند ما لا ان الاكثر في استعمال التقديم الطرف على  
الموصوفه يقال غزى ثوب جید ولی عبد کس وذاك لانه لو اخذ الاحتمال ان يكون وصفا  
واغالم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى واني رجل سمي عند تخبثات ان اتت به وقد تضمنت  
المقتضى للصدارة **قوله** ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف الجواب عن البر  
بان التخصيص سبب تقديم الحكم اي الحكموم به عليه مراعاة راي ائمة المتكلمين في ذممه وجعل تقديم  
ويللا عليه بحيث يعرفات مع ان حكم الخبر على تحقيق ليس المراد به ان المتكلم حكم او لا على غير  
ثم بتقديم الحكم عليه تخصيص الحكموم عليه فتدبر **قوله** على تبيين شرقي معنى متعدي او على اشتد يا بنو  
الكشاف وبهنا نكتة ينبغي ان يثبت لها وهي ان اللفظ في صورة التبيين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى  
مراد بلفظ اخر مخدوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز فانه لا يعمل  
المذكور اصلا والمخدوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلول عليه بلفظ  
ولم يكن في ضمن المذكور فكيف يستعمل فياه قلت لما كان متكبسة المعنى المذكور يحسنه ذكر صيغة  
قريبة على اعتبار جعل كانه في صفة **قوله** وهو سواه اما وجب التسوية في التوجيه الاول فهو ان الوصل  
اضاءة الدنيا بسبب من انشائه اذ فيه لمبالغة المتكسبة للحد وعلى الوجه الاول لا يلزم صدق  
كما لا يخفى واما وجه في انشائه فان اشترق بجزء متقدما كما ذكره صاحب الكشاف في قوله  
واشترقت الارض بنور رجا فغير تقديم معنى لا احتياج الى التوضيح على ان المعنى في قوله

عينة

عنه

كما ينبغي



مطلوبون

انتم انفسهم ذوو اشراق والدينا مشرق بهجهم والكل فيهم سواء قصدوا اشراقهم  
ام لا وعلى هذا الوجه انهم متقبلون على اشراقها وانما هذا الاول اقوى قال الشريف  
في شرح المفاتيح وقد يقال لا ولي ان يجعل ثلاثة مبتدأ خبر محذوف في ثلثه موصوف  
كذا فيكون شمس الضحى ما عطف عليه بدلا او عطف بيان ويكون المثال خارجا عما نحن فيه  
لن يقال ان فيه ضعفا لنباد الزم الى ان يكون الوضو الاصل مدح الشايع كماله  
في غير من خطه وانشاء ذلك في قوله افتر فلان ضاحكا اي ابدى سنانا وكان  
تعدية بمعنى التضمين معنى الكشف هذا وقد سبق في مناقشت وهو لا اختلا ولا اشكال في  
اصل مدح السكاكي وانما الاشكال في ما تضمنه تفصيلا لهذا الذي ذكره الشارح انما ينبغي  
في هذا لعدم ايراد المقصود قول السكاكي بما لا يلزم لعدم تعدد اداة التثنية من مقتضيات تقدم السند  
والا لظهور ان ترك المقصود ذلك لظهور ما تضمنه قوله في الدرجة قال السكاكي في  
الاسناد الاول في حقه لا شدة بل وسناد الفعل الى المبتدأ وكان هذا الاسناد في الدرجة  
ككيف يتصور خروج حقه الا شدة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخله فيه واردة نقضا على  
ما ذكره من القاطعة القائمة ان الفعل يقدم البتة على اسناد اليه في الدرجة الاولى  
في بحث ظاهرا وان القاطعة ليست ما ذكره بل ان الجدة اذا قصد بها التثنية فيجب السند  
فعلها بتقديم البتة على اسناد اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة  
الاولى على الفعل كان حقه الا شدة لا يفتد تلك الجملة التثنية فيخرج الا شدة بهذا القيد وهو  
في توجيه كلام الشريف قول السكاكي ويقدم البتة على اسناد اليه في الدرجة الثانية يجعل السند  
يعني اذا جعل السند فعلا يقدم البتة على اسناد اليه في الدرجة الاولى فيحصل ان ضابطا يكون  
المراد من الجملة افادة التثنية دون الثبوت جعل السند فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم  
البتة على اسناد اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل السند فعلا بتولية قوله البتة على  
في الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد و انت خير بان عبارة السكاكي  
ليست نقضا لما ذكره حتى يرد اعراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقدم  
الفعل على اسناد اليه في الدرجة الاولى في وقت رادة التثنية لا مطلقا والحق ان كلام

كلام الشريف معناه على نظره وان اسناد السكاكي الاحراز المذكور في قوله في الوجه الاول  
من قبيل اسناد الشيء الى الوجود الاخير من سببه وان كان المحترز به مجموع قوله ويقدم على السند  
في الدرجة الاولى فاما قوله ولا طيف خيال بالنصب محذوف على الضمير المنسوب في قوله ولا طيف  
خيال مجيئة في النوم والمقصود ان المقترض لم ير مقصود السكاكي بعينه ولا بصورة الخيال  
قوله فاقول بان جملة اسمية تعيد الثبوت وحسن القول بما ذكره وان لم يكن مقصودا كلام  
الشارح الا انه لما ذكر ان كلاما لا شدة اعني انه عرفت وانت عرفت وزيد عرفت يعيد الثبوت  
بما لا يكون اسما اسمية لزوم منه ان كل اسمية تعيد قوله بل انما يكون ذلك ان لم يكن الخبر جملة  
يريد ان ذلك الحكم السكاكي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخيال  
مطلية واما اذا كان كذلك فني تعيد التثنية الا ان ينضم قرينة دالة على الثبوت كالمعروف  
منصب فانهم قوله لا يلحق بطلان لان السند اليه واحد بالذات ونسبة السند الواحد الى شي  
واحد لا يكون بالثبوت والتثنية معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرف  
فثبت وان اعتبر ثبوت افراده فهو مجرد فلا بطلان فكيف عدم خفاة فلا يلحق بالذات  
حقيقة العرفان في احد الاسمايين وافراده في الاخر حكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التثنية  
وطريق التثنية في المثالين المذكورين قوله كالجور في قوله دخلت على زيد فقام فان زيد ليس  
اصطلاح لا انعدام الرفع فيه لفظا ومطابقا مع لزوم احد ما فيه قوله ليس الا بغير المبتدأ والخبر وبين  
الفاعل عامر واسناد جملة عرفت مثلا انما من الاول واسناد عرفت الى الضمير المتفصل من  
الشارح واما اسناد مجرد عرفت الى الضمير المنفصل المقدم على انما في شئ من قسمين قوله فلا يتر  
منه من زيادة اعتبار ما يعني ان الشارح لم ينو ذلك الاعتبار الزائد وحاصل هذا الاعتراض  
ان كلامه غير واف بالمعنى قوله لا يلحق على اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على اوله اسناد  
في الضمير قوله واحترز بقوله في الدرجة الاولى بخويز عرفت حاصل ان الاحراز عن الخروج لا  
يعني ان لو قال ويقدم البتة على اسناد اليه لا تعيد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه نحو زيد  
فانه مقيد بالتثنية مع انه خرج عن الضابط لانه لم يقدم على اسناد اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة  
الاولى علم من هذا التعيد ان افادة التثنية انما يقتضي وجوب تقدم السند الذي هو الفعل على اسناد اليه



الدرجة الاولى وعلى السند المطلق وهو موجود في نحو **قوله** لو كان كل فعل مستندا اليها  
 واما الافعال المكشوفة بما مثل تلكا يكون فاعلم لم ينفذ اليها لانها قد يكون **قوله** واما ما  
 يعني ان المقول لو قال جميع ما ذكره في الكتاب والذين قبله غير محققين بابا بين انهم ان يكون جميع ما ذكره  
 فيها يعني ان جارية كل واحد ما يصدق عليه من غير هذا الكتاب والذين قبله ان مراد القائل هذا  
 انه مثل عدم جوابان المتع في غير بابين **قوله** كما تعريف في الحال والتميز فان التعريف بحري في المنفرد  
 وهو من غير حيزين البابين وكذا الحال في التميز فاعلم ان الجوابان في غير حيزين البابين عند هذا القائل  
 ان يجرى في كل واحد من غير حيزين البابين فيرد عليه وان كان **باب الرابع**  
**في احوال متعلقا الفعل** متعلقا بالفعل المتعلق على سبيل التعلق وان كان متعلقا ايضا  
 او المراد بها متعلقا بالفعل والمتعارف ان المتعلق بالاسم والفاعل متعلق بالفتح وسببه التعلق  
 بالفتحة والتشبه بالاسم المتعلق بالفتح هو الحال القوي **قوله** قد سبقت اشارة الى  
 معنى في التبيين السابق بقوله كثر ما ذكر غير محققين بما **قوله** واما بالاحوال بعضها بقرينة القام وان  
 يحكي العارف ظاهرة العموم **قوله** الفعل مع المفعول كالمتعلق مع الفاعل ان الطرف مع  
 المضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وادخل هذا كلامه مع على ان  
 معنى المفعول والفاعل اللذين كل منهما قيد للفعل مرتبها بجر المصاحبة فانها قد تستعمل  
 في هذا المعنى كما خرج به الشريف في حاشيته الفصاح وان كان الشايع دخولها في المتبوع  
 لا مخرجاتي وهو ان الكلام في متعلقا الفعل من حيث هو مضاف وحق المضاف اليه ان يقدّم  
 في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشايع من دخولها في المتبوع **قوله** والوجه الاول  
 وان كان الشايع فيه رعاية امر لفظي مقتضى لوصف الفهم وهو ارجاع الاول من الضمائر الى  
 الشايع واحد وكذا ان الشايع ووجه الوجه الذي الى حال به على ان مل ما قصدت انما ضل  
 غير ان القائل ان يقول لانم ان قوله فيما بعد فاذ لم يذكر متعلق بالمفعول لم لا يجوز ان يتعلق  
 بالفعل كما هو ان سبب بقوله الفعل مع المفعول يكون النفي متوجها الى القيد اي اذ لم يذكر الفعل  
 مع المفعول بل ذكر وحده ويجب ان يرجع تقدمه بالمفعول بقول المتعلق في الايضاح الذي  
 كما شرح هذا الكلام بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كما له مع الفاعل **قوله** واذ

قوله واما ما ذكره في الكتاب والذين قبله غير محققين بابا بين انهم ان يكون جميع ما ذكره فيها يعني ان جارية كل واحد ما يصدق عليه من غير هذا الكتاب والذين قبله ان مراد القائل هذا انه مثل عدم جوابان المتع في غير بابين قوله كما تعريف في الحال والتميز فان التعريف بحري في المنفرد وهو من غير حيزين البابين وكذا الحال في التميز فاعلم ان الجوابان في غير حيزين البابين فيرد عليه وان كان

قوله هذا فنقول الفصل المتعدي اذا استند الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان على النظر  
 بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفاعل والتعلق بالمفعول محقق فيه على ان هذا  
 القائل على لغة الاستعمال الشايع اي دخول مع على المتبوع في مواضع وفيما ذكره الشايع  
 في لغة في موضع واحد لكنه خطا بنية يقتضيه كما بينا في **قوله** اي يتيسر الفعل بكل متعلق في العباد  
 ساحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منها مع الفعل اعادة تيسر الفعل بكل متعلق منها فالظاهر ان  
 اي يتيسر الفعل باذكره والمقصود واضح **قوله** ومن هذا يعلم اي ما ذكره نقلا عن الاضاح  
 من ان تيسر بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يجرح بكونه فضلا عنه وكان الاول في  
 لان تيسر في الايضاح بجهة التيسر بالمفعول بوجه في حمل المفعول في كلام المتعلق في  
**قوله** مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل هذا كلام ذكره المتعلق في الايضاح وفيه هذا  
 ان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتيب الجزاء المذكور في الترتيب منزلة الا انما كان  
 التيسر المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة الا انما كان لا يخفى تأمل **قوله** ويكون كلاما مع من  
 له اعطاء غير الدناير كانه منبني على ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عدا ذلك  
 لكنه قد سبقت عنه اعتباره في تعيين المفعول اذ لو ارد التخصيص لقبل الدناير ليعطى تقدير  
 المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدناير صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء  
 الدناير والغيرية باعتبار ان الاعطاء المنبني على المفعول فيكون مغايرا لاعطاء تعيين  
 متعلقا بالدناير فيقول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحقق في **قوله** لا مع من نفي ان يوجه  
 منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطى كلام مع من نفي الاعطاء وان قلت فيكون ملحقا بالمتكبر  
 كما ان كيد قلت اسبينة الجدة مؤكدة ان قلت فينبغي ان لا يجوز القاء الاحدية الى خالي الذي  
 قلت قد سبق جوابه في الكتاب الاول **قوله** اما ان يجعل الفعل مطلقا كما يه عنه متعلقا بمفعول  
 جعل المطلق كما يه عن القيد مع انما الانفعال من الملامم الى لازم بناء على ان مطلق الملامم  
 ولو جوب الادعاء كاف فيها كما سيجي تفصيله في ابيان ان شاء الله تعالى في شرحه الفصاح  
**قوله** الموم من غير كبريم اده في شرحه الفصاح الموم كاسر الذي ينجح بسهولة لغة تجار  
 والموم ينجح الى وكسر ما هو الرجل الخرج الجربز تقول منه خبث يارب خبث خبا لكن الروايات

قوله هذا فنقول الفصل المتعدي اذا استند الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان على النظر بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفاعل والتعلق بالمفعول محقق فيه على ان هذا القائل على لغة الاستعمال الشايع اي دخول مع على المتبوع في مواضع وفيما ذكره الشايع في لغة في موضع واحد لكنه خطا بنية يقتضيه كما بينا في قوله اي يتيسر الفعل بكل متعلق في العباد ساحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منها مع الفعل اعادة تيسر الفعل بكل متعلق منها فالظاهر ان اي يتيسر الفعل باذكره والمقصود واضح قوله ومن هذا يعلم اي ما ذكره نقلا عن الاضاح من ان تيسر بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يجرح بكونه فضلا عنه وكان الاول في لان تيسر في الايضاح بجهة التيسر بالمفعول بوجه في حمل المفعول في كلام المتعلق في قوله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل هذا كلام ذكره المتعلق في الايضاح وفيه هذا ان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتيب الجزاء المذكور في الترتيب منزلة الا انما كان التيسر المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة الا انما كان لا يخفى تأمل قوله ويكون كلاما مع من له اعطاء غير الدناير كانه منبني على ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عدا ذلك لكنه قد سبقت عنه اعتباره في تعيين المفعول اذ لو ارد التخصيص لقبل الدناير ليعطى تقدير المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدناير صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء الدناير والغيرية باعتبار ان الاعطاء المنبني على المفعول فيكون مغايرا لاعطاء تعيين متعلقا بالدناير فيقول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحقق في قوله لا مع من نفي ان يوجه منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطى كلام مع من نفي الاعطاء وان قلت فيكون ملحقا بالمتكبر كما ان كيد قلت اسبينة الجدة مؤكدة ان قلت فينبغي ان لا يجوز القاء الاحدية الى خالي الذي قلت قد سبق جوابه في الكتاب الاول قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كما يه عنه متعلقا بمفعول جعل المطلق كما يه عن القيد مع انما الانفعال من الملامم الى لازم بناء على ان مطلق الملامم ولو جوب الادعاء كاف فيها كما سيجي تفصيله في ابيان ان شاء الله تعالى في شرحه الفصاح قوله الموم من غير كبريم اده في شرحه الفصاح الموم كاسر الذي ينجح بسهولة لغة تجار والموم ينجح الى وكسر ما هو الرجل الخرج الجربز تقول منه خبث يارب خبث خبا لكن الروايات







في اخر شهر رمضان قال ان يرى ميمون وشيخ واج هذا باحقيقه سبب الحزن والغضب كما هو  
 جعل خبره متينها على كماله في السببية فكان خروج عن السببية وصاحب المسبب قوله بل لا يبر  
 الرائي الاثارة ولا يسمع الواحي الا اخباره هذا ان المحرر مستفاد ان مقام الجمال  
 كما ليس هناك الاثارة ولا يذكر الا اخباره وجه الزيادة ان الرائي لو ابره خبر اثاره لم يكن  
 بصار اثاره لا زنا لطلوع الرؤية كما هو المذهب في تحقيقها بدون ذلك الصديق وعلى هذا القياس  
 سماع الواحي وفيه ما قل قوله فالنور بين تيمم جواب عما توهمه ان تيمم ان تيمم افراد الفعل  
 يستلزم تيمم المفعول فلا معنى لتجويز اعادة تيمم الفعل من غير اعتبار تيمم المفعول قوله وما لو  
 فرضنا ان مقام الوجود فلا يلزم منه اعادة التيمم والاعتبار بجواز ان يكون الجمل الشرطي خبرا  
 للمبتدأ والواو زائدة بينهما كيد اللصوف ويجوز ان يكون الخبر قول فلا يلزم والعا  
 زائد في الخبر على غيره الخش والشرط على هذا لا يحتاج الى اجزاء كما مر في قوله وان فرض  
 تلازمها اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقيق تيمم افراد الفعل بدون تيمم المفعول  
 بان يفعل كل افراد الاعطاء حتى ينفذ فلا يلزم لانه الوجود ولا في الاعتبار قوله فلا يلزم  
 من ذكر المفعول ان يمتنع على ان المستحسن البلفاظ حكم الواجب عند ولا فاذ انعلق حذف  
 كنزة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز  
 بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعول ضربا فحذفه في غير مستحسن قوله بناء على غرابية تعلقها به  
 على ان اشارة لا يمتنع تغير الاول كما سيجي في معنى سبب الى الوجه في نوع على هذا الوجه ينبغي ان  
 في تفكر اول الفعلين المتنازعين اعني ابكي لانما بينهما معنى بكيت لان الغرابية في تعلق المشية  
 بكما والتفكر ومنها واحا تعلق البكاء بالتفكر فاما جعل الغرابية سببا لذكر مفعول المشية فليس  
 ان يدعى استفادة ما هو منشاء للغرابية كما ذكر مرحا في بكاء مطلق بحيث ان يقال المراد ان  
 ومما حذف المفعول لا اختصارا فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق قوله  
 جازع عن كل منهما واقدارهم بدليل قوله تعالى ان الله لا يامر بالفسق والفسق والمكر وقيل المراد امرنا  
 بالطاعة على سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم فمقتضى ان لا يكون له مفعول منوي كقولهم  
 امرتهم ففعلنا وفيه وجوه اخر ذكره في تفسير القاموس وغيره قوله متعلق بقوله توهم عالم

في خبره

لم يجعل متعلقا بالرفع لانه لا قول اذ لو ذكر التيمم لربما توهم قبل ذكر ما بعده على قوله بالتوهم ولان  
 التعليل بالرفع توهم كون الرفع لا في الابتداء غير حاصله كما ان التعليل بالتوهم قبل  
 على ان التوهم في الابتداء اعني بعد ذكر الرفع العظيم غير متحقق مع ان النكته في الرفع لطلوع  
 ابتداء وبها على ان نفس الرفع يشتمل بالابتداء لان الظاهر ان ما يكون في شيء اهلين هو الرفع  
 وان جاز استعمال احد معناه مقام لاخره وقد اشار ايضا الى جواز التعليل بالرفع في  
 الجمل بقوله وتقرر في نفسه من قول الامر ولو لم زد قد يروى بصيغة الخطا فاعلم  
 وقد يروى بصيغة النكته في بصف نفسه بالنسبة على الجمل والزيادة وبفتحة جرس خبر على الرفع  
 وبلا ياء في قوله خزن انما قال بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة  
 قوله حذف المفعول اعني التيمم اذ لو ذكر ان كان قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد  
 الى العظيم فلا يحتاج الى الحذف قلت من حذف المفعول بلا واسطة تقديره على ان يكون قد عرفت  
 مع ان ذكر التيمم اذ لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطلاق ولا الانعكاس في المقننات  
 هذا وقد يقال لبيت من قبيل التبريل لا الحذف كما يتبادر الى الذوق السليم من قوله كما  
 استخوان رسيده ومن قوله لم يبلغ السكين العظيم قوله على وجهين ايقاع الفعل على مخرج لفظ  
 سواء كان الفعل المقصود ايقاع عين الفعل المحذوف مفعولا كما في قوله ضرب زيد وضربت  
 عمر او غير ذلك فان قلت حذف المفعول سوى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر  
 واذا استيعا عليه فيذكر المظهر مقام المعترضا يحصل تلك النكته ولا يحتاج الى حذف المفعول قوله  
 قلت لو سلم حذف المفعول يكون حذف المفعول الذي هو مفعول قوله وعكس في الرتبة بقر  
 الراد قطع من اجل بالية والجمع رميم ورام وبها القياس في قوله وسر غيلان والبيت من قصيدة في  
 بلال ابن ريرة بن ابي موسى الاشجعي يصف الشاة ونفسه بعنق الامة وقلة ابو موح الطبع على الشاة  
 وبعده ولكن الكلام لهم شأن ولا اخي اذا ما قيل لا قوله ان يكون ان اي وقت كان  
 او لان يكون اشارة بان النفي العارض لا يجدر به نفي لانه على ما هو عليه من حسنة النفس  
 الاله كذا في شرحه لا يضاف قوله كمن ارجع من الذوق يشهد به ذلك ذكر المفعول في قوله  
 اعني ويجدي من بيت الى امره مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقصود تيمم الرفع لكل

الزاي  
المعاش

في خبره  
 حال احاطة المال  
 اذا كان يكون بلفظ الغار  
 في خبره  
 حال احاطة المال  
 اذا كان يكون بلفظ الغار  
 في خبره



في قوله تعالى لا تأخذه في الدين امانة...  
 في قوله تعالى لا تأخذه في الدين امانة...  
 في قوله تعالى لا تأخذه في الدين امانة...  
 في قوله تعالى لا تأخذه في الدين امانة...  
 في قوله تعالى لا تأخذه في الدين امانة...  
 في قوله تعالى لا تأخذه في الدين امانة...  
 في قوله تعالى لا تأخذه في الدين امانة...  
 في قوله تعالى لا تأخذه في الدين امانة...  
 في قوله تعالى لا تأخذه في الدين امانة...  
 في قوله تعالى لا تأخذه في الدين امانة...

وتخصيص الهداية ببعض وهذا التعميم ما يظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول العام لا بالترتيب كما لا  
**قوله** وهذا بحث لا يندفع هذا البحث باستيعابه في حذف مفعول العام حيث ذكر ان الحذف ليس  
 نفسا مع كل مذهب وقد دفعه عن كونه شرعا للفتاوى بما فصله الفاضل الحاشي في المردود بعد  
 تميزه الوجهين عن الاخر الذي ذكره ذلك الفاضل على هذا الشرح وهذا وقد ورد على  
 على الفاضل الحاشي ان ما ذكره نفرا للمقابلة لا يناسبه تمثيله بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان  
 عموم المقدر فيه نعم من قرينه عقلية حكم العقل بان دعوة الله تعالى غير تخصي ببعض المكلفين  
 اللهم الا ان يمنع حصر الانعام من تلك القونية فيكون القونية فاعلم **قوله** وهو ذكره كما سبق  
 في قوله بحسب التقدير بحسب القرين ولا حاجة اليه فيه بحث كما اذا ان يكون المراد عند قيام قرينه  
 غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر المدلول عليه بقرينه غير الحذف فيكون  
 مجرد الاختصار والقونية على رادة هذا المعنى ذكره عقيب **قوله** واما التعميم مع الاختصار  
 ولان لفظ الكتاب على ما ذكرته نقض ما لا يقدح في قوله عند قيام قرينه قد اصحاب مذهب  
 عنه اصل **قوله** وقد عرفت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وهذا بحث اخوه  
 واما مجرد الاختصار مع اخلته لشدته اتصال هذا القول بحسب السابق كما يدل عليه سوي كلام  
**قوله** اذ لو كان الدعاء المقتضى الى المفعول الخ المعلوم من الكشف ان الدعاء المقتضى الى  
 واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سمو بهذا الوجه اذ كروا اما هذا واما  
 هذا ويؤيد ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم انك تنقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التوراة هذا الاسم فنزلت قل دعوا الله وادعوا  
 الرحمن ايا ما تدعوا فله الكمال حسن فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح إطلاق  
 بانعم لوجوه الدعاء بمعنى النداء كما ان ما ذكره وجه على انه قد جعل لفظه او للتخيير بين  
 هذا الاسم تارة وبذلك اخرى كما في شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية  
 الى مفعولين يناسب روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في سبب نزول الآية وهو ان ابا جهل  
 قد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا الله يا رحمن فقال له نعم نعم انما انما  
 هو يدعوا آلها اخوانه على الامين على المستبين فربما ان المراد الاسم لا التسمية وجعل التسمية

التسمية المتقدمة الى مفعولين سببا **قوله** يا ارحم الراحمين سبب النزول  
 سبب من ذكر ان في الكشف **قوله** وان صح بالواو باعتبار الصفات لان قلت لم جاز  
 تخطا الصفات بالواو ولم يجر عطف الصفات على الموصوف ان الاختار بحسب الذوات  
 بحسب المعلوم جاز في الموصوفين قلت انما جاز تخطا الصفات لانه لم يفتقد شيئا  
 الذوات التي هي جهة الاختار بل المنهومات المتقابلة بخلاف الموصوف والصفة فان ما ذكره  
 مراد في الاول القوم سيدو الهام كقوله الله والقيت الاسد والكتيبة العسكر والمزحم  
 موضع العمال **قوله** ولما ورد ما مدين الآية ضمير وراجع الى موسى ثم ومدين قرينه  
 وم والامر ان بناء وم والقدرة **قوله** حتى لو كانت تدوان غير عتقها الخ المتيقن  
 ارحم باعتبار ان السقي من الامة لاجل انفسهم والذود من المرائين لاجل انفسهم بلا مدخل  
 خصوصية السقي وتتميز الفعل منزلة التاديب بالنسبة الى المفعول المخرج المتيقن لا لاجل  
 وتتميز باعتبار المفعول بالوسطه خلاف في المعنى على ايها كما ذكره الفاضل الحاشي في نظيره  
 ما ذكره هذا الفاضل في قوله تعالى اقرء باسم ربك على ما يبيح بان الموضع كان مرجع  
 متقن ومجرد عدم تخطا الحكم بالسقي وجواب جهل الذين في شرحه الايضاح واشغال الناس  
 مع ذكر ضعف ايها كاف في اجاب الزعم وفيه ما فيه **قوله** فكان على المصنف ان يذكره  
 الا حسن ان يقول اه حكم اشرار اولا بوجوب ذكر قهر الاشرار ثم اضرب عنه على جوارحه  
 حسنة العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشتمالها على ذكر قهر النعمان ايضا وقهر  
 حاجاب الشرف اولا على دعوى وجوب ذكر قهر الاشرار وثانيا على دعوى حسنة اذ راجع  
 قهر الاناث وهذا كلام جليل لا يرد عليه ما ورد الاستاد وغيره من ان ما ذكره الفاضل  
 احتراز عن دعوى الوجوب لا الاحسنة ثم لواقع في اكثر النسخ لم يدخل فيه القهر بانواعها  
 وكان ما بين الضمير اعتبارا وبين القهر بالحقبة العصرية والله اعلم **قوله** لا يخفى عن تكلف  
 وهو ان يقال ان الاناث يستند نسب خبرية فالحظ في اعتقاد الخا طب بالنسبة الى تلك  
 فيعتبر مثلا ان الخا طب يعتقد ان الحكم طالب الاكرام عمرو وامر به والمجوع اكرام زيد  
 فيقول الحكم زيد اكرام وهذا الخطا الخا طب **قوله** ومعلوم ان القهر لا ياكيد اعني ان القهر

مطلقا الصفات بالواو

واجب جمال الدين في شرح الايضاح هو  
 انما هو من دعوى الوجوب  
 لا لاجل حسنة فانه  
 جالب







نفي الحسن لا يقتضي نفي الصحة وهذا عمل صاحب الكشاف والحق قولهما ثم الحجيم صحت  
 التخصيص لا يصح الا بالحجيم ويحكم حمل الآية الاولى ايضا على التخصيص اذ هو مبالغة  
 بتبديل كلامهم غيرهم بالنسبة الى كلامهم انزلهم بقرعة **قوله** برزعات حسن النظم السجى الصواب  
 بتبديل لفظ السجى بالفاضل رعاية للادب **قوله** استشهد بما ذكره ائمة التفسير الظاهر  
 من عبارة المقرآن ما ذكره توفيع لا يستشهدوا والآلة كان الانسب ان يقول ولهذا قال  
 ائمة التفسير وهو **قوله** انما ما بالقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غير ولا يثبت في  
 هذا المعنى **قوله** وراى التخصيص كما لا يخفى فان يطوع الدليل اعني قوله ثم يقدمون اه على ذلك  
 غاية الانطباع ونقل كلام الشيخ لنا كيد لدليل **قوله** في نظر وجهه كما نقل في قوله وراى  
 سبع انا لان ان القول بالتقديم لرعاية الفاية او الفاضلة خطأ واما بتوضيح  
 من انه لا يمتنع ان يفيد التقديم في بعض المواضع فائت ولا يفيد تلك الفاتحة في مواضع اخرى  
 ليس بشئ اذ ليس المراد بقوله وغير مفيد اخرى غير مفيد تلك الفاتحة بل معناه غير مفيد  
 فائتة معنوية اصدا يدل على ذلك قوله بان يقال **قوله** لا يفيد مع الاختصاص الاهتمام  
 ولانه لو قدر مقدما لما على موضوعه بالتخصيص اذ الحذف ينبغي عن عدم الاعتداء  
 بانه والتقديم ينبغي عنه فاجتمع بينهما كالجمل بين الضيق التوثيق **قوله** لا يخفى اول سورة  
 نزلت قال الزهرى اول ما نزلت سورة اقرأ اه ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هي  
 المدثر وقيل هي الفاتحة واهل الحديث وفقوا بان اقرأ اول ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل  
 بعد بروى الوحي من الايات والفاتحة اول ما نزل من السور **قوله** فكان الامر بالقرآن اه  
 دون تخصيصه المتوقف على العلم باصلها وايضا لما طلب به هو البين وم كما هو الظاهر  
 بجوز القراءة بغير اسم تاجي بقصد احو وجوه القدر كذا في شرح المفاتيح المستبد وهذا  
 انما يظهر اذ جعل باسم الله تعالى اى مبارك باسم الله لا يتصور منه دم البترك بغير اسم  
 تعالى واما اذ جعل مفعولا كما توهمه شارح من ظاهره المفاتيح **قوله** فلا يتصور منه علم  
 مقروء اسم الله تعالى وغيره على ان فينبغي لانك قد تحققت ان اعتبار حال مع انما  
 هو في العصر الاضافي فيجعل العصر على تحقيق بلا محذور اللهم الا ان يتبع الاحتمال الذي

في قوله لا يفيد مع الاختصاص الاهتمام  
 لان المقصود من قوله لا يفيد مع الاختصاص الاهتمام  
 هو ان لا يفيد مع الاختصاص الاهتمام في جميع المواضع  
 بل في بعضها فقط

في قوله فلا يتصور منه علم  
 المقصود من قوله فلا يتصور منه علم  
 هو ان لا يتصور منه علم في جميع المواضع  
 بل في بعضها فقط

يكون

الذي اشترت اليه من عدم محي تقديم متعلق الفعل لا للاختصاص **قوله** ومن منى ان يخلق  
 وتلك اه لا شك ان ادخال الباء على هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والادغام ثم  
 لا يحسن خروج التثنية على ذلك فالوجه صحتها ما ذكرناه فاضل الحاشي ان كان فيه حرف جار  
 لمقتضى عن ظاهره صراحتها بتقضاء المقام حسن من بناء وتخرج الآية على امرنا در قان  
 لتحقيق من الحاجة منقوه وقد رايه ابن هشام في الباء الخمسة من معنى اللبث في  
 اخو وهذا ظاهر اندفاع اعتراض الاستاذ على ان الفعل الحاشي ان اركاب امرنا در مقرر عند  
 القدمين ثمانية اهل من اركاب حرف عبارة السكاكي عن ظاهره في اربع مواضع  
 كما لا يخفى على المنصف **قوله** واما الاستقانة او الملازمة رجب انما يكون اكثر في الكلام من  
 الاستقانة ولان في الاول جعل اسم الله تعالى بمنزلة الاله التي لا تكون مقصودة بانه  
 فيه ركن ادب **قوله** اى اقراء القرآن قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت  
 يناسب هذا المفعول الذي قدره الله الان بصير الى الروايتين الاجزئيتين في اول النازل  
 وانت خير ان الجمهور على جوازها ببيان من قمت الخطاب وان لم يخرج من وقتها  
 الا عند القائلين بجواز تكليف الحال فلا غبار في التفسير المذكور **قوله** ولا يبعد على التخصيص  
 الصحيح اه اراد به من حيث انقضى فان الشارح شافعي المذهب ثم هذا التوجيه لما يقرب اذ  
 التخصيص نا بناء على المقام بان يحمل على تخفيف على ما ذكرته واما فان حمل التقديم على تخصيص  
 الاضافي فتدعوت مافيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو فان صح الا انه موحى لا هو انما  
 عن المقام ففى ما ذكره الشارح بتخصيص الفساد فضلا عن عدم الاستبعاد **قوله** كما انما حمل  
 ضرب زيد على احسنه انما يوجب ضرب علامه زيد فان في هذا مقتضايا للعدول عن ذلك الاصل  
**قوله** والمفعول فضل يستغنى عنه اى قد استغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل  
 المستغنى به يحتاج اليه تعقلا ووجودا كما يحتاج الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من  
 يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا **قوله** فقيس الاصل بتقديم المفعول المطلق لانه  
 مدلول الفعل ثم المفعول لان طلب الفعل المستغنى به اشبه من طلبه لغيره ووجه  
 تقديم ما هو مفعول بلا واسطة عما هو مفعول بها ظاهر ثم المفعول فيه الزمان دلالة الفعل عليه

في مواضع لا حرف عبارة السكاكي  
 عن ظاهره في اربع مواضع



بصفة ثم المكان لان الاحتياج اليه يشترط بخلاف العلة والمضاد قبل ثم المفعول لان  
 الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول على الفعل  
 اولي وكان نظري فلهذا الغائت في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره ان رجلا من عده  
 المتعدي على من حبس بالبور وذا او رد للمفعول معه والمفعول له مع ان الزجاج اسقطها  
 المفعول فيه مع ان الية ترجح ان يشبه كما بين في **القول** الاصل تقديم النعت لانه مع المفعول  
 واحد فيكون بقرن المفعول ثم ان كيد يكون ارسخ من البعية من البديل وهو مقصود بالنسبة  
 دون متبوعه فانه حكم المفعول والمضروب عنه ولهذا اخرج صاحب الفتح او لا بان البديل ليس  
 للمعطف لفقدها شرط المعطف حكما وهو تقدم المعطوف عليه وبهذا تبين ان ما ذكر  
 انا رجوع الشريف في توجيه قوله فانما ليس احد من الانواع الاربع يعني البديل  
 والوصف والبيان والاكيد موصفا للمعطف بل هو او من ان التقييد بالواو بناء على ان  
 بعض الانواع الاربع موصوف للمعطف يأتي على رايه فيلحقه بجوابه فيكون اوجبه او بغيره  
 فيلحق بذكره لان ما ذكره السكاكي من فوات شرط المعطف حكما وكون تقدير سلبه  
 ثوبا على تقدير المعطف سلب ثوبه قائم في المعطف بل في اي فالظان شيئا من الانواع  
 الاربع ليس محلا للمعطف مطلقا فان قلت مرادها الصلوح بحسب تأدية اصل المعنى قلت  
 ان صحة قائمها في اي دون بل تغير المعنى عند اطلاقها فالجواب الاقتصار على ان التقييد  
 بالواو بناء على انه المقصود بالبحث هذا وانما ادخل او في قوله والبيان تنبيها على ان  
 بيان مع البديل من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يمتزجه من بدل الكل فان قلت  
 اعتبر تمام واحد لم يبق شي من التوابع حتى يقدم احدها عليه كيف يصح تقديم  
 احد ما على ما هو حال المعنى قلت بل بقي المعطف بالخوف المأخوذ عن الكلية نعم به ما ذكرته  
 في قوله ثم المفعول معه الا ان يبين على ان كيد او يفرد هكذا ثم ذكر المفعول معه فانه **قوله**  
 فمرد المعنى بالاجمية هنا فيه نظرا لانه قد عطف عليه باو قوله اولان في ان خبر اخلا لا بيان  
 معنى او بالتاسب سبب هذا العطف كما في تلك الارادة الا ان يبين فانه بعد جاذب الاو  
 لذكر قوله لتوهم انه من عمل فليكن ان يقال البنية انما بنية لا تخا اهتم الغائت فيها

بكم  
 تقديم

اكثر لان اجازة مع كون من آل فرعون مستبعدا فافادته **قوله** وجعل السكاكي التقديم  
 لغاية مطلقا في عبارة السكاكي هكذا والغاية العامة بتقديم ما قدم والا فتماما في قوله  
 احدهما ان يكون اه فالقسم ان السكاكي في عبارة نفس الغاية الا ان انقلب محال التمييز  
 يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلذا قال انا رجوع وجعل السكاكي التقديم لغاية  
 ثم ان قوله احدهما ان يكون اصل الكلام اه مسأله لان ما ذكره سبب لغاية ان قسم منها فقد  
 يفرد التام اي احدهما ان يكون وقد يحتمل على المبالغة في اشتقاق التقديم كما سبق في قوله  
 البعدي شجوة وه البيت وهذا لا بدفع التبع فان قلت ما فانت تقييد التقييد  
 وذي الحال بالمعروف بالتام قلت الاحراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل مجموع قوله  
 الاصل هو التقديم ولا يقتضي العدول منه كما يدل عليه النظر في المعنى فلو كانا كذا  
 محضين بوجده مقتضى العدول عن التقديم وان كان اصلها التقديم ايضا كما في قوله  
 في الدار رجل وجاني راكبا وانما لم يفرض للمكره المقتضى لان التخصيص بجعلها في حكم  
 المعروف فان قلت الاصل في التمييز المبدأ والمكر وذي الحال المنكر التام فلا حاجة في تحقيق  
 المذكور الى اعتبار ان التمثيل مجموع الامرين قلت ما ذكرته محتمل بغيره عدم فوطهم بالتخصيص  
 في قوله في الدار رجل لعدم وجود تقديم ما حقه التأخير بل اخرج به في شرح المعنى  
 لان وجه الاصل الذي ذكره لتقديم المسند اليه مثلا وهو دلالة على الذات جاز  
 في المنكر ايضا لكن فيه مقتضى العدول من ذلك الاصل كالمستعمل **قوله** وثنا بينهما ان يكون  
 الغاية ايضا مسأله ظاهرة **قوله** نصب عينك بعين النون وفتحها اي منصوبا قد اختلفت  
 اشياء اتمه وجعلته تجاه عيني بحيث لا يغيب عنها كاتي انظر اليها واثنا قوله لم قال لك  
 بالذي سمعته مني الاولى ان لا يذكر الموصول ويحال ما تمني حتى يكون ما مفعول تمني  
 فيكون السؤال جملة فعلية لطابقه الجواب بالفعلية على ما خرج بسببه فيما ذكره  
 اذ على تقدير ذكر الموصول يفتقر كون ما مبتدأ لان ممول المصدا لا يتقدم على الموصول  
 كما تفرق منا في الاصول جملة **قوله** وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله توجعوا  
 شركا والاية مني على ان المفعول بوساطة قدم على الذي على واسطة اعني شركا

والا تقديم



وانتساب بفتح بضم مضمون على السوال المقدر وهو من جعلوا شركا وهذا الجواز كما  
 والقول المنصور على ما حقق في شروح المفاتيح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان  
 الجوز مفعول اول لجعلوا وشركا مفعول ثانى ومنه ظرف مفعول ثانى فجوز التمثيل لا  
 على اى هو لا ايضا باعتبار ان الظرف المنقول بشركا قد علم عليه فان قلت حصل يجوز على تقدير  
 ان يجعل منه مفعولا ثانيا ان يتقدم على المفعول الاول اعني شركا بان الاول مكره بفتح  
 قلت جواز الشريفة وكذا الشارح في شرح المفاتيح وجعلناه من قبيل التدارك لرجل كمن  
 ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفصل مختصا كما ان تقدم الخبر مختصا على ان اعتبارا  
 وانجزية يبطل في الحال ولذا قيل قد يقع التكرار المحضة اسم ان كما سبق اشار الشارح  
 في ذلك في قوله ان شوا وشوة البيت **قوله** بتقديم الحال اعني  
 من قوله على الوصف اعني الذين كفروا فان قلت يتحمل ان يجعل قوله من قوله وصفا ايضا اما  
 بتقديم متعلقه موقفا بان يجعل للثبوت لا الحوادث ويكون الالام الاخيرة عليه حرف تعريف  
 لا اسم موصول كيتلا بزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما مر في اشارة الى مثله ويجعل الالام  
 في الملا والعهده الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملا في حكم التكرار  
 لم يقع الذين كفروا صفة لانا نقول ممنوع اذ لا حظ من التوفيق كما يجوز ان يعامل معاملة  
 التكرار يجوز ان يقال معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه الوقت ايضا  
 يقع صفة التكرار قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المقصود اذ لا شك ان المقصود لا  
 هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى في تقديم الوصف الاخر منها العارض وانما الحكم بان قوله  
 من قوله حال فانظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة **قوله** مسوقا للتذكير والتوبيخ والقرينة  
 وبما لا شك فيه لا بطلاني يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كان في نحو افا عفاكم ربكم بالبينات  
 واتخذ من الملاكمة انا ثانيا كذا في معنى اللبيب **قوله** فيمنع ان يكون متعلقا بجعلوا قد يقال  
 في ذلك لا تكرر باعديا باعتبار ان لا ينافي في ان يلاحظ احد المتعلقين اصلا ومثما وان شئت  
 مما مثل في فواك عطيت دينارا مثلا فان في اعطاء الدينار زيادة مباحة يقتضي تقديم  
 وان كان بخصوصية المفعول الاول خلق في تلك المباحة والحكم هو الذوق **قوله** والحوار

لا بطلاني ان التوبيخ يقتضي  
 ان ما بعده واقع وان كان  
 موقفا من ذلك

والجواب ان ليس في كلامه رد الاسرى في شرح الايضاح بان مفعول جعلوا يجب  
 ان يكونا حاضرين في الزمن وقت الاشارة لتوقفه عليها فيكون كل واحد منهما نصب العين  
 في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يقع كون احدهما  
 نصب العين على تقديره كما فعل صاحب المفاتيح لان على تقديم التقديم يجب ان يكون  
 ونسبة العين مشتركة بينهما كما تحققنا واقول جعل التكاكي سبب التقديم كون التقديم  
 في نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعول جعلوا حاضرين في الزمن وقت الاشارة  
 لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين غايه ما ذهب اليه ان يكون كل منهما نصب العين  
 باعتبار تعلقه ولا تكرر وهذا لا ينافي في كون المتقدم منفردا بكونه نصب العين باعتبار وقوعه  
 لتقديم والتكاكي قد مر بهذا القيد اعني بنفسه والمقترض فعل عنه وعن فانت فانت  
 الاتهام انما شئ من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم على مجرد المفعول  
 بل على جميع اجزاء الكلام وانما مقتضى الاتهام باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت ان مقتضى  
 قلت لا حجة في المقررات العقلية الذوقية فليعتبر تأخير المفعول الثاني عن الاول تقدم مرتبة  
 العامل وينظر في تقديم المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا يحدوا حدوا **قوله**  
 المنع فان الاحراز المذكوراه فيه مناقشته وحيث ان الاحراز المذكور كما ينطبق بالمقدم يتعلق بالخبر  
 فيوجب كونها نصب العين فيلزم ان تقدم ما هو اعني الدنيا في الآية الاولى وموسى في الآية الثانية  
 لا يقال لاحراز يوجب كون تقدم احدهما وتأخر الآخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت ان  
 نصب العين يكون مقدما وليس كذلك ان نقول الموجب للتقديم هو كون نصب  
 العين من جهة التقديم فتأمل **قوله** وان كان مناقشته في المثال ذكره حقا فليدفع المناقشة  
 بان صاحب المفاتيح لم يدع انه معنوم منه القوم كما صرح صاحب التوضيح انه من صفة الدنيا والتقديم  
 لدفع مثل هذا التوضيح صحيح وانت خير بان عبارة المفاتيح آتت عن هذا الدفع حيث قال لا يملك  
 ان يكون من صفة الدنيا وان شئت الامر في القائلين اهم من قومه ام لا كيف ومثل هذا الكلام  
 البعيد المنطق لا بدني تأمل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من لا بدني استبعاد الانكسار  
 كلام الله وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه ليس صفة الدنيا اقوى من كونه من القران

في نفسه نصب العين



الحال في الحقيقة لا يستلزم الجارية ومن يك ذلك فمصرعها بغيره كماله لا يفتقر  
 إلى تبيينه استلزامه بل يفتقر إلى ضعفه لأنه مبني على أن يكون الكلام في تقديم بعض  
 المحولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا يقطع عرق الاعتراض لأنه إما يكون  
 هو أبداً من قول وجب أن يفتقر دون سائر الأقسام من تقديم الجنداء على الجنداء في الحال  
 على الحال وتطابقهما **باب الخامس من القصر قوله** يقال فصرنا اللفظ اللفظي  
 التام والتفويض بغيرها من أنما في الحلو **قوله** وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشي  
 هو دوراً على الإطلاق أو على سبيل الإضافة إلى معاني قتره الشريف في شرح المفاتيح كقوله  
 معنى القصر حقيقة اصطلاحية **قوله** إذا ما ان يكون بحسب الحقيقة ونفسه لمران لا يتجلى  
 إلى غيره أصلاً الحقيقة بهما معاً بل الإضافة في كثره به فتأمل ولا داعي وقد مره بوجه  
 خرج ظاهره أو كانه نظراً إلى أن الحقيقة هو الأصل ولو أريد الشمول وإضاة لقبيل الحقيقة  
 شئ بالشئ إنما ينفقه عن جميع المعداد أو عن بعضه وقد يقال قول بحسب حقيقة ونفسه لمران  
 يتم بما هو كذلك حقيقة أو أدا عاد فتأمل والتوفيق القصر حقيقة لا داعي ولا ينبغي أن يقال  
 المتبادر ثم إن غير الحقيقة مقابلاً للإضافة دون الجارية مع أن إطلاق التخصيص على الإضافة  
 مجاز بحسب اللفظ كما فصلت من قبل في الحاشية لأن الإضافة حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف  
 هذا الفاضل في شرح المفاتيح وحمل تقسيم أرباب الاصطلاح على اعتبار اللفظ غير مقبول  
 مع أن المعارف إطلاق الإضافة على سببه دون الجارية ثم إن أرباب الأدب يعملون الإضافة  
 المفيد للقصر والحق والتخصيص مقابل الحقيقة وإن أهل الميزان استعملوا الإضافة للمفيد  
 الخاصة في مقابلة المطلقة ولا يشترط في الاصطلاح فإن قلت الحقيقة اصطلاحية  
 في المعين على أن من شرح المفاتيح لفظ القصر لا لفظ التخصيص كقوله الشريف في إطلاق التخصيص  
 الإضافة قلت يا أي صفة التفوق قوله إنما سمى قصر وتخصيصاً **قوله** لقد جدواه أي تفتيح  
 جدوى التفرقة فأنساق الكلام على جرد دخل في القسمان فالتميز بالتقديم قليل القصر  
 وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وإزالة العقدة إلا  
 يرى كيف استنبه الحال على صاحب الاختصاص بسببها ذلك التفرقة على أن ذلك التخصيص

لقد جدواه

الجدوى  
ناشره

وسببه إلى التفتيش على عدم جريان التماس إلى الأواد والعيوب والحقبة الحقيقة فانه يفتقر  
 في مواضع وقيل الضمير في جدواه راجع إلى الحقيقة والمعنى بالتقديم لقد جدوى أي تفتيح  
 الحقيقة لأن بعض أقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يتجنى وقسمه الآخر  
 يحتمل وإن كان جائزاً إلا أنه غير وارد في الكلام وفيه من القصر حقيقة لا داعي لتسميته  
 كغيره الكلام والقسم الثالث منه موجود فيه وإن تحقيقاً كقول لا واجب بالذات إلا  
**قوله** وهذا التفسير شامل للحقيقة وغيره رده عليه الشريف في شرح المفاتيح بأن عبارة الاستكشاف  
 حكاه وحاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند ذات مع بوصف دون  
 كقولك زيد شاعر لا يمحى من اعتقده شاعراً ومخياً أو قوكتك يد قائم لا قاعد من تميم  
 زيد على أحد الموصفين من غير ترجيح لقوله الموصوف عند ذات مع بشعره بان المراد الشعر  
 الغير الحقيقة كما يشعر به أيضاً قوله لم يعتقده شاعراً ومخياً إلى قوله من غير ترجيح فأن  
 الحقيقة لا يعبر فيه اعتقادات مع ولا تردد اصطلاحاً **قوله** زيد شاعر لا غير لا غير  
 فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز أن يقدّر لا غير شاعر فهو قصر  
 الموصوف ويستعمل عليك استعمال لا غير في كلام القصرين وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقة  
 أو ادعائياً وإن جاز أن يعتبر قصره إضافياً وكذا ما بعده من الاستدلال على معنى قائم  
 أن أراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر من قوله لتعاد قوماً على علم الخ فان النسبة  
 باعتبار الصدق هو الجارية ليس إلى وإن أراد بنفس اللفظ نسبة الدال باسم المدلول أو  
 حذف المضاف أي دال معنى يقع ذلك القول لكن الظاهر أن إطلاق الصفة المعنوية وكذا  
 إطلاق القيام بالمعنى المراد منها على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشائعة **قوله** تابع يدل  
 على ذات ومعنى بها في الشمول هذا التوفيق للمفاضل الرضى أدوده بعد تزييف تعريف ابن  
 الحاجب وهو تابع يدل على معنى متبوعه لصدقه على البدل أعني زبد حسنة وإن كان المفيد  
 لا حاجة في عوجهاة النظم كحسم وعدم صدق على قائم في مؤثر بر جلال يوهب عليه  
 فأنشد الشارح العلامة من أن التعريف على ما نقل عن ابن الحاجب تابع ذكر ليدل على  
 معنى متبوعه حسنة فأنما ذكر ليدل على العجائب لا ليدل على معنى في متبوعه وكلامه كما ذكر ليدل

لين



على معنى في متبوعه وكلهم فذكر احاطة الجب بالقوم وانما كون القوم شمولاً فامر لازم  
 لا المقصود اصل فلفظ كلهم يدل على حال النسبة لا على معنى في متبوعه وان فهم ذلك نسبة  
 على ان لث بان كون رجل قائم الاب معنى فيه وان كان اعتباراً بان قلت تنويع  
 لا يجب لا يصدق على العلم في العجني هذا العلم ونظائره لان المستفاد منه هو وجوب العلم  
 على معنى زائده في متبوعه وهو مفقود في المثال لان مدلوله على مدلول المتبوع قلت  
 ادرج فيه ما ذكرته بآويل معروف وهو انه يدل على تعيين المثار اليه وبهذا التقدير  
 من غير اعتراض الاستناد على الشرف حيث رتبه قوله واما التفسير المشهور يعني بما يعبر  
 يدل على معنى في متبوعه فقد ادرج فيه العلم ونظائره بآويل معروف بان الخروج الى التكميل  
 غير ان ادرج واما التفسير المشهور فمصادق عليه لا احتياج الى ذلك الما ويل ثم المار  
 ان المار بالذات وفي تعريف الرضى ما يقوم به غيره لا يقوم بنفسه والا يخرج عن تعريف  
 الصف في نحو قولك عجنى هذا السواد الشديروا بالمعنى ما يقوم بغیره فقلت فيصود  
 التفسير بالبدل في العجني زائده نسبة لانه يصدق على محسن انه ذات حيث يقوم به العوضه مثلاً  
 وان معنى حيث يقوم بموصوفه قلت لفظه فيها تدل على المعنى بالاشبهه وعلم الذات اذا لم  
 من محل يقوم به قلت ما ذكرته دالاته انما هي غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التفسير  
 غير متفكس فوجه الوصف في جاني القوم المختصون اذ المعنى المدلول عليه هو الشمول  
 قلت المار من الشمول الذي اصنيف اليه غير في التوفيق ما هو المعبر به باب التكميل  
 وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غير  
 فانه بمعنى عدم التفرق وهذا المعنى الثاني وان توهم الزجاج والمراد كونه مدلول  
 التكميل انما في قوله تعالى في الملائكة كلهم اجمعون الا ان هذا هو التفسير  
 الا ان ان ادرج رتبه في بحث التكميل فالتفاد قدم على العلم في العجني هذا العلم وكان  
 ان حصل الخشي قد كتب في هذا المحل على طرف المطول قبل التدوين ان صدق التفسير  
 المذكور يحتاج الى ما ويل وهو ان يلاحظ العلم مطلقاً ليكون ذاتاً وخصوصية العلم  
 يكون عزاً للمعنى فيه ولعل رأى ان هذا هو الما ويل جار في العجني زائده في

علم وجوب الغاية بان الذات  
 المدلول به وفيه ان لا يكون  
 قلت حسن

في التدوين الى ما ترى وان كان تقول المراد بالذات ذات المتبوع وذات بعدد  
 على المتبوع بقرينة ان التعريف للصف الذي يجب حمل على المنفوت فينطبق  
 على العلم دون حسنة وكذا بين الصف والمعنوية التي لا في قال في فصل الخشي  
 واما الفرق بين معني المعنوية فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس  
 القائم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات تام مع انتساب ذلك الامر اليه كالعالم  
 هذا الكلام وان كان تقول ان حمل معني المعنوية على مباينة من توهمها كان المبني  
 على ما ذكره انما هو ان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثاني نفس اللفظ  
 لكن النسبة بين الصف والشيء واول معني المعنوية هي المباينة ايضا لان يعتبر النسبة  
 باعتبار التحقق في الجملة لا الصدق في موضوعه وباعتبار التحقق في آخره فظاهر وان حمل  
 اول معني المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسيع كانت النسبة ان على ذكره لكن ينبغي ان  
 ان المخرق في الموضوعين من عبارة الخشي ان يقال المراد ان المعنى الاول هو ان نفس  
 القائم بالغير والمعنى الثاني هو ان ذات تام مع انتساب ذلك الامر اليه بقية بحث وهو  
 ان اللفظ العارض مثلاً يصدق عليه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وان يدل على ذات  
 معنى هو المقصود فقد يصدق فيه معني المعنوية بالنسبة بينهما العموم من وجه في الوجه في الحكم  
 بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد لفظ في الاول من معني المعنوية تعسف لا اعتبار اليه بلا فخر  
 فمما في جوابه الاول نسب لان اعتبار المعنى الثاني في مثل ما زيدا لا يقوم او قام غيره  
 من صيغ الافعال يجوز الى ان يقال تقديره الا قائماً وان المقصود عليه مفهوم التام نفس  
 القيام ولا يخفى انه خلاف قوله فمن ظهر الموصوف على الصفة بمعنى على ان اللفظ ويل في جانب المقصود  
 وهذا هو الظاهر فلو قد يعكس في اعتبار اللفظ ويل في جانب المقصود على معنى قاصر لمعنوية  
 على زيد وان يكون زيداً على اخيه البائية على ان ج فيكون من ظهر الصفة على الموصوف  
 لكنه لا يخفى عن كلف قوله بتقدير احاطة الحكم بها لا اكثر من حتى يتوجه عليه ان كان الاحاطة  
 الاجمالية وكما ينحاز التعريف ليس في الدار الا زيد على ما زعمه بعض اصحاب الخواشي  
 لان الصفات امور خفية خصوصاً النفسية فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات واحد

ك



منها وتنفى اسواها مطلقا وانما في ليس في الدار الا لا زيد فالحكم قوله الا ان يرد الصفات  
 الوجودية فيبحث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم تقييد احد بها على الاخرى كحركة  
 جسم وسكونه فيلزم فلذلك الحال قطعا فليتأمل قوله في الدار الا لا زيد فيبحث لان  
 قدر كون في الدار على زيد تاما فلو نسبت الى باقى افراد الدار ان ضرورة تحقق الهواء بل لا يطوانه  
 فيه فيقول ان التعريف الحقيقي في الظاهر في التبيين ان يقال لا واجب بالذات الا الله فاقيل  
 التقدير في المثال المذكور ما في الدار ان لا زيد لان المقدور في الاستثناء والمزغ  
 من جنس المستثنى منه ويكون في كون هذا التعريف حقيقة انتفاء الكون في الدار عن جميع  
 من سوى زيد من افراد الدار ان قلنا في تحقيق قدر الموصوف على الصفة قدر حقيقة  
 في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملونا الا اسود فيكون  
 فيكون التعريف حقيقة انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه بل في  
 قد ادعى سابقا انتفاء هذا النوع من القدر الى الحال قوله اما بانك ارجاع الصيرورة  
 الحقيقية مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القدر صحيح وكشمل ذلك ما في من  
 اعتبار القدر الادعائي في الانتفاء في الالتم الا ان يقال لم يقع شمله في كلام بلقاء وان  
 جازوا فادعوا فلو مجازا واصله في اشارة الى ان دون وقوعه حالا وذا كان  
 اما المفعول المذكور واما الفاعل وهو مختص في ان مراد بحسب المعنى فهو في قوله المفعول واما  
 مكانها فمقتضى حال انتفاءه حال كونها مكان اخرى وفي شرح المفاتيح في شريفة  
 منصوب على الطرف اي بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر  
 قوله ان كان من الشئ الجار متعلق بادن باعتبار اصل المعنى كما يقال في منته وقرب  
 منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يرد لزوم استعمال فعل التفضيل بالاضافة وبمن  
 قوله فليتأمل ان يقول ان قوله لا اه يكن ان يجاب بان المراد هو الشئ الذي لا يمكن  
 الحقيقي معلوما قبله اراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعبر في الحقيقة اعتمادا على ما ذكره  
 قبله كان يراد به اعم من الواحد والاشياء والجميع لكن لا يراى بالاحتياط له حتى لا يتناول  
 الحقيقة وعالم يكن القدر بعد التوليف كما سبذكره الشارح الان لم يقال بهذا

فان قيل في قوله لا زيد  
 فلو كان لا زيد في الدار  
 لكان لا زيد في الدار

بحد القدر من حرف الكلام عن انظر قوله فان قلت تخصيصه بصفة اه حاصل هذا الجواب  
 كما صفة الشريف ان التخصيص للمعنى الذي ذكرتموه غير واقع لا بناء على ما لا يوجد  
 اصلا وفيبحث لان المعبر في التوليف المنع عن جميع لا غير الواقعة وفي الواقعة ولا  
 لا يكون الجنس نوعيا للنوع المخصوص ذلك الجنس في الالتم الا ان يقال تلك فاعلم المنقول ان  
 توافقها عدلين هذا وكان ان تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قول قلت هذا  
 الانتفاء انما يكون ذلك بان تقول قول المعنى او مكانها بعد قوله دون صفة اخرى بحد النوع  
 هو التجاوز بحسب اعتقاد المحل طب ايضا فقد خرج قدر الحقيقي لا لعدم وجود التخصيص  
 فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه ان دفع قول  
 الشارح قلت هذا الانتفاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا البحث القائل  
 المحشي ايضا بان يقال القدر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال المحل طب قد يعتبر فيه  
 كما سبذكره قوله قلت هذا الانتفاء مختص به وما ينبغي ان يعلم انه لا يخطر القدر الا في  
 من ان انت مع مقتدر كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان انت مع مقتدره اعتقد  
 مجازا وشاعرا مثلا او اعتقد على خلاف ما هو عليه من الشئ والتجسيم او يتردد في امره  
 فيقول يا انت الاشياء ابناء على طنته خطا كان او صوابا ومنه قوله تعالى انتم الاكابر  
 كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم قلته لم يتعرض له قوله وهذا التقسيم لا يحل  
 اه على المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلمة اي في جميع اقسامه والا فالتدليل المذكور  
 اعني قوله ان المعنى لا يعتد به لا يدل على عدم جريانه في القدر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء  
 الاعتقاد المذكور فيجوزي الا في المذكرة قوله بل ان ذلك اي بين الانتفاء في جميع الصفات  
 غير صفة واحدة وبين الانتفاء بتلك الصفة الواحدة قوله والمحل طب لا قول اه كون  
 المحل طب كذا ليس بمعتبر في مفهوم القدر بل هو بشرط الاستعمال بحسب الغالب في نظر  
 الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمحل طب بانك اما من يعتقد العكس فليعلم ان  
 عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لا يمكن توجيه عبارة التخصيص بان قوله اوقفوا  
 معطوف على ما قبله بحسب المعنى كما في قول المحل طب في الفحين من اعتقاد الامر كذا كذا

ك  
 قبله اعتقاد محلي طب  
 او توجيه الامر من  
 ان ربح النظر الذي  
 ان ينفذ دون اخرى

فدوبا



عند قول ويستحق تعيين فان قلت اذا اعتقد الحاطب ان زيد قائم وان له وصفا اخر اما الكمال  
او الشئ من غير تعيين احدهما فقلت له ما زيد الا كالتب فقد اجمع فيه تعيين احدهما المتساويين  
وقطع الشك ايضا في ان اقم القصر هذا قلت انما ان من قصر التعيين اذ لو لوحظا في الشك  
ينبغي ان يقال ما زيد الا كالتب او شاعرا ان اعتقاد الحاطب هو لشركه بين العليم واحد  
الوصف لا بينه وبين وصف منها معاني **قوله** واعلم ايضا ان الحاطب يقول ما زيد الا كالتب  
اذا كان من مقتضاه اما قائم فقط او قائم وقاد معا ولا يوفى على التعيين فهذا قصر التعيين  
ايضا وان لم يندرج في تصويره الت بون فان الوض من التمثيل **الحق** وفيه نظر لا يراه  
تساوي اه اجاب لا فسرني عند في شرحه الا ايضا جانه ينزل يجوز الحاطب بمنزلة مقتضى  
قيتنا ول مكان اخرى او اخر قصر التعيين ولا يخفى عليك انه لا بد في الاشكال الذي ذكره  
الاشراج فهو لم قلت بعد ان كتاب جميع ذلك فالاشكال اه **قوله** وهذا لا مدفع له قد عجز  
عنه بانه ما كان معنى الت بون المعبره قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب فيه قلب جزم  
الحاطب باحد الامرين وهو استعمال في المكان لا فيما يندرج فيه قصر الاخر الذي لا يخاطب  
به من مقتضى الشك وهو استعمال في لفظ دون لان المنا سبب اعتقاد الشك بخبر الامر  
وهو هو مقتضى لا يجوز احدهما الذي هو الموجود فليتا **قوله** وغاية ما يمكن ان لا يندرج  
فيما سبق ان ان يمكن توجيه عبارة التخييف بالتعريف هذا المعنى بتوجيه اخر ايضا لكن عبارة  
الايضاح آتت على كلا الوجهين كما حققته الا ان يعبره مثل هذا التخييف عبارة فاعلم  
وقد يقال ايضا لما كان اعتبار الكابنة في قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون اخر جليا  
مذكورا في كتب القوم خفي البيان بادخال قصر التعيين في القسم المستلزم على مكانية واخر  
عن ذكر اشكال اعتقاد على الوضوح **قوله** وشرط قصر الموصوف عدم الصفه افراد نصيب  
على المصدرية اي قصر افرادها وجعل حالها من القهر باياه عدم كون المضاف جزءا من المضاف  
او في حكم السقوط الا ان يكون ميلا الى جانب المعنى واعتبار كون محتملا يتوقف  
عليه التعر اخر اذا ذكرنا من هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفه على الوضوح افراد عدم  
تناقض الا انها في اذ لو كان الوصف مما لا يتبع قياره محالين لم يثبت اعتقاد الحاطب

تجوز احد الطرفين  
كان مناسب اوله  
قصر التعيين هو

كالوجود لذاتي  
وتجوز

هذا هو  
المراد  
من قوله  
قصر التعيين

الحاطب ثبوت الموصوفين ولزمت لم يتوقفوا **قوله** وقبلنا تحقيق تناقضها هذا من قبل  
على معنى عالين مختلفين مع عدم تقدم الجور والاختلاف بجزء مطلقا **قوله** وايضا يخرج  
اشراط تناقض الوصفين في قصر القلب كما هو كثر في الاكثي وقول يكون اثباتا او معناه  
ان الاصل ذلك ان الاستعارة الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتساويين اكثر وقيل  
وهنا شرط التناقض فيمكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر  
عن جزئه الآخر وهو النفي على انتفاء الصفه الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق  
تخويلهم تمثيل انما فان النفي فيه خفي والاثبات مرتجى فشرط التناقض في ثبوت المقصود  
في جميع المواضع وهذا انتفاء الصفه الاخرى بطريق امر جوهري وكذا فان قيل فاما في الجزء  
الاخر من حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه التبيين على رد خطا الحاطب  
وكذلك تعسف لا يخفى **قوله** بل يا بابه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول  
يستقر اعتقاد الحاطب جتماعها وفي اثباتا يكون اثباتا مشعرا بانتفاء بعضها فقد  
الشرط في الموصوفين وساق الكلام على تيراه واحده تحمل احدهما على شرط العقدة والاخر  
على شرط الخسوف **قوله** بان لا يجمع فيه الوصفان في نفس الامر لا بان يقتضيه  
عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التناقض في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا ولا  
مستطوع بظهور صحة قوله لانه قد علم ان لا يندفع التضييق بان اعتقاد العكس مستلزم اعتقاد  
التناقض في **قوله** وتويف المسند انما خفي تعريف المسند بالذكر بخصوصه مع ان تعريف المسند  
ايضا بعيد القصر فلو لم يندفع التضييق لما فيما سبق لان الحق لم يذكر فيما سبق افادة  
تعريف المسند بالذكر بذكره اشراج فلا يصح ان يقال انما ترك الحق ذكره ههنا لانه  
فيما سبق **قوله** فكما تخم جعلوا التعريف حسب الاصطلاح اه هذا الكلام مرتبط بقوله في  
اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر كما لان الكلام في التعريف الاصطلاح  
وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير وانما لا يخاطب في عا  
**قوله** لكننا بيمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانسب ان يرد  
انما لها من غير باب المسند اليه والمسند ليطرعهما على ان عموم طريق التقديم كان قد علم



في ابي الرابع هو لا يصح نكتة لا عادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد لبيان احكام  
 له غير المذكور في سبب ثم انظر في العبارة ان يقال فذكره تمهيد لبيان احكام في غير ذلك  
 كما لا يطري في المذكور في سبب **قوله** منها العطف قد مر على الطرق الثلاثة السابقة  
 لان النفي والاثبات في صريح بخلاف غيره فان المنق هنا كمنه في النفي والاثبات  
 اخر اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالة على العطف وقية لا وصية و  
 بحث وهو ان قال في معنى اللبيب قد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قانا  
 لكن اوقا لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار  
 الابداء مع زوال بدخول الفسخ قال والصواب الرفع على الضم في قول من لم يستطع  
 وانما هي حرف ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد كابتداء من قبل العطف **قوله** العطف  
 فيه لا على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التزل على اعتبار عطف الجمل بالترام  
 العطف على المحل وزوال الابداء بدخول الفسخ لا يتردد عند بعض البصريين ولهذا يجوز  
 العطف على محل اسم بعد معنى الخبر كما سبق في اويل احوال المسند والسند ايضا فحق  
 في معنى اللبيب **قوله** وقلبا زيدا قائم لا قاعا فنصاره على القصر من زيدا بوجه عدم جريان  
 العطف في قصر التعيين لكن المنوم من دلائل الاجازة فيه لا قاعا فنصاره على سبب  
 بالشارح **قوله** فلطريق العطف دلالة على هذا المعنى فيه منع لجواز استعمال الطريق  
 التبيين ولا اعتقاد عكس اللفظ الا ان يقال طريق العطف يدل على ان الخلق  
 يعتقد ثبوت المنق او يجوز وبالعقوبة يتحقق حاله **قوله** وقد اجمع النحاة على كانه  
 ير بد اجاع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المتقدم اذا كان ظرفا لا  
 يبطل عملها وكان بوجه ان قوما جوزوا استعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره **قوله**  
 اما لان العمل وانما يوافق اللفظ العالي يعني انما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند  
 العمل بناء على منعها فيه كما تقرر في كتب النحوي امتنع التقديم اذ لم يعمل ايضا وانما عند  
 الحجازيين فلان اصلها العمل ان جاز ان لا يعمل كانه مثل الفصلان وغيره فاجوز حكمها  
 في جميع موارد على ما هو حكمها في اصلها طرق اللب واما عند بني تميم فلا يخاف وان كانت

اصل

ان كانت غير عاملة الا ان قصد موافقة اللفظ العالي تمنع التقديم كما منع في تلك اللفظة  
 كان مثلا واحدا يصح لما قد شرنا فيما سبق الى ان العكس يقتضي اشتراط الشرطين  
 افراد وقلبا الا ان عدم الاشتراط للمندرج **قوله** كقولك في قصره افراد ما زيد لا لا علم  
 ان الشيخ صرح في موضع في دلائل الاجازة ان قولك ما زيد الا قانا لفظا لفظا لا افراد  
 ومن هنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عند بقصر القلب ليس الامر  
 كما توهم بل الشيخ صرح قبل ذلك الكلام بحجية لكل من الضربين وانما فيه لفظ لا افراد في المثال  
 المذكور في خصوصية ذلك المثال وسره ان المنق فيه عفا ما في القيام من الاوصاف من  
 الاصطلاح والاتكاء ونحوهما مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يخصص شرط لفظ لا افراد وهو  
 عدم تما في الوصفين والى هذا الذي ذكرته ان الشرح في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على النفا  
 فيه **قوله** ومنها انما هو جيب المحرر انما بالكسر **قوله** انما بالفتح فرع قال سبب فاذن انما  
 تضمنها معنى ما والا قال بذلك انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب جناس حرفي  
 قال به انما ايضا لذلك ومن هنا صرح الزحشرى ان انما بالفتح بعيد المحرر كما وقد اجتمع في  
 قوله كما قال انما بوجه انما الحكم له واحد الفردية الزحشرى مردود بما ذكرنا وقول ان دعوى  
 المحرر هنا باطل لاقتضاها ان لم يوج اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه محض اضافي اذ خطا  
 النبي لم يشر كين فالحق ما اوحى الى امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك **قوله** ولا افراد  
 ذكره تبيين ان المراد نفي دلالة عند على قصر لا افراد لان دلالة على قصر التعيين **قوله** وذلك  
 لان ان لا يدخل الاعلى الاسم ان قلت ما الكافة خوف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح  
 هي زينة فلم يدخل ان في الحقيقة الا على ما بعد حاجب خلاف السابقة قال الفضل الخشن ايضا لم يجوز  
 اعمال ان اذ لم يكف عن العمل فان قيل الفصلان عن اعمالها قلنا ان صحة ذلك انما يقع  
 من اعمال حرف النفي فجوز انما زيد قايما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو  
 سهو من القلم فان العمل لغة اصل الحجاز بخلاف وقد يقال عليه لما منع من عمل ان لا يسبق حل  
 على المذكور في المعنى ولا يخفى عليك ان هذا بعينه ما ذكره الخشن بقوله ويدفع هذا بتقاض النفي  
 بمعنى الا قانا **قوله** وحرم مبتدأ لفظ ان مبتدأ حال من المخطوف على خبر المبتدأ ويجوز تقدير

والا واللفظ العطف على المحل والاشراك بالكتبة في قوله لا افراد



كون مضاف الى حرم ليكون هذا خبر قوله اذ لو كان موصولة لبقى ان بلا جزمه واما المصير  
الى حذفه كما في ان خلا وحذف من مفعول لها يد الى الموصول وجعل انتصاب المبتدأ بتقدير  
اعني او على البدلية من اسم ان اي ان الذي حرم الله عليكم المبتدأ ثابت فمستطاب لاجل  
مع وضوح الوجه الصحيح قوله لان ما فيها موصولة او ما جعل من قبيل انما في ما بان  
جمله حرم خبر مقدما باعتبار ضمير حذف عائد الى المبتدأ المتقدم رتبة فنية تكلف مستغنى عنه  
بوضوح الوجه الصحيح قوله نحو المطلق زيد ويزيد المطلق ذكر لثالث شيئا استطراد في المفعول  
هو الاول فان المطلق زيد والذي المطلق زيد واحد في المال قوله لكن نقول جعلها  
موصولة في اتيق في هذا القول ابا على الفارسي لكن رسم كتابته الموصولة الانفعال  
اختار الشيخ في شرحه الكشف كون ما في الآية كانه وانما خبر بان رسم القرآن لا يحكي  
على التماس لمؤثر في الكتاب بل هو مستغنى عن كم فيه من اشياء خارجة عن قياس  
المصطلح كما اشار اليه القاضي في تفسيره او سورة آل عمران ولهذا يجوز ان يكون يتم  
من قوله تعالى ان يتم الرضا عنه برفع يتم على قراءة ابي حصين جها مذكوم مع عدم الواو  
والالف في الكتابة ثم ان الموصولة قوتى فاعل عليه ولي نعمان وجه قوله ولقول النحات  
الاشبات الخ لا يخفى ان قول النحات انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا على خصوصية  
معناها والا وكذا المناسبة التي سبقها اشار الى عن علي بن العيصي الربيعي انما هي مناسبة  
افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللفظي الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو تضمنها  
ما والا فاعيد على وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما يكون مناسبة لفظ في قوله  
ولا يجوز ان يقال انما محمول على الضرورة لانه كان يصح اه حذ مني على حسب ما بين ما اكتمت في قوله  
الشبهة عبارة عما لا ضرورة له من عونه ورواه الدمامي في شرحه معنى اللبيب ان هذا  
يقضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشوا قد دون على تغيير التراكيب لا يتيان  
بالاساليب المختلفة وتلكما يتحقق تركيب مفيد لا ضرورة له من عونه ثم قال والظاهر في تفسير  
عندهم ان يقال من عالم يرد الالف في الشوا كان للشوا عونه من جهة ام لا علم ان انا  
ناكيد فان قلت كيف يجوز عطف او مثل على المستتر في اذ افع مع انه لا يبع اذ افع مثل قلت

هذا خبر مقدما باعتبار ضمير حذف عائد الى المبتدأ المتقدم رتبة فنية تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح قوله نحو المطلق زيد ويزيد المطلق ذكر لثالث شيئا استطراد في المفعول هو الاول فان المطلق زيد والذي المطلق زيد واحد في المال قوله لكن نقول جعلها موصولة في اتيق في هذا القول ابا على الفارسي لكن رسم كتابته الموصولة الانفعال اختار الشيخ في شرحه الكشف كون ما في الآية كانه وانما خبر بان رسم القرآن لا يحكي على التماس لمؤثر في الكتاب بل هو مستغنى عن كم فيه من اشياء خارجة عن قياس المصطلح كما اشار اليه القاضي في تفسيره او سورة آل عمران ولهذا يجوز ان يكون يتم من قوله تعالى ان يتم الرضا عنه برفع يتم على قراءة ابي حصين جها مذكوم مع عدم الواو والالف في الكتابة ثم ان الموصولة قوتى فاعل عليه ولي نعمان وجه قوله ولقول النحات

كما يجوز عطف زوجك على ضميرها طبع قوله تعالى اسكنك بيتك وزوجك مع ان لا يصح ان يكون  
وخلاصة انه يقتضي في الثواني ما لا يقتضي في الاول وان ثبتت فاعبر فلو لم يثبت من بيتي عند زيد  
مع عدم جواز ضربتي زيد على ان الحذف المنفصل جعل العطف من قبيل عطف الجملة بان يقد  
او يرفع مثلي يسكن زوجك ما قوله لان انا الزايد دليل على ان الضمير يعني انه يدل  
على كون التكملة خبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل موصولة كما ذكر كان خبرا عنه فلا يخفى قوله في  
العدول عن نقطة من الى نقطة ما قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قوتيا  
يرفع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في مالت سورة الكافرون وغيره قوله فلما لا يتم ان  
غائب لما كان في الجواب المنقوع بعد اعله في شرحه المصباح وقد اجاب العلامة الترمذي  
ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم الاسماء الظاهرة  
فاسند اليه الفعل الغائب وبان مجوع الا انا يتضمن معنى لا غير فيجوز اسناد ما يرفع  
اليه كانه قبل ما يرفع غير ولا يخفى بعد ما ايضا قوله با على الصفة الواقعة بعده اذ لا احتمال  
اعمالا على شئ سوى النقي قوله عن علي بن عيسى الربيعي وهو من اكابر خايع بعد انسوب  
الى قبيلة ربيعة كنعني في حنبه قوله وذاك لان قولك زيد جاء لا عمراه فان قلت ما ذكر  
مع الاثبات القرينة والضمي انما يظهر في صورة العطف ون قولك ما شاء الا زيد  
وتعني انا قلت تعني المناسبة بكيفية بعض الصور فان قلت فصل لنا ان نقول في وجه  
المناسبة بين انا والقصر باعتبار اشتغالها على انما كيدس انا اذ قلنا جاء زيد انما كيدس  
لزيد مخرجنا ونقبا على عمرو ومنا فاذا قلنا لا عمرو ونقبا على عمرو مخرجنا ونقبا لزيد مخرجنا فيكون  
والاثبات الضمني مؤكدا للاثبات القرينة مؤكدا للضمي الضمني فيكون فيه ناكيدان قلت ظاهر  
ان اشتغال انا على ناكيدس في توجيه الربيعي في جانب الاثبات فالوجه ان يغيره القصر لانه  
لوحظ بينهما المناسبة في جانبه ايضا ثم ان هذا التصوير لا يجري في قصر الافراد والاثبات  
اللفظي لزيد لا يتحقق نفيه عن عمرو وما قلنا من كفاية بعض الصور في تحقيق المناسبة ايضا  
كفاية مناسبة انا لبعض طرق القصر وهذا لا يقتضي كفاية مناسبة بعض اق مخرج  
فان الظاهر ان استعمال القصر القلب بلا خط فيه مناسبة له على توجيه الربيعي على ان

هذا



وان ما ذكره في شرح المعاني لا حاجة الى وجوب كونه في كل قسم من قسم القدر  
الا ان جريانه فيه احسن بكيفية **قوله** اي تقويم ما حقه انما جريه وابق بعد التقديم على حاله  
كما في زيدا ضربت او لا كما في انا كفتيت حيث كذا في شرحه للمفاج وهذا ظاهر على قانون  
الاستكافي حيث يعبر في التخصيص كون انا في الاصل تأكيداً كسبب تحقيقه الا انه غير على ان  
المضيق فان تقديم السند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل التاخر في تقديره يكون حقه  
انما جريه من سبب صحتها الا ان يبنى على الاثم **قوله** يجب ان يكون حاكمي حكمنا  
او قد سبق من اننا الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاثم الا غلب وان كان في القصر  
او صافي قال الشارح في شرحه للمفاج هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق النفي  
والقديم بمعنى ان المتكلم لو كان مما يجوز عليه الخطا لكان كذلك بطريق التحقيق لا مناس  
في مثل اياك بقدر اياك تسعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعبر  
حال الخطا بل قالوا في التمثيل فورتها حكاية عن عيسى م ما قلت لهم الاما تني بقاءه  
فمن قلب صافي **قوله** والخطا يجوز لكل منها على التساوي قال الفاضل الحلي ان كان النجس  
عبارة عن ترويه وثبتت فيه فذلك ليس كالحق بوصف بالصلوب او الخطا بل الشك  
بنا في الحكم لا يقتضي رجحان احد الطرفين المتناهي للشك وفيه بحث لان منبني على فيه  
على الامور العرفية والصلوب الخطا لا يختصان الحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال  
في حال الاساءة الى من يحسن اليك خطا والاحسان الى المحاج صواب ومنه قوله  
في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد خرج بعض كتب الاصول عن صواب  
بل بان انشاء ينصف بالخطا مع ان لا حكم في انشاء بالمعنى المعبر عنها قالوا في ان بيان في رد  
هذا الشيء نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد الطرفين فعلى ان يوصف بالخطا بل لا  
ان يقال خطا وعدم التردد **قوله** زيد يعلم النجس لا يعرف حكمي ما حبا لما عكس السير في ان الخذف  
انما يستعمل اذا كان الا وغيره ليس لو كان مكانها غير حاسم الفاظ الحدود لم يحذف ولا  
يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في معنى اليبس ان قوله لا غير  
لحق وانما رايه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارح هو كلامه في النص

وفي الفصل حكاية لا غير وليس غير واشتد الامام جمال الدين ابن مالك في القسم من شرح  
التشريع يستشهد على جواز جوابه بنحو اعتماد فورتها لعن عمل شملت لا غير بل وهو  
لا يستشهد بذلك احد عربي لا بشا حقه عرق تاثل **قوله** والمعلوم في كلام بعض النحاة ان  
المضيق حيث عدا حاسم طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضوي فانه خرج بذلك  
حيث قال ولا يخذف من المضاف اليه الا مع لا التبرية وليس يخذف فعل هذا لا غير وحاشي  
ليس غير والا التبرية مع التي ينبغي ان لا يفسر لا غير كما خرج بنفسه حيث قال اعلم ان التبرية انما  
لما بينهما لان وجه المشابهة ان في التبرية في الانبات لاقتضاها التحقيق لا غير التبرية  
على التبرية في النفي لاقتضاها جيب ان ترك النفي لا يوجب ما في هذا الجواب من التكلف  
وصرف الكلام عن المتبادر لان اتبع الى انهم من اقتضاء كراهة الاطاب ترك النفي  
على التثبت والنفي طريق العطف كون العطف موجودا والا اصل متروكا لكنه احول من  
حل كلام السكاكي على الفاضل قلت اني حاجة الى هذا التكلف فيجعل ايراد المثال المذكور  
اشارته الى تميم الحكم بانه قد يترك النفي عليها في طريق النفي والانبات ايضا كراهة الحكم  
وله نظائر كثيرة في المفاج قلت الكلام في طريق العطف لا يفرق بينه المتعبد للطرفين  
الاخيرة يترك ان قال في المثال زيد يعلم النجس لا يعلم كراهة الحكم بانه قد يترك النفي عليها في طريق النفي والانبات ايضا كراهة الحكم  
زيد لا يعلم ان الاشتقاق قد يترك **قوله** واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند البردية  
ان خبر ليس به معز لا يظهر وتقديره ليس معلوم غير النجس وفي موضع الرفع عند الزجاجة بانه  
اسم ليس خبره محذوف والتقدير ليس غير النجس معلوم **قوله** وفي المثال انما هي النفي التثبت  
فقط يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا وكما ترك الاصل الاول كراهة الاطاب  
كما سبق ترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيد ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر العمل  
على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النفي ما ينبغي لا يثبت **قوله** لان  
الحكم مختص بالادون بل فيه ساحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لا انه غير مختص بها كما  
به العبارة **قوله** لا تخا موضوعه لان نفي بها ما اوجبته المنبوع فان قلت هذا الموضوع  
لا يثبت في نحو قولك زيد قائم لا فاعدا لان التثبت هو القيام والنفي هو العقود فلم نجد مورد



الايجاب والسلب على مقتضى وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع  
 مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمبتوع اعني قائم هو  
 الى زيد وهو المنقضي عن **قوله** كان الحسن ان يصرح الخ اذا قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر  
 منه ان ليس فيها ما كان جاسر غير فقول المصنف يتبادر كذا النقيض لكن لا حسن بل انصرح  
 فانهم قد اوجبه ما ذكر الشرف **قوله** فقول بغيرها الخ يعني ان خبر غير هاليس جابا الى العاطفة  
 المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون متيقنا متيقنا قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة  
 المخصوصة التي اوردتها في كلامك فثبت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشيء بغير خصوصية  
 قبل ايرادها **قوله** علم ان يكون اثنا تكديا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا وكلام  
 فيه اللام لا ان يقال انه تاكيد اثنا وعطف على الاول احسن بين الغرضين حتى جازي  
 ونظرا بما ذكره صنف قول الشارح في هذا المقام من شرح الفصاح من ان في قوله هو انما  
 لا معروفه احتمال التخصيص التقوي على التواء **قوله** فقال انما انما ينبغي لا يقسم فان قلت عند  
 اجتماع الطرفين او اكثر انما يتناسب فاداه القصر قلت ان الحسن او الاقوى فيقول  
 انما جاني زيد لا عمرو وانما العاطفة مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيد ضربت  
 لا عمرو ان التقديم وفي مثل انما زيد ضربت وانما ينبغي انما الى التقديم حتى يكون زيدا  
 هو المقصود عليه ونجى لان التقديم اقوى كذا في شرحه من خارج وحكم الشرف بان القصر  
 في انما ينبغي انما مستفاد من انما ووافي الشارح في انما ان ثبت فارجع الى شرح  
 الفصاح **قوله** غير مصرح به فان قلت كيف جاز فواك ما جاني زيد ولا عمرو مع تقدم  
 النفي المصريح به قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكره من المثال من حروف العطف لان  
 حروف العطف لا بدخل بعضها على بعض **قوله** وينبغي انما من الالاته وانما احد الالاته  
 يقول ذلك قد وجد في اكثر النسخ حروف التثنية في الموصوفات اعني الالاته والاول هو  
 ذلك وقد خط عليها في النسخة المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه لما سببها واذا  
 لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالاستدراك لازم قطعاً الا ان يقال  
 جى به على سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لا ياباه علم ان فيه مناقشة ظاهرة وحسن

ان لو وقع الامر كما جعل لم يجعل النفي في حكم المصريح به فيجوز زيادة من ووجه احد  
 كما جعل المنقضي في حكم المصريح به في قولنا انه زيد الا القيام لا التقيد حتى انضج كاسية الا  
**قوله** فم ظاهر كلامه يقتضي جواز آه انما قال ظاهر كلامهم جواز ان يكون اطرا بالنفي المنقضي  
 في قولهم شرط المنقضي بلا ان يكون متيقنا قبلها بغيرها النفي تحقيقا او لا ويلا والمنقضي بلا في  
 المثال المذكور منقضي قبلها بما ويلا وان لم يكن متيقنا صريحا كما حققه ابن رجب تحقيقا او  
**قوله** لعدم الفائق في ذلك عند الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص هو الواقع لا يستلزم العلم  
 فيجوز ان يكون الخاطب جاهلا او منكرا ويحصل الفائق لذلك غاية ما يقال الاشكال  
 اصل الدليل الاستعمال وما ذكرنا ابتداء مناسبة فيه فيمكن ان يقال اذا كان الوصف مختصا  
 بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة عليه كانه  
 في افادة الاختصاص فلا فائق في تفرج النفي بلا العاطفة واذا كان النفي احدا الامرين  
 ففقيه فائق فالوقوف فاما مثل **قوله** اذ كل فاقول علم انه لا يكون الاستجابة الا مع سبب  
 فيه اثباته ان المراد بالاسم في الالبه ما يكون متروكا من قبل سمع فان قلت فاذا كان  
 هذا الحكم معلوما لكل احد فاما الفائق المجرى والقصر الذي يقتضي كون حكم الخاطب جازيا  
 وباجلته الاشكال الذي سيورده الشارح على ما نقله المصنف من دلائل الاستحسان وارجو  
 انما القصر حقيقة لا يقتضي ما ذكره واما نفس القصر فله بطريق التبريل لاعتبارات خطا  
 وحمل انما في جميع موارد على التبريل بعيد كل البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه **قوله** يمكن ذلك  
 على القصر صنف من انما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح الفصاح من ان دلائل  
 على القصر قوي من دلائل انما حيث حكم بان المفيد في قولنا انما زيد ضربت هو التقديم  
 ما نقلناه آنفا وقد يفتق بين كلاميه بان في كل منها صنفان وجه وقوع من اخره فالتقيد في  
 باعتبار ان دلائل على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر  
 منه بالذوق التسليم وهو داخل في البلاء في عدم احتياجه الى التاويل بخلاف انما  
 خبر بان كلامه اذا اشتمل على حق وصنف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه عن تعارض استناد  
 القصر في قوله انما زيد ضربت الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبار ما ذكره من الاستحسان

ما يدل







منفصل عما قبله لم يفت رتبا وانما قال مؤذن من حيث المنفصل  
 بنوع انفصال وكذا الواو فاستجى على الفعل مع حرفين مؤذنين  
 بالفصل ولذا لم يقع من التواضع بعد الا عطف النوع فلا يقال  
 ما قام زيدا الا وعمر وكما يقع الصفة وانما وقوع الحال بعدها في نحو جاء  
 زيد الا وعلامة ركب فلهذا ظهر على الفعل لفظا فيما بعد الواو  
 بل هو مقتدر انتهى كلامه والاستاد اورد كلام الرضوي الى قوله  
 فاستجى على الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولم يذكر ما بعده  
 ثم قال وليس بشئ لان الآي يجمع مع الواو في قوله تتحا وما اهلكنا  
 من قرية الا ولها كتاب معلوم فالصواب لاحالة على الاستعمال وانت  
 قد تحققت ان الرضوي وقع ما ذكره بقرينة عبارة ولا اختصاص لدفعه  
 بكون الجملة في الآية المذكورة خالية بل وجد دفعه منات ولو علمت  
 على الوصفية كيف وقد صرح الرضوي نفسه في هذا الحق باحتمال الجملة  
 المذكورة في الآية ككل من الحالية وانما قوله فالصواب الاحالة  
 على الاستعمال فلا يخفى ضعفه لان اصل العلة في جميع المباحث  
 النحوية هو الاستعمال لكن الماتم بيان المكسبة في الاستعمال كما صرح به ابن  
 الحاجب في ايفاح المنفصل هذا ولك ان تقول في التوق بين قولنا ما جاءني  
 زيد الا مع عمرو وقولنا ما جاءني زيد الا وعمر حيث جاز الاول دون  
 الثاني ان الواو في المفعول مع ليس الا ان جملة اشتراك  
 الشئيين في الفعل وليس معناه مستقلا بالمفهومية فلا يصح  
 القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف فانه اسم  
 يستقل معناه بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون  
 مستقلا بخلاف مع فانه اسم يستقل معناه بالمفهومية فانهم ومنه قول ابن  
 ابي من قبيل تقديمها بما لا لانه من قبيل قصر الفاعل على المفعول والعكس

او على العكس انتصاب على ان المفعول المستعمل على ان المفعول كالحال لان لا دواعي الخلق يدعه  
 فانهم والبيت المذكور يوسس بن جابر وبعده ومن ارجا سنة مذروبة ومن يردون يومهم  
 كالتأنيب ومنهم سبوت الانعام وبقيةهم فاقشت ومنهم من الخاطبة المذكورة وهو الجاذب  
 شئ والمزيد الضيق الخيل القش جميع هذا الشئ من صناديد البيت اعني منهم يشواه ما ايد  
 ان رجع في شجر الكثر في كونهم الجاز والجور في شغل قواهم منهم من فعل كذا مبتدأ  
 خبره وقد مر ما تحققت في البيت الاول فليذكر وكان لم يكت حتى سوك اه البيت كذا في  
 قصيدة او لها ابن سبيح حين لم يشرق وغرب الازفة مارج وبعده وما كنت ادري ما قوا  
 كنه على العكس حتى غيبة الصفا في خارج في الجذ من الارض ميتا وكانت برتيا يضيئ برقع  
 سايك فاضت ومولى فان نفس غيبك متى يسبحي الجوانح وما انا من زوادة وان جل  
 جارج ولا بسره وبعد موتك خارج كان لم يكت حتى سوك ولم يتم على احد الا عليك التوجه  
 لن حنت فيك المرائي وذكر ما قد حنت من قبل فيك المرائي والصفا في الاجار العراض  
 ابرسقف بما قره والحقا جميع صحيح والكان المستوي وكذا الصفا في الوصف والجوانح الا  
 التي تحت الزائب وهو فاعلي الصدر كالضوء فاعلي الظهر واحد صا جاذب والزوادة المصيبة على  
 في شرح الديباجة قوله كاستنارة الصفة قبل ما الاقرب ان يحل على حذف المضاف  
 اي لا يهاهم استنارة والا فلا استنارة في نفس الامر لان الكلام تاييم بخرقة واعلم ان تقديرها  
 بما لها منو بعض النخاة بهم لا كزون واختار ابن الحاجب حيث لا يستقيم ما ضرب الاعراض  
 زيد ولا ما ضرب زيد لانه جواز تعدد الاستنارة المنوعة حتى يكون التقدير ما ضرب احد  
 احد الاعراض وما ضرب احد الاعراض الا زيد لانه كان التقدير فيها جميعا والكلام فيما اذا كان القصر  
 في احد فقط وان لم يجوز لزم فيما ضرب الاعراض يبقا الفعل فلا على ان زيد مرفوع  
 بغير بناء على صرح به المحققون من النخاة من ان ما قبل لا ينبغي ان يعمل فيما بعد المستثنى بها  
 كما ينبغي ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد لانه ان يكون عمرا منصوبا بغير  
 ما تحققت وبغير كلام جليلين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شئ واحد  
 الشارح في شرح الفتح عن الاول بان الفاعل من قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا



او غير عايد الى مصدر الفعل وعن سبب بان المنقول في نية التقديم على ما يبين كلام جليلين وعلم  
 ان نسخ الرضخ هنا مختلف وقد ذكرنا بعضها الدليل الذي قلناه من ان صاحب مع تفصيل  
 كما يدل عليه النسخة **قول** وقالوا الطرف في قوله صح الجواز في هذا التوجيه هو ان الطرف  
 في الاية معمول بفتح فيكون من جملة الصفات المتصورة على الارزاق التي لا يتابع المتعلق بيا  
 الراي فقد قدم المتصور عليه على المتصور الذي ذكر قبله في المتصور الذي هو الاتباع المتعلق بيا  
 وكذا انكسار في سائر الاية **قول** اي كاشتي باب الامر لا يحسن ان المناسبت لتقدير قات البت  
 ان يندرج هنا كاشتي بدون لا وكذا وقع في شرحه كفاية وان كان تقديره لا كاشتي  
 وجه ظاهره **قول** والنسخة في البيت كما قد وقع في بعض النسخ بعد قوله اي قامت النسخة  
 كذا وقع تحت لان الفعل الاول بقي بلا فاعل اعني المفعول لا في غير نفسه نعم يصح فيما اذا تقدم  
 المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عراة قون ما ضرب لا بد من منصوب بغيره كما  
 قيل **قول** فرفع الفعل فيه إشارة الى ان المرفوع في الحقيقة هو العامل وسببه الاستثناء مجاز  
 ثم الاولى ان يقول فرفع الفعل ليكون اشمل **قول** ولما يلزم تخصيص من غير تخصيص هذا  
 ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى من عام حصول ان انما يدل على خروجه من مطلقا وسببه  
 ان جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص ومن لم يخصص على مخصص بهذا اندفع ما يقال  
 لما كان تقدير المستثنى من المرفوعة اتفاقا والمستثنى عن جازمه وقد تقرر ان ما ثبت بالفرد  
 يترتب بعد ما وتلك المرفوعة تدفع بتقدير خاص لم يحجج في تقدير العام **قول** ولذا كثر انما  
 اي وكما سئل ان المرفوعة في المستثنى كذا في المرفوعة وهو مستفاد منه والتحقيق  
 ان منشا الحكم بان ثابته الغير بالنظر الى ان مجموع الاحكام النكته وكلام المعناه وشرو  
 لا يخرج عن تعسف ومنها بحث وهو ان ثابته الفعل في الايتين والبيت لا يتبين ان يكون  
 في الظاهر يجوز ان يقدّر المستثنى منه في الكل مؤنثا بان يقدّر في الالة لا وفعل وفي الثاني  
 اشنا وفي البيت عضا فليت **قول** وفي بيت ذي الترتيب وما بقيت اه صدر البيت  
 على ما في شرحه في المعناه طوي الخ والجاز ما في عروضا **قول** نصف النوق باطوال  
 من السبر والتخط طوي اي اضر الخ بالنون والجاز المملة والراء المملة **قول** الفرب بالحق

بالحق

بالاعتبار وحاش على سيرة الازاجار بالجمع والراء المملة والراء المملة الدخول في الاخر من  
 يجوز ومن التي لا نبات لها وقد يقع هذا الجواز على ان جميع جود وحسب السنة المجذبة والنسخ  
 بالعين والفاء المجتبي على ان النسخ من اجل كوامل المرح والفتوة المراسع الا  
 العظيمة القوية والبرش من الابل هو العظيم القوي **قول** وروي ابن جني برى الخراف في عروضا  
 بيت الاعداء والبرش وميل **قول** برى طمسا سير الضيا في وروضا برى من برى  
 حصة واذبت بحر والول الخويك والراء المملة الجازمة وكذا المول وارض حول ذات  
 حادول وجميع احوال **قول** وفيه شك كالحب في سمي على ان ثابته ضاير على سبيل المجاز  
 من باب مطلق احد المتجاوزين على الاخر اعماد على فهمات مع **قول** فان النسخة في الحقيقة  
 المقدّر لا يدل على ذلك تذكير الفعل في مقام الاصل مع اسما الى المولت الحقيقة في الايتين  
 مع تقديره ان لا يكون النسخة الحقيقة المستثنى من المقدّر لما كان المنصوب **قول** فكيف  
 الفصل المنقوله هذا الكلام وارو في البديل فان زعم وجوز ان انتفاض النسخة لا في الفاعل  
 كذا **قول** فمع ندب يكون اه **قول** في شرحه هذا التوجيه في شرح المعناه بان قول  
 بالنظر على ظاهر اللفظ ياتي عنه اذ على تقديره لا بد ان لا يكون الفعل في الظاهر الى المولت  
 المذكور بعد الا فكيف يؤنث بالنظر اليه وقد يتكلف في دفعه بان معنى الكلام ان انت الضمير  
 العائد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعده كانه المستثنى من ظاهره اذ لا يدل  
 غير من على الظاهر فيقول بالنظر الى ظاهر اللفظ باقحام الظاهر مقولا مناف وان جبر بان  
 ثابته الفعل بهذا الاعتبار مع ان النسخة حقيقة وصناعة مذكروا الا وجه فاعلم ان هذا  
 البديل في باب الاستثناء يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم جواز الضمير اليه  
 في البديل منه مع وجوبه بول البعض انما لم يحجج لان الاستثناء المتصل بتقدير المستثنى  
 جواز المستثنى من فيكون الاتصال قائما مقام الضمير وانما في اللفظة بعبارة في الايجاب  
 والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء **قول** كايضا على حال من الاحوال ظاهر  
 يدل على ان المثال من قبل النظر الحقيقي وهذا استشكل به يودي الى الحال وجوب باء  
 من باب التاكيد وباللغة محصل سوى الزكوب في حكم عدم **قول** بل المراد اخفى من ذلك



اي من كون المستثنى منه بحيث يقع اطلاقه على المستثنى والاصل ان لا بد من ذلك  
 بخصوصه يقتضي المقام وعائنه فلا يقدر في ما جاني زيد الكشي ولا جسم ولا حيوان  
 اذ هو في ما كونه الالة بقدر كسوة ولبس في صليته الالة المسجد يقدر مكان  
 وموضع وعلى هذا النكاح وقدر ما قس في هذا بناء على ان التقدير ضرورة كما عرفت بان  
 بان الفردية اذا انقضت بالبعد فلا حاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة على ذلك  
 ان تقول هذا انما يراد اذا كان في تقدير خاص زيادة تقدير كسب اللفظ وليس كذلك مع  
 المقام شاخص صوري عند من له ادنى ذوق على تقدير المنا سب فتأمل قوله وفي الحديث  
 ما شئ شيطان من بني ادم الا انهم من قبل الله وفي الحديث اشكال شهور من جهة  
 دلالة على ان لا يباين الالة حال الاتيان من قبل الله المقصود العكس وهو ان لا يباين الله  
 في تلك الحالة فاوردت في الحديث واشار الى جواب الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان  
 بالحديث النبوي ان باس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من قبله يعني ان الشيطان يعتمد  
 على ان الله اعاد حتى لا ينفك كلياً قبل ان يأتي الى جنته فاذا اصابته ولم يقدر على ذلك  
 من جنته ايضا بعصاة الله سبحانه حصل له القنوط قوله وعلى هذا لا حاجة الى حمل الحال  
 ولا الى تقديره بغير جهة الله والله علم قوله وذلك قصد تعقيب اشارة الى وجه وقوع هذه الحال  
 ما فيها جرحا على قدر الواو وحاصل ان النفي والاكتمال لا دل على لزومهما الا في الاول كالشروط  
 يستعمل فيه وايراد كلاهما من جهات تباينهما ما هم من قبل الله قوله الا على ما قبل العزم  
 عليه هذا ان يبين انما يحتاج اليه لواجب متعارضة حدوث معقون العال معقون الحال وانما اذا  
 اعتبر متعارضة حدوثا وصار فلا لان اليكس باق وقت تباينه من قبل الله وان كان حدوثه  
 سابقا عليه وقدر يقال يجوز ان يزد بالابا في الحديث الشريف قريبا كما يريد بالموت في قوله  
 عليه السلام لقول الله تعالى ان الذين قتلوا من المؤمنين والذين آمنوا من قبلهم لفي جنات  
 يتنازه اياهم من قبل الله فاذا اذا انما هم من قبله علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال  
 وما انتفع بشيء وما بقي رجاء الالة هذا الواحد فان لم ينتفع ايضا انقطع رجاء هؤلاء  
 وحصل تمام اليكس منهم والله اعلم قوله كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما مر

في القنوط وقد يطلق على فعل المستكتم وهو القنوط قوله والمراد به ان لا يكون له قول  
 في بيان حصر النفي الاول في ثمانية ابواب ان الاشياء بابها وسر لا باب وقد  
 هناك عبارة عن نفس الكلام فاما سب ان يزد بالاشياء ايضا نفس الكلام وكذا  
 بقا النفي التمني وغيره بان يرجع ضميره في قوله واللفظ الموضوع الى المعنى المصدر  
 على طريقة الاستخدام قوله واراد بها معانيها المصدرية يعني القاء الكلام المشتمل عليها  
 لكن ان يقال ان الظهور ان ليس موضوعه الا لا يخفى من التعليل ليس له موضوعا للكلام بل  
 بعينه والمتن جميعا اعني قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام مصدر  
 وحصل الاستدلال ان قول المقصود واللفظ الموضوع له لا يقع اذ احل في الكلام  
 اصلا ويصح اذ احل على الاتقاء الذي هو من جزئيات الافادة او مزوم له ولا يحصل  
 الافادة بدونه بان يحمل التام على الغاية هذا ولا عرفت هناك وجه لصحة ايضا وهو  
 الحمل على الاستخدام قوله فالاشياء ان كان طلبها قد سبق ان المراد بالاشياء والكلام  
 والكلام لا اشياء واللفظ ان الاتقاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد بالاشياء ان  
 الله والكلام يدل على الطلب اما ان يقال ان الطلب لفظ لازم لالله والمذكور فلهذا جعل  
 فنسب عبارة مسبوحة لا يشبهه ويقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام  
 بخصوصه لا التقوي الذي هو فعل القلب وكذا قال صاحب الكشف التتمى ليس فعل القلب  
 بل فعل النفس قوله وما ذكرنا من خمسة ومنهم من جعل الترتيب خمسة سادسا ومنهم خارج  
 التمني والله اعلم في طلب على ما هو بجمهور بناء على ان العاقل لا يطلب بعلمه سبحانه  
 فان لم يكن طلبا ولا يستلزم وان طلبه لا فعال خارج عن مفهوم الله الذي هو صوته  
 قوله ان رجلا وان كان يلزم قوله والا اول ان كان المطلوب به حصول مرتبة في الطلب  
 فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبها يكون المطلوب به اعني ما يدل عليه جمل من م  
 الطلب فلا ينتقض مجموع علمي وفهمي وان لم يعتبر قبل الجينية اذ الطلب نفس علم وفهم  
 لا مجموع علمي وفهمي ولا مجرد علم وفهم اذ المطلوب مما لا يقدر تسليم حصول مرتبة في العلم  
 مطلقا لانه ذكره لطلبه وباجل ذلك لو اعتبر التقييد باللفظ لخصيص خرجا بقيد الطلب

جعل

جاء

على التمني والفاء والكلام المنع على الاستفهام وكذا  
 لظهور ان ليس موضوعه الا لا يخفى ان التعليل  
 ليس لطلبه فقط اعني قوله لا الكلام المشتمل



اذ لا دخل للمقتضية وان لم يتغير حرجا بقوله في ذم الطالب واما ما ذكره في اصل  
 من ان الاول ان يقال ان كان المطلوب معلوما من حيث حصوله في ذم الطالب  
 فهو الاستفهام اه فقيه نظر لان الانتقال من وان كان مندفقا ايضا في فصوله في شرح  
 في الازمنة يقتضي تعريف الامر لان المطلوب يعلم على حد الجواب حصول امره  
 لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكره في تعريف الاستفهام و صحيح الامر  
 امر اخر قل ان كيفية تعريف الامر بالجواب لا هو او يكون مراد به الجواب بتفسير سابق  
 الكلام بان يقال يدل قوله وان كان المطلوب حصول امره في الخارج والآية  
 وان لم يكن المطلوب به مطلوب من حيث حصوله في ذم الطالب تأمل قوله وان كان  
 المطلوب به حصول امره في الخارج اي في خارج ذم الطالب فلا يتحقق مثل العلم  
 واقف فان المطلوب به وان كان حصول امره في ذم الطالب لكنه خارج عن  
 ذم الطالب بغيره في بحث وهو ان المطلوب في الشيء وكذا في بعض الامور فهو نفس الامر  
 الخارج لا حصوله سواء اخذ الحصول في نفسه او بمعنى يمتد والحصول لغيره لان الحصول  
 لغيره في الخارج وان لم يقتض حصوله الى اصل جواز ثبوت العدول لموصوفا فحتاج الى  
 كانه زيد اعني كونه يقتضي حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المطلوب في الشيء  
 مثلا حصول انتفاء الفعل عن المطلوب من اعني الخاطب له في الخارج ولا شك انه  
 موجود في تأمل قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو انتهى على مذهب من جعل العلم  
 مقدورا واما على مذهب من لا يجعل كذلك فالمطلوب به انتهى عنده امر وجودي وهو  
 النفس قوله واما في الامر في بحث لان الدعاء والالتفات من قسم الطلب حقيقة  
 والمطلوب به حصول امره في الخارج وليس فيها احدى حروف النداء مع انها  
 من قسم الامر حقيقة عند الحق كما سيجي وان كان امرا عند الحاجة قوله منها التي قد  
 لعدم وجودها في الممكن والمنتهى وعقبه بالاستفهام كقوله ما جاز ثم بالامر لا يقتضي  
 الوجود ثم بالمتن في السببية في الاحكام قوله وهو طلب حصول الشيء على سبيل الحقيقة  
 لا حاجة الى تعقيب المحبة بالجزء اى عن الطبع اهتزازا عن الامر والنواهي والنداء

في قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو انتهى على مذهب من جعل العلم مقدورا

والنداءات التي وجدت المحبة فيها لان طلب الحصول فيها ليس على سبيل المحبة اذ لا  
 في اللفظ بذلك وان وجدت في نفس الامر قوله واللفظ الموصوف له ليس قد حقت  
 ان التام للغاية لا صلة للموضع فان ما وضع له ليس المحبة الجوهرية المتعلقة بتلك  
 النسبة الجوهرية من حيث تتعلق بها وتلك المحبة لمحوطة لا تصدق بالذات بل من حيث  
 كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فذا صارت كذات لم يبق حرجا لا سيما هذا على كون  
 الغرض الخشعي يمكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن  
 ومن هذا قيل الانشاء اتحاد معنى لمقطع يقارنه وظاهر ان السلفه بيت زيد قائم لا  
 كونه ذاتية مذكورة واما اذا كان الموضوع لنفس الطالب الظاهر فلا بد من شيء  
 لعدم تخلف فقه قوله وطاعته بتجفيف الياء وزن الكرامة مصدر طمع فيه طعا  
 وطاعة وطاعته فلو طمع وطع بكسر الميم ومنها قوله واما لعل ترجيا يستعمل في فعل  
 او عسى ان كان فيه توقع يستعمل في عسى والتوقي بين التوقع والطمع ان الاول يقع  
 من نية وحذا اخر الطاعية عن التوقع بغيره بحث وهو ان الامور الممكنة المتوقعة  
 المطلوبة لنفسها حيث ان متعلقا بها حيث طلب وحيث توقع فارتباب  
 فانه لا بد على المحبة الاولى لا مجال فيها لذكر لعل ولا مجال ايضا لانه لانه عليها من ان  
 ترجيا اللهم الا ان يقال المراد ان يجب ان لا يكون كالموقع وطاعته في وقوعه بحسب  
 ما يستفاد من ظاهر كلامك وان وجد في نفس الامر قوله ولو لم تكن فخر من ان نصب  
 والتقدير ليس انما يملك في ثباته ولا يحتاج لوجه الى الجزاء فوجه عن معنى التعليق  
 ولو لم يقع الفعل خرج المثل من باب وجب ان يقدر الجزاء البقاء ولو لم يقع معناه  
 قوله وما يبرز من هذا بيان للمناسبة بين لو والتمني حتى يظهر جواز استعمال الاول  
 في موضع ثانيا قوله بعد فعل في التمني وقد جئ بخلاف ذلك كقول من القيس في وزر  
 او اسما عليها ومثله على حواصا لو سرون مصل قوله مركبين مع ما ولا المزمعين  
 اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من صل ولو قبل التركيب لانه حال التركيب  
 اذ لا فرق بينها عند التركيب فيرجع المعنى على يقتضيه قوله مركبين الى ان صلا ولو لا

في قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو انتهى على مذهب من جعل العلم مقدورا



ما خذ من صلا ولا ولا لا يخفى فساد واجاب شيخ راج في شرحه بان قوله مركبتين حال  
 مقدرا لا حقيقة حتى يرد الاشكال والمعنى انما هو خذ من صل ولو حال كونها مقدرا  
 في التركيب سواء ولا الميزتين **قوله** التفسير معنى التفسير فيلزم المعنى المفسر في هذا المعنى  
 المفسر هو المقصود بالتركيب والافاضل التفسير موجود في صل ولو قبل التركيب حال الشك في  
 في شرحه المتنازع والاصل ان صل ولو اذا كانا منوذين فيضدان مجرد التفسير على سبيل المثال  
 واذا ركبنا مع ما ولا التفسير معنى التفسير لا لا افادته بل يتولد منه معنى التفسير في التفسير  
 في المستقبل **قوله** والاشفاق انما هو المفسر اي اذا عدى الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف  
 واذا عدى به يكون بمعنى العطف **قوله** وبعد اظهر ان الترجي ليس بطلب اي بدخول الاشفاق  
 في الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب كير **قوله** لم ينجح ازيد قايما كما فيج صل زيدا ثم  
 قيد الاخرى في المثال با اذا قصد به تخفيض فانه قد ياتي لذلك عند الشيخ عبد القادر  
 والمض واما قوله به دفعا لما ذكره في راج من انه يجوز ان يكون تقديم زيدا لا تمام وقيد  
 نظرا لان المثال لا يكون متناظرا فيجب ان يكون تحقيق الكلام فيه **قوله** وهذا ظاهر في غير ما  
 ازيد قائم فلا فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما في التخصيص والالتزام ونحوها كذا في تقديم  
 المنفرد **قوله** فان ما ذكره في تقديم المنفرد ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت اختصا  
 في تقديم المفعول ظ غالب دون تقديم المرفوع قلت سيمسك الشارح كون علة الاختصاص علة  
 يقع مثل صل وقت علة العلم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنفرد حيث  
 يحصل لا تمام غير محتمل فيه فالوجه في التبع دون الانتفاع ان يحمل على الاضمار والتفسير كما في  
**قوله** ما ينجح عن تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال تاما في الهمة كونه متعلقا به على وجه  
 لا يتعلق بغيره كذا في السؤال في انت ضربت زيدا متعلق بانما على معنى ان الضرب  
 المتعلق بزيد صل صدر كعكاس لا لا توكل ضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك  
 لان السؤال كما يتعلق بالضرب بمتعلق بزيد لان المعنى صل تعلق الضرب بزيد او صل صار  
 زيدا متعلقا بالضرب وبهذا التوجيه سقط ما نقل عن بعض الافاضل في دفع التسامح في ان  
 السؤال انه في مثل ضربت زيدا هو ما يلي الهمة احيى الفصل سواء كان المطلوب هو التصديق

في قوله

ص

هو التصديق بعد الضرب عند تصور المسند لا ان السؤال على التصديق الاول انه  
 صل بعد الضرب لهما در ملك الواقع على زيد وعلى تقدير ان كان لهما در ملك صل  
 هو الضرب او غيره من اكرام وخود ولا دليل في كلام المص على ان المطلوب فيه بلزوم  
 تصور او ظهر ايضا اختلاف تقرير الاستاذ لوجه التعسف بان المص عني كون الاشفاق  
 اضربت زيدا لطلب التصديق مع انه قد يجي لطلب التصديق وما ينش على ذلك التصديق  
 من دفع التعسف بان المتبادر من العبارة والمفهوم من لا شذو ان يكون السؤال  
 فيما ذكره من المثال مجموع المخرجة وامر وكما بينهما قتال **قوله** وما يؤيد ذلك اي كون  
 بالهمة ما يليها **قوله** وصل لطلب التصديق اي لطلب صل التصديق والافاضل ايضا  
 لطلب التصديق في التحقيق كما حققنا في فصل الحاشي في احوال انهم اطلقوا التصديق  
 على ما يقع نوعا من التصديق والتصديق على سائر معنى قوامه من صل لطلب التصديق  
 انه نوع من غير النوع المخصوص في مثل **قوله** امتنع صل زيدا قام امره وقد سبق منا  
 في اوائل الاستاذ والخبر ان ابن مالك رحمه الله تعالى يقول عليه السلام صل تزوجت بك  
 ام ثيبا على ان يتبع صل موقع الهمة فيؤتى بها دل واشترنا حناك الى الجواب كذا في  
 في هذا الحديث النبوي ثم منقطعة والمعنى صل تزوجت ثيبا **قوله** وفيه نظر لا وجه  
 في تقييده اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جوابا كون وجه التقييد كونه محتملا  
 على ما سبق والجواب عن النظر ان وجه التقييد على ما ذكره هذا القائل هو لزوم  
 اي صل بناء على اختصاص بطلب التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من  
 ان التقديم لا اختصاص بالمقيد لذك لا يلزم من هذا قبح وجه الجيب انما  
 على ما قصد لا تمام لعدم حصول سبب يقع المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الى صل  
 بالنظر ان الغالب ويدل على عدم اتجاه النظر او وجه الوجه في شرحه المتنازع  
 ولم يترس هذا النظر حيث قال واما لم ينجح صل عرف لا احتمال ان يكون زيدا  
 منقول لا محذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعد مشغولا بغيره او يكون مفعولا  
 كذا في مقتضى ان لا ينجح من لزم من ذلك قيل بعد تقييد ولم ينجح صل

منه



ما ذكرنا يكون قول الحق لان التقديم يستدعي بالنظر في العلم انما هو على قدر  
احتمال كون التقديم مجزوا لا تمام كيف ولم يوجدنا على فعل مجزوف لكنه يستفاد  
**قوله** يجوز ان يكون بمعنى قد في الاصل كما سيجي الان وهذا نظر  
انما يريد ان يكون على التبع مخرقة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارة بنيد  
حيث قال ولا اختصاص بالتصديق فيجوز ان يقال ان التقديم قول لا اختصاص  
لا لا اختصاص بل لغرض **قوله** اصل عرف الاربعة التي هي لغرض الغلب المعجزة  
الاربعة المذكورة واما ما قبلها من عقيل ندمي جزمه الا برش **قوله** وحتي  
الالفان لو ف حثت بالتخفيف بمعنى ما لثت وعطفت من حثي كينون حثوا او تشد  
بمعنى اشتغلت من حثي حثي **قوله** ومن يخص المصارع بالاستقبال اي حاجته الى  
ما زعم بعض اصحاب نحو اشي من القائل بهذا غير القائل بكونها بمعنى قد بناء على  
قد تقرب الى الماضي الى حال كيف يخص المصارع من الاستقبال وهو بمعنى ما اذ لم  
يكون صل مخصوصه بماضي بالاستقبال ولا يكون قد مقربة لمصارع من الحال  
حتى يتحقق التما في بين القولين فيصاري الاختلاف القائلين **قوله** انضبة  
زبد او هو اخوك المراد من لا خوف الصداقة والماضي لا الاخرة الحقيقية والآخرة  
الجلية الاسمية حالاً مؤكداً فلم يجد دخول الواو عليها كما تقرر في **قوله** قال الحكائي  
ساغل البيت القضا لشعر سعد بن ما شب من بني مازن قال لا انا المارزوق  
في شعره الحكامة القضا اصل الختم والايجاب ثم يستعمل كمال الصنع والفراغ من  
الشيء وقضا ويروي بالرفع والنصب فاذا رفعه يكون فاعلاً جالياً ومفعول  
ما كان جالياً ويكون القضا بمعنى الحكم والتقدير المعنى ساغل العار عن نفسه  
السيف في الاخرة حال جلب حكم الله على الشيء الذي جلبه واذا نصبه يكون  
مفعولاً جالياً وفاضلاً ما كان جالياً ويكون المراد بالقضا الموت المختوم والقدر  
المقدور والمعنى جالب الموت على جالبه وقيل كان في ما كان بمعنى وبعد البيت المذكور  
و اذا حصل عن داري وحققت صدحها لغرض من باقى المذمة حاجباً ويصفر عيني

يقل

في عيني بلادي اذا انشت عيني باوراك الذي كنت طالباً به يداني الترك  
وادي واجعل خرابها وقاية لغرض وتخفف على قلبك بتركها خوفاً من حقوق العا  
ويقل عيني اتفاق بلادي اي بالقديم عند انصرف عيني جازية لمطلوب **قوله**  
ما سئله في بحث الحال من ان الحال الذي هو في نفسه والحال الذي بناه في الاستقبال  
وان لم تتنا في حقيقة الا انهم استشفوا علم الاستقبال في صدر الجملية الحالية لثان  
بحسب النظر في الجملية ولو بحسب اللفظ **قوله** وهو بناه على خطائه لانه يدل على جود  
تجريد الجملية الحالية لا على تجريد الفعل المقتيد بالماضي **قوله** كان مخرجه اختصاصاً بما قال فيه  
اختصاص لان ما سئلهام مطلقاً نوع اختصاص الفعل كما عرفت في **قوله** ما هو  
ويجوز ان يكون موصوفة والجملية صفة **قوله** اذا مضى لا يكون الا فعلاً فيبحث لان  
غاية ما علم ان صل اذا دخلت على المصارع يخصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد خصها  
بالمصارع ولا كون دخولها عليها اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يصح ما ذكره ونظر  
هذا ان قد يقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على  
الحال المصارع ويمكن دفعه فتأمل **قوله** والنفي والاثبات ما يتوجهان الى الصفا التي هي من  
الافعال لا الى الذات قد اشار القائل بالحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذات  
ما يستقل بالمنهوتية وبالصفا مقابلهما وحسب النسب الحكيمية وبسط فيه بعض البسط لان  
قال لا فعل ينقض نسباً حكيمية يصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انسياق  
او لازمة واحتمال اختصاص بعضها وصفا بخلاف المشتقات تعبدية لا يصلح  
لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب الحكيمية الصالحة لذلك كما يدل  
على مزيد اختصاصها بالفعل بنظر الجمل الاسمية المشتقة عن النسب فتأمل **قوله** ادل  
على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لان المراد دون حقيقة الاستفهام لا مشاغلها من علام  
الغيب **قوله** وفي فعل انتم شكرون لاخذ اخذ على الفعل تقديره اه قال الشاعر في شرح  
الفتاح وكان هذا هو المختار وعليه التعويل واخذ اخذ هنا التاكيد بالسر لا بتقوى  
الحكم لا يقال في احوال المسندان بروز قول شاكوا انهم تملكون خزان رحمة ربك في صورة



الجمل الكسبية افاد الاختصاص كما يفيد الجمل الكسبية حقيقة فلم لا يكون بروز فعل انتم  
 تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدة لابرار كما يستجد في موضع  
 اثبت لاني نقول حقيقة الجمل الكسبية بما نحن فيه اعني فعل انتم تشكرون لا يفيد  
 الثبوت بل التجدد يكون خبرا فعلية فلا ما هو في صورته فظهر الفرق بين ههنا كبت  
 اخذ هو ان فعل انتم تشكرون يفيد الاستمرار التجديدي اما بروز في صورته المبتدأ والخبر  
 ويكون اياها في الحقيقة على راي والاستمرار التجديدي اسن مقام من الاستمرار الثبوتي  
 دلالة على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد والكشف على النفس السندى لزيادة الثبوت  
 كما ترث اية شارة في قوله تعالى يستمرى بهم فادجه العبد والى ما يفيد الاستمرار الثبوتي  
 ذلك ان تقول ما ذكر في النظم اول على كمال غايته تبار بعباده حيث رضى منهم بما هووا  
 عليهم والله اعلم **قوله** كقول من حل لوكه لا تخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة الزائدة  
 وجوده بموضوع بمعنى انصاف الموضوع به ههنا فمئة اشيا لكن لما كان المحمول والربطة  
 شيئا واحدا بالنظر في الظاهر قولنا لوكه موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا لوكه دئمة  
 وقديما لانا كان المحمول نفس الوجود بقرينة المقابلة والافاء المطلوب بجمل البسطة ايضا  
 وجوده نفس الوجود نفسى واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل الحشيش ان لا يسان محل  
 المركبة عن الاحوال التي تعرض الى هيئة من حيث هي في موجودة كانت في الخارج او لا  
 وتل ذلك بحسب ضيق اللغة **قوله** فان المطلوب وجود الدوام بمركبة وفي بعض النسخ  
 اول وجودها فعلية نسخة الاولى يكون بيانها حال مثال المذكور في المتن وعلا  
 اثبتة لها ولا فتم اليه بقوله اولاد **قوله** طالبا ان يشرح الاسم هكذا وقعت الوباء  
 في النسخ التي رايها حا والانسب ان يقال طالبا ان يشرح الاسم هكذا وقعت الوباء  
 الجمل على الواحد المعظم وهذا وان كان شائعا في المتكلم الا انه ينبغي ان يقال **قوله** لاي  
 حقيقة التي هو بها هو اشارة الى ان المراد بالاحية ههنا هو حقيقة اعني بالشيء  
 هو باعتبار التحقيق لا المعنى المشهور الذي لم يغير فيه التحقيق بقرينة حكمة تقدم طلب  
 حل البسطة عليه **قوله** يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب ولا شرع الاسم ثم وجود

ثم وجود المفهوم في نفسه قبل كبت فان المطلوب بما اشارة الاسم بحسب الاصطلاح  
 ما هيته الاسم حتى يقع في جوابه الخد انتم ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود  
 متوقف على تصور وجوده المذكور وفي تقديره ان يراد به الاسم عن المعنى الاصطلاحي  
 لم يكن بد من ان يكون المقصود به نوع مخصوص للمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان هذا  
 انقضاء مفهوما وقيل ان تصور ذلك المفهوم بخصوصه يسان من ذلك المفهوم موجود  
 ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بالاشارة  
 للاسم على ان معنى حل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاتفا  
 بناء على ما هو الاول لانا نقول قد خرج الفاضل الحشيش ان هذا الترتيب قطعي جواب  
 في نفس الامر لا باعتبار الاول واجب في نظر البديهة اذ قد جعل مقابلا ما هو الاول فيمكن  
**قوله** لا ما هيته ولا حقيقة كان الاحتمال عطف تفسيره لسابق **قوله** والمعدومة لا هيته  
 له اي لا وجود له فان الحيوة كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود والاشارة  
 كما خرج به في شرحه الواقف وخلاصة الكلام ان الاحية المرادة ههنا ما به الشيء  
 بالمعنى المتعارف عن الوجود وهو المعدوم لا وجود له فلا ما هيته ايضا بالمعنى المتعارف  
 ههنا فلا اشكال في عبارة الشرح **قوله** حاد تلك الحد وبعينها حد واجب الذات والحقيقة  
 انما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بازائها فقط وانما اذا تصور صاحبها  
 عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فان تعريف انما يكون هذا استويا بالنظر  
 في تلك العبارات فبعد العلم بالوجود يكون هذا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه وانما  
 في نفس ذلك الشيء فرسم يسمى قبل العلم بالوجود ورسم حقيق بعد فلا حاجة ههنا الى  
 التمييز كما زعم الفاضل الحشيش هذا اذا اراد بالحد والرسم المصطلح به في باب العقول  
 وانما اذا اراد بالحد الموقوف مطلقا فالامر **قوله** **قوله** ويمن العارض الشخص لذي العلم  
 لم يبق لذي العقل يتناول البارى عز اسمه بخوس ربك واعلم ان السائق من وغير  
 ما يطلب به التصور سوى المعرفة لما لم يتصور خصوصية زيدا وعمر ونفسي هذا المثال  
 كان مطلوبه احادية تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء لذلك مخصوص بباله

قوله حاد تلك الحدود بعينها حد واجب الذات  
 والاشارة الى ان هذا كان الواضع تصور حقيقة  
 اعتباراتها ووضع الاسم بازائها فان تعريف انما يكون هذا استويا بالنظر  
 في تلك العبارات فبعد العلم بالوجود يكون هذا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه وانما  
 في نفس ذلك الشيء فرسم يسمى قبل العلم بالوجود ورسم حقيق بعد فلا حاجة ههنا الى  
 التمييز كما زعم الفاضل الحشيش هذا اذا اراد بالحد والرسم المصطلح به في باب العقول  
 وانما اذا اراد بالحد الموقوف مطلقا فالامر **قوله** **قوله** ويمن العارض الشخص لذي العلم  
 لم يبق لذي العقل يتناول البارى عز اسمه بخوس ربك واعلم ان السائق من وغير  
 ما يطلب به التصور سوى المعرفة لما لم يتصور خصوصية زيدا وعمر ونفسي هذا المثال  
 كان مطلوبه احادية تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء لذلك مخصوص بباله



وطلب الحكم بان هذه الكلمة لطلب التصور فقط واما الحكم بان الحزمة في مثل زيد في الدار  
 لطلب التصور مع ان مطلق النظر فيه طلب ثبوت شئ في شئ فاما في موضوع هذا خلاصة  
 ان ضل الخشبي او في غير ذلك وهذا اندفع اعتراض الفضلاء بان الاثر من تحقيقه ان  
 واما ان يكون لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم  
 محققه لطلب التصور **قوله** اي اتي اجناس الاشياء عندك نقول في العبارة بان لو صح ذلك  
 كان مطلب عيني مطلب اتي وجيش من جوابا عن الفصل وهو ظاهر بطلان وقد كجابه  
 السؤال بان اجناس الاشياء لا يلزم السؤال باي جنس يحصل عند الخاطي طلب كان طارعا  
 في هذا الجنس من جنس بل اجناس فلماذا صح ان يذكر انما يلزم لبيان الاول معنى  
 المفهوم فلا يلزم الخذر المذكور **قوله** او عن الوصف استعمال السؤال عن وصف في العلم وغيره  
 كقولنا ان الموصوف في ذي العلم قصد الى الصفة كقولنا سمعنا واما ما بناها اي لقاد  
 الذي بناها **قوله** فقد سبق المفردون اه انا من الافراد والتفرد على الرويتين وانهما  
 ابا علون انفسهم فردا مما زاع عن غيرهم بكنة الطائفة والاشتغال بذكر انهما جمل جلال  
 او ابا علون انفسهم فردا في الذكر بان لا يذكر مع غيره وانما لم يقولوا في السؤال من المفرد  
 على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن صفة المفردون وحسب من ذوي العلوم قال  
 الفضلاء جوابهم بقوله والذكرين الله من باب الاستلوب الحكيم يعني دعوا سؤلكم هذا  
 لان معنى الافراد ظاهر واستلوا عن اوصاف المفردين **قوله** وفيه نظرا لانه خلاصة النظر  
 مع ورود في اللغة للسؤال عن الجنس قد يستدل على وروده فيها لانه بيت الكمال  
 او انما رى فقلت منون انتم فقالوا ايجت قلت عواظا ما فان الجواب دليل على  
 ان السؤال عن الجنس وفيه بحث اذا نظر احراق ان عطفهم اناسي فما لهم في حكمهم  
 فردوا بانهم من الجنس لان لانس الذين ظنفتهم **قوله** ففاد يظهر من جواب من يري  
 مع بقوله اه فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب محسوس لبيان انه لا يجانبه في غيره  
 لانه خارج كل شئ واحد فليس كمثل شئ وباجل ان يكون الجواب من باب  
 الاستلوب الحكيم كان قال داغ جنس فانه معلوم بطلان لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل لا ياتي

في قوله تعالى  
 انما ارسلنا رسلنا بالبينات  
 والكتاب المبين  
 فممن اجاب عن السؤال  
 في قوله تعالى  
 انما ارسلنا رسلنا بالبينات  
 والكتاب المبين  
 فممن اجاب عن السؤال

ظنفتهم

بل لا ياتي بجوابه ان يسل من صفاته الكمال **قوله** تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 اخذوا بالحق والآن قد يكون للسؤال عما ياتي احد المتشاركا وقوله سبحانه زبادة تؤكد ولا  
 فالامثلة انك فيه ليس انك لا كقولهم انهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هؤلاء  
 يفعل كذا كان الظاهر ان المضاف اليه من المثال خير لا اسم خسارة قلت لم يقلوا في  
 اي اسم الاشارة بل قال اي مشار اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب هذا المعنى فيا ذكر لان  
 هم عبارة عن الاشخاص الانسانية التي من شأنها ان يشاءوا شيئا او يشاروا في حسيته بما في قوله  
 في اية اسم متضمن للاشارة الى حسيته الظاهرة في الجواب الموقوف بالتمام العهد وما في حكمه من  
 ايضا وتعيم الاشارة الى حسيته بعيد **قوله** واذا اضيف الى كل من جوابه رد الشيخ في شرحه بان  
 منقوض بقولنا ان رجل ضربك فيجاب بهذا وبزبد قال وتحت ان ما اضيف اليه  
 يكون كليا دايما لقدر الاشتراك في امر عام لئلا يكون فصلا عما في الجواب قد يكون  
 جزئيا اذا اريد بالتبميز التعيين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك **قوله** والحق  
 من ذلك السؤال التوقيف لاحقيقة استفهام الرسول من من كية المعجزات لان المعجزات  
 غير ذكرها لا كانت كم فيه هي صدقكم درهما لك وكم رجلا ريت كان اولي وانما لم  
 بابر والحي لا نه في الحقيقة فامعن المصنوع له مخطوط هذا ايضا **قوله** كان في الخبرية التوق  
 بينكم الاستفهامية والخبرية ان كية الاستفهامية تعددهم عند المتكلم معلوم عند الخاطي طلب  
 المتكلم وكم الخبرية تعددهم عند الخاطي طلب واما يرد في المتكلم واما المعدود فهو مجهول في  
 فلهذا احتج الى تميز المبتدئين للمعدود ولا يحدف الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل  
 الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه  
 لانه خبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعي لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اللبث  
**قوله** واقول سئل بن اسرائيل كم اتينا بهم من بيتة رد على ذلك البعض هو الفاضل الكري  
 وقوله بيتة اما رفوع على الخبرية مبتداه ما قبل من نظم بتا ويل هذه الآية واما جرد  
 على ان من تمة الآية واقول معنى قرار وكان الآية لو هو جهاه هذا المعنى جرد قرأها  
 كافيته وقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضى يجوز كون كم في الآية استفهامية كما جاز



انما يحسن ان مراده عدم العنور على جرحه من اذالم يصب من وجهه من كمن فعل مقدر قد دل  
 عليه سابق كلامه حيث قال ولا اذا كان الفصل من كمن الجزية وميزها بفعل مقدر وجب  
 الاتيان به من التامين ليس لميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كمن تركوا من جنات  
 وكمن احلوا من قربة وقال كمن استغفرا ميتة الجور وميزها كحال كمن الجزية في جميع ما ذكرنا  
 فقد ادرج في هذا العموم وجوب ثبات من اذا فصل بينهما بفعل مقدر ثم قال ويدخل من  
 في ميزها انما في الجزية فكيف يجوز كمن ملك السموات وكمن من قربة وانما ميز كمن الاستغفرا ميتة  
 فلم يفرق وانما خير بان عبارة ذلك الفصل عن قوله وحال كمن الاستغفرا ميتة الجور  
 ميزها مع الفصل لا يلام ما ذكر من الادراج نعم لو قيل وحال كمن الاستغفرا ميتة الجور  
 على ما نقله هذا الجلب كان الادراج ظاهرا قاطعا **قوله** وبان من الزمان المستقبل قيل  
 بان اني اوان فخذ احدى اليان من ماضي والمنة من اوان فصار اوان واد  
 ايان في ايان فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه انما مستغفرا وهو يان بان يكون اصل ذلك  
 لا في نقله في مقام التحفيف لانه ان يقال كسر عوض عن ايان الحذف وانه ان كونه  
 الاسم غير متحرك يان التعريف المذكور **قوله** مثل سئل ايان يوم الغيبة المضاف محذوف اني  
 يوم الغيبة فبازم طرف الزمان خبر عن خبر المحذوف **قوله** بعد ان يكون انما في موضع المحذوف  
 وهو القبول دون التبرؤ في الآية روية اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع ما ذكر من  
 كان الولد حول **قوله** وبعضنا فحقق لطلب التصور كسائر الاسماء الاستغفرا ميتة فان قلت قد خرج  
 ان صتام بان ام من كذا الاستغفرا وخرج بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصور  
 فقط وكلام الشارح يشهد بانها طلب التصور فخرج ذلك قلت مراد الشارح بتفصيل الكلام  
 المذكور معنا وهذا قال فظن ان كذا الاستغفرا اه اى ظهر في ذكر من قول كذا ان صتام وانتم  
 صتام في حال سكوت وهذا قال كسائر الاسماء الاستغفرا ميتة على ان كونه من كذا الاستغفرا ميتة  
 محل نظر انما المنقطعة فلا بد من دخول الهمزة فيثبت مشاركتها قبلها في كونه استغفرا  
 عن بغيره المعطوف كما في ازيد قائم او عمرو والمنقطعة فلا بد ان الاستغفرا جزء منها ولا بد  
 من بينها بل المنقطعة الهمزة المقدر **قوله** ولهذا يجوز ان يقع بعد اسم كذا الاستغفرا سوى الهمزة

نحو

الهمزة اى الواو الهمزة في الاستغفرا لم يجر ووقعا بعد صا لزوم الاستغفرا صورة كما ذكر  
 الاستغفرا واد الزوم الصورة جاز في الكل كما لا يخفى على المنصف بل لا قضا كما لا يخفى  
 كما خرج به في معنى اللبيب لهذا اذا وقعت في جملة معطوفه بالواو وانما او بضم قدس ايضا  
 على العاطف كما مر تحقيق **قوله** ام كيف يقع ما يعطى العلقى باخوه ريان انفا اذا ما من  
 باقين هذا البيت بنشد من بعد ما جعل فلا يعطى لا نظوا قلبه على هذه وقد انشد لك  
 في مجلس الرشيد بحضرة الامام فرجع ريان فرد عليه الامام وقال انما بالنصب فقال  
 اسكت ما انت وحذا يجوز فيه الرفع والنصب الجزم فكنت ووجهه ان الرفع على الابدال  
 من ما بالنصب يعطى والحذف بدل من لها وصوب ابن شجري انكار الامام فقال ان  
 ريان لما يعطى بها يعطى اياه لا يعطى لها غيره فاذا رفع لم يقع لها عطية في البيان  
 في رفعه خلا ويعطى من مفعول لفظا وتقديرنا وفيما ذكره ابن شجري نظر لوجوه ان يقال ان  
 ذلك اني ابا زائدة في المفعول التقدير ما يعطى لعلوق او تفقن يعطى معنى يجوز في يكون  
 المعطية نفس الريان كما في صورة النصب او يقال نزل يعطى منزلا لا زام كما في جرحه في  
 مضيعة واعلم ان ريان اذا جعل بدل ان الحام بزم من كونه في حكم السقوط بناء الصلة بانه  
 فكفاية جوده حاشا وقد وجه المحسن في فم يجوز في قوله تعالى ما قلت لحسم الا ما امرتني به  
 ان اعبدوا الله ان يكون بدلا من المحاذ في بناء على ذلك على ان المراد بقولهم لم يبدل منه في  
 حكم السقوط هو لا يذ ان يستعمل بدل نفسه لا هدار الاول واخا جرحا حقيقيا فيما سبق  
**قوله** وام صتام بمن بل وصل وليست متصلة ولا منقطعة كما خرج به في حاشية الكشف  
**قوله** فلا وجه لوقوع الاستغفرا ميتة بعد حاقديا بان انشائه تأكيد لما قبله من انشائه  
 شام في معنى **قوله** فامم محم احد حول قد تصد انما ضل الخشيش ذكر ما يتضح به وجه مجاز في الكل  
 فيه بحث لا بد من يدعي ان بين الزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارفين  
 بما نون المجاز انه لا يخفى في تعيين العلاقة لان مطلق الزوم معبرة في جميع انواع فاعلم ان  
 العلاقة في البعض علاقة سببية في الاستغفرا مثلا استعمال ما صنع لمسبب **قوله** التنبية  
 على الصلابة العكس كل ذلك نظا بان مثل الصادق فيما ذكره ذلك انما اصل تحقيق الزوم

انما يعطى العلقى باخوه ريان انفا اذا ما من  
 بالعين على ريان روي في قوله ما من  
 قطع ووجهه ان ريان انما يعطى العلقى باخوه  
 على انما يعطى العلقى باخوه ريان انفا اذا ما من

قبها



واما ذكره في صورة التجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رؤيته للمفسر المستعمل  
 ان سبب صورة التجب من السبب فقيدها لان الاستفهام عن السبب سبب من الجهل والجهل  
 ليس محبت من التجب بل الظاهر فليس من استمال ما وضع لمسبب السبب لا عكس  
 مركب من الامر من على ان الاظهر في بيان لزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤيته للمفسر  
 امر غريباً كان الاستفهام عن سببه مستلزماً العلم بوقوعه وجعل سببه وادراك الغريب  
 بجعل السبب مستلزماً لتجربته لكن هذا لا يفيد خصوصية العلاقة وما ذكره الاستاذ من ان الاستفهام  
 سبب لا ادراك الامر الغريب وهو سبب لتجربته فيكون هذا من ذكر سبب ادراك التجب  
 محل نظر ايضا لان الامر الغريب هو التجب منه وهو عدم الرؤيه والاستفهام ليس سبباً  
 لا ادراك كيف والاستفهام ليس لا بعد هذا الادراك بل لا ادراك سبب ارفع من التجب  
 كما ظهر من تزييننا اللهم الا ان يقال الاستفهام قد يكون سبباً لا ادراك الغريب كما اذا  
 كان من ذات المسبب ويكون مبنياً على المذهب المروج من اننا اذا قلنا ربنا الغيب جاز  
 ان يراد مطلق النبات وان لم يراد النبات الحاصل من المطر وسبب تحقيقه في علم النبات  
 ان شاء الله تعالى الامم وفيه تعقلاً ركاب البيت مطلق الفصيدة مغان من حيث  
 مغان يجب الصالحات القيان مغان الاول موضع بعينه والمفاد انما المنزل في  
 ان المنزل الذي يقال مغان هو منزل جنتنا ينزلون بها ولم يول القهصل وقيل ان  
 وبعد البيت المذكورة الشرح فوجهها على حسن اصل ما ظننت خلافاً لما في قول الشيخ  
 وفي ما ذكرنا هذه المطايا وزوجان يكونان وقت خروجهما على احاطتهما بقوله خلافاً  
 مبتدأ خبره اصل ولا ظننت متعلق به اي خلافاً لغيره تحقيق رجاء ما فيك واعلم ان  
 في قوله الام استفهامية فادرج حذف الفاء الاستفهامية اذا جرت وبقاء الفتحه وليد  
 فرقا بين الاستفهام والجزو بما تبع الفتحه الالف في الحذف وسكن الهمم وذلك مخصوص  
 بمشعر وقد خرج به صاحب الكشاف في سورة الاحواف حيث تكلم على قوله فيها اعوتني لا تعذبني  
 صراطك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليه حرف الجر فيسكن اذا ورد بذلك حمل على  
 المذكورة على الاستفهامية كما يتقيد مساق كلامه وهذا هو الحق اذ لا يجوز حمل الفاء في المواترة

انما يتبع الاستفهامية

المواترة على الوطء ذال في الاضرورة لكنه يجوز في سوت بس حيث تكلم على  
 تكلم بما غفرى ربي ان يكون استفهامية وقال لا تكلم به غفرى بطرح الالف وجود  
 وان كان اثباتها جائزاً في افتراض بين كلاميه ظاهر مكشوف والوجه في سورة  
 الاحواف والله اعلم **قوله** والتعجب نحو ما لا اري المحدثات تحمل على التعجب وقد تقرر ان  
 على الجاز فيما يتقيد رقيه الجمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال  
 وقول صاحب الكشاف نظر سليمان وم الى كان المحدث فلم يسمو فقال لا اراه  
 على معنى انه لا يراه وهو حاضر لترسوه وغير ذلك ثم لاج انه غائب فاضرب  
 عن ذلك واخذ يقول هو غائب كانه يسأل عن صحته ما لاج له يدل على ان الاستفهام  
 على حقيقة وباجل الاستفهام ان كان عن نفسه فهو مجاز عن التعجب ووجه التعجب ان كان الغيب  
 عن سليمان ثم بلا اذ قد علم بغيره تعجب عن نفسه في عدم بشاره اياه وان كان عن الحاضر  
 بان يتوجه عن سبب عدم رؤيته اياه فانظروا حراة حقيقة **قوله** وهو الذي قصده المتقيد بل على  
 لفظه بما لا يوصل الى المعنى الاول لقول بايلاء المقر **قوله** واجيب عنه بما يدل على غير  
 اه قال انفسري في شرح الابيضاح وذا الجواب واقول لا دلالة لشيء مما ذكر على ظاهره  
 قطعاً وبقينا كيف وقوله نقلاً وحكاية عنهم من فعل هذا بالحق خرج في السؤال عن الكسرة  
 لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم انت فعلت اه لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا في  
 بذكرهم يقال له ابراهيم والظاهر تحقيق بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر عنهم من اختلاف  
 اصل التفسير ذكره في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون اي يسرعون ان بعضهم قد  
 ان يكسر الاضنام فاسرعوا اليه ينعون كما ذكره الشارح **قوله** والانكار كذا كذا  
 عطف على التقرير وقوله كذا كذا حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل التقرير في  
 حديث الايام **قوله** واما غيرهما وان صحح جيبه اه رد عليه بعض اصحاب الحاشية ان  
 فاجوب تامم انه متمنع في سعة الكلام ويمكن ان يقال الفاء مخدوف مع الجواب  
 والله جاز في السعة والتقدير واما غيرهما فليس كانه لانه وان اه وقد سبق في  
 اوائل الكتاب بيان شوع مثل هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرهما وان صحح جيبه

في قوله

خلف



لا تترك هذا جزئياً فيه هذا التفصيل فلا شك **قوله** ومن أين تدرى ما العار من الرند  
مطرب البيت صدره ونصبوا ال رند على رزاه وقيل خليل ان الحب توفاه فلا  
ان الخيل من الوجه حسن ولا نفاذ بالقرينة اذا ذكرت وطاها بر ما جرد  
يتم ان يكون ما توفاه ما فيه وتحتل ان يكون موصولة والافاضا جمع ينفو وهو  
المعزول والقوز موضع باليهامة وهو في الاصل المطبق من الارض والتجدر تعف  
منها والرنند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة ونصبوا اليه قيل **قوله** في القيد والشر  
مضاجي **المطرب** صدر البيت امرأ القيس واخوه مسودة زوق كانياب غول  
المشرف سيف قال ابو عبيدة ينسب اليه في مشارف وهي قرى من رضى العرب  
نوم الريف يقال سيف مشرف ولا يقال مشرف لان الجح لا ينسب اليه اذا كان  
على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرف منسوب الى مشرف وهو قيل كان يعمل  
السيف كذا في حزام سقط المسونة المحذرة يقال سن السيف اذا حذره وصفا  
بالزرقه لا لا تتحلى على صفاتها وكونها مجلولة **قوله** فاعلمك هو نفس تجاذ الالهة فينا  
الوقوف بين قولتها اجراء الله اتخذ وينا واسارة ال دفع اعراض بنوهم وهوان  
المكرات في الاصل لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال صناتاً اتخذ الله على خط قوله  
اخر الله اتخذ وينا وتوضيح الرفع ان المنكر في الآية الاولى من المفعولين حتى لو اسقط  
ذلك المنكر حتى ان يقال مقامه ما هو غير المنكر وجب تقديم ذلك المفعول المنكر في  
في الآية وفيه كلاً المفعولين حتى لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احد  
على الفعل ولقد لم يقل صناتاً اتخذ الله ولا الله اتخذ صناتاً **قوله** وجعل صاحب  
المغارة الاختلاف بين الشيخين ثابت في قوله تعالى انهم يقسمون رحمة ربك قال  
التوضيح له وبوجبه التخصيص فيه ايضا مع ان الخلق لم يعتقد انهم يقسمون بقسم  
الله حتى يرد عليه **قوله** وجعلها صاحب الخشاة هذا مني على ان قوله تعالى  
نكره انكس افانت تسبح لاثبات القدرة على الاكرام والاسماع على معنى افانت تسبح  
على اكرام انكس افانت تسبح على اسما العم لا لاثبات نفس الاكرام والاسماع كالمستأجر

المتب ومن ظاهر الاول والا فالحق ما بان ان جعل شفعه كاعتقاد القدرة والحق  
ان قوله انهم يقسمون رحمة ربك للتخصيص وقوله افانت تسبح لاثبات تسبح تقوية الحكم  
والوقوف بين لان النفس حاصلة من الله فيجب فيه التخصيص على **قوله** ومن الله تقوية  
حكم الا كما لم يقل ان الله تقوية مع ان الظاهر هذا لان النفس داخل على كلام بقية التقوية  
كما سبق تحقيقه في بحث لوحيه **قوله** لو يطيعكم في كثير من الامر على استمر الاشياء  
مع ان الظاهر اشياء الاستمرار **قوله** في هذا على مذهب القوم واعتذار ايضا  
بانه اراد في الآية ما خلا سوى ما تقدم وبان قوله في الفتن الثالث في ما تقدم  
المسند وانما يجوز يعرف ورجل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاحتمال  
على التواتر بل حق الموقوف على جبه تقوى الحكم وحق المنكر على جبه التخصيص  
الان لا يعرف بحتم التخصيص من جوحا كما اشترنا اليه فيما سبق **قوله** قل الذكريين  
حرم ام لا ينبغي الميزة لا تكار والامراء بالذكر من الضمان والذكر من المعز  
وبالاثنيين الاثنيان منها وكانوا يخرجون مادة ذكر الانعام وانما فيها اخرى كيف  
ما كانت ذكورا وانثى او مختلط وكانوا يقولون قد حرمها الله فاعلم ذلك عليهم  
والمعنى لو وجد التحريم كان الحريم اما هذا وانما ذلك ولا حرمه في شيء منها فلا حرمه أصلاً  
**قوله** افوق البدر يومض لي مهجده **مطرب البيت** لابي العدا الموي تمامه ام الجوزاء  
تحت يدي وسادة الاستغناء للتقريب وام منقطعة **قوله** ادعاء واقتران  
فراشه فوق البدر ثم اعزب عن ذلك ونزلة الجوزاء وسادة لان الجوزاء في  
زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول ثم قال **قوله** وقول الله عز وجل  
يدور الزخام البيت لابي العدا من قصيدة مطلعها يدور منك والجوزاء دون مر  
عدو عيب البدر عند تمامه يقول بطلبك العدو بالمصاداة والمصاداة والمحال ان  
الجوزاء قبيل مراد لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانك قد جرت مرته ومن يعلم  
انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو في عيبه ياك كعيبه البدر عند تمامه **قوله**  
والا فكل مصححه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستغناء على حقيقة لم يصح لانه سؤال



عن خصوصية الوبال بقرينة على ولا وبال فيه بل كل مصلو فيه **قوله** من فرعون نبيهم فرنج  
فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الراي بين سيبويه  
حقيقة الاستفهام اذا لمعنى له وهو ظاهر بل المراد ان لا وصف العذاب بالشدق والفظاعة  
زادهم تهويل لا بقوله من فرعون اي حصل فرعون من هو في ذل عتوه وشدته شكيمة في  
ظلمكم بعذاب يكون المذهب **قوله** اي لم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا  
عنه اول الاية في رقب يوم ثأمة السماء بدخان بغشي انفس هذا عذاب لهم رتب  
اكتشف عذاب العذاب انما يؤمنون في لهم الذكرى الاية **قوله** في حقيقة قال يا رسول  
الله ما الدخان فقال علاء ما بين المشرق والمغرب يكثر اربعين يوما ويكثر آيات المؤمنين  
فيصيبه كهيئة الزكام **قوله** اما انما فر هو كاستحسان يخرج من مخزبه واذنه ووجهه  
الاية والله اعلم كيف يدكرون وينفعلون ويوفون بما وعدوا من الايمان عند  
العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو عظيم وادخل في وجوب الاذكار من كشف الدخان  
وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وسلم من آيات البينات والكتب المعجزة وغيره  
فلم يذكر واو عروضا عنه **قوله** ولا يخفى المتواليات في ذكره المص بل قد يتوكل في اظهار  
معاندة الخاطب كقوله كما منعك ان لا تسجد اذا امرتك وانما نفيهم لثبات كقوله  
عم بنسألون وغيره **قوله** في جهة الاستفهام واما قوله كما حكاية عن فرعون ما ذا امرت  
فجاء عن ما ذا تشيرون وقد يقال انه اختص في قول نفسه فاذل **قوله** وفيه نظر  
لان يخرج عنه في الكف عن التعلل اجاب الشارح عنه في التلوين بان المراد في كلف عن الفعل  
الذي اشتق منه صيغة الاقتفاء ويرد عليه في كلف عن كلف التعلل الا ان يراد كلف  
عن التعلل منه من حيث انه مشتق منه او يقال ليس الدال على الكف عن كلف نفس كلف  
بل الجوع كما في نظيره **قوله** اجاب العلامة الشيرازي عن اصل الاعتراض بان المراد ان يكون  
المطلوب بالامر فعلا في الكف الذي اشتق منه صيغة الطلب مشتق منه كوكف وهذا ما  
بعض العلماء من ان المراد من كلف هو الذي دل عليه الصيغة والدلالة على الكف في كلف  
بالاداة لا بالصيغة ولا يخفى ان الكل تكلف لا يشار اليه في التوثيق ولهذا ذهب بعض النحويين

كره

التحقيق الى ان هذا الاعتراض وارور ويدبر كراحت الدال لا تقاوت الكين  
ونصب نصب المصادر وهو مصفوما موزون لانه تصفية الترخيم من رواد ورواد  
ارود برود ومعنى رويد كراحت او دغرا اي محله ورواد يكون صفة نحو سارو  
ميدار ورواد وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويدا كراحت  
كقوله تعالى فغضب الرباق واذن اتصل به الكاف نحو رويدا كراحت عمر اخوه اسم فعل بمعنى  
**قوله** ويحقق بانها على غير الخاطب هذا الاعتراض بحسب غالب استعمال وقد  
يستعمل نادرا في امر الخاطب كما ذكره كتب الصرف **قوله** وفيه نظر لان ثمة عبارة  
المصغ الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتأمل وما ذكره الشارح هو ما اوردنا  
في وجه النظر وما قبل فيه ان الاضافة لا يدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور  
لاختصاصه بادن ملازمة وانما يجوز ان يكون الاضافة الى الامر مشبهة الصيغة فيه  
مع كونها حقيقة في غير **قوله** بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الى من والمضارع  
قد يقال الاصل والثابت في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقة كما في  
الاستفهام ووجه الشرط وجود النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة وتوذلك  
لان الوضع اخفى النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قال النحاة فعل الرضى تستينها  
نظيرها بحروف التنية اولى من تستينها بحروف الاستفهام لاقتضائها صدى الكلام  
وما ذكره الشارح من لاحتمال بعيد ضعيف اذ المنبأ من نظر الامر هناك هو المعنى  
الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الامداد على كون الاضافة التام بياينة  
مستبعدا ويكفي ان يجاب باننا سلمنا في بحث لان هذا في الحقيقة عدول عن استدلال  
المسالك واستدلال بما روي في رفع ما ورد على استدلاله الا ان مثل هذا الجواب مقبول  
في صناعة المناظرة ويصح نقلا **قوله** وقد يستعمل لغيره كالا باجاءه عدم علمه المذهب من غير  
يشتر بان الطلب على جهة الاستفهام مثل المذهب عنده وان لا يظهر عنده كون الصيغة موجبة  
لقد مرشتر كبين الوجوب والمذهب وان كان مخالفا لرأي الجمهور من حيث كونها موجبة  
لوجوب فقط عندهم فلا بد اعراض ان فعل المشتق على شارح حيث اعتبر القدر المشتركة

نفي

عنه



الوجوب **الطلب** على سبيل الاستقلال مطلق الطلب ودلالة كلام الفتحاح على نفى اشتراك  
 لا يغير حجة عليه على ان السكاكي من علماء الأصول وكلام الشارح مسوق ليحيى  
 اقوالهم فاقبل قول خوفا تو بسورة من مثل صدر الآية وان كنتم في ريب مما نزلنا  
 على عبدنا فاقولوا بسورة من مثل الراد من الامر لتعجز لا طلب لاثبات بسورة من مثل كونه  
 محالا وقول من مثل متعلق بقوله فاقولوا **والغير الج** ورعبنا لا يوصل في ما نزلنا  
 لانه يفضي الى ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق  
 او التعجز انما يكون عن الاتقان به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم يجزوا عن ان يكون  
 منه بسورة او صفة سورة والغير بعدنا او الوصول ولا يلزم المجدوز السابغ  
 على هذا التقدير لان المجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما  
 التعجز باعتبار انتفاء الاتقان فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا مساغ له يستعمل  
 البلفاء فلا اعتداد به **قوله** فاشين في الصغاح خات الكلب حساء طردة وحاشا  
 الكلب نفسه يتعدى ولا يتعدى **قوله** وتضمني نحو قول امرؤ القيس قد التفتي من القسم الاول  
 المعبر فيه انتفاء الطلب مع ان من قسام الطلب كما مر بنا على ان الطلب المنفرد في قسم  
 الاول هو الطلب من الخاطب يرشدك اليه ان قال بهنا فليس الموضوع طلب لا بخلاف لانه  
 لا يقدر على ذلك قال في التفسير والاحاطة ليس الموضوع ان يطلب منهم كونهم قدرة  
 او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى اذكاره الفاضل الخش من اعتبار امكان  
 المطلوب **قوله** من تباريح الجوكي وتوابع الاشياء تباريح الشوق توابع الجوكي  
 الحوقة وشدة الوجد عن عشق وحن والتوابع جميع لا يجزى يقال ليجزى لبيك اي انه وادوى  
 جلده ويقال هوى لاي حرفة العود من الحب **قوله** حرفة العود المراد من العود وجوب تعجيل  
 الامر به في اول وقفات الامكان ومن لم يرضى جواز ما فيه عنه لا وجوب حتى لو اتى  
 به فيه لا يعقد به اذ لا قائل به فالمتقابل باعتبار التعيد جميعا **قوله** مع تراخي احد هما في  
 القيام لان الامر بالاصحاح مقيده بالاستمرار لا استاء ولو لم يكن مقيدا لاحتمال هو المبرح في  
 ايضا كالقيام **قوله** وانكسر النوى بين الامر والنهي في ذلك لان الامر يدل على طلب التمسك

حجة

الاحدية مطلقا كما هو من ذهب الجهور واما حجة الفعل فتحقق بمرارة واحدة والتقصود بالنهي  
 انتفاء ما يحية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاء وصاح في جميع الاوقات **قوله** لو لم يكن  
 كان واجبا ان اتصال الواقعة فالانصب الاستمرار المراد من الاستمرار هو الاستمرار في  
 على الفعل او الترك ما دامت قدرة موجودة واتصال الواقعة اعم منه فلا يكون في  
 الكلام انما اذا افاقا لا شبه والاستمرار حتى يكون تكرارا كما قلنا الكاتبة في شعره فمثل  
**قوله** اللهم لا تشمت بي عديي الشامتة الموزج بيلية الفدو يقال ثبتت به بالاشهرت  
 شامتة وبات فلان بيلية الشوامت اي بيلية شامت الشوامت **قوله** لطلب الدوام **قوله**  
 لطلب الدوام بقاء الفعل الصار في مرة وبالاتمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى  
 فيها فوقي **قوله** لطلب الدوام بقاء الفعل الصار في مرة وبالاتمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى  
 على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالمراد المستقيم من الكلام واما اذا اريد  
 كما طريق الحق على وجه الكمال بحيث ينبغي كمال النفس بحسب قوتها فالطلب على حقيقة  
**قوله** منه وما من ذكر الطلب في جوهر السبب كما مرنا وما كونه مستتباً عن ذلك الطلب  
 في الخارج فليس منه ما ينبغي بل من مقتضى اجنبية **قوله** لان العلة الفاعلية  
 انه يمكن هذه المقدرة مشهورة مقررة فكان من ذكر الطلب فهم ذلك **قوله** انما السبب في قوله  
 ودل عليه ذكر السبب هو الاشياء المجردة بعد الارجعة وغيره يصح راجع الى السبب في غير  
 عليه ان الطلب ثم ان هذه السببية والسببية ليس بحسب مطلق الطلب بل بحسب خصوصيات  
 جزئية المتعلقة بما هو مخصوصه فيفهم من سببية ذلك الامر بخصوصه وهذا ينبغي ان يكون  
 الفاضل الخش يمكن لو حمل الوجه الاول على هذا الوجه يلزم ان يتجدد مؤدى الوجهين ويكون  
 التغيير في التعبير **قوله** واما قوله تعالى قل لعبادي الذين الاله جواب سؤال مقدّر وهو ان  
 اقامة الصلوة لا تكون سببية عن القول اكثر مما يكون متعلفا عنه فالمراد كونه بعد الامر  
 يتم ولا يصح جزاءه فكيف يلزم وذهب الفراء في الآية الى ان الجزم باضمار انما  
 الجازمة والتقدير قل للذين امنوا قولوا بالصلاة **قوله** واذ بان اضمار الجازمة في  
 لا ضمار لجازة الاسماء وهو ضعيف لا يحمل على نظم القرآن وان وقع في الاشعار في قوله



هذا هو الوجه الثاني في تفسير قوله تعالى

تَقَرَّبْكَ كُلُّ نَفْسٍ اِذَا رَفَعَتْ مِنْ مَرْتَبَا **لَا** وَيَجَابُ ايضا بان يكون على وجه  
الجواب كما قيل في قوله تعالى ان يكون بالنصب **قوله** ورضى النزول وقيل عرض محبة الله  
كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فنصب  
خيرا استغنى ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحب الكون  
ووجوده بعبارة قوية الحال الى قوله لا تحت النزول مع محبتنا اياه **قوله** فلا يحسن الا بالو  
الحالية نقضه بعض اصحاب الجواب بقوله بالفاء في قوله لا تمام احادلت ارشاد  
نفسه مرشدي **ام** اشككتنا من قدره في قوله **و** جوابه ان مراد الشارح عدم  
مثل قولنا اتقرب زيدا فلما خوك على ان يكون التعليل للنفي الضمني والشاهد  
بذلك هو لفظي السلام كما اشار اليه الشريف في شرحه **لَا** دليل على ذلك في  
قوله لا تمام جواز ان يكون تعليل المقدر اي لا حاجة الى ارشاد ذلك فعقل مرشدي  
كما ذكرنا اخبر في قوله تعالى ان من ربي سوء عمل فراه حسنا فان الله يفضل من يشاء  
قالوا لا جودى **للمختار** وقوله فان الله يفضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد  
الشريف في شرحه **للمفاج** عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى فان الله هو الولي تعليل للنفي  
الضمني بان قوله فان الله هو الولي ليس بمعنى الضمني فلا يصح ان يعدل كما هو واضح وقيل  
بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها صفة مشبهة  
بمعونة اللغات المشهورة **للمفاج** على ان القوية قائمة بان مصيب لا تكار نفس اتحاد غير الله  
وينا من يرميه بغيره بالزمان فمثل **قوله** واي والعزة للقرين ونقل ابن الجوزي في  
از المتوسط واما الذي للقرين با وهذا فوق لاجماع النخاة وصل بعبر اجمعهم في  
اللفظية تردد في بعض العلماء **قوله** اسكان ثمان الاراك البيت ثمان الاراك بفتح  
النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكه وهي شجرة  
طيب الرائحة يتخذ منها السواك والربع المنزل **قوله** واما ما قيل في القول الاول قول  
ابن الحاجب واثني قول المرشدي والاول اقرب لاستعماله في القريب والبعيد على السواء  
وهو قول من يقول في قوله تعالى ان من ربي سوء عمل فراه حسنا فان الله يفضل من يشاء

ودعوى الجواز في احد ما خلا لا اصل ويا اكثر حروف النداء استعمالا وهذا لا يقدر على  
سواها نحو يوسف عرض عن هذا ولا ينادي اسم الله عز وجل ولا اسم المستغاث  
وايتحا وايتحا ولا المندوب الا بها او بوا وقيل اصل حروف النداء يا فزيدت  
عليها الهزة او الحاء يبدل على زيادة المسافة فيكونان للبعيد او لمن هو بغيره للبعيد  
من تاجم او ساء وحذفوا منها ايا فبقيت الالف ساكنة فلم يفتح الا ابتداء في قوله  
ووضعوا للقريب لان نقصان اللفظ يدل على قرب المسافة واما في  
مقلوب يا فلما يمتد الصوت بها كما يمتد في ما فوضع للقريب واما قرب الهزة  
زيادة حروف في فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لنداء المتوسط وكذا اكثر  
انحاء فكان لا بد من وضع له حروف من حروف النداء مع انه معنى ظاهر ليس في حاجة الى تفسير  
قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى الظاهر قد استغن عن وضع  
له خاصة بالجواز ونحوه كخصوص الرواج والطعوم التي اكتفى في التفسير عنها بالاضافة  
كراية **المسك** **قوله** انا لا نختص احد من الناس لنفسه واستفاد من مرتبة المدعوين بان الله  
هذا الكلام الكشاف وقيل بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما  
يقال يا من هو اقرب الي من جبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر هنا  
قول ابن الحاجب على اننا اشرنا اليه **قوله** لكن مجموع في محل النصب على الحال رد على من سجد  
السيرة في حيث قال ايها الرجل مبتدأ خبره لفظ وافي مراد او بالعكس اي المراد اكثر  
**قوله** اقرى الناس اي اكثرهم قرى وهو نصيب **قوله** انا معاشر الانبياء اشرنا اليه  
**قوله** انا معاشر الانبياء اشرنا اليه اي قلنا كلاما والبيان على وزن القريب او المقلوب  
ام نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صيد **قوله** يكشف الغيب الغيب بفتح جيم  
وهو سحابة تغشى الارض كالتدخان تقول اصب يوما **قوله** قال ابن الحاجب خوف  
ليس منقول لانه قال الفاضل الرضي الاول ان يقال الجميع منقول عن النداء وانفصا  
انتصاب النداء اجواب باب الاختصاص جري واحد ثم تقول لكن جواز نصب  
ودخول الاسم في نحو عن العرب لانه ليس بنادى حقيقة ولانه يظهر في باب الاختصاص



وفى هذا المكون بما حوته مع الالام **قوله** انما بنى الخشيل البيت لثمة من حزن الخشيل  
اولها انما بنى الخشيل بيتا وان سقيت كرام الكس فاسقيا وان دعت حزن  
وكلمة يونان سرأت كرام الكس فادعينا انما بنى الخشيل لادعى لادع ولا هو  
بالاتباء ويغرينا يقول انما بنى الخشيل بيتا فادعينا فادعينا فادعينا فادعينا  
الكرام وسقيتهم فاجوبنا بجرهم فانما منهم وجننا بيتا لادعينا وسرنا كل شئ فله  
ووسط الجمع سروات وسرنا الكس فادعينا فادعينا فادعينا فادعينا فادعينا  
بنسبة عنهم وادعينا فادعينا فادعينا فادعينا فادعينا فادعينا فادعينا فادعينا  
فهمون الاضداد والراد منها البيع **قوله** وما يستعمل فيه النداء الاستغناء نحو يا  
من المذاق ونسما السجى نحو يا لاه قد تقرر في كتب الخوان الالام الجارة الدالة  
على المستغنى والمنسج منه انما سب معناه وهو الاختصاص بها باعتبار الاستغناء  
والسجى منه مخصوصان من بين انما بالنداء وبالاختصاص بتقديمه ادعوا المقدر  
عند سببه بسبب ضعفه بالاضمار وادعوا النداء القارة مقامه عند المبرور حقا كونه  
منفردة وتما بين المستغنى به والمستغنى له وبين المستغنى منه والمستغنى له اذ قد  
وفى هذا المستغنى له على حذف النادى نحو يا مظلوم بكسر الالام الدخلة على المظهر  
لوافق علما وان كان اصلها هو على حرف واحد البناء على النسخ تحقيقا وانما كسر  
لان الموقو منادى واقع موقع الضمير فيقوم **قوله** يا ماف جدى البيت لادعينا فادعينا  
كثما الى حامد الكسوفى عند كونه بغيره مظهرا لا وضع للرجل الا بعد انضال  
تكميف شاعدا حفاة وازما على الاضلاع البسر السريع فكيف شاعدا حفاة  
لناقة بنسكو من فتورها وادعينا فادعينا فادعينا فادعينا فادعينا فادعينا فادعينا فادعينا  
وقت قدمه وحافه من كثر المشى هو خف بين الخفى وحفاة وادعينا فادعينا فادعينا فادعينا  
الوزم عليه وجرى من الجرد والاناة على وزن القفاة الثاني والاحلاس جليس  
وهوك يطلع على ظهر البعير والاشباع جمع شبع بكسر النون وهو ما يشبع وبقا  
لنصفه يرادى الحرام في صدر البعير **قوله** كقول فيا قبر معنى البيت في اوله من حول المسند

هذا البيت من بيت  
الشيخ الفاضل  
المراد به

شرح هذا البيت مع عدة من بيات القصيدة ولا حاجة الى الاعادة **قوله** وكقول  
بى عند كل صباح تاجر جودى بادبته على الجراح وبعد قد كنت لي جبلا الوظير  
فتركنى اضحى باجود صاحى **قوله** يا عين بكسر النون وحذف النون فادعينا فادعينا فادعينا  
في النداء وهو التنوين والان لكسر ما تدل عليه وباب النداء باب الحذف والابحار كذا  
ذكره المزدق **قوله** وكقول بى تاجر جودى بادبته على الجراح وبعد قد كنت لي جبلا الوظير  
اذالم يكن السعدية بى كليلها وقيد البكاء بوقت العجاجة انما لانه يريد ارجل مبدعها  
لذلك ولان هذا الوقت كان وقت بكاءه بالاعدا وشدة الفطرات على المايد  
**قوله** جودى بادبته اي بادبته قبائل الراس وجوانبه والدمع يخرج من الشون وما  
واصل قبائل الراس وطفا صاحبها ان اي بدعك كذا **قوله** قد كنت انتقال  
الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم في خطاب الموتى والاجود الاحلاس الضاحى البارز  
**قوله** اي ينسب اليه الكذب شارحا ان يكذب في عبارة الماتع على صيغة الجمل من باب  
التفصيل **قوله** فالجزة في هذه الصورة مجاز لعلنا في الاولي اليه فانك في قولك ذلك قد  
استعملت اللفظ الدال على الحصول قطعها فيما يستعمل في المستقبل كما في قول انى رانى اعصر  
**قوله** فاحتمل ان يجعل كناية في البعض كما في المثال انما لست فان حصول النظر الى العبد  
المولى في المستقبل لازم لطلبه فغيره بالانتماء عن المزموم كما هو طريق الكناية **قوله** ونحو ذلك  
من الاعبارات كان يقصد في قولك وفكك الله لتقوى بدل قولك اللهم وفقه لتقوى  
الاحراز عن نسبة الى طلبة ما يكره من عدم تقاضا بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ او داخل  
السرونة قلبه كقولك عطاك زيد مقام بطلبك بالتقوى الى غير ذلك فاما يمدى اليه  
بما مل في الاعبارات **قوله** الاضداد كالجزة كثر ما ذكرنا قال في كثير لانه قد لا يكون خبر  
في بعض احوال فان مسند الاشياء مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الجزء قد يكون جملة  
وغير ذلك ثم اعلم **الباب** في النسخ **قوله** لانه الاصل والوصل طار عليه ولان مدار  
الوصل على جهتين اعنى الاتحاد والباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي النسخ  
ولا يقدح في المداينة التخلف على سبيل النسخ كالموصل لدفع الابهام مع البينة والنسخ

هذا البيت من بيت  
الشيخ الفاضل  
المراد به

هذا البيت من بيت  
الشيخ الفاضل  
المراد به



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written in red ink.

المركز الوطني

تبرکات و نیکوئی از حضرت علی بن ابی طالب علیه السلام

卷之四

二

يستدعي ذلك المعنى ببناء من أجل مخصوصا يشتمل ذلك البناء على فائدة العطف كونه  
مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معاينها واما الواو فانه يدل على  
معنى بهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من استلحا على احتمال المقارنة والتعقيب والملازمة  
والجمل المتشابهة في التحقيق مما لا يكاد يحصل الا في غير تناسبه بحيث اذا تعاقبت  
عدت من قبيل المحذول وادعت كتب المضاحك فلا بد من المتعاطفين من  
جاء **قوله** وهذا عيب على أبي تميم في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر <sup>بالم</sup>  
بكره الباء هو الداء المعروف ولا يسكن الباء الا في ضروقة الشعر وعند العرب  
بان كرم ابي الحسين سبب رفع مرارة النوى ورفعها وبان كرم ابي الحسين  
حلوا النوى من قبلها مما لا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال لجهت  
الجماعة هنا يجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله  
هذان الامران مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوجيه ان من عادة القدام  
من شعراء العرب الانتساب وهو الانتقال مما بدى الكلام من تشبیه وغيره الى  
المقصود عن المدة بلا ملازمة كما ان عادة متاخريها التخلص هو الانتقال  
مع رعاية الملازمة كما سيجي في البيان ان شاء الله تعالى فان قام ما اراد اختياره من المدة  
عطف كرم الحسين على مرارة النوى تقاربهما في خياله فليقم **قوله** زعمت هو ك  
عفو الزداة هو كذا عفى منقولاً زعمت والعدة ظرف لعفى اي انذر رسيه  
اي ان يوب الانذر رسي وخبر عنها للديار وهو حال من طلال قدم عليه خط  
لوة موحشا طلل قديم وطلال فاعل عفى الثاني والنوى اسم موضع والباء  
فيه بمعنى في ورسوم عطف على طلال والسكن الطريقة لا غدت اي الاصدارات  
وقوله على الخ اي ما لو متعلق بحوم اي يطوف ويدور وهو خبر غدت  
**قوله** لا لبيان لاناسكم اراد ببيان المعنى للفقوى وهو لا يوضح هو موجود  
في انما نحن مستزودون سواء حمل على التأكيد وعلى الاستيفاء والبدل كما فصله <sup>الظاهر</sup>  
الحسن في الاولين فظ واما على الثالث فلما سبق في احوال السند فبحث الابدال <sup>الظاهر</sup>



ان الشرح ذكر انما يكون فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من البيان وهذا انما يكون  
 الاجام ولا اجام فانما معكم ظاهر كما ذكر في قوله تعالى فليضاح بالنسبة الى الاجام  
 التقدير في بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انما معكم ظاهر كما ذكر في قوله تعالى فليضاح  
 قوم هو قوله على معنى عطف سوى الواو واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب  
 فانما لا يقع في قوله الا ضرب من الجملة الاولى الى ان ينزه واما المقصد في بيان اجتماع مضمونيتين  
 في التحقيق بحسب نفس امر تنويه لمدلالة العقيدة بالوضعية اذ بدون العطف يوجد المدلالة  
 على تحقق مضمونها عقلا وان لم يتحقق المقصد في بيانه قوله واو واما وانما لا فرق بين  
 اذنا انما لا يجب اللفظ ويشترط في انما ان يتقدم قبل عطف بها عليه كما لا يخفى ولا خلاف  
 في ان انما الاولى ليست بعاطفة لا اعتراضها بين الفعل والمفعول وبين احد مفعولي الفعل  
 ابن عصفور لا اجاء على ان انما انما انما غير عاطفة ايضا لمدلالة الواو والعاطفة  
 مع انه لا يدخل عطف على عطف والتعويض لا اجاء على ان لا يترك في انما عاطفة وفي ايضا  
 ان العاطف في مثل جاز انما زيدا واما هو مجموع واما حيث قال لا يبعد ان يكون  
 الوصف مستقلة في فانه موضع وبعض في موضع آخر كما في قوله في بعضهم انما عطف  
 الاسم على الاسم والواو عطف على انما وعطف الوصف على الوصف واما الفرق بين  
 او واما فلو ان وضع اسم العلم في البيت كذا فانت في ازيد عندك ام عندك عالم بان  
 احدهما عندك ستفهم عن التبيين وهذا يكون الجواب بالتبيين ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك  
 او عندك ستفهم عن ان احدهما عندك ام لا ولذا كان جوابه بنعم او لا يستقيم في قوله تعالى  
 ما العا ويزيدون اختلف الفخاة في هذه الآية فانفراد على ان او بمعنى بل كما ذكر في الشرح  
 وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو وتعلل ابن السجري عن سيبويه انها للتبيين كما في قوله تعالى  
 يخرج ان يقول هم مائة الف ويقول هم اكثر ورواه ابن هشام بانه لا يصح التبيين في  
 الواقع احدهما وفيه بحث اذ يحصل بالنقل عن سيبويه انه يجوز ان يكون عدد مائة الف  
 شيئا من التبيين المذكورين بل يكون عدد اكثر اذ يجب ان يكون اذ اراهم اراهم كان  
 ان يقول هم مائة الف كان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذا في شيء منها

في قوله تعالى  
 او واما فلو ان وضع اسم العلم في البيت كذا فانت في ازيد عندك ام عندك عالم بان

منها اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص انما المراد المبالغة في  
 وحكم لكن قد عرفت فيما سبق ان في بحث العطف على السند في قوله قد يغيب كون المذكور بعد  
 او قال العا في الركني بعد ذكر هذا الكلام وقد بين القاء العاطف للمؤد بعين ال  
 الزجاجة مما قد يقول الوب مطرنا ما بين زبارة قاله في التعليق بمعنى ما بين زبارة في التعليق  
 قوله ونحو وما في قوله ربه فقال وفي الآية وجه اخر وهو انه يريد بالواو ارادة النداء  
 قوله في صا با سنا بهما او هم فيكون بيانا حال والتبنا مصدر اليتوتة وقولون في  
 وحسب النوم في الظاهر يقال قال يعقل قليلا وقيلولة وتقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على  
 بيانا كما في قوله في صا با سنا بهما او هم فيكون بيانا حال والتبنا مصدر اليتوتة وقولون في  
 العطف والراحة فيكون نزول العذاب شدة وقطع قوله فان الاحضار يبين في عقيب نزول  
 المطر فان قلت الاحضار لا يبين في عقيب نزول المطر قلت ذكر الشرح في بحث الاستعارة  
 ان العا موصولة لا بعد في العادة مرتبة غير مترادفة حال وهذا يختلف باختلاف العا  
 فقد يقر الزمان والعادة فيقتضي اعتبار الممهلة وقد يكون بالعكس في الآية من قبل  
 قوله ونحو من الذين كذبوا برهمن بعد ان جوزه الكشاف على جملة المجرى على معنى ان  
 في تحقيق ما جاز على خلق الا انما في الذين كذبوا برهمن بعد ان جوزه خلق السموات على  
 خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم بعد ان به لا لا يقدر على شيء منه وانما هو  
 ان بعد ان على الوجه الاول من العدول وبرتبه صلة كذا وعلى الثاني من العدول بمعنى  
 التسوية وتقديم العلة لا اهتمام ووجه التخصيص غاية المناسبة بين المعطوف بهم الاستعانة  
 وبين المعطوف عليه بما لا يخفى واما انما على عدم طباقه على الوجه الاول  
 فلان استحقاقه محمد اخر ستمرة بعد قبل المعطوف وبعد ومع فليس المعطوف هنا متراجعا  
 بانما ان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فانه معتد بها في المحل على ذلك واما على  
 انما فلا من قبل توضيح الواضح وهذا مما لا حاجة اليه قوله فلا فتحم العقبة الآية  
 عليه بان لا يدخل على المضي لا مكره كونه فلا صدق ولا صحت ولا كسر في الآية  
 الشيخ ابو علي الفارسي بان لا يهنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما

في قوله تعالى  
 او واما فلو ان وضع اسم العلم في البيت كذا فانت في ازيد عندك ام عندك عالم بان

في قوله تعالى  
 او واما فلو ان وضع اسم العلم في البيت كذا فانت في ازيد عندك ام عندك عالم بان



في الآية المذكورة واخرون بان لا يحسن تكرار تقديره لانها كانت في ادراك العقبة  
فكربته في يوم ذي سبغة ففسر بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا انقضى العقبة  
ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه التكرار بين الايات وتلك الرقبة فكان الايات هو  
التابوع المقدم على غيره ولا شئت على صالح الابه **قوله** كقولنا ان من سادهم ساد ابو جابر  
من البيت ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل اذ عا الذئب في البيت  
بان يدعي ان الجدة اياه السود من قبل الاب والاب اياه ذلك من قبل الابن كما قال  
ابن الرومي قال ابو الصقر من شيبان قلت لهم كل عمرى ولكن من شيبان كم من اب قد  
علا بدين حسب كما علا برسول الله صلعم عدنان وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك  
تخرج بانيته هذا المعنى في ذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ابن سود والاب سابق على  
الجدة كما ان سود والاب سابق على سود والاب وقول قبل ذلك تخرج بان سود والجدة مقدم  
على سود والاب وهذا ظاهر سواء جعل ذلك متعلقا بساد او حال من جده قدمت عليه كما  
على الاول فظاهر وانما على الثاني فلا بد ان اجعل قبل ذلك حال من جده وجب ان يتصف الجدة  
بالقبيلة وقت انقضاء بسيادة لانه بين القبيلة الفاعل حال كونه فاعلا والجدة لا يتصف  
بالقبيلة الا قبل ان يجامع الاب في الوجود اذ لو جاعل لزال القبيلة او المعية وقد جاء  
عن ذلك بان دعوى الشاعر ان سيادة الاب لا حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت  
الى اول وجود الجدة بسيادة الاب متوئمة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة على  
باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الجدة فلا يكون قولنا ان عرق قبل ذلك مخالف  
المعنى الذي قاله ابن عصفور فتأمل **قوله** احتمل ان يكون قولك الى قبل ان يكون اذا لم يكن  
الجملة الاولى لازمة للتأنيث او لم يوجد دليل اخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد  
لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال  
ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافي **قوله** تسكب فيه العبرات كناية عن  
الاشكان بحيث اذا لم يبق في الطالب بكي لعمري **قوله** وهو ان خذ لهم اه خذ له لان اذا  
ترك عنه ونهوه وخذل عنه اصحابه تخذيل اي حلقهم على خذ لانه والتسويل التزييل

يقال سولت له نفسه الرأى زينة وسعد جراح من غير انما على خذ لهم يقال درج  
ان كذا واستدراجي وناهية على التدرج وفي الكلام ايما وان ان حقيقة الاستهزاء  
لا يتصور منه شيئا لانه عبث وجعل **قوله** وبذلك تسليم ان المعنى اذ الشرطية الجزاء  
المشهور ان اذ الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم  
ما شيخ ابن الحارث عدم مضافتها كمن فيصح ان يعمل شرطها فيها كما على من اتفقا  
كان جعل اذ في قولنا اذ اخلوت قرأت القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى  
ما بعدها معمول بالقرآن فيكون المحرر مستفاد من التقديم وحده وان جعلت شرطية  
معمول بالجزاء عن قرأت كما هو المشهور كان المحرر مستفاد من التعليق بشرط كما في قولك  
ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عوضا للتعليق في افادة باعتبار ان الشرط  
معمول بالجزاء وحق المعمول الآخر وهذا لا ينافي في التزامهم بتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى  
وان جعلت معمول للشرط كما ذهب اليه جميع كان التعليق مستقلا بافاضة اذ ليس اذ  
في معمول بالجزاء وقدرة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء **قوله** سواء جعل في ذلك اعتبارا من يوم  
الشرطية كونه اذ الشرط لا يضر بالنظر في المقصود لا صلت وهو حصول الاختصاص  
الخاص في العطف وانما قولنا فيما سبق لما تر من ان تقديم المفعول في نحو من نظر في غيره  
ينبغي الاختصاص في النظر في الظاهر الغالب من كون اذ ظرفية **قوله** نعم ان ليس ينقطع  
قد سبق في اوائل الكتاب ان في شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين  
يتوبون من حسابهم من شيء الاية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال في خلافه  
وان الشيخ ايضا ثبت القول بذلك في الدلائل لا يخفى **قوله** فهو على ضربين قيل من انما  
ثالث وهو ان يكون الاول هو قوله تعالى انما يؤمن عبادي من سوء صليته وتوحيات  
ووقوع مثله في كلام البلغاء ممنوع **قوله** فلم لا يجوز ان يكون يستهزئ بهم من هذا القبيل  
في بحث لان الظاهر ان المقيد بالمقيد الشيء مقيد بذلك الشيء فيبزم ان يقيد الا  
بالمقيد بالقول المقيد بالكلية فلا يجوز رجاءه **قوله** لا على احب جسم عن جسم  
بما يستهزئون بدليل انهم فيه بحث لانهم من الجزاء او من ليس مرتبا على الجزاء

على المحرر



بكونهم مهم لان الاخبار المذكورة اخبار رصاصية لم يلق بها دليل ذكر صاحبها  
في جرد الكيد في قولنا اننا منكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم  
بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة وفور نشا ط وهو راجع عنهم متقبل  
منهم فكان مظنة التحقيق ولا يخفى ان الاستحواذ يترتب على هذا المذكور فان قلت  
الشيخ انه لو عطف الله بسترى بهم وجعل من الحزب شيئا لم يترتب الجواز على جرد  
القول والاخبار بكونهم مهم ففصل بينهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهم في نظر  
قاصر غافل عن فائدة الكيد في انما معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضا للنقض وجوب  
الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه **قول** فان كان بينهما كال الانقطاع بلا ايجام او كمال  
الاتصال في بحث وهو انه يمكن اعتبار الالهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتبار  
مع كمال الانقطاع والوجه هو العطف ايضا فلم يغير ولم يتفرع له في جعل الالهام  
سببة مثلا اذا سللت صل تشرب لم يترك تشرب يكون فوك  
لا تترك تشرب تاكيد المنقولات بل ولو لم يثبت بالواو لم يترتب على المنقولات ترك كانه  
فوك لا وانك **قول** اما الاول والثاني فليقدم المسببة على عدم الالهام انما  
ترك لانه لا يتوقف عليه والا فقدم المسببة ايضا موجود في الحس مع وجوب  
**قول** فليقدم المفارقة الى الربط في بحث وهو ان هذا المعنى مما يعم الجمل فيكون  
فيلزم ان لا يصح اولا الحس العطف التفسير بالواو فيكون مع انه شايع حسن الكلام  
ان يقال حسنه عند البلغاء وشيوعه في عبارات المتصنفين لانه كلامهم **قول** فكل  
حق امر يجري بمقدار ادخال الكل على حذف انما هو باعتبار اسباب من كونه  
بالرض والتيف والرتبة وغيره والافاق فحق واحد وانما يفرض فحق كل امر  
مع بناء الوزن لانما ذكره هو السبب بتمام الحزب حيث ياتي فيه اسباب الموت  
من التيف والرتبة ونحوهما من كل جانب ان قلت فقولنا اننا منكم فان موت كل نفس  
يجري بمقدار الله لا يلائم غرضنا ثم وان كان مطابقا للواقع قلت مرادنا  
الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرنا كما اعتبر في حكاية المضاف

فوقه لانه المعنى على دخول الشاعره وغيره من اجل سفينته فيه وقد تقرر فيما سبق  
ان الكثرة في الاثبات قد يتم بواسطة المقام وانما لم يتفرع في بيان حاصل  
العموم لمقتضى المضاف لظهوره في قولنا اننا منكم غرضنا **قول** اني حبيبا اليكم  
المرساة الى الارباب ومن الحديث التي تنفي في البحر لنصف السفينة ويقال لها بالانكسار  
لنكسر الضيق ليجرب بها ثباتها ثم سمعنا على يقال وقعت بينهم حوب قال الخليل تصغير  
بلا حاء رواية عن الحوب قال الجوز الحوب قد يذكر وقيل الضيق بالكتابة وهو جنس  
وقيل للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للملاحين اسما صائبا لسفينته ولا يجوز ان يكون لها جنس  
وما قد صار فيها من الاموال **والا** وجه ما ذكرنا اوله لان المصراع الثاني يلائم اوله  
**قول** قلت لما ذكرنا قد يكون اه حال من حشاش في المعنى لا حاجة لاحد الجواب لان كلامنا  
على الانفراد لا محل له من الاعراب اما في كلام الخاك خاها جزء من الحكمي الذي انما هو  
مجموع الحكمين وذو المحل هو الحكمي لا جزء وانما في كلام الحكمي عند قطا حركه كان هذا مما يمكن ان  
اليه صحتها لا عند المنقولات فيما سبق **قول** انما معكم قال المحل من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد  
الاشارة في هذا المقام وانما علمه من ان يقول حسنا امران الاول كمال الانقطاع  
والثاني وجوب الفصل عنده فيما لا محل من الاعراب **المقص** مثل الامر الاول ولم يتفرع في  
اصلا اوله يورده المثال الا المصراع ويسف في الفصل فيما لا محل كمال الانقطاع  
فقولنا حصل المحش في اخوه **البحث** في ترك العطف في حكاية هذه العلة لا كمال الانقطاع  
كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس في كلامه ما يفيد قطعا بل اشرنا اليه من ان  
المقص لجزء كمال الانقطاع لا ترك العطف لاجل ولو كان فيما له محل من الاعراب  
وانما قولنا اننا منكم فيما سبق وانما كان اسما انشاء لفظا ومعنى اه تحقيق منه لوجه  
الفصل في الحكمي لا توضيح لكمال المقص ومراده وسياتي كلامه بكاد ينادي عليه من كل  
لرسمه وبهذا التوجيه انما يقع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضنا ذلك الغافل نعم  
على هذا التقدير اعتراض ثالث **فقد** **قول** اوله لا جامع بينهما هذا على تقدير تضاف  
الحليلين في الجدية والاشارة لان عدم الجامع بينهما انما يقدر سببا لانقطاع على تقدير







المجموع مستقلة الاول على تقدير ان يكون اسم السورة او القرآن وانما على ان بعد زكوة  
 من هذه الحروف ثم في العبارة مسبوحة لان كون اسم طائفة من حروف الجمع مستقلة لا يتأثر  
 كون جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدأ محذوف الخبر او الجواب للتقدير على الاول  
 اسم هذه وعلى الثاني هذا اسم الجمع منقول صفة محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه  
 الالهام وهو النقطة او مصدر كالاجام وعليها فاطلاق حروف الجمع على الكل من باب التظليل  
 وجوز ان رجاء شرح الكسفي ان يكون معنى الاجام ازالة البنية بالنقطة وهذا انما يتم  
 اذا جعل كون البنية للتبليغ مقبلا او سماعا في هذه الكلمة **قول** واما وجه اخر خارج عن التقيد  
 مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا وغير ذلك مما هو عند  
 في الكسفي وتفسيرها وغيره **قول** وانه الذي يستأصل في النجاة يقال فلان اصل الكذا والكل  
 مستأصل والعامة تقول لكن العلامة الخ شري قد صح هذا الجواب في الكتاب **قول** وتارة  
 جواز الجواز في المصدر جازف مجازفة اي اخذ بغير تقدير وموقوف بالكمية فاسي  
 موجب كراف والمجازفة الكسفي من غير خبر ويتقيد ونصب على المصدر اي يرى برى  
 جواز اي ريثا بطريق الجواز **قول** فوزان وزان نفس الوزان مصدر قولك وزن  
 الشيء اي سواه في الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق  
 على مرتبة الشيء اذا كان سوايا لم يبق شيئا اخر في امره الامور وهو المراد **قول** اي  
 صدى اشار الى ان صدى خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجعل مبتدأ محذوف الخبر على تقدير  
 فيه صدى لوزان المبالة **قول** فوزان وزان زيد استأصل عليه في ضل الخشيان  
 الا نسب من عطف صدى المتقين على لا ريب فيه لا شرا كها في ان كبد لك الكتاب ثم  
 اجاب عنه بجواب حسن تبين منه وجه عدم عطف **قول** في فجد الملائكة كلامهم  
 اجمعون مع اتحاد كلامهم واجمعون في ان كبد الملائكة فليح مل **قول** ولكن ذكر الشيخ يعني ان  
 كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه بقرينة ان كبد اللفظ فيكون في الفاعل عليه الحق ووجه  
 من كونه بمنزلة ان كبد المعنوي **قول** اي القسم استأصل كمال الاتصال ان يكون اه قال في  
 شرح الفوائد الغياثية وقد كون الفصل في البديل من باب الاتحاد ونظرا لا ليس للاتحاد

سورة

نحوه

فوزان

فوزان

للاتحاد بل لا بد في حكم الجملة العارية عن العطف عليه اللهم الا ان يقال ان الحكم  
 كون البديل منه في حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف صفة فاعلم  
 بالتوابع انتهى كلامه **قول** وهذا مما لا يتحقق له في الجملة كاستيما التي لا محل لها من الاعراب  
 اي التمييز بحجوه الامرين المذكورين لا يجري في الجملة لاستيما التي لا محل لها من الاعراب  
 فانه لا يجري فيه التمييز بشي منها وقد استأصل في حقيقة فلا يد ما يقال من ان  
 هذا الكلام يدل على ان لا ريب في ان عدم تحقق كون استيما مقصودا بالنسبة بجمع  
 الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربت اخوك ضربت زيدا  
 ضربا ما قصد النسبة اليه ليمتد معنى بدل الكل بما مر به هذا في شرح الفوائد الغياثية ما يدل  
 على جواز جعل الجملة في الجملة بدل لكل من الكل حيث قال فني نحو قولنا قتلنا بالسودين  
 قتلنا بالامم والتميز ان كان المقصود ذكر الجملة اي بنية وذكر الاولى توطئة له كانت  
 الجملة انما بنية بدل لا في الاولى بدل الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر ان  
 ببيانها كانت الجملة انما بنية عطف بيان لا في الاولى او ما كذا **قول** نحو انكم يا تعلمون  
 انكم يا تعلمون وبنين فان قلت الكلام في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وقوله تعالى  
 انكم يا تعلمون في محل النصب لان اول الآية وانتم الذي انكم يا تعلمون قلت  
 لو سلم ان الكلام في ذلك فلا يتم ان الجملة الاولى هي ما لا محل لها من الاعراب فان الاولى  
 مجموع الموصول والعلية على ما اشار اليه الشريف في او اخر الى الحقيقة المتقدمة  
 من شرح المفتح او الموصول وحده والعلية لا محل لها كما ذكره ابن حنبل مع واثبات  
 من كتاب المعنى **قول** فدلالة عليه بالالتزام ووجه المطابقة قال انما ضل الخشيان  
 عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل في الغير  
 ارادة منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهية ومبني تحت لان  
 مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو مذهبهم الطلب بلا  
 خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل واما ما كان فالكراهية لازمة لمدلول  
 لا نفس اللهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبني على ان لا يفرق بين طلب الفعل في الغير

جمع



باب طلب الكفاية  
في بيان ما لا بد من

وارادة من قول طلب الكفاية من الغير كراهية الفعل منه فاما **قوله** ان كيد بالنون  
وال على كمال هذا المعنى فيجب ان هذا شرح لا يطابق الشرح واذ المفهوم من هذا  
الكلام ان يكون ان كيد بالنون سببا لا حصل له لانه اعني ان يكون استعادة الكلام في  
لا تمنع من النون والتهوم من قول الحق لا يمتنع او في بناء دية المراد له لانه عليه بالخطا بفتح  
ان كيد ان يكون ان كيد سببا لا وصف له لانه اذا نظرنا ان كيد كالمطابقة وجه كونه  
او في لاجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد ان رجحان الكمال في قوله وان كيد  
بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال باني لان درجات الكمال متفاوتة ودلالة  
على الكمال باني عين وجه كونه او في بناء دية اصل الكمال فيجوز مؤداه كمالا من تدبر  
**قوله** وقرب من هذا ما يقال قد بينا الفاضل الحاشي وجه القرب بان اللفظ اذا فهم منه  
قصدا وصحاحا غير المصنوع له فاما كونه حقيقة فيجوز ان يجاز مشهورا وان لم يصلح  
الحقيقة لكن فيه نظر لان التصديق يحصل استعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع  
الموضوع له وكانت التورية في غاية الموضوع حصلت المراد ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة  
ولا يجاز مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على الامرين المذكورين بل يقال فهم غير الموضوع له  
قصدا صريحا اما لاحد الامرين المذكورين او لكون التورية في غاية الموضوع فغريب  
فاذكري ان رجحان الجاز المشهور والجاز مع كمال وضوح التورية قربان من الحقيقة  
**قوله** ويكن ان يقال ان معنى على ان الامر بالشئ ينشئ الشيء من هذه بمعنى انه حرف كذا  
ذعب لانه خرج وقد خرج بهذا الشريف في شرح الفتح فلا بد عليه ما اورد  
البعض من ان معنى ينشئ الامر بالشئ الشيء من هذه اقضاؤه واستلزامه عقلا لان  
الشيء جزء ذلك الامر ثم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاها انها هو دلالة ارجل على  
المراد منها وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالة على كمال الاظهار والتوقير  
واعلم ان جرد كون الامر بالشئ متضمنا للمعنى من هذه لا يكفي في كون الشيء المذكور اصطلاحا  
بل هو موقوف ايضا على ان عدل الامر هو الكراهية وهذا **قوله** وزان حسنة على  
الوارسها بريدانه في حكم بدل الاشتمال وهذا على توجيها للمعنى واما على قول من

قوله وزان حسنة على  
الوارسها بريدانه في حكم  
بدل الاشتمال وهذا على  
توجيها للمعنى

من يقول الامر بالشئ ينشئ الشيء من هذه بمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض في الكل **قوله**  
لان عدم الالة فانه متبادر لا محال اذ الالة متبادرة ذاتا ومنه والالات وان لم يتحقق  
في الجملة الالة اعتبر حاصل المعنى فنزل منزلتها فلا بد ان المتبادر بحسب المفهوم لا يكتفي  
كون الالة بدل الكل بل كشرط **قوله** فلو سوس الى الشيطان الالة على الكسوة بالانتمية بمعنى  
الافعال والالات وادعاء الشجرة الى الخلق باذعان ان الكل منها سبب فلهذا لا يكل بمعنى  
ملك لا يبدل لا ينطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال **قوله** ان قسم الله ابو حفص عمر قسمة على ما ذكره  
العلامة في الفائق ان اعابا ان عمر بن الخطاب قال ان الله بعثني واني على ناقة نجفها  
تعبا واستحققتة كاذبا فلم يحكمه فانطلق الاعرابي فخلع يجره ثم استقبله طحا وجعل يقول  
وهو يمشي خلف عمر قسمة الله ابو حفص عمر ما مشى من ثياب ولا ذبيرة اغفر الله لكم كما  
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفر الله لكم ان كان في جرح قال اللهم صدق حي  
العتاب ما خديت فقال فخرج عن رحلك فوضع فاذا من ثيابا وجفا فخلع على عمر وزده  
وكسوه بعض الروايات ما ان بها مكان ما مشى الدبر جراحة الظهر والجف الخزال  
والنقبة بالعلم اول ما يبد من الجرب قطعا متفرقة **قوله** لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل الج  
فيه بحث وهو انه لا يجوز ان يكون الكسوة لادم ومنه ما يقول بخصوص وهو الفعل المتعبد  
بالمفعول **قوله** اصل انه يجوز ان يستعمل الفعل المتعبد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان  
المستعمل علمت المستعمل اعتبارا على عن وسوس الشيطان لادم عالم ايضا فاما **قوله**  
ليدعونكم سوء العذاب يقال سوسة خفا اى اولئك اياه واورده عليه **قوله** حيث يخرج الواد  
ان هذا الظاهر لكن بقى الكلام في وجه تخصيص الالة الاولى بترك الواد في ثيابه بابرادها ويجوز ان  
يقال وجه تخصيصه في سورة ابراهيم قوله تعالى وذكرهم بايام الله بغيره وبلاءه كما قيل في كتاب  
الخطب على يوم العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعدد انواع النعم والحق التي اشير اليها  
بقوله تعالى وذكرهم بايام الله تعالى ولا كذلك التيسار في سورة البقرة كما لا يخفى ولكن ان يقول  
ان آية البقرة من كلام الله فلم بعد المحسن وآية ابراهيم من كلام موسى فقد وجها  
ان ما تعدد ههنا ذكر النعم جعل يذكرون بيان يسومون وفي ابراهيم عطفه ليحصل نوع من

قوله سوس الى الشيطان  
الالة على الكسوة بالانتمية  
بمعنى المتبادر لا محال  
اذ الالة متبادرة ذاتا  
ومنه والالات وان لم  
يتحقق في الجملة الالة  
اعتبر حاصل المعنى  
فنزل منزلتها فلا بد  
ان المتبادر بحسب  
المفهوم لا يكتفي  
كون الالة بدل  
الكل بل كشرط  
قوله فلو سوس الى  
الشيطان الالة على  
الكسوة بالانتمية  
بمعنى المتبادر لا محال  
اذ الالة متبادرة ذاتا  
ومنه والالات وان لم  
يتحقق في الجملة الالة  
اعتبر حاصل المعنى  
فنزل منزلتها فلا بد  
ان المتبادر بحسب  
المفهوم لا يكتفي  
كون الالة بدل  
الكل بل كشرط

قوله سوس الى الشيطان  
الالة على الكسوة بالانتمية  
بمعنى المتبادر لا محال  
اذ الالة متبادرة ذاتا  
ومنه والالات وان لم  
يتحقق في الجملة الالة  
اعتبر حاصل المعنى  
فنزل منزلتها فلا بد  
ان المتبادر بحسب  
المفهوم لا يكتفي  
كون الالة بدل  
الكل بل كشرط



ولعمري سب قولنا اذكر الله طبعكم فان قولنا بين عذاب اليوم الكبير والاب  
 وجه اوله وجعل الله مرجعكم صفة اليوم بتقدير العباد اليه **قوله** لا تقطع ان يمتل  
 على ما من من العطف ينبغي ان يراى ويحال مع الفاعلة الكلية **قوله** لا تقطع من العطف موجود في كمال  
 الاتصال ايضا **قوله** ويسمى الفصل لانه قطع في اللفظ لا في المعنى لان كل فصل قطع فيكون  
 تسمية المقيد بهم **قوله** اراها في الفصل انهم قال الفصل الكاشي اراها فصل في  
 من اري يرى ان يستعمل معنى الفصل الموقوف حقيقة ذلك ان يرى معنى من متقدرا لا مقصودا فان  
 اوى بغير متقدرا ان لا ينافى معا على ويكون من زبواى خالفا عما خالفا ان زيد جعل خالفا  
 فلانما عرنا خالفا ويلزم هذا المعنى ان زيد عرنا خالفا فافهم كما يستعمل ارى في معنى لا يمتل  
 صام على وجه يهيم بهما وبها انما ذهب من العطف وغيره **قوله** ان بين الجملتين مناسبة ظاهرة  
 فيجب ان هذا ايضا فنسب ما ذكره سابقا عقب ذكر الكلام الستة بقوله اما في الاول انما  
 فعدم المناسبة فان ذلك يخرج بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة  
 ههنا من في خلافه ثم لو كان هناك اما في الاول فعدم المناسبة واما في الثاني فثبت ههنا  
 الاول في اشتراك على ما من مع الفاعلة الستة ثم يرد هذا لا يقال مراده هناك بعد كمال  
 عدم الوجه للعطف تحقيق المانع سواء كان خارجيا ام لا قلت اما من موجود في **قوله** انما  
 ايضا فلا وجه جعلها فيما لا اول وان **قوله** انما يتوهم ان عطف على قول **قوله** انما في حيث  
 لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه توكيدا لا يفي او بيان له او بطلان  
 من في كل من الفصل والوصل اجماع بخلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل باجماع الوصل  
 خلافه ويكن ان يقال الامر عند الفصل موكل الى العقل والعقل يرفع الاحتمال المذكور  
 بانماثل في التباين وايضا الاستيناف اظهر في الجملتين لا انها مستقلة بشاخصها واما عند  
 فالعبرة باللفظ والعطف على التوبيخ كالمنق في الواو فاحتمال خلاف المقصود في العطف  
 اقرب منه في ترك هذا اخير الفصل **قوله** لا للوجوب كانه من التكاك لا يكتفي به وجوب  
 الحشني من التكاك وبين وجه عدم ذلك لبيان الا ان كلامه ان جاز ان عدم عطف  
 يستلزم به على فالو اجمع ان اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك المقيد جاز اعتبار العطف

في قوله لا تقطع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا  
 وجه اوله وجعل الله مرجعكم صفة اليوم بتقدير العباد اليه  
 على ما من من العطف ينبغي ان يراى ويحال مع الفاعلة الكلية

المعطف على الجزاء المقيد به دون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في المقيد بل يعمد  
 قرينة على ان المعطف عليه نفس المقيد على ما لو بدون اشتراك المقيد وهو محذور وهو  
 في قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خير بان عدم الاعمال  
 على التوقية الضعيفة لا على خلافها بل ما ذكره على وجوب الفصل **قوله** لا لا لاول محذور  
 فان عطف الشرطية لا قبل رجاءية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملتين  
 على الجملتين الشرطية لتحقيق المناقاة بينهما وانما من حيث لزوم التكاك الشرطية ولزوم عدم  
 المناسبة وكذا لزوم القطع للمناسبة ولزوم عدم القطع الشرطية وجواز عطف المناسبة على  
 وبالعكس تحقيق فصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملته مقطوع بها واما ما اورد  
 انما بين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المقيد والشرطية خبر فلا يكون المعطف  
 شرطا واما انما يجوز ان يعطف لا يستقدمون على لا يستأخرون مع اعتبار اشتراك المقيد  
 اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستأخرون ولا يستقدمون لا يستطيعون تغيير  
 على خط قوله لا رطب ولا يابس لان كتاب مبين وقوله كلمة فاردة على سواء ولا يابض  
**قوله** لا دليل على منقطع بقوله لفظا للمناسبة فان قلت لا تقرب لهذا الاستدلال فانه  
 انما يشترط وجود الجامع بين جملتي الله يستأخرونهم وبين جملة قالوا وجملة انما معكم وانما  
 منع وجود الجامع بين جملتي الله يستأخرونهم وبين جملة لا جواز الشرطية وبين جملة الشرطية  
 قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع فيها جامع فيها فانهم افعلوها جوابا لسؤال مقصود  
 في الشيخ في دلائل الاجاز بوجوب القطع في هذا الصورت وهو المضموم بشرط الفتح  
 الخلاف في سبب القطع منهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لا اختلاهما طلبا وخبرا ومنهم  
 من يجعل كمال الاتصال واداء تباط الاصح بان يربطها ذاتيا ومنهم من يجعل بان جملتهما  
 ان يكونا كالمشخصين فلا مجال للعطف اذا لا وجه لعطف التبيين ههنا وربما يقال لو جاز بالواو  
 ان من جملة السؤال وعلى كل وجه وهو مقفوض بوصول قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لبيه لانه  
 فان صدق لانه وهو قوله تعالى ما كان للبيبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا  
 اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقفوض لسؤال وقع قوله تعالى وما كان استغفار

لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون  
 مع اعتبار اشتراك المقيد على ما لو بدون اشتراك المقيد وهو محذور وهو  
 لا يستطيعون تغيير خط قوله لا يستأخرون ولا يستقدمون  
 انما في كتاب مبين وقوله كلمة فاردة على سواء ولا يابض

لا يستأخرون

هم



الاله جوابا وهذا ظاهر لعم لا ان يقال لو اكدت فيه لا عطفه فلا اشكال في جوابه  
 في صورته اكدت في الرد في حال السؤال بان حال كذا ام لا والنوع من السؤال المعبر في الاشياء  
 الكمية ونظايرها المتضمن فليس من صور الاستيفاء والنوع واضح فان الخط في الاول بيان  
 ما اجل في غير كمال لا اتصال بوجوب تفصيل في الاشياء وقواما واما في كل واحد مما يورد في  
 النوع من السؤال والجواب في طرقا وكان المقام مقام وصل مقتضى الكسبة من وجه والخبرة  
 من اخر وفيه ان لمية القطع وحل الوجه الثلاثة التي ذكرتها في سابق جارية في صفه لصفه  
 فالوجه فيها ايضا القطع اللهم لا ان يقال لم يعدم السؤال الاله الكبرية لاستبعاد حصوله في الاله  
 وغناه الجواب عن البيان ووجه لم يغيره لا اتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان اخر لكنه  
 مناسب لجملة الاول في كان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يتم  
 هذا الاستبعاد وذكر الجواب الله اعلم **قول** وجر ذلك قال الفاضل الحنفي مثل تنبيه الحكم على كمال  
 فظا منه وادراك ان الكلام ان مقتضى السؤال او على جادة التامع وعدم تنبيه الحكم  
 الاستبعاد والجواب وقيد بحث لان التنبية كون الكلام ان مقتضى السؤال اذا كان  
 كمالا لفظا لا كمالا بدليا اول كلامه لا يكون عدم التنبية له بل اذ لا يصح الا باعتبار كمال  
 الاله لان جعل الاضافة في كمال فظا منه ببيان او يرد باطلا لعدم كمال الفظا **قول** اي  
 ما بالكل عيبا قال في الصحاح ما بالكل اي ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا  
 يكون عن كسبه **قول** يشغل بك ام رطوبة بعقبك حال كونك عليه **قول** لا يخفى بعد  
 اسباب المرض اي سبب بعقبك بسبب الوقوع لا اذ سبب **قول** وعدم الكسبة في ذلك  
 هذا اذا جرى الكلام على مقتضى الفظ واما اذا حمل على خلافه فيكون السؤال عن سبب  
 خاص وترك الكسبة بناء على ادعاء ان كون سبب غلبة العاقل سببا او حرجا امر  
 متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل او ينكره **قول** فان كبر دليل على ان السؤال عن سبب الحرج  
 هذا ايضا مبني على كون كلام ساق مقتضى الفظ المتبادر والافلاخ كبر معان غير دفع  
 الشك ورد الانكار كما سبق وليس فائدة مخففة فيها حتى يقال لو كان السؤال عن سبب  
 المطلق لان السؤال عن تصور الذي لا يتصور فيه شك وترد حتى يوكد في جواب **قول**

في صورته اكدت في الرد في حال السؤال بان حال كذا ام لا والنوع من السؤال المعبر في الاشياء الكمية ونظايرها المتضمن فليس من صور الاستيفاء والنوع واضح فان الخط في الاول بيان ما اجل في غير كمال لا اتصال بوجوب تفصيل في الاشياء وقواما واما في كل واحد مما يورد في النوع من السؤال والجواب في طرقا وكان المقام مقام وصل مقتضى الكسبة من وجه والخبرة من اخر وفيه ان لمية القطع وحل الوجه الثلاثة التي ذكرتها في سابق جارية في صفه لصفه فالوجه فيها ايضا القطع اللهم لا ان يقال لم يعدم السؤال الاله الكبرية لاستبعاد حصوله في الاله وغناه الجواب عن البيان ووجه لم يغيره لا اتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان اخر لكنه مناسب لجملة الاول في كان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يتم هذا الاستبعاد وذكر الجواب الله اعلم

في صورته اكدت في الرد في حال السؤال بان حال كذا ام لا والنوع من السؤال المعبر في الاشياء الكمية ونظايرها المتضمن فليس من صور الاستيفاء والنوع واضح فان الخط في الاول بيان ما اجل في غير كمال لا اتصال بوجوب تفصيل في الاشياء وقواما واما في كل واحد مما يورد في النوع من السؤال والجواب في طرقا وكان المقام مقام وصل مقتضى الكسبة من وجه والخبرة من اخر وفيه ان لمية القطع وحل الوجه الثلاثة التي ذكرتها في سابق جارية في صفه لصفه فالوجه فيها ايضا القطع اللهم لا ان يقال لم يعدم السؤال الاله الكبرية لاستبعاد حصوله في الاله وغناه الجواب عن البيان ووجه لم يغيره لا اتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان اخر لكنه مناسب لجملة الاول في كان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يتم هذا الاستبعاد وذكر الجواب الله اعلم

**قول** وهذا بديع الوصولين واقتوا ما نوقش فيه بان كلام من صفه الاله امر متعلق بالمقام وكل  
 متعلقا ببلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصول الفظ يكون قوله كمال العباد حجة  
 ببلغ من قوله كمال العباد حجة فكيف يحكم عليه بان بديع الوصولين على الاطلاق والجواب ان مراد  
 ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصول فخذ التركيب ببلغ كافيته من تعليل اللفظ وكثيرا ما يورد  
 سلاما قال سلاما محتمل ان يكون تقا ولهم بلفه يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللفه العينية وتتمثل ان  
 بها لانهم كانوا على ما قيل عالمين باللفه العينية ثم شيوخ من اللفه انما كان من اسمعيل **قول** نعم  
 المعاول انه فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل في باطل فخذ قيل زعموا مبطلة الكذب فلا ياسب  
 المقام ولو يدل زعمهم على كمال حسن **قول** جمع عاذلة يعني انه ليس جميع عاذلة لانها صفة  
 على فاعل قد مر في الكلام في شرحه ليدل على جرحه فليست كذا وانما يكون عاذلة صفة جماعية فليس على  
 الذي لا يدل على الايضاح اذ القول بان جرحه ان يكون جميع عاذلة بمعنى رجل عاذلة  
 على ان التامع لا يثبت له لانه ليس توكيدي **قول** اي او وقع منه الاستيفاء في تنبيه الحكم على كمال  
 كلام الحق اعني استوفى مسندها معده بانها ولي شهور كما في قوله بين التور والذوان وكذا  
 ان تقول هو مسندها الطرف بعد ما يشوب قوله انما اذا عرفت المتألف عنه والوجه  
 مطروان في شك **قول** اي عاده ذكر ذلك في شيء او الاظهر ان يقال ان قوله باعادة صفة من باب  
 انش كونه على خط قوله قالوا اخرج شيئا بعد ذلك طبعه فقلت اطبخها الى جبهه وفيها على كمال  
 في البديع ان شاء الله تعالى والمراد بذكر الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للاداء  
 مع جميع الشخصات فلما ذكر اولها كان الصفة المذكورة بالبيع فاذا ذكرت بعده وجدت الاعادة  
 فيحصل الالان **قول** قلت وجهه انما اذ ثبت لشيء حكم او روي على الفاضل الحنفي ان السؤال الحجاز  
 يرد من احاد يقال لا وجه له او علم بالاسباب الحجازية على احواله الاختيارية ثم بين ما هو  
 العوارب بتفصيل فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقد من جانب الجواب  
 حتى يرد ما ذكره بل قوله لما اذا اخرج من بيعة التامع الجرحول دون ما اذا احسن يدل على ان  
 اسئل غير طاب قلت قول الحكم في الجواب صديقتك بالخطاب يدل على اعتبار السؤال من  
 الجرح طاب فاعلم خلافا لتعسف فظ فان قلت رد الفاضل الحنفي ما يتوجه لو كان كلاما

في صورته اكدت في الرد في حال السؤال بان حال كذا ام لا والنوع من السؤال المعبر في الاشياء الكمية ونظايرها المتضمن فليس من صور الاستيفاء والنوع واضح فان الخط في الاول بيان ما اجل في غير كمال لا اتصال بوجوب تفصيل في الاشياء وقواما واما في كل واحد مما يورد في النوع من السؤال والجواب في طرقا وكان المقام مقام وصل مقتضى الكسبة من وجه والخبرة من اخر وفيه ان لمية القطع وحل الوجه الثلاثة التي ذكرتها في سابق جارية في صفه لصفه







لا تعبدون اخبار في معنى لا تعبدون لان اخذ الميثاق يقتضي لاهوتهم المعنى على تقدير  
 القول اي فاعلموا لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في حق القسم لا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى  
 تقدير القول وقيل لا تعبدون مقدر بان المصدرية بدل لاهوت الميثاق فلما حذففت اعاد  
 الفعل في ارفع فعله هذا يكون قولوا صلة ولا يكون الاية بما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد  
 على المفرد لان الاخر مخرج من المصدر معطوف على خبر مخرج **قوله** لا تعبدون لان توعدون  
 في التجارة المتجربة وتعلم لها والمعارف في التعاليم هو الامر والنهي **قوله** لا تعبدون  
 بالنداء فيرى ان هذا التفرقة في مثلنا يميز انما لم يوجد قرينة واضحة على تعارضها بل هي  
 لو وجدت لم تكن العطف لا تفرق في هذا كما في قوله تعالى يوسف عرض عن هذا واستغنى  
 لزيدك ولا يخفى ان افراد العطفين جميع الا في الاية وبنية على اختلاف الحاشية فلا يسقط  
 فلا يصح عطف بشر عليه اجاب **الكشاف** بان لا مانع للعطف على جواب سؤال بالكون  
 جوابا اذا ما سببه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا وتا يارب فصيل منكم انكم كنتم  
 وبشرهم بالتحذير بشرة لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين امنوا عام للمؤمنين  
 والتجارة المدلول على عامة ايضا لكنها في شانهم في شانهم ثم نوع الايمان المذكور  
 فيجوز ان يقع توعدون في بشريتها ككلام توعدون **قوله** ليس التمدد بالعطف هو الامر ارادته  
 ليس التمدد بالعطف الامر من حيث هو امر اي الجملة الا في البنية من حيث خصوصها بل الجملة  
 انما وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو الجملة وصف  
 ما اراد به في قوله وبالجمله وقوله وحله الامر واخا له وهو الامر الاجمالي الى اصل كما في  
 البنية **قوله** بل يؤخذ عطف الى اصل معنونه الى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو وصف  
 ثواب المؤمنين اي المنظور في العطف ذلك لا خصوصية الجملة الامر من حيث هو كذا  
 كذا لك حتى يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف ذلك ان يقول هو عطف على انقواء فهو  
 معنى على عطف الجملة مع حيث خصوصها لان بشر منقود عن فاعله معطوف على قوله فانقواء فهو  
 كما توهمه الفاضل في هذا التوجيه يبين ان الاخبار على كلام الشارح وانفع اعراض ذلك  
 الفاضل واما اعتبار عطف العطف على العطف على الوجه ذكره هذا الفاضل فهو مما افاد

هذا خبر

ان ربه ايضا في شجرة الكفا في كونه لا يفي من تصرف لان الانسب في التفرقة بينك الجمل لا  
 مناط الجواز وهذا غير خفي على من لا تدرب في اساليب الكلام فما ذكره الشارح في هذا الكتاب  
 توجيه اخر لكلام الكشاف في غير ما ذكره في شرح الكشاف **قوله** لكن بشرط اتفاق الجملتين  
 قال ابن حنبل في معنى العطف لانه على الاخبار وبالعكس منه بيانين واما ما  
 في شرح باب المنقول معه من كتاب التيسير ابن عصفور في شرح الانباء ونقل عن الاثرين  
 واجازة الصغار وجماعة استدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا من سورة البقرة وبشر المؤمنين  
 في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سبويه جاز في زيد ومن غيره العطفان على ان يكون  
 العطفان خبر محذوف ثم اورد دقة ابيات مستشهدا على جوازها فيما لا محل له من الاعراب  
 واجاب عن الكل فنقول ان مثل هذا اتفاق الجملتين خبر وانما في عطف الجملتين  
 لا محل لها من الاعراب كما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال مراده ان لا نزاع فيه بين  
 المتعدين في علم البيان واما ما نقله ابو حيان عن سبويه فقد خرج ابن حنبل بان عطف عليه  
 قال سبويه واعلم انه يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين وقت او نصبت  
 لا يك لا تشق الاعراب من ثبوت علمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحد  
 وقال الصغار ما منع سبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصح ما فنشر ابو حيان في كلام  
 الصغار فتوهم فيه فلا حاجة فيما ذكر الصغار اذ قد يكون للشيء ما نمان ويقصر على ذكر احد  
 لانه الذي اقتضاه مقام واعلم ان الشيخ بجاء سبكي حاول التوفيق بين كلام النجاة وكلام التيسير  
 في هذا المسئلة باحسان اصل هذا الفهم يعني اصل بيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من  
 جواز ولا خلاف بين النحويين ان عند من يجوز به يجوز لغة ولا يجوز بلاغة **قوله** في هذا المسئلة  
 بان يؤدى معنى هذا الكلام في لغة كان بما الى توجيهه وهو ان يقال من النبي ثم ان يلقى الكلام  
 على سبيل المجازة اي قل لهم قول هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ قل الذين كفروا ان منهم الاية  
 بيدا الغيبة كما هو به صاحب الشرح في بحث الاجازة وذكر الفاضل التيسير في شرح **قوله** من النبي  
 المدركة العقل راو بالنوى المدركة النوى التي يتكلم بها الادراك سواء كانت مدركة او غير مدركة  
 في الادراك **قوله** وهي التي كانت بين الحسوس الظاهرة كالعلم بان هذا الاصغر هو هذا الخلق في كونه

هذا خبر  
 في قوله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا  
 لا تعبدوا الا الله  
 وحده لا شريك له  
 العلى وهو جليل الكلام  
 خمسة



لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور هي جوهري حركي بالحق والوجهية عند التبيين للقوى التي  
والطرفان محسوسان مدركان بالنسبة لشئ واحد في الحكم عند مدرك الطرفين والنسبة هي  
يكن من الحكم وهذا الاختلاف المحسوس لشئ واحد فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور المحسوس  
لما ذكرنا من ارجح ولا لقوة الوجهية كما صرح به في المواقف فان قلت الحكم هو نفس الحكم  
او قسم صور محسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة مرشمة فيها صورها كلها فالحسن في  
المثال المذكور ان النفس في الحكم باعتبار الطرفين والوجهية انما باعتبار النسبة في حكم  
الكل من الطرفين مجازا باعتبار كونها ان الحكم قلت فالحسن عند الحكم لا يجب ان يكون بالاجماع  
في قوة واحدة بل ربما يكون في الآلات متعددة كما لو كسب الظاهرة لا يثبت في المحسوس بل في  
المثال المذكور ان الاقربان الحكم في المثال المذكور هو المحسوس في المثال المذكور ان الاقربان الحكم  
شبهتها كما لم يأتها بغيره فيفكس كل منها ما رسم في الاخرى والوجهية هي سلطان تلك القوى  
فهي تعرف في مدركها قابل لما تعلق على مدركات العاقل فتتأثر بها في الحكم فيها بخلاف الحكم  
فان استعمالها بواسطة القوى الوجهية محسوس في كل من المدركات فان قلت كيف يستعملها النفس في  
مطلقا بواسطة القوى الوجهية والصور المحسوسة ليست مدركا للوجهية قلت ما ثبتت على ان  
انها في كل ما لا يتصل به فلا يتصل به وان استعمالها بواسطة القوى العاقل استدارة في مدركها  
لنفسها في كل ما لا يتصل به في المحسوس والعقل عرض متفق فيه ويزعم بعضهم ان الحكم في المثال  
في موضوعه لا يتصل بالاجماع في الخبر عنه ان يتصل بالخبر بل يستند للمدركين في المثال المذكور  
في ذلك وكذا الحكم بان هذا القول غير العلم مخالف لمعنى من الحكم هو المحسوس في المثال المذكور  
بالسبب ان الحكم هو العقل بواسطة المحسوس في المثال المذكور كما ان الحكم هو العقل في المثال المذكور  
المتعلق بالوجهية ان يقال ان هذا العلم من الاقلية والاكثية قد يكونان محسوسين وذلك  
عند كون مدركهما محسوسين لا على معنى انهما محسوسان بالذات بل بمعنى انهما محسوسات بالمدركين  
والثابت بان على ان العقل يحكم بحجته لا احاسن فلا تميز في الامور المحسوسة مثلا انما اكثر من اثباتها  
في ضمنها وهذا الخلاف كون شئ من الامور المحسوسة على ما عليه شئ فانه لا بد من مجرد الاحساس  
والوجهي بان يكونا بين تصورهما شبهة فاعقل انما يتصل في شئ من المتأخر لا كان العقل في

هذا هو الحق في المثال المذكور

هذا هو الحق في المثال المذكور

بينه وبين الاشياء الملموسة ونسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الحكم  
والتشابه والتماثل في نفسه لاجتماع نسب جميعها في العقل ولما كان المدرك  
عليه الامر جانيا سببه وكان شبهة التشابه والتماثل وشبهة نسبة تلك الاسباب للمقتضية في  
الاجتماع نسب جميعها في الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها يتصور  
الامور والصور والمعلومات نسب جميعها بتقارن الصور كناية كانت او جزئية محسوسة او  
في الخيال والتماثل في الجملة انما سبب تقارن في خزانة الصور ولا في الاول هو كناية  
والتماثل ان يكون بواسطة امرين سبب جميعه في الحقيقة في الامر في العقل والافعال في نوع  
واحد زبد في احداهما عارض اراو في الصورة والسود وكان الوجهية على ان الصورة بياض زبد فيه  
شئ ليس له لا يخرج عن حقيقة وكذا السود حشرة زبد فيه شئ ليس له وبه يثبت ان  
واحد سبب شئ في اشتراك الدنيا بها اشتراكا حاشيا بالاول وان ثلثا عليها بالثاني  
انواع العدل والعدل او تقابله وهو التقابل بين امرين وجوهين يتقاربان على كل واحد  
بينهما غاية الخلف خرج بقوله وجوهين تقابل السلب والاجاب وتقابل العدم والكون وداخل  
بقوله على معنى واحد التقابل بين الجواهر اعني الصورة النوعية العفارة ومن لم يثبت التقابل بينهما اعتبر  
الموضوع بدل الخلف وبادركنا ان المراد بالتقابل على الخلف التقابل لا باعتبار الصورة  
وتقول فيها غاية الخلف تحصيل التعريف بالتقابل حقيقة فلهذا يكون التقابل بين السود والحمرة مثلا  
فتساخا من مطلق التقابل سببي بالتقابل وقد لا تعتبر هذا التعريف بالتقابل السود والحمرة  
وسببها واشهرها ويختصر التقابل في الاربعه التي هي منها بحت وهو ان تعريف التقابل حقيقة الدار  
عليه غاية الخلف لا يسبب التقابل لان السكاكي وروا خلاوة والحقيقة من جهة اختلاف التقابل  
بينهما غاية الخلف بل غاية الخلف انما هو بين الخلاوة والمرارة اذ لا يخفى على النصف ان تقابل  
الخلاوة والحمرة يشترط في تقابل الخلاوة والمرارة وتقرروا بان هذا الواحد لا كان حقيقة  
الا واحد انهم يميزان من السكاكي هو التقابل في الحقيقة انما جعل البياض والصورة متضادين بل  
عند خاتمة قبيل شبهة التشابه ولعل هذا هو باعث لشارح على اعتبار غاية الخلف في تعريف التقابل  
لا يتكلم من الجواب الاول على ان لا تراض على هذا السكاكي الاول وانما في شبهة التقابل

سبب من سبب ان سبب التشابه  
في المثال المذكور



لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي هو كذا بقية الوهمية عند المنطقين لقول  
 والطرفان محسوسان مدرجان بالمشتركة في الحكم فندم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى  
 يتكلم من الحكم وهذا اشتوا الحسن لشيء فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور لشيء مشترك  
 كما ذكرنا في شرح ولا لعل الوهمية كما مر في في المواقف فان قلت الحكم هو النفس لكن  
 انتم صور محسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة مشتركة فيها صورها كما في المثال المذكور  
 المثال المذكور ان النفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم ان الحكم باعتبار النسبة في الحكم  
 في كل من الطرفين مجازا باعتبار كونها ان الحكم قلت فالحسن عند الحكم لا يجب ان يكون بالاجماع  
 في قوة واحدة بل ربما يكفيه ان يسم في الآلات متعددة كما في كس النظر لا يثبت في المثال المذكور  
 المثال المذكور ان الاقربان الحكم في المثال المذكور لو لم يكن الحكم لان القوى ايا طنة عند  
 مستتبها كما لم يرا المتعبد من نفس كل منها ما انتم في الاخرى والوهمية نفس سلكها تلك القوى  
 فلها تعرف في مدرجاتها بل لها شط على مدرجات العاقلة فتساو على فيها ويحكم فيها بخلاف الحكم  
 فان استعملها بواسطة القوى الوهمية ليست متخيلة كما مر جوابه فان قلت كيف يستعملها النفس في  
 مطلقا بواسطة القوى الوهمية والصورة محسوسة ليست مدرجة في الوهم قلت كما نهت عليه في قوله  
 ان طنة كما لم يرا المتعبد فلا تعقل **قوله** وان استعملها بواسطة القوى العاقلة ان رة في عبارة العقل  
 للنفس الناطقة جوهر موجود في الجنون والعقل عرض مفقود فيه وجزء بعينه الا كما بينا كما بينا  
 في موصفة **قوله** مثل الاتحاد في الخبر عنه التمثيل بالخبر عن السند والسند اليربنا على ان قانون  
**قوله** وكذا الحكم بان هذا القول غير العلم مخالف كسوق من ان الحكم هو المشترك لان شرب  
 باسبوح ان الحكم هو العقل بواسطة المشترك كما اشتراك في معار وانه عليه **قوله** وفيه نظر لان  
 المتعبد ان يمكن ان يقال ان العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك  
 عند كون مورد محسوسا لا على معنى انها محسوسان بالذات بل بمعنى انها محسوسات بالعرض كما في  
 واشتراكها على ان العقل يحكم بخبر واحد لا حاسن مثلا في مورد محسوس مثلا انما اكثر من اثنين  
 في ضمها وهذا الخلاف كون شي من الامور محسوسة على ما عليه شيء فانه لا يدرك بخبر واحد الا  
**قوله** او وهم بان يكون بين تصوريهما شبهة فمثل انما فصل في شرح المتعبد كما كان العقل يشتر

في قوله ان الحكم هو العقل بواسطة المشترك كما اشتراك في معار وانه عليه

في قوله ان الحكم هو العقل بواسطة المشترك كما اشتراك في معار وانه عليه

بغير بين الاشياء الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة والمطابقة للواقع وكان كل واحد من الامور  
 واما في المثال والنسبة في نسبة في نفسه للاجتماع نسب الجميع بجواز العقل واما كان الوهم  
 عليه الامر بما يناسبه وكان شبهة التماثل والتضاد وشبهة من نسبة تلك الاسباب الحقيقية في نفسها  
 للاجتماع نسب الجميع بجواز الوهم واما كان الخيال محلا لتقارن صور محسوسات التي منها يتوزع صور  
 المحسوسات والمعتقولات نسب الجميع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او غير  
 في الخيال والتضاد في الاجماع ان يجمع انما بسبب تقارن في خزانة الصور ولا فالا قول هو الخيال  
 والاشياء ان يكون بواسطة امرنا بسبب الجميع وتقيقة نفس الامر في العقل والافق الوهمي نوع  
 واحد زبد في احدهما عارض اذ لا بد للصورة والسود وكان الوهم مدعى ان الصورة بياض زبد فيه  
 شيء مبر لا يخرج عن حقيقة وكذا السواد حقيقة زبد فيه شيء **قوله** وينسب اليه من حيث انما في  
 واحد سبب مشترك في اشتراق الدنيا بها اشتراكا حقيقيا بالاول وان لث غلبا بينهما لانا  
 انواع العدل والاحسان **قوله** او تضاد وهو التقابل بين اثنين وجوئين يتقابلان على كل واحد  
 بينهما غاية الخلف مخرج بقوله وجوئين تقابل السلب والاجاب وتقابل العدم والكلية ودخل  
 بقوله على كل واحد تضاد بين الجواهر اعني الصورة الوهمية للعدم ومن لم يثبت التضاد بينهما اعتبر  
 الموضوع بدل الخلل وبما ذكرنا فظهر ان المراد بالتقابل على الخلل التقابل باعتبار الحمول لا باعتبار الصفة  
 وقوله بينهما غاية الخلف تخفيف التعريف بالتضاد الحقيقي فلهذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا  
 فاما خاص من مطلق التقابل سمي بالتضاد وقد لا يعتبر هذا القيد في مثل التضاد تقابل السواد والحمرة  
 وبين تضاد الشهوات وبين تضاد تقابل في الاربعة التي هي منها جيت وهو ان تعريف التضاد الحقيقي للامر  
 عليه غاية الخلف لا ينافي سبب العام لان السكاكي او رد الخلاوة والحركة من جهة اخذ التضاد  
 بينهما غاية الخلف بل غاية الخلف انما هو بين الخلاوة والمرارة او لا يخفى على النصف ان تقابل  
 الخلاوة والحركة ليس من تضاد الخلاوة والمرارة وتقرن بان ضد الواحد اذ كان حقيقيا لا  
 الا واحد انهم يشتركان في ذلك كما هو متفاد والحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل  
 عندنا من قبل شبهة التماثل ولعل هذا هو الباعث لشرح على اعتبار غاية الخلف في تعريف المتضاد  
 لا يتكلم من الجواب الاول عن الاعتراض على عدم السكاكي الاول وانما من شبهة تضاد كذا في

منه  
 من حيث انما في  
 من حيث انما في



ان من الحشوي فكثيرا لا يتوارى ان على الخلق كونهما في الكلام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام  
 يدل على ان التوارى على الخلق انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان الخلق اعم من الموضوع  
 والمختص بالاعراض هو شيئا لا الاول فثابت **قوله** ولذلك اختلف التصور لاختلاف اساس السكك  
 وقوله ترتيبا اي اجتماعا على صفة خصوصية تميزه من نسبة اختلف الفاعل وقوله حكم في صور لا يتكلم  
 اشياء في اختلف التصور في الترتيب وقوله حكم في صور لا يتكلم اشياء في اختلف التصور في الترتيب  
 واختلاف التصور ترتيبا وان كان يتحقق اختلفا في موضوعا لكنه قصد التبيين عليه حاله **قوله**  
 ان لا يمكن جعل صورة من شدة في الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تصور ان التصور بمعنى التصور  
 ولا يخفى انه تعسف لا يباع عن عبارة السكك فان عبارة هكذا او انما هي هوان يكون بين تصور  
 تصور في الخيال **قوله** المقطوع بالمتاع العطف في كونهن لا يميز لحداده في غير شريف في شرفه  
 بقوله قلت لا يتم ذلك لا متاع مطلقا كما اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز  
 ان المقصود الاصل هو هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع **قوله** وجعل  
 الجمعة قديما بعام بجزء العطف لانه ليس جامعا بل لا يجمع غير متعسف اليه كما عرفت في شرفه  
 فليس هذا يكون هناك حارثا انه مقتضية كمال الانقطاع حتى ان لا يتعسف الى وجود الجامع ولم يتم  
 له السكك وفيه التزم ولا ان يتعسف ويقال مرادة بعدم الجامع المذكور في حالة مقتضية  
 كمال الانقطاع عدم الجامع المتعسف اليه سواء كان هذا لعدم انتفاء اصل الجامع او انتفاء  
 الانتفاء فانتم **قوله** ونحو الشمس والفرارة الارنب محذرة هذا نقل بمعنى وعادة السكك  
 هكذا الشمس وماراة الارنب وسورة الاخلاص الرجل اليسرى من الضفدع ودين الجوسي  
 والفرارة بخانه كلها محذرة لفظا كلها ونبيل قطعي على ان ان من قبيل عطف المفرد وانما  
 على الوجه المذكور الذي اوردته في الحشوي فليس يتبين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من  
 عطف الجمل كخلف الجزء الاولين فظهر ان جزم الحشوي يكون انما من قبيل عطف المفرد بالنظر في  
 عبارة السكك **قوله** انفقوا ما قبل هذا الكلام وبعده وقديما الفاضل الحشوي ما قبل الكلام وان  
 ثم اورد بخانه كل منها لكن في البحث والاولى ان لا خير ان ذكرى لا ينفذ التقدم حسب  
 الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعدد الامور الخادثة والحكم عليها بالحدوث فالظاهرة

بدخا  
 مر

ان يكون في متو العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب عنها ايضا بان الجامع غير  
 والمتو لما اعتقد ان كلامي حيث قال في الايضاح وتاما ما يشعر به ظاهر كلام السكك في موضع  
 من كلامه ان يكون الجامع باعتبار الجزئية او الجزئية او قديما فيودها فلو منقوض بنحو ما عرفت  
 زبدت وودعوكا تب فانه غير صحيح كما عرفت ونحو قولك هنم لا يميز لحدود يوم الجمعة وخاط  
 زبدت في يومه وقوله سبونا في صرح في مواضع اخرى منه باعتبار عطف قول القائل في متيق على قول  
 ضيق مع اتحادها في الجزئية **قوله** فظهر الفادة في قول الواسع اليه بريد ان المتصور انما ذكر مكان الجملتين  
 الشئيين وارجح قول اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور شكل الاتحاد المحررة اراء  
 بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم قطر الفادة في القولين المذكورين  
 وحد الفادة انما لزم من تقيده ولا يرد على نفس عبارة السكك لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد  
 في الجزئية وفيه قيد من قيود ما تعلم ان مراده بتصوره كما في قول الواسع ان يكون يوم  
 والخيال ان يكون بين تصورهما متصورا على قياس كسبي **قوله** فلو علم ان قدر هذا الكلام  
 اه فيه بحث لان المتق بعد اجمال في الايضاح كلام السكك على سبيل وقرع منه قال ثم قال الجامع  
 الشئيين عقلي ووصفي وخيالي اما العقلي فلو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا  
 ان قصد بهذا الكلام اصلاح كلام السكك بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخر منه فلا بعد  
 ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري ويقصد بذكره معناه في جزم المعلوم التصوري  
 المتصور لكل متصور سواء كان جزئيا او خيرا او قديما من قيودها ولو لم يجعل على هذا لم يتصور قوله  
 السكك الجامع بين الشيئين اه ولهذا قال جلال الدين في شرحه لحدود الشئيين الجملتين لانه بعد  
 بيان الجامع بين الجملتين بعطف حد ما على الاخرى ولانه قد عرج السكك بقوله الجملتين قوله  
 حمل كلامه التولية عليه والام يبيع النقل **قوله** ولعري ان كلامه في غاية السقوط اما اذا حمل على  
 السكك في فلا متاع تقدم الفاعل حال كونه فاعلا باقاهم وتاما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلا  
 توجه عبارة صدرت عن السكك بمذهب خفيف لا يقول به مع الفناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط  
 فلا ريب هذا الفاعل لان ما يستفاد من خبره لا متاع هذا غاية توجهه وانت خبير بان احتمال  
 التركيب لوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل ولا يحصل المكسبة بان يولد بالثانية

في جملة



قضية صفة نحو زيد قام وتعد عرو والاسباب الكلام ان يقول اسمية صفة نحو زيد قام  
 قاعد وهو ظاهر وهذا منى على اذكرة السيراني ومن تبعوا في الظاهر ان امر لا يتناوب العكس  
 ان ما ذكره السيراني منى على هذا المذکور في قوله والذي يشوبه كلام بعض المحققين ارادوا بان  
 حيث قال في ايضا المنفصل واما الموصف الذي يستوي فيه الامران فان يكون الجمله الاولى  
 ذات وجميع مشتقة على جمل اسمية وجمل فعلية فيكون الرفع على وجه الاسباب والنسب على  
 الفعلية وفي من العبادات كلفان احدهما في معنى الاشتغال على جمل اسمية لان المشتغل في معنى  
 بالاسمية فان الاسباب صفة لا حاجة فيها الى الرفع بل الرفع لان يقال منى على كل قول في  
 قيل الفرق بين التذنب والتبني مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان  
 في حيز التبني حيث لو انما المباحث المتقدمة منها بخلاف التذنب وهو  
 الشئ في ذاته في الصفات الذناب بالكمه عقيب كل شئ وذاتية الوادي الموصوف الذي يشوبه  
 سيند كذا في ذاته بالضم والذات انما يعبر عن تكلف تعلق اقوال بالكمه في شئ اخر  
 لالتعلق ان قلت فاني حاجه الى التفرقة بين التذنب والتبني فيكون كونه انما  
 مفردا مشتقا من التذنب في المعنى لاي حال واما الجمله في قوله انك انما  
 حال وبيان لازم الفاعل في موزان الايمان فكما كان لبيان الفاعل في قوله لا حال الا ان  
 من الحال المستقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول متبعا لتلك الصفة  
 والهيئة والتقدير انما يفيد ان كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او  
 على الهيئة والصفات اللازمة امر معلوم في قوله فاعلم في الشرح والاسمي وهو عيان تمامه  
 ولم يبق سوى التدوين ونام كذا في قوله والبيت السهيل بن شيبان من تصديق مظهره صفحا  
 على منى حصيل وقلم القوم اخوان على الايام ان يرجع قولنا كذا في قوله في حيزه  
 اي شئت عن جرم ووجه الشرائي ظهر وانكشف ونام اي جاز بام كلفوا شيئا  
 بالمال وجه شبه كونهما كذا لهما جمل فيكون مكره مخصوصه يبرهن في الحال الذي لم  
 يتقدم عليه الحال كما يكون مكره في الحال ههنا اعني قرينة بسبب وقوعه في سياق  
 تخصص لانه حكم الموصوف والمعنى على قرينة من القرى ولذا لم يجب تقديمه الى عليه كذا

تعبير مشتق

معرفة يكون

المحتاج وقد اخذ التوجيه بان لا يات في قوله كما سبقه ونام منهم كلبهم في السبق في حكم  
 الموصوف حتى يبع الخلل على الحال فان قيل ان قوله كما سبقه ونام منهم كلبهم كذا في  
 به اخواه اعني ثلاثة رابعهم كلبهم ونحت سادسهم في قوله على الحال من قوله في السبق في الحكم  
 ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى الموصوف وباب الجواز مفتوح فليجمل الواو عليه كذا  
 للموصوف المذكور فيكون صفه الواو ايضا في الصفه كالتي بمعنى مع والحياتية والاش  
 وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحوان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند خفض  
 فيكون بنا على انما لو كانت ثابتة لالتصاف بالصفه في حال الصفه نحو قولنا ضربت رجلا راكبا  
 ثم قدمت في حال الرفع والمروان لم يتيسر طرد ذلك وهذا لا يتيسر جازيا اذا كان  
 ذو الحال مكره مخصوصه كذا في الصفه بعد الصفه فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا وانما  
 نعم الواو رافع لا يتيسر الحال الموصوف ولهذا لم يقدم على ذكها في الآية الا ان الكلام في بناء  
 عدم التقدم على كونه في الحال حكم الموصوف ذلك ان تفرق بان لا يتيسر فيما اذا كان  
 ذو الحال مكره مخصوصه اشهد لان الحال تبين الهيئة والموصوف يبين الذات والصفة في  
 الذات احوج منها الى بيان الهيئة فاشمل على الوصف في ارجح واما اذا وصف جمل فقد حصل  
 بيان الذات وناسب التذنب بين الهيئة بعين فاشمل على الحال في ارجح يعني ان يقال اذا كفي  
 مطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاز  
 راكبا رجل بل لم يتصور محض تنكير ذي الحال تخصيصه بتقديم الحكم عليه وهذا خلاف ما  
 به فلا بد مما اذا ورد على القول بتخصيص الفاعل على مثل جاز رجل بتقديم الحكم من ان  
 لما كان حاصله بالكمه كان تخصيص حاصله بعد الحكم فالحكم كان على غير تخصيص وهذا  
 والاوجه عندي ان يعتدل جواز الحال في الآية لا تقديم ذكها عليه كما استرث اليه من كون الواو  
 واقفا لا يتيسر كذا في قوله في ارجح في ارجح هذا البيت في لايه وقوله كما سبقه ونام منهم كلبهم قد  
 قوله كما هو مذهب صاحب الكشاف في سبوا اذ لم يثبت وادعوا المعنى في ولا مكره مخصوصه  
 ان يقدم بعدم تقدم الحال في يجوز وقوع النكته المحفنة في حال اذا قدم عليه في الحال كذا  
 راكبا رجل على ما هو المشهور والتم الا ان يقال الجمله في الية في الية عن الغير في الية كذا



ولا يجوز تقديمها على غيرها لاصل الواو الذي هو المصنف لكن نفس ابن ابي عمير  
عند الجمهور وان منعه المصنف بانه نقله الى ما في تامل **قوله** اوله بالزوم لذلك الكلام  
في الالف متعلق بالزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل الخشحي من ان الصحيح ان يقال لا يستلزم  
الوجه وان كان لا يخرج عن نوع حاشته بناء على ان المصنف من جهة الشرط المذكور وان كان  
كونه اوله بالانقاف والزم ان ثبت الكلام التبعي لا يتوقف به غيره لكنه يخرج  
عن حضيض الفاء ومنها وجوب اخذ التوجيه احد جانبي التزوم مصدر من الفعل المبني  
للمفعول ومعناه الكون مذكورا ونظيره تفسير التعقيد فيما سبق يكون معضدا وانما يخرج  
الكلام السابق مرفوع بقوله اوله لانه الفعل التفضيل وذلك لانه الفاعل والماضي  
بالزوم لانه مصدر وانما المصنف المعروف **قوله** اكرمه وان يشتمني واطلبوا العلم ولو  
بالصبيان اعلم ان كرمه لو وان في امثال هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا  
للمضي ولا لتقصيد التعليق والاستقبال بل كل منها مستعمل في تأكيد الحكم البتة وهذا ترك  
القوم بقولون انما لا يكيد **قوله** فانت طلاق والطلاق اليه آخوه بها المردود في خبره  
الطوامت الالية ايها وبين والشباك الجبال والطوامت الجحش من طخت المرأة اي حاش  
وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء  
اذ انظر ان قوله بها المرأة كلام مستقل وقيل اخر المعراج المذكور فثنا ومبرح في الحق  
الحق والاعلم ان الرواية في هذا البيت غريبة مكان اليه وتعلق فيه رواية اخرى لم اطلع  
عليها **قوله** ترى كل من فيها وخاشاك فانيا **قوله** المعراج لابي الطيب في مخرج الكاف في خبره  
صدره وخففه لاني احقق **قوله** ويروي في اكثر الكتب ما يدل من **قوله** اي لا لفظ حال  
كونك قد ما تعلية كنه هذا على احد الوجهين في قراءة الرفع في نكتة الوجه الاخرية  
ان يحذف ان ويبطل علمها واما اذا قرأ بالجرم على انه بدل من عان من الحق لى لا عان  
ولا نكتة فليس مما نحن فيه وفي الالية وجوب اخر مذكورة في التفسير **قوله** فتمت دخول  
الواو كما يستعمل في المفردة انما عدل عن عبارة الانقاف حيث قال فوجب ان يكون الخبر  
وصفه كالحال المفردة لانه به عليه حسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور

قوله ذلك الكلام  
ومعنى الكلام  
لذلك الكلام

لو وان  
الوصلتان

قوله ويروي في اكثر الكتب ما يدل من قوله اي لا لفظ حال

في الحال المفردة مؤنثه وجوب لا تقتصر فيها على التغير في كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكر  
به من ان ليس للمصنف اصله في الحال المفردة في وجوب الانقاف  
بالتغير بل في الحال في وجوب الانقاف ودخول الواو قد دل سياق كلامه على متناع دخول الواو  
في الحال المفردة حيث استدل اوله على ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو بغيره  
على الجوز والفت ثم بين وجه مخالفة الاصل في الجملة قين بقا المفردة على الاصل وانما ياوز  
عليه ايضا انه ان هذا قياس في اللغة وقد منه كثير من المحققين فجاوبه ان ما ذكره الخاشحي  
الحق على النظر لا قياس فحين فهو مقبول وقد مر في ايضا المفضل وغيره من ان التعليق  
المذكور في امثال من الباحث بيان مناسبات والاقا اصل الدليل هو الاستقبال **قوله** انما على  
شتر كما بينها او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال انما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه  
حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال لانه بعيد عن اقامة مطلوبه وهو دلالة المضارع على المقابلة  
نفس التوزيع الاول بان المضارع يطلق عليها كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبان  
وضع لا يخرج عن حدث ماض لفظ الماضي وعن زمان حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن  
هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من انتمات المقاصد لم يوضع لفظ فخر لم  
بالاشتراك ونفس التوزيع الثاني بان المتبادر منه الحال ونفس الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان  
المناسبات يكون للحال حقيقة كما هي في المضرب والمستقبل نحو المضرب ونفس الثالث بان  
الحال خفي حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والمفضل لم يقدم كما لا يخفى **قوله** وهما لفظ  
لان الحال في جواب نظر ما يستحقه الفاضل الخشحي وجوب تعدد في الواقع حاله **قوله**  
واحد وجه الصك المضرب قال انه تنافصت وجهها اي ضربت **قوله** فلما خشت لها فرب  
البيت الاتي في جميع الظاهر ومن جملة ظن ويراد بالشوكة والقوق وقيل المراد بالظاير الشوكة  
واما اسم رجل قال الثعلب الرواة كلهم على رصهم ماضيا على ان ارضه بمعنى رصته او رصته فانه  
رواه وارصهم على ان مضارع وحاصل البيت ما خشت منهم ضربت وخلصت وجعلت ما كان  
موصوفا عنهم ومقتضى لدهم **قوله** ومثل قوله لم تؤذوني لاني في شجرة الله السيد عبد الله ان وجوب  
الانقاف على التغير في المضارع المثلث اذا لم يكن معناه بقا واما اذا كان مصدر كما في قوله الواو

قوله انما على

يكون

اظايرهم



نماز و روزه و حج و عمره و صدقه و زکوة و انفاق  
و انجمن و کما به وفات بن  
الحال و الاشغال

مطالعہ  
دانشگاہ ملی پاکستان  
کراچی

مظفر صاحب



على الشيخ عبد القادر ايضا فاننا من الفاضل الرمزي على السكاكي بان رواية الرقيع ليست  
 وادنى من الفاضل الرمزي من قول من يقول في شرحه بلفظ قد يرد على غيره من غير ان يرد  
 الذي هو مصدر الجمل في غاية تبيينها من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من نصب المتكلم  
 لقطع بان الحال من الجمل فيجوز ان يكون نصب عوده على المظنية الى رجع في عوده على غيره في  
 في طريقة الذي جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع في رجع في مقتضى كما في قوله تعالى فان  
 ان كان طائفة منهم وذكر ابن الانباري في الاستاذ ان عوده في المصدر متى اقيمت مقام الحال  
 نحو ارسلنا النواك وفعلته جهك وطافك **قوله** لعدم الالتفات على علم الثبوت او اذا  
 الاول ان عليه كانت طائفة الحال المندرجة من حيثية من ظهور الاستيناف كان دخول  
**قوله** مع ظهور الاستيناف على الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية بفتحها  
 بالفتحة وهما جث و هو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على جملة الاسمية في تركها  
 اما بكل واحد من عدم الالتفات على علم الثبوت وظهور الاستيناف في وجوبها لا سبيل الى  
 الاقول اذ كل من التعليلين بطرحتا الاول فانه احد شقي الدليل الذي ذكره على جواز  
 الامر من جهة ثانيا الاخر وهو لا يلتزم على التامة فكيف يستدل به على اولوية دخول  
 الواو مع وجود معارضة وانما شأن فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهور صيغة الفعلية  
 في اثر الدليل وهو الاستدلال بانها ترق القتم ان ثبت ان في الاسمية تظهر منه في الفعلية  
 لا سبيل الى اثبات ايضا ولا كان في المضارع المنفي وكذا في الشبها او مضيا بالواو في تحقيق  
 ظهور الاستيناف مع وجود حيثية في لغتها على المندرجة كما **قوله** وانتم من اصل الموعود او انتم  
 تكونون ما يندرج الاول على تنزيل المتكلم من قوله التزم وانما على حذف المفعول وقوله في  
 مرتب في المعنى على قوله وان دخولها اذن وفي خلاف ابن مالك فعند الاكتفاء بالفتحة  
 في الاكتفاء بالواو وشبهها بالجر والفتحة وورد في كلام رب العزة بفتحها على ما  
 بعض عدو وانما يحكم لا معقب كقول في النظم قوله ما بال عيذك ومعا لا يترقا وحيك كسبو  
 اكتفاء عن الواو بفتحها في كان معلوما فيجب انتم من ان يرد على من **قوله** اني قد  
 في صوته من المندرجة في الدخول على صوته الى ان يجعل قد في قيوده ما به في الاقبات وطم

وعدم جعله انما مستغلا والمراد بالاستيناف العفوي ذكره على قرب في المعنى من قوله  
 وجدت حاضرة او يرد ان مجموع الجملة في البيت لا يظهرنا ويذكر بعدم نسيان الدخول  
 كما يستدل بالذوق السليم لكن سبب تقديم الجز على المقدر الذي هو فاعل المعنى صار كما  
 ان الظاهر ومورد في التقدير هذا ثم انما هو الذي ذكره الشيخ في الاحتياج اليه اذ جعل الوجهان  
 الاصلية والبيد متقدما او مفعولا واحدا كما يرد في قوله المعنى انما اذ جعل من افعال المفعول  
 والمعنى وجدة متقدما بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون اجود والكرم فاعلا كما هو  
 ونحو الالف لبيان حال الفاعل هو قد علم في الظاهر لا عوده على ذي الحال فلا حاجة الى تكلف  
 وهذا وجه وجب اذ جعل نحو الالف في مثله مقبلا او مسموغا **قوله** الذي يكون منه اكانه  
 اعراض على المعنى كما ان رايه انما فعله في هذا والذي نقل ان رجع في الشيء ثانيا بقوله  
 في موضع اخر اذ اقلت انه يلزم من ان امر الاووية بالنعكس الذي يلزم من مجموع كلامي  
 الشيخ ان يجعل قوله بقرينة الموضوعين على التماس سبب التثنية في قوله الواو اي واو الحال  
 كما يدل عليه سياق الكلام كلف في الآية المذكورة وكلام ان رجع ايضا فانه اورد  
 كلام كلف في دليله ان يرد الجملة الاسمية في واو الحال بغير من ان ويلزم التثنية في  
**قوله** والذي يبين ذلك ان يكون جانبا زيدا هو فارسي حيث **قوله** اذا تكررت في جملة  
 او على حذف المضاف الى اصل قوله او على الاستناد الى الحارزي وانكر وانكر بغير الجواب وانكر  
 كلها بمعنى واحد يقال تكررت البرجل بكر او تكورا اذا استكرته وباري بسكون الواو  
 معروف وجميع براءة وباري لغة في اباري وجمعه ابراز ويزان **قوله** وان امر اسرى  
 اليك وودونه موضع الاستشهاد قوله وودونه موصولة والاسراء السيرة القليلة لا بعضه  
 كما ان يقال اسرى بنفسي اسرا غير يتعدى ولا يتعدى واسرى بكما يقال اخذت  
 بالخطام وادخلة واحق المواصي وحيثما قال ابن السراج الموصولة اصله موصولة  
 على مفعلة وهو مضاف فليت الواو الفاعل كذا وانما ما قبلها وذكر صدر الالف  
 في فم السقط ان تسمية الموصولة بالموالات بناء على انه ما فيها من الخاف وانما كسبو  
 بنفس لكما ان البعض ولا يتعدى على رفع صوته حذرا عن طوق اهلاكهم وابتداء المصاهرة

حيث قال في شرحه  
 ما يرد في قوله  
 وهو اسهل ما  
 سئل

حيث قال في شرحه  
 ما يرد في قوله  
 وهو اسهل ما  
 سئل

من خطام واخذت



منه باو بیدای حاکم و ستم با نماز من باب سیم العطف انما صلا والادب فی سیم و سلم  
 القاع المضبوط و علی السوی من الارض لانیات فیها و جملة سماوی و سطحی بمضاه و جملة  
 مسطحة کلها و خلجان **قول** فاما واجب ان يذكر مناسبتة يقتضی اختیار الارض و الادب فی سیم و سلم  
 و خصوص دون الجز و العفت کما بدل علیه قول الشيخ ان یقدر ههنا و فیه بحث لان هذا  
 انما یزاد اذ جعل خصوصاً حرار علی الجز و العفت انما اذ جعل حراراً عن الظرف التو  
 حیدة الوصول کما یؤشور فاما **قول** و الحق ان یؤید کتف سیفا لا یجوز علیک ان هذا یستلزم  
 کلام الشيخ فانه یقتضی من هذا وجوب اختیار الارض اذ انما یزاد علی خصوص بل یوید ان المقام بوج  
 لا یزاد علی شیء **قول** فقلت علی ان یقره انما کما یزاد علی طایفه من الارض و فیه بحث لان منته  
 یقال بعد و احوال و حوال و حوالیه و یقال حوالیه کما کذا **قول** و الحق ان یزاد علی کل من یجوز  
 ان یستلزم علیک التظیم و التخیل کما یقال لیرد علی صاحب **قول** و انما یزاد علی بعضهم هو انما یزاد علی بعضه  
 الباقی فضل الرضی **قول** نصف النجم الملاء عاصمه و رفقة بالیسب بیری و البیت المستبایع  
 علی نصف غوص طال کذا فی انما و قد شد ان السکت فی کذا یسمی اصطلاحاً بالمنطق  
 و النهایه و یقال بالنصب علی ان نصف من فوق نصف الشئ ای عفت نصفه فاعلی نصف  
 غیره فایزاد فی الغایض و عاصمه فلا یكون البیت شامدا علی حذف و احوال اذ انما یزاد علی  
 مشتملة علی ضمیری الخ و هو کاف فی الربط و قد یروی باریع من نصف الشئ یعنی  
 فاجلته الخ الیه علی غیره فایزاد فی انما لا تقدیر الواد و ای تقدیر غیره و انما یزاد علی  
 فلیس فی شامدا علی جواز حذف الواد الخ الیه علی هذا التقدير ایضاً کما یستلزم کلام  
 المحشی فی شرحه المقام ثم الاربع تقدیر الواد و تكون و ادره علی الأصل **باب**  
**ان من في الايجاز والافتقار المسألة** أقدم الايجاز تنبیه علی ان یناسبه التقدير  
 فی الکلام ادره الا طباب کما یزاد علی **قول** انما الايجاز و الاطباب لم یعرض لیس  
 مع انما ینسب الیه الا فضیلة الکلام الاوسط فاما یصدر عن بلیغ ما و مال لا یكون  
 فیه نکته یقتدر بها کذا فی شرح الشریف لمفاج و فیه بحث لان عدم **قول** و انما یزاد  
 اذ انما کان قصد البلیغ التبرید علی التکلیف و لیس یقتضی جواز ان یكون فی المقام مقتضیات

و خصوصیات لایر ایدها غیر البلیغ و انما البلیغ لمن یزعم ان یرعها و یشیر الیه مع کون  
 لفظها مستطابقاً یقول و یوتن ما یثرب الیه من جواز کون الموجه بالنسبة ای مقتضی المقام و کذا  
 المتعارف لا وسط مع بلاغته انما ان یقال مراده ان یرعها و یشیر الیه مع کون  
 ان قلت فکذا انما یجوز و الاطباب لیس بلاغه الموجه فکذا من حیث انما یزاد علی  
 الاوسط بل من حیث انما یزاد علی خاص قلت کون اقل من متعارفهم یشیر الیه من حیث انما یزاد  
 المساوات فاما **قول** ان کلام ازید منه بشیر ای انما یزاد علی کون الکلام موجه کوناً زاید علی  
 اخر و کذا الکلام فی کون النقص قد یجملان من قبیل شامدا و ابرو من العقیف و العمل علی کل  
 و لا یزاد و فیهما کلاماً معنی واحد فی النقص العفی خلاف بیان و قد فی فی منطقه و یزاد علی  
 یزاد علی فعل فی المثل العفی یزاد و ابرو من **قول** علی حکم النقیض النقیض صوت الرضی  
 و قد یزاد علی الرضی یعنی بالکسر نقیضاً و نقفاً و نقفاً ای صاحب بها و جوا و حکم الرضی  
 نقیض الثواب یعنی بعبارة المتعارف ای بعبارة الکلام المتعارف و کما  
 و الاضافه بیا بیه **قول** و الاطباب ادره بکثر من انما یزاد علی اصطلاح السکا کما یزاد  
 کما یزاد و هذا التقدير لا یلزم الا ان یقال هذا علی اصطلاح **قول** ای انما یزاد علی  
 انما منته لم یقل ای انما یزاد علی بعبارة المتعارف ای انما یزاد علی فیهما سیم لان هذا حرج معنی  
 الاختصار فلا وجه للنقص بوجع الاختصار الیه و انما حدیث السبع فیهما لان هذا المعنی ایضاً  
 قد سبق من هذا الکلام فی قوله و اخری انما یزاد علی الکلام حلیقاً باسطاً کما ذکرنا فی **قول** و لیس  
 المراد و علی التخیل و وجوبه لانه لا معنی لان یقال مرجع کون الکلام موجه ان المقام خلق  
 باسطاً من متعارف الاوسط ط الا ان یزاد علی هذا الکلام من متعارفهم فیهما بعد هذا تکلف  
 انما ذکره الشارح و انما ذکره فی وجوبه لانه لزم انما یزاد علی لان هذا المعنی لا یزاد  
 فلا وجه لانه انما یزاد علی کان مساویاً بمتعارف الاوسط لکن یكون الکلام خلقاً باسطاً  
 من هذا المتعارف **قول** لکن انما یزاد علی ما یقتضیه المقام فان قلت انما کان المقام خلقاً  
 باسطاً کان هذا الموجه الذي ذکر غیره مطابقاً لانه یكون بلیغاً فقلت ان مقتضی النظر الاوسط  
 لکن عدل عن الغرض کالتنبیه علی قصور العبارة عن وصف تعارض الثواب و الخاتم **قول**

رفه

سبب انما یزاد علی المتعارف







المدح بوجه وترتبه جانب الودي والمراجع جمع مرجوعه رجوعا والوشم اسم من وشم اليد  
 او اخرها بوجه ثم قد علمه النور والشمع والمعلم موضع السوار ونواشير العلم عود  
 الواحة المشرة وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي علم على متعلقا بهذين  
 اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال علم بعني احصل كما ذكره الشريف في قول صاحب الحرف  
 والذي يجادل ان يعلمه بغير العلم وقوله على صفة شبهه يقال رجل على القلب اي حاصل قوله  
 فناء انه قول لا يعصده برهان قوله بانواحيهم ثابته اصل المعنى لا التاكيد كقول  
 قوله قد فحلا لا فحلا اصل المعنى على قيل الاولي ان يذكر وجه تقديمها الضبط الاصل  
 السابق اعني قوله والاقرب بان يقال في فانه المقضي بيان فانه العود من أسلوب  
 قوله باب لا يجوز والاطاب ولو اذ انما التقديم فيما نحن فيه فروع التقديم الضبط  
 اللاحقة قوله ولا يحق المكسر لشي الا باصله حاق الشيء اي احاط به ووصف المكسر لشي  
 اياد ان بعض المكسر لشي كانه قوله تعالى وكروا وكروا انما لان كراة جزاء لشي وجزاء  
 لشي لشي قوله شك واسم المشهور ان اسم المكان لا يعلق في الظروف غير صا  
 فالظرف متعلق بالخبر اعني وسع على تعينه معنى ابعاد جواز بعض تلك في الظروف بناء  
 على التوسيع فيما نحن فيه من يتصل بالمتا قوله اعتبار ذلك من غفلت انما فان قلت لو سلم  
 ذلك في الاية فلا يتم في البيت اذا الشرط يقتضيه الجزاء البيت فان كان مذكورا لا لا فخذ  
 بغير تقديره الاول لا اختل اصل المعنى فتقديره ليس كما يحكي لفظي بل ثابته اصل المراد  
 قلت معنى الجزاء فيهم من المصراع الاول بل اعتبارا في تقديره كسب ثابته المراد قوله فافصا  
 عن اصل المراد ثم هذا المعنى مني على جعل السؤال المذكور معارضة كما هو المظهر في تقريره راجع  
 واما اذا كان منعا وسندا فلا وجه له قوله حتى لو ذكر كان نظوينا الحسن ان يقولوا  
 لان الزايد متعلق قوله اي رجحان قوله وكلم في النقص من حيث الحسن ان يقول اي رجحان  
 في النقص من حيث كماله لا يخفى قوله والمعية كحروف المفقودة ولهذا لم يعتبره في النقص  
 واما في في مع انها موجودة في الكتابة قوله والنقص على المطايعه كونه كسوك طريقا  
 فانه في البلاغة قوله والنوعية غير جسيمة لتعظيم وان كانت جميع اللفظة نواميسا ولا ذكرها

قوله والنوعية غير جسيمة  
 لتعظيم وان كانت جميع اللفظة نواميسا  
 ولا ذكرها

جسيمة النوعية

قوله فان قيل هذا التكرار رد العجز على المصدر حسب منه بان المقبرة مطلق رد العجز على المصدر  
 في الحسنة منه ما يكون في الكلام الذي يكون ما في الوسط اكثر منه العجز والمصدر كما يشهد به  
 وهذا ليس في البيت الا كلمة واحدة قوله حنة بسبب حجة التكرار بل حجة رد العجز على المصدر  
 فيم بحث لان المصوطة بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على المصدر  
 لم يثبت المدح هذا وعرض عليه ايضا بان العبرة حنة راجع الى رد العجز على المصدر فيكون حاصل  
 معنى حسن رد العجز على المصدر ولا يخفى ان كونه واجبا في الرد بالاول المعنى الاصطلاحي  
 واثباته في قوله ورجح ايضا باقية في التوازي معارض بان قوله حسم ايضا مشتمل على نوع من  
 حيث جعل شيئا في نفسه بحسب الظاهر كما سيظهر في قوله وبسلامة عن توالي الاسباب  
 الحقيقية من ان يجمع حرفان فيهما ما كان في قوله وقيل قوله في موضع واحد هو لا الفعل الاول  
 الف قوله وفيه نظر لان تقديم الجزاء قد سبق منه في او اخر احوال المسند جواب هذا التفسير  
 تنوين حية على التنوين واجب نوع التحفص حتى بان تقع متبدا وفيه تقديم حقيقة خبر المتعبد  
 بخلاف قوله في الدار رجل حتى لو حمل تنوينه ايضا على التنوين كما واختصاصا فقد ذكر قوله وقيل ان  
 الصفة اذا كانت جملة اما قبل الغافل الرضى والحذف في جزاء ذكر قوله ما لك عندي بغير اسم  
 وجره وغيره كبد المشددة الوتر ترمي كيفي كان من ارمي البشري كفي رجل اكبر فوسل كلام  
 متعبها وكف وقوله ترمي صفة كبد قوله بنت احوال بن يربطها عين قد بر بنت من التبت  
 يتعدى الى ثمة مقامه على مفعول الاول ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واول مفعول الثاني وبن يربطها  
 من احوال او عطف بيان له او صفة تبرزه على بالعلم عن يربطه قوله المال يربطها بالمال  
 حارة الموضع انما في قوله قد يربطها صياح في موضع الموداي فادى مفعول الثاني التبت وقوله انما  
 له والعامل فيه معنى قولهم قد يربطها يصحون لاجل ظلم وعين متعلق بظلم والتقدير على حقيقة الحق  
 ويجوز ان يكون ظلم مفعول الثاني التبت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير قوله كانه في اخره بالان  
 اراد به قوله ومن لا يبرح يبرح في قوله يبرح يبرح في قوله يبرح يبرح في قوله يبرح يبرح  
 ما كان من الملهين الذي في صوته وحسن حاله كونه بسبب عدم القوة فيسبب بتقدير يحسن  
 على الحال الملهية بمعنى المزج يقال يحسن بالسرور في الجنة وهو لغة متعينة تحتها اي راحة

بجيها سجع



فتكون وعلاهما انهما من جنس واحد انما كانا في قولهما حتى اذا بلغ بين السنين **قول** ومنه قوله  
 حتى اذا جاءوا فافتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض الخلق جوز فتح ابوابها في الشرطية والاولا  
 ان كيد الصواع كاستنظار **قول** فوجاه في ليس الا التقدير في المثال الاول ليس على الا انه في قوله  
 والاربع يارب وباعلاى في الخامس بقدرين بدليل قوله تعالى لم تر ان قولنا نصب عليهم سوط عدا  
 واما السكون ما كان ومنه قوله تعالى ضربنا على شعبة قوم احد غلظة في الارض ولججنا فيهم  
 الجحمة وشالحوا والتقدير في المثال الثالث وهو جوبيت للفرز في صدره يانه راي عارضا اسير في شلف  
 فيه فخره البرد ومنه قوله ان الحذوف هو المضاف اليه لا قول والتقدير بين ذراعي الاسد حذفت انما  
 بدلالة ما حذفت الجحمة عليه وذو جيبه يراى ان ذراعي الاسد المذكور في الاخر هو ما حذفت اليه ذراعي الاسد  
 كما لو حذفت عن المضاف اليه كذا اذ لو قدم وقيل في ذراعي الاسد وجهته لم يكن كذا مضاف اليه ولا يتصور  
 مقامه والفتح واحد اسير لان حذفت جيبه يمشي على كثره الاعتبار مع عدم الاضطرار الى حصر  
 السحاب يعترض في الافق واستمر مضارعا مني المنقول في جعل فرخا مسورا والذراعان كوكبان في  
 بينهما العرو وجهته الاسد اربعة ارجح بينهما القربا والمادى محذوف اي يقوم ومنه قوله  
 ويحتمل ان يكون موصولة وحى المادى فلا حذف **قول** واما الجحمة اراى بجها الكلام المادى لا يكون في  
 من كلام اخر وطرا لم يعد كلامه بشرطه وارجح **قول** فان ضربت فقد انجرت قال جهم في قوله  
 جوز ان شرى ومنه قوله يكون فان انجرت فان انجرت فان ضربت فقد انجرت وارجح  
 ان ذلك يقتضي تقديم الانجاء على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق ان لم يبق لان قيل ان قد سرق  
 بترتيب الانجاء على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاقراض  
 شيئا من جهة ان معنى كلامه انك بعد تحقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا بشرط مستقبل يمكن ان  
 عن اصل السؤال بان حرف الشرط ان ضربت خلعت انما تدخل عليه قد الحقيقية كما مستقبل  
 قد فيه هو تحقيق ترتيب الانجاء على الضرب ثم يجازى انما وان قوله تعالى ان يسرق فقد سرق  
 من قبل الا بحد ووقوع الجاء ما ضا بعد بل لان سرقة المنسوبة اليه الا في كانت مقدرة في نفس  
 الامر على السرقة المنسوبة اليه يوسف كما يدل عليه لفظه من قبل علم ان لما ان بعد حكمنا قبله  
 والمعنى ان ضربت حكمنا بان قد انجرت وكذا في الآية انما ينة فلا يلزم وقوع الجاء فعلا ضا بعد قد

بين السنين

فتدبر **قول** وظاهر كلامهم ان سببها في عبارة الكشف في سوق البقرة كذا  
 انما يعني في فانجرت متعلقة بمحذوف في ضرب فانجرت وان ضربت فقد انجرت  
 كما ذكرنا في قوله تعالى فان ضربت فانجرت فانضمت فيهم من ظاهر قوله تعالى فان  
 انارة الى التقدير الثاني الاقرب وليس يتعين مجاز ان يكون انما ان تعلقها محذوف  
 وذكر صاحب المنهاج ان انما فانجرت فانضمت فيهم ثم قدر ضرب فانجرت ولم يتعين  
 الاخر فيهم من ظاهر ان كون انما فيهم انما هو على عكس استفادته من ظا الكش في قوله  
 خلافة لان العلم عندهم في الفيحة البيت المذكور في شربا اعني قوله قالوا حسان اه واه  
 بتقدير شربا واه واه واهما اقتضت كذا في اختيار العطف لفظ التقدير فيه ولان  
 انما اجزاية لا يدخل على انما المتصرف الامع لفظه قد واضمارها ضعيف اعلم ان  
 في وجه تسمية هذه الفيحة كذا منبهة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك  
 مع ان حسن موقعها وقت لا يمكن التسمية **قول** فحسان اقصى يراى بنا واه البيت  
 بن الاصف وكان الرشيد بالفتا خوج ان حسان استقوى معه وطال مقامه بها ثم  
 الى ارضه ومما القياس كاشتا في ان بغداد فعارض الرشيد في طريقه ونشد **قال** لو  
 حسان اقصى يراى بنا ثم العقول فقد جئنا حسانا ما اقدرته ان بدني على  
 سكان وجلة من سكان ججما من يكون الذي ارجو ولمه اما الذي كنت احسان  
 فقد كادما عين الزمان احسانا فلان طرت وعدت بصنوف المعجرات واه  
 بل بعقب اليها ثم المكسور حيانا فقال الرشيد قد اشتقت يا عباسي واذن له بالبعود  
 واه بل شلثين الف درهم العقول الرجوع وقوله ما اقدرته اني تعجب من حال قدرته  
 كما يدوم في الاولياء من الدنيا وهو القرب واشتات اياك كنه ثم تقدير نصب ضرورية  
 وهو فيس والشيخ الشافعي المعجرات والها المعجرات المفتوحين البعد صلب كنه العيان لانه  
 مع شغل خطب خطب بفتح العين فيها ولا كنهها حركت المفروق او يكون الشغل خطب السكين  
 معدا وانما فيك اسما **قول** ومنه بيت السقط طريق الفؤاد الضربة طريق راجع الى البطر  
 والبيت في بغداد يعني في متعلقه وبغداد بالذال المعجمة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا



في الصحاح وكان الاصمعي سمي بدينه الاسلام ونسب عن ان يقال بعد ذلك سمع في الحديث ان  
 منهم وادوا بالفارسية عطية فكان مصفا عطية العظم والوصح كوصف القيس والنفاء  
 على الطريقة وما في الموضوعات المتعجب انما فصل المتعجب انما فصل البيت بقوله منه ولم يقل ولا احتمال  
 ان يكون المعنى المذكور معنى بالحق وما في في لا يكون البيت من ايجاز الخذف في شئ **قوله**  
 فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية او المستندة لاهلية مذكورة في كتب الامور ما ذكرنا  
 مذهب المعتزلة والراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها بالاعيان  
 يرد به تحريم العيب كالحرم والحسن **قوله** قد شفعنا جنانا الشقاق خلاف القلب او  
 جلدة او ذكرا نجاب يتكلم شفعة كيت اي بلغ شفا **قوله** والعادة دلت على انما قالت  
 الموافقة لفرس زليخا تقدير رجب لا يفر لا تفر لما لم يفرج وكانت مقبولة العشق مقبولة  
 الهوى راد ان تلحق من ان لو لم يحل لم يقع موقعة لانه مخالف للعادة فكما قالت  
 قد تكن الذي لفتن في حبه لو كان مخالفا للعادة قلت لاشك ان التقدير يجب ان يكون ما وقع فيه  
 في نفس الامر والا كان كذا بالعادة تدل على ان لو لم النسوة انما كان في المودة لا في نفس  
 الحب الذي لا اختيار فيه واما ذكرنا كيت حيث قلنا امرأة العزيز تراد واما صانع نفسه قد  
 شفعنا جنانا امرأته صانع صانع لا لاجل الامور على نفس كيت في لا جواز في حبه بنا على  
 ما يقتضيه العادة من انهن حالتهن في نفس الامر **قوله** اي مكان يصح للفقهاء ان يكرهوا  
 في موضع لا يصح للفقهاء وحشي عليكم منه ويدر عليه انهم اشرا على رسول الله واما ان لا يخرج  
 من المدينة وان الحرم انما فيها والعقصة في غزوة الاحد شهوة **قوله** كقولهم لم يمسس كبرها  
 والبنين من اعداء الجاهلية حيث كبروا بالبنين عن البنات وقد ورد في الحديث **قوله** او مقار  
 مخاطب بالاعاء ونسبه يدل على ذلك مقلدا في بعض النسخ وهو ان سببها في ولولم يوجد  
 في كبرها مكان تركه كقوله ونسبهم عليه واجب فهو بمنزلة لم يمسس كبرها ويستدعي ذلك  
 ان لا يمسس فان مسسهم مسسهم وعندهم غرة ونسبوا على نفسهم كما كبرها برأهم دم في نفس  
 ابيها **قوله** وكما قولنا في الحديث انما يكون البيت سبحانه بن زفر بن اباسم  
 عبد شمس هو الذي يعزب بالمثل في النفقة وخل على معاوية وعند خطباء الافاق فلما رادوه خرجوا

خرجوا منه عند علمهم بقصودهم عنه فقال لعلمه ايمانون اه فقال معاوية اخطب فقال انك  
 اخطب بغيرهم اوزي فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال لا صنع بها سوى  
 بها وهو مخاطب ربه فاخذها وحكم من الظاهر ان قرب قبح صدق المعصية فيخرج ولا توقف  
 ولا ابتداء في معنى يخرج منه وقد بقيت عليه بغيره في ولا مال على كبره الذي هو فيه فقال معاوية  
 انت اخطب العرب فقال العرب واحد صاحب اخطب بغيره وانفس فقال انت كذلك اخطب بغيره  
 وايمانون جمع بيني كما سبق في بحث تعريف السند اليه بالاضافة **قوله** وبه تبين بطلان خبر  
 اه وجه التبيين ان عيون الخطباء حال حيوتها سود فلما شرب في يومها الذي فيه سبوا وبياض قبل  
 المراد بالجلال انما فاختا تغير لونهم وتغير وجه يكون قوله لم يمسس قبله حاله بان لم يمسس  
 لا الا يقال لدفع توهم خلاف المقصود وفي قد سقط الحار هو المحال وعن به صنفنا الملك المتكبر  
 وحقيقة ان الحال يعني المتكبر يقال رجل في حال اي ذو كبر فاختا خلق على المتكبر مبالغة كقولهم  
 رجل مثل شبة فاختا في الطعم والاستدراك بالكس لا ان الكاس يكون ابدا منفردة الغم عن  
 فذكر ذلك بان شبة فاختا ثمانية بالما تم يكن الحاشية انما يكون شيئا لا  
 انشور خلا في ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكاس في الغالب يكون مبتذلا بحيث يكره  
 فيها من اصل المجلس كل احد حتى كانه يتقبلها فذكر ذلك بصفة الغم بانه لم يقبل ملك عظيم  
 فكيف اجتره **قوله** فنع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله غير ملك كبيره فان قلت اذا كان المقصود  
 دفع توهم غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لا يرد في الا يقال قلت ان من الانباء  
 والتكميل عموما من وجه فان الا يقال اعلم باعتبار انما يجوز ان يكون الغائبة فيه غير دفع  
 لقم خلا في المقصود واخفى اعتبارا لوقوعه لوجوب كونه في اخر الكلام وليس من قسما  
 متباينة فان كان وجه حرمه بان بين التزييل الا يقال عموما من وجه فلا يرد في ايراد  
 من قبيل التكميل والايضا **قوله** وحصل بخاري ذلك اجزاء المخصوص المراد بالاجزاء المخصوص  
 سيد الامم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر ان بان ذلك اجزاء المخصوص من  
 في العباد والكفور **قوله** واحترز به عن الوجه الاخر في الآية وجه ثالث وهو ان يقال  
 المراد بالكفور وفي قوله وحصل بخاري الا الكفور العامل لكن عن الكفور لثا كل

فوت



قوله بكونه انظروا على هذا الوجه يكون الآية من القرب **قوله** وكل من تزييل على ما قيل  
 المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس في ايقة الموت تأكيد لما قبله وتزييل التذييل  
 ان يقدّر كلاما تزييلا لقوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلق **قوله** ولولا قوله ايضا  
 لكانهم ان قيل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لفظي التزييل محكم لا دليل عليه ولا يرب  
 اليه الذوق السليم اذ لو رجع ضمير هو الى القرب انما كان معنى القرب ان يقسم الى قسمين  
 كما ان مطلق التزييل مقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر  
 الضمير دل على ان التقسيم القرب انما والواجب ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم  
 وليست بسبق الا على من عكس الخطاب وهو انه قال بجائز انما هو انكم القائل وليست بمتشبه  
 البيت قالوا هو ان يقسم قال هو انما هو **قوله** او عن ضمير الخطاب في البيت لا وجه  
 لتخصيص الضمير في البيت بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا يتم حالا عن الضمير مستقيم الاتم  
 الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الذي بين الضميرين **قوله** يعني انك لا تقدر على استبعاد  
 مودة ابي بشير الى ان قوله اخا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعارة  
 كما في قوله وسئل العزيرة والتقدير ليست بمسبوق مودة اخ **قوله** لان نزول المطر فكذا  
 سببا في فيضه اذ لا يخفى في ايجام خلاف المقصود بجزء الاحتمال في محسوس الامر  
 كما يشهد به الاتصاف والآن لم ان يكون اكثر خصوصية التتميم واخلاف التكميل بل لا بد  
 من نوع سبق الى الذهن ولا سبق من السمع الا اصطلاح شيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه  
 على وجه الاصلاح ولذا ترى البلفاء يكتفون في مقام الدعا بذكر السمي فكون البيت  
 من قبيل التكميل على ما قلنا قلنا قد تبادر كون سببا بحاجب التبادر منها ليس بجزء ذكر  
 السمي بل باعتبار دوام المطر الباق فان الدوام معتبر في مفهوم الدعية قال في الفتح الدعية  
 المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله غير مفيد صالح على قوله ودعية  
 تسمى برفع هذا التوجيه كما لا يخفى **قوله** ولذا عدى الذي يلى والا فهو تعدي باللام يقال  
 ذل **قوله** ويجوز ان يكون التعدي الى الوفاء بين الدنيا وبين ان الاول باعتبار  
 التقييد واما باعتبار التزييل بكونه من العالي الى السافل فيلزم على ما هو عليه القول

قش

بعد في التذلل فلا حاجة الى التقييد كذا في شرح الايضاح **قوله** وفيه نظر لان لا يتم انما قال بعض  
 الفضلاء الاتصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بالملك  
 ليس عليه تبادر من المحابة البتة وفيه نظر لان محابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعد علم  
 بنسبة الى امر عاين او ما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك في غير حكم  
 يشهد به الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل من قوة الحق ان ما قاله ان رجلا يعتبر برحمة العقل  
 وانظر كيف في مقام الخطابة والاحتجاج فقام **قوله** فتنى ذلك التوهم في بقوله مع الحكماء قريبا  
 فيه بان حال البشاشة والتواضع يوجب محابة الشخص ولو كان جبارا متفقا مع ان  
 مع لا يدل مطلقا على ان الحكم يوجب حال المحابة اذ يتحمل ان يكون معناه مهيب في العود  
 وغيره جلي في وقت صادقة اياهم مع ان رجلا وتواضعا مع الاحياء وجوابه طاف في ذلك  
 ان رجلا من خطابتي ادعائي واذا صاحب البشاشة محابة الشخص اعتبارا بالثابت الا قوله  
 ذي سلطان ينسب مع من يخاطبه ويندطف به ومع هذا لا يندفع اليه الخطاب راسا  
 من محابة وهذا لا يخفى على المنصف وهدم دلالة مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضر  
 اذ جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وظلالته الوجه بالنسبة الى الاعلى  
 كما يقتضيه كلام الشارح لا يخفى عن ركاكة **قوله** بغيره لئلا يكتفى اراد بالصفة نحو المنقول والخال  
 وانما ليس بجدة مستقلة ولا ركن كلام لا يشرع اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في  
 التي ذكرها المصنف في الايضاح **قوله** او التقليل المنة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى عبده  
 ليلا الآية هذا هو ذو كلام كاشف وعرض عليه بان البعوضة المستفادة من التشبيه  
 هي البعوضة في الاجزاء البعوضة في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليعلم ان الاسراء  
 كانت في بعض من اجزاء البعوضة اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره هو قوله فوطئتم  
 بيلا وسرت الليل وثالثا يقتضي الاستيفاء والاول يعجز عن التقديرين وذلك لانه  
 لا يبرر عدوا بدخول حرف التويف عليه والتيسر وان كان موضوعا مجموع الزمان  
 المعلوم الا ان منكره يقع على البعض الكل فيعمل على التعارف والاسراء في الفاعل لا يكون  
 الا في بعضه وقد جاب عنه ايضا بما ذكره الامام المزدني من انه يجوز ان يراد بذكر سبيل منكر



بعد اسطر تيسر وقد خولنا منظره يقال جاء فلان يلا او يسل اي في معظم ظلمة فيستفيضة  
 بهذا الوجه فلا اشكال والا وفتح ان يقال اذا حمل التنوين على التعليل يكون الكلام في حق  
 السري يعبر به لا قليلا ومثله يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال  
 بل هي هنا بحث وهو ان تبين قاذور المقصود ببيان وقوع اسرار المذكور في بعض السبل  
 فانه اول على كمال قدرته تعالى ولذا اكتفى بذكر الاسرار لمؤلفه خلاف المقصود فلا يكون من السبل  
 انهم انتم الا ان يقال لا بد من الابعاد والتميز في الجملة كما ذكرنا في السبل  
 المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع النسل فتأمل **قول** ان الثمانين وبلغتها قد حوت  
 سعي الزمان اربع جان على وزن الرعنوان ويقال بعلم اجمع ولكن ان يعلم ان العلم اجمع  
 يقال ترجم كلامه في سورة بسان او كذا في الفخار ومعنى البيت ان ثمانين سنة التي انتهى اليها  
 سنة احدثت وسنة تليها في معنى الكلام فحاج الى مترجم بلفظه اياه ويكرره عليه من  
 قريب ولما احتاج في ادراك السمع ان ان يعادله الكلام بصوت جهر جعل الاعادة بغير  
 التبعيض ان اولا فاطم على الزمان قبل الزمان والمجدد وبلغت ثمانين سنة فيكون  
 مكانه ان اوله ان اوله ثمانين سنة في احتياج سبعة الزمان واخره على ما  
 موصوفه الزمان على لغزونه او ضعف سمع واحتياج الى ترجمان **قول** الا اصل ما حو الخوات  
 جرة تمام بان امر القيس من تلك بقراء الغيرة اما حاراجه الى امر القيس وتلك  
 اسما وبغير فعل ماضى بمعنى اقام في الحضر والالف لكاشع والباء في بان زاوية **قول** في  
 دقيق اشار الى صاحب الكشاف قال بن مالك سورة التيسيل وتبصرة الاعتراضية من الحجة  
 احتياج قيام لغز ومحا وجواز اقترانها بالفاء وان والسين وبن وعرف تنقيس في  
 جواز كونها طلبية والحاجة مخالفة الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الفارقات اللغوية  
 وان لم يذكر صاحب مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع ان تصديرها بالمضارع  
 مثبت وقد سبق ان يمتنع في الحاجة من صغى الفروق اللغوية واما الفروق المعنوية فهو  
 اشار الى صاحب الكشاف من ان الحالية قد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف  
 الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بمنزلة **قول** وفيه ان حذف هذا

هذا على مذاهب جمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير غائب بالعلم اي انك سوف  
 ياتيك كل ما قدر كما جوزه سيويه وجماعته في قوله تعالى ان ابراهيم قد صدقت الرؤيا **قول**  
 ان التبرجج التواهي وبحسب المنظرين اعتراض بغيره جملة او اعراض عليه الشيخ بما اورد  
 السبكي بان المراد بقوله اكثر من جملة واحد ان لا يكون احدي الجملتين معون لما لا  
 والا في حكم جملة واحد وقوله بحسب التواهي خبران وقوله بحسب المنظر موقوف على خبر  
 فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف اداة على خبر ان ليس  
 يجوز كونها خبرية محذوف واجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيجوز ان يكون  
 وقع على هذا الوجه المحذوف لانه مثال لاهيل **قول** وحقوق البيت الحقوق والحفان فطر  
 القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل فعل في البيت السابق والهاء التبرجج منه ان راد  
 تلبس ما في قلبه من حركات الوجد وشتت الاشياء **قول** واما متناصرة البيت بعد ذلك  
 بن عبد الرحيم كاد في قيل شمول بن عادي اليهودي ومطلع القصيدة او المراد لم ينس  
 العلوم عنده فكل رواه ويرتد به جليل ووجهه ان المراد لم يتحمل على النفس ضمها فليس  
 حسن انما سبيل يعبرنا ان قليل عدونا فقلت لحان انكرتم قليل وما ضلنا  
 قليل وجارنا هذين وجاز الاكثرين ويسل ان جيل بجيل من حيرة مبع بر والتقرف  
 وهو قليل كثر سا صدحت الزنى وسما به او انهم فرغ لا يقال طويل وقال ابو زيد  
 ظل دمه واطل دمه وظل الله واطل الله **قول** ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيد  
 والكا في قولان وحاصل معنى البيت لم يتنازلت في الحرب ولا ابطال  
 قيل من في موضع كان وعلى يد من اتفق والنوص اتقاخا بشجاعة ومعنى قيل  
 وينزل فيه بحيرة اي تدخله في جوارنا وحفظنا مبع اي تمتنع على طالبه كاستحسانه  
 الطرق اي هو مشرف عال بحيث يكل طرفنا طرا ليه وسوق الانياب بدل على  
 ان المراد من الجبل جبل النور المنوكا ذكره المزدني وسماه الجبل حقيقة  
 كما ذكره شارح الفخار فليست **قول** في شمل معنى بعض صور التيمم والتكبير كذا ان بعض  
 التذليل كمن ما كان اصل التفسير مزار ايضا وكان الغرض منها ذكر ما يختص بنفسه

شجيرة



لم يتوضر **قوله** وتقدر كلامه على ما ذكرنا حيث انصرف على قوله وهو ما يكون واقعا في انشاء  
الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له في الاعراب جملة كانت او كثر  
كما زاد المصنف في قوله عليه السلام **قوله** فسهولان ما هو اقل من اجلته او قد يتكلف ويقار  
قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديد لما كان واقعا في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع  
اذا كان جملة لا محل له من الاعراب وليس ترديدا كما لا محل له من الاعراب فالمعنى  
فيشمل في التكيس لما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر  
واذا حصل ان قوله جملة حال من خبره وخبر كان محذوف ان جوزه حذف وان لم يجوز  
بجمل خبر كان وتقدر جملة اخرى حالها ما ذكره في التقدير ولا محل له من الاعراب  
كونه جملة كان الواقعة في الخبر لا تخفى فيه في التقصيف **قوله** لان ايمانهم لا ينكر من يشهدون  
تسبهم وحمدهم المستفاد من قوله تعالى يستجوبون بحد ربهم لان على ايمانهم به **قوله**  
وحسن ذكره اظهر في الايمان باعتبار ان الله تعالى ما ذكره هذا الوصف في شانهم  
مدحهم بنيت ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يدرج به جملة المؤمنين من قوله هذا  
ابن ترغيبا هذا وتضمن ان يكون قوله تعالى ويؤمنون به ايضا لا على مدح من لم يشترط  
فيه البت كما **قوله** وفيه نظر لان هذا واخلف التتميم في اجيب بان مراد المصنف ان الكلام  
قوي حال في امر عظيم شأنه فعند عظم المنظور يقال وايدى يعني وعند عظيم المقول يقال  
قوله فينه وهذا لا يمنع من ان يكون ذلك كيد بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه **قوله** وليست  
الاجابة الغنى او ما بعد وايدى نصبا على ما يتوهم وحسبك ان الله اثبت على القبر **قوله** وقوله  
الحق استي ونكران شيئا اه هذا البت من ابيات قصيدة اذ المراد لم يدس من الكلام  
وعنه وقوله ونحن كما المرز ما في سحابة جهنم ولا فينا بعد تحيل وبعد اوستيد  
من اخلافهم سيدا قول با قال الكرام قول الجاهل سحاب لا فينه **قوله** ان الله اعلم  
**ابن** قد اشبه في الفتح الاول بان المراد من الفتح التمام والمضاف محذوف من  
الاول او استأفد **قوله** وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد او روي على هذا التقدير  
انه يقتضي ان يمكن كل من عرف علم البيان من ايراد معنى كان في طريق مختلفه ونحو

مكرر في كتاب

في موضوعات مع اذ مقتضى ما ليس لازم بين ما يقتضي قوله لازم واحد فقط  
ان مقتضى هذا الابدان يراو باللازم ما يقتضي انك كما تصور على ما هو اصطلاح المعقول  
وسبب فتح ان المراد علم من ذلك وجود ما ليس لازم بالمعنى الا علمهم فليس  
علم بالقول على ما ليس المراد بالعلم الادراك لا حياجه الى تقدير المتعلق بل ضرورة اعني  
ان التقدير ليس لك ان ترجع ذلك التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصل في علم  
لان في الحقيقة الاخرى حقيقة عينية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منها ان لم يرجع  
عند اصل الفتح على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجع عليه ثم ان خروج علم ارباب  
السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والاعمال والادراك المتعلق بها كما هو  
لا يعلمون التوعد متصلة وان كانوا يعبرون مقتضاها في الموارد بسليقة واما على جملة  
على الملكة طان الملكة على ما سبق من تخرج الشرح انما يحصل من ادراك القواعد وما  
الان خروج علم الله تعالى وعلم جبرئيل من التوفيق على تقدير حمل العلم على الادراك والاصول  
غير ظاهر فاقول واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم قال الفاضل في شرحه  
المتناهي يدور بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا ومعنى فيه مطابقة مقتضى الحال كما باعتبار  
فما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ المفردة مفيدة لتامع معانيها الا في اورد هذا  
من لزوم الدور كما هو مشهور واما باعتبار رعاية المطابقة فلما تر من ان البيان شعبة من علم  
الحقا لان با حقه على وجه كفى عن كيفية افادة التاكيد بخلافها التي يجب في المعاني فادقها  
فيما حاشا انشئ كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكي انما هو في افادة الحقيقة  
الوضعية والمراد بالمعنى هنا هو المجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية لا الوضعية  
وانما كانت كجبات موضوعية نوعا ايضا على ايراد كل معنى يدخل في قصد الحكم قيل ان يقول  
على سورة ايراد لان لا يراو انما وقع في التعريف فاعل يعرف وانت خبير بان ما ذكره في  
تفسيره بان لازم لان معرفة الايراد يستلزم لا تقدير عليه فان قلت انما التي يقصد اليها  
غير تشابه عا فان تشابه عقلا وكما ان الاحاطة بالالتباس عقلا كذا كذا الاحاطة  
بالالتباس وانما فكيف تقدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بالالتباس

جاء في كتابه في تفسيره  
من وضعه في كتابه في تفسيره  
لان في كتابه في تفسيره  
لان في كتابه في تفسيره  
لان في كتابه في تفسيره  
لان في كتابه في تفسيره  
لان في كتابه في تفسيره  
لان في كتابه في تفسيره  
لان في كتابه في تفسيره  
لان في كتابه في تفسيره

ص



اجالا كاذب سائر العلوم ايراد معنى قولنا زيد جواد لا وجوده بل كماله يلاحظ ويقصد  
 ويقصد اليه بعلام يستفاد المعنى لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان  
 من كان له من الملكة لم يعرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع ان ليس كذا ليس  
 الايراد اذا المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان البيا  
 في علم البيان سببية لا ضدية والمعنى ليس عالما بالاراد بواسطة علم البيان وذلك ان  
 تحلها على الترتيب لا باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان  
 هذا فاعلم ان كل واحد من هاتين النسبتين اما هو وضع منه فان قلت منه قدر على ايراد المعنى  
 الواحد بطريق في غاية الوضوح وبطريق في غاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف  
 عليه اولا ووضوح في غاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت على ما ذكره  
 القدر على ايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مستفاد شكالا ولو سلم فلان ان لا  
 في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية لا يخرج عن  
 وضوح ما وكذا لا يخرج عن خفاء ما لا يحتاج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي ان يعلم  
 واضح الدلالة في الوضوح صفة المدلول ومغابرة الدلالة تبعا وقيل صفة الخفاء خفاء  
 بالظهور في نفسه على حسب تعاقباتها في التوق فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجود لان  
 الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا بالذات يخرج ملكة الارادة  
 على التقييد اى يخرج ملكة المذكور عن كونها مشهورة بعلم البيان وجزء من سماء ان  
 فاملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه كذا بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى  
 جميع الحكم الاخرى تحت القصد والارادة من جعلها الحكمية اولى من تعريفها  
 بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل يعرف  
 ايراده ووجه صحة التعريف ان يحمل على التوقيز بذكر السبب هو المعرفة واردة السبب هو  
 الاصول التوابع الملكة السببية من تلك الاصول وتوابعها المعنى حال عن هذا الخفاء  
 فلهذا الحكم عليه بالاولوية ودلالة الاشارة الى اقتضائه في تمثيل الدلالة الغير العقلية  
 على نوعين من شدة اشتراكها في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام القائل

المطالع

ان من الخشنة حاشية شرحه في حاشية المطالع في شرحه المطالع في شرحه المطالع في شرحه  
 وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان اقد استمع لنتائج الطبيعة في نفس  
 على وزاها يدل على تأثير تلك النكات في نفس تلك المطالعين وحيث ان طبيعة النفس ان يخرج  
 تلك الحركات اذا تأثر من طيب الاحوال وملائمة الاصوات وتسمع ذلك عروضا  
 بعض الاوضاع لوجود العالم وحاجبه عند شدة الله اما ان يكون الموضوع مدخل فيها  
 او لا قد يجمع الدلالة اللفظية الوصفية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد  
 لكن باعتبار ان مثل قول القائل من وزاها الجار انا حتى بحسب مقتضى اللفظ على ما يقع  
 او طبع اللفظ او طبع ما مع كالحق ان من الخشنة حاشية شرح المطالع كذا  
 الا في على الوجه فيل هو منتج الهرة وضرتها وسكون الى والمجبة لشددة يدل على خفة  
 واما الذي يدل على الوجه فهو بالضم لا غير ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوصفية بانها  
 فهم المعنى من اللفظ عند طلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال القائل الخشنة حاشية  
 شرح المطالع مستظرا بنقطة شارة من مباداة الشعار طريق العلم باللفظ هو شدة  
 وعلى ان تمام الخيال طريق العلم بالمعنى اللفظي ومحل ارتباطه بالنفس في بحث من وجوه  
 اما اولها فلان حصر طريق العلم باللفظ في شدة الخفاء كذا كذا بقا ان نقول ان  
 والى على الاطلاق واما ثانيا فلان اللفظ مسجع وان كان جزئيا ومحل ارتباط الخيال  
 لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكما به كل من عدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتباط  
 النفس طلاق القول بان محل ارتباط اللفظ هو الخيال مبنى على اختصاص طريق العلم به  
 وقد عرفت ما فيه واما ثانيا فلان المعنى كثر اما يكون من الجزئيات المسوسة ويكون  
 محله الخيال والحق ان الشيخ بن كلامه على الاكثر لعدم توقفها على العلم بالوضع لا يخفى  
 على النفس ان المتبادر من قولنا بالنسبة الى من هو عالم بالوضع ان يكون ان القيد الذي تذكر  
 في متبادر يجب ان يحمل على المتبادر ما يمكن فلهذا احترز بقيد المذكور عن الطبيعية  
 والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف ان كان متوقفا عنها الا انها لا ينافيان العلم  
 بالوضع بل كل منهما متحقق سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وكيف يقع لا حذر



بهذا القيد واعتراض بان الدلالة اه قرأنا من الحاشي لا غرض من المشهور على الوجه المشهور  
 نقلا وجواب الرأى في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله انه تعريف بلازم الدلالة  
 بالقياس الى المعنى في حيث لا لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم جواز التفسير  
 فلا بد من تاويل حاشي الرأى في استواء اجزاء التفسير باللازم غير المحمول فلا حاجة الى اخراج  
 النعم عما هو المتبادر من كون مصدر رتبة المبنى لفظا على فان قيل مع ايضا لازم لمكان الدلالة  
 العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة انهم لا ان يقال غير هو قريب من الدلالة بحسب  
 المردوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الحاشي هو  
 الدلالة اذ قيلت ان المعنى كون المعنى متوقفا عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلامه ان  
 الحاشي لان كونه المعنى بحيث ينعقد في اللفظ والفرق في ظاهر وجوابه ان لا يلزم ليس  
 صفة اللفظ اه قد ردنا في الحاشي هذا الجواب بتفصيل خلاصة ان فخرات مع  
 المعنى من اللفظ ليس صفة له لكن صفة في مباحث التقابل من حاشي شرحه اليك برهان  
 عدم اللازم من حاشي صفة محمل قائمة بغيرها في كلامه في كتابه تاف صرح الا ان يقال في ذكره  
 في حاشي شرحه في غير نقل كلام القوم لانه مختاره ان دلالة عليه ناهي من جهة ان  
 العقل يحكم اه اي من جهة من حيث ان يكون العقل حاكما في جميع التعليل وسقط ما قيل ان التعليل  
 غير واضح اذ لو لملاحظ في العقل قطعا لا اجزاء ولا اكمل ولا لازم ولا مفرد فضلا  
 عن الحكم بالاستسزام كان امر الدلالة بما لا يخلو من التعليل لان دلالة  
 عليه من جهة الاعتناء والاستسزام العقلية واريدها اكمل واعتبر دلالة اه انما  
 اعتبر الارادة مع انه مستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال ان كان اللفظ مشترك  
 بين اجزاء والاكمل ودل على اجزاء بالتفسير يصدق عليه يستخرج الكلية والجزئية وما يتبعها  
 عليها زيا وما يفاجى ونحوه في نقد اعتبار في قوله واعتبر دلالة اه فليتهم وح  
 ينتقض تعريف الدلالة بعضها ببعض اي ينتقض تعريف بعض الدلالة ببعض الدلالات  
 لا محذور بعضها وانما لم يتعرض للانتقاض في كل واحد من النعم والاشارة بالاولى لعدم  
 الاطلاع على مثال مع ان يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من الامور

والمراد من مجموعها معا كما فصله شرح الرسالة واجواب انه لم يقصد تعريف الدلالة  
 اه ولو سلم انه قصد تعريف لم يكن ايضا ما سبق ترك قيد كيشية لشبهة وضياع الدلالة  
 اية كما ذكره في تعريف حقيقة ولا يجوز فلا انتقاض اه ان النعم فيم اجزاء من  
 اكمل فان قلت النعم صفة اللفظ ولا كذلك فم اجزاء من ضمن اكمل فكيف يكون  
 نفس النعم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فم المعنى من اللفظ الى وقد سبق من ان ر  
 والحاشي توجه فلا وجه لا عادة وان اذ قصد ان قوله تعنى اه اشارة كما قاله  
 الحاشي هذا باطل ويبر وجه البطلان بسيط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوب الادوار  
 ان النعم لما كان فم اجزاء من ضمن كلام لم يكن النعم شيئا وهو فم متفقا ومختلفا بالبيان  
 قصد بواسطة التورية الدلالة على انه المراد تعنى اذ ليس في ضمن اكمل وهو فم فليز لم تدر  
 بانه مطابقة فان قلت يلزم ان يتعدا الدلالة مطابقة وتعمنا فلا يصح قوله في  
 قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تعنى ان الدلالة عليه من حيث ان يتعدا  
 صارت كذلك كما يدل عليه سياق او اراد بقوله لا تعنى فقط وكذا القول في الاثر  
 وبالمجدة لا شك في كون النعم شيئا دلالة وان كان بواسطة التورية لان اصل العربية لا  
 لا يشترط في الدلالة الكلية واذ ليس تعنى ما ذكره ولا اشارة كما اذ ليس النعم شيئا  
 عن الموضوع له تعيين كونه مطابقة شيئا ان ما ذكره من ان التورية في مثل هذا الجاز لا يفي  
 لها بالنعم بل بالارادة في ما اشهر بينهم في الفرق بين الجاز والمشتك من ان التورية في  
 المشترك لدفع مزاحمة الغير في الجاز فم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن كون  
 موضوعا بآراء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفس وادخلوا المشترك  
 وقالوا النعم في الجاز بواسطة التورية لانفسه بخلاف المشترك على سبيل في بحث الحقيقة  
 والمجاز ان قلت ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على اجزاء واللازم من مقتضى  
 لا تعنى والاشارة ما ينبغي على مقتضى احديهما ان اللفظ موضوع بآراء المعنى المجازي  
 وصفا نوعيا واثباتية ان اللفظ اذ اول على معنى باطلا بصفة اية من قوى لم يدل عليه  
 كما ان الحال باحدى الباقين على نظر لان الكلام يدل على ان نفي النعم لعدم انهما اجزاء من

ومعنا في اللفظ الجازي  
 اللفظ من واحد لكل اللفظ  
 بوجه المقدر اذ لا يمكن  
 اجتماع الدلالات بل انتقاض  
 تعريفها ويجوز ان يكون اللفظ  
 ايا شفا باحدى تعريف  
 من انما قصد باحدى تعريف  
 الدلالة او غير ذلك  
 بان يدار احدان ما ذكره الشارح  
 الحاشي في فنيها







لم يكن كرواح واحد والا لا تكون ان الوضوح وانما معتبران بالنسبة الى ان مع كذا الدلالة المراد  
منها على الارشاد معتبر بالنسبة الى غير ذلك وان يقال ان الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الدلالة  
انها مع ولا يلزم من انتفاء علمه بالوضوح انتفاء الدلالة **قول** مع كل كلمة منها اي من كل  
الكلمات **ابن** **قول** ما يراد منها اي يردف تلك الكلمة لا كل كلمة او ليس لنا ما يرد كل كلمة **قول**  
ويحتمل ان يكون بعض منها والا لو كان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو  
مقيد بقيد متقدم عليه اي قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل التقيد  
مع ان لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء من كلمات  
قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لو حظ التقيد واللام المعطوف فيكون القيد  
جزاءه اجزاء المعطوف عليه لاحكامه احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم ان لو  
**قول** وقريب منه ما يقال ان الفرق بين الجوابين ان المعبر في الاول التقدير بحسب الاطلاق  
والمتقيد وفي الثاني التقدير بحسب الزمان وقلة تكرير اللفظ على حسن معاني العقل فان قلت الكلام  
في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح وانما بالنسبة الى معنى واحد  
وضوحه فلا مدخل لتكرير المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم الذي ذكره ان الدليل على  
كان عالما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح وانما بالنسبة الى مدلول واحد  
كذلك يدل على انتفاء بالنسبة الى مدلولين وضوحه اي ان يكون دالا لفظا على معنى واحد  
او ضوحه من دلالة لفظ اخر وضوحه له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يرد بقرينة تكرير المعنى على  
العقل قلته تكرير معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في الدليل على معنى واحد وضوحه  
كان ذكر قلته تكرير المعنى على العقل ايضا في حيزه **قول** فيمكن ما دية ذلك المعنى المعلوم بالالفاظ  
الموضوعة اه فيه مناقشة وصح ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع المعلوم على  
ولا دلالة لازمة من حيث انه لا لازم على المعلوم فتاوية المعلوم بالالفاظ موضوعه تلك المعلوم  
بمختلفة الاربعة ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يرد بالزوم التبعية وباللزام  
المتبع وباللزام التابع ويلاحظ في كل منها المزمومة بمعنى المعبر في دلالة الالتزام عن  
هذا النوع فاعلم **قول** مثل كونه كثر التباد وجب ان الكلب موزون التفصيل منتقل كذا كذا كذا

احوال الخطب تحت القدر ومنه كثر الطبايح ومنه كثر الاكل ومنه كثر الضيقان ومنه  
المتقيد وينتقل من جيب الكلب كثر ضرره ومنه كثر الضيقان ومنه كثر الضيقان  
منه كثر الضيقان كثره الابن ومنه كثره حليها ومنه كثره الاكل ومنه كثره الضيقان  
ومنه كثره المتقيد وينتقل من جيب الضيقان كثره الابن كثره حليها ومنه كثره الاكل ومنه كثره الضيقان  
**ابن** **قول** ما يراد منها اي يردف تلك الكلمة لا كل كلمة او ليس لنا ما يرد كل كلمة **قول**  
ويحتمل ان يكون بعض منها والا لو كان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو  
مقيد بقيد متقدم عليه اي قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل التقيد  
مع ان لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء من كلمات  
قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لو حظ التقيد واللام المعطوف فيكون القيد  
جزاءه اجزاء المعطوف عليه لاحكامه احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم ان لو  
**قول** وقريب منه ما يقال ان الفرق بين الجوابين ان المعبر في الاول التقدير بحسب الاطلاق  
والمتقيد وفي الثاني التقدير بحسب الزمان وقلة تكرير اللفظ على حسن معاني العقل فان قلت الكلام  
في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح وانما بالنسبة الى معنى واحد  
وضوحه فلا مدخل لتكرير المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم الذي ذكره ان الدليل على  
كان عالما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح وانما بالنسبة الى مدلول واحد  
كذلك يدل على انتفاء بالنسبة الى مدلولين وضوحه اي ان يكون دالا لفظا على معنى واحد  
او ضوحه من دلالة لفظ اخر وضوحه له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يرد بقرينة تكرير المعنى على  
العقل قلته تكرير معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في الدليل على معنى واحد وضوحه  
كان ذكر قلته تكرير المعنى على العقل ايضا في حيزه **قول** فيمكن ما دية ذلك المعنى المعلوم بالالفاظ  
الموضوعة اه فيه مناقشة وصح ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع المعلوم على  
ولا دلالة لازمة من حيث انه لا لازم على المعلوم فتاوية المعلوم بالالفاظ موضوعه تلك المعلوم  
بمختلفة الاربعة ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يرد بالزوم التبعية وباللزام  
المتبع وباللزام التابع ويلاحظ في كل منها المزمومة بمعنى المعبر في دلالة الالتزام عن  
هذا النوع فاعلم **قول** مثل كونه كثر التباد وجب ان الكلب موزون التفصيل منتقل كذا كذا كذا

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن  
وهو ان المعنى الواحد بطرق مختلفة  
وانتفاء الاختلاف بالوضوح  
وانما بالنسبة الى معنى واحد  
وضوحه فلا مدخل لتكرير المعنى  
على العقل ولا وجه لذكره  
قلت نعم الذي ذكره ان الدليل  
على كان عالما فانه كما يدل  
على انتفاء الاختلاف بالوضوح  
وانما بالنسبة الى مدلول واحد  
كذلك يدل على انتفاء بالنسبة  
الى مدلولين وضوحه اي ان يكون  
دالا لفظا على معنى واحد  
او ضوحه من دلالة لفظ اخر  
وضوحه له والسؤال على الدليل  
على انه يمكن ان يرد بقرينة  
تكرير المعنى على العقل  
قلته تكرير معنى اللفظ من حيث  
انه معنى له فلو كان الكلام  
في الدليل على معنى واحد وضوحه  
كان ذكر قلته تكرير المعنى على  
العقل ايضا في حيزه



عدم اعتبار التفسير **قول** وهو بعد موضع نظر وجه النظر قد ورد في هذا الفصل في الوجود الذي  
 نقل من الشرح الى ان في الاطلاقات التي اورد صاحب عندها بالاثبات ان قولنا في جواب  
 مراد الشرح قول في يتصور اختلاف في المطابقة الى قولنا في الاشعار في التوفيق بهذا  
 التفسير بل على ان في اختلاف المذكور بحسب نفس الدلالة وليس مراد الشرح ما ذكره بل ان  
 اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف النظر الى نفس الدلالة المطابقة  
 لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف كسب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسب الدلالة  
 في الاثر كمن كيف ولو كان مراد الشرح ما افاده مما احاط به الى اعتبار كفاية النظر في الوضع  
 او قد تبين التعاوت سابقا على وجود وجه في العلم الجازم انما ان قولنا وربما يقال لا يتصور  
 في المطابقة اختلاف في صوحا وخفا لا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع بل بحسب عليه من غير  
 ان يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة الموانع ونحوه كما سبق في الشرح في الاشارة الى ان قلت  
 هذا راجع الى تركر الوضع فيقول الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى  
 ارباب العلوم والاشياء واصحاب الوصف الخاضعين في اللغة الخاصة بعدم الانضباط في العلم  
 وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو يستلزم مجوز المطابقة اذ يمكن الاطلاع  
 على مراتب العلم من التعيين والظن الخلق وما دونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قد لا يوجد كفاية  
 بعينها ان في معنى قولنا وربما يقال في ان يقال في ذلك في بيان عدم تامة الايراد المذكور في  
 الوصفية لانه دفع الى قضية المذكورة فيما نقل عن الشرح بقوله اما اولا انه كما قلنا في قوله  
 مراد في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب اختلاف في العلم بالوضع فكيف يدفع  
 الى قضية المذكورة الا بتكليف الرابع ان قولنا نعم اذا كان اللفظ مشتركا في شيئين فذكر  
 في شرح المفاتيح من ان لا تعادلت هناك في نفس الدلالة بل هناك تراحم يحتاج في دفعه الى قريته  
 وجوابه ان معنى ما ذكر في المفاتيح انه لا تعادلت في نفس الدلالة كما خرج به ومعنى ما ذكره هنا كما قلنا  
 في تعريف اشعار بذلك التفسير صحيح وجود التعادلت في المشترك بالنظر الى التوافق الخاضع في نفس قولنا  
 وايضا لو سلم ما ذكر في الاء قد اجاب عنه في شرح المفاتيح بان التركيب التي تدل على ما بيننا  
 الوصفية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوصفية لا وحدها ولا مع غيرها **قول** ثم

في هذا الكلام يدل انما حال هذا الكلام لا يبعد وبيان حال الجازم مطلقا فيستقام  
 الكلام لا بد في كل جازم ان يذكر المعلوم ويذكر اللازم وليس على رتبة نصا في هذا المقام  
 لانه قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيقتضي مجازية المقام هذا اللفظ لا لفظية  
 المذكور في كل جازم **قول** وهذا لا يبيح انما حاله لان ملازمة المعلوم وان كانت تذكر  
 في بعض اقسام الجازم الا ان مرجع جميع العلاقات هو المعلوم والحج ان هذا الكلام **واحد**  
 وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين انما ضل بحث في هذا الاضطراب الا ان في كلام  
 نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان قولنا له مراتب في الوضوح والخطا مع ان دلالة  
 مطابقة الى توجيه الكلام بما على ما افاده الشرح في شرح المفاتيح من ان دلالة  
 التشبيهات وصفية لانه في غاية كيف وقد رده في شرح المفاتيح حيث قال بانها  
 من ان المقصود في التشبيهات هو المقام الوصفية فقط ليس شي كان قولنا وجه كالمبدأ  
 مثلا لا يريد به ما هو مفهومه وصفا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن بخاتمة اللطافة لكي  
 ارادة هذا المعنى لا ياب في ارادة المفهوم الوصفية وقد اشار اليه الشرح هنا بان علمه من كلام  
 كمال الدين في شرح الخ و عنوانه بالثبوت فلا ينبغي ان يفهم انما لفظ بين كلاميه في كلاميه  
 ولا يعرف على بان الثبوت التي تعلما عن بعض الانا ضل فبعد ما ذكره او لا كما دام  
 فيه البعض في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره  
 عن كون الوجه في غاية الحسن ليس بشا بها المعنى الموصوف له انما المشابهة بين الوجه والبدن  
 فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسما للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره في  
 في حواشي شرح المفاتيح من ان ارادة هذا المعنى متفرقة على تلك الاشياء فمنه فتح ان  
 العلاقة هي المشابهة **قول** فقط هذا التفسير شامل لنحو قولنا في قيل ليس مراده الا عرني  
 على تعريف التشبيه اللغوي في شمولها الا مثله المذكور كما يدل عليه كلام انما ضل بحث في بيان  
 من ظاهره اذ هو في تعريف التشبيه اللغوي ليس محذور بل ملازم وانما مراده الوضوح  
 لا عراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المعنى كما يشير اليه بقوله  
 و ينبغي ان يرااه ثم ورد الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على ان

منه



او شدة ليست منه وان قصد الشاركة التي هي لازم معناه وقد يقع ذلك على انهم عدوا  
 قوله تعالى اتخذ الله جوه من قبيل التشبيه وكذا قول ابن الطيب فان تنوع الانام كانت  
 منهم فان المسك بعينه الغزال وسواها لها تشبيها ضيقا فالله هو من ان مثل منه  
 فاقى زيد عروا اذ قصد التشبيه من قبيل التشبيه لا مطلقا في المعنى **قوله** وينبغي ان يزد فيه  
 قولنا بالكاف ونحوه لا تخفى ان هذه الزيادة تعني عن قيد لا على وجه الاستفارة اه في قوله  
 لان الاستفارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستفاد له بالكلية مراده بذكر المستفاد  
 بالكلية مراده هنا ذكره على وجه متبني عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الكثرة في احوال  
 الاسناد **قوله** صاعا لان يراد المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلالة الحال في  
 الكلام اراد بدلالة الحال القريبة الحالية ونحو الكلام القريبة الحالية ثم الكلام معنى  
 ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كان من اخراجه ليصلح له وللفظ كما يصلح لافراد  
 الحقيقة واشترط ان تكون القريبة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ  
 صاعا لا ارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتهاء القريبة غير مستقيم اذ المجاز  
 بالقرينة الماضية وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لاحتمال الادعاء  
 وصلاحيها اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ  
 دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول قال في المحل  
 الحشوي حاشية الكشف الظاهر ان الغلو بشرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة بشرط  
 ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاصاب كل شرط بشرط انتهى **قوله**  
 لفظ الاركان على لادبته اه تعني مع خروجها عن تشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة **قوله**  
 لكنه قد استتر في الوفاء يقال بهرت الورود وسميت البهرا فيه بحث اذ لا يخفى ان  
 المراد بشاركة النكبة التي هي صريحة في نفس العبر الذي هو مفهوم عرفي بل برأيه فلا يخفى  
 التثبت بالعرف في دفع التماثل بالكلية عن هذا التماثل يقال سميت بالكلية شتم بفتح  
 بالفتح اسم بهتم **قوله** لانه عدم حيوة عامر شانه انما لم يصل عدم الخلق عن نصف بهامع  
 الظاهر والمذكور في عامة الكتب لانها قد يقولون انها وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة

في قوله تعالى  
 اتخذ الله جوه من قبيل التشبيه  
 كذا قول ابن الطيب فان تنوع الانام كانت  
 منهم فان المسك بعينه الغزال وسواها لها تشبيها ضيقا فالله هو من ان مثل منه

الحقيقة وانما انتفاض التفسير بقوله تعالى ببداهة ميتا فوجه المصير الى المجاز بانها  
 اصل اللفظ **قوله** واذا كان الحسوس اصلا للمعقول فشبهه به يكون جملا للرفع صلا  
 والا صلا فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا للمعقول فيجوز ان يكون  
 بعض المعقول اوضح واقول عند العقل بواسطة كمال هذه الصلة التي هو محسوس  
 فتشبه محسوسا بغيره ليس هو ليس صلا ولا بوضح مثل وضوحه بذلك المعقول **قوله**  
 ان وضوح المعقول الى معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس الى محسوس كان فضلا  
 عما ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه محسوس للمعقول لا بطريق الادعاء والتشبيه فضلا  
 نظ عند المنصف **قوله** فدخل فيه ان يقال انما جعلوا الخيال في قبيل  
 الحيات لانها يشتركان في ادراك الصور غير ان الحسوس بعضها بحضور المادة والخيال  
 بدونها **قوله** وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا اه انما سمي هذا النوع بالخيال لاجتماع  
 من صور محفوظ في الخيال الذي هو خزانة الحسوس المشتركة الذي يتأدى اليه جميع  
 الحسية **قوله** ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها فرض عليه مولانا حيدر ررح  
 بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فالمراد ان الحسوس  
 قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس ان كان المراد الادراك في الخارج اخذ  
 الشرط وانجزاه وجوابه ان المراد من الادراك موجودا اذ الادراك بنفسه لا  
 فلا غبار **قوله** بخلاف الفرق والام العقليين يحصل الفرق بين الفرق العقلية والحسية ان  
 الحسية ما يكون المدرك فيه العقل المدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق  
 بين الاماين **قوله** وتحقيق ذلك ان الفرق ادراك ونيل لا عند المدرك كمال وخبر من  
 هو كذلك وتحقيق هذا التوفيق ذكرته في حاشية الحاشية فليطلب واعلم ان الحق  
 لما اقتضى ان السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلاسفة عرف ان  
 الامثلة على ما عرفوها صا قاصدا في ايراد امثال صفات الحقيقية غير ما لا علم ان **قوله**  
 كما درك الفرق العينية او الشهوية الفرق العينية هي مبدء الاقدام على الاحوال والشوق الى  
 السخط والرفع والفرق والشهوة هي مبدء جذب المنافع وطلب الملازمة انما كل من

ت



وغير ذلك من المشتبهات **قول** كيف الذائقة اهـ شارحاً هو خير وكان عند القوم الشهوية لا الادراك  
 كما يتوهم من ظاهر قوله وهو ادراكها المجردة البقية المجردة من مفعول ادراك البقية  
 بارتفاع صفة ادراكها **قول** فالمراد بالمعنى الذي هو نقل عن شارح ان هذا اذا كان في  
 الشبه امر خارجاً اما اذا كان داخلًا او تمام ما حوته الشئ فلا ينبغي ان يشترط هذا  
 القيد في زيادة الاختصاص **قول** والغير لك ان النجوم اراة بالكلية الكلية المستفاد  
 من رب الدالة على التكملة والتقدير المذكور في البيت بن والاضافة في وجاهة على تقدير  
 ارجاع الغير الى النجوم لا في التكملة هو كون النجوم منها شارح رايته في نسخة محضة  
 في نسخة مفردة على ان شارح بعد قوله والنجوم هكذا او الزيادة الصحيحة وجاهة الضمير  
 لليلة في قوله رب ليلة قطعت بعد ذلك ووافق ما كان فيه وداع حوشك لتقبله تقدير  
 العين دالة على حدية الاستماع الصمد والاعراض والاباء فيه للابسة وضمير فيه لليل او لغيره  
 ونق وجود الوداع فيه مع ان ساق الكلام يدل على اراة وصف ذلك الليل بزيادة  
 الايجاش بما هو ان وجود الوداع يستدعي ساقية تلاوة فيه فعدم المتعدي لعدم ذلك  
 التكملة على اصل مودث لزيادة الملال وموشش الجرائي مودث وحشة صفة ليلة كالتقبل  
 اي كالتقبل التقبل تقديره بالعين اي يكون ذوا شئ مجرد وروية ويا اي يمنع ولا يقبل  
 الاستماع حديثه العاد **قول** ولزم بطريق العكس هذا اوله باعتبار كل الشبهات  
 اصطلاحاً كما فعله سكاكي لما فيه من التعليل الاصول ومجعل شبيهة لشيء بالنور صفاً  
 او قوياً شبيهة بالبدعة الظلمة عليه ما خرج به ان شارح في بحث الاستدراك من ان الظلمة اصل  
 والنور طار عليه **قول** بها الدجى صفة للنجوم لا طرف لا شراك انما طرفة قوله فيكون **قول**  
 واعلم ان قوله سنن لا يبين ان ابتداء من باب القلب لا يعين القلب في هذا المعراج لا اعتبار  
 ان يكون في المعراج الاول والمعنى وكان النجوم بينها وجاهاً وكان لم يذكره لان النكتة انما  
 في القلب انما كما بينه **قول** حتى كان البدع حتى جمع من بينها لا تخفى ما في اسناد المعان الى البدع  
 التي هي نظمة من النكتة وقيل لا ينتظره الطرفان في معنى الاشراق بل مجرد الظهور وانما  
 لم يجعل ابتداء مبتدأ خبره بينهن واجزاه صفة للسنن لان الظاهر لا حلت **قول** ونحو ذلك

ذلك مما ينبغي الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاربعة بعضها مؤدية الى المعنى المراد  
 وبعضها غير مؤدية اليه فان حل على الوجه المؤدى كان تعليلها بمفهوم مصلح وان حل على جميع  
 كان نكتة **قول** في كونها كبرياء او قوياً او قطانية شريفة ترتيباً للثبوت وقد  
 يميز من على كونها النظم فضلاً عن ليس ما وثا لكر بلسا اذ يصدق على الله سبحانه  
 بعد واجب التسلیم بان النظم يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان فضلاً بعد **قول**  
 حصول الجسم في المكان الا صواب ان يقول حصول العين من غير حصوله في الخوان كجسم  
 الفرد متحرك عندهم وليس يمكن ولا يخرج عموم واحتج التعميم المذكور انهم الا ان يردوا  
 وكما الجسم لا تربي مطلقاً **قول** نظر لان المقدار ان قلت فليس على الكيفيات **قول**  
 كونها مناهة قلت سوى الكلام على تفصيل الكيفيات الى ما يدرك بالحواس في نوعها حيث قبل  
 بالبرهان وبالبرهان ان ياتي في خروج شئ من المذكورات في خلال التفصيل من تلك النوا  
**قول** وكما الاستقامة والاختصاص ان غير الخط كجيب الوصف حيث يقال فلان مستقيم قائم  
 ونحوها وانما الحدب والتقويعان بحسب حقيقة ايضا فان فكرة الجوزة سطحان متقاربا  
 او متباعدان لا حظ فيها بالنظر لعدم تماثل سطحها **قول** كما في اوتار الانجاء الممتدة وال  
 في الاصل جميع اغنية بمعنى المنقني ومع بحسب متعارف اصل اللغة الارز ذات الادوات والعود  
 والاعوان ونحوها والحق امر ذات النقيج كالبوق ونحوه **قول** واصولها شعبة الحارة والارز  
 في الطعم لا بد من فاعل وهو الحارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومنه قايماً بالكيف  
 او المتوسطة بينهما واذا ضربا قام الفاعل في اقسام القابل حصول اقسام تسعة تنقسم الطعم  
 بحسبها فالحارة ان فعلت في اللطيف حدثا حاراً وفي الكيف حدثا لمرارة **قول** والبرودة  
 حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت اللطيف حدثت الخوض وفي الكيف حدثت العذوبة  
 وفي المعتدل حدثت القسوة والكيفية المتوسطة بين الحارة والبرودة وان فعلت في  
 اللطيف حدثت السوامة وفي الكيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التساوية هذا  
 خلاصة ما ذكرناه واحتج ان مباحث الطعم غاوى خالية عن الدلائل كلف والافئ  
 ترابو والعسل حلو حار والزيت رديس حار ولو جمع اخلاجهما لم يزد حاراً **قول** والعفونة

سج



والقبض الزائد بينهما ان القابض قبض فالتساوي وحده والعقب قبض ظاهره وباطنه  
 بينهما بالشد والضعف وهذا امر من عليه بان الاختلاف بها ان قبض الاختلاف الكلي  
 فالانواع غير متحدة في السعة وان لم يقبض فلا معنى احداهما نوعان **قوله** والاعتقاد في قولنا  
 اعتقاد به لعدم العلم بديني حقيقة وقد يقال كقولهم بحيث لا يحسن طهر كفاية اجزاء  
 فلا يتحل منها ما يغاير الرطوبة **قوله** فاذا اختلف في تحديد حسن من بطم والمعدود  
 من الطعام هو الشئ على هو الخ **قوله** من شائنا توبق الخلقا وجميع المشا كذا اما انها  
 تنزق الخلقا فلا فيهما قوة مصدرة فاذا انزلت في جسم مركب من اجزاء مختلفة بالخلق  
 والكنة ولم يكن الاتساق بين بسطها شرايا الفاية ينفصل اللطيف منه فبقا على  
 الصعود والاطف فالاطف دون الكيف فيلزم بسبب تنزق الخلقا واما انهما جميعا في  
 فبمقتضى ان الاجزاء بعد تنزقها جميعا بالطبع فان اجنية علة للضم واخره مصدرة لذلك  
 فتنسب اليها كما ينسب لافعال اى معدتها **قوله** والبرودة من شائنا تنزق المشا كلات  
 وجميع الخلقا ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة في جسم بين المشا كلات وغير المشا كلات  
 وهذا هو الظاهر **قوله** وكون هذه الاربعة من الملو سات مذهب بعض الحكماء واما عند  
 غيرهم فالملابسة استواء وضع الاجزاء وحشونة عدم فلب الاتساق الاعراض النسبية  
 والصلابة من الاستعداد الشد بدخول الاتصال في الكيفيات الاستعدادية واللبان  
 عدم الصلابة عما شانه ذلك **قوله** كالبدة والجفاف فالانفصال الحشوي البدة الرطوبة الخ  
 على سطوح الاجسام والجفاف مقابلها وقبة نظر لانه صريح في حوشش التجرد بان البدة بمعنى الرطوبة  
 الجارية على سطح الجسم المبطل جوهرا فلا يصح عد صانه الكيفيات والجاب بان البدة وكذا  
 قد تطلق على الكيفية الحقيقية لسهولة الاتصاف ايضا فلا ينافي هذا المعنى وصف الرطوبة  
 بجرانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد بما ذكره الحشوي وما ذكره في تلك الحوشش معنى  
 يرد به نفي حوشش الطوائع بان الوصف بالجران يمنع عن التحيل على الكيفية **قوله** والخلق  
 والكنة المشهور ان الطافة التي يعدها الملو سات بمعنى رقة القوم والكنة التي شانه  
 ما يعا بد المعنى المذكور وقد قال بعضهم الطافة بهذا المعنى فان الرطوبة وكذا الكنة في

معنى البسطة على استحقاق موضوعات الآلات يتعرف بها سواء كانت خارجية كالحشوي  
 او ذمنية كالحشوي **قوله** ووجود النفس مبدأ اربعة الانظمة هذا نظام هذا النظام  
 قوله في تفسير الحكم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس كالحشوي  
 ان بين تفسير الغضب على الشايع والملاذنة حالة توجب حركه النفس مبدأ تلك الحالة اربعة  
 الانظمة واما بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كونه  
 الغضب نفس كحركة الروح ان العلم اطينان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركه نفس الغضب  
 لا يجعلها متحركة بمركة اخرى كالصورة الوهمية الشبيهة بالطلب المعلوم من كلامه تعالى  
 الواقع في المقام على الاعتبار في الحشوي والنفس على الاعتبار في النسبي فيكون تقدير قوله وبان  
 نسبي وبين اعتبار في نفس واعتبار في نسبي وحال الحال الحشوي شرح المقام في كان اكثر الا  
 الاعتبارية نسبة لان الغضب كالاتضافات بأسرها لا وجود لها في الراجح عند من عطفها  
 على الاعتبارية عطفه قريبا من العطف التفسيرية كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود  
 والعدم مثال النسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا مقرر في ذات المطلوب بل هو  
 غير العقلية نسبة الى الطلب العالي بالنفس او كاتصافه بشئ تصور في حوشش مثال  
 الاعتبارية الحشوي في هذا التمثيل تنبيه على ان الحقيقة في وجه شبه يتناول الحشوي كاتصافه بالطلب  
 وبهذا يشترط المقام اى الحشوي ما هو بذكره العلم بالحقيقة الملائمة من امور مختلفة  
 وحشية المنعقة من هذه امور يشترط المقام حيث قال وجه شبه اما ان يكون امرا واحدا او  
 اذ هو واحد او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون حكم الواحد كونه اما حقيقة بديهية واما  
 وفيه نظر كما استوفى اى في هذا التعميم المستفاد من المقام ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله  
 استوفى او حاصله ان الحقيقة الملائمة كالاشياء مثلا في قبيل الواحد دون المائزلة من منزلة  
 جواب بان المراد من حقيقة الملائمة حقيقة للظرفان في حقيقة من كثره انما كما يجب اعتبار المستقيم  
 انما ببعدها مع بعض وقصده الى مجموعها في كثره بالاشياء واحد وقد تخرج بعد  
 المعنى في الوصف حيث قال واما وصفا مقصودا من مجموعها الى صفة واحدة والصفة  
 الذي يشترك فيها هو بذكره الواحد ايضا اما حشوي وعقلي او مختلف الذي يقتضيه نظر الصفا

قوله في تفسير الحكم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس كالحشوي  
 ان بين تفسير الغضب على الشايع والملاذنة حالة توجب حركه النفس مبدأ تلك الحالة اربعة  
 الانظمة واما بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كونه  
 الغضب نفس كحركة الروح ان العلم اطينان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركه نفس الغضب  
 لا يجعلها متحركة بمركة اخرى كالصورة الوهمية الشبيهة بالطلب المعلوم من كلامه تعالى  
 الواقع في المقام على الاعتبار في الحشوي والنفس على الاعتبار في النسبي فيكون تقدير قوله وبان  
 نسبي وبين اعتبار في نفس واعتبار في نسبي وحال الحال الحشوي شرح المقام في كان اكثر الا  
 الاعتبارية نسبة لان الغضب كالاتضافات بأسرها لا وجود لها في الراجح عند من عطفها  
 على الاعتبارية عطفه قريبا من العطف التفسيرية كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود  
 والعدم مثال النسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا مقرر في ذات المطلوب بل هو  
 غير العقلية نسبة الى الطلب العالي بالنفس او كاتصافه بشئ تصور في حوشش مثال  
 الاعتبارية الحشوي في هذا التمثيل تنبيه على ان الحقيقة في وجه شبه يتناول الحشوي كاتصافه بالطلب  
 وبهذا يشترط المقام اى الحشوي ما هو بذكره العلم بالحقيقة الملائمة من امور مختلفة







لا ضارة فيه ولو كان قوله كاتري متأخر عن قوله كنقد ملاحية لكان الظاهر في إعادة  
هذا المعنى وفي جواب كاتري وجب ارجاؤه في موقوف المصدر في ظهوره في قوله كاتري  
وقد جاء بشد بر اللام كما في البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم هو لغة اقدم  
وقال شاعر الزنبري وليس يفتح في اي يفتح نون النور يفتح التثنية المذكورة  
فكانه اراد بمقدار خصوص مجموع مقدار الرضا لا ما ذكره الشيخ في المقيوت وذكر الكيفية واد  
بمجموع مقدار الرضا والعنفود مجموع مقدار الرضا من طول وعرضه ومجموع مقدار العنفود  
من طول وعرضه لا مجموع مقدار الرضا ومقدار العنفود وسيجي ان المفرد قد يكون  
مقيده او دفعه لما يتوهم من ان الشبهة به وهو مفقود ملاحية حين كان كذا مركبا لمفرد  
كان في مشار التفعاه المتأخر بغير الميم اسم مفعول واصله في التفعاه من اضافة الصفة الى الموصوف  
اي تفعاه المتأخر فقد اخل كثيرا من اللطائف المراد من اللطائف ما استذكره من الكلمات المختلفة  
وبين اخلال المتأخر بها ان تلك الكلمات انما يغير اذا جعل المشبه بالتبديل المقارن للمقارن  
حال كونه مقارنا له ومن المقارن انما يستفاد من صيغة المضارع الدلالة على الحال  
وانما اذا جعل ماضيا فالمبتدأ درج في التشبيه بسبب تماهي كوكبه في الزمان المتأخر بنبته  
الى حال اعتبار التشبيه وبهذا يظهر ان تفسيرنا من قبل في شرح المتأخر تماهي كوكبه بقوله  
تساقت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تماهي ماضيا كما لا يخفى في بفتح التاء كوكبه  
وشد به ايا واما بضم التاء فهو بمعنى الضم في حكم القلة للمصدر في حكم القلة في الحكم وتل  
صوت المصدر في الاء ان خرج القلة باسم المفعول وبكتبتها صيغة مفعول التحقيق الذي  
في صيغة افعي المصدر كذا في قوله بغيره العجاجة انتقع وسئل السيف اي اخرج والاعاد  
جميع غده وهو خلاف السيف ترسب من رتب الشئ في الماء وسوج اي سفل وجعله من رتب  
السيف اي مفتح الغرابة لا يلايم قوله بعلو وقوله والارتماع والاختصاص وفي بعض نسخ  
ترسوم سب قد مر في اربابى ثبت والاول اظهر واحتمل ارباب شتد احوال  
احتمل اشتبه واحتمل صدر فلان غطاء يوم تحيدم شديدا بل هو مما يتعلق به معنى  
الانارة اي تعلق المعارضة والمعارضة والمصاحبة لا يستحب حكم الانارة كالمستحب كونه

في انشأ المذكور حكم العزب كما في الحيات ظاهرا من العبارات فيفيد ان وجه شبه  
يجمع في الحقيقة لا انفسها مع ان المراد كما مر به ان وجه ودل عليه بيان المقصود  
في الموضوعين بالحقيقة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال يكون  
يجمع في الانسان اي يتحقق فيه وهذا التكليف انما يلزم من بغيره عبارة الشيخ فاشبه  
بيان حال التشبيه ومميزه في عائد الى التشبيه لا اوجهه فيهم منها كون الحقيقة وجه  
الشبه بلاش يثبته تعسف في احداهما ان يقرن بالوجه غير حاجته الى كسب حاجته الى  
التقدير فلا عائد في الجملة الخيرة الى المبتدأ لان فاعل يقرن هو غير حاجته والعنيفة في  
عائدا الى الحركة فبقى المبتدأ اعني احدهما بلا عائد فلا بد ان يقرن لفظ في اي ان يقرن في قوله  
غير حاجته الى العام في الحركة عوض عن المضاف اليه اي يحكمها فتحصل الرتبة بلا احتياج الى تقدير  
فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة لادنى التلبس وهذا ايضا انما يلزم من بغيره عبارة الشيخ  
لان ضمير يقرن في عائد الى المبتدأ بلا احتياج الى تقدير كلف الرتبة لكن لا بد ان  
المصدر الغير العنيفة المتولد من ان المصدرية مع لفعل في قول الشيخ ان يقرن بغيره  
باسم الماضى ليعتبر المحل على المبتدأ الذي هو عبارة عن وجه شبه وان يقرن مضاف في  
المضى اي ذوان يقرن الى ان الاضافة لادنى التلبس لكن لزوم ان ويغيب الموضوعين  
هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما بقسم من الحقيقة نفسها واما  
اذا قلنا مضافا الى شغل على صفتين فلا لزوم لان الاقتران والتجوز كما في عبارة الشيخ وكذا  
اقتراح الغير في كونهما او خرج وكونهما عن الغير كما في عبارة المقص صفة للمثلية ولا حاجة الى  
اي اعتبار الرتبة في كلام المقص فتأمل في ان ما يميز ادب التشبيه وقد سئل ان يحكى  
في الحيات اه لفظه ما في قوله ما يميز ادب التشبيه حتى يلزم فيه ما يلزم في عبارة  
المضى بل عبارة عن الاحوال التي يزداد بها التشبيه في هذه الحال وهي التي المذكورة في الكتاب  
ان يزداد حقيقة الحركة اعادة لفظ الحقيقة اعني عن ذكر ضمير عائد الى المبتدأ لا اتحادا مع المبتدأ  
في انفسها كرامة وكف الاشكال لم يرد بالاشكال العلوي بل الرقش اذ في كونه يؤدي الى البراءة  
الجملة المقصودة في مع توجه الاشراف من وضع الظاهر مع المصداق مقتضى الظاهر



الشمس

الشمس

مع قوله وهو حال في الحركة اي كايته زمان **قوله** فقال بطل اذا لم يصدر ممدود  
 بطل بطل وقوله ولمعني ظهله رأي غير الاول اشار الى ان فاعل بطل ضمير راجع الى الراي  
 والمعلوم بدلالة المقام **قوله** فان الشمس اذا اخذت نظرا يقال بمعنى الكلام اي شبه الشمس  
 بالآلة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا اخذت لان النظر اليها يعلم وجهها **قوله** يحذف  
 الهزة اي عارضي قلب الهزة يا ثم فعله به ما فعل **قوله** فانظروا فاعلموا وانظروا  
 انما السببية كانه جواب للسائل عن وجه شبه بين البرق والشمس وقيل معنى ان لتقليد  
 كانه في شئ في دلائل لا يجاز ثم الا نطابق والافتقار لتحقيق جانب الذي يخرج منه  
 البرق لانه ينفج فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتم اجزاء وتعل الفتاح البرق ظهوره خلال  
 السحاب متشراعه وانظروا انما اجزاء بحيث يتصل عن الابعاد بالكلية **قوله** ومن  
 لطائف ذلك قولنا وفي صفه الرياض خفت سيرة صير خفت اي احيطت  
 راجع الى الرياض وسر وسرور وفي واحدة سرورة والفتاة جمع قينة وهي الجارية  
 مقيمة كانت ام لا وبعض الناس يظن المقيمة وهي الجارية المقيمة كانت ام لا وليكن ذلك  
 وقوله خفت اي غطت حال من الفتاة او وصف لان جعلت اللام فيه للمؤنث  
 وفي ايتا تخفت على لبست ايتا الى حضرة السر وتبانه فان الفتاة مائة المرأة  
 من راسها الى قدمها وحضر الحريم اضافة الصف الى الموصوف بحذف جار النصار  
 الفعل اي حضر الحريم وقوله على قوائم في موضع الحال من صير تخفت وقوائم الرجل ينتج  
 الكاف قائمه وحسن طوله والفاء في مكانها لتعقيب الترتيب يعني اذ حصل  
 تشبيه سرور بفتيان فتبين التشبيه بينا والواو في والبرق جارية عليها الحال فيذكر  
 جاء مع ان التبع ثلث سماعي قال الله تعالى فيها عذاب ليم يذم كل شئ بامر رجاء بان  
 على تا ويلها بالذكور كالنساء والهاب ويلها حال من ضمير جاء او خبر جاء بضمه معنى  
 العذرة والحق بفتح الجيم مصدر اما بالسرقة صفة تشبه لا يابس المقام والمعدل  
 وان كان بكرة الدال اما ان حركة ما قبل حرف الروي لا يلزم رعايتها ومن وجع  
 لطائف ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه داعي الحوكنين حركة التهجئة للدنو والفتا

قوله

والفتان وحركة الرجوع الى الاصل الفراق وادى ما يكون في الفتنة من سرقة زانية  
 وطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اصلها كسر في حالها من حركتها في  
 حال خروجها من مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدرك الجبل فيرتفع كسر في حركته  
 يتم بالذات لان ارجاع الحرف قوي من ارجاع الرجا كذا في الايضاح **قوله** من جدل لا جدل  
 الانسان اشار الى دفع التناقض الظاهر بين قوله مجدل وقوله مجدل **قوله** قولنا في  
 صفة مطلوب كانه كافي الى البيت لا خطا والصفي الى جانب والراد ههنا اليد وقيل الجدل  
 وقيل العنى وهو المناصب المطلوب والفتان هو ما يقدم النوم مع الفتور فان النوم  
 يقوم من غلبة الدماغ او صلت الى العين قوت واذا وصل الى القلب ثم والفتنة الكثرة  
 والبطو والتمهل المتدور وشبهة المطلوب الذي لا اثر له في وجه الجلب الذي يرتحل جنبه  
 يد صفة لاجل توريده لطافة لا يات الى ان الخبث من الحالت في حكم الاحوات بل ان  
 تواجب الخبث اكثر جعل شبه **قوله** ثم لم يحلو صاى لم يحلو ما فيها فذكر العن بلفظ المحل على  
 ان كذا ولا تخمس ما لم يحلو بها كخمس لم يحلو ما حصل علمه على عدم علمه **قوله**  
 وان الحمار حاصل ما فيها وكذا في جانب المشبه اراد بجعل الحمار عدم انتفاء لان الجمل  
 يستلزم عدم الانتفاء فذكر المعلوم واريده التايم وهو المنقذ جانب المشبه ايضا وبهذا ما  
 يقال ان الذين حملوا التورية على كونها فيصفا فكيف سقيم قوله وكذا في جانب المشبه وقد يجاب  
 ايضا بان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه بانه رويته فيه مؤنثة تناسب من الامور  
 لانها غيرا واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه شبه في الطرفين تحقيقا بل يجوز التمثيل في  
 بالمال او ما يشبه الى الخلل والخل نظر الى الذين حملوا التورية كذلك فلا اشكال **قوله** بطل  
 البرق القوم الى ذكر حال الذين في شرح الايضاح انه يقال برق القيم قوما اي ظهر لهم  
 برق فان اراد استعمال هذا بلا طرفة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن المثقات وان  
 اراد الاستعمال بتلك الطريقة اراد ذكره ان راجع ولا نزاع فيه **قوله** فاما راجع اخفت  
 الزخ بفتح الهمزة حاو السحاب فاقشعت اي حار ذات فتع كما يقال كته فاكب و  
 والهمزة ههنا للضرورة لا للمطابقة اذ لم يعمى الفعل مطاوعا لتعطل مطاوع فتع كبت







استفهم للصفة اي الحال او الصفة اذا كان لها وفيها غلبة وانما يصح هذا الاستفهام  
 لانهم لم يقرروا شيئا ولا رادة اصلا للتشبيه الا قولاه في غلبة من بعض الوجوه **قوله** او كسب  
 من السماء والقيط فيسب من صاحب يصب اي نزل ويطلق على المطر على السحاب **قوله**  
 ولا يفر دوا حتى يفر من مثل ان يفر كمثل ما و ان يفر كنبات ما على ان الشئ لا ي  
 يصح لان الشئ بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا يشبه بذات النبات **قوله** من انصار  
 الى الله الاية الا انصار جميع لغير معنى ان من كثر في و انصار و جميع ان من كثر صاحب  
 وصح على قياس ركب وركب وجميع صاحب كثر و انصار وقال العاقل الخ في قوله  
 انصار معنى من انصار الى الله من جندي متوجه الى نصرة الله فالاضافة الى انصار  
 من اضافة احد المتشاركين الى الاخر كان قبيل في الاضافة الذي يختصون لي ويكون  
 معنى في نصرة الله ولو كان معناه في من سهر في مع الله لم يبق لبق الجواب اعني قوسهم في  
 انصار الله اي في الذين ينصرون الله التمس الا ان يقد رضاف اي في انصار الله  
 انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قوسهم في انصار الله من اضافة احد المتشاركين الى الاخر  
 ومعناه في جنود الله ينصر مع فاتي ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى وادى وجه المحر في  
 قوله التمس الا ان يقد رضاف قلت اما وجه الترجيح والمحذر ان ما ذكره في صفة الكلام  
 عن ظاهره في موضوع الاول في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله حتى يلائم  
 التشبيه المقصود من سوج الاية مع انه صرف قبل الضرورة الداعية وانما قوله تعالى في انصار  
 الله وفيما ذكره ذلك العاقل صرف واحد بعد الضرورة الداعية وانما وجه المحر في قوله  
 الاضافة اعني بالنسبة الى الله الكلام على الظاهر وعدم التاويل بوجه ما في قوله تعالى وانما  
 مقدري انك صفة فيهم هذا مذهب جمهور النحاة وعذابي على العاقل ان المصادر في  
 في الازمان فيجعل سعة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والمحقوق فيسبوبة **قوله**  
 بان الاية لا يكون نظرا الى التشبيه بل يكون مذكورا لا مقدرا **قوله** ويستلزم قوسهم في  
 انصار الله المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي  
**قوله** اذ حوار الرجل صفوة وخلصاته الجارية من الحور وهو البيان في اني ليس وقيل

كان احباب عيسى عارفين يجوزون النبات اي صفوها ويقال هو صفوها وصم صفوها اي صفوها  
 يستوي فيها الواحد والجمع والخلص كالخذن مثل الخلفان **قوله** واحرب لحم الحيوة الدنيا الا  
 بين لحم ما يشبه الحيوة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها وصفها القوية يرجع عليه  
 يقال عرج فلان على المنزل مترجيا اذا حبس مطينة عليه والتوجه على الشئ الا ان عليه  
**قوله** قال صاحب كلف لولا طلب من الضامير رجعا الى فيه كلف وهو ان الصورة  
 المتدرة على القيت واما بعده لا يصح تشبيها بها بل التشبه بها هو الصورة المنزعة عن ذوي  
 القيت معه فتدبر ذوي ضروري ويمكن دفعه فتدبر **قوله** وما هو بين في هذا القول  
 في ان ما يلي الكاف ليس تشبيها وانما كان بينا في هذا المعنى لان تشبيه الكس بالديار  
 فما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالما وايضا بما يقدر هناك مضاف الى كلف  
 بقرينة ذكره في التشبيه والواو في قوله واصلا بما خالية واصلا مبتدأ ولها خبرها  
 وبوم خلقها طرف لهذا الجز وبلاقي خبر مبتدأ ومخوف اي وهو بلاقي والبلقي جمع يقع  
 وبلقي وحق الارض القوا التي لا شئ بها وفي الحديث ايمن العاصم نذر الديار  
 وبلاقي وعدو اطرق لبلاقي لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبر له بل  
 الجز ما طرف عن غير الحديث وحق الجز ان ينة ايضا حال من الديار والعاصم  
 معنى التشبيه يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور واما انما هو  
 الاودية ولا يدوم ان تد والودائع وما تقوم الا كالشبه وحنوه بحول رما دأ  
 بعد اذ هو ساطع **قوله** وفي كون الفصل مبيحا على التشبيه نظرا يمكن ان يقال كما تنفرد  
 من الفصل انباء ذلك الفصل عن التشبيه البتة لان كون زيد واسد منصوصين لا يوجب  
 الحمل كما في علمت زيدا اسدا فاما **قوله** ولو قيل انه ينبغي عن حال التشبيه من القرب  
 والبعد كما ان احسب ان قلت فيجعل كلام المقص على حذف المضاف اي ينبغي عن حال قلت  
 لا يتم التقريب بل يكون المناصب في زيدا كذا الكلام في بحث احوال التشبيه فاما  
**قوله** والغرض منه في الاغلب يعود الى التشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس انما يشبه  
 في ان كان الوجه ان يكون الغرض من عايد الى التشبه الذي هو كالمقصد لذا كان عود







لنقر بين النسوية او الاستطراف ان يكون المشبه به في الاستحسان او الاستحسان  
و لا يبعد ان يكون المراد بوجه التشبيه هو الغرض منه هو الاستحسان مثلاً ان  
الغرض نفس التزيين والفرق في ذلك **قول** وهو محذور بسبب جاحل في المحذور  
ما عليه ان لا يدرى في الاستحسان ان يفرقها اي فيجها بالمفارقة والديك بكرة الال  
وفتح اليها جمع ويك في لفظ قد اشعار بان اثر الفرق في الاستحسان لا يزدل  
بالزمان وانما يشوبه لانه للتوبيخ **قول** ولا زور دية الواو بمعنى رتب لا زور  
بالترتيب المحال لانه لان التي اشترت صوت الشين لا يستعمل في كلام العرب **قول** يجوز  
ان يربط بها ويحتمل ان يبقى اليوقيت على حقيقتها و لا يكون الاضافة فيه بياناً  
اللام كانه الاول **قول** صنف بجاء الحذف تلك النفا من عملها واطت بسبب تقليبها  
فالصنف لا زور دية **قول** مثلاً صنفها في العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى التفتت  
**قول** غرض برق الغرض الطري و برف بالفاء من برق لونه اي برق وقلا لا قال  
اشاء بربك صل صمت اليك ربا قيس الصبح او قبلت فاصول رقت عليك  
قرون ربا ريق والاشارة في مادها **قول** التشبيه الجامع اه كل ان في صنف سجنان  
دخل على العاصب ابر عباد فوجد الصنف متفقا فافترقه حتى قال وعالم يعرف  
بالسجني والاشارة ان ندماء بان ينظروا في استطرف كل منصف حتى ان النسبة التي  
في بلبس فقال اشفي الى النفس من خبر فار الصنف بان يقدم له مائة **قول** وهذا  
الكلام محل نظر بما يكلف و يقال المراد بان قصص ان قصص في الجملة ولو في الاخر  
او الاخرية لا انما قصص ووجه التشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض  
عائد الى التشبه به لا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعاً ولا يلزم الكمال حقيقة ونحو  
**قول** من مثل ما في الكس عني تسك فان قلت قوله من مثل بدل على التشبيه  
وقوله شابه على التشابه فينا قصان قلت لم يبعد بقوله من مثل التشبيه المقابل  
لما شابهه لا يخفى على المثال **قول** امر من غير كنه اشرب قيل قد تقرر عند فهمنا  
الخطف بام يقتضي العلم بثبوت احد النسويين وان يطلب التقاب في ترتيب

قوله فواته ما ادرى اه البيت السابق يقتضي ان يكون المطابقين ان السيل  
اما المحذور والعبرة او تعيين ان الشرب العبرة او المحذور فظاهر البيت لا يفيد كالموج  
ان يؤل المعراع اي من المحذور التي اسلمت بها جفوني ام من غير اشرب والمعرع  
اشاء ام اسلمت بغيرتي التي اشرب والافرب التي المحاذرة باعتبار انما الملازم  
مقام اللازم لان الشرب اذا كان عبرة كان للسيل به من ونظيره قوله تسك انما  
تبدرون ام انما خبر فان الاصل ان تبدرون فاقم مقام السيل لا تخم اذا قالوا  
لانت خبر كانوا بعدا صرح به بسببه بان مساق كلامه على الاشارة في التشبيه  
ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشبهتين في امر ما ول الكلام  
اسلوب واتما اسلوباً غير فلامحذور من غير قصد الى المبالغة في انما لم يذكر عدم  
القصد الى بيان القصد للاهتمام مع انه من جملة ما توفى فيه بالتشبيه لانه انما لا اعني  
المذكورة وجودها كما اشار الى ذلك في المنهاج بقوله وربما كان القصد الى  
لوجب جعل العبرة مشبهة به قال بعض الافاضل ان مراد ما يدل عليه ما نقل  
من كلام الشيخ انه يجب جعل العبرة مشبهة به من غير ان يجوز العكس كمال  
الشيخ فمشي اريد شي من ذلك لم يستقم ان العكس بقونية ذكره عقيب قوله  
فان العكس يستقيم بالتشبيه الا يرى ان قوله انما لا اريد في ذلك فان قلت مراد  
لا يستقيم العكس على الحقيقة و ارادة الحاق ان قصص كمال حقيقة لا ادعاء فان  
اريد المبالغة في المبالغة لا قيمة والحاق ان قصص كمال ادعاء بتعيين العكس لا يستقيم  
الاصل فشبته لذلك فانه قد وقع للشريف بهنا ذبول انتهى وقد يوجد على  
الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة في حكمي الشا  
والتشبيه المحال مطلقاً فالتسايب ان يتوض نوعي التشبيه لان مدار الفرق بين  
الاشاء والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقصود بان مساق كلامه على الاشارة  
في اشاء دون الاول فليس مقتضى التشابه تعيين المشبه والمشب به بخلاف التشبيه  
لما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء انهم يقينها ضرورة وانت خير بان نقل كلام



كلام الشيخ يوتي ما ذكره ذلك الفاضل قال الشيخ في اسرار النكتة القول هذا انما يوجد  
 في بعض النسخ فان العكس يقيم في التشبيه اي من غير ان يندرج في مطلقا فان  
 المشبه وهو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال كونها فيكون  
 مقيدا قلت المكونة انما هي حطاف وجه التشبيه فلا يعتبر قيدا للمشبه فتدبر مؤلفه  
 متفردة اديم السماء المتولفة المتلافة واديلم السماء وجهها وزرقها الصافية  
 نصب على المصدرية والمشرى قد مره جلة اسية وقعت حالا والفاعل معنى كاج  
 وفي تاج الرفع اي محل عالي الرفع من قبيل جده حال من مشري في قد مره  
 الراجح الى المشرى او خبر بعد خبر فالمراد رفعة في المظهر بان يكونا مثلا في النصف  
 الشرقي ويكون المخرج اقرب الى المشرق والا فالمرجع في الفكر الى المشرق  
 في اني لم قد اسرجت صفة المنصرف قال الفراء تسكن اليم في شمس وشمع من كلام  
 المولدي والاصل المنفتح فاز لو قيل المخرج كالمنصرف اه بمعنى ان تشبيه المشرى  
 بالشمس المسترجدة وان صح باعتبار المحنة اني نية من حصول شي احمر اللون خلف  
 شي ابيض اللون مثلا لا بينهما مسافة قرينة الا ان تشبيه المخرج بالمنصرف لا يفتح  
 وهو القول النحل والمذهب الجلال راديا بفعل القوى وبالجزل القويم لانه في  
 بمعنى غير الركيك وكذا التشبيه الجبلي لم يقل الجبلية لان الماء في الشاة كالحق  
 لا لا يثبث وكذا التذكير انما يستفاد من العطف زهر الربى الربى جمع ربوة  
 وهي ما ارتفع من سطو الارض والظامن قوله فنقصب باحضارها اذ جعل  
 الزهر على النبات اما جازا رسلا او استعاره ولا يخفى هذا عن صاحب الاقوال  
 مقترن بتقدير يربى مقربا كخرجه به فغية تقدروا شاة تركيب جوابه الى الوصف او  
 الاضافة لا يمنع الافراد كما سبق ان المراد بالتركيب هو المحنة اي صلته من عطف  
 اشياء والمشبه به هو ما ليس كذلك وايضا تقيم التشبيه لم بعد تشبيه المقدر  
 بالمعقد وقسم الى اقسام اب بقاء يقال واما تشبيه المقدر بالاشياء  
 المعقد بالمعقد حقيقة فلا معنى بحد قسيمه رطبا بعضها وياب بعضا لا يخفى ان

ان رطبا ويابا حال من قلوب ليل والفاعل معنى التشبيه المستفاد من كان ما ذكره ان الحال  
 يجب ان يكون مطابقة لها جهتها في التذكير والاثبات وقد اقدمت هنا حيث لم يقل  
 ويابا واثباتا راجع بقوله رطبا بعضها ويابا بعضها اي دفعه لكن ظاهره يقتضي  
 لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يخفى البهريون ولا بعض الكوفيين التمس  
 الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا استدعى تفصيل صاها معنى وهو يجوز ترك ما بينها  
 فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى اخر والا فله ان يقال التقدير  
 رطبا وقسا يابا اي قول المرقش الاكبر المرقش التزيين والتجويد وبال  
 ان يستحق المرقش بهذا البيت واسمه عوف بن سعد من بني سوسه وشمع اما المرقش  
 الاصفهوني بن سعد فتشبه التشوية ستي به لان المتكلم سوي بين شيئين او اكثر  
 في التشبيه فتشبه بالجمع ستي لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في التشبيه وان  
 كان المشبه بهما على التفاوت او بمجدول مكان الوشاح الغير المتقومة يقال  
 امرأه غدا وغدا اي ناعمة بين الغنم والاعيد والوسنان اطاعة المعنى  
 والوشاح يجمع من اديم وريضا ويرفع بالجوهر شدة المرادة بين عانقها وكشها  
 يقال وشاح وشاح وشاح بالاسم الغنم وادى مكان الوشاح العذر فويل  
 الحامدة كان تبسم عن لؤلؤ من تسم معنى يكشف فدهاء بعض نفرة عن لؤلؤ  
 رطب يقال فتر عن سنان اذ تبسم بحيث اظهر سنانا واللؤلؤ الرطب الجيد المخرج  
 من الصدف ويطلع من كرم وهو نور ابيض ينشق عنه الكورى رطب اما الوشاح  
 التي يعلوه اثنتي بالاسنان ثباته اه علة بالشيء طهارة به كما يعلو الصبي شيئا  
 والروح بالفتح شيم الروح والروح الواحدة ايضا ويرد اليها بعض النسخ  
 بلين انما اي الشباب المشبه به بالبرد وهو النوب في الطراوة والنفاراة وقيل  
 الوشاح اي معنى النوم فان نوم الشباب طيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر والا  
 الامم وفي بعض النسخ الامان جمع الغنية جمع حاد والدار وهو امتد من جوابها  
 والاول انسب بالاسماء وهو جمع امينة وعهد الصبا زمانة والامان جمع دن وصفوها

ح



خالها والقبان جمع قنية ومن لا مد كاسبي غير عتق اي غير متحقق حقا وعقلا ولا  
 ان فيه تمثيل وقد اتفق الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حتى في التمثيل  
 هذا صواب وما ذكره في محشر في اعم من الكل فتمنه ما هو ظ وجه قوله هو ان  
 وجهه من الشرح ولم يرد ان قال ظ حذف اذ قد سبق في البيت من القيس كان قلوبا  
 الطير ان البهر من وبه في الكوفيين لا يجوز ان يرد بل مراده ان اسناد الظهور الى الجمل  
 بخارج وانما المراد ظهور وجهه فاذا ذكره قال المعنى لا توجيه التركيب فتدبر معناه الجواب  
 المعنى الذي لا جوف له وحسم ربيع الكامل اه قيل شارب الكامل والوصاب  
 بالرفع على انها صفتان كسبقها والمحافظة والفوارس بالجر على الاضافة لانها لا يمكن  
 الوصفية لعدم جواز حملها على سابقا فكأنهم ان كنت اعم فكأنهم على صفة الحكاية والكمال  
 فقدان المرأة ولها اي من الجمل فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشتمل على الجمل المتعلق  
 فلا وجه لتخصيصه بالجمل قلت بل له وجه اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان  
 المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه على حرة به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين  
 المشعر باعتبار الحيشة كانه قيس وصف احد طرفي التشبيه من حيث كذلك المفصل ايضا  
 ما ذكر فيه وجه التشبيه فلذلك ذكر ذلك الوصف فيه بزم فوهم التكرار وهو متيق في نظر  
 ابعدا لان الفاضل لا ينبغي ان يشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة له على  
 على الخاص فان وصف الخلق بوجه مفردة النظائر في ذاتها فان الوصف  
 المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدري اين طرفاها ولا دخل في ذلك بمفرقة بل هي  
 قيد تشبه به لا يبعث التشبيه برونه اذ ليس المشبه هو الخلق المطلق بل الخلق المفردة  
 كالا يحن فندبر سجع العيسى واليسل عند فتي العيسى من المهلة فاعل سجع العيسى  
 معطوف عليه وابا في التقدير ومعنى اصباح العيسى القيس به عند الفتي ايضا لما  
 اياه اليه وقت الصباح كقول فلان كثر ايا ديه لدى الخ من ان كلامه يشير  
 بان قوله كثر ايا ديه صفة فلان وفيه نظر لان فلان معرفة تكون علمه من كاشح  
 في شرح البيت السيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد يفران الجملة لا الوصف بل هو

المعروف انهم الا ان يعارض حذف الموصول فلان الذي كثر ايا ديه على جواز الفتح و  
 دالمو فياين وبقاين مالك لكن بشرط ان يكون معطوفا على موصول اخر او يقال  
 اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الوصفية بالجملة كما  
 عمل المؤلف بلام العهد الذي بذلك قال السكاكي وهذا السامح لا يكون الخ وتعل  
 السعة اختصاص السامح بذلك ان وجه الشبه لانه يمكن امره على كل مكانه بامور  
 موجودة يستنبه فخلوا وجه الشبه ههنا هو الخلاوة مثلا وهو امر حسني في بحث كذا  
 ان يبريد والخلوة الكلية لا الجزئية والذي يخطر ببال ان معنى كلام السكاكي  
 الخ وانما يشبه لاحتمال انهم لم يثبتوا التحقيق الذي ذكره فنبهوا الكلام على هو المتعارف  
 بين الجمهور من ان الحرمة والتواء والبيان مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو  
 جوهي محسوس وما هو كلي معقول وهما بحث وهوان السكاكي جزم بان السامح المذكور  
 لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحرمة الكلية ليست باعتبارها لا يكون  
 موجودا في الخارج والحرمة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي الخارج  
 لانا نقول فلا يكون نقول السكاكي وهذا السامح لا يكون الخ ان السامح بطريق  
 لا يكون الا في ذلك فتدبر ولذلك قيل النظر الا في الاول صفا اذا دجا يحسن بها  
 التبع واستحق بها حسن فلان لم يعم النظر ولم يعم به بال معنى النفس اذ ابتعد  
 في العدد فالامعان بما في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما انهم فلم يعان كثر  
 وانما سب ههنا ما ذكره الجوهري انه يقال انهم كذا اي زاد ربا يتفعل لرجل مبره  
 اي يحضيه يقال قضيت اي قدت لانه فرع الطرفين ومنها ينتقل اليه ان قلت فلم  
 لم يخلوا عدم ظهور وجه الشبه عند حضور المشبه كاعتقوا بند وحضور المشبه بقلت  
 لان المشبه به عدة التشبيه يصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه فابعد اليه لا  
 الى المشبه حملت ردينا البيت قال الجوهري الاراد بالضم والتشديد فهو كونه  
 باعلى الشام والقناة الردينية والترح الرديني وزعموا ان منسوب امرأة كثر  
 بس ردينية وكانا يعومان القنا خط حمر والظاهر ان قول ان القنا الردينية و

ان البيت خبيث يشق فهمه  
 يكون منسجما على ما قيل  
 المذكور لا يقال كذا بالقياس  
 قائمة فغيره بالان كونه  
 المشبه به في البيت  
 بقوله وفيه السامح لا يكون



وترجى الرد على منسوب الى لارون فقد وهم يدل على ما ذكرنا قوله وزعموا ان  
 كمالا يخفى على من لا ذوق سليم فثاقل واما اعتبار جميع كما ترى من تشبيه الزمان بالثبات  
 جميع واصاف الشيء طاهرة وباطنة لا يطلع عليها احد حتى يأتى ان يعتبر صافي التشبيه  
 قلت ليس المراد باعتبار جميع الا واصاف اعتبار جميع الا واصاف موجودا في التشبيه  
 بحيث لا يشذ منها شئ بل المراد ان يعتبر جميع الا واصاف ملحوظة في وجه التشبيه من  
 حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فما اذا اعتبر جميع الا واصاف من حيث  
 الوجود وادارة هذا في حق من لا ادنى سكة سيما اذا لوحظا معا بل نقول ان  
 تأخذ بعضا وتترك بعضا اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة قولنا التفصيل  
 نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل وعطف بيان وقوله عبارة خبران  
 ولا يجوز ان يكون التفصيل مفعلا على الابتداء وعبارة خبر له والجملة صلي البيان  
 نقول لان قوله معناه ان محله صفي آه لا يلايه وهذا فان قلت القول هو  
 المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل وعطف بيان  
 ولا اتحاد في الذات قلت بحسب اللفظ يتناول المفردات بل قيل ان يتناول الكل  
 ايضا الا ان بحسب لوف العام اختص باعدادها واما تخصيصه بالمركب فبحسب  
 التميز اني كما قرع به الفاضل في شرح بحث حدود الخبر من حوش شرح المفاتيح  
 ولا منوجه عليه الغائب قد ذكرنا في شرح الديباجة ان على حذف المضاف الى  
 الغائب لان الغائب اسما لا مفعولا ونفي بعدم الظهور اه هذا مبط بقوله  
 واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم ظهوره في الخفاء وجهه في بادي الرأي ووقع  
 التوقف في هذا يورث التعقيد المحل بالفصاحة المعبرة في البلاغة فكيف يجعل تشبيه  
 ابلغ من هذا الضرب الا بوجه ليس فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره  
 لم يلق هذا الوجه شمسنا زنا ملتبسة بشئ ان ملتبسة بوجه ليس فيه حياء ان السحاب  
 سيجي اه الذي اعطاه معنى البيت ان السحاب اذا نظرت ايعطاه الممدوح  
 فحاست تلك المعطاه باجتماعها من القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها فتشبه ذلك

واما فصل هذا البيت بقوله وقوله قولنا لاخوان التمر في قولنا الطيب بامر عدي  
 وهما بامر وجودي وهي تقرأ السحاب الى الجبال يوم القيمة بيا ليد اسجار وفيه  
 هو اجابة الواجوب جملة واحدة وصي ما بين الزوال الى العصر واصال جمع صيل فاعل غفلت  
 بمعنى ابتلت وحصل لها الفسادة وقوله والشئ تنفس حلة حالته وناس تنفس  
 عند قربها من الغروب كانهما تنفس بكثرة السير وهاهنا المراد ان هو اجر الربيع يشبه  
 الاصال في الطيب اللطافة هكذا يجب ان ينقد الذهب الجبلان لان ما ذكره  
 معنى لطيف ومشتق على صنعة عامة النظير على الجمع بين الذهب والنفقة واما قوله  
 الاخوان فلا يخفى برودتها اما الاول الذي لا يخفى فلا لانه لا معنى للتشبيه ووجه  
 بطلان الورد ان قط من شجر وهو طامع فقد ان تلك الصنفه واما الثاني الذي لا يخفى  
 فلا لانه لا اختصاص للورد المصغر بشئ من شجر الذي له اصل وعرق فلا وجه للاختصاص  
 الذهب الى الاميل و لا تخفى لطفا يرد النقد في قوله ان ينقد الذهب الجبلان لان  
 النقد غير الجبلان من الترياق قال التشبيه به مذكور قطعا ارض عليه نحو اذ يد في جواب  
 قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه تشبه الاسد زيدا فقد جاز حذف  
 التشبيه به ولم يخبر المراد في انما نية اجاب الشريف في شرح المفاتيح بان التشبيه  
 اذ لم يقصد بيان اشتراكها في امر بل قصد بيان انها على جوابا لثقل ولو سلمنا كمالا  
 في تشبيهات البلفاء ولم يرد مثله فيها او كسر جان في الشجاعة قد سبق من ان  
 ان الشجاعة عند الحكماء خمسة بذوات الانفس بحسب صدور رعا عن روية فالاصوب  
 ان يبدل الشجاعة بالبراعة وكان زيدا الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لا يكاف  
 كان بطلان الاتحاد بين زيدا والاسد او الشك فيه فانقول بان في لفظه كان اقادة  
 الشك الموحى من التشبيه وهم قوله باعتبار متعلق بالاختلاف اه لا شك ان قوله  
 باعتبار ظرف مستقر حال في المراتب والمعنى واهل المراتب كايته بهذا الاعتبار فلا حاجة  
 الى ما يشوبه كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل  
 مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في نظم فليتأمل نعم ان الاعلى بعد من المراتب في ان

جها  
 في قوله زيدا الاسد تشبيه

في قوله زيدا الاسد تشبيه  
 في قوله زيدا الاسد تشبيه



ان يجرد الالهي عن معنى التفضيل ويراد بها اذا لا علو فيها بعد ضمن الرتبة الاربع كما يستخرج  
من تقريره انما يجوز وجه التسمية من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه يحتمل ان يكونا عامات  
مضرورة ان التسمية لا يكون الا في اخصا واصناف التسمية به واسمها والاختلاف  
نقل راجع الى تفسير التسمية والاستقارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا  
زيد اسد ليس اثبات الحقيقة لكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلة له في ضمن دعوى انه هو  
فان استقارة باعطاء اسم التسمية يستلزم ذكر التسمية حقيقة او تقدير او نية ووم  
والتسمية بالدلالة على مشاركة شئ لغيره مع كون اداة مذكورة جعل المثال المذكور  
استقارة باعطاء اسم التسمية به التسمية مع كون اسم التسمية مطوحي المذكور حقيقة او تقدير  
او نية والتسمية بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين المذكورين ولم يترط ذكر الالاهة  
جعلها فيها وان لم يكن كذلك نحو دابة زيد اسدا اى وان لم يكن اسم التسمية به خبر عن  
التسمية وفي حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه سياق الكلام فلا يستلزم استقارة  
بل خبرا وهو ان يخرج من امر ذي صفة امر اخر منه في تلك الصفة بمبالغة في كمال  
تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية منزلة  
يبلغ منها ان يتخرج منه اسد اخر فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة وسيجيء الى  
تجريدية وكذا كثر من واما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم التسمية  
فقط كما في الاستقارة بالكتابة او اسم التسمية به فقط كما في الاستقارة التسمية صدى  
في كل منها ان لم يكن اسم التسمية به خبر عن اسم التسمية ولا في حكم خبر مع انه استقارة بالانفاق  
واما التسمية مكنون في الخبر ان قلت فلم لا يكون استقارة بالكتابة عند المقصود  
انما التسمية المعرف في النفس عند قلنا لانعدام شرط عند وهو الدلالة على ذلك  
التسمية المعرف بذكر لازم من لوازم التسمية به وهذا الخلاف ايضا لفظي فان من طعن  
الدلالة المذكورة في تعريف التسمية عن كونها لا على وجه التجريد والاستقارة وعن كونها  
على وجه التخرج سماه تسمية ومن قيده لا فان ثبت لا ان يطلق اى منتعت  
عن جميع الامور لا عن اطلاق اسم الاشارة ومحمول ان اردت اطلاقا عليه فلا

فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستقارة تقتضي تماثل التسمية والاداة ولو قلنا تقتضي تذكرو  
فيما فيان وانما في الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير بان يكون  
اسم التسمية به معرفة مستحق الفرق بين الموقوفة والكرة لكن ينبغي ان يشترط قيد الموقوفة بما  
لا يشترط الموقوفة والكرة الموصوفة بما لا يخاف عنه عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد  
في كلام بعضا موقوفة تسمية بما موصوفة بصفة لا يلائم التسمية به فتأمل وذلك بان يكون  
كرة موصوفة بصفة لا يلائم التسمية به فحسم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في الموقوفة والحسن  
في الكرة الموصوفة بصفة غير ملائمة للتسمية به ولم نجسم حال الكرة لغير الموصوفة بها حكى  
تقدير اداة التسمية فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفرق بين الموقوفة والكرة  
حيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان المقصود من المبالغة في التسمية في التسمية  
المستفادة من الكرة اعمى اسد في زيد اسدا كاسدة في تلك المبالغة لالتسمية بالحسن بل في  
التسمية بغيره لانه الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان التسمية به اكمل  
في وجه التسمية كان التسمية بلغ وبالجمل اذ اعرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدق  
على الموصوف والالفاظ التعريف ظاهر الحصول المقصود بالمكر ايضا كما صرح به القائل  
في بحث تعريف المسند وليس له ادبهما الاتحاد كما في قولنا زيد القام يظهر النفا في تعريف  
الحسن على دعوى التسمية لعدم احلاله بالمبالغة المطلوبة واذا كبرنا لظاهر دعوى عمل  
عليه وان فرد من افراده عند ربح تحت مبالغة فلو قد رداة التسمية فان المبالغة قال  
ان شمس الى بضم القاف على انه مضارع حذف احدى تاييه ولو كان ماضيا لقل  
تلفت يقال بالحق البرق اى لمع والواو في قوله والفرق غرابة عاطفة ليجل لالتسمية  
على الفطنة اعني بالحق ويحتمل ان يكون ان كيد الصديق والجلد صفة شمس لا يحسن جعلها  
حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض وانما ذكر الكسوف مع الشمس  
في القمر الخوف وان جار الاستعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري واشارة  
صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النون في الخوف قابل فلا يحسن  
استعماله في الجيب في البيت فان لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شئ من صنف



الاشبه اه اذ ليس لها بدريسكن في الارض مثلا وانما ينفع الجواز ان لا يكون المشبه  
موجودا كما في اثبات الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المحدودة وان تضمن اعتبار الظاهر  
الا انه خلاف الظاهر وان وجدت في الاداة صريحا لا حظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر  
عن كونه خلاف الظاهر وان لم يوجد لا حظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار  
اللطيف وهذا كما ان الحيا زايغ من الحقيقة وتضمن لفظة ليست فيها الا انه اذا وجدت  
التورية الصارفة لا حظ ما تضمنه ويصار اليه والا فيترك ولا يعبر عنه لفظة **قوله**  
بالجمل تقدير الاداة التشبيهية يمنع منها قوتها فلا ينال فيه فحسب من اطلاق الاسم استقفا  
بناء على استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيهية عليه ودلالة قوله فحسب الى اخره  
على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما في قوله فان اتفق الا نام البيت ولو سلم قال  
بالنظر الى اعتبار البديع وقوله فحسب بالنظر الى الاصطلاح **قوله** كقولهم اسد دم الكسد  
الزير حضابه موت قريب الموت يرعوا الكسر الكسوت والكسوة المحترمة  
بين الجنب والكسوف لا تزال تتردد من الدابة عند الفزع وجميع فريض وفريض واعلم ان  
استحالة تقدير الاداة التشبيهية في هذا البيت انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبغي  
عنه قوله لان تشبهه والاشكال في بدريسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل  
بملاحظة الامر الواجب هو ان البدر لا يسكن الارض وانما قول البخري وبدر حضابه  
الا هي البيت فهو مثل قوله اسد دم لاسد الزير حضابه من حيث اذ مع كون الصفة فيه  
ما لا يلائم تشبهه بجعل تقدير اداة التشبيهية نفس المفهوم الذي يستحيل عادة ما يضيئ شرفا  
وغايب يكون موضع واحد غير متضمن به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدريسكن  
يسكن الارض فاما **قوله** لان التشبيهية ليس في الموقوف الى هذا بناء على الاعمال الب  
وانما قال الشاعر ظلمك في تشبيه صدغك بالملك فمات عن التشبيه نقصان ما يحكي  
وصفاء الارض اه غير لا سلوب حيث قال وتند ولم يقل وكقول البخري نقصا  
على ما تلمذ للبيت اتبع ما فيها من نوع الضياء كالحقيقة اتبع وانما حضابه  
متقد وقديح لا ذما وشرقا وغربا يتغير من المفعول وحال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى

تلك وحسب فيها بكرة وعشيا اي داما وموضع رجل منزلة قوله الى التشبيه الشاذ في اللفظ  
لا استقامة فيه **قوله** موصوفا باليس فيه وهو تنوين لشرق والغرب مع سواده موضع  
الرجل منه فان التمر الموقوف لا يفرق في التوزيع بين موضع وموضع ولكن يقول  
الصفة المستغنية عن التمر الموقوف اضافة ما سوى الرجل جميعا لا بناء على الفرق بين التوزيع  
والا فلو كان اشكال انما يوجد من المعنى بذاته فلا يتحقق في التمر لا بعدد عن المتعارفين بل  
ون الموضع التي لا يحصل بينها نور التمر من الكهوف والمواضع المغايبة اكثر من ان  
**قوله** ان يثبت من المدوح بدرا من في قوله من المدوح بواقعية حال من البدر قدس  
عليه وتجديدية والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموقوف **قوله** فهو كقولك  
رجل كيت وكيت قوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على وصف زيد و  
كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا واما اقرت بحسب لوف والاشكال  
**قوله** وكما يتبع دخول كاف اه كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان تعد غير الكاف  
من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب **قوله** لا امرنا بما  
في الجود فيه بحث لاذ ان اراد بالثبوت في الجملة ما يقع الثبوت الحقيقي والاصح تقديم  
فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر وان اراد الثبوت الحقيقي فقط فاقض  
كان وحسب ذلك الثبوت مما لم لا يجوز ان يقال كان الشقيق اعلام يافوت مشتهرة  
على رماح من زبرجد اللؤلؤ الا ان يقال دلالة كان وحسب على الثبوت الحقيقي  
من استعمال البديع كما اشار اليه جال الدين في شرح الايضاح وتوعلل امتناع دخول  
كان مثلا في نحو اسد دم الكسد الزير حضابه بما علة به امتناع دخول كاف ككان  
اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او كان او بغيرها يقتضي النقصا  
والا وصف الكمال فيلزم التناقض **قوله** او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد  
فيل مثل الحق في الايضاح بحث كوك بقوله كان زيدا مطلقا وبخلاف الظاهر  
بقوله كان زيدا اسد هذا لان الانطلاق ليس بقطعي الثبوت لزبد ولا قطعي الانتفاء  
فذلكم الشك فيه واما الكسدية فتبطلها لزبد خلاف الظاهر فلا يشك فيه بل يجرم بخلافه



على التسمية وانما قيل ان وجهه ما ذكره ان وجهه من ثبوت كونه  
فيه صورة الحرف واما لفظ اللفظ صورة الفكر هو ان اللفظ صورة الحرف وهو  
التسمية كما مر وتسمية زبد بالاسد في الشجاعة ليس هي اللفظ اللفظ اللفظ ان تلك  
الشيء به تماثل فيها واما في صور المفكر فاللفظ هو اللفظ عليه وانه فرد من افراد  
مندرج تحت مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التسمية فيها كما مر به هذا انما حصل  
في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المصنف  
في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير **قوله** والفكرة هنا خرج فيه خبرنا بتماثل  
الفكرة الموصوفة بصفة غير متعارفة التي كلامنا فيه ليست بمثابة في نفس اللفظ  
فدخل كان وحسب عليها كما يعكس على المجهول اذ قد تقرر ان التسمية كالمقابلة كالمقابلة  
**قوله** ايضا هذا المعنى اذ انما قلت هذا لئلا يظن ان على امتناع تقدير اداة التسمية في اللفظ  
وهو ما كان التسمية به موصوفا بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهرا لا حجة بين هذا  
الدليل الى الملاحظ لزوم التماس على المجهول وتغية صورة الكلام في تقدير اداة التسمية  
بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان المقصود في مثل معنى اذ لو قدر اداة التسمية فان ذلك  
المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متنا ولا نحو علمت وانما متنا ولرغب  
اذ لزوم احد الامرين جار فيه **قوله** اي هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه تكسب  
بانه حذف المبتدأ وكذا المضاف الى الجزاء في المقابلة اليه تمامه **قوله** انما هو بحث المجاز اذ  
يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة **قوله** ما بينها من شبه تقابل لعدم والملكة وانما يكون  
بينها تقابل لعدم والملكة حقيقة لو كان المجاز عدم استعمال فيها وضع له عامر شانه ان يستعمل  
وليس كذلك بل هو لازم للمجاز **قوله** والمطلق الى غيره اي ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر  
منه ذلك بتبادر المجاز في الاستناد الى التقييد العقلي وبهذا ينبغي ما يقال في التقييد اللغوي  
يوصف خروج الشرع والوقوف والاطلاق بوصف دخول العقلي فحق كل منهما توهم صلا  
للمقصود فاما وجه ترجيح احدهما على الآخر على ان ابحاث خروج امرين ربما يربط على ابحاث  
دخول امر **قوله** وانما فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية معنى كون اللفظ للنقل من كونه

في خبرنا بتماثل

في خبرنا بتماثل

من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بغير رسم لفظية استعمال بعد ما كان وصفا  
كان اسمية فمرعا لوصفية يشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيجعل اللفظ علامة للمؤنث  
كما جعل علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشيء فرع كحقق اصله  
ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه ولا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل تسمية والنقل من الوصفية  
الى الاسمية مستعمل بالبناء وبدون موصوفه المؤنث مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكره الشارح  
في شرح المفصاح وانما اختار التكاثر في التكلف جريا على حقيقة اصل اللفظ بخلاف ما ذهب  
اليه الجمهور اذ لا من له عندنا من ساء على ان المتبادر من استعمال الكلمة في شيء اطلاقا وانما  
ذلك الشيء منها فالتكلف فيه نفس المعنى لا اصطلاح التماثل طبع هذا اجريت في على اللفظ  
منها وانما اذ جعلت على كانه قوله تعالى ولا صلبكم في جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا ان صرف  
من المتبادر وايضا يلزم تنقاص التوليف بالمجاز الذي يخرج هذا القيد على تقدير تعلقه  
باللفظ على زعم المصنف فانه لم يقيد قيد الحقيقة واعتراض على تغيير سكاكين فيما سبق بان لم  
يقيد قيد اصطلاح التماثل طبع تنقضي تعريفه بالمجاز المذكور وادعاهم ان ليس له ان يكون  
المستعمل فيه موصوفا في اصطلاح التماثل طبع حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والالزام  
ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللفظ وقدر عليه الاصطلاح والوقوف عند ما  
التمحيض او غير من اصل الاصطلاح الى حصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح  
سواء حدث الوضع فيدهام لان الاستحالة وان كانت موصوفة بالبناء وبما سبقت  
ادعاء دخول التسمية جنس التسمية وكونه فردا من افراد اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
وهو الذي له غاية البراءة في ذلك الهيكل المخصوص غير متعارف وهو الذي له تلك البراءة في  
لا في الهيكل اي يدل بغير اشارة الى ان قوله بغير متعلق بقوله لانه كما يدل على قول  
المصنف في المجاز لان دلالة بقرينة لا بالتحسين والالتفات على قوله لانه رفعا للباس  
فخرج المجاز من ان يكون موصوفا اي بالوجه المذكور وهو اخبار في خبرنا وانما اذا لم يقيد  
فوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعده من الوضع والاعمال على ان كل لفظ معين للدلالة  
بشيء فهو عند القرينة لافعة عن اداة ذلك المعنى متعلق بما يتعلق به ذلك المعنى خصوصا

راج



ودان عليه معنى انه مفهوم بواسطة القربنة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت على الوجود  
 استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه ولفظه منه عند قيام القربنة بالمال  
 والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس معتبر في كون اللفظ حقيقة  
 بل الوضع النوعي المعبر فيه هو ما يكون ثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية  
 كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص لنفسه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان  
 كل لفظ يكون على ز ن فاعل فمولدات من يقوم به الفعل قد خرج انما راجع في المكون  
 باطلاق الوضع على كل من المعنيين **قوله** على معناه الا فرادى قبل المعنى بالافرادى لان  
 الغيرة الدلالة على المعنى التي تسمى مشترك بين كوف والاسم فان دلالة زيد في قوله كانت  
 زيد على الفاعلية بواسطة جاني بيان انما راجع لبعض المحققين من جهة الفاعلة ردة الفاعل  
 المحشي هو هذا الجواب بتفصيل الا ان ابطال الشئ الرابع حيث قال وان اريد به  
 معنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بجانبي  
 الفاعل غير حاصره وفاقا لمحت لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام فيرتفع بالغير  
 المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي المنوع لها كالكلام الاستفهام وعلى تقدير تسليم  
 بالغير لا ورود ايضا لان معنى التوكيد على جهة الارادة مادل على معنى متعلق بالغير حيث  
 انه متعلق بفناء مثل **قوله** اسمي لكن معنى الدلالة بنفسه لا لا شك ان اسمي هو الذي منه ولا  
 وهو كون معنى الدلالة على معنى في غير الالفاظ في الدلالة على معنى الافرادى ذكر المتعلق  
 فاذا ذكره بهما متعلق لما ذكره في حقيقة لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك يكون العلم  
 كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا مثل المحرف ثم قال نعم لا يكون هذا  
 شاعلا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غير الالفاظ  
 في دلالة على معناه الافرادى ذكر متعلق بالمفهوم من كلامه صحتها شمول التوكيد لوضع  
 الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكره من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر  
 الدلالة على معنى في غير الالفاظ ذكر المتعلق والمفهوم ما ذكره في الحقيقة شمول التوكيد لوضع  
 الحرف على هذا التفسير فقطا وهذا بقوى اعتراض الفاعل المحشي ان بعد اشتراط ذكر متعلق

متعلق الحرف نفس لانه على معناه كيف يقال العلم بتعيين من معناه كما يكون في دلالة  
 عليه وهذا الظاهر ان يقال مراد ان معنى الحرف بعد تعيينه بالمتعلق عين الحرف  
 بان ذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق بتحصيل المعنى اعم حصوله في نفسه يكون جازيا  
 من النسبة المحصورة ولا مدخل في الدلالة وانما راجع ان الاوضح في دفع الاعراض ما يدل به  
 بعض النسخ كما نقله الشريف رحمه الله معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان  
 فهم المعنى لا بواسطة قربة ولكن بتعيين القربة بالمعنى عن ارادة المعنى الاصل وهو المعنى في  
 دفع الاعراض كما لا يخفى فالدلالة عليه وهذا هو مراد الفاعل المحشي ان غفل عن البعض وهو  
 اعتراضه مولانا قريبي رحمه الله بان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان  
 فهم المعنى لا بواسطة قربة نعم قول الفاعل المحشي ان اراد بالمعنى اه محقق حيث ذكر ان يقال  
 المراد بالمعنى الاصل المعنى التبع المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل جاز معنى اصليا بهذا  
 المعنى فلا محذور فاعلم وهدم الدلالة على المعنيين اه الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع  
 هو المعنى للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة على لاجلها التعيين وعدم ترتيب لاجل التعيين  
 لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين اذ يفهم ان منه غاية ما فيه ان احدهما التعيين  
 الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد كما لا مدخل في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها  
 كالقوله مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الظاهر والخفي اه القوله ينتج القاف ونسبة الفاعل  
 وقوله ان لا يتجاوز اما مصدر بمعنى الفاعل على مدلوله غير المتجاوز وهو الاخذ الذي يتقرب مصدا  
 اى مدلوله وان لا يتجاوز بمعنى الظاهر ولا بمعنى الخفي اه وقد ورد الفاعل المحشي صحتها  
 جوابا وسؤاله او اوضح الفرق بين قربة المجاز والمشارك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج  
 اليه اذا اريد بالدلالة على المراد من حيث انه مراد والافلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة  
 امر اخر في تقدير المراد اه الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محققة ودفعها المستفاد من القربة  
 لا مدخل في تحقيق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله وانما قربة المجاز في معتبرة في الدلالة  
 على المعنى المجازي اه محقق حيث اذ قد مر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن  
 لقربة مدخل في الدلالة بل في الارادة اطلاق قوله وانما لا يدل على معناه المجازي بنفسه

انه ما هو الوضع فيمكن ان يقال  
 المشترك بين كل المعنيين



بل التورية وظهر انضاج الوق بين قريته المشتركة والجاز فليتا مل **قول** وحصل من خبر  
 الوصفين وضع آخر ضمني في بحث اذ يستلزم الوضوح ان لا يستلزم استلزام  
 الاوضاع الثلاثة للوضع الرابع ويعقل المعنى الرابع وهكذا فليتم تحقيق معان غيرنا  
 لفظ واحد وتعللها التفسير الا ان يقال استلزم الوضوحين الرابعين للوضع الضمني  
 لا يستلزم استلزام الوضوحين الرابعين مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع الضمني فتأمل  
 وحصل ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشي ههنا حيث قال بل الواقع الترتيب بين المعنيين  
 مطلقا عند من لا يقول بعموم مشترك واذا كانا متساويين كما في المثال المذكور اعني الترتيب عند  
 الكل يدل على ان المراد بالتساوي هو التساوي بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب  
 الاصول المراد هو التساوي في الارادة بان لم يكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك فعل مرارة  
 الوجوب والاباحه ليقول قرأت هذا بمعنى طهرت وحاضرت وفي الدار الجوارح كالا  
 والاباحه يجوز عند الفاضل بالعموم فليتا مل **قول** وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف باننا لان معناه  
 الحقيقي اه وجهه ان هذا الاعتراض مامر من ان المتبادر الى الفهم من امارات الحقيقة  
 لكي يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر الى تحسب الوضع والا فمعد سماع  
 لفظ زبد يتبادر حقيق لا لفظ مع انما ليست معناه الحقيقي والتبادر فيما ذكر بسبب المراجعة  
 لاسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم مفهوم مشترك بينهما كما  
 حققه الفاضل المحشي **قول** وبان قوله القراء بمعنى الطهارة وجهه ان فاع هذا الوجه متماثل هو ان  
 صحت التورية لرفع المراجعة لا لتحصيل اصل الدلالة **قول** اي من غير قرينة مانعة عن ارادة التورية  
 له ارادة ارادة الموضوع له ارادة ولو في محل اخر باستعمال آخر والا فالكناية قد تعجز عن  
 مع ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقولك اللهم الرحمن على العرش استوى وقوله عز وجل  
 والسموات مطويات بيمينه ونظايرها وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى  
 الظاهر فليتم **قول** لانا نقول الاول يستلزم الدوراه قد اشترنا فيما سبق الى انه لو اراد  
 من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي ان يوقع المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدوراه  
**قول** وانما يستلزم كضار قرينة الجاز في اللفظية وكذا لا يستلزم كضار قرينة الكناية في

في غير اللفظية وهو ايضا **قول** فان قيل معنى كلامه ان يخرج عن تعريف الحقيقة الجاز دون الكناية  
 على التوجيهات التي اخرج التبيين الذي في الجاز عن تعريف الوضع دون التبيين  
 الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساد ما ورد ههنا انما لا يجوز ان يكون المعنى مخربا  
 الجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية **قول** ان الكناية لم يستعمل في الموضوع ظاهر خبرنا  
 من انقض ما سلف في تعريف المسند اليه بالعمية من ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع  
 وقد ذكره في التلويح ايضا وقد شربنا هناك الى وجه التحقيق بان في الكناية مذهبين  
 وان الاختلاف في مذهبين بالنظر اليها والى ان يسيل المصنف الى مذهب المذكور ههنا ولذا  
 لم يفتت الشارح في توجيه ما وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن توجيه  
 اخر **قول** وهو انه نظر الى لفظ الابيض فتوهم لفظ الابيض هكذا وفيما ذكرناه  
 ولنا ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على ان عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذ قيل  
 القراء بمعنى الطهارة لا بمعنى الخيض فتوهم ان تنفس على الطهارة التبيين سهوا فافان القرينة  
 كما يكون معنوية يكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهارة وقوله لا بمعنى الخيض قرينة قيل  
 دلالة على معناه لذاته وهو ظاهر الفاء لا تقتضيه ان يمتنع النقل الى الجاز وجعله على وجه  
 المتبادر من كاجون المكسود والابيض فان ما بالذات لا يزدول الغير ولا اختلاف اللفات  
 باختلاف الامم لغير نظر ذلك البعض من الخذاق وهو الفاضل القائل صدر شريعة ان  
 قوله وقيل دلالة اللفظة المذكور عقيب لا اعتراض فتوهم ان هذا من تنمة اعتراض على  
 فاجاب بانقله اثاره **قول** فقال ان مرادك كما ان يكون العلم بالوضع كافيا  
 في التوهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد  
 ان يكون العلم بالتعيين كافيا **قول** والظاهر ان الواضع هو الله تعالى المحقق في ذات اللفظ  
 وقد بطل او غيره فهو الله تعالى او غيره او الجوع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل  
 بالاول هو سليمان بن عباد الصير وباننا ابو الحسن لا شعوري ويسمى مذهب هذا المصنف  
 والقائل بالمذهب الرابع وهو الله تعالى وانما مصطلح البشر الاستاد ابو اسحاق الشافعي  
**قول** او كلوى الاصوات والرواف في جسم اسماع ذلك الجسم احدا او جماعة من الناس في

من ادركت كانت عليه الشارة  
 من ادركت كانت عليه الشارة  
 بالتعيين كافيا

انما يستلزم كضار قرينة الجاز في اللفظية وكذا لا يستلزم كضار قرينة الكناية في



فيجوز ان الكلام في ابتداء تعليم الوضع بجوهر لفظي ذلك قسم بدون العلم  
بوضع ذلك اللفظ لانهم معناه فلا بد ان يصح اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوجه الثاني  
قولا خفيا فلا يكون شئ من الوجوه الاولي على تقدير كون واضع جميع اللغات واحدة  
مستقلة كونه طريق التوفيق ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات مخلوقة في جسم والتم  
على معنى مجازي ان يكون بالطبع صرح به في حصول البديع واعلم ان الجنس المحسوس في شئ  
المفاجئ خلق علم ضروري طريقا مستقلا للتوفيق والاطام طريقا اخر والفرق بينهما في العلم  
الان يقال ان راجع الى ما ذكرنا من ان الالهام موصبة ورحمانية مختصة لا تدخل في كونه  
فيه ويحقق خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجيه **قول** لوجوب ان لا يختلف  
اللغات باختلاف الامم ولوجوب ان يفهم الظان كلامها وجه مستقل في الوجه الاول بحث  
لان ان اراد دلالة الالفاظ كما كانت ذاتية لم يوجب وجه في كون بعض اللغات لغة  
العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس اوضح بعضها العرب وواضح بعضها العجم فلا وجه لتخصيص  
خودم بوزان ان يكون تخصيص النسبة باعتبار مستهل الاول وان اراد ان لا يجوز ان يتقدم  
اللغات في حق جبان يتقدم الدال على المعنى الواحد فهو ايضا مجوز ان يتقدم كسبان بحسب  
على معنى واحد وان اراد معنى ثالث فلا بد من تصوير **قول** كما ان كل واحد فيهم من كل لفظ ان له  
لا قضا فيه اشارة الى دفع ما يعال على صكك شرط فقه في حق البعض فذلك متنع  
بعض الالفاظ على معانيه في ذلك البعض وتوجيه الجواب انه لم يكن الدلالة على المعنى  
الى ذات اللفظ وحده كدلالة على الالفاظ **قول** ولا متنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث  
يرد على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا الكلام ذكره السكاكي وحققه الفاضل المحقق في شئ  
المفاجئ ولم يتعرض لابطال حيث قال ان كان يتبع نقل ذلك اللفظ عن سواه الذي  
الى معنى اخر بحيث لا يفهم من ذلك المعنى اصلا سواء كان نقله نصب قرينة على المعنى الثاني  
كما في المجاز وتاما بوجهه لا كما في المقول وفيه بحث لان الدلالة الشبيهة من ذات اللفظ  
عند العائل بذلك هي المعنى من لا يفهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري  
جمل مجازي ولذلك قالوا لا يتصل المجاز من المعلوم بوجه الى الالزام المراد فلا يمكن

جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال  
دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا لعدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول  
دون الحقيقي مجازي ومعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو مكتوب في بعض النسخ  
على المعنى المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان مدعى العائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية  
دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلقا دلالة فاعلم لا يستلزم ان يكون المفهوم من قولنا هو  
ما حصل وجوهه اتفاقا بالمسايق في بحث لان من سمع اللفظ المشترك بين المتسايقين  
انقل منه ذمنا الى ملاحظتها مع الجزم بانها ليس مراد من المتكلم مباح وقد تحققت  
ان الدلالة الشبيهة من ذات اللفظ عند العائل بذلك هي المعنى من لا يفهم كونه مراد  
المتكلم كيف دلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين فثابت على ذلك  
ايضا باتفاق فاما الجواب هو الجواب صاف قد تروى ما عليه في علمي الاتفاق  
والتعريف هذا يدل على ان كلامنا علم على حدة وهو الحق لا مقياس موضوع الاخر للقرينة  
المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التعريف بحيث عن مفردات الالفاظ من حيث صحتها  
وحياها وعلم الاستقفا في بحث عن حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصال والقرينة  
كذات شئ المفاجئ لفاظ محسوس في بحث لا نقاضه بالكتابة المفيدة عن اصلها بالاظهار  
ووجه كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم التعريف في ان فيه البحث عن انتساب  
احدهما الى الاخر بالاصال والقرينة فان وقع باشتراط ان يكون كل من الاصل والقرينة  
مستقلا في الكلام والاستعمال لقول مثلا عاد النقص بالبحث عن الانتساب بالاصال والقرينة  
بين امليت وامليت الواقع في علم الفرق فانه الاصل ايضا يستعمل عليه قوله تعالى فليعلم  
الذي عليه الحق والمختلص ان يراد الاصال والقرينة الخصوصتان الى التي بحسب الالفاظ  
اللفظي فينبغي كالجهر والسر والشد والرخاوة والتمسك بينهما وفي ذلك النفس  
الخارج الذي هو وظيفة خوف ان يتكيف كل كيفية الصوت حتى يحصل صوت قوتي  
لان الحرف مجهول وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان موهوم والشد ان يخص  
صوت الحرف عند السكينة يخرجها انما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت

سبحان من وضع



بواجباتها والنسب بينهما ان لا يتم الا بغيره ولا الجري واما الكل بمعنى جث النص  
**قول** لا اصل للنسب بينهما فضا وخلق الكثرة لا يخفى عليك ان اعتبار النسب بين  
 والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتبار  
 في جميع اللغات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فان تلك باعتبارها في كل شيء جميع **القول**  
 كالنزوان والجدى والنزوان ضرب النخل والجدى صفة بشرية من حادى مال يقال  
 حادى صدى مائل عن نظر الشاهد ومثلهما الجردان والحفان والجلان **قول** ويجوز ان  
 في الاصل من حادى المكان او يربطه مصدر يسمى اسم الفاعل على ما يجر **قول** وزعم  
 ان الطاء اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهري والحق في الايضاح بعد  
 وفيه نظر ولعل وجه ان جعل المصدر معنى اسم الفاعل خلاف الاصل لانه مجاز واما  
 المناقشة التي ذكرها القسري في صحة التجوز المذكورة المصدر المسمى بالاسم  
 منه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحة ذلك شي لان المعبرة صحة التجوز وجود  
 العلاقة وسماح نونها من الوب كالحام شفعها وبه على الوجه الذي ذكره وزعم  
 انه هو الظاهر لا يلزم ما ذكره في التسمية بالحقيقة لغوات التقابل فان التسمية بالحقيقة  
 لما كان باعتبار نبوت الكلمة في مكانها لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز  
 باعتبار تجاوزه وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا **قول** واعتبار التسمية  
 شيئا كان وقع سؤال مقدر وهو انه يلزم ما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز لا مخالفا  
 طريق الى تصور معناها ووجه الدفع **قول** وهذا يشترط بما للمعنى في الوصف دون  
 التسمية اذ التسمية اطلاق الاسم عليه كما ان اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع  
 الاسم كالتبادر من العبارة وهذا ظاهر من سياق الكلام **قول** فلا يمكن جمعها في نوع  
 واحد اي بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها ولا يجوز جمع الاثنان والفرق  
 في تعريف الحيوان بالاجسام الحساسة المتحركة بالارادة **قول** ان كانا منقولين او غيرهما  
 المرجح المنقول للنسبة والمنقول المنقول للنسبة وغيرهما لا نقل فيه كالشتر  
**قول** وهو متعلق بقوله وضعت ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوصف

في غير متنى صحته

الوضع في وقت الاصطلاح واما لزم ان يكون لفظ الاسد في الذي وضع في اللغة  
 عليه في الاصطلاح والوقوف عند استعمال النحوي او غير من اصل الاصطلاح الخاصة حقيقة  
 بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك  
**قول** فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني والاسد  
 علاقة السبق او السوط ونحوهما من المحسوسات فيلزم على العوج واما قوله تعالى لا تترك  
 فيها عوجا ولا تقصص ضرب من الثوب **قول** وقد يكون مرادها المرئيل ايضا من  
 الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ في استعمال  
 فيما وضع له فيكون حقيقة كما مر به سابقا حيث قال ويقوله في غير ما وضعت  
 الحقيقة مرادها كان او منقول او غيرهما واما جعله ههنا من قلم المستعمل في غير  
 له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار **قول** والمنقول منه ما غلب في معنى مجاز  
 او اي معنى مجازي غير ذلك الموضوع له الاول بقونية المقابلة والافاق لزم من حيث  
 خصوصية معنى مجازي غير ذلك لفظا واطلاقا الكمال عليه من حيث خصوصية بطريق  
 المجاز كما يستفهم عليك ان شئت الله **قول** وفي الاصطلاح المنقول فيه باللفظ المنقول فيه  
 صفة الاصطلاح اي الاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح **قول** واما من حيث  
 الوقوف فهي موضوعية له ابتداء وفي شرح الفخام الفاضل لخصني ان الدابة بحسب اللفظ  
 يطلق على النقل ايضا **قول** خلاف الحقيقة وبخلاف المجاز اراد الحقيقة المطلقة العارية  
 عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة وتذا جملتها متقابلة المنقول  
 فانه حقيقة من وجه مجازي من **قول** اذا استعمل في طلب يعرف اللفظ انما يتجدد  
 ان لفظ الاسد ليس بما يتفاوت بحيث عرف حتى لو استعمل النحوي او المتشعب يكون  
 الامر على هذا الامر من استعمال اللغوي بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما  
 هو بهذه الحقيقة اي باعتبار ان الخطاب بعرف اللفظ وايضا يمكن ان يكون احدهما  
 من انقضاء اصطلاح طارفيه وكون الخطاب باعتبار وان لم يتحقق بعد فاعلم  
**قول** ونقل اللفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يحل الحدث هو الفصل بالفتح لا



والفعل بالكسر هو الاسم كما مر في باب النسخ في غير هذا الكتاب. وخرج به الجوهري  
ايضا قلت هذا انما يريد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعمل فعمل اي  
المراد الضرب مثلا فتدبر فما ذكر بلفظ النكرة اه كان المراد بلفظ النكرة صورة  
النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ  
اخر في صورة النكرة موزون حقيقة والمراد من سد وصلوة وفعل دابة الفا  
وما اعلم حقيقة هذا المخرج لكونها موضوع لا لفاظ معينة فاعمل  
والجواز مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة انما سمي مرسل لان الارسل  
في اللفظ الاطلاق والاستفارة مقيمة باذعان المشبه من جنس المشبه وبذلك  
مطلق من هذا القيد والافان الاستفارة الاصوليون يطلقون الاستفارة  
على كل مجاز فلا تغفل عن تحالف الاصطلاحين كالتماثل في العنت اذا رابت  
جواز امرنا اطلاق عليه الاستفارة ان تصدق منها وتصل الى المقصود  
بها الضمير في منجاريه الى اليد وفي بها الى النعمة خرج بها الشارح في شرح  
المفتاح اي الذي قصد بالنعمة والمنعم عليه فالقائم مقام فاعل المقصود وهو  
الضمير المستتر فيه الرجوع الى اسم الموصول الداخل عليه ومع هذا فلا بد من اشارة  
الى المنعم به لا يخل بانفعال الذهن من المذموم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا  
بالنفي المعنوي المختل بالنفحة هذا قد ذكرناه او انما يشرح الديباجة تفصيلا  
مستقلا باستعمال اليد وان الا بادي حقيقة عوفية في النعم فيظهر منه ان الاحتياج  
اي ذكر المنعم فليذكر واما اليد في قوله ثم تفصيل الجواز في ذهن المتابع  
ومعنى يتكافؤ ما وضم يتماثل في التماثل من الكفو وهو المثل لا فضل  
شريف على وضيع والذمة العهد ومعنى يسى بزمتم ادناهم اي ان ادناهم  
اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمرأة اذا اعطى امانا ليس بها فحين تغضه  
ووجه كون الحديث باب التشبيه الجواز المرسل لان العلاقة هي المشابهة  
واما عدم كونه استفارة فلذلك المظهران ان في هذه التسمية مجاز مرسل لا

ويمكن ان يوجه ايضا بخلاف المضاف اي من وجوه الجواز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر  
من الايضاح فحق العبارة شايح فان قلت الجواز مصدر يمتدح الجواز كما ان التسمية  
كذلك فلا تخرج قلت الموصوف بالمرسل هو الجواز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدرى  
به تعسف بل نفس الجمل على المعنى المصدرى بطريق الاستفهام تعسف بغير كتاب لتساخ  
كالايحى على المنصف ومن الشخص الرقيب انه بالمبالغة في التعجب ريات القوم ربابا  
وارتبابهم اي رقبهم والرسالة الطليقة والجمع ربابا والافان جزء من الاصابع الاغلة  
بالفتح واحدة الانامل وهي رؤس الاصابع فوحسب فلان اكل الدم ومنه قول ابن  
مخاطبا امرأة اكلت دما ان لم اركب بكرة بعيرة مهوى الفوط طليقة نشر دعا على  
باكل الدم وهي الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العوب عاظم والمراد ببعيرة هي  
الفوط طويل العود وطويل النعيق وظاهره سهولة من تسمية اه قد حجاب بان مراده ان  
الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب اما قول اي الدية ليست  
عن الدم فاشاقا الى وجود مجاز باعتبار اخر ولا يخفى على الذوق التسليم بوجه وقد يقال الدم  
وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب لاكل الدم والتشبيه بهذا الاعتبار فاعمل  
لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم العتي كسرتيم تيماء  
بالفتح والعتم مع التكين فيها واعلم ان اليتيم في بني ادم من قبل الاب وفي البهائم من قبل  
الام او محله فليدج ناديه ويحتمل ان يكون الاية من قبيل الجواز بالنقصان محلي  
المضاف واعطاء اعراض المضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية لكنه لا يضر  
بالتشبيه قلت يعبر في جميعها اللازم بوجه ما خلاصة ان ليس المراد باللازم اعتبار  
التمثيل في الذهن او الخارج بل يقال في الجواز ينتقل بسببه من احدى الامور الى الاخر وهذا  
محقق في جميع انواع الجواز واما في غير فيظهر اه الضمير فيه راجع الى الاستفارة باعتبار  
الغاية من اللفظ فاما ان يكون ذلك الغير ما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له  
اه فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس ملازم في الجواز باعتبار ما يؤول بل يكفي توافقه  
كما في عصرت الخمر فارقب في الجواز فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم حصول حقيقة



الحكم هو زمان وقوع النسبة والاصح ان يقال هو زمان سابق او لاحق اه اي زمان سابق على حال اعتبار  
الحكم وهو زمان وقوع النسبة والاصح بالنسبة اليها ولا يلزم فيها اعني في الجاز باعتبار  
الكون والاول السبق بالنسبة الى زمان الحكم والحق بالنسبة للقطع بان الحكم في مثل  
قلت قتيلا وعمرته عمر الجاز وان صار المستحق في زمان الاخبار قتيلا وعمره حقيقة فان  
قلت قولي قلت هذا الحق المس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحية المشارة اليه  
ليس سابقا على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل حصل له فيه الحكم الاول  
يعتبر هنا السبق حصول الحية بالنسبة الى زمان هو الحكم المدلول اليه باسم لاشارة  
اشيرة الى هذا الحق فان الجاز في هذا الحكم اذ لو قلت مباشرة الى قتيلا قلت مباشرة الى  
قتيل قلت مس لم يكن مجازا فاقابل فان الانسان لا يوجد به ونما فان قلت هذا  
يدل على استلزام الكل بجزء والمقد على عكس فلا تقرب قلت المراد بالاستلزام المكون  
الاستبعاد فيتم التقريب لان عدم وجود الانسان بدونها يدل على ان كلامها موقوف  
يفقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي ج وقد ذكره  
الشيخ ج في التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل اللزوم في قوله فجمع ذلك شتم على لزوم  
التيقن يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع الجاز من المتبوع الى التابع كما ان عاء  
السكاكي ولا يخفى ان ادعاء على تقدير صحة تعسف محض لا يقول به المحققون ولو  
على اصطلاح ادباب المنقول كان المراد بالاستلزام الجزء ولكل المعنى المصطلح واللام  
التقريب وتقرير قوله ولما اشتهر الى اخوه في لا يتم الجواب المذكور فاقابل  
فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان اي من حيث الذات وانما اطلاقها عليه من حيث  
صدد ومظهر الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار جائز كاطلاق الرميته على العيان  
ولذا يجوز الترخي في قوله تعالى ثبت يدي ابي لهب ان يرا د باليد النفس  
فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعاره وان يكون مجازا  
مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شئ واحد يجوز ان يكون ذلك اللفظ  
بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشعر جاز

بجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم شتم واستعارة بالنسبة الى خصوصية شتم الانسان وان  
في تعابير المعنيين او تعددهما اي قول زهير بن اسلم بنتم اسلم والزيث ع  
وليسع الوب غيرة واسم ربيعة بن رباح بن بني اذن هذا محابا المحل على قيل بان  
يشبه الجوع في انما يشبه في لباس قاصد الدنيا غير مبالغ فيه فيخترع له صورة كالكلب  
ويطلق عليه اسم الموصوع لما هو متحقق من انتقال اللون وثانئة الحية الانتفاع  
تغير اللون من حزن او فرح والانتفاع منه وهو وجود الرثانة البذاذة يقال  
حال فلان رثا الى كينه فلهذا لا يتناول هذا تفرع على التوقيف اشارة  
الى ابطال قول من قال الاستعارة اجزاء المشبه به على المشبه اطلاقا او حلا مع حذف  
الاداة وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه مجاعى باللفظ حتى يتوهم ركائفة دلالة  
على ان لو ارادة ذلك المراد تناول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعاً  
على كل حال بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا فان قلت الجاز مشروط بوجوب  
القرينة فانقصة عن رادة الحقيقة ولا قرينة بهما قلت المحل قرينة لا يقال لادارة  
المحل على ذلك يجوز ان يرد الموصوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو  
اللفظ وسخ الكلام بالتقدير لا يلتفت اليه واعلم ان ليس المراد بمعنى الشجاع صورته  
الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيه الاسد قطعاً مع  
انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجاز بالاسد على  
هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات ما خوذ من ذاك الوصف جزئياً  
المجازي معي الكلام في ان قولك زيد اسد موقوف لاثبات شبه زيد بالاسد ولا ثبات  
ان زيد هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعاً ولا مجازاً  
الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على حقيقة اشارة  
ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شبيهت وشيرت زيد  
في احتمال الاخير فانه يحتمل ان يرا د بشير في الموضوعين مردى شير فنقول الفاضل المحشي  
ولا شك ان قول زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير وشيرت زيد فيكون

بجواب



سباق الكلام تشبيه زيد فيكون اسد مستقلا في معناه الحقيقي لا يشق الغليل ثم ان قوله  
فهمنا نكت مراتب الاول ادعاء المشابهة بآداة التشبيه لفظا وتقديرا نحو زيد كالاسد  
وزيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاق محل بحيث ويستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد  
الاسد تشبيه وهو كم كيف وقد مر ان التشبيه اذا كان مذكورا ومقدرا وكان الاسم تشبيها  
خبر عنه حقيقة او حكما فعند البعض بتمثيلها عند البعض استعاره من غير فرق بين الموصوف  
والمتكبر على ان قول الشيخ فان ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان  
ادواة التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون الاسم تشبيها معروفة نحو زيد الاسد  
يفيد ان الموصوف داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد الحشيش ثبوت التشبيه  
على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير ادعاء التشبيه  
لا بيان حال المثال مطلقا ولا يحسن ان يقتضف قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه على الملازمة  
بين زيد واسد ولا دلالة على تشابه في المثال المذكور اعني راييت اسدا يرمى ونظائره  
مثل راييت اسدا في الحمام الدلالة للتقوية المذكورة على خصوصية زيد فان رفع ما توهم  
من الملازمة المعبرة في باب الجوارح الملازمة في الجوز وكذا المراد بالدلالة على الجوارح  
الدلالة في الجملة ولو حسب المقامات والقوانين وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين الاسد  
وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه **قوله** كقول اسد على  
وف الخروب فغاصه المصراع لعوان بن خطان معنى الخروب وزادها وتماها فغاص  
ينقر من صغر الصافه الفقا المسترخية الجاحين والمراد من قوله ينقر من صغر الصافه  
ينقر من جرد القعداء وبعد البيت المذكور **قوله** حلا بررت ان غزال في الوغى بل كان  
قلبك خفا في طائر غزال امرأة شبيب الجرجي وكان يضرب بشجاعتها تغل  
انها جئت الكوفة في ثلاثين فارسا وفيها ثلثون الف مقاتل والوعى الوجب **قوله**  
وكقول الطائر غربة عليه بعض من بيت لبي العلاء المعمرى في قصيدته يرثي بها اليفض  
الظاهر المعوى مطلقا **قوله** اودى فليت الحاديات كفا **قوله** مال المسفة غير السبا  
وتام المصراع المشار اليه في الشرح والكير غربة يسرها فتح السراة وكسا كسات

بحيث

وكسات كسات صادقا اودى اي اسكتك فاعلم تشبيها وكفا في اسم معدول مثل قطام بكف  
الاوى واستيناف الرجل الشم والفتح بالضم جمع فتحة من الفتح وهو الابن والسراة بفتح  
السين الملامه جبال بالميم يكون فيها حذيل وغره وبعثم الشين المعجزة جبال الشام ولصا  
جبل طح والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرقع مثل الغربة ابا كية عليه **قوله** واكثير  
بحيث لا يحسن دخول ادوة التشبيه عليه بل قد لا يصح كما اذا اقترن به نفي جنس التشبيه  
كما يقال اسد وليس يد وفي التزويل ما هذا بشر ان هذا الاسد كرم اذ لا معنى لان  
هو تشبيه بالاسد ليس بادق فان الادمية انما ينافي الاسدية لا كون الشيء تشبيها بالاسد  
فخرج بهذا الشيخ في اواخر دليل الايجاز قبيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد  
استعارة في تشبيه غفل عن امتاعه خرون وفيه نظرا اما اولا فلان التصورة المثال ونحو  
بحسب لفظ جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار  
صح نفي جنس الادق وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر وانما  
فلان لو تم دل على ان المثال المذكور ليس استعارة ايضا كيف قد عذف هذا الحشيش  
نفسه بان معيار التوقي بين الاستعارة والتشبيه هو انه متى حذف التشبه به وادامة  
التشبه مقامه بحيث لا يغوت الا ابا لفة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى استعماله في  
وهو فاسد وليس بادق فتأمل **قوله** ولا صحت من بروج البدر بعد بروج البدر حتى  
بما ربحا في مسيرة وحشي عشرة اوطا الحبل واخوها الحوت وبعد نصب على التخييل  
جمع مائة وحشي البقرة الوحشية والبرج اظهار المرأة زينتها وحاشا لرجال قبيل  
منه بترجها اكنان انهم جذرات لا يبرزن من الحذر وبهذا يفارقن الماهية بترجته  
بخلافه فان بترجهم استمار فكان من قبيل قوله تجبه بهم طرب وجمع وفيه نظرا  
قوله ولا خلت لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون بترجهم اكنان ان  
ان ظر لا يستطيع اجتنابا لانه يحترصه وان يكون المعنى انهم يسرعون في اكنان  
عند البرج حتى كان بترجهم عابا اكنانهم وبهذا معنى اخر وهو ان يراهم بها بالبر  
الداخل في برج اخر **قوله** والمطلوب ان هذا من باب التشبيه في قوله كما في قوله

ما يكون

ج



رايته اسد في الشجاعة ولا يبعج ان لا يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يبعج وقوع  
 اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رايته رجلا شجاعا في الشجاعة لكان لغوا في الكلام **قوله**  
 وابد منه ما لك اي من كون ما ترك فيه المشبه وانى بوجه المشبه به كون الايتين من قبيل التثنية  
 على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابدنية ان المشبه مقدر فيها من خلاف الايتين ومعنى  
 ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مفروب بمشرك والثاني لموجود وقوله رجلا  
 بدل من مثلا وفيه صفة مشركة والثاني كسر التثنية ومعنى سمانا عن شركا والغرض  
 انهما يكبر العيش والسابق الشرب الذي يسهل مدخله في الخلوة والا جاج صفة مؤكدة  
 كانه اسن لداير وجبر بعد خبر والغرض ايضا التاكيد يقال ماء اجاج اي ملح مرقود اجاج  
 انما يوتج اجوجا **قوله** على ما يظهر بان كل ذلك لا يبعج وقوع الكفا في موقع الرجل  
 الاول ولا المؤمن موقع الرجل الثاني اذ لا يتناسب ضرب المثل فان المقصود من ضرب  
 الانتقال من حال الشيء الى حال شيء اخر هو المقصود وهذا مفقود على ذلك التفسير كما  
 لا يخفى **قوله** لان قوله ومن كل ثا يكون لها طربا ويستخرجون حلية تلبسوها بيني  
 ان قصد التشبيه الاستعارة بما يعترض عليه لجواز ان يكون قوله ثا ومن كل ثا يكون  
 الاية شريفا للاستعارة او ابتداء الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر حلية بالملوك  
 والمرجان بعد ما فسر قوله ومن كل ثا يكون بقوله اي ومن كل واحد منها والشهور الاول  
 لا يخرج من العذب حتى قال نفسه في قوله ثا يخرج منها الملوك والمرجان فان قلت لم  
 قال منها وانما يخرج من المعج قلت التقيا وصار كشيء واحد جاز ان يقال يخرج  
 كما يقال يخرج من البحر ولا يخرج من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرج  
 الا من ملحق المعج والعذب وتعمل تفسير حلية بالملوك في سورة الفاطر مني على القيل والهم  
 الذي نقل في سورة الرحمن لان الخروج من الجميع خروج من العذب من وجه ومن المعج  
 من وجه فليتأمل **قوله** ولا يخفى صنفه على من يتأمل لفظ الكشاف قال صاحب الكشاف في قوله  
 تب او كعيب من السماء الاية فان قلت هذا التشبيه شيئا بشيئا قاي ذكر المشبهات قلت  
 كما جاء ذلك من غير ما موطئا ذكره على سنن الاستعارة كقولنا ثا وما يسمى البحران

هذا عذب فترات سائغ شربة وهذا مع اجاج ضرب الله مثلا رجلا فريثا كسيرا  
 ورجلا سلا رجلا ولا يخفى ان قوله كقولنا تمثيل للتشبيه المطوي فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة  
 تمثيل لنقل الاستعارة كما توضحه الطيبي وصاحب الكشاف فان الاول احوج الى التفسير هذا  
 المعام من اثنا **قوله** هذا الكلام صريح اه حيث استدلل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان  
 اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا لاقم فانه يدل على انه لو كان موضوعا لاقم لم يكن مجازا  
 لغويا **قوله** وقد سبق في بحث التعريف بالاقم اشارة الى حقيقة حيث قال ضاكن وحقيقة انه  
 موضوع للحقيقة المتحققة في الذهن واطلق على الغرض الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة  
 فيه فجاز التعبد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع **قوله** معنى ان السرف في امر عقل است  
 بهذا البيان ان المراد بالجاز العقلي ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاستعارة او الكلام **قوله**  
 كان الاعلام المنقول كيزيد ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وقد عرفت  
 كون العلاقة تشبيها يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل في بحث  
 ان الوضع يحفل بموضوع له اصاله فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معا الجاز  
 كلما استعارة والفرق بالتفصيل يكون مجرد اصطلاح **قوله** ولا يصح ان يقال لمن قال ربي  
 اسدا واراد زيدا ان جعل اسدا قبل محذش هذا الوجه ان قوله جعل اسدا يجري في  
 اسد مع انه لم يوجد فيه الا ذاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس تعريفا وجوابه ان الاذ  
 المذكور متحقق ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه سبقت تحقيق بل جعل فردا  
 من افراد الاسد اذ ذاء فان قلت ذلك لا يقع في المحوف اعني زيد الاسد بل  
 على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيد اسدا قلت ان ثبت قولهم  
 في الصورة المذكورة يكون المراد به جعل تشبيها بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة فتأمل  
**قوله** قد ذكرنا زياره على التمر قد سبق في بحث الجاز العقلي ان ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة  
 بل اذا كان على وجه بني عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليذكر **قوله**  
 وبهذا يندفع اه اي بيان ان القرينة ما نفع عن ارادة المعنى المتعارف يتفق غير  
 المتعارف يندفع المع ووجه الاندفاع ان الاثر على عوى الاسد بالمعنى الغير المتعارف

فان عرفت ان مراد من  
 بالنسبة الى الوضع والاولى الاستعارة وهو لا يبعج  
 التوفيق بالوضع في الاعلام المنقولة لا وجه في  
 تحصيل الكلام بالاعلام المنقولة بل يجري في جميع  
 انواع الجاز كما امرنا اليه مسند



ونصب القرينة لا يمنع الا من ارادة المعنى المتعارف فلو خافه **قول** والما يجب  
 والشيء عنه فليكن على تاسي تشبيه قضاء كذا كذا في بحث لان محصل الرد  
 استاوع تسليم الالة عام والمذكور ومنع كون الاستعمال فيها ومنع لموصفة التعجب وكذا  
 انتهى عنه انما يترتب على نفس الالة عام كما يشير اليه كلام القائل لا حاجة الى الاعتذار  
 بانها متيقنان على تاسي تشبيه قضاء كذا كذا **قول** والاستعانة تعارض الكذب اي  
 الكلام الذي فيه الاستعانة تعارض الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعانة  
 في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق **قول** وزعم صاحب المتعارج  
 انه اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطا  
 اذ لا يتصور من صاحبها قصد ان يضل ففصل عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام  
 على ظاهره وادراك الكذب لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقة فانه ايضا  
 لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس  
 مثل ذلك المدعى في البرء عن قصد ان يضل لان مقصوده ترويح مادل ظاهر كلامه  
 ولا يقدح في مقصوده هذا قصد ان يضل بل نصب القرينة فذلك اكتفى بهما بان  
 نصب القرينة وانقر في الدعوى الباطلة على ذكر البرء عن الالة دليل لانه اذا تبرء  
 عن الالة ويل كان من نصب القرينة اشتد تبراء فظهر وجه التخصيص كل واحد من البرء  
 ونفى نصب القرينة كذا في شرح المتعارج لا شريف وليس مراد تغيير مطلق الكذب  
 يقال ان فيما ذكره مبيد الى مذهب الجاهل وعادوا عن مذهب الجمهور كما نوصفهم  
 نعيين مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله ان اراد بالكذب بهما احسبهما على  
 ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة ان سمي قسرا لا فوهو لا يطابق الواقع  
 مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة **قول** ولا يكون الاستعانة علما لا خفاء في ان  
 المراد على الجس فانه المتبادر من اطلاق العلم **قول** وكذا ما ذكر في النجاشي وسحبان في  
 وباق في الغرامة قد سبق شرحه صاحب سحبان وخطبه معاوية واما ما ذكره في  
 من حلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي ما دار الالة سمي بالالة من ما حوض فلما فرغ

فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ما قليل فخرج فيه ومد الحوض به بخل من السقي من حوضه  
 واما ما قل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقبل بكم الشربة  
 ففقد كفيه وفرق اصابعه واخرجه لانه يشير بذلك الى احد عشر فاقبل الظبي فغضب  
 المنك في الحق قال حميد الازرق طيها بوجه صنفها **قول** تانا وما دانا سحبان وابل بيانا  
 بالذي هو باقل **قول** فاذا زال عند اللفم حتى كان **قول** من الحق لا ان تكلم باقل واعلم انك اذا اقتربت  
 تشبه زيد وعرو في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعاء انه عين عمرو وكما كان  
 فقلت رانت عمرو واقلظ اذا استعانة تكون علاقة المشابهة ومن هنا قيل القوم  
 نوصوا بالجنس في بيان الاستعانة بما على ان اكره الاستعانة في الاجناس لا في الاشخاص  
 ولهذا علق القائل على المحشى شرح المتعارج عدم جريان الاستعانة في الاعلام بان مبنى الاستعانة  
 على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه مشهورا  
 بوجه المشبه ولا شك ان الاجناس مشهورا بوصف لها حتى ان اسمها يبين عن اوصافها  
 ابتداء تانا وما الاشخاص في حقها يشترط بوصف كذلك القول بان يمكن ان يجعل لفظ عمر ونحوه  
 لذات ما له الشكل المخصوص اذ كان موصوفا لذات معين له شكل مخصوص حتى يتبين  
 اعتبار الجنس فيستغنى لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعانة هو المبالغة  
 في حال المشبه حتى وجد المشبه حتى كان يشبه في وجهه وذلك يحصل اذا جعل المشبه  
 افراد المشبه به واخلافه جنس ان كان المشبه به او جعل عينه ان كان شخصا ولا يشبه  
 في ان ادخله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه في فعله وادعاءه الموفق **قول** فان تعافوا عمر  
 يكون كعلم يعلم واصل تعافون سقط النون بالجاءم يقال عافى الرجل طعمه وشربه  
 اي كرمه **قول** دلالة على ان جواب هذا الشرط طارون وتجان وان قلنا لم لا يجوز  
 ان يرد به باليزان حقيقة بان يقصد تحوّلهم بالاحراق قلت القائل يدعي الاخذ بالبرء  
 وليس فيها احواق كاره العدل والايمان واما عدم حمل الزمان على التراج فلتعارف  
 الوفاء وغلبة الاستعمال في السيوف **قول** من فصل سيف المدود ويحتل ان يرجع  
 الفير الى المدود والاخافة لا في التلبس **قول** على رؤس الاقران فحسبوا انهم

نجي رون ٤



قرون وهو كقولهم في الحرب وخمس حياض فاعلم انك في وجوبه المذكور كمال الذي منها بعض  
على العددي مع السيف في شئ قتلنا وتواضعت الشئ واحد انما الشئ اي تضاعفه والحق  
قناة وهي الرزح والقواضب القواضب **قوله** اي انما لم يمتدح حتى ان يربط بالانامل وهي  
روشن الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتل ان يربط المعنى الحقيقي بمبالغة **قوله** والمراد باروش  
الاثران جميع الكثرة بقرينة المذبح ولكن ان تحمل على ان جميع فله لما فيه من الاشارة الى  
الكثرة في الحرب وقتل اغتال فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف **قوله** وهذا ادنى من قول المصنف  
ان الخبيث والهداية يعني قول في الايضاح وهو الاول لانه ان المستعار منه هو الاحياء لا الشجرة  
وانما قال ادنى ولم يحكم يكون كلام الحق خطأ لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستقارة  
بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المضي للمفعول وهو  
الامتداد **قوله** مع ان في كل من المرسن والبطران خصوص من صف ليس في الانف والعدو واما  
في المرسن فكونه انف مرسون واما في البطران فمقطع المسافة بسبعة في الهواء **قوله** فانهم  
عدو حاد في الاستقارات الغير في عدد وحار راجع الى وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك  
اي الى الجماعته ولهذا انت ويكون تأنيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع  
الانف استقارة على الاطلاق المذكور **قوله** الى محاسن ركام المرسن والانف فان كلامها  
عنه مخصوص هو طريق الشم واما الاختلاف بالاخص فخاص بالبيان وعدمه وحاصله  
ما ذكره ان اطلاق الاستقارة على سبيل الاستقارة لان نقل الاسم من الخاص الى الخاص  
متشابه نقل الاسم من المشابه بناء على ان المجازية والمثابة متشابهة **قوله** وفي كونها  
البطران عدد ومن هذا القبيل نظراء اجيب بان البطران عبارة عن قطع المسافة بسبعة  
مع تحريك الجناحين الاضار في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع  
التحلي على الارض ولا يخفى ان الجواب عما يفتي اذ اثبت النقل عن امر اللفظ **قوله** وهو  
ضم خلق الذرع الخلق بنوع الخاء جميع حلقه بالسكون على غير التقييد قال الاصمعي الجعفي  
بكر الخاء بكسرة وبدر وحكي يونس من ابى عمر ومن العلماء حلقه في الواحد والجمع  
والجمع خلق وحلقه قال ثعلب كلهم بجزء على صفة **قوله** على ان الاسم موصوف بالشيء

لشجاعة اي الشجاع **قوله** لا الرجل وحده بما عرفت ان لا ملازمة بينهما ولا دلالة على ذلك  
المركب منها اقترن من طريق القول يكون المستعار لا الجوع قول مخالف فانون المجاز  
قد تقرر ان الزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمال اللفظ  
فيه وهما الزوم انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي كذا لا نف وجوابه ان الزوم  
كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقد المعنى المجازي كذا كسب بينه وبين المقيد لانه مستقل عن المعنى  
اي الشجاعة ومنه ان الرجل الشجاع كما حققه الفاضل في ما سبق وهذا التقدير  
في الزوم **قوله** واذا ان العنوس ينفع الرأ ولا يحصى الا في السمع لان  
صلا **قوله** لم يات فضعف وهو اسم على غير منصرف للعلمية والجموع واما خربوب  
بنوع الحار وهو من مواتي فصحت النصح الضم وكذا السحون وهو اول الرزح **قوله**  
ولم سطر العاوي الذي هو راجح النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والعاوي  
اول اسر من الصباغ الى النظر والرابع اول اسر من بطر الى الخوب **قوله** سرجاوي  
سرجاوي قال في صباغ سرجاوي **قوله** والتشبيه فيها ظاهري والتشبيه قطع المسافة  
بسرعة ولان وسلاسة وبين امرهما في الهواوي جميع حاديه وهي الضيق يقال  
قبلت هو اوى الجيلة اذا دبرت اغناها **قوله** كان في قول امرئ القيس فقلت ما تقبل بعد  
اه مطلع القصيدة فبانك من ذكرى جيب منزل بسطة الهوى بين الدحو والخل  
وقيل البيت المذكور لا اتها التيس الطويل لا الخلي بجمع واما الاصباح منك ما قبل  
الردول جمع سدل وسديل وهو اسل على الهودج والتمثل التمدد والباغ بصلة للفتنة  
والارواق الاتباع والاعجاز جمع مجزئ بفتح العين وضم الجيم وهو مؤنث الشئ يذكر ويؤنث  
وهو للرجل والمرأة جميعا والبعجة المرأة حادثة ثم المهنوم من تقريظ راج ان كلمة تا  
كلمة اصلية وذن فعل يقال تاء متواترا اي نقص بجهد وسعد ويحتمل ان يكون مقلوبا  
من باكي بمعنى بعد فوزه قلع كاحص به في الشافيه والكلكل والكلكال الصدر ورجاء  
في الشعر مشدود **قوله** والظان هذا من قبيل الاستقارة بالكتابة حيث شبه بالان المتمثل  
في الطول واشتبه لوانه شبه بالمشبه وهو الصلب والتمثل والكلكل والاعجاز واما قال في



اشارة الى ما في شرح التبيان من ان المجموع استقارة قسمة وقوله كابدشمال اشارة  
الى ما سبق من فعل اسد دعواه وحج فكشفت وقوله اجبت بعد اشمل زانها  
الخط الحلي بعظم الخاء المعجمة وكسر الهمزة المشددة جمع حلي يفتح وسكون اللام كند في ندي  
وقد كسر حاء الخاء المعجمة كسر الهمزة المشددة جمع حلي يفتح وسكون اللام كند في ندي  
الاقسام التي هي قسم الاستقارة التي هي قسم من الجاز كما دل عليه موق كلامه من اول البيا  
والاستقارة التي هي من قسم الجاز الاستقارة المعصية بها فان الاستقارة بالكنية ليست  
من قسم الجاز عنده لان المذكور فيها هو الشيء المستعمل في معناه الوضوح شواط انما الزوايا  
الطلب الخالص الذي لا دخان فيه والاشياء تشبه في النسبة الشبهات في الجمال انما هي  
بحث لان هذا الكلام من المص لا يستقيم على قانون نفسه يكون قوله يستعمل استقارة  
تخييلية وهي عند حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستقارة على مذهب المشركين  
وغيره ولعلنا لا نعلم لا يخ عن الاشارة الى البحث المذكور وحسب بيان فان قلت الاشارة  
امر عقل قلت المراد المصلحة المحسوسة عند الكشف والاحياء والكشف والازالة يشتر ان بها  
اي حصول مرعيب امر اذ ابا اوليا هذا الزيد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث  
لا بالنظر الى خصوص المقام واحب حمل عبارتها على القلب كما في الاشارة الى  
في القلب بل معلوما مطلقا وليس من حيث هو ايضا ذلك فلا يتجه طلبها في هذا القلب بناء على  
لزومها القبول عند المصق وبان الظهور منها بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله استقارة  
ظهور المسحوق من حله ما ماله لان المسحوق لا يزول مع ان احتمال ظهوره بمعنى زوال يكون  
عن لامع من وفوات راث رج اراد فاع اشيا بقوله فاقام مقام عن وانما جواب  
الاقل بان يقال لان المسحوق لا يزول من حله بل اذا زال الجليدة عنه فقد زال  
هو ايضا عن الخلق وذلك طاريا من رطة طرعت بيت من ابيات الحكمة عند اعتبار  
الاحياء والوحى وقدر سني وفاني منك اذ انت مسلم وقد سال من دل عليك قد امر  
وتوكلهم والروح ما روحها خلقا اما والاماء حراير الكفاح لا ككار وسكن على  
الفعول اي محلي من اسم اي اعلنت بينه وبين من يربط النكاح به وقرقر اسم وادى

المتدبير الذي هو منك ما عليك قرار والروح الخوف خلق اي تخلق تلك  
اما تكونها كشوفات الوجود والخال انفس حراس في نفس الامر والاشياء  
ايضا لا كاد اي لم يعرفها ان الامان والحوما مع ان افناء الابل مناج والافناع  
بجوها وادبها جازية في الدين والعقل وتوحيها في الخلاص اليها احسان وذكرها  
اي زابل وملك شكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية وذكر العلامة كلام العلامة  
كلام الشارح في ان الظلمة هي الاصل والمنظورة والنور طار عليها وظرف فان الظلمة  
على تقدير العلامة ان اليبس نظرا وانها منظورة فقد طول الزمان والعادة لرب  
شده فبيل لا يخفى انه يكلف بل تحقيق ما احصاه آه من ان وبيل والتحقيق بل  
بلا غنى عن ان يقال اراد بالهنا مجموع ما بين الطلوع والغروب كما هو المضموم من  
والموافق يكتب التفت فيكون الفا والمتعقبات تحقيق نظرا الى انها انما رويت في  
نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما في اعتبار الحاجة بالنظر الى ابتداء  
ظهور النهار من التكلف فان المضموم من الآية على توجدهم فاجابة الاضلال لظهور النهار  
هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الآية مجرد اخراج النور من الظلمة وانما خصوصية  
النور والاعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا يتم ان لها دخلا في المقصود فقل  
ثم لا يخفى ان اذ الحاجة انما يصح اه قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام معونة  
المقام فذبح لانه الحاجة عن المص اذ الرب على السطح في الحال صمد الاطلاق لا دونه  
واستمراره وفيه نظر لان الائمة الحاجة باعتبار ان الحاجة انما يتصور فيها لا يكون فيها  
محصل بعينه بل ترف كما ذكره الشريف في حواشي شرح المغناج محل الجملة الاسمية على الدوام  
لا يدعها كما لا يخفى على المتأمل فاعلم وانقل تقوية ذلك في حيث لان الامة على  
من نظم الآية سيجع البها بحث معاصه والظلام والاشكال سيجع البها مع انبساط التام بحيث  
لا يبقى منه امدل يتقدم في الحال ويترتب عليه الظلام دفعة واحدة كمال القدرة والقوة  
التي ذكرها الشارح انما يظهر لو كان الآية نفس الحاجة الظلام فاعلم وانقل تقوية ذلك في حيث  
اه قد يقال لما كان الرماذ كثير الوقوع في الحسن وتكرار الشاهد عند فهم جعل عدم ظهور

جاء



الذي هو لازم الشهادة والقوى فانه الموت انت خير بان افادة كثرة الوقوع لتقوى محل نظر  
وان كان افادتها لا شهيرة بما لا شك فيه وفيه نظر لان بحث البعث لا اختصاص  
بالموت بل ان يقال البعث المطلق في حدود ذكر البعث احوالها انما هو البعث من الموت  
فصل في كونه قربة لا استغارة على انه لا بعد ان يولي كون البعث حقيقة شرعية في البعث  
من الموت والموت ابع الامار لا سمحي اى افرق بين الحق والباطل حيث لا يتم  
احدهما بالاخر كما لا يتم الرجاء المكسور والجامع الاحاطة والازوم وما  
عقليا فان قلت كما ان ضرب العبد على شخص محسوس كذا كاحاطة بعد بحسوس  
فلم يقد عقليا قلت المحدث ومن الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققة في الدالة  
بالنسبة اليهم كما انها متحققة في العبد بنسبة الى الشخص محقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انما  
عقلية وما دل على نفس الذات او مرادهم بالذات في هذا المقام يستلزم المعنوية ومن  
تفسير الجرس شارة ان لم يرد بهما ما اصرح عليه النجاة لان ذلك شامل للصفا المشتقة  
واسماء الزمان والمكان والارادة وما ذكره بهما لا يتبينان لها من غير اعتبار وصف من الالوهية  
اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان الفصل وصف  
وهو ملحوظ كيف وسبق الكلام يدل على تغير الذات والوصف وكذا ما يكون متساويا  
باسم الجرس كالعلم لا يشبه في ان اسم الجرس يتغير الذي ذكره لا يتناول العلم شخصي اذ ليس له  
ذات صالحة لان بعد في كل كبرياء والا كان كذا واذا تغير مفهوم نوع وصفه لم يتغير ايضا  
بل اشتبهت بالمشقة بوصف من الالوهية خارج عن مولود كاشتهار الاجناس واصنافها  
الحارجة عن المولود الاصلية لاسماها بخلاف الاسماء المشتقة من المعاني المصدرة من المعبرة  
فيها واختلاف مفهومها الاصلية فكذلك كانت الاعلام متحدة باسم الاجناس والصفات  
والحاصل ان اسم الجرس يدل على ذات صالحة لموصوفية مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون  
الشبه وكذلك العلم اذا اشتبه بمعنى الاستغارة فيها اصلية والافعال والحروف لا يصلح الموصوفية  
وكذا المشتقات والاصح القوم انما توضح الاستغارة التبعية للمفردة والظ  
يحقق الاستغارة التبعية الكيفية كما في قولك يعني اداة الغائب دم زير لعلمهم ثم تقرر

لم يتوهموا لها عدم وجدانهم يا صانع كلام البلقا او يكونه مثارا كما يشبه في وجه  
انما ذكره لفظ اذا استارة ان لا يقع بين التفسير في الدلالة على المقصود  
وانما يصلح لموصوفية المحتاجين الى الامور المتقررة الثابتة آية هذا التفسير ذكره العلامة  
في شرحه اعفاج حيث قال في الامور المتقررة الذات الثابتة المتقررة كالجسم والبيان  
والطول لاخران ثبوت كفا في الافعال فانها متجددة غير متقررة لا يدخل في ان كان في  
وكا لصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها يستقبل رجا ههنا  
توطئة لرد عليه على ان رايه يقول بعد تسليم صحة وجه المنع كما نقل عنه رجا ان كذا  
من الحركة والزمان مع انه من الامور المتقررة الثابتة يتبع موصوفا وقد قرع ان رجا  
في شرحه محتاج بان دفع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تغير العلامات والحق  
ان الحقيقة من الماحية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار معتبر وثباتها  
في ان القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك وانما ذكره الفاضل المحشي جوابا  
عما اشار اليه رجا من المنع المذكور حيث قال دفع المراد بالحق بيق المعنى  
المستقل بالمعنوية لا ما توهمه من المقررة الثابتة فبينة بحث لا يمكن ان يقال بعد  
الاخص عن ان مطيع نظره الردع العلامة انما لم يفسر رجا المحتاج بما ذكره هو  
الفاضل لان غرضه توجيه كلام المص على وجه لا ينافي ما ذكره في ايضاح الذي  
كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك آت بعبارة هذا التفسير لا كذا لان الاستغارة بعبارة  
التشبيه والتشبيه كون الشبه موصوفا وانما يصلح لموصوفية المحتاج كما في قولك الجرس  
او بياض صاف دون صفات الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه  
ولا يمكن ان يرد بالحقاق ههنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلة على هذا التفسير الصفا  
ولهذا اسقطنا المحشي من البين في سياق مروجي كلامه حيث قال اولاد باقر زمانه  
لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستغارة في الافعال والحروف تبعية ان قال وانما  
يصلح لموصوفية المحتاج دون معاني الحروف والافعال ثانيا نكل من الحركة والزمان  
حقيقة لاستقلال المعنوية دون الافعال والحروف دون معاني الافعال والصفات كانه

مح



كانه اشار با تمام لفظ المعنى الى اندفاع البحث اورده نفسه في شرحه المحتاج وهو ان  
بالشاركة نفس المشبه والمثبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة  
عليه بوصفية لفظ لا يقدح في انصافه بالشاركة فيجوز ان يستعار ان طوع الله طوع الناس  
تشبيه الدال بان طوع وانصافها بالشاركة وان لم يصح لفظا لموصوفيه فمقتضى وجوبه  
لان اندفاع عنها ذكره في ذلك شرح ان المعبره هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل  
لعب ضامن الخ كان المستعار من مفهوم اللفظ متعاضدا لمفهوم اللفظ لا ذواتهم فيعتبر  
في محله موصوفية وعلوها اللفظ الدال عليه ذبه يعلم ان من المعاني التي لا ينفك  
العقل او عودها لها فيه بحث لان الوجود من ان يمنع جريان التشبيه ينبغي  
ان لا يجري في المعاد ايضا لان عود من الزمان حقيقة اللفظ الا ان يقال ان مفهوم  
الصفات يشمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر وما لم يلاحظ  
شبه الغريب الى شيء لا يورس الزمان كما لا يخفى على المتأمل ويقال المراد بعروض  
الزمان للصفات دلالته عليه دلالة بحسب العرف الطاردي على اصل الواقع  
الغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر قد مر من انفا ضل الخشبي في  
توجيه زيادة اختصاصه من الالفاظ فيتحقق بمرشدك الى ما ذكرته فارجع الى الحرف  
وهو لا يخفى روابط والآلات الملا حظات فلا يكون موصوفه اصلا كما حققه المتأمل  
الخشبي منها بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار الكلمة المطلقة فلا يجري فيه  
المجاز المرسل ايضا فلم يعتبر واقسم السمع في المجاز المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ان  
المجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقة التشبيه فلذلك لم يذكره الا في قسم الاستفهام بالاستفهام  
المتبعية لكثرتها لكن هذا لا يثبت في الالفاظ بكثرة المجازات المرسل بها ما تمثل  
واما الموصوف في نحو شجاع بهل الخ ابا سبل هو شجاع الكامل والعيان  
الوصاب المبالغ والنحر العالم المتيقن فالوصف استا في هذا الا مثله ابلغ  
وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن منه ان استا  
الاول نحو مقام واسع ونحوه في الالفاظ المراد بالوصف الذي سلب ثبوته لغيره لاحتياجه

الاحتياجي هو الوصف المعنوي لا اللفظي وانما اورده ليعتبر النحوي به  
وفي قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسلا ليعتبر الوصف المعنوي  
والاستفهام فيها اصلية لا تتبعية فيه بحث لان غاية ما يلزم ان يجوز فيه الاستفهام  
اعني الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللغويين الا ان سر مدحها ان يوجب ان يوجب  
فيها حال كونه اصلية ايضا لا تتبعية فقط فالتشبيه في الاولين بمعنى المصدر  
قال انما مثل الخشبي فان قلت هل يخرى في نسب الالفاظ للاستفهام بقا على قياس  
الحرف قلت لا لان مطلق السمة لم يشتر معنى يصح ان يجعل وجه التشبيه في الاستفهام  
بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث  
لان المعنى الذي يرجع اليه نسب الالفاظ ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام  
خواص وادعاه يوجب بها الاستفهام فاذا استدل الغريب الى الخوض دلالة على كون  
نسبة اليه وشبهت سمة اليه باعتبار الترخيص نسبة اليه من جهة القيام  
فرب فلان لم يمدح عن الصواب وبالجمل يمكن الاستفهام في الالفاظ باعتبار نسبة اليه  
شبه ما يرجع سبها بنوع استلزام المطلق الانصاف والقيام مثلا يرجع اليه نسبة الخشبي  
وكذلك مطلق الالفاظ مثلا فيقال قلني السوط والسيف والتبعية في الالفاظ لا  
باعتبار المصادر على هو المشهور بينهم فذبح فانه دقيق قال صاحب المحتاج المراد  
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها فغير معانيها الضمنية بها راجع الى  
ما وانما ينبغي ان يكون ما عبارة عن المتعلق في المعنى وفي عندها راجع الى معانيها  
الى الحروف واعلم ان لفظها بها غير موجودة في عبارة المحتاج بل عبارة حكما  
واعني متعلقا معاني الحروف ما يعبر بها عنها وظاهره يفيد ان تلك المتعلقا معبر عنها  
لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار بهما با تمام لفظها بها الى توجيه عبارة  
المحتاج بان العاد مخدوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل  
المعنى لان في العبارة تقديرا نظرا 21 ان الالفاظ المذكورة عند التفسير فلفظ  
المتقدير واخواته عبارة عن تلك المتعلقا هي بهذا الاعتبار موزعها كما اشار اليه شرحه

ن

ينها



المفاج في عبارة المفاج احتمال اخر وهو ان يحصل تحريك حقيقة المعلوم ويرجع ضميره  
الى ما يحصل المعبر به مجازا لكي لا يخفى انه مكلف فلا يخالف نسخ الرواية مثل  
قولنا مضافا ابتداء الفاية المراد بالفاية المسافة اطلاقا باسم الجزاء على الكل والفاية  
هي الفاية وليس لها ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم اني لانتهاء الفاية كذا ذكره الشارح  
في السلوك واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضميه  
فنهاية الشيء فكذا كيف يكون جزء بل انما يطلق على اخر جزء منه مجازا وروية بينة وبين النهاية  
ولكن ان تقول غاية ما في التمام ان يكون الفاية في المسافة مجازا في المرتبة ومثل غيره  
عزيز واما ما كانت حروفها بل اسماء قال يفسر بالمفاج وهو ضعيف اذ ربما  
يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالهوية بالنظر الى وضع لفظ  
له غير مستقل بالهوية بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواجب  
في الالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق بالخلاف اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الكسبية  
والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالهوية من الكاف الكسبية دون  
الحرفية وهذا الضعيف مبني على من حيث الشارح وقد بطلناه انما حصل الحشوي وحق معنى الحرف  
بوجه لازمة عليه وظهر به ضعف الضعيف فلينظر فيه غير صحيح كما ينبغي اليه  
قد نوجب كلام المفسر المعبر الى حذف المضاف الى متعلق الجوز في قولنا زيد في نفسه وهو  
التبليس المخصوص التمثيل المتعلق بالمصطلح بالمتعلق اللغوي وتوضيحه ان مقتضى ذلك  
زيد في نفسه كون النعمة طرفا لزيد مع انها ليس كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقة  
مجموع الاستعارة فانه ما بين زيد والنعمة من التبليس المخصوص بالطرفية فوقع  
التشبيه او لا في الطرفية المطلقة ثم سرى الى الطرفية المخصوصة التي هي معنى في ما قل  
اللفظ المصنوع للتشبيه الصنفي وهو الطرفية المخصوصة في التشبيه اعني تبليس بزيد فالتمسنا  
والطرفية مستعار منه واللفظ في مستعار فلا يخلو في الكلام هذا ما قل ولا يخفى  
اذ لا يلزم سياق كلام الحق فانه اعتبر السعة لام التعليل في نفس الجوز وكما لا يخفى  
عدالة بالنظر وجه التشبيه ايضا المعنى وايضا الى فهم القامع باعتبار ذكر الملزوم اذ

في قوله

وارادة الا لازم قد شرنا في اول هذا الفرع الى ان اللزوم امر لازم في جميع النواع  
المجاز استعاره او مجازا مستقلا فاعبارا ذكر اللزوم وارادة الا لازم لا يكفى في بيان  
العلاقة بل لابد من بيان انهما من اى نوع من النواع كما تجب في التبيين وتكون ذلك  
الترتيب على الالفاظ اراد بالوجه محبة الملقط وهو موسم او اراد اخرها والا  
محبة الملقط وهو ال فرعون عليه السلام متقدمة عليه ان شبه ترتيب الالفاظ  
والخون على الالفاظ ترتيبا عليه الفاعل عليه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع والا  
ان اشهر في ترتيب العلة الفاعلية عليه فان دفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه  
الجامع ولا يظهر فاذا ذكره من التشبيه ودارقطني في الاولين انما قال في الاولين  
كاشح من ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة جمع الحق في امام البيت  
من المقربين المتوكلين المعتقدين ان الشهد بوجه بعد خلق المقدر بانه والحق لم يرضى واستوزر  
استاذة وكان واحد عروضا الكرم والفضل قد ادرته حرفة لادب فاضطر بامر  
ولم يكن خلافة الاثنت سائما من الخمار لم يكن موما هم سواه الطرف اعني من متعلق بسن  
والعشية ما بين المغرب والعشاء اذ المراد بهذا مطلق الوقت وصح انما مضافة الى  
الجملة بعد ما واو الجملة بعد ما صفا ما بتقدير فيها فانتصا بها على الوجهين بالطرفية واما  
التنوين على الوجه الثاني فكأنها غير منفردة للثابت والعلية لانه علم جنس كما يقرر في  
والوادي فاعل يجرى على طريق الاستناد المجازي والمراد بجرى بان الوادي فيها بالدم  
ظهور الشر وكثرة العبيد وتوهم من قريب الصنف قري وقد اذا احسنت اليد اذا  
كسرت القاف حرت واد اصحت مدوت كقول الحريري وادوات مع اه البيت  
من قصيدة ذكرها الحريري في المقامة التي بينته واثلاثين مطلعها ليست باق كقول  
سب حرفة معي وبوسا عهد الرواة او سر الكلام وعن السحاب او سر اكل وسو  
طرا بو عظم السيل الدموع وظهور الا للهوى اشهر المصنوع او جوى السمع البيت  
حرف الدهر حدثنا وانشي بعم النون والعمر النون واذ افتحت النون مدد  
وموسى بعم الى مصدر فوكك يشن الرجل بوشا اى انشدت حادثة فهو بوسا والمسامع

النفذ



جميع مسج كسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدت وجو البشروط عليه  
 الكلام السابق او هو ان يقع على خلاف البحرية وركوبية والحروب العرس  
 الذي يعقده انما هو الذي يستعمل لركوب عليه والجميع بين القوي والضعف  
 ايصال الشيء الى الباطن او الى جميع الى هنا بمعنى على كما يقتضيه السياق ونظيره في  
 مجرد جئ الى معنى على قوله دم من ترك فلو ربه ومن ترك كلا او عبالا فانه  
 سوى الرماح رياض الحزن من هنا اه الحزن بلاد العرب وحي في الاصل ما غلطا  
 من الارض وسره حال من الرياض يقال اذهر الغيت اذ اظهر نوره واذا سري  
 ظرف لموى فغير صحيح لان الجوراء وقيل بالجمع الاكثر ذكره في راجع والظلال  
 الخشي في شرحها معناه ولا يخفى بوجه وقد توجه بان المراد من شبيهه الفصل الى الجور  
 ارتباطه بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به لذلك الفصل بوجه اسطر خوف الجور كما في  
 الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به ليعوى بذلك  
 الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان الحيوان كما توهموا بل المراد بها اجفان الرياض  
 وهي الزهر الشبيهة بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الغيرة التي ترجع الى الرياض  
 وسرمان النوم فيها ذبول تلك الزهر وانظام طرف النور بعضها الى بعض وسوى  
 الرياح الرياض الاتفاص صبح تلك الزهر ونشراطها واعطاء الطاهرة والظلال  
 اياها فانه لا يحصل الا بقاء مفعولا ثانيا لمعوى والرياض مفعولا اول له وظان  
 الا بقاء لا يكون الا لانها لم يبين ان يرد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان  
 الرياض فيكونا ذكر اجفان الرياض قرينة على ان لمعوى استقارة بمعنى مفعول انتهى  
 كلامه وهذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت قرى الا بقاء وقت النوم وحياتها  
 في وقت واحد ولا يتأتى هذا ما ذكر مطلقا وهي لم يقرن مصفة ولا تنوع  
 لان مثل الفصل الخشي شرح المعناه استقارة المطلقة بقوله انشبت اظفار المينة  
 وفيه نظر لان انشبت ترشح فانه انشبت الشيء بالشيء بالكلية نشوبا اي على فيه فهو  
 ملائم مستقار منه والاولى ان يقال اصككت مري نشبت القلم الا ان يجعل نشبت

نشبت ترشح التجيلية على مذبح كاكى وبصرف الاطلاق الى امكانه هكذا قيل والحق ان  
 نشبت من نمة القرينة اذ قيلت انشبت اظفارها ما كان الامر على الاستقارة  
 واعلم ان السكاكي في اللطائف يارضى بلغة لانية ان الحلا في ما كسر شج ورسطيا  
 وصفه ولا تنوع كلامه واعتبار الوصف الفني بالحا طبة تعسف لا يعاد اليه مكان  
 تخصيص الصفه وتنوع بالذكر بناء على الاغلب المحرف فامل بين اذ انشبت  
 رقاب مواله في ايدى الناس حاصل المعنى ان ات ثلثين يا خذون بالحدود وحيث  
 علم وكموه الى حصرية قسم ولا يأخذ منهم فيكونه والاخرى انه مكس وهو  
 ان سمره فيه بحث فان الاستقارة بالكمية لا بد ان يذكر فيها المشبه به قلت كشي  
 من لوازم المشبه به وهو مفعول ههنا فانظروا ان اول ههنا بعبارة تفهيمية والجواب في  
 قد ذكر المشبه لكن بغير لفظ الحقيقي وفي الآية وجه اخر ذكره المودني في شرحه الفخام  
 حيث قال لو قبل ان المضاف مقم كما في قوله شكا واما من خاف مقام ربه لم  
 من طعم المر الطعم بالفتح ما يوديه الذوق يقال طعم مر والطعم ايضا ما شتى  
 يقال ليس طعم وطان مري طعم اذا كان حيا والطعم بالضم الطعم فلا يكون  
 ترشحا قيل الظان يقول فلا يكون تجردا الا ان مساق الكلام على انه تجردا  
 المعرصة لا الاستقارة امكانية التي ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشحا لها يكون  
 ملائما مستقار منه في صف الاستقارة وهو طعم المر قد دفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشحا  
 لان قرينة الاستقارة بالكمية لا يسمي ترشحا لان الترشح انما يعتبر بعد تمام الاستقارة  
 والقرينة من تنمها حاورت بحر آخر من طم الامواج حاورت بالحاء والمهمل  
 من الحاء ورة بمعنى المكاملة فهو قرينة الاستقارة ولو جعلت القرينة حالية لكان  
 حاورت كحردا كما ان زاجر متلاطم الامواج ترشح يقال بحر زاجر اي مرير ترشح  
 جدا او متلاطم الامواج ضرب ضرب بعضها بعضا هذا تجريدا لا وصفه يعني انه  
 قرينة الاستقارة حالية او في البيت الثاني والاسك التلاح قرينة الاستقارة لا تجريدا  
 حتى لفظ الجول اللام في لظن لام الا بتدار دخلت على ان يتقدم قد وبيروى

يتقدم لا بعده



فكل وحقق هذا الظاهر المحمول على ما لا يخلو من الذي يخفى عليه ما في فطن ان  
 حارة في السماء واما غير فهو يعلم ان الله تعالى قاساه وجعله متصفا بجميع الصفات فلا حاجة  
 في شئ اصلا وما ذكرنا من حارة في الايضاح حيث قال واذا جاز ان بناء على المشبه  
 مع الاعراف المشبهة ويدل عليه لفظ المتفاج وهو قول اذ لو كان المراد بالاسم  
 التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كانوا مع التشبيه والاعراف التشبيه لا يخفى ذلك  
 كقول من الشمس كمنها فان قلت اكثرها د على ما ذكره بهذا البيت لا يصح جواز  
 ان يحل الضمير المنفصل عن معنى على غير القصة قلت قوله قوة الفواد على جميعها يدل  
 على ان الضمير يرجع الى الخيشية وايضا شرط من القصة ان يكون ما بعده من التشبيه كونه  
 في الجمل حتى يفيد كيد وكون الشمس الحقيقية في السماء على الكل احد اني اراك تقم  
 رجلا وتؤخر اوى قال الشارح في سورة المتفاج ينبغي ان يكون المراد بالرجل كلمة  
 لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر اوى بل ذلك الرجل الاولي نعم خطو خطوة الى  
 قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اول فلان المراد بالقدم قدم الشخص فيكون الخلف  
 الواقع في مقابلة خلفه ومن البين ان هذا ليس صفة المتردد واما ثانيا فلان عتبا  
 التقديم في الخطوة لا يحسن كلفه يجوز لان الخطوة انما يحصل بتقديم الرجل الى  
 حاصلة مقرونة تقدم تارة وتؤخر اخرى واما ثانيا فلان المتبادر من المثال اتحاد  
 متعلق التقديم وانما جاز لا يخفى على ذي التفاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان و  
 واقبل على شئ واحد فالوجه ان يقال اوى صفة تارة بمعنى لعدم رجلا تارة وبؤ  
 تارة اخرى فيتحقق متعلق التقديم وانما جاز في الاستقارة وتوفيق  
 بما ذكره من الصواب المحض مستفاد من تعريف المبتدأ باللام في قوله واما الجاز انما  
 فهو اللفظ المستعمل وقد يعذب بانهم انما يتبعون القسم الاخر من الجاز انما  
 اعني بالليس استقارة تخيلية لغلة وقلة لطائفة لان الاستقارة يجب ان يكون  
 لفظ المشبه به هذا اولى من تعليل صاحب الاختلاف عدم التعرّف بالامثال انما  
 لا يكون الا اقوالا فيها على اية من بعض الوجوه فلاحظ على تلك الغرابة وحسب الاقوال

الاضا طاعن في التعبير وذلك لان الظاهر ان فتح الماء في قولك الصيف صيف اليا لا يفر  
 غربة كانت عند الكرم بالصيف صيف اليا في الصيف يعني في مكانه قولك كنت  
 بالمسجد قال المداوي ويروي في الصيف مكان بالصيف وكل من اليا وفي مقبول  
 ودرية لان المثال قد ورد في امرأة وحسب سوسن العطارين زارة كانت  
 بحث عمرو بن عدس وكان شيخا فالتة الطلاق مطلقا فزوجت عمرو بن عدس  
 زارة كان شابا فقرا فلما سوا ارسلت الى الشيخ مستغنة لينا فقال ذلك المثال فلما  
 الوصول واخبرها بما قال عمرو فرب يد صاع على منكب زوجها وقال هذا ودمه خير يعني  
 هذا الشاب الجميل مع اللبس العليل المحذوف اي المزوج بامام خير منك ومن بيتك الكبر  
 واما خص الصيف لاسيما لهما الطلاق كان في الصيف واما الاستقارة فمجرد تشبيه  
 خالية عن المناسبة قد يقال انما هي استقارة بناء على انه شبه الاستقارة في صفة وطول  
 دخول المشبه في جنس المشبه به واذا المينة انشئت اظفاد حاءه اذا شرطية وانشئت  
 مغر بفعل مضارع على اذ تقدير والعب جواز الشرط والمينة في الاصل من متى  
 الشئ اي قد رسم الموت بحالانه مقدر يحمل معاده المعاده والتعوير والفود  
 كلها بمعنى ومضى تعلق على معنى البيان صوابا لمعنى عن البراء والجن على زعمهم  
 سجدى لثا من اده المتجد اظفار الجلادة والحرارة والسمامة الوجع سلة العود  
 الدهر حوادثه والتقصص في الحركة والاضطراب ولا على فضيلة البقاء اسم من البقاء  
 على فلان اذ ارتمت ان قلت فساد القول الحقاه يعني ان في الاستقارة تخيلية بدون  
 الاستقارة بالكتابة فلا يصح الحكم بانها تبا زمان بعد تسليم صحة هذا الكلام معنى انما لانه  
 صحة هذا المثال لا في مثال مخترع لم يصدر عن البلاء ولجذ الخنق المشارة اليه بظهور وجه  
 احاطة السكاكي في بحث الاستقارة بالكتابة بعد ايراد قوله اثبات المينة الشبهة بالبيع جود  
 التخيلية بدون العينية الى اخر الفصل حيث ذكر هناك وجود حاد دون العينية في قول  
 عام لا تسعني ماء اعلام قاني جب قد استهدت ماء كانه وذلك لان المثال انما هو  
 لما كان من محركات السكاكي ثم لم يعذب بخلاف ما ذكره في اخر الفصل من قول الى

مطلقا  
 استقارة



تمام وان دفع ايرادنا من الخشحي هناك حيث قال كذا في هذا الوجه ان وجوده  
 بدون ما يمكنه قد علم ما سبق من ابيات المينة الشبهة بالبيع ملافا في حق كذا  
 شاع استعمال المعنى ابطال العهد من تسميته العهد الجليل ومنه قول ابن السكيت  
 في معناه السعيه يا رسول الله الله بينا وبين القوم ضيالا ونحن فاطمونا حاشيت  
 ان الله اعرك واظهر ان يرجع الى قومك ان سكتوا عن ذكر الشئ المستعار  
 ان سكتوا بدل من هذا المعنى ان سكتوا عن الشئ المستعار من اسرار القبائل  
 وهذا قريب مما ذكره الحق في التخييل والنوع ان التخييل ما ذكره الشيخ لا يجب  
 ان يكون مفارنا للاستفارة بالكتابة بل يجوز ان يكون مفارنا للتشبيه كذا في  
 على ما ذكره الحق وعنده ربح قد كشفت وقصاه الوادو بمعنى رب المستعار  
 كثره ومفعول كشفت محذوف اي ازلت ودفعته مردونه عن اسكس  
 بالاطعام والكسوة والعاد البزان والعواء بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البر  
 معطوف على عنة اورد وقدير وي بفتح القاف يقال قوم قرو ليلته قره  
 اي برده واذا ظرف لكشف وصحت تامه فاعلمها داما محاورا وان نيت التخييل  
 المضاف اليه والضمير المستتر فيها العايد الى القوم او العداة والجملة اعني بدو  
 اشمال راما محال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة  
 اعني بدو اشمال راما محال خبرها والاشمال بالفتح ربح بما بل الجواب مشهورة بنو  
 البرد الاسلامي السود وروايل العشق والحزن ولا حاجة اليه  
 ان يقال منع بالكلية عنه وتركه كذا في بحث لان المذكور في الصحيح وغيره كسب  
 اللفظ ان اقر شروطا يكون فاعلا قد رده واخيار قال في الصحاح اقرت عنه  
 اي تمت شروعت مع القدرة فان عرت عنه قلت قدرت بلام الف واما طل  
 ليس في قدره واخيار فهدا القدر يعني المحل على القلب الا ان يريد ان لا حاجة  
 اليه بطريق الجواب لجواز ان يراد بالافتقار معناه المجازي وهو مطلق الاشياء  
 وكذا الضمير معاودة اي هو ايضا راجع ما كان سره كذا في الصحيح

في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صح فصح وصحاح بالفتح والجار  
 على السه الاكثر من كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم سكره بالفتح الى تسمية هذا الكتاب  
 ولا سبيل الا ان يقال انه ثبت رواية عن متصفا انه سماه الصحيح بالفتح وليس  
 الادباء في استفارة هذا الكتاب في كتاب بعض المتروك مولاي ان وازيت  
 ما لك طالب تلك الصحاح فليس انك عدا الى اسر وحل يلام في سعي الشئ كذا في الصحيح  
 الجوهري ويرتكب كون الكلام قلعا اي مضطربا وجه الاضطراب نوع الفصل  
 المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله ربحته زبالا جنسي الذي يتوهم  
 قبل التأويل الصحيح كونه هو المتعلق وبين العطف عليه وهو تعدد العطف وهو كذا  
 حقيقة فيجب ان يكون لازمة او يحل على حذف التام دون غيره اي احترز  
 فلا يخرج لفظ الفاعل في فضلا ان الفاعل في الاصل الطاهر من الارض الواسع  
 والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتي  
 الفاعل فيقضي حاجته فيقضي كل من قضى حاجته قد اتي الفاعل بكفى به عن القدرة  
 وصاحب لوف لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان لفظ الدابة في الوف مخصوص بالرجل  
 والبغل فلا بد ان ينام حذف اي احترز عن خروج ما اذا النوع فيه بحث اذا لا  
 لا احترز عن خروج ما اذا العواء الى هذا القيد لان مثل لفظ الفاعل اذا استعمال  
 اللغوي في مناهض المعاولات يكون مستعملا في غيره وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج  
 حتى يحترز عن خروج بزيادة قيد اخر نعم يلزم ان يدخل في حقيقة ايضا لكنه يخرج  
 باعتبار الحقيقة قالوا في ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الفاعل اذا استعمال الوف في  
 المنهزم المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير خاص بوضوئه  
 له ونصا عن بارة وهو الحق لا اشكال لان تعيين اللفظ بازا والمعنى بفتح حسب الاداء  
 اه حاصل ان من توهم ان الاستفارة يستعمل في وضعت له يدعي عن كونها مستعملة  
 فيما دلت عليه بنفسها بناء على استعمال الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة  
 الاستفارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في اننا لم نرفع مزاجه المعنى الا خلا

تخصيل



أصل الدلالة وهو ان يوضع كالمستلزم الدلالة بتفسيرها مستلزم الدلالة  
 انما هي ايضا في الاستقارة دلالة على ظاهرة ادعاءه فلا يخرج الاستقارة على  
 ان الذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكمال المستعمل فيما يدل عليه تفسيرها دلالة على  
 واخذ بعض القوم بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء وتصف فاعمل **قوله** ولا يخفى  
 عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكمال فلا يتناول الوضع هذا لان  
 الوضع انما ياتي والقرينة المذكورة قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم يوجد  
 والادعاء المذكور تصف هذا وقد اجاب الشارح في محله بوجه اخر وهو ان  
 السكاكي لم يصرح ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع انما و  
 بل مراده ان عرض لفظ الوضع مشترك بين المعنى المذكور وهو الوضع بالثابت  
 كما في الاستقارة معناه بالتحقيق فيكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور  
 لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالثابت **قوله** لم يرد له في قوله  
 في تعاريف الامور التي تختلف بالاضافة واساق الدال الذين وصف الاداء  
 يجري في القواعد المنطقية ايضا كما ذكرناه في تعاريف الكلمات الخمس وغير صافدا  
 اعتداد بما ذكره جلال الدين في شرحه لا يوافق من ان التقييد بالحيثية التقاض  
 لانما لا يتم انساب الذين اليه واما قوله وعلى تقدير انساب الذين اليه لا يقييد  
 فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هو موضوع له متعلقه بالاستعمال اذ لا معنى  
 لمتعلق بالوضع فان اريد بالوضع الوضع انما هو وضع التحايط لم يكن حاجته  
 الى التقييد بالحيثية وان اريد بالوضع كان استعمال لفظ المتعلق في الدعا  
 اذ استعمال التحايط بوضع بوضع في استعمال بوضع له بوضع وبعدها من حيث  
 انه موضوع له فلا اعتداد به ايضا لان التحايط بوضع بوضع بوضع بوضع بوضع  
 او ضاع ذلك الوصف في استعمال الالفاظ في استعمال لفظ المتعلق في الدعا  
 كيف يكون محاطا بوضع بوضع ولو سلم انه محاط بوضع بوضع بوضع بوضع  
 ان استعماله فيه من حيث انه موضوع له **قوله** وهذا غلط لا انما رتبه في حيث

في حيث لان كلام الجيبان قوله مع قرينة معناه نصب الحكم قرينة ولهذا يقال ان  
 في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالتصديق والارادة ولا قصد للفظ الى  
 ان ينصب شارة قرينة تدل على عدم ارادة معنى النصب على ان ثبوت قرينة  
 في مادة لا مستلزمة بوثوقها في جميع المواد فاللفظ الذي لا يوجد فيه قرينة دخلة  
 في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افرادها **قوله** المرجع الى معنى الكلمة المنقولة  
 هي لفظة التقييد الاول اعني المرجع الى معنى الكلمة احتراز عن المرجع الى حكم  
 كما في قوله تعالى وجاء ربك بالاحكام وجاء امر ربك بالحكم الاصل في الكلام لقوله  
 ربك هو الجبر واما المرجع لمجاز ومداره ان يكتفى اللفظ حركة لاجل حذف الكلمة  
 لابرز معناه او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء وادنى كالكاف في قوله  
 ليس كمنه شئ التقييد اعني المنقولة لفظة احتراز عن استعمال التقييد في المطلق  
 كالمحسن في الف **قوله** انما كذلك ينبغي ان السبع كذلك ينبغي وهو ان  
 في الظاهر واللفظ كذلك حال في المستند في **قوله** وكلامه في مناسبة التسمية اه  
 كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتحة الفصل الثالث وقد اورد شارح  
 خلاصة بقوله والمينة قد برزت مع الاظهار والاحتراز ولا يخفى وجه الاستقارة بالاستقارة  
 هو الاظهار **قوله** وسبغ من كلامه ما ياتي في جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستقارة  
 بالكمالية كما عرفت بذكر المشبه ونحو المشبه به والاعلى ذلك نصب قرينة بتفسيرها وكذا  
 انه دال على المستقار هو لفظ المينة وسبغ توفيق الشارح بين اقوال ائمة  
**قوله** ومن الامثلة استقارة وصف احدى صورتين مشتركتين من امور الوصف  
 صورة اخرى في حيث لان المستقار ابداه اللفظ الدال على الصورة المشبه بها  
 لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان ما دل ذلك بان المراد بالوصف اللفظ  
 بناء على ان اللفظ كوصف كنية المعنى فلا يتأتى هذا **قوله** في قوله لوصف الاخر  
 لان المستقار لا يكون نفس المشبه لالفاظ التسم الا ان يرد بهذا الوصف معنى  
 البيان فكانه قال استقارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون

ي



اللام في قوله لوصف الاخرى والا على الغرض لاصل الاستقارة ولا يلزم في سمة الجاز  
المفرد في حاصله ان قسم الشيء قد يكون اعم منه منه وجه وهذا الكلام ظاهر في التحقيق  
ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد ان  
حيوان ابيض وحيوان اسود وهذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور بان القسم اعم  
من المقسم مما يلحقه في التقسيم الذي لا يراد به المحر كما في المثال المذكور في التقسيم الذي  
يذكر في مشرعي ابواب الكتب وفصولها يرا د بها استيفاء جملة الالام فلا يكون من ذلك  
التقسيم لا يراد به المحر وتوهم ليس شيء من الجاز العقلي والجاز الراجح الى حكم الكلمة  
واصلاح الجاز المفرد المقوف بالكلمة ليس ليلك على صحة كلام السكاكي بل هو دليل  
على ضبط آخر وقوع منه هذا الكلام وفيه بحث لانه ان اراد بالبحر في مشرعي ابواب الكتب  
حصر المقسم في الالام بمعنى لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله  
ويراد به استيفاء جملة الالام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد  
حصر المقسم في المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا يتم وجوبه في  
ذلك المشرع كيف والاكتب مشحونة بالتقسيم التي لا يوجد فيها المحر المذكور كقول  
المستفيين التصديق اما بدوي وكسبي وكل منهما اعم من التصديق **وله** ان في  
الالام ان التمثيل يستلزم التركيب اه لافضل الحشفي هذا كلام طويل الدليل لكن كلف  
في اخر البحث عبارة الشرح في شرح الكشف وهي قوله فان مبنى التمثيل على  
الالام بالمال بل وصف صورة مترتبة من علة امور لوصف صورة اخرى بان لفظ  
الوصف مستلزم تركب لفظ بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنزعة لا وصفها  
ظاهرة الا اندفاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشرح معطوفا على  
الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدرى وباشارة  
الصفة المعنوية التي هي وجه التشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره فتأمل **وله** وفيه  
نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يمكن ان يجاب عنه بان على تقدير جريان  
التمثيل في المفردات لا يربط صحة التقسيم المذكور اذ تشبيه التمثيل بالتركيب مستلزم

لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمتثل التمثيل وهو في التقسيم وهو التمثيل المفرد اعتبارا  
على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه يوجب مثالا للاستقارة بان ترك التشبيه في الاستقارة  
مثل التمثيل بالتركيب على عاونه الجارية في كل باب من نعمهم مباينة واما في النظر في  
غير ذلك الباب دفعا فهو حصره اختصاص التمثيل بالمفرد **وله** بالقطع بان لفظ مقدم  
في قوله مقدم وجلاءه قد يناقش فيه بان هذا الكلام مستعمل في الالام واما في الالام  
والاحكام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وثا فيه حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل  
في مفرداته فانه يشبه ازعاج الحاشية نحو الفعل التقديم ونفس الحاشية بالرجل واما  
الحاشية فانه تارة اخرى بالناظر وهذه المناقشة على تقدير صحة تخصيص هذا المثال  
فمن المستلزم ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملزم **وله** واما قول ابن تيمية ان  
الالام اه تمام البيت لا سعي والالام فاحسب قد استعديت ماء بكاء البكاء  
الشوق وحوارة يقال رجل صب اي عاشق مشتاق واستعداد الشيء عده عدا وباع  
البيت لا يعني ايتها الالام على كثرة بكائي فانه مستعدب عندي لا ثور فيه لو مك او سعي  
اتھا الالام ماء والالام قاني ريان بكاء البكاء والالام لا النعت لانه لا علم ان قوله  
واخفض لها جناح الذل ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائفة فحيث يقولون  
ان بعض ظرفاء اصحاب بعث اليه خورده وقال البعث ان من ماء الالام فقال جوابه  
ابعث لنا ربنا من جناح الذل حتى يبعث لك من ماء الالام وذلك لان الظاهر  
عند اشتقاقه ومعطوف على اولاده خفض جناحه وبقية على الارض وكذا عند بعثه فنه  
والالف ان عذوتوا ضو بطاطا من رائحة وكحط من مدقة فشمته ذل ومواضعة بل  
حاشي الطائر على طريق الاستقارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانها لا  
الالام على حاشية المشبه بجناحه انه يجوز ان يحمل الالام على الاستقارة التمثيلية **وله** او يكون قد  
الالام بالمال والالام ووجه التشبه ان التلوم سكن حوام الغرام كماء سكن عليه لا ادم كذا  
في الالباح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بجواب للمقام فان الشرح ان مدعي هو ان  
حوارة غرام لا يسكن اصلا الا بالالام وشيئي غيره فكيف يجعل ما ذكره وجها لاشبه قد

ض



استار الى المعنى الذي ذكره من قال دم در كس از ملاهم اي باز در حاركان در دشت  
بعلامت فزنان شود و قريب من قول اهل الملاحة بي هواك در نه جهان در كرك فليكن  
العلوم على ان سكن على الامام لا يلزم وصف المشبه به بالكمالات و طالبا لغيره  
تجسيدا بغير غيرهما اجيب بان السكاكي في هذا المعنى خصوصا في مثل هذه العبارات  
ليس بعدد التقليل بغيره حتى يعترض عليه وفيه بعد تفسير الغر و تبدل الاصطلاح اليك  
من غير حاجة وبدون فائز بعد مجازا لا يعتد به قال جلال الدين الشاشي في شرحه  
شكركم عن قول ما اذ جمع بين المشبه والمشب به في الاستقارة بالكتابة كما يعول اظفار  
المينة والسبع انشبت بفلان فان اظفار المينة مجاز عنده و اظفار السبع حقيقة فليكن  
الجمع بين الحقيقي والمجاز و اما على قول الحق وغيره فلا يلزم هذا الخدور لان الالفاظ  
حقيقة و اما يجوز في اثباتها للمينة و ايضا فليكن اليه انتهى كلامه والجواب ان  
السكاكي ان قدر في مثل اظفار افعوان يعول التقدير اظفار المينة وكذا اظفار  
السبع كما تقرر في نظائره و لهذا قال الشيخ عبد القادر لا خلافة ان اليد استقام  
او اراد باليد من حيث انها فليكن الشمال بديل قوله لم انك لا تستطيع ان ترفع  
او اراد باليد من اليد لا من تلك المينة فليكن ان قول الشرح حجة عليه لا اله الا  
كون اللفظ استقارة بغيره في كونه حقيقة لقوله لا نقول ما ذكرت من معنى الاستقارة  
حاصل الجواب صواب الشرح و منع ضرورة التراجع لفظيا وفي الشرح بغير لفظ  
الكلام في شرح الاستقارة فلا يرد ان الشرح قد يفرق بلفظ المشبه كما في قوله في كمال  
المينة الشبهة فان الجواب في شرح المشبه لا استقارة كما مر لكن يرد عليه في شرح الاستقارة  
بالكتابة كما مر ذكره الا ان جوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به في كمال  
وهو ان هذا الكلام منبسط على ان لا يشرح في الاستقارة بالكتابة و بعد تجوزها فيها  
كما هو الحق فالامر مشكل لان الشرح فيها يفرق بلفظ المشبه نحو محالب المينة انشبت  
بفلان فامر مشبه القسم الا ان يقال في تجسيدا بغير سورة الاستقارة فلا يحتاج  
الى اختراع صورة ومهمة اخرى فليكن هذا وقد يرد الجواب المذكور بان حجة

خاتمة المشبه به في التجسدية وان قرست المشبه لكان المراد بالمشبه المشبه عند السكاكي فليكن  
الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكان ادعاء حقيقة  
و انما حجة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على ان مجرد ادعاء لازم في  
التجسدية بلفظ لا يلزم بحسب الظن وفيه الشرح بلفظ لا يلزم بحسب كان له في ما ذكره  
فالمشبه به هو الكسوف الموصوف بالانوار السبع الحقيقي فثبت وهو ان هذا التوهم  
وان صح في المثال الذي اوردته اعني رايته اسد بغير سرر لكان متناع له في  
ثبات اعتصام الحيل في التعلق بان اعتصام اطلب متعلق بالبعد لا طلب شي يتعلق بالبعد  
لا طلب الا مقام الحقيقي المتعلق بالجيل الحقيقي حتى يستفاد هذا المقيد للبعد كما يشهد  
الزوق السليم على هذا التفسير نظائره فليكن هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بان  
كون ذلك الوصف من تشبه المشبه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفاد من تشبه  
ولا ينبغي على تناسبه كما هو شأن الشرح ويمكن ان مراده ان المشبه به هو الكسوف  
في نفس الامر لا وصفه المذكور لانه الموصوف من حيث ان موصوف ولو سلم فانظروا  
خروج الوصف عن مداول المستفاد منه كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الى صلاته في  
و ينبغي على تناسبه ولا يفرق توقف تمام التشبيه على ملاحظة فان تعلق الزو به مثلا بارت  
الوجه ليس كتحققها بوجه المقيد سلاطه الامواج في افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشرح  
وايضا معنى زنادته اجواب سليم حاصره ان الحق الزوق بين استقارة المقيد كافي  
الشرح واستقارة المجموع كافي في التخلية ولو سلم عدم الفرق لا يمكن تفصيل خروج الشرح  
بان المراد منه خروج وجهه بالنظر الى تمام اصل المقصود بدونه وهو ادعاء العينة الكائنة  
بالاستقارة المطلقة وان لم يتم كماله الى حصل بالاستقارة والشرح فليكن ولا  
اعترف بحقيقة الشيء اكل اعترافا بحقيقة الشيء اكل اعترافا بمفعول فعل مخزوف اي لا اكل اعترافا  
وقوله اكل مفعول ثان مقول بخبر مراد فاللفظ السبع فيه بحث لان المينة اسم لغير  
الفرق المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم لاصح المعلقة فليكن كروني وان  
تكتف بجمع ذواته اذ ارف مع ارتكاب ذلك في دليل التام الا ان يرد بالترادف انما

فا



ثم يذهب على سبيل التخييل الى سبيل الاستقارة لا يخال الى سبيل التحقيق وفيه ما فيه  
 وجه على ما نقل عنه من ان ما ذكره في تقدير سبيله لا يخلو من اللفظ المعينة بناء  
 على انتفاء قيد الحقيقة ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل فيه ما وضع وهو المعقولة عندهم  
 وهذا بين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذ لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون  
 مجازا وذلك لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكره لا يبعد عليه وهذا الكلام  
 حق لا مرد فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع لم يثبت انه موضوع في الكلام  
 في تعريفه لكن لم يعرف به ويندفع الاشكال كذا في قوله في حقيقة في القوم هذا في الشيء  
 الشيء اعاليه ويقال اعطاء الدنيا خرافها اي بسرها والواحد حار وانما لم يسم  
 ما جعل القوم قرينة الاستقارة التبعية بجعل الاستقارة بالكناية اذ فيه بحث لان هذا لا يتألف  
 في مثل قوله تعالى لعنكم تتقون لان القرينة هنا استعمال الرضى كرج وكذا في قوله تعالى  
 يود الذين لان القرينة هنا مناسبة حالهم بكثرة الودادة قال القائل الخشي في  
 شرح الغفاح توجهها لا رجاء الاستقارة التبعية الى الاستقارة بالكناية في الايمان المذكور  
 بجعل الابقاء استقارة بالكناية عن المرجو بجعل فعل قرينة لها وجعل الودادة الكثرة  
 استقارة بالكناية عن التقليد كذا بالانتهار وجعل ذكر فعل قرينة لها وفيه بحث لان  
 مدلول يتقون الانتفاء الخاص اعني الماخوذ من حيث التشبيه ما حققه في بحث الاستقارة  
 التبعية وقد استعمل على توجه السكاكي المرجو الخاص فتم الاستقارة بالكناية لا بد  
 ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يبعد السكاكي في دفع التبعية من البين وكذا الكلام في  
 ربما يود الآتية والاوجه ان يقال طريقة الرد هنا ان يقال لما طبع الاستقارة بالكناية  
 عن رضى منقسم الابقاء والقرينة نسبة التقوى المرجو اليهم يذكروا وينقون  
 وهكذا الحال وربما يود فمائل فيكون استقارة لا مجازا مستلزما ضرورة ان القائل  
 بين المعنيين على المشابهة من غير الفصل تعريف المجاز بالامر بدلان على حصر العلاقة في  
 المشابهة ولا خفاء في هذا اظهر لان السكاكي خرج كناية بانه اذا جعل الحال استقارة  
 بالكناية كانت قرينتها اعني قطعت امرا وهما ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك

الوجهي وبين المنطوق تحقيق ليس الا بالمشابهة كما خرج به انما حصل الخشي ايضا في شرح القائل  
 فصلى قوله فيكون استقارة لا مجازا مستلزما وانما يقع ما يقال يرد عليه انه قد تقرر ان  
 يجوز ان يكون اللفظ الواحد استقارة لا مجازا مستلزما باعتبار ان العلم لا يجوز ان يكون  
 هذا امر القليل علم انه لو سلم تحقق علاقه اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوهم لان  
 التخييلية عند السكاكي عبارة عن ان يؤخذ صورة وحمة محضة مشبهة بصورة حقيقة  
 حقا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة الحقيقة فالقول بتحقيق استقارة  
 التخييلية في هذه الصورة سند على القول بتحقيق التبعية وهو كمال فيما لا ينبغي  
 ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا ينبغي شيئا اذ يعود الف والهمز عليه باختصار  
 مجازية التبعية وهو وجود الاستقارة بالكناية بدون التخييلية ليست في نطق الحال  
 ما لا معنى اصلا لان الحال عنده استقارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر  
 المشبهة به واردة المشبهة لا تحقق لهما وعقلا وانما في مثل نطق الحال اذا  
 جعل نطق حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد وانما ثانيا فلان السكاكي قد اعتبر  
 في تعريف الاستقارة بالكناية ذكر شي من لوازم المشبهة به والنرم في اشد تلك التوهم  
 ان يكون على سبيل التخييلية قال وقد ظهر ان الاستقارة بالكناية لا ينفك عن الانتهار  
 التخييلية على ما عليه سائر كلام الاححاب وهذا يخرج في ان المكنية مستلزم للتشبيه اذ قد  
 خرج فيما قيل بان التخييل يوجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المعينة المشبهة بالبع  
 وانما ثانيا فلان قد خرج السكاكي بان نطق في نطق الحال امر وهمي كاظفار المعينة  
 وهذا مخرج في انه استقارة تخيلية عنده وبالجمل بجميع ما ذكره هذا القائل في الفتح  
 كلام الغفاح فيوم لا تقوم دليلا على ابطال كلامه رده جمال الدين في شرح  
 الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان فنزل ظهور السكاكي اذ ليس خرقا لاجل  
 كما بين في علم الاصول والجواب ان الفتح يخرج اجماع البيان مبني على اجماعهم في امور  
 اللفظية وهو ميم كما اشار اليه في اوائل شرح المعنى حيث روي عن حنم نقل  
 بان جاز عن شي بان الالف المؤداة الاستفهامية للمؤنث وان الذي للمؤنث في

سبله



حواجا بجماع النسخ وان لا نشم رايحة لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا  
 وانما ذكر اشياء الرايحة ليعني عن السعل لا لوز يد عليه بان يبين مثلا المشبه المذكور  
 بالمشبه اما مخرج او ضمن كما في الخط الابيض والاسود حيث بين بقوله من العواد  
 بان يذكر وجه المشبه كما في رايحة اسد في شجاعة لم يوح صفاك استعاره اصلا بل بعد  
 ذلك شبهة في مثال اشياء رايحة التشبيه قوله قد زاز رارة على القرعان فيه ذلك  
 الاشياء فعمل استعاره فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس  
 بشعر اشعارا يكون شبهة بل فيه رايحة اشعار بنذك ولذا قلنا بان نحو رايحة اسد  
 في الشجاعة اي ولاجل ان اشياء رايحة التشبيه كل بحس الاستعاره قلنا بان استعاره  
 في هذا المثال تجاوزت من مرتبة اشياء الرايحة الى تفرع بوجه شبه فاعمل وذلك لان  
 اشياء ان لفظ ذلك اشار الى كون عدم اشياء الرايحة من شرط الاستعاره في لفظ  
 المتبادر من كلامه ان اشياء الرايحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعاره وفيه نظر  
 اذ يخرج الكلام من الاستعاره الى انقضاء الاستعاره في صورة اشياء الرايحة المتعقبة  
 بثبوت اصلها ولو على فتح التعميم الا ان يعارض الى حذف المضاف الى يبطل كمال الغرض في قوله  
 اعني اذا تعبير بالغرض وكاله بان لا يتحقق في اللفظ اشعارا ما يكون المستعار منه اقوى  
 في وجه المشبه اللازم من ذلك لا شام قدير تبعا بغير الغار يعني ان وجه المشبه اذا لم يكن  
 جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم رايحة منه بغير كل التحقيق  
 والتجسس الغار او محتمل واعتراض بان حسن استعاره برعاية جهات حسن التشبيه كما في  
 ومن جعلها ان يكون وجه المشبه بعيدا عن متناول شرط جلاله في استعاره تنا في ذلك  
 واجيب بان الجلاء والنفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث  
 لا يصير متبادرا ومن القوابة بحيث لا يكون الغار قال الفاضل المحض في شرح المعاني  
 ولما خص بهن التوجيه استعاره التفرعية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد  
 هو المشبه فاذا كان وجه المشبه جليا بنفوس مشهورا فيها بين القوم طهر قصد التشبيه وادرك  
 ان المراد هو المشبه واللام يظهر ولم يدر كذا وانما الاستعاره الممكنة فقد اطلق فيها لفظ المشبه

280  
 المشبه واريد معناه واثبت له شئ من خواص المشبه وذلك على تشبه فلما خفاء  
 وجه المشبه فانما اذا قلنا جاوزت لها ما لا لاخذها راحلة بظهر قصد التشبيه طرورا  
 وذلك في لفظها والمدينة كذلك التعميم الا ان يقال خفاء وجه المشبه كسر صوت القرينة ويجعلها موكلة  
 وزنا يمكن قوتها لا لازم له مدخل في وجه المشبه فلما دلالة عليه فاعمل حتى اتخذ الى  
 كما انها اتخذت الكلام محمول على المبالغة وتقيت الاستعاره اي بنقبت اذ اقتضت  
 الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لان تقيت الاستعاره التبعة ولا يبع التشبيه وقد مر  
 سبق ان كل ما يتأتى فيه الاستعاره يتأتى فيه التشبيه فلما فاة بين كلامه و  
 وقيل يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالفتنة دون النقي لانها قد يحسن الحسن البليغ  
 على فتنة اذ لم يكن تابعه للممكنة كان يقال اظهار المنية المشبهة بالبيع ونظائره وانما  
 ان يقول انه قد يجاب بان التخييلية في غالب استعانتا ببعه للممكنة مني حال التشبيه فيها  
 اعني امزاج الصورة الوهمية على التشبيه المعبر في الممكنة والتابع لا يكون لها حكم بنفسها  
 ولا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه  
 وان كانت التخييلية عند استعاره تفرعية مبنية على التشبيه وظاهر عبارة المعاني  
 اذ حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك فاحكم الاصل في الكلام بقوله ربك هو الجواز  
 الرفع فجاز وخرج ايضا بان النصب في الترتيب في قوله تعالى وسئل القرية والجر كمنه جاز  
 وانما قال في عبارة المعاني لا مكان ما ويدر الرفع بالرفع فخرج من حيث هو مرفوع وهكذا  
 يقال المراد ان الرفع حكم جازي بكرة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي  
 كما ان النسخ حكم اصلها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التامل سياق كلام السكاكي  
 وسياقه وكما يظهر من نظره وفي شرحه ثم ان قول الشيخ وهذا هو الحذف شعر بان  
 وصف بالجاز ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه في مثل سؤال القرية غير ظاهر  
 التعميم الا ان يقال هو احوال الجواز الذي كان في المضاف المحذوف لاجره الاصل والاختصاص  
 انه تعسف للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية لم يفت الى قول القاضي بان المتعمد  
 يطلق على الاصل والجذر ان جميعا على وجه لا يشترك لانه معلوم ان القرية موضوع للجر

ان هذا الكلام قد قيل  
 لان ظهور لفظ التشبيه  
 ان المراد بالمشبه بالقرية  
 لا بغير وجه المشبه



بحسب ظاهره ان لا تقوم ولا خصوص بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة الى غير السبب  
 هو الخاف المعنى عبارة عن السبب طلاق السبب على ان الذات والتبعية على ان الخاف  
 ليس المعنى المقيد بل المراد من السبب المتعلق بالفتح والسبب المتعلق بالتركيب كما يقال  
 هذا سبب من ذاك انما يتعلق به نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه معلول الضمير  
 الذي اضيف الوجه الى الصفة ايها ما اذا ان الحسن شاع في جميع اجزائه فلا رفع الحسن  
 الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه لانه لا يرتفع بعل واحد وما عناه اسما  
 سواء كان ظاهريا او مخفيا ثم لما ارد بيان الموضوع الموصوف بالحسن اضيف  
 الصفة فقبيل زيد حسن الوجه ونسب هذا زيد طويل النجاد اي حامل السيف  
 ونظائره قلت للقطب بانها علم انك اذا تحققت فالسند الى الضمير هو طويل النجاد  
 لا مجرد الطويل كذا في شرح المفاتيح فلا تفرج هناك حقيقة بل شائبة منه وعظم  
 الرأس بالا فراط مما استدل به على بلاهة الرجل انما قال بالا فراط لان عظم الرأس  
 واستواء ما لم يفرط دليل على علو القامة وحسن الفهم ولهذا وصف صالح النبي ص  
 بانه كان عظيم القامة فان قلت الاستدلال من عرض القامة ببلاهة الرجل ليس بلا فوط  
 بل يستدل به الاطباء بواحدة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت  
 عند جسم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث عليه البرودة والسيان فلا وجه لغير هذا  
 انما رجلا لا انتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا بلا فوط اهل العرف يقولون  
 منه ولا اى ملك انبلاهة فلا محذور والجواب انه لا امتناع في جوده حال البركة  
 في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى الخط والواسطة ليست بمطلوبة  
 والا كانت كثرة الرماذ كناية قرينة عن كثرة احوال الخطب لا قائل به والجواب  
 ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم وكذا ان يكون  
 قصودا جعل عريضة الوسادة كناية عن عريضة القفاد وشر هذا لا يجازي الاستدلال  
 لان التبرير بانيات الصفة الموصوف او غيرها عنه مع عدم ذكر الموصوف كما  
 نوقش فيه من الاستحالة كقولنا نعم كبر الزمان جازعا عن مضايقة زيد عند سؤا انك

سائل عنها بقوله ان كبر الزمان لا اى هو كبر الزمان فقدم ذكر الموصوف ليس يتجوز عند  
 التبرير بانيات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا  
 وقد خرج به الى تحقير حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكورا لفظا او تقديرًا  
 الموصوف فيها مذكور من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرًا وكلما ونظيره  
 وجهه ما سبق منه ان العموم لا ينافي الانقسام بل ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه  
 كما هو المشهور قال في المختصر والافضل انما قال ويتفاوت لان هذه الاقسام تبدأ اهل  
 يختلف باختلاف الاعتبار من الموضوع والقاء وقلة الوسائط وكثيرتها اذا كانت  
 عرضية مسوقة لاجل موضوع غير مذكور في موضع التفصيلية ولهذا قال الفضل المحض  
 في شرح المفاتيح عرضية الى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور  
 ان يساق الكتابة لاجل موضوع غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلنا  
 هو غير المودى وارتدت عن الايمان عن المودى مطلقا من غير قصد تعريض يجوز معين  
 ومنه المعايير في الكلام وفي المثالان في المعارض مدونة الى سعة من  
 الكذب وهي التورية بالشئ عن الشئ وريت التجربة تورية الى سيرة  
 وظهرت غير كانه مأخوذ من دراية الانسان كانه يجعله وراة حيث لا يظهر  
 فنخلص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعروض به لما لم يكن من جهة الوضع كخفي  
 والمجازي مع ان يكون بالبيان فيظهر ذلك لاختصاص ان قلت الوسائط مع  
 خفاء في الكلام كعريضة القفاد وعريضة الوسادة ان قلت قلة الوسائط يدل على  
 وجود الواسطة في الجملة وقد عده المثال الاول فيما سبق مما لا انتقال فيه بلا واسطة  
 وسبق منا الحقيقة فبين كلاما منجما لفته قلت لان شكل الكتابة الغير العرضية  
 اذا انعدمت فيها الواسطة فانه خفي فيها الكلام يستحق الزمروا ان لم يخفى يستحق  
 الاشارة والاشارة واللد بالعلية عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة رأسا  
 او بوجودها مع قلة وقد خرج به ابو علي السوي بان قل قد يستعمل في النفي اليقين  
 لكن ينبغي ان لا يحمل منها على المعنى الا ان يستعمل في التبيين كقولك اذيتني فشر



وانت تريد اناسا مع المني طلبة لم يرد بما ذكره انك لم تذكر ان تريد تارة بغير المني  
في اذنين فتعرف غير المني قلب وحقه فيكون مجازا وتريد بل اخرى المني قلب وغيره  
معا فيكون كناية اذ ليس بين المني قلب غيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل  
اراد ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المني لطلبه لا بد له ويلزمه لزوما  
عقبا تهديد المني مطلقا فان اريد تهديد المني طلب مع تهديد مود آخر كان كناية  
وان اريد به تهديد غيره فقد كان مجازا مركبا اذ لا يتصور فيه انتقال من  
ملزوم الى لان لم يبين هناك انما من ان ليس بين المني طلب وغيره لزوم يعتبر في  
الكناية او المجاز ان الاستعارة ابلغ من التشبيه في اكثر مبالغة فابلق  
من المبالغة لان البلية وكما مبني على ما نقل من المبرد والافقش من جواز بناء  
افعل التفضيل من جميع الملائم المزيدي فيه كالفعل وكما قياسا والاشجرف  
امثال من المقتات تارة بقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة واكثر من  
المقصر بالاستعارة اصلها التشبيه آه فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون اصل  
الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف  
التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاحتمال في وجه شبه آه قلت قوله  
اصلها التشبيه بقيد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراودة لا تشبيه  
فيه بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله وليكن هذا آخر ما اردنا ابراه في تحقيق  
مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان

المطابقة قال صاحب المفاتيح المطابقة مأخوذة من طابق الرسل في وضع  
رجله مكان يده وكونها من وجوه اثنين يعبر بالذوق وكذا بان في الوجوه  
بين متضادين هذا اخذ بالاكل كما في قولهم الكلام ما نقصن كلمتين  
بالاسناد والافا لمطابقة جارية فيما فوق المتضادين لها ما كسبت  
وعليها ما كسبت قال ابن احياء باعناه ان الالة تدل على زيادة لطف  
من الله تعالى في شأن عباده يشتم على احياء كيف ما وقع ولا يجوزهم على

على الشرا لا بعد الاعتقال والتصرف ترد اي ثبالة لموت البيت تردى  
اي جعلها ردا ونفس السندس هو ارق من الدتياج وحضر فروع خبر بعد خبر  
لا يجوز وصفه سندس لان القواني على الضم فان ما قبله غدا غدة واحمد شيخ  
رواية فلم يصف الا واكفانه الاجر وما بعده كاس شهاب بعد وفاته بجوم سما  
خمن نيتها البدر فكقول الحري فذا غيرة العيش الاخضر وقع في المقامات  
هذا بعد قوله ازور المحبب الا صخرة العيش كناية عن نعومه وطيبه فان كل  
عقن طري يوصف بالخضرة والازور الارخاف والفود جانب الراس رشي لما ي  
رق قلبه والازرق اخا للصل العداوة الشديدة قيل نما وصف لعدو الشديدا العداوة  
بالزرقة لان من اعدائهم الا وابل مل الزوم والزرقة غالبه عليهم ثم سيج كل عدو  
شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في نزع الايضاح لحلال الشائنة والموت الحمر  
الشد يد يقال امر الباس اي شئت وقيل راو باكتوا الامر القتل مثل السبد  
واللزوم قيل لا وجه لا لاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان من  
اللازم منك للزوم وبين المذكورين تنافي في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به  
وقد يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه المتقابل لا رتبة وهذا الامر  
ليس كذلك اذ المتقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيها بل بين احدهما ومازوم  
الاخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت جدير بان هذا الجواب انما يدفع القائل  
عن المقصر واما عن الشارح فلا لانه علم المتقابل في الجملة عن الاربعه فليست مل  
ومتقابل الاربعه بالاربعه آه واما متقابلته اوجه بالجملة فقال الواحد  
منها قول المتبين ازورهم وسوا القليل يشفع لي وانني وبما من الصالح لغيري  
وفيه نظر لان له ويصلح ان يشفع ويغوب فيها من تمامها بخلاف الامام وعليه  
قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمتقابل انما يكون بين استقلين  
كراهة الايضاح وصدق بالحق الالة اي المحضلة احسن وهي الايمان  
اذ باللمة احسن وهي كلمة الامام او المشوثة احسن فليست هي ستره من الحق



المركوب اذا اسرجهما والجهاد منه قولهم كل مبسر لما خلق له والسمي والسمي  
اي يسر كسباب معلوم كبريان في بروجها ومنزلها قال البخاري في صفة  
الابن قيل يصف لرياح حال خفائها عند الطعن وحال سقائها بلا الخفاء وفي  
حاله ما حالان الوتر يخطف ثم يستقيم كالقوس المقطعا القوس جمع قوس  
قد تروا الامام الى موقع العين كذا انهم اجتماع الضميتين والواو من فحصل قسوسكيتا  
الواو المتطرفة يا فصار قسوى جمعت الواو والياء والاول ساكن فقلت الواو ياء  
واو غمت فيها ثم كسر السين لتساويا فصار قسويا ولما نقل الانتقال من الضمة  
الى الكسرة وقلبوا الضمة الفاكسة للاتباع فحصل قسوى فوزنه فليج قال في الصحاح  
واذا النسب لها قلت قسوى لانه فليج من فصول فترد اليه وقال بعضهم قد ت  
السين على الواو في قوس فغاديا من اجتماع الواو والسين ووقع الضمة على احد هالي كج  
يجمع قسوى على قسوى كما في اسمعيل الوعد آه وفي بعض النسخ يوسف العفوب باللام  
روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان اسمعيل وم وعد جباله ان ينظر في مكان فانتظر سنة وع  
ثم اباه ابراهيم بم بالقبض على الذبح وفاء به ذلك العهد معروف وحقق شعيبا دم بالقبض  
لتو له تعالى حكايته عنه وما توفيق الآبائه واما حديث خلق نبينا محمد عليه الصلوة  
السلام فحسب فيه قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة زبادة  
ابراهيم بن الجود فليج هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة كقول ابن رزيق الفدي  
العطاء والمائة راكروا من اثرت الحديث اذا ذكرته من غيرك واما الجبال بالقطر المطر  
والصنعة الرواية احد عن قول راوي عن فلان عن فلان عن رسول الله قدومه قوله  
على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين بما يناسب تدا  
في المعنى لو قال يناسب ما قبله لكان اوله لان قوله لا تدرى الا بصار الذي يناسب  
اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رائس لآية لكن قوله وهو يدرك الابصار  
الذي يناسبه الجبر ليس ابتداء الكلام فان اللطيف يناسب قوله وهو يدرك  
الابصار الذي يناسبه كونه غير يدرك لا بصار فيه تأمل في المناسبات هو اللطيف

اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس مرادوهنا واما اللطيف مشتق من اللطف بمعنى  
الراقة فلا يظهر مناسبتة له الا ان يقال اللطف هنا مستعار من مقابل اللطيف  
لما لا يدركه اى سته ولا ينقطع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة ففي ذكر الحروف  
والنون ايهام آه بل في ذكر الرسم ايضا حيث يؤهم الكتابة اى فسد حال  
المفسدين اعترض عليه بان الظاهر ان أثر يجمع اصلح لهذا يقال عط القوس ما يراها  
واجيب بان البحث قد يكون اصلا حاو قد يكون افساد او تعيينه للمقام ومقابلته  
هنا بقوله رشي وهو يجمع اصلح يدل على انه هنا يجمع افسد فلان يطع  
الا شجاع يقال طبع سيف والارهم اى عملت وطبعت من الطين حرة  
فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام اه يهزم من هذا ان معرفة حرف الروي قد  
لا يكفي في بعض الصور بل لابد معها مع معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الردى  
هم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم انه حرم ومنه لك كلمة  
آه ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقة المشهورة فلا  
اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين السببه وجزاها وان لم يكن  
كما بين المطيح والحيطة فلا بد ان يجعل الوقوع في القبحه علاقة مصححة للبحار  
والآفلا وجه للتعبير عنه فان قيل كان ينبغي ان يذكر المثل كلمة القسم الثاني  
لانها يتعلق باللفظ اجيب بانها انما صوجبت مع المطابقة والمقابلة ليجانسها  
ومن ثم سماها صاحب الكشف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى ان الله لا يستحي  
الآية حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى الظاهر ان مراده ان المعنى ولا علم  
ما في ذاتك وحقيقته ليس بكلام مرضي بل لوجه ان يقال ان غير من لا اعلم معلوما  
بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي يتعلم ما في نفسي كذا في شرح  
للكشاف اي بوقع المزاوجة آه وذلك اي تواتر اوج على لفظ الخطا او يند  
الفعل الجبين على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى يقطع بينكم قيل بين العير  
والنزدان اصل المثال راحوا اخافوا طعنه ربيعه لاسدي في الحرجة



بجانبه من حوائج شئت امرأة وكان يكرها فمر بها رجل فقال اباياع الكفل  
فقلت نعم عما قليل قال كيف مر بكم فقال لا حتى يبرح ولا ميت يسراج منه  
وكان ذلك يسمعه محر فقال ما وادته ان قدرت لا قد منك ثم قال لها ناو ليس فينا  
فاذا هي لا يغفر فقال بنا نأمنها ايم بامر بخر لو استطيعه وقد حيل بين العبد  
الشر والافاضة الى لوشى آه قبل التصو برواية اصاخ بالثقة كبر لان قاله  
كان الشرا علفت في جبينه وفي حوزة الشعر وفي حدة القروى في شرج البينا ات  
في قوله فالتج لي الهوى وقوله فالتج بها الهوى قلنا لان التجاج من العاشق في عشق  
لان العشق فيه ومن المعشوق في الهوى لان الهوى المعشوق اذا احترت يونا  
آه الاحتراب احرب والضمير في احترت واما في الفوسا المذكورة في البيت  
التابن لفظا معنيان قيل راد بل الزيادة وعلى معنى واحد سواء كان قبرا  
واكثر والاقرب انه اخذ بالاقول كما يتبين فيما سبق من قوله او العزلة من طول  
المدى فوقت او العزلة معطوفة على اسم كان في البيت السابق وهو قوله  
كان كانون اهدى من ملاسه بشهر نوزنا نوا من اكلل قيل الكانون السنون  
وقيل اسم من اسماء الشهور والنفاد وهذا النسب الذي الرنان اعني الرشاء  
الرشاء على فعل بالتحريك ولد الطيبة الذي قد حرك ومنه كيت الصدق اذا  
صدق آه البيت من نصيبه مطلعها مغاني القوي من شخصك اليوم اطلال و  
في النوم مع من خياك كحلل وقيل في البيت سيطلبنى رزقي الذي لو طلبته  
لما زاد والديا حفظا واقبال وبالجملة المحملة الكبر والتميل للثبته  
من ضيق العطن العطن المنحاح جال لمورد وذلك التميل ان يقال المراد النعم الذي هو  
والنعم الاخوية وهو ان يراد بلفظ واحد له معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقة  
والمجازي وهو ذكر تعدد آه الضمير راجع الى الآف والنم لانها معانوع و  
من المحبة المعنوية وهو النقا من الرمل النقا مقصود الكثير من الرمل  
وتقنية تقوان وتقيان ومن رجمة جعل كم الليل والزها رآه فان قيل

فان قيل قد تعين الضمير الجور من لست كنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الآية من قبيل  
الآف ولا ضمير لما سبق من اشترط عدم التعيين فيه قلت لتعيين المنه فيما سبق  
انما هو لتعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ  
فان ذلك الضمير صالح للعود الى الزها من حيث اللفظ فلا يتعين لفظا احلا  
وهنا نوع آخر من اللفظ لطيف المسئلة لم يرد ان محو المعنى الذي ذكره من لطف  
مسئلة بحيث لا يهتدى اليه الا انقباضا بل راد ان هذا النوع لطيف مسئلة بمنزلة لا النوع  
النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه قايما وقول صاحب كفا في هذا النوع  
من اللفظ لطيف مسئلة الى ان هذا النوع يزاد لطافة ودقة بانقضاء المقامات  
بهذا التوجيه غير ان الغرض المحض من هذه فعدة من ايام اخوان قلت اخبرني  
لان اليوم واخلوا بجمع على فعل انما يجمع عليه اخوي فلما وجهه قلت لك انما اليوم مما لا يعقل  
أجرك بحري الموث لك ان النسب بين ما لا يعقل وبين انما مما لا يعقل لانهم ناقضت  
العقل كان اخو اخوي فيجمع على آه كذا في الاقليد يعني جملة ما ذكر من الرثاء  
اما ذكر اللع بالصوم وبرائنا العدة فظ واما الرخص فيقبل بقوله بربا بكم اليسر قيل  
بقوله فعدة من ايام اخبرني فعله معدودا ايام اخلا ايام من رمضان بالتعيين  
كي في حق الشاهد الا انما المحدث انقاب على وزن الكتاب لعلامة كارة  
بقبل الامور فيقبل الى حقايقها والمحدث الضاق الظن في الامور كانه حذر بها  
وقد يقال قوله لتكلموا العت آه اجوب صاحب كشاف حيث قال قوله على الامرات  
العت يعني في الاداء والفساد والظالم يقولون ذكر الاضافة معنى عن هذا  
القبدة فان قلت قد ذكر صاحب كشاف قوله اذ بان في ملح لا يكمل اذا صاحب المراد في  
الكبد فهذا طويل كقول القضاة وهذا قصير كقول من قبل التقسيم المشتمل على اضافة  
بالكل اليه فمن ابن التعيين فيه مع ان اذ بان يحمل الفصل حتى يفتقر الى التعيين قلت  
من حيث ان اسم الاشياء ان يقارنه اشياء حسية معنية لما اراد به فان  
اشبه الحال على ما لم يضر وقصد التعيين كذا ذكر في شرح الرقيق للفقهاء



والمستقيم فواء جعلت هذا الشارة فيه بحيث لان المفهوم الظاهر من قبيل اضافته بالتحليل اليه على  
التعيين ان ينشأ له كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل  
على كل من التعيين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا الشارة لا غير محي واذ الى الوعد  
لنؤخر عن ذلك في فرق في احكام التعيين بين البيت المذكور وبين الآية التي جعلها فيها  
سبق من قبيل انفسه والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل  
والنهار لتكسبوا فيه ولتبتغوا من فضله الا ان يقال لا تعيين في الآية بحسب اللفظ  
لتعلقه بالتبغوا من فضله بغير ما يرجع اليه فمفهومه خلاف البيت فان اطلاق اسم الاشياء  
فيه يدل على ان كلا منهما اشار الى امر والا قرب على تقدير تسليم التماثل في الاشارتين  
اما يصار الى انفس من نزع المفرد من ان كل اسم الاشياء ان يقارن بالآية المحيطة  
فهذا الاعتبار يجعل التعيين واما ما ذكره البعض من ان التعيين المقصود يحصل من خبر وكسب  
تساوي الاشارتين فقد عرفت انه لا يعيد للمعتبر من التعيين بحسب اللفظ كما التعيين  
بحسب المعنى قد يوجد في اللفظ والنشر ايضا كما تحققت تأمل اللفظ قد رآه كان سيف  
الاول والحمد لله الذي قد غر الروم كما هو عادة فاتفق ان سبي قبل ولم يقع بدمه فيلحق  
الروم غاية الروم فظفوا باصحابه فقال المتنبه القصيد ارادوا ان اللفظ مقتضى اليك  
حيث لم ينسب اليك فتح بلادهم بالهيكلة والسيف منتظر كركب عليهم فيكسبهم وازم  
لك موضع اقامة بالصف والربع الى سيمى الآخرة وارضيا ويدل عليه قوله تعالى يوم  
تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الآخرة لا بد لهم من مضيق ومقل وفيه نظر لا  
تشبيه بما يعرف اكثر فخلق وجوده ووداده ومن عزة فانما يعرف بما يدل على دوام النور  
والعقاب فلا يجدى التشبيه ما اقام غير الشير اسم جعل بمكة يقال اشرف شير كما  
تغير وكذا الاستثناء الشاه فيه ان جعل الفق واطلين في الاشياء  
والسعداء باعتبار من حلا الظاهر من سيات الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموتى والنفوس  
والسعاداة ساطع حق بالحق والمشاخ القناص قناص وهي الترحم وني  
بعض النسخ بالعنى وهو المنسب لما نصح قال الواحدى اراد بالحق نفعه بالمشاخي

قوله والانتقام وضع الانتقام على النعم والانتقام في الحرب وكان ذلك من علوة العرب  
وهو ان يتنزع من امر هذا الانتزع امر دائري في العرف يقال في العسكر الف رجل  
وهم في نفسهم الف ويقال في الكلب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبغية  
التي ذكرت مأخوذة من استعمال البغاة لانهم لا يفعلون ذكرا الا للمبغية  
سعة اخذها جميع شدي وهو جانب النعم اقول لها اذا كانت حاشا الى الضم  
وحاشا الى خافت وفي الصالح حاشا لنفسي غشت فان اردت انها انقضت  
عن خون او فرغ قلت حاشا مكانك الى الزم مكانك تحدى بالثجاعة او تهدي  
من الام الدنيا بالقتل ودفع هيرة اه هيرة اسم امارة وهذا المستدرك اه  
الى كون خبر الكلام ابولع غالب لسانه على حكا بوجه مذكورة في النسخ ومن وجوه  
الاستدراك انه قال لمعنى واللمعة بيان قليل وكذا الواجب ان يقول لمعنى وكخوة  
النجدة السخية فان قلت قد صحح الشارح في قولنا على ارض لاقران قس  
سما يلبه صيغة جمع الفلقة يستعار لجمع الكثرة وبالعكس فزيد نفع استدراك ان  
على حان يستعمل جمع الفلقة في موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما يوضحه  
صيغة جمع الفلقة من القصود المبالغة غير متناه فيه اي غير بالغ فيه الى النهاية  
في طلق واحد الطلق بفتح العين الشوط يقال عد الفرس طلقا اي شوطا  
او شوطين فافان من قولهم اغرق النارع في القوس الى يتوفى مدنا  
وسعة الكرامة حيث لا تقبل ليس هذا من قبيل المبالغة لا المراد من الكرامة التزديد  
ويمكن ان يراد الرجل حاد كمالا توجه الوجه وهو شامع عند الاحكام واصحاب  
المروءة وما قيل ان الكرامة هي التمرل ليس شي اذ التمرل لما هو المقادير للامور  
وانت خير بان في لفظه نعمة هو الذي يعيد الاخرى كما علم من توفير النارج وعلمه  
ست السقط شجار كما به ستمير شجار الى اخون راجع الى البرق في البيت السخا وهو  
قوله نرى برق المعرة بعدد من قبات براقه نصف الكلام الوهم طائفة من  
الكثير المعرة معرة النعمان وهي بلدة بانياس واذ موضع معين والرجال بالجماء



المصلحة جمع رجل **قوله** عقدت سنابها جمع سنابك وهو طرفة العين والعين العين  
 الغبار كما ذكره ولا يفتح فيه العين **قوله** ومنها ما يخرج من جرح الزل والخلعة الزل  
 خلاف الجرح وهو الكلام الذي لا يرد به الا المطابقة والفتحة ليس منه غرض صحيح و  
 الخطاء الشطارة يقال فلان خلط الفدا راى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير  
 الصدق والصواب مأخوذ من قول الجوى عند التبريد من الجحش خلعت عذاره الى جنى  
 عليه لم اطلب انما جنى عليه لم اطلب **قوله** فتشكر النحان من ذلك الى تغيير يقال شكره فكلم  
 الى غيره فتغير **قوله** ومنتج المنتج المنزل في طلب الكلام والنجمة بالضم طلب الكلام  
 في موضع المراد منها طلب الموت **قوله** اى الاعادة الموت واسهل عليه من البذل والار  
 المعدم استغفار بالوجه والاول الذى كان قد انصف به ملكه لانها بالوجود اسرع ثم ان  
 ملكه لا هو تية بالقيس الى القدر الواحد الى تفاوت مقدراتها مقيمة اليها واما  
 القدر القيمة فتخرج مقدارها على السوية لا يصفو حكاك تناو بالاهونية والى الانشا  
 بنور تفاوت المثل لا على حال الزجاج اى قوله هو هوون عليه قد مر به كمر مثلا في الصبح  
 ويسهل وقيل الرأى في عليه اى الحلق وقيل هوون بمعنى هين **قوله** وقد وجد بيتا قاسيا  
 في هذا المعنى ترجمه وقد خرج به الى الايضاح والبيت العارسي المشار اليه قوله كرسو  
 عزم جوارحه منبش كرس يدي برميها او كرس **قوله** وفيه نظر لان المفهوم من الكلام  
 اجيب من ذلك بان الانتطاق المحذور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة الوقوع  
 او جوارحه ليست بما سطق بل وصف بالنسبة الى الكواكب التي قولها شبه الانتطاق  
 لا يقال اراد ان الجارية الشبيهة بالانتطاق لا حقيقة الانتطاق لانا نقول لانه في ذلك  
 بل اراده الانتطاق الحقيقة بالادعاء كما هو مذنب كما في قوله واذا المنيعة  
 انتقلت اظفارها البيت ليكون من حيث الكلام وهو مما يستغ وقوعه فليتال  
**قوله** وهو قوله زلى شفت اه الرضى جمع ربة وهى القمل المرتفع من الارض شفت  
 ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانا على  
 صيغة المبني للفعل فالظا اية من الشفاعة بمعناها المتعارف والشميم يطلق على نفس

بنفى الرج ويطلق على سببها لانه مصدر في الاصل هو المراد في البيت الاول بوجهه الكون  
 بالجمع **قوله** ظلمان طال عليها الامراه الطلل رسم الدار والامه الزمان كما سبق  
 والدروس الانحياؤه العلم العلامة والتصدد بالتحريك الحجاب توضع بعضها فوق بعض  
 والتصد ايضا متاع البيت المكشوف وبعضه فوق بعض والتصد بالذى ينفذ عليه المتاع  
**قوله** لان صدرى البيت الغذاء الصبر والتقلعة الارض القفر التي لا شئ بها **قوله**  
 ومنها التفرج بالعين المهملة وهو في اللغة جعل الشئ فرجا غيره وقد يروى بالعين  
 المعجمة وهو الاضواء والفتب فوجبه تسمية هذا القسم لك على هذا الرواية هو ان الحكم  
 قد فرغ الحكم اى صبت من المخلوق الاول الى الثاني **قوله** وهو احد از عن نحو قول غلام  
 زيد ركب وابوه راجل النظار ان هو راجع الى قوله على وجه بشرة فالوجه ان يحترضا  
 ذكر عن نحو قول غلام زيد ركب وابوه كما وقع في اكثر النسخ المختص لان اعتبارا لاجاد  
 الحكم المشتب المتعلقة يخرج المثال الذي ذكرناه فان الحكم المشتب لاصح المتعلقين الركوة  
 ولا خوارجية **قوله** احكامكم شتام اجمل البيت الشغام بفتح السين المرض وما في  
 وما دم زائدة لا يمنع اجازة من العمل كما في قوله تعالى فما رزقتم من الله لست اياهم اى فرقة  
 الرماة منها جوارا باثقا وما بعده اعني يشغى من الكلب في موضع النصب على الحال  
 ويجوز ان يكون مر فوعا على الابتداء وما بعده خبره **قوله** ولاد دأله الجح من شرب  
 دم ملكه اى انفع واكثر ثرا نيرا يقال نجح فيه الدوادى دخل واثر وقيل شرط  
 الاصبع من رجل الميرى فيؤخذ فطره على فرة ويضع بها المعصون فيجده الشفاء  
 باذن الله تعالى **قوله** واساة كلم الاساة جمع اسى بالفتح والعقر الدواة  
 والعلل والكلهم احراجه وجمع كلوم **قوله** فقد فرغ على وصعهم بشقاوا احلامهم اه اراد  
 بالتفرج التعقيب الصدري كما ينبغي والفظ الوصف والسجدة في الذكر لان شفاء  
 الدماء من الكلب متفرج في الواقع على شقاوا احلامهم شقراهم اجمل اذا فرغ منها  
 في نفس الامر اصلا فلا بد ان كان التشبيه في قوله كما وما دم يدل على ان التفرج  
 على عكس ما ذكرنا ان رج اذا المشبه به اصل والمشب فرج ولا حاجة الى اعتبار

هذا البيت من  
 كتاب الامام  
 في شرح  
 قوله



على ان الكاف في منكر ليس للتشبيه بل ليجوز التقييد كما قيل في قوله تعالى واذا كرهه كذا  
 سلككم وانه اعلم **قوله** حتى ينجح ليجوز في ستم الحياض الى حتى يدخل ما هو مثل في غلظ الجوارح واليهم  
 فيها هو مثل في تحقيق المسكوك وهو ثقبه الابرة **قوله** من نوع خلافة وناخذ للفتك والخلابة  
 اخذ بقبه بالث والثاخذ من الاخذة وهي قية كالشعر **قوله** وبه بمعنى غير الآتية لا يقع  
 مرفوعا ولا مجزوا بل منصوبا ولا استثناء اتصالا وانما يستثنى به في الانقطاع وكونه بيضا  
 الحديث بمعنى غير ذي سبب في النفي وتيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد ابو عبيدة على جديته هذا  
 قوله عذرا فقلت ذاك بيواني اخاف ان هلك ان ترفي قوله ترفي بمعنى الرنين واليه  
**قوله** فيحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني قال النفاذ المحسني  
 انه من الضرب الاول لان قد رخص في السلام في اللغو فقد اعتبر جزمه كايده والآن لم يتر  
 الاجتهاد واحدة وهذا الكلام يعبر به على الآتية من الضرب الاول على التقديرين وفيه  
 لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الآتية منه على التقدير الثاني  
 وليس فيه تقدير الدخول قطعا واحتمال ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخرج عن تكلف لانه  
 اعتبر فيه لا ثبوت ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر في الضميمة ويقف بين الضربين  
 بتقدير ان الاول قد مر في الثاني لكن الكافي يقول كنه لم يقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير  
 الدخول في تعريف الضرب الثاني **قوله** وهل اجتهاد غنيا عن ذلك في عن الدعا والبيان  
 للقطع بحصولها لم يرد انه الكرم وان لم يكونوا غنيا عن مطلق الدعا او لم يستوصوا  
 فيها زيادة الدرجة والمرتبة ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة **قوله** الا قيل لا سلاما  
 سلاما سلاما سلاما ما يدل من قبله بل قوله لا يسهون فيها لغو الاسلاما وانما هو  
 لقبلا بمعنى انهم لا يسهون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفتشوا السلام  
 بينهم فيسهون سلاما بعد سلام **قوله** هو الجواز الآتية البدر آخرة يجوز اخي مرتفع  
 صل الضرع علم الاسد والويل جمع واصل هو المطران **قوله** انه نهب الامار دون الاول  
 التخصيص لذكره وان لم يكن مستلزما لنفي ما عداه الا انه يفرق منه ذلك بالذوق السليم  
 في كلام البلاغة وقيل في البيت وجه آخر من الدج وهو انه لم يجر ما نهب من الاما

قوله لا يسهون سلاما بعد سلام  
 المعنى انهم يفتشوا السلام  
 بينهم فيسهون سلاما بعد سلام

ولم يفتشوا في العلم الذي هو امر الاشياء حتى يتبين في الدنيا وفيه دلالة على كمال الشجاعة  
 ونهاية الجسارة قال الواحد في هذا الموضع حسن ما دج به ملك **قوله** فقد سهل ان الكتاب يفرج  
 قد يجاب بان مقصودنا ان عبالا امير الوزير وتوضيحه الوزارة فهذا الاعتبار يكون شكلي  
 الزمان فيه مدح بالفرض وفيه تعسف **قوله** ولا بد لي من جهله ووصاله آه يربدان وصاله  
 الا بترك لقار وداراة رقباة وملازمة عتبه والرضا بالظور واشتم وعجزها بما هو  
 اجود واخل بكسر الخليل **قوله** وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين فمختلفين اي اضم  
 على سواد فلان تناول الاباهم **قوله** خاط لي عمر وقبوليت عينية سواد المصراع للبتار  
 تمامه قلت شعور ليس يدري ام يدج ام بجاء وروي ان بشارة قال له خط لي ثوبا  
 لا يدري ان حشبه او قباء انقل شك شعور لا يدري انه يدج ام بجاء فان قلت الظاهر ان  
 الشاعر المذبح لانه باراء خيا طمته وهو انك يكون احدا فلم يستوا الاحتمال في التفسير  
 عدة من التفسير قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر في نفس الكلام وان ترجع احد  
 الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد كل تأمل **قوله** ويفارقه اعتبارا آخر هو انه  
 وباعتبار آخر ايضا هو ان المعنيين في التناجيا ليسا متضادين **قوله** ومنه اذ  
 الذي يرد به الجملة حاصل ان يكر الشئ على سبيل اللعب المطايع بحسب الظن والغرض  
 امر صحيح بحسب الحقيقة قال وترجمته يعني عن تعمره **قوله** ومنه تجامل العارف  
 فان قلت ذكر السكاك في تنكير المسند اليه ان التجامل لا شئ له على نكت بهية والي  
 سحر البلاغة وما لك فلا يكون من المحشاة البديعة لانها من اللواحق ولا يفيد البلا  
 قلت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر كما نرى هناك عليه المقدمة  
 في ايا شجر الخا بور ماكه مورقاة البيت لليلى بنت طرفة اخا مادكا  
 قد قيل في مورقاة حال من الكاف في كذا الحال معنى الفعل كانه قيل ما وقع لك  
 حال كونك مورقا **قوله** وسوف خال ادري اخال كسر الهزة على لغة من يكسر  
 المضارعة الى اظن قال الجوهري انكروا فصح من الفتح والفتح لغة بني اسد خاصة  
 والمجيش **قوله** وهل يرجع تسليم او يكشف المعنى آه وفي بعض النسخ او يدفع

ب



يرجع من الرجوع والتسليم مفعول في ذلك اللفظ وهو الفصحى التي يجمع وتوضع عليها  
القدر فاعلم وكما استعمل في قوله تعالى وانا اوباكم على هدى او على ضلال مبين  
قال في الايضاح وفي هذا اللفظ على هذا اللفظ فائدة وهي انه يعبر عن المشتركين  
على التكرار حال انفسهم وحال بنيتهم والمؤمنين واذا فكرت فيهما هم عليهم من انفسهم  
بعضهم على بعض وسبى ذرايرهم واموالهم وقطع الارحام وابتداء الفروج وقتل  
النفس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي يذهب البصيرة ويحزن اركان الفؤاد  
وذكر وانما النبي م والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب الزنا والربا المعروف  
والهوى عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى  
علموا ان النبي والمسلمين على الهدى وانهم على الضلال فيعجزهم ذلك على الامام  
وهذه فائدة عظيمة كقولك قلت فعلت اه ومن هذا الباب قول ابن دويبة المروزي  
من ايتى بكما طلب به رجل او دعي بعض القضاة بالافادة على القاضى ضياءه ان قال  
قد ضاعت فيصدق انها ضايت ولكن منك يعني لو جئ او قال قد وقعت  
فيصدق انها وقعت ولكن منه حسن موقع وما الينى كمال هذا القاضى قول من قال  
ولما ان توليت القضاة باوقاف من اجرم من كفيتك فيضا وكتب بغر سكين والى  
لارجو الذبح بالسكين ايضا ومما قيل في القضاة قضاة زماننا صاروا بصوفا  
عوماء القضاة لا حصصا يرون الغنى اموال اليتامى كانهم تلوا فيها نصوصا وخفيا  
منهم لو صافحو ما سلوا من خواتمنا العضوصا من غير تكلف في السبك والاد  
من التكلف في السبك ن يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير الال على نسبته  
رايت زيد الفاضل بن عمر بن بكر والتميز النور والاشبهام من الشبه المطر والدمع  
اي سال وتضعفت عليهم اي اتفقت او في مجرد الوزن نحو ضرب وفعل  
فان قلت التشابه بين مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت المحقق  
من لفظ مجرد اضاف بالنسبة الى التشابه المستفاد منها فلا حذر ولو بعدم  
التسعة الالف واللام زائدة لا يعتبر ولا كذلك ليم في مستعمل وذو فام

هذا هو الوجه في قوله تعالى وانا اوباكم على هدى او على ضلال مبين

فام آه الواو بمعنى رب وهما والوفاء الى الذمة مجاز . وكقولك في العلاء مطا  
مطاباة من قضيد مطاها كسرى في نسأ وتبع لربك الارض تحت ارج كسرى  
لقب ملك العرس وهو عرب خسرو وتبع ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا  
والا ربع جمع ربع وهو المنزل والخطابي ربعك بالحيبة وحمل المعنى ان منزلك عند  
بعضه ان اجب ربعك بنجدة المكون لا ارضى ما يعقده المجنون من نجدة اربع المطو  
المد والمنا القدر والمنازل الجببية وضمة عنها للمطايا على الاشارة من الخطابي  
الجببية او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقال آجدة بعد ضعف الى قوا  
واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحمل المعنى يظهر من كلام الفاضل المحشى  
يحمل ان يكون المعنى ان هذه المنازل التي تدور حول المطايا معجورة لم يعرف رسوها  
كان احوالها زلت عنها فلم يعتبرها ولكن المعنى الذي نزل عنها ليس ينقطع عنى الى  
ان احوالها لا يزال يصنع ولا تله عن تذكر ذنوبك وابكة البيت من قضيد  
مطلعا لعمرك ما يعني المعاني ولا الغنى اذا سكن المشركى البشرى وشوى به فخر  
من امرضى الله بالمال راضيا عما يعينه من احواله اوابه وبادر به فخرى انما فاه  
بمنجدة الاشقى يغول ونا به وبعد البيت المذكور في الشرح وان قصار مسكن احمى  
حفرة سبتر لا يستتر لا عن قبابه واما العبد ساءه سور فعله وابدى التلاقي  
قبل غلاق بابا به لعمرك كلمة مشتم والمنازل المشركى صاحب المال الكثير والذى  
التراب وثوى به اى اقام والمخيل للاسد بمنزلة النطفة لانه لا يقول بمعنى بك  
والنابا عظم الاسنان واما كلمة تحجب وتلاوة الامر تداركه يريد به التوبة قبل  
ان تخلق بها التلاوة بعدم الندرة عليه كقولهم البدعة شركك لشركك بفتح  
اراد المهلة حباله القبايد اوزار به على نهب الاغشى حيث خوز زيادة من  
في الانثى خلافا للمهور من عصاه ضرب به يستيف وقيل من العصبى اى عاصم الام  
عاصم لاصد فانهم سلف على نصر وبكل آه اور وثمانية متباعدة على ان حرف التعلق  
بها ما في الاول اوزة الوسط اوزة الاخر وهو ثمانية لان الحرف الاخير لا تشك



ان لفظ هو في كلام المتر ارجع الى حرف الذي في قوله ثم اخذ فان والله كبريا اعتبار اللفظ وظ  
كلام انا ارجع بدل على انه ارجع الى المضارع ولا يخفى فساده المعنى في اللهم انا ان يقال  
مراد انا ارجع بيا حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير اليه والمبتين فليست  
بين وبين كني اه اكن البيت والد اسل لشدة الظلمة من دمس دمس ودمس بالضم  
والكسر الطاس له ان لا يتبين فيه اثر يهدي به لان في عدم تعاقب الفاء والميم  
الشغوبين نظرا قد يجاب عنه بان المراد من تعاقب المخرج منها فخر المستبين  
المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخارجي الفاء والميم تعاقب بعد المعنى لانه  
الميم من ظاهرين الشغوبين والفاء من باطن الشغبة الشغلي واطراف الاسنان  
وانت جنير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجها لانه طول المسافة بينهما فليست  
اقبل جنة الى خداما وكقولك عكس عكس اه قيل هذا الكلام مما كتبه على كرم  
الله وجهه الى معاوية ربه وكتب معاوية ربه جوابه على قدرى على قدرى فصار ذلك  
اي نهايته وعل لغه في لعل كقولهم في مسعودته يعود آه في كل من الاشلة  
الشدة بصحيف فان في مسعودته ثلث سلمات بعد الميم وكذا في متى يعود ان كانت  
منفصلة فيه وح المستفرب به خمس سلمات بعد حرف التعريف والميم وكذا في السبي  
لضرب والمستفرب به مدس بعد ادبنا المستفرب به من اختلاف العبادية وفيها  
استفصيح ثمة خمس سلمات بعد الا في ايش تفصيلا وايست تفصيلا فكل من الثلاثة  
الاجيرة تفصيلا آخر انا قلتم الى الارض اي شافتم وقرن به ومنه معنى  
الميل فعدى بالي والمعنى ملتم الى الدنيا وشربوا لها وكرتم ساق التفوق  
وقيل ملتم الى الاقارب حكمكم ودياركم ويرون اذا ما قلبا الالف في قلبا الالف  
وقيل مروا النورة قبل تمامه ان مروا اذا ما قلبا جعل التحية خشيما عجا  
اذ لا صدره كخشو المصراع الاول قريبا بانه لو كان كخشو المصراع الاول صدره بانه  
اليه كان كخشو المصراع الاول قريبا بانه لو كان كخشو المصراع الاول صدره بانه  
اليه فتأمل كقولهم سرج الى ابن العم آه وبعد حو يحسن على الدنيا مضجع ليدنه ليس

هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجها لانه طول المسافة بينهما فليست  
اقبل جنة الى خداما وكقولك عكس عكس اه قيل هذا الكلام مما كتبه على كرم  
الله وجهه الى معاوية ربه وكتب معاوية ربه جوابه على قدرى على قدرى فصار ذلك

وليس ادعى الذي سرج اقول بصاحبي والعشرة العيس كبر العين والسين  
المهملة الابل التي في لاسا ضماشي من الشقة واحدة اعيى الاثنى عيس وهو  
بالفتح يهوى هو بالي معنى منحدر او المنيفه والضرار موصفان والمجاره الماشاه  
هو اخذ وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سقما بفتح السين المهملة فيكون  
نصبا على التميز وقدير وي كبروا شين المجهي بمعنى المشافهة فيكون نصبا على المصدر  
اي ملازمة مشافهة او على كمال اي شقا او نارا المر اميراه وتيل مراد بالمعاني  
النار ما يقال له بالفتية درسي وهو اقرب املتهم ثم تأملتهم وفي هذا  
قوله يا قوم قد طال معانيكم من غير نفع الروح الروح تولى في النري آه والهم  
الاول بمعنى السروات في معنى الكثرة والتابل العطا قول امرئ قري فلاح بلجي الرجي  
الفتاة اي كسر المشيب يلوم على حوى العنلا لا موضع فيه الا هو فبعد اله مصطلح  
بتلخيص المعناه المصطلح بالشيء القوي عليه الناض به وتلخيص المعنا اقتضا الفاعلها  
وتحسين عباراتها وكلمة المعنا فكذلك كسر وبعد السبب المذكور وكمن قارى فيها فاحا  
ضرا بالحقون بالجفا ضمير فيها راجع الى البصرة وقاراي مطعم للضيغان واخر الاول  
بالحقون لكثرة قرآته بالليل واحرا رانثا بالحقان لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية  
كقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا الآية اي ما لكم ما يكون له تعظيما والمعنى ما لكم لا يكون  
على حال ما يكون عظيم الله تعالى ايكم في دار التوابة الله سال للموت وتوابعكم كان  
صلو اللوقار ما لكم لا يعتقدون عظمة فتى فون عصبانته وانما عبر عن الاعتقاد بالرجاء  
المباعدة لادنى النظر مباينة قال ابن البارى الطور الى والمعنى حلقكم اصنافا مختلفين  
لا السنة بعضكم بعضا فنه صبيح قتل هو ما توفى من رصعك لعدوا اوجلت  
باجد جانية لاخو وذلك بان يكون ما في احدى القريتين او اكثر فينظر لانه يقي  
فتم اخو يشبه قول المقدود الامتواز وهو ان يكون نصف ما في احدى القريتين  
وما يقابل من القرية الاخرى مختلفين في الوزن والتسعة مثلا والآية المذكورة  
من الله القليل لا تحلل اسرركوا وب في الوزن والتسعة واما لفظها فلانها بلي

هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجها لانه طول المسافة بينهما فليست  
اقبل جنة الى خداما وكقولك عكس عكس اه قيل هذا الكلام مما كتبه على كرم  
الله وجهه الى معاوية ربه وكتب معاوية ربه جوابه على قدرى على قدرى فصار ذلك

هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجها لانه طول المسافة بينهما فليست  
اقبل جنة الى خداما وكقولك عكس عكس اه قيل هذا الكلام مما كتبه على كرم  
الله وجهه الى معاوية ربه وكتب معاوية ربه جوابه على قدرى على قدرى فصار ذلك











وقولها صحت آه وتوف جمع واقف من الوقف بمحض الجلس من الوقف بمحض الجلس لانه  
 لازم والمذكور في البيت منقول مطهر وانصاه على الى الية من فاعل نيك في فكك  
 في حال وقف اصحابهم على قائلين لا تملك اسلي من لفظ الحزن وشدته الجزع  
 وتجل الى صبر صبر جميل ثم الانوف الخ جمع الاسم من السهم وهو ارتفاع في قصبه لا  
 مع استواء في علاه وهو صفة مدح عند العرب والطارز العلم والمراد ههنا المجد والشر اي من  
 التمثيل الاول في المجد الشريف ويسمى غارة ومسمى الغارة في اللغة نهال الماء المسح كقول  
 الصنوبر وجلس عليه بسم القنا اي بالرياح السمر هو جمع السمر من السرة وهو لون الاسمر  
 النسي بالضرورة احدى الهمزتين فيه تحذف على مطلقه تعالى اقترى على انه كذا باه التفهام  
 انكارى ونيل من الاناء وعلى لا عطاء قال الشيخ في المسائل المشككة الخ قد يجاب بان المراد  
 يتخلل الزمان عدم كونه وجودا فاذ لم يتصور من الزمان كونه وجودا فليس فيه تصور  
 من الالف فكيف حال المعنى ان الزمان لا ياتي بمثل لانه لا كونه فضلا عن ان ياتي به ومنت  
 خبير بان كيف في المقصود كاستقار من طاهر وقوله على المجامع عدم ظهور العلاقة والقرينة  
 لا يرغم احدى الزمان سخادة آه الاعداد ان تجوز الشئ من صاحب له عمر والاسم  
 العدد وى في الحديث لا عدوى اي احدى شئ شيئا لان المعنى على المضى والمراد قد كان  
 فانه قلت المعنى وان كان على المضى لانه عدل الى استقبال قصده الى الاستمرار والحكاية  
 للحال الماضية كما تقرر في المثال قلت لما لم يبق في كل الزمان بعد عدد سخا لانه لم يكن  
 على المضارع على الاستمرار والحكاية كما قال المثل قال ابن جني اي علم الزمان آه فابيت  
 على ما ذكره ابن جني من الغلو كقوله واحقت اسفل الشجرة حتى انه لم يبق في الشجرة لظف التي  
 لم يخلق وقيل انها جمع لها وهى الهمة المطبقة الى شئ سقف الغم وقيد جمع على هو  
 مثل عطيت وكذا القول الناصح الارحاني ان كاريه اسر على صفة المعلوم كمودعي  
 بكسر الهمزة لا غير فاعلم وان روى على صفة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور كمودعي  
 انه ال على انه مصدر او اسم الزمان اي وقت كمودعي والمسمع بكسر الميم الاول والاذن والمذبح  
 بكسر الميم الاول ايضا مؤخر العين وقوله آه حاي رت جالته فاعلم وسطحين سميطين

في قوله تعالى  
 لا عدوى اي احدى شئ شيئا  
 لان المعنى على المضى والمراد قد كان

حال من صميم ساقطها والسميط المحيط مادام فيه الخرز والافنوس كخشبها اي ملاها بها  
 قيل قول الرخصة افضل لان فيه صنعة المراجعة وهي السؤال اجماعا كقولهم فليكن  
 وبعض النور اشبع قال صف عندى عليا اتينا اتقى وادرع قلت اتى ان اقل ما فيكى  
 بالحق يخرج قال كذا قلت ههنا قال قل قلت فاسمع قال صفة قلت بعقل قال صفة قلت  
 يمنع واجيب بان كون المراجعة من المحسنة البعيدة محل نزاع ولما ذكرنا المقروء كقولهم فليكن  
 انما يعتبر في السؤال المكون الجواب المحقق معتمدا على الظن اي انما يعتمد الظن وادرع بطلان كقولهم  
 والافنوس جمع امينة والعلق الاضطر او كذا وكى العطاء وقول اية الطبيب انه عندك آه  
 لغا ولما راجع وفاء الدار ما امتد من جوانبها الى ناهجك في المجلس الفاضل الى التمثيل  
 رجب ربيع الراجب الواسع والباع قدر يد اليدين مدى جعفر الى الغاية التي يبلغ اليها  
 جعفر وقول اية تمام بعده نية حيث لا تست الى عام يستعمل على الاستعانة به بالكتابة و  
 الاستعانة التخييلية والكتابة حيث شبه القبر باللبس وانبت كنه شيئا من لوازم المشبهة  
 اعني المكتوبة وتبين رتبة الحان حاز ما ويملك يتنازع كونه الخ جعفر مداد القبر مدوما  
 فذكر القام لينقل الى مرفوعة البيت الاول لا يميل على هذه اللفظ فلا يكون عد من القسم  
 انما بل من القسم الاول ان يكون احد البيتين نسبيا الى الثاني والآخر الى الثاني  
 نسبيا الى الثاني الى المعنى المتكسر يقال جلست الشئ وجلسته اي استلبته  
 سلبوا على صيغة المجهول وهذا يشملهم وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ روى انه لم يبلغ  
 هرون كنهه اخفاه افضل البركى وفوط احسانه في زمانه غار عليه غيره اخفاه به الى الشكر  
 والاحمر ككتب اليه بونو اسر هذه الاشياء قول لا يهرو امام الهدي عند احتفال المجلس كما شهد  
 انت على ما بك من قدره فليست خسر الفضل بالواحد ليس من انه بمشكر البيت فاعلم  
 باطله وقوله خلع عليه لا احتفال الاجتماع والاشد اجامع واذا جعلها للعطف  
 الحانية بما في العطف من ايهام كجور عدم محبة مع محبة الملازمة فيه ولعمرة آه  
 نعم مبتدأ محلي خبره وجدواه اي عطاء مفعول معترف بمعنى سائل ودع طمعت  
 فعبا اعلامه صحت آه العقب جمع عقيب الراية وهو العلم الصم نسبة العقبان من الطير كذا



في الصحاح وقال الخليلي المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعمول من الذهب غير على ريش  
الاعلام والعقبان الشجعان الطير وهو الطائر المعروف الذي يضرب الاربع موضع  
الغريزة آه القوة ما قد استلح والميرة الطعام فلم يلمسني آه يمكن ان يقال  
ان قوله حتى كانا من الجيش الملم بمن قوله رأى عين فانها انما طعن كونها من الجيش اذا  
كانت فرسة محطاهم كحي يلكي عن ابن ميادة آه ميادة اسم امرأة والتهلل طلاء الوجه  
كما رواه الاثر از التحريك المهند السيف المطبوع عن حديد الهند والخطبة اسم الشعر  
سبحه بقصره وقيل له مامته فاستغنى فما اغنى يغنى انفسه من الخروج معك في معنى  
منه واستغناه من الخروج معك في معنى الاغناء فكانه حال لا تعمل ذلك السيف لظالم  
او ابن ظالم الخ القصة وذلك ان ذلك السيف لما لم يكن حاد اصاحى للفرسان ضرب  
المقتول به تغنيباله وزيادة اعلام اياه فكان الكفر بمنزلة علما على المعقول يقال  
بنا السيف ذالم يعمل في الفرية والري الخوف والدش الحيرة والتمصص والتمصص  
السيف الصارم لا يسنى واعناد السيف جعله غده اي غلافه وان في ما ان ساب زائدة  
صتا اي مال الى الجاهل في الفرية كما عرفت فيم سبق وكبا بمعنى زرق مرغام جرة لغير ما به  
الاختل يورضها بانها يترغ عليها الرجا ان المغارم جمع مخوم على القليل وجمع ذم  
على خلافه كمن جمع حسن بها ما يلزم او اوه كالتين مثلا وكذا النواصة فيه زيادة  
موضع لهم لا وقت حمل المعام وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج كذلك انما  
ظنك بجاذبه غير كذا قيل هذا النما تم اذا هم الفكت جانا وطبة السيف طرفه ومناط  
التميمة وهي العود التي تعلق على لسان العنق وكليل اسم قبيلة ودارم اسم رجل  
واغزل اي اتى بشي غريب بديع ان كنت ارحمت اه قبل ارحمت يعقدي  
بنفسه تعالى ومعت لامر ولا يقال ومعت على الامر خلاف العزم فانه يعقدي على قيل  
يعقدي بنفسه وعلى كما جمعه واجعت عليه الاول له بك كسائي والتمام من هذا الفواد  
وما في من غير ما جزم زائده وهي المحائل المحائل المتداخلة اذا صار صوري آه  
المنية السبب كونه من شعر الغير قوله بثلاث بقيا كانت بلهنته اشبهه بكرة آه في

في الصحاح هو زينة من العيش اي سوده وهو ملحق بالجماسي بالف في آخرة صارت يا بكرة  
قبلها والشبيلة الشبابة والصبي خلاف السكر واليرة الطرية والجمل الآتي بشي جميل كانه  
كان مطويا اه الاصل جمع اجنه وهو الحقد اذا ما اسهلوا الى صاروا الى السهل هو الاصل  
والقول فيها كناية عن الوصل الى العيش الناعم وتما له يوم كرهية مسدودا وبعد كانه  
لم يكن فيهم وسيطا ولم يكن سبتي في اكل عرو قد قلت لما اطلعت له الوجه شجع وجنه  
وهي ما ارتفع من الخد من الشقيق ورواحم الغض بالمجتمين الطري والمراد به حبس  
وروضه آسي مفعول طلعت والتمس ورد احضر كذا في شرح الايضاح بجلال الشاشي والمراد  
به ههنا الشعر الثابت على وجه المرأة في اذنه عرف نادى به القريب نقل ابن الجبار عن  
شيخة انه المتوسط وان الذي للرب يا هو عرف لا جامعهم وهذا الرجل شعره الثابت في  
موضع العذار واد الساري بالنصب على انه صفه لعذاره الا انه سكنة للضرورة وترقا  
امر من يرفق بترفق اصله ترقق قلبت النون الخفيفة الفا كما معا اسن بون كباد  
اه اراد بالامر الزمان القريب لا حقيقة البوس لانه والكباد المقابلة وقدي  
العين الخفت الذي تقع فيها حال الوجع جرعوا بابه العول جمع عالة الرج وهي  
ما دخل منه في البس لا ثلثة والسوايق الخليل اقول معتراه هو ابن جلال اي ابن رجل  
وضع امره واشتهر وطلع الثنايا اي ركاب لصعب الامور وهذا كله نكمت به والثناء جمع  
ثنية وهي طرق العقبة الثني بالذي استوفت آه الثني اعطى والباء في بالذي  
للبدل اي بدل الذي استوفته والمعنش الجماعة ومنه شاهد راجع لا الاسترا من المدلول  
عليه مستوفت او الى الذي بالذي وقوله عنت اي حصنت في ثنية حيلة موضعين اسم  
ان وخبرنا وان المشبه اراد بالمشبه بسكون الشين المعج كسر الباء والهاء التي شبه  
اجلال ولا يقطع جملها من شهرت فلانا كقول بعض المتأثر المقاربة جمع مقرى والتاء  
في الجمع عوض عن ياء النسبة على اصاغه متعلق بالتوهم والضمير المجرور عائد الى الاسم  
والاضافة لادنى السلب المراد باصاغرم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه من نعم  
ان قوله على اصاغه حال مما خطرت على صدق بالخط بقلبه من حسن التوهم كانه على اصاغه

في الصحاح هو زينة من العيش اي سوده وهو ملحق بالجماسي بالف في آخرة صارت يا بكرة  
قبلها والشبيلة الشبابة والصبي خلاف السكر واليرة الطرية والجمل الآتي بشي جميل كانه  
كان مطويا اه الاصل جمع اجنه وهو الحقد اذا ما اسهلوا الى صاروا الى السهل هو الاصل  
والقول فيها كناية عن الوصل الى العيش الناعم وتما له يوم كرهية مسدودا وبعد كانه  
لم يكن فيهم وسيطا ولم يكن سبتي في اكل عرو قد قلت لما اطلعت له الوجه شجع وجنه  
وهي ما ارتفع من الخد من الشقيق ورواحم الغض بالمجتمين الطري والمراد به حبس  
وروضه آسي مفعول طلعت والتمس ورد احضر كذا في شرح الايضاح بجلال الشاشي والمراد  
به ههنا الشعر الثابت على وجه المرأة في اذنه عرف نادى به القريب نقل ابن الجبار عن  
شيخة انه المتوسط وان الذي للرب يا هو عرف لا جامعهم وهذا الرجل شعره الثابت في  
موضع العذار واد الساري بالنصب على انه صفه لعذاره الا انه سكنة للضرورة وترقا  
امر من يرفق بترفق اصله ترقق قلبت النون الخفيفة الفا كما معا اسن بون كباد  
اه اراد بالامر الزمان القريب لا حقيقة البوس لانه والكباد المقابلة وقدي  
العين الخفت الذي تقع فيها حال الوجع جرعوا بابه العول جمع عالة الرج وهي  
ما دخل منه في البس لا ثلثة والسوايق الخليل اقول معتراه هو ابن جلال اي ابن رجل  
وضع امره واشتهر وطلع الثنايا اي ركاب لصعب الامور وهذا كله نكمت به والثناء جمع  
ثنية وهي طرق العقبة الثني بالذي استوفت آه الثني اعطى والباء في بالذي  
للبدل اي بدل الذي استوفته والمعنش الجماعة ومنه شاهد راجع لا الاسترا من المدلول  
عليه مستوفت او الى الذي بالذي وقوله عنت اي حصنت في ثنية حيلة موضعين اسم  
ان وخبرنا وان المشبه اراد بالمشبه بسكون الشين المعج كسر الباء والهاء التي شبه  
اجلال ولا يقطع جملها من شهرت فلانا كقول بعض المتأثر المقاربة جمع مقرى والتاء  
في الجمع عوض عن ياء النسبة على اصاغه متعلق بالتوهم والضمير المجرور عائد الى الاسم  
والاضافة لادنى السلب المراد باصاغرم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه من نعم  
ان قوله على اصاغه حال مما خطرت على صدق بالخط بقلبه من حسن التوهم كانه على اصاغه



التوهم فقد ركب سقطا كقبا باحرام وقد حرم الهوى طوبا الى جعلتها دارة  
حول الجيب طالعوب ما يتجلى فيها من الخوط والوقع بالتدبير جمع واقع كوجع راجع  
اي والكل ان تلك لطيف رساكنه والمراد بالشمل الاول السهم الحقيقي ادعاء والراغم الذي  
واصله صفة الانف بالبرغم وهو التراب وذل الليل ملجئ الشمس اخذ الهوى وج والصبيغ  
التون والمراد بالنظر الثوب المجرع خفاء الكواكب الاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه  
النائم في نومه والنار عطف على الرضاة والخطوف على عمر وكما ذكره في المختصر في  
ارق خبر الهامنا وعمر وهو حساس من مرقه فيسهولان عمر وهو عمر بن ابي حنيفة  
هو حساس بن مرقه فليس احد ما الاخر وقد ذكرنا شرح جميع الامثال ان حساسا ركب  
فرسا اخذ رجه واتبعه عمر بن ابي حنيفة يدركه حتى طعن كلبا فذق حبله ثم وقف عليه  
باحسن عشي بشربه ما فقال حساس نوكك كاه وراك وانصرف عنه فاحقه عمر ونظرا  
ما عمر والعشي بشربه ما فتنزل عليه اليه واجهه عليه هذا صريح فيما قلته وهي ان البسوس  
البسوس اسم امه وهي بسوس بنت منعد التميمية كليلب سم شخص والعالية ما فوق جند  
الى ارضها مة الى ما وراد مكة وهي الحجاز والنسبة اليها عالي ويقال ايضا علوي على  
غير تيسر والمصاهرة الى قوم النضر وج فيهم والاصهار اصل بنت المرأة فانك ما اى لم يرها  
تشبه الى سبل فصاحب البسوس واخلاه واغترباه وانثى يقول لعمر بن ابي حنيفة  
نذ وار منعد لما صنم سعد وهو جارا لبيان وككشتي اصبحت في دار غربة متى بعد  
فيها الذيب بعد على شاة والعقر قبل الابل والحنل ذكر الابل الهادي لما استكني  
من مدي يهدي والفره الغفلة فاجهرت عليه يعني على الغيل اى اسرعت قبله ونسب  
الشراى علق وتقلب وتكسر فيلسان كانه ساور تني اه المساورة المواثبة  
والضيلة الحجة الدقية والرقش جمع رقش وهي الحية التي فيها لفظ سواد وبياض  
نافع اى بالغ اما الساء المظلة المظلل المشرف من اجل عليه اى انرف وغيره  
ولهذا انت الضيف العائد اليها وانج له الشئ اى قد راها نصبا بالنسب على التمر بغير  
بطرق التوم البيت وبعده ارى الليل مخلوق الكرام ولا ارى حلال للمجاري عين

عن نعيم خلعت ولوان برغونا على ظهر نمل كبر على صفي نعيم لوتت ولو جعت علينا نعيم جو  
على ذرة مقبولة لا شغلت ولوان ام العنكبوت بنت لهم مظلمها يوم الله لا شغلت  
فبجنا منسبنا نخل في بجنا وما في بجنا يوم ما نعيم نسبت سكرسة تكسش اى يصوت  
من الكسش هو صوت الانثى من جلده لامن منه ترس لصلح وتبري من برك القلم تحنه  
يرجع وجلال البرقع للدهشة ونساء الاذواء وكذا كل البرقع وجلال جمع جل قفا نكته  
في قفا اتوان ثلثة احد ان يكون خاطب رفيعين له اتا ان يكون خاطبا رفيعا واحدا  
وشئ لا الكو يخطب لواحد مخا طلبة لانيثين قال انه ساعا خطبا لكال لغنا في جهنم وبعده  
في هذا ان اقل اعوان الرجل مال وابلان شان وانزل الرقة ثلثة مجرى كلام الرجل على قفا  
من خطابه لصاحبه البصر تون متكرون هذا لانه اذا خطب لواحد في طلبة لاش وتبع الكلام  
وذهب لمبروني قورا القيان جهنم الى ان شناه للتوكيد التوق وقاله الزخاج  
قال انه مخا طلبة للمكمن وكذا كك قفا انما هو مخا طلبة لصاحبه القول لانه ان اراد قنن  
بالسنة فبذلك لا لاف من التو واوجى الوصل بحري الوصف واكثر ما يكون هذا في الوقف  
والسقط بالسقط من الرمن فيه ثلث لقاسقط وسقط وسقط لخليق لهم اه كلين  
اى وعين واكثر كنى والهم اخزن ناصبي في نصيب النصب وصفا لهم بالنصب  
يجازا والتعب لصاحب الهم وليل قاسية الى اكابده احواله ويطو الكواكب في استكبر  
عن طول الليل فراق ومن فارت غرندم آه مطلع قصيده مدح بها كافور الجندى  
الوالد بمصر حين فارق سيف الدولة وقصده الى امر من المفارق سيف الدولة وله  
المجيم اى المقصود كافور فواد ما يسلمه المدام اه اى لنا فواد وما نافية المدام  
انز و قوله مثل ما يحب للقيام كناية عن قصر العمر وفي الغزاة معارضة النساء مخا  
ومراد و تهن وفي المثل اغزل من امر القيس الاسم النوزن ما قيل الغزل مدح الاخصاء  
الظاهرة والمدح مدح الامور الباطنة ويجب ان يجيب في المدح ما ينظر به روي  
انه لما بنى المعتصم بابه فقره بميدان بغداد وجلس الشدة اسحق الموصل باذرع  
البلع ان الخنوع لسوى عليك وان لم اخلك وداوى فانزع الفضل منظر



بذلك وعاد بكره بمجوده ما ثبت فليكن انتهى الى قوله سلام على الدنيا اذا ما فعدتم بني برهم من حصار  
 ابن وباد اسكلم نظيره ونهض من حل دار الحوم ولم يبق احد في المجلس لا ولا استخرج ذلك من اختياره  
 نواسر دخل البوي على ابي سعيد الشنوي في شدة كماله لويل من ليل لظاء او اخوة فقال له ابو حنيفة  
 بل لويل من الحرب لك لا ام لك وما ينبغي ان يجنب لشدة المديح اساة الاذفاة اذا احسن  
 في نظيره اساة في اوجه غفلت الاساة على الاصل واستحق الزهوان روي ان ابا النخعي العجلي دخل  
 على شام من قبله لك كان احوال ما تشاء جوبه التي تقول فيها كذا الواسع المجزئ حتى بلغ  
 قول الشمس قد صارت كعين الرجل فغضب شام وامره بقرب وسجن ومن ذلك قول بعضهم  
 قد مدح زبيدة وهي شمع ازبودة ابي جعفر طوبى لزايرك كسب تقطين من رجلتك ما تخطي  
 الكلف من الزمان فم اخدم واحشم بغيره فقالت دعوه فانه لم يرد الاخير او كنت افطأ الصفا  
 لانه سمح قولهم في الشعر شاكك بدى من عين غيرك وظاهر كحسن من وجه سواك فظن ان  
 الذي ذهب اليه من هذا الجليل اعطوه ما اقل ونهوى على اهل نجيب كس من حلهما وضياء  
 حسنا وفهما **وله** وكقول ابي الفرج السادي آه ما بطلت بيت المذكور ولا يعرفكم حسن  
 ابتاسي فتولى نفسي في الضلع منك بجزالة اعتبره وافاني اخذت الملك منه سيفك  
 وقد استطل على البرايا ونظم جمعهم في سلك ملك فلو شمس الضحى جاءت به قال اربابها  
 او منك لو زهر الحوم انت رضه ثمانية ان يقول رضيت عنك فامس بعد ما فرغ البرايا اسير  
 القبر في ضيق وطنك قد رانه لو عاد بومالا الدنيا لتسرل ثوب لسك يقال فرغت فوي الى  
 علوتهم بالشرف او بالمال والفضلك الضيق **وله** السيف اصدق ابناء من الكتب آه  
 المراد بالكتب كتب النجوم وهذا السيف حائبة الذي يباينة الطريقة احد التامع الحاخو قوله  
 بنف الصفاح مبداه خبر جملته من متورس حلا آه والصفاح جمع صفحة وبها سيف الحرب  
 والمراد بسيف الصفاح كتب النجوم والتعب الرتيب والشك قول المنجيين ان عورة لا يفتح  
**وله** فحين عرض له شكاه عظيم لم يرد آه الشكاه امر يشككي منه وبعد البيت المذكور وكثيرهم آل  
 الحفايط والندى فتم كلمات الزمان خضوم فان بات منها فيهم وعك على فيها جراح منهم و  
 كلام الحفايط جمع الحفايط وهي الغضب الحية حيا الزمان مصابيه انزاله والى كذا تحت الحكي

قوله تودعهم والبين الفرق والفتق الجش والجمع فيا ليق قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام  
 الشراء على ربيع طبقات الجاهلون كما رقيس وزهر وطرفة والمخضرون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام  
 كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجبري وذو الرمة هؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم  
 والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبخري وابو الطيب الاشعري وكلامهم  
 الا ان يجعل بقوله بمنزلة ما روي ولا وجه لهذا الجدل وان صدر عن صاحب الكشاف في اثنا تفسير قوله تعالى  
 كما انهم مشوا في اذانهم عليهم فاموا لان معنى الراية على الوثوق والقبض وبني القول على الدراية والوثوق  
 الاتقان في الاول لا يستندم الاتقان في الثاني والقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو  
 بعمل الراوي شبه وهو لا يوجب السماع قوله كقوله لوراي انه ان في الشيب خيرا الى غيره قد يقال لا ينبغي  
 كون هذا من الاقصاب لان ذلك كلامه يذم الشيب ويجعل ان يكون ابو سعيد شيبا فيكون منسبا لاول الكلام  
 واعترض على المصنف بان كلامه يدل على ان تمام من المخضرين مع انه لم يدرك الجاهلية ووجب بان مراد المصنف ان الاقصاب  
 يذهب العرب والمخضرين وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون ويتبنونهم في ذلك ولذا اورد بيت ابي تمام قوله  
 كقول بقا الدهر الاخره وشدة في الفارس طول وعرض حواسنم اينه راء مصلى فانه شكتم خاه را  
 واعلم ان المصنف لم يعرض لذكر حسن المطلب هو ايضا مما يستحسن رعاية في الكلام البليغ وفرد به ان يخرج المتكلم الرغوة  
 بعد الشروع في الكلام بتقديم سبيله الى قوله تعالى اياك نعبد وياك نستعين فانه قدم الوسيطة التي هي العبادة على  
 المطلوب الذي هو الاستعانة لانه اسبق الظرف كما يفضل ذلك عند المحض الى الموك والكبار قوله ذلك اذا نظرت فواع  
 السور الاخره بيانه انك اذا نظرت فواع السور مجملها ومقدارها رابت من البلاغة والتقن وانواع الاشارة الى  
 ما يعبر عن كنه ومضه العبارة كالتمجيد المفتوح بها او في السور وكما يند بالذات في مثل اياها اناس اياها الذين امنوا  
 فان مثل هذا لا يترك السامع لاحصاء اليه وكذا لا يترك السامع من السجى غولم وحم فانه مما يفت وعرض على الاستماع اليه  
 لانه يقرع السمع بشي غريب اما خاتم السور ففي غاية الحسن ليري الى الدعاء الذي ختم به سورة البقرة والوصايا التي  
 اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرقان في خاتمة سورة النساء والتجيد والتعظيم الذي في خاتمة المائدة والودع والودع  
 الذي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك قوله وقد اجزم مصافح الخطاء واحسن شفاش الفصحى يقال خطيب  
 مصقع اي يبع مجهر خطبة اما من مصقع الديك فاصح واما من المصقع بمعنى الجانب من الكلام لانه يأخذ في كل جانب من الكلام  
 واما من مصقع اذ ضرب صوته اي وسط رأسه والشفاش جمع شفقة وهي شبه رية يخرجها الفحل عند سكره بشبه  
 تكلم الفصح بصوت الفحل في تلك الحالة فيقال ادر شفقة وخطب ودر شفقة قوله والذكر لاهل الكلام المذكورة  
 في علمي المعاني والبيان وانما لم يعرض للبدع كونه خارجا عن البلاغة والحكمة على التمام



452.1.1.7

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. Hüsnâ
Yeni	
Eski	1956